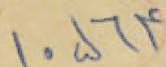


۱۳۸۴

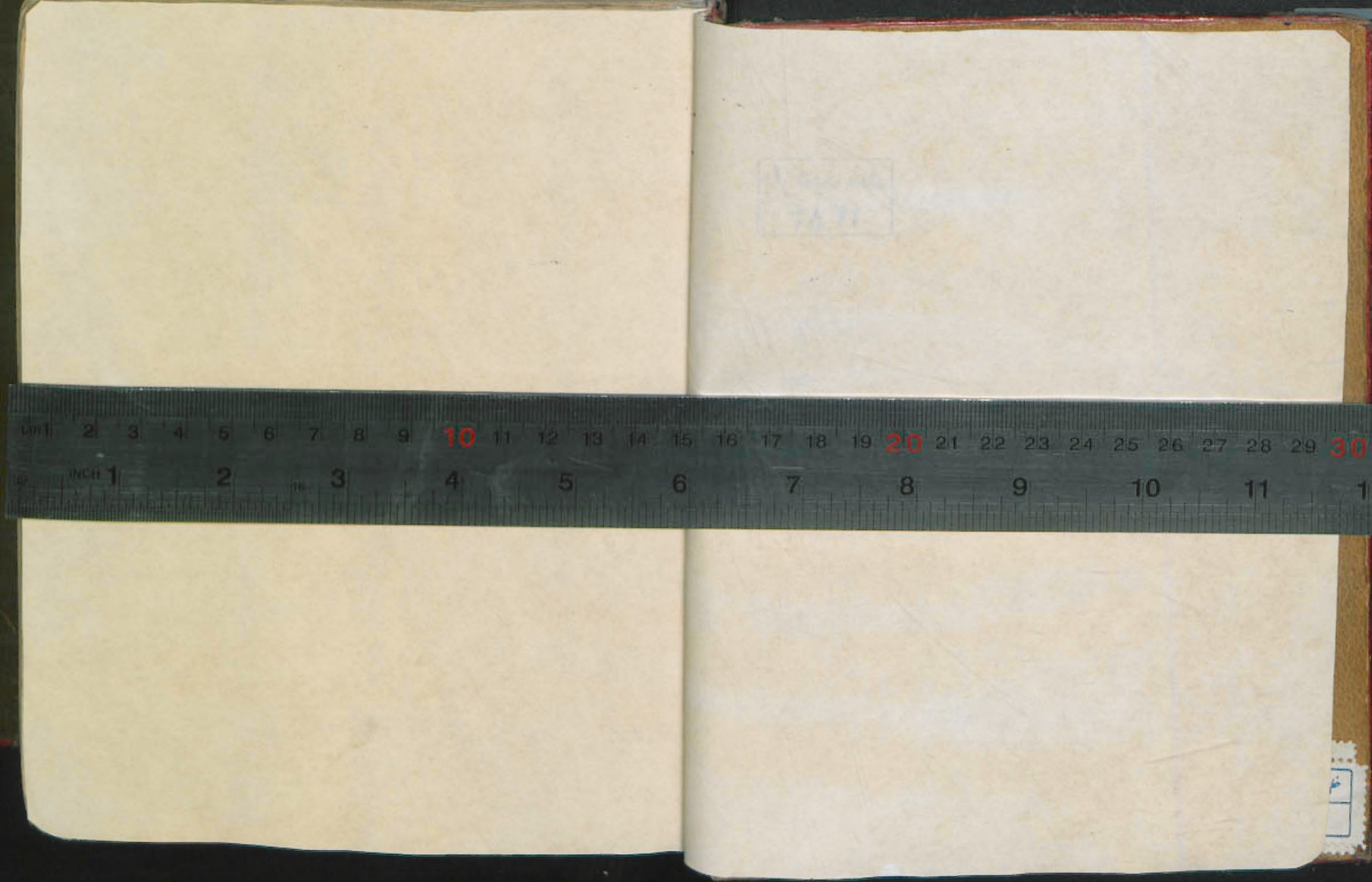


17421

موضوع: ۱۱۶
اجازت: بسم الله الرحمن الرحيم
و بسم الله الرحمن الرحيم

1.05 F

10595





[illegible]

كتاب

عنه الى اير القديس

[illegible][illegible]

هذا هو الذي ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه لم يزل يدعو إلى الله ما دام
في الدنيا من غير أن يترك ما كان عليه

انتظار المبيع لامتداده

مجلس سیزدهم

الحمد لله

الحبيب بن عبد الله

100

مدرسة الخليل



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على ما وفق له من البرية والبرية من المصالح والبرية من المصالح والبرية من المصالح
 ويعاد اليه ويوارى بها صلواته على خيرته
 الائمة الامين حتى تم وتسلمه وبعد فاني لما رأت كتب اسماها رضى الله عن نفسه
 في التكليف عقلا سمعا من بطول شق ضبطه على من قصد اليه ومقصده تيسر
 الخاصة الى الزيادة عليه الفتن هذا الكتاب من كتابه عن الامرين بالكافية مترجمة
 لاثباتها جامع من اصول الدين وسواها في وقعه مشير في الفرع الى الادلة لا
 مستحاجة الا ما من المشبهة المهمة ليدان المستعني وعونه وتذكرا والبسدي هداية
 واستنباط اولى الله سبحانه الرغبة في اسعاد عليه ولجنز المشوبة به لديه وهو جليل
 ونعم الوكيل فصل في بيان تقه التكليف وشره ومراتبه التكليف من باب
 ان يفعل عبارة عن ارادة من يجب جرمه ما فيه كلفة وشقة على جهة الابتداء ومن
 يجب الا يفعل كراهية من يجب طاعته ما في تركه مشقة على الشرط المذكور
 وهو وصف المراد والمكروه بانه تكليف مجاز وليس بحقيقة لعل التكليف بفعله سبحانه
 وكون المراد والمكروه من فعل المكلف وما ارادة القدير تعالى وكراهية على ضرر من عقاب
 وتبعي والعقابي على ضرر من اجدها العلم به ضروري من فعل المكلف سبحانه والشرائي
 العلم به مكتسب من فقه كلف فالاول كالعلم بحجب الصدق والانصاف وما اشبهه مما
 وقبح الظلم والكذب والشر من مجزاهما على ما يستدل عليه فيما يجدر ان شاء الله تعالى والشرائي
 على ضرر من توجييد وجعل ما يشهد جدي يتسليم الى اثبات ونفي فالاثبات اثبات
 الظاهر قاله طاهر من مبدء لما ادخله من الصفة في ذاته مذكرا لكونه جارا لائمة

به مزيد كانه لا راد وكراهية فعلها سبحانه لا في محله والنفي في صفة تادع على
 هذه الصفات ونفي الخلق عنه نفي ادراكه شيء من الجوارح نفي ثابته في القدمه
 والعبد انتم له سبحانه عن ان يفعل شيئا او يحل واجب وهذا التكليف فرع على
 التكليف الاول ومبني عليه قلنا ذلك من حيث كان العلم بوجوب معرفته تعالى واصفاته
 لا يمكن حصوله الا من طريقين احدهما ان العلم باستحقاق الثواب والعقاب الذي هو
 لطيف في جعل واجبات العقول واجتناب قواها لا يبره الا بعد معرفته تعالى وما لا يتم
 الواجب الا به وهو واجب له والشا في انه اذا كان قد تقرر في العقول وجوب شكره
 ووجوب التجوز من الضرر معلوما كان او مظنونا وجوز ان كانا مل العقلان يكون المنافع
 الحاصلة له من الحيوة والعقبة والعقل والقدرة وغير ذلك نعمنا المنع يجب عليه شكرها
 واستحقاق الذم بتركها وجوز استحقاق العقاب ايضا على الذم من حيث كان استحقاق
 الذم اسارة استحقاق العقاب وكان العلم بوجوب النفع نعمة او ليس نعمه يستحيل من
 دون العلم بفاطه وهو قصير وجه الاجسام لا وجبت معرفته تعالى تجوز من الضرر
 المخوف يترك الشكر على هذه المنافع وكذا نعمنا اذا كان الامر على ما ذكرناه فمتى
 لم يكن في العقول واجب وقبح اسد طريق العلم بوجوب معرفته تعالى كما قلناه
 واما التكليف السمعي فالعلم به في الاصل مكتسب وهو فرع على التكليف الثاني من
 العقلي ومبني عليه قلنا ذلك من حيث كان موقفا من صدق الرسول عليه وكان صدقه
 موقفا على العلم المعجز الالهي كانت دلالة على الصدق نفي على امور وضعية
 من فعله تعالى وانه لا يصدق الشئ حتى يؤمن ان يكون فعله انما الصدوق او تصديق

٢
كاذب عليه وإذا انتفى ما ذكرناه وثبت كون التكليف العقلي أصلا في السمعى وجب الابد
به ثم انبأه بالسمعى فصل في الدلالة على وجوب النظر وأنه اول الافعال الالهية
اعلم ان معرفته تعالى اذا وجب يا قدرناه فلا يثبت فلان حصل له في النظر في انما صنعت
وما ليجب الالهي فهو واجب كوجوبه وقلنا ذلك لان العلم به تعالى ليس من
علوم العقل المستدرة لخصوص الخلاف من العقلا فيه ولا هو مدر في علم الابرار
ولا يعلم ايضا المختبر لانه انما يوجب العلم متى كان مخبر في اصل مستند الى ادراك
ولقد انشأ للوجود من مشيتو النبوات على كثرة قسم للمجدة والبراهمة باتفاق
المجرب شحانه وصدق رسله عليه السلام فلا يحصل العلم خبر من حيث
كان مستند الى الاستدلاله وادانت وجوب النظر هو اول فعل لا يجوز خلوه من كمال
شرايط التكليف من وجوبه عليه لان جميع الافعال الالهية من عقلي سمعى
يتقيد متى توكلت الى ما حدث بخرق عنه والى ما يجوز ذلك فيه والذى هو مثل
النظر فيه الى المعرفة به تعالى هو كل ما خرج عن مقدور العباد سوى القناكل الجواهر
وما نال منها من الاجسام وكالارض المحصورة مثل القدر والحيوة وكل
مستند من الافعال لا تقع من متولي العلوم العقل المبدا والاله الابرار على السببة
العقوبه باب الكلام في التوحيد فصل في
جوده الاجسام الاجسام محدثه لا قبله شيق الحوادث في الوجود وعلوم صوره ان
ما ليس في المحدثات من يكون محدثا مثله واليدل على ذلك في البسم حداثه غير انه
اذا انحصرت حقيقة بعيته مع جواز اختصاصه بهي ما والحال لحدته لم يكن قد من اهل
كان ذلك والاله لكان بالاختصاص بها المولى لا يجوز ان يكون ذلك الامر لاجل الله

٣
لان جميع ما يرجع اليه من ذاته وصفاته لو كان في المحدث لشي منه لاستحقاقه
عنه ومثل ذلك بطل المعنى القديم والمعنى المحدث لا يحتقر الجسم ولا الجملة والفاعل
لو كان في الجملة من غير ان فعله معنى كما صح في كونه في التزايد لان ما يحصل
الفاعل من الصفات يستحيل حصوله والتزايد فيه كما يستحيل اجزاء الجيد من
الذوات وقد علمنا خلاف ذلك وان القوى اذا سكن الجسم منع من هو اضعف منه
مضى خبره ولا ينز من هو اقوى فليبق الاله المعنى المحدث على ما قلناه والى
يدل على ان هذا المعنى لا يجوز خلوه الجسم منه انا قد بينا انه لا يكون في الجملة الاله
فالقول خلوه منه قول بوجود من غير ان يكون في حقيقة ذلك لا يصح فيه الا وهو غير
مختص ولا يخرج عن كونه مختصا وهو موجود يخرج عن كونه جوهرا الا لونه كذلك
يوجب اختيار بشرط الوجود وخروجه عن ذلك قلب الجسميه وذلك مستحيل فلنا
انه مختص بالاهم عليه في ذاته لانه اذا فارق سائر الذوات في وجوب التخصيص له لم يكن قد
من امر له كان ذلك وليس الا ما قلناه لان ما يرجع اليه من وجوب وحدوث ومجرد
ذات تشاركه ما ليس من مختص والمعنى ان كان معدوما فلا اختصاص له وان كان موجودا
لم يثبت دون الاختصاص وذلك ليس بالخلو منه وهو لا يصح الا بعد كونه متحدا به لو
صح منه ان يجعل نصفه التخصيص والسواد لانه لا ثاني من هاتين الصفتين في امر اخرى
محصرا فاذا اطراطه البياض لم يتجزأ اما ان يبقى الصغير معا ولا ينفيهما او ينفى لحدتها
دون الاخرى فلا بد ان يكون الشئ نافيا لما ليس بقيد له ولا اخرى مجرى الصد
والثاني خرج السواد من كونه مضادا للبياض والثالث يوجب الوجود الذات

٣
 حيث كانت متجيزة وعندها من حيث كانت سواد أو كل ذلك محال فلم يبق إلا ما هو عليه
 في ذاته على ما قلناه وبدأ النقاش على حدوث الأجسام فقالوا لا تخلو من القدم أو الجود وفي
 بطلان أحد الأمرين ثبوت الآخر والذي يظن أن يكون قد مر صحة ثبوتها في الجسديات
 وقلنا ذلك لو جوب اختصاصها كان موحون فيها لم يزل صحة لا جود ثبوتها
 وذلك الاختصاص لا يكون إلا لنفسها أو موجب غيرها قد تم ولفظها صحتها بالجملة لا جود
 الأمرين بحيل فوجها عنها الاستحالة لعدم علمها لو كانت قد مر أو على الموجب القديم
 والدليل على أن القديم يستحيل عدمه أنه إذا فارق المحدث في موجب الوجود لم
 يكن يثبت من أمره كان ذلك ولا لم يكن بعد الحكم أو ليس إلا ما هو عليه في ذاته لأن
 متجيزة الذات تشارك فيه ما ليس بقدم والقاعل المعنى المحدث لخرجه عن
 كونه قدما والمعنى القديم والكلام فيه وفيما علم أنه سواد ذلك يتيسر والمعنى
 المحدث لا اختصاص له فثبت ما قلناه وإذا ثبت ذلك فلو خرج عن كونه موجودا
 لخرج عما هو عليه في ذاته وذلك يورث أمّا إلى خروجه عن صحة تعلق العلم به
 وأمّا إلى قلب جنسه وكل ذلك مستحيل فصل في اثبات المحدث سبحانه
 وإذا ثبت حدوث الأجسام فلا بد لها من محدث ملحق كل محدث في الشاهد في خبره
 مع الجواز إلى محدث متا كالتبعية مثلا والكتابة وقد ثبت حدوث الجسم على هذا
 الرجوع فيجب أن يكون له المحدث وقلنا أن ما ذكرناه متعلق بنا ومحتاج اليها
 لو جوب وقوعه بحسب دواعينا ولحوالنا وانقايه بحسب كرامتنا وصورنا
 مع السلامة ولا حوز أن يكون ذلك معلوما نافع مطابقا لأحوالنا لأنه لا علقه من

الفعل والقاعل فعمل سوى ما ذكرناه وذلك معلوم فينا ومحتوم في غيرنا ولا يترك
 المعلوم للمجهول ولأنه لو كان كذلك لما وجب وقوعه بحسب لحوالنا ولما كان مقصدا
 لحدوثنا إلى إيقاع الكتابة فلا يقر منه من سلامة لحواله وخلوص دواعيه اليها
 أو يقر منه مع كرامته لها وخلوص صورته عنها والمعلوم خلاف ذلك والقول
 بأن ذلك قد كان جارية لكن التام جرت بخلافه يورث إلى خلط الواجب المعتاد
 ولا نسب طريق العلم الفرق بينهما على أن العادة لحوز لاختلافها باختلاف الأماكن والأزمان
 وعلى هذا لا يستمر أن يكون بعضها من بقصد إلى إيقاع الكتابة فلا يقر منه من سلامة
 لحواله وخلوص دواعيه اليها ويقع منه التباين والمعلوم خلاف ذلك وإذا تعلق
 ما ذكرناه بنا وجاحته البناء علمنا باستغناء عنا في حالتي العدم والبقاء تباين
 وجه الخلقة هو المحدث ووجوب الخاصه التباين يدل على أنه غير واجب لأن ما
 وجب في شئ عن القاعل كعدم الصوت في الثاني وفي بطلان الوجوب ثبوت الجواز
 وقلنا أن حدوث الأجسام على هذا الوجه لا وجب له من الاله ما يرجع إلى نفسه
 وذلك يورث إلى ما قد علمنا خلافه من قدمها صحت ما قلناه فصل في اثبات
 صفات المحدث سبحانه يجب أن يكون محدث الأجسام قادرا لأنه قد صح منه الفعل
 وهو لا يفتقر إلى امتن كان على أمر من كان عليه سماء أهل اللغة قادر أو الدليل على ذلك
 أنا إذا فرضنا جيتين يعني من أحدهما ضرب من الأفعال تتحد على الأمرين شيئا
 في سائر الصفات المعقولة سوى ما نحن في اثباته وزد الالوان المعقولة لم يكن يثبت
 أمره كان ذلك لو لا اشتراكا أمّا في صحة الفعل منهما أو في تعدد علمها لا يجوز

ان يكون ذلك الامر اجماعا الى من تقدم عليه ليقدر الغلق منه وبين من صح منه ولا يجوز ان يكون راجعا الى المتأخر لانا قد اشتبهنا اشتراكهما في زوال الموانع المحقولة هـ وان صحته العمل حكم ثابت فلا يجوز استناده الى امر متغير لما يلزم عليه من الجحالات هـ ويجب ان يكون تعالى عالما لانه قد صح منه المحكم من الاعمال والتجربى محرى المحكم وذلك لا يصح الا من كان على امر من كان علمه سماه اهل اللغة عالما والليل على ذلك مثل ما قلناه في المسئلة الاولى سواه ويجب ان يكون تعالى جسيما لانه قد صح كونه تعالى قادرا عالما بما ثبت من وجوب ذلك وذلك لا يصح الا من كان على امر من كان علمه سماه اهل اللغة جسيما والبايشل على ذلك مثل ما قلناه ايضا هـ ولا بد من كونه موجودا لان له تعلقا نفسيا بمعدراته ومعلوماته وهذا الضرب من التعلق لا يصح الا مع الوجود هـ والبايشل على ذلك ان القدم على تعلقه الجنى تامتى اخفقت به لما هي عليه في نفسها كان عدما يخرجها عن التعلق الدليل مع ذلك انما لو خرجت عنه لاسر يرجع اليها الى الفالاجير بسوى الجبرم لاستحال تعلقها وان ثبتت قلت ما قلناه هـ ويجب ان يكون تعالى مديرا كانه وحيد للمدركات لان كون المتى بمعنى ذلك منه بشرط وجود المدرك وارتفاع الموانع والآفات وقد ثبت كونه تعالى كذلك فيجب فيه ما ذكرناه والبايشل على ان الادراك صفة على العلم وهو موضع الاستشابه ان لم يدرك ما لا يدركه كالمعدومات وكثير من الموجودات ويدرك ما لا يعلمه كاجراكم في حال توميه ما يكون شيئا في استشاهه من الصوف والالهم ولا يجوز ان يكون عالما بما في حال النوم لانه ينافى العلوم ولا يجوز ان يكون اذركها عند الاستشاه لانا قد فرضناهما سببا فيه هـ والقول بان المتفنى لكون احدنا مديرا بمعنى هو اذرك ان يلزم علمه جواز ادراك المحو الغائب لان الحجاب

زائدة

والغيبه لا يخرجان العين من لفظ الوجود المعنى فيها ويلزم وجود لحيات يكون السواوين البياض ويدركون الذر والبق فما ناعهم من البلاد ولا يدركون بلخصير من الفيلة وغيره ط من الاجسام العظام مع ارتفاع الموانع المحقولة عنهم والآفات وذلك لانه في الجحالات هـ ونصفه تعالى بانه سميع بصير ومعنى ذلك انه على صفة جسيمها ان يدرك المستوعبات والمبصرات اذ اوجبت وذلك يرجع الى كونه جسيما لافقه هـ ولو كان هناك صفة زائدة على ما ذكرناه لحاز ان يكون احدنا جسيما لافقه هـ ولا يحصل تلك الصفة له فلا يستحق الوصف بسميع بصير والمعلوم خلاف ذلك فامتناساه ومبصرها انما بها الى كونه مديرا للمسموعات والمبصرات وقد بينا ان ذلك صفة زائدة هـ ونصفه تعالى بانه مريد ان العالم متناهي فاعله لغيره كصفة وكان محلا لشيء ونسب الارادة فلا بد ان يريد وقد ثبت انه تعالى يفعل كذلك فيجب فيه ما ذكرناه هـ ولا يجوز ان يكون الاجم الجبال التي تسيب اليها ونصفها بانها حال المريد الى قوة الدواعي لان الامور المختلفة قد تستوى في قوة الدواعي وتقصد الفاعل بعضها دون بعض سبحانه ان يكون الجبال التي اختصت ببعضها عند الحال التي استراة وفيها الحمير ولان لحياتنا علم ضرورة قصد غير له خطابه ولا يجوز ان يكون عالما صريحا بدواعيه الى الخطاب فافترق الامر هـ ونصفه تعالى بانه كان لتسوية كونه ناهيا انتهى لا يكون مما الاكراهة الناهية جردا للمسمى عنه لان قول العايل لمن هو دونه لا تفعل وهو ناه من خسر قوله له لا تفعل هو متفرد اوجال دلالة التباسها على الادراك كالتباس السواوين ولو كانا مختلفين لوجب ان يدركهما كذلك كالموضوعة مثلا والخلق وما وقع من اللغاتهما كان كوزان تقع عينه غيبته لولا ذلك لوجب ان يكون لنا في قل ان نهي سبل الى التمييز

٥
يُتَنَبَّأُ بِمَا يُوجَدُ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَمِنْ مَا يُوجَدُ فَيَكُونُ قَدْرُهُ أَوْ حِكْمَتُهُ وَفِي فَقْدِ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ وَالْجِدَّ وَإِدْمَاقَ ذَلِكَ فَلَا يَدْرِي مَتَى قَرَعَ نَسْأَمُ مِنْ أَمْرِهِ كَانَ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ يَكُونُ بِهَذَا
الْحِكْمِ أَوْ لِي مِنْ عَمَلِهِ وَلَيْسَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ كَارَهًُا وَقَدْ مَنَعْنِي عَنْهُ أَنْ يَجْعَلَ مَا يَرْجُو إِلَى اللَّفْظِ
نَفْسُهُ وَالْإِنْفَاصُ لَهُ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ تَارَةً نَفِيًّا وَتَارَةً حَسْبِي نَفِيًّا وَالْحَقُّ أَنْ كَانَ
مَعْبُودًا فَلَا لِفَتْصَاصَ لَهُ وَأَنْ كَانَ مَوْجُودًا لَمْ يُوَثِّرْ دُونَ الْإِنْخِصَاصِ وَلَيْسَ إِلَّا بِالْمَحْبُولِ فِيهِ أَوْ
فِي مَجْلَدِهِ وَالْكَلَامُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَجْلَدًا وَمَا يَحْتَلِ مَجْلَدُ لَيْسَ بِأَنْ يُوَثِّرَ فِيهِ أَوْ لِي مِنْ غَيْرِ قَبْلَتْ مَا
قَدْ نَافَاهُ فَفَصَّلُ يَتَكَلَّمُ اسْتِحْقَاقَهُ تَعَالَى مَا أَقْدَرَهُ ذَكَرَ تَمَسُّصَاتِهِ وَحَسْبَانِ يَكُونُ تَعَالَى
قَادِرًا فَمَا لَمْ يَزَلْ لَآتٍ لَمْ يَحْدِثْ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَشْفَافًا بِعَيْنِي أَوْ الْحَصُولِ شَرْجَاءُ الْخَبَرِ قَدْ بَقِيَ
أَوْ لِقَائِهِ كَذَلِكَ فَاسْدَ أَنْ لَلْعَدَمِ لَا لِفَتْصَاصَ لَهُ وَلَا شَرْطًا مَعْقُولَ تَقِفُ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَيْهِ
لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ قَادِرًا أَعْدَمَ الْقُدْرَةَ وَذَلِكَ بِحَاصِلِهَا لَمْ يَزَلْ الْقُدْرَةُ الْمُحْدَثَةُ أَنْ كَانَتْ
مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى وَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا قَلِيلًا فَعَلِمَا وَإِذَا كَانَ لَا يَتَقَدَّرُ إِلَّا تَقْدِيرُهُ لَعَلَّهَا لَا فَعَلِمَا
حَتَّى يَكُونَ قَادِرًا أَتَقَلُّ كُلُّ الْجِدِّ مِنْ أَمْرِهِ بِالْقُدْرَةِ وَاسْتِحْجَا الْجَمِيعَا وَأَنْ كَانَتْ مِنْ فِعْلِهِ غَيْرُ لَمْ
تَحْدِثْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ مُجَدِّدًا فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا بَطْلًا مَا يَبْطُلُ عَنْ قَدِيمِيَّانِ وَأَنْ كَانَ مُجَدِّدًا فَلَا يَدْرِي مِنْ
مُجَدِّدٍ وَلَيْسَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى فَتَوَكَّلْ إِلَى مِثْلِ مَا قَدْ نَافَاهُ فِي الْقُدْرَةِ لَوْ كَانَتْ مِنْ فِعْلِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ
يَبْطُلُ بِلِقَائِهِ حَتَّى الصِّفَةُ بِفَاعِلٍ قَدَّتْ مَا قَدْ نَافَاهُ وَنَحْبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى عَالِمًا فَمَا لَمْ يَزَلْ الشَّرْطُ هَذَا
الْبَطْلِيَّةُ لِأَنَّهُ لَوْ حُدِّدَ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِحُجُومِ الْأَقْسَامِ الَّتِي يَتَدَرَّى ذَكَرَهَا وَجَمْعَهَا يَبْطُلُ مِثْلُ
مَا أَقْدَمْنَاهُ لِأَنَّ الْمُتَنَبَّأَ لَا لِفَتْصَاصَ لَهُ وَلَا شَرْطًا مَعْقُولَ تَقِفُ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْخَبَرَ
يَعْنِي الْعِلْمَ وَالْعِلْمُ الْمُحْدَثُ أَنْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى لَمْ يَحْدِثْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ مُجَدِّدًا أَوْ الْعَدَمُ سَطْلُ
بِمَا يَبْطُلُ عَنْهُ مَدَّ سَمْتَانِ الْمَجْدُثُ لَيْسَ لَهُ مِنْ مُجَدِّدٍ وَلَيْسَ إِلَّا إِلَهُ تَعَالَى وَلَمْ يَحْدِثْ

٦
أَنْ يَكُونَ مُجَدِّدًا أَوْ جَارِيًا بِمَجْرَى الْحِكْمِ أَنْ يَكُونَ فِي نِيَّةِ جَيْفٍ مِنَ الْجِدَارِ وَالْبُرْقَةِ وَالْبَطْلَةِ
وَالْيُوسُفَةِ الْقَدْرِ الْمُخْصَصِ إِلَى جَنْبِ الْمَسْجُودِ فِي مَجْدِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ بَرَاءَةٍ وَلَا تَقْصَانِ
وَذَلِكَ يُقْبَلُ تَقْدِيرُهُ كَوْنُهُ عَالِمًا عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا وَأَنْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى فَكَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا
يَتَغَيَّرُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا خَلْفَهُ أَنْ اعْتَقَادَ كَوْنَهُ فِي الدَّارِ فِي وَقْتٍ وَلَيْدٍ وَعَلَى
وَحْدِهِ وَلَيْدٍ وَطَرِيقَهُ وَاجِبُهُ تَعَدُّلُ مِنْ حُسْنِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ فِي الدَّارِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ لَوْلَا ذَلِكَ
لَحَازَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ فِي الدَّارِ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَقِدًا ذَلِكَ أَوْ مَعْتَقِدًا لَهُ مَعَ شَكْوَى النَّفْسِ أَنْ
لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ وَالْعِلْمُ خِلَافُ ذَلِكَ وَإِذَا كَانَ مِنْ جَنْبِهِ مَا لَيْسَ بِهِ فَلَا يَبْقَى مَتَى وَقَعَ
عِلْمًا مِنْ جِهَةٍ لَهُ كَانَ ذَلِكَ وَحَسْبُ الْوُجُودِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ عَالِمًا لِأَنَّهُ النَّظَرُ وَ
تَدَكُّرُهُ وَوُقُوعُ الْأَعْتِقَادِ مِنْ عَالِمٍ مَعْتَقِدٍ وَالْحَاقُّ الْفَقْهُ الْمَلَكُ وَلَوْ كَانَ هَذَا وَجْهًا
سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا لِحَازَ أَنْ يَقَرَّ عَلَى صِفَةِ الْوُجُودِ وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ فَعْلِهِ
عِلْمًا أَوْ حَصْلُ ذَلِكَ الْأَمْرُ لَا تَقَرُّ عَلَى بَعْضِهَا فَكُونُهَا عِلْمًا وَالْعِلْمُ خِلَافُ ذَلِكَ هُوَ لِأَنَّهُ مَعْتَقِدُهُ
تَعَالَى قَادِرًا عَالِمًا لَمْ يَزَلْ تَكُونُهُ حَيًّا مَوْجُودًا فَمَا لَمْ يَزَلْ لَا تَأْقِدُ لِلنَّاسِ عَلَى أَنَّ الْقَادِرَ الْعَالِمَ لَا
يُقَدَّرُ كَوْنُهُ حَيًّا مَوْجُودًا هُوَ لِأَنَّهُ لَوْ تَحْدِثُ كَوْنُهُ حَيًّا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَعْضُ مَا تَقْدَرُ وَجَمِيعُهُ يَبْطُلُ
نَحْوُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَلَوْ تَحْدِثُ كَوْنُهُ مَوْجُودًا كَانَ مُجَدِّدًا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُجَدِّدٍ وَالْقَوْلُ فِي
مُجَدِّدِهِ كَالْقَوْلِ فِيهِ وَذَلِكَ يُوَدِّي أَمَّا إِلَى مَا لَا نَفَاةَ لَهُ مِنَ الْمَجْدُثِ مِنْ مُجَدِّدٍ الْمَجْدُثِ وَهُوَ
مَحَالٌ وَأَمَّا إِلَى مُجَدِّدٍ قَدِيمٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ هُوَ وَإِذَا وَجِبَ حَصُولُهُ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ
فَمَا لَمْ يَزَلْ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَنَبِّئًا إِلَى مَا هُوَ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّ مَا يَرْجُو إِلَيْهِ مِنْ مُجَدِّدٍ
الِدَانِ نَشَارَكَهُ مِنْ غَيْرِهِ الْمَعْنَى الْحُجُومِ لَا لِفَتْصَاصَ لَهُ وَالْقَادِرُ الْمَعْنَى الْمَجْدُثُ

قد بطلناهما فما تقدم والمعنى القديم بطل ما يطرد قد ثابرتان فلفظ ذلك لان القديم
قديم لما هو عليه في ذاته والاشتراك في المعنوي عن صفة الذات وكيفيته فوجب الاستدلال
في المعنوي ذلك فوجب مشاركة المعنوي له تعالى بما هو عليه من الصفة في ذاته والاستدلال
في الصفة الالائية فوجب التماثل الا ترى ان الجوهرين لما اشتركا في كونهما جوهرين وجب
تماثلهما وكذلك السوادرين واذا تمت استناد هذه الصفات الى ما هو تعالى عليه في ذاته
استحال الخروج عنها لاستحالة خروجها عما هو عليه في ذاته واستحالة حصول التفتيح
واشتمال مقتضاه ولا يلزم على قولنا انه عالم لما هو عليه في نفسه ان يكون نفسه عالما لان
العلم لم يكن علما لان الحق علم لا يتا علم لانه علم وانما كان علما لكونه اعتقاده
واقعا على وجه مخصوص من على ما اعتاده واذا كانت نفسه مستحيلا ان تكون هذه صفاتها
لم يجب اذا كان عالما لما هو عليه في نفسه كانت نفسه موحدة لا وجودا فلذلك
اذا كان عالما لما ذكرناه كانت نفسه عالمة لاعلمها على انهم قد اتفقوا تعالى عالما
علم ليس بغيره لا من جنس علومنا عما اتفكره وان يكون عالما لما هو عليه في نفسه وان
لم تكن نفسه عالما اصلا وتعلقهم بان معلوم العلم بان العالم عالم لا يجوز ان يكون ذاته
لانه قد علمها من لا علمه عالما فلا بد ان يكون معلومه المعنى الذي سميه علما
ظاهرا انفسا لا تا تقول ما انكرتم ان يكون معلوم العلم ما به عالم هو الذات على حال مخصوصة
دون مجرد الذات او معنى فيها كما ان معلوم العلم بان الذات جوهر موحدة ومحدثة
ومستحيلا ليس لمجرد الذات ولا معان فما هو وليس لهم ان يقولوا ليس للعالم لونه حال انما
قد علمنا ان العلم بالشئ والجهل به من وجه واحد يستحيل اجتماعهما في خبر من من
قلب زيد مثلا ولولم يوحس العلم للمجمله جالا لم يستحيل ذلك كما لم يستحيل وجود

سواد في بعد احد اقلبه ووجوده يباين في خبره من له لا يوحس للمجمله جالا وتعلقهم
بان وصف العالم بانه عالم اثبات لا تا تقول عالم وليس عالم لا يجوز ان يكون اثباتا لذاته لانه كان
موجب ان يكون نفيه ان يكون عالما نفيًا لذاته فلا بد من كونه اثباتا لمعنى عدم صحبه لان
السرجه بذلك الى مقابل اللفظ دون الحقيقة كقولنا معدوم وليس معدوم ويلزم على
ذلك ان يكون وصف الفاعل بانه فاعل اثباتا لمعنى الا كان نفيًا ان يكون فاعلا نفيًا لذاته
على ان تقول ما انكرتم ان يكون اثباتا لذاته على حال وهي التي يكونه عليها معنى من اتحاد مقدم
على وجه الاحكام ونفي كونه عالما نفي لتلك الصفة غير ذاته وقوله من وصف العالم
بانه عالم استباق من العلم فلا يسئل الى نفيه مع اثباته عالما باطل لانه لو كان ذلك لوجب
ان لا يفسر به ولا يعلمه الا من علم العلم انما على جملة او تفصيل لوصف الفاعل بانه فاعل لما
كان مشتقا من الفعل وهو وصف الاسود لما كان مشتقا من السواد وقد علمنا خلاف
ذلك في نقاه الأعراض وغيره ولم يرد من مرجع في ذلك الى ظاهر اللغة ان يكون كل موجود
موجودا بوجوده بان اسم الموجود عند علمنا مشتق من الوجود وبما قالوا ذلك قيل لهم
في العلم مثله وقوله من لو رجعوا الى فادى عالما الى ذات لهية لوجب ان يكون فادى على كل
ما يعلمه غير صحيح لان ذلك وان رجعوا الى ذات واحدة فالقائمة به مختلفة واذ الخلق العايد
وجب ان يراد ما يصح منه الا ترى ان قولنا قدرة وموجودة تدبر الى ذات واحدة وان تعلق
من حيث كاس قدرة ولم تعلق من حيث كانت موحدة على ذلك سطر بالوجدان ما به
يوصف بانه عالم وقادى وان استحق ذلك الامر من تخليق من هو الموصوف في الحقيقة
بالصفتين وليس يجب ان يكون فادى على كل ما كان عالما به وقوله تعالى انزل به علمه
لا تعلق لهم بظاهره لان الباطن لا يستقل الكلام باسقاطها بالانصاف من كتب العلم

٧
 والأصاقي في العلم مستحيل وكذلك لا ندر العلى انه لو كان له ظاهر لجاز العده اعنه بالليل
 كما عد لنا عشر ظاهر قوله تعالى وجبان بكه وقوله بل يراه مبسوطلان على وجهي الآية
 انزله وهو عالم بما يقال اعطيت النور كذا وصلى الملك اى وهو ارض به معوم اليامع
 المصدر مقام الابتداء والخبر وهذا ظاهر في اللغة وسهل هذا بطل تعلقه بقوله تعالى
 هو اشد منهم قوع لانه لا ظاهر لذلك متمسكه لانه الشدة في الشيء صلابه على
 وجه مخصوص وذلك في القدرة مستحيله على ان المحنى انه تعالى اقوى منهم واقد لان
 لفظة اشد تستعمل في اللغة على هذا الوجه فقال هذا اشد من هذا واستند
 حركته من هذا كما قالوا افضل من هذا فطرا ما تعلقوا به في هذه المسئلة والله العبد المذنب
 ونعود الى ما كان كلفه استحسانه تعالى الباقي الصفات اما كونه تعالى شديدا فيتحديه لانه
 المشروط فيه وجود المبرك وفجود في عالمه بل محال اما كونه تعالى سيذا بصيرا فوصف
 فيما لم يزل ان المبرك بذلك الى كونه حيا لا افة به على ما قد سناه ولا بوصف بسامع ومبصر
 فيما لم يزل لانه فينبذ وجود المسموعات المبعرات فيما لم يزل وذلك لا يصح واما كونه
 تعالى مريدا فيستحقه لارادة محدثة تعلمها لاي محيل وكذلك كونه كارها وقلنا ذلك
 لانه لا بد من امره استحق هاتين الصفتين والادنى الى ان يكون مريدا كاره للشئ
 انه لا يجر في الوعد الوليد على الوجوه الوليد وذلك محال واذا ثبت انه لا يد من امره وليس
 الا ما قلناه لان ما يدعوه الله تعالى ويرداه وصيغة ذاته بوجوب كونه مريدا للشئ
 كاره لما هو وقت ولهد على وجه واحد لان صفة التفسير متى سمحت وجبت لانه لو لم
 يجب لاجل الصفة لا يصح ذلك الامر انما على حكم النفس يقتضي الوجوب وذلك
 يجب لانه لا يكون قد وجد على وجه واحد لا يصح معه ان يوجد الحكم المختص

شرا لا يصح كونه مكرها ولا مكره الا ويصح كونه مريدا في ذلك وجوبه اقرب مناه
 والوجود ان يستحق هاتين الصفتين لا يحد منانه المقتضا لان جميعا يكون معه مريدا
 وغيره من كارهها وعبي كاره ولا يمكن تعليق ذلك بغيره لانه لا شرط معقول ينفق
 عليه لان المراتب يستحق ان يرد مع كونه معدومة وكذلك المكرهات والوجود ان
 يستحقها القائل لا يستحيل ان يفعل فيه غير ولا يجوز ان يستحقها الارادة وكذا
 مقتضى لفظة الاحصاء لانه كان يجب ان يكون مريدا للشئ كاره له في وقت ولغير
 على وجه واحد ولا يجوز ان يستحقها الارادة وكذا قد صرح في ما قد سناه فيما
 مقتضى ولا يجوز ان يستحقها الارادة وكذا مقتضى محله لانه لا يستحيل كونه محلا
 للاعراض ولا يجوز ان يستحقها لانه ان كان لا حياة فيه استحالة حصولها فيه وان كان
 فيه حياة وجب رجوع حكمها الى من يرجع حكم تلك الحصة اليه فثبت ما قلناه ولا
 يلزم على ولنا وجود الارادة والكراهة لاي محيل وجود علم وقدره وحياة وكون كون
 لاي محيل لا شتاك الكل في كونه اعراضا لان ما انفق الماحول من ذلك لم ينفق اليه من
 حيث كان عينا بل الديل خصه ولهذا كان فيه ما ينفق الى محله لا كالاتي والمحليين
 كالتالي والى بقية مخصوصة كالحيوة والنية وحيوة كالقدرة والعلم فلا يجب جعل
 بعضها على بعض ولا المساواة بينهما لانه اعراضا وان كان كذلك وكان في وجود العلم
 والقدرة والحيوة لاي محيل قلب حضا من حيث كانت في حيث الصفة لما هي عليه
 في نفسا شرط الوجود لا يقتضي ان يوجب ذلك الوجود من التند الاختصاص والله اعلم
 تعالى لوجود حصوله تعالى على الصفة الموجبة عنها فيما لم يزل استحالة وجودها لا
 في محله بل كان قد وجد على وجه واحد لا يصح معه ان يوجد الحكم المختص

٨
 وذلك قلب النفس والسواد وما يجري مجراه نقاداً ما يضاف على المحل والمنافاة
 من المنفاد ذات برهوا الى ما هي عليه في نفسها فلو وجد لا في محل كان قد وجد على
 وجه لا يصح معه ان يقع ضده وذلك انما قلب النفس وليس من شأن ذلك في
 ارادته تعالى اذ اوجبت لا في محل بل وجودها كذلك الاختصاصه وواجب الصفة
 له على ان المخالف لما قد انبأ ارادته تعالى قائمة به مع استحالة كونه تعالى محلاً
 فما انكرنا من انبأ ارادته لا في محل فان قالوا تريد بقولنا الارادة قائمة به
 الصفة دون الذات قلنا كلما انما هو في الموجب هذه الصفة وفق من
 الصفة للموجب لها ولهذا كان الطريق الى غيرها غير الطريق الى الاخر وجاز ان يعلم
 لغيرها من سائر الاخر على انما تقول لغير هذه الارادة القائمة بالتي يستتبعها
 صفة لما اذا استحقا فان قالوا الارادة قديمة قيل ليس هو في ذات او صفة
 فان قالوا الصفة كرت طبعه للسنة ولزعمهم والانهاية له من الصفات ذلك محال
 وتلقفهم ان ارادوا لغيرنا قد اجنبت الى المحل لما هي عليه في نفسها واذا كانت
 ارادته تعالى مثلاً لها ومن حيثها واجب فيها مثل ذلك باطل لان ارادة لغيرنا لو
 اجنبت الى المحل لما هي عليه في نفسها الواجب في كل ما اشار كما في صفة نفسها ان
 يسار كما في الجمل في ذلك المحل مخصوص وقد علم خلاف ذلك وانما الواجب في
 ارادة لغيرنا ان تجل امراً لغيرها انما لا توجب الصفة له الا ان تخصصة وذلك
 ليس لا الجمل منه والثاني انما هو فعله وهي لا تقع الاستبداء وتبدل الفعل
 القديمة به غير مجتهد محال وليس كذلك القديمة تعالى الارادة لغيرها لا ارادة
 به وحسودها لا في محل على ما بيناه وهو سبحانه يعجز عن وجودها كذلك

من حيث كان قادراً لا يقتدره وتعمل على صفة الاختصاصه وقوله لو اراد تعالى
 بعد ان لم يكن يريد ان كان قد تغير والتغير من امارات الجبر باطل لان التغير
 عبارة وكان من حيثها ان يستعمل فيما يصير غير النفس وذلك مستحيل ولا يمكن
 فيما وجد وكان معدوماً وفيما لم يجد فيه غير الذي كان ويجري ذلك مجرى ان يصير
 غير النفس محلاً واذا كان الامر على ما ذكرناه كان محال اللغة من قول
 بانه تعالى قد تغير اذ اراد بعد ان لم يكن يريد فضلاً عن حقيقته وتعلقه بانه
 تعالى لم يكن يريد فيما لم يزل لما هو عالمه لوجب ان يكون كانه قاله وذلك غير ممكن
 يريد فيما لا يزال او يجب ان يكون غافلاً عنه او ساهياً طاهر الفساد لانه انما يمكن
 التوصل الى ما في كونه يريد فيما لم يزل ينبغي اسداد هذه الصفة متى صح ذلك فيه
 والآن انما تالله تعالى ساكناً من حيث اشغال الحركة عنه ونحن لا نسلم صحة ذلك على
 انه تعالى عالم بذاته وبالباقي بالماضى ولكن مستحيل وليس يريد بذلك ولا يخفى ان يكون
 كانه لا غافلاً عنه ولا ساهياً وقوله لو كانت ارادته تعالى مجتهداً وهو لم يحدث
 له لوجب ان يكون يريد لها ارادة اخرى وذلك يستلزم باطل ان العالم ما تفعله انما يجب
 ان يكون مراداً له اذ فعله لغرض مخصوصه وكان محلاً عنه ومن ارادة الارادة لا تفعل
 لغرض مخصوصه وانما تفعل للمقصود غير ما فعل الجبر ان يكون ارادة وايضا ان ارادة
 انما محله ان لا يتجاوز الراد بها على وجه دون وجه وهذا لا يصح في الارادة لا انما
 فعل وجنس الفعل لا يتجاوز الا على وجه واحد ولا يتغير في انما فعله الى اكثر من كونها
 قادراً او ايضاً فما ذكره سطر بالعدو متافاً فانه يريد بان ارادة تفعلها ولا يجبر ان يكون
 يريد لها ارادة اخرى لان ذلك يؤدي الى ما لا نهاية له وهو محال فبطل ما قاله والمتن
 يرتفع الى هذا فضلاً عما لا يجوز عليه تعالى لا يجوز ان يكون له تعالى صفة في نفسه

٩
 زيادة على ما تقدم ذكره من الصفات لانه لا طريق الى ثباتها وانتاق بالاطراف
 يورث الى الجحالات فاما قول صرار لما يبه من حيث الجمع للسكون على التوكل
 الله تعالى اعلم نفسه متافيا بل لانه لم يدر علمه ان يكون له تعالى ما يبه لا يعلم الا
 الاعمال فغير يقولون الا كما علمه منا وان يكون لساير الاسباب ما يبه لا يعلم الا الله
 تعالى لا قسم يقولون انه سبحانه اعلم الاسباب منا على ان الماد ذلك انه تعالى يعلم
 من غير تفصيل مقدوراته وحلوماته ما لا يعلمه غيره من حيث كانت لا يعلمه لما كان
 يقال يريد اعلم نفسه من غير الماد افعاله وطرقه ولا يجوز طه تعالى الحاجة
 لانها لا تكون الا لاجتلاب المتأخر او دفع المتأخر لا استحالة على من يستحيل ان
 علم الجواهر والموقوف والسمع والضر لا يجوز ان الاعلى من لذي الالم واللذة والال
 يجوز ان الاعلى ذي شعور ونفوس والسهوة والتفكر يستحيل ان علمه تعالى واد الاستحالة
 مشتمها او انظر الاستحالة كونه مثلثا او الماولة الاستحالة كذا على استحالة كونه مستقيما
 استصرا او الاستحالة كذا على استحالة كونه مجنونا والذى له على استحالة كونه
 مشتمها او نافر اعدم الطريق المذكور لانه لا يصح لكان الى العلم به طريق هو لصدافكون
 مشتمها لنفسه او لمعنى قد كره وجب ان يكون ملجأ الى خلق المشتمل لا للتأخر الى
 الجاحصة ملجئة لا محالة وذلك هو الى ان يكون تعالى في كل حال فاطلا اكثر منها
 فعلمه تعالى ان يفعل فلا يستقر افعاله على قدر مخصوص ولا وقت معين ذلك بحال
 ولان المعنى القديم سطر ما يطله قد كثر ان الشهوة المحمودة لا يكون الامين فعلمه
 تعالى وذلك نقصى كونه ملجأ الى فعل الشهوة والمستشعرا كونه نافر لنفسه
 او بنافر قد كره لفسق كونه نافر اعنى جميع المذكرات وان لا يخلق سائما قد
 علمنا خلاف ذلك والتعارف المحمودة

لا يكون الامين فعلمه ولا داعي لشعانه اليه فلا يعنى ان فعله وايضا فالنادر على
 السمتي بحيث ان يكون قادرا على جنس صدى اذ كان له ضد وقد منا استحالة كونه تعالى
 مشتمها من مشتمه ولا يجوز ان يكون تعالى بصفة الجوهر والاجسام والاعراض
 لتقديمه وجوده قد يجمع ومجال شليس ان يكون لغيرها قدما والاخر مجبته وانه
 فاعلم الاجسام والحسب تعذر علمه فعل الحسب وقلنا ذلك لوقفة اعيننا الى الجاد
 شئ من الجواهر مخطوفا من الصواب وتقدرها لا لوجه معقول كلما تعذر للمانع
 معقول قائما تعذر للاستحالة ولا يجوز ان يكون للمانع فقد العلم والاله لا نقضه
 عينه اليه في جناس الافعال والجوهر جنس الفعل ولا ما يدعى من استلا العالم لان
 الوليد قد دل على انه فاعلا لولاه لما امكن التعريف والتعريف وايضا فاعلموا
 لا تقع الامتعة لان وقوعها مبشرة او متولدة توري الى اجتماع الجوهرية في
 والجوهرية الجاد والناهي مجمل القدح والمجد الذي تقع التوليد فيه وذلك محال
 الحسب لا يكون قادرا الا بتقديمه والقدح لا يعنى بالاختراع الا ان القوى متالا يعنى ان من
 المصنف من التعريف في الجحالات مع فقد الاتصال واجدنا لا يعنى ان يفعل بقدر بينه
 في شئ له لغيره لان ذلك لو صح كما حلف ما يحمله شئ له اذ لعله سماله وبينه واذا
 لم يكن تعالى حيا ولا جوهرا لم يتخو علمه ولا يجوز الاعلى للمتحية من انما الاعراض
 القرب والبعد والحركة والسلون غير ذلك وقوله تعالى الرحمن على العرش استوى معناه
 استوى كمال الساعه ثم استوى شئ على العرش غير شئ في وقته معناه
 القسرة فلما علوا واستويا عليه تركا من صرحي لغيره كاسيره وقائده

١٠ التخصيص لغرضاته اذا كان من اعظم المخلوقات وكان مستوليا عليه كان الاستيلاء
 على غيره او الى قوله تعالى اقمتم من في السماء وان تحسبكم الارض ليجعل الارض لغيركم
 من في السماء وهذا هو ملائكة الذين هم انما هم من جعل ان يكون معناه من عند
 السماء وتعمل بحمايتها ويطلق على هذا المعنى في السماء كما قال فلان في مسئلة يريد
 النظر فيها معنى الفكر التدبير دون ان يكون ذاته في المسئلة وهذا معنى اطلاق المبلين
 انه تعالى في كل مكان وجه التخصيص للسموات اذا كان المبدئ لما فيها معكم عما بها
 كان تدبير الارض لخلق وعلما اقدر وقوله تعالى فلما جعلت ربة للجنة معناه
 فلما عرفت من عند الجنة اظهر لهم من الآلة ما تشفق ان التوبة لا يجوز عليه لان
 التجلي هو العرف والاطهار منه قوله تعالى لا تخليها لوقتها الا هو لا يعرف وقسمها
 سواء وتجلي وتجلي معنى الجسد كما قال يصدق فلان صدق وتحدث وحدث
 من هذا قول الشاعر تجلي لنا المشيقة والفتا وان كان عز وقع الاسته نايها
 والمعنى ان تدبر هذا المبدؤ دال على حتى عرف انه المبدؤ وان كان نايها فافهم ما
 ظهر من الآلة فعله طبعه مقام مشاهدته وعبر عن ذلك بالتجلي وقوله تعالى اليه
 يصعد الكلم الطيب معناه الاخبار عن تنبيه الكلم الطيب وخيار انه طبع كما يقولون
 لغير ما تعامل به فلانا فهو اسهل الى والحق في ايماننا الخاري به واشكر له ويميت
 صحة ذلك ان الكلام في الحقيقة لا يوصف بأنه صاعد ولا نازل لان ذلك من الحكم
 المتجذراته وقوله تعالى ان الذين عند ربك يحسدون ان يكون اراد الله عنده في الملة الوبعة
 كما قال الى الملائكة المقربون على هذا المعنى هو الجبر فلان عند منزلة وان كان منها

بعد المشقة من جسد ان يكون معنى عند ربك اي يحسد لا يملك الجسد فيه سواه بمعنى
 السما كما قال عند الملك الفلاني خصي وامن اي في الموضع التي لا يملك الامر فيها
 سواء وقوله تعالى ما منعك ان تسجد ليا خلقت بيدي معناه لما خلقت انا لا
 اليد قد تدكر وادبها الفاعل نفسه كما قال تعالى فما اكسبتا يدك من ان كان في ذنوبكم
 ما هو من افعال القلوب وقوله تعالى لرب ادع يسوطان المراد به معناه الدنيا والآخرة
 لان الساعين بها عن النعمة كقولهم فلان على يد سابعة وقوله تعالى الارض جميعا
 قبضة من القيمة والسموات مطويات بيمينه لا دلالة له فيه لان القبضة تعبر
 بها عن الملك كما قال هذا المنزل في قبضتي واليمين تعبر بها عن القدرة كما قال الشاعر
 اذا ماركة رفعت لمجد نفاها عرايم اليمن وقوله تعالى ليجسدا على ما فطنت في
 جنب اسره معناه على ما فطنت في الله المجدية وتذكر طاعته لان الجنب يعبر به عن
 الذات كما تنزل الجسد الى فجنب فلان حق التجسد على الشريعة في الحب الذي هو لحد
 الجنبين لا معنى له وقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه معناه كل شيء هالك الا هو لان
 الوجه قد تعبر به عن الشيء نفسه كقوله تعالى وجوه يومئذ باسرة نظن ان نفعل
 بها فاقرب والظان هو الحق نفسه وكقول القائل فعلت كذا الوجهك وهذا وجه الداعي
 فامسا قوله تعالى فايها تلو اوتهم وجه الله فالمراد به فتم انا اسره ولا يله كما قال
 وجه القول من المسئلة كذا اي دليله وشاهد وقوله تعالى تجرى احييتا والنفس
 على معنى معناه تجري وتجري عالمون بها والنفس وانما عالم كذا لان النفس لا يمكن ان تعلق
 خبر بها بالعين التي هي المارحة كذا الصن لا يمكن ان يكون عليها وقوله تعالى وجارك
 وقوله من ينظرون الان يا ايها من اسره على خلق المضاف واقامة المضاف اليه

١١ مقامه كما قال تعالى وسئل القرية وقوله تعالى هو معكم انما كنتم وما يكون من قبوى
ثلاثة الى قوله الامم معكم المراد به الاخبار عنكم كنه سبحانه عالما بما تخفى لغير الناف
ايستلزام وهذا هو معنى قوله تعالى انه سميع قريب وقوله وحيز اقرب اليه من جبل
البريد فاما التقرب منا اليه تعالى بالطاعات فعناء طلب المنزلة الرفيعة عند
بفعلها الاقرب المسافة ومن هذا قولهم فلان قريب من الملك وان كان بينهما
بوت بعيد ومنه قوله تعالى وللذين المقيدين ويحسدون ومنه معناه التقرب الى
مقربين واخصانه ورحمته ورضوانه ومعنى ذلك ان يفعل الطاعة لتكون بفعلها
اقرب الى ان يغفر لنا ويدخلنا في جنات الناف ويرضى عنها فكل ما تعلقوا به وهذه الايات
معارضة لقوله تعالى ليس كشده شيء لم يكن له كفو الجيد ولو كان من قبيل المواهر
او الاجسام او الامراض كان له مثل ونظير وكقوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا
تخبر الله تعالى الزوجة لانه كان يجب ان يراه الآن لوجوده وارتفاعه للموانع للعقوبات
وكوننا على الصفة التي معها نرى المراتب ومثل ذلك يعلم انه لا يدرك شيء من شئ
والقوله ان لا تدرك الا بمعنى هو ادراك لو فعله تعالى لنا لادركناه قد بقنا فيما تقدم
ما لمز من علم من الجالات على القول بذلك يرفع الثقة بالمدرجات فكذلك انما يمكن
يكون بخبرتها ضرور المدرجات وما فعل لنا الادراك لها وان لم ندر ما ادركناه على احوال
كثير ما فعل لنا ادراكها ذلك لخبر من كمال العقل الذي لم يثق بالمدرجات معه
في التقي والاثبات وقول المخالف ناهي من خبرنا ما ذكره من ما فعله الله تعالى لنا
من العلم الصوري باشتبايه ما قبل ان العلم باشتفاء المدرجات وان كان ضروريا من فعل الله
تعالى فهو ثابت لا يدرك وحاصل عن اصله هو العلم بانه لو كان حاصرا لادركناه فمن

جوز ان يكون بخصرته وهو لا يدركه لا يمكن قطعه على اشتبايه ولهذا قطع البصير على انه
لست بخصرته جسم كينف ولم يقطر الضمير وفارقت حاله لغنى البصير في العلم باشتبايه
ذكر من خبرته لخاله في العلم بانه لست بخصرته ملك او حتى اخصم لطيف على ان ما
ادعوه من العلم الصوري اذ كان مستندا الى اختيار القاطل جنان ان لا تخنك فعله
فقدو للمال الخ التجوز ولزم الذي ذكرناه لانه لا سبب على اصولهم بوجوب الفعل
تعالى هو العلم للعواقل كرجال الله وبذلك اصحا على انه تعالى عيب مراهي ان الله تعالى بالبصير
شرطا هو بسميته ويستحيل استحالته وهو ان يكون المراهي ومجمله مقابلا لخاصته
البصير في خبره المقابل هذا الشرح يستحيل عليه تعالى مع استحالة الزوجة وبذلك
على كونه اصفا لقوله تعالى لا تدركه الابصار الاله فتخرج الإجماع وان يقف فيه سياق
الآية بنفي ادراك الانصار الذي هو رؤيتها وقد التزم راجع الى دلالة لان الادراك ليس
معنى على ما شاء يشهد سبحانه ان لا فعله على سبيل التفصيل كروا متدج فيه على
هذا الوجه لا يكون اثباته الانفصاء موجبا ذمما وهو تعالى عيب موجب الذم والنقص
الاركانه تعالى ما تقدم بنفي الصاحبه والولد والسنة والنوم لم يختر اثبات شئ من
ذلك له في حاله من الاحوال اقضاه الذم والنقص كذلك ما مضاه وقوله تعالى وخبر
يومئذ ناصره الى ان تها ناظر لا يعارض ما ذكرناه لان النظر ليس من اقسامه الزوجة لانها
جعل علة له في قوله لم تها حتى ترى ولا تقسم بكون تظرت الى الدلالة على ان الزوجة لو
كانت من اقسامه لكان لنا العذر لغير ذلك في الآية الدليل وجعلها على الانتظار الذي هو من
اقسام النظر لاسبغه فيكون المعنى جوة يومئذ ماضية لتوابعها منتطرة وقد ا
يعينه قدرى عر امر المؤمنين عليه السلام وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما وعن

١٢
غيرها وهو مبطل لقوله ان النظر اذا قرن بالوجه وصدق بحرف الجمل فبعد الآية
ويبطل ذلك ايضا قول الشاعر ويوما نذكر قار رات وجوههم الى الموت من وقع
السيوف فواظرا به قول الآخر وجع يوم يري باطرايت الى من اتى القلاج ه ه وفي
هذين البيتين قد اجتمع ما ذكره ولم يرد به الدلالة على انه لو سلم لم ان من اقسام
النظر الدورية وان المراد به في الآية ذلك لم يتغير فيما قصدت لان الاعم في
واجبه اربع لغات الى والى والى والى فما انكروا ان يكون في آية اسما وليست حرف
وانما اسقط التنوين منها للاضافة وهذا بين لمن تأمله ه وقوله تعالى حكاية
عيسى رب ارنى آيةك لادلالة فيه على جواز الدورية لانه طوائفا سالوا
لقومه لانهم شكوا فيها ولم ينفوا بيانه بدلالة قوله سبحانه فقد سألهم موسى
من ذلك فقالوا ان الله جهم وقوله تعالى حكاية عن موسى اهلكنا بافضل السفا
منا وضافة السؤال الى نفسه جازية وان كان من اجل قومه كما تقول السفا مناجي
غيره للشفوع اليه افعلى كذا او اعلنى كذا هذا معروف ه وتوبته طوائفا كانت
عليه وحده الخشوع والافتخار الى الله تعالى وليس معناه المنوم على منعه وذلك
من حاة العالجين عند جبرائيل الله سبحانه وظهر اعلامه ه على اننا
ان موسى سأل نفسه لم يكون هذا دالة على جواز الدورية طه سبحانه لان افعلى كذا
ذلك ان لموسى علم الحجاب بسؤاله ما لا يجوز صلى الله تعالى وذلك مما يجوز على الانبياء
عندهم على ان الدورية لا يجوز طه سبحانه في الدلالة لا يجوز ان يجعلها موسى
علما فاذ اجاز ان يسأل الدورية في الدما من علمه ما بقا لا يجوز ان لا يمر من الامور
فانكره امس سؤالا الدورية من علمه باستجابها حمله لملك ذلك الامر وقوله

انه تعالى خلق الدورية بامر جازية وهو مستقر الجبل فيجوز ان يكون جازية باطلا من حين
اجدها انه جاز على منعه كلام القرب في القسم اذا ارادوا بتعبيد الشيء فبقي على كل
حال علقه ما للعلوم من حاله لا يقرر سوا كان جازية او محالا لعلهم لا يهلك ما
لا يركب كوكب وانما فخر الوجه الثاني له سبحانه ما طلق الدورية بالامر مستحيل ان
استقرار الجبل في حاله على آية محاله وتلقه بقوله تعالى للذين احسنوا الحسنى
وزاد لادلالة فيه لان الجنى معناها الثواب على الاحسان كما ان السيوى في قوله
للذين اساء السيوى معناها العقاب على الاساءة والزيادة هي التفصيل الذي ذكره تعالى
في قوله من جبال الجنة فله عشا امثلهما بدليل قوله سبحانه عقيب هذه الآية بدلا
فصل الذين كسبوا السيئات حسن السيئة بمثلها ه وقوله تعالى من كان ذوقا ربه
معناه لقا الآخره ه مجازة ربه على الاعمال وازاد بالرحاها منا العلم اليقين و
اللقا لانفس الدورية بدليل قوله فاحقهم نفاقا في قلوبهم اليم بقوته ما تبت للقا
للمنافقين وقد انفقوا على ان الدورية تختص بالمؤمنين ه وقوله تعالى كلا انهم عن
يقينهم مستكبرون لا تعلق لهم بظاهره لان المحبة هي المنزلة لا يصح القول انهم مجنونون
عن ذات الله تعالى اذ كان المنوع منه الثواب محذورا فليس ان يقال ان ذلك هو الدورية
او ان من اراد ان الله الثواب او الرحمة على ان الاستدلال الالة مبني على دليل الخطاب وهو
باطل ه وعلقهم بما روى مسوقه صلى الله عليه وآله تدون بكم كانه من القهر الى الصرا
الحسب لا يصح لان الذي رواه قيس بن ابي حازم وقد كان عقله تقية واختار في تفسيره
وهو انتمار على آية الاختيار ويحمل ان يكون في هذا الخبر في حال الاختلال على
انه قد روى عنه انه قال انت علمي طالب على صبرا كونه نقول انهم الحق به لا يرب

لا امر

ففعله حتى العوم في قلبي وقد يقدر في هذا الله ولو سلم من ذلك كان خبر واحد
 حاية جاله ان يوجب خالب الظن وما نحن فيه مسئلة وضرب للكف فيها العلم
 ثم هو معارض اخبار كثيرة نعتني نفي الدورية فيها ما رواه اخبار قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله ان الله تعالى في الدوام لا يخلق الا في الاخرة على انهم لا يمكنهم التعليق بظاهرها
 لانه تعالى عندهم يرى بلا كيف بخلاف الدورية المعقولة وليست رؤية القمر كذلك
 على انه لو كان صحيحا لكان معناه انهم يعلمون بغير من غير حقيقة كما يعلمون القمر
 فكون ذلك مشارة لهم بخلوص بعينهم من الكثرة كون الدورية بمعنى العلم لا يمكن دفعه
 لقوله تعالى ان الله يتركب فعله بكن يعاد وقوله او لم ير الانسان ان خلقنا من طينة
 ولا يجوز ان يكون تعالى متكلما فيما لم يزل لان كلامه فعله وجوب الفعل فيما لم يزل
 محال وقولنا ذلك لان حقيقة الكلام والمتكلم يقتضيه وهي ناسخ في كلامه قال
 وفيه امسا الكلام فهو ما انظر من خبرين فصاحد امر من الحروف المعقولة اذا
 وقع من غير منه او من قبيل الا فان لان الوصف الكلام يثبت بيقين ما ذكرناه
 ومتى اختلف بعضه لم يوصف بذلك وذلله سبحانه لا يخرج عن هذا الحقيقة
 التي ذكرناها واما المتكلم فهو من وقته ما سبناه لانه كلام بحسب
 دواعيه ولغيره لان كل من علم ذلك منه وصيف بانه متكلم فخرى ذلك مجرى
 وصف الصارب بانه صارب وهذه الحقيقة ثابتة فيه سبحانه لان كلامه لا يتبع
 الا بحسب ما ذكرناه وايضا فان اضافة الكلام الى المتكلم بمعنى حقيقة متسا
 فلا يخلو انك العلقه اما ان يكون من حيث حيلة او محل بعينه او واجب له حيا لا
 او فعله ولا يجوز ان يضاف الله من حيث حيلة او محل بعينه لان ذلك يسعى ان
 يكون النسان هو المتكلم دون الانسان كذلك العبدى ان يضاف اليه بحسب احكام الكلام

من الصف والكدب والبدع والذم وان لا يكون تعالى متكلما الاستحالة هذه الفائدة منه ولا
 يجوز ان يضاف الله من حيث او جب له حالاته لا طريقا لما رواه وان العلم بالمحال
 يصح من غير علم الموجب لها لا يصح العلم بكونه متكلما الا بعد العلم بكونه قد ك
 انه لا يوجد جالا لان الكلام يوجد في العبدى وما يوجب حاله لا يصح لا يصح وجود
 مما لا حصة فيه ولان الانجاب يرجع الى الاحتراد من الجمل وهذا يقتضى في الحرف
 الواحد في جنس الصوق كالصراخ ان يوجب كون العبدى متكلما والعلوم خلاف
 ذلك فلم يبق الا ان يكون اضافة الله من حيث فعله وايضا فالكلام يوجد في
 لعدم ويرتب وجود بعينه على بعض وينقسم ويختزى وله اول وآخر وكل بعض
 كذا لا يصح في القديم وايضا فاعلم له سبحانه ما ياتيهم من كل من يقدر
 محدثا الاستعداد وهو يعينون بذلك لان الذكر هو القرآن ولله قوله سبحانه
 ان احسن بذكرنا الذكر اناله لحافطون وقول المحالفين الكلام في الحقيقة معنى في النفس
 زايد على ما في النفس من المعاني المعقولة من الفكر والارادة والاضداد وان هذه
 الحروف والاصوات حكاية عنه ودلالة ظاهر البطلان لانه لا طريق الى اتبائه
 من ضرورة ولا استدلالا لاتباق ما لا طريق اليه يردى الى المعاني وهذا الكلام
 المستبعد لا يجوز ان يكون دلالة عليه لان الشئ انما يدل على غير من حيث العقل
 والذى لاه لم يجد الصوق من قاطعه هو كونه قابضا على الذى لاه لم يقرر
 وجبه دون وجبه هو كونه عالما ومريدا ولا دلالة له بعد ذلك على شئ فقد العلقه
 وايضا فلو كان الكلام معنى في النفس لما من منه الحرس وقد علمنا ضرورة
 تنافي كون النفس متكلما كما علم تنافي كون القاييم قاعدا والمتحرك ساكنا وقد
 بطل ما قدمنا من بيان حقيقة المتكلم لم يبق ان الله متكلم لنفسه لا ب
 الصفة الى النفس فخرج على اننا على ذلك

تفرض كونه تعالى متكلما بغير ما يفرض كونه كلاما وبوجوب كونه متكلما بالكلية وهذا من اللغة
الكثيرة الشارحة وقوله كونه تعالى صادقا لنفسه من غير كونه لا يفرض كونه لا يطرأ
على أصولهم للعالم كونه صادقا لانه تعالى عندهم امر لنفسه ولم يمنع ذلك من كونه
ناجيا فاما ان يكون صادقا لنفسه وان لم يمنع ذلك من كونه كاذبا وقول المخالفات
اشغى عنه الخوض والشكوك فيها لم يزل فلا يبرهن كونه متكلما قياسا على الوجود متا بطل
لانه ينفصل الصانع والصارف ومن اشياء القديمة فيه على الكلام ولانه لا يستحيل
كونه تعالى متكلما فيما لم يزل كما يستحيل كونه فاطلا فلا يجب اشتقا ما نفوه عنه اثبات
الكلام له خلاف الوجود متا على ان الوجود متا انما وجب اشتقا ذلك عنه كونه متكلما
مؤرخا كان متكلما بالية وكذا لا يخلو امر ان يكون هو وفاء صحبه فان كانت محضة
لم يخل ايمان استعمالها في اسباب الكلام او سكتها وهذا الاختار فيمن تكلم في الية
على انهم انما استعملوا على الشاهد في ذلك لزمهم ان يشهدوا على متكلما بالية مخصوصة
بغير سكتها في قولنا فاعلا للكلام على ما نقول او مفعولا فيه على ما نقول واذا
لم يزل في الخرس والسكوت منه تعالى على اثبات ذلك له كما دل في الشاهد في الكلام
ان لا يلقاها فما عنه تعالى على اثبات الكلام له وان دل في الشاهد على انما ان كانا هما
المعقولين ليدل على ما في كلامهم محال في نفس الصوف وان كانا خلاف المعقولين لم يمنع
يقولهما له تعالى لان النقص من عقدين المعقولين وتعلقهم ان كلامه تعالى لو كان
مجردا لوجب ان يكون فمجردا ان اشتق لذلك المحل بعضه منه او من اجزاء وسأف
وصف فقال انه متكلما ظاهر الفسا لاننا قد بينا ان المتكلم ليس هو مجرد الكلام ولا

هذا ذلك المحل بصفه وهذا كاف في استقاط السببه ووجه من منحه ان كونه تعالى
الشيء هو كونه متكلما لانه لا يخلو امر الشيء لان يكون الا ان كانا هما المتكلمين
واذا استحال ان يمتثل الثاني على ان ادعاهم وجوب الاستفاق باطل لانهم لا ارادة
الاجبا الى ذلك والمعلوم خلافة لان اللغة مبتدئة على التخصر والاختيار دون المتكلمين
الاضطرار وان اراده الوجوب الذي يخالف العقل فلا فائدة لهم فيه لان من يجب عليه
الشيء يجوز ان يتركه وبعضه في ان يكون محضوما وليس اهل اللغة كذلك ولو قيل لهم
ولو اعمى وجوب ذلك من غير الوجود من اجده ابدلا عليه على انهم لا يستقوا المحال
الا لكون المختلفة والنوع الطعوم والاربع وصفها منها فبطر ما ادعوه من ذلك فاعلمهم
يقول تعالى اما قولنا الشيء اذ ارادناه ان يقول له كذا فيكون ملوكا شافعة كن محضة لاجت
الى لفظة اخرى ذلك لتسلسل باطل لانه تعالى لا يحتاج في ابدان الاشياء الى قول مخاطبة
والا معنى ذلك الاخبار عن ابدانهم انما هي اشارة الى انهم لا يتكلمون في ذلك بل في خلقه
معدوم لا يستدركه لذا يقولون فمضى شأني لم اراد به من غير عيبا بطرا فاعلموا انهم
على ان لا يدل على حدوث الفاعل من حيث انه تعالى خلق العقل والارادة والاشياء
لفظة لا وهي الاستقبال المجازة ولو كان كذلك فاعلموا بما يجب ان يكون متكلما
مستقبل محدث ليس بعديم وتعلقهم بقوله تعالى الا له الخلق امر وقوله في القرآن
خلق الانسان وان الامر لو كان مخلوقا لم يكن لفعله عن الخلق معنى كذلك الفصل في الية
الامر عظام الفساد لان معنى الامر في الية فيه ما ظهره من الكلام ومعنى الية ان له
مقتضى ان يخلق بعد ما يشاء من غير اهتار على كذا قال في الشاهد ان كان

١٥ قَادِرٌ لَا تَعَارِضُ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلَانِ الْأَمْرِ وَلَا نَادُ عِنْدَكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ وَلَوْ سَلِمَ الْمَرَادُ الْأَمْرَ
 الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْقَرْنَانِ فِي أَفْرَاقٍ عَنْ خِلَافِ الْمَخْلُوقَاتِ الذِّكْرُ فَإِنَّهُ هُوَ التَّعْلِيمُ لِشَيْءٍ كَمَا ظَلَمَ
 تَعَالَى قَوْلُهُ مِنْ جِهَةِ اسْمِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَخَبِيرِيهِ مِيكَائِيلَ قَاوُذَهُمَا الْمَذْكُورَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَمَّا
 كُنَا هَاهُنَا وَبَلَدُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَنْ يَكُونَ الْأَحْسَنُ لِلرَّسُولِ وَبَيَّنَّا ذَلِكَ الْقَوْلَ لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ إِلَّا
 حُسْنُ لَانِ تَعَالَى فَصَلِّ وَأَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ الذِّكْرُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَيُعْنِي عَنْ التَّحْشَاءِ وَالْمَشْكُورِ الْبَعْثِ
 وَيُزَكِّرُ أَنْ يَكُونَ هَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ اللَّهِ وَأَنْ لَا يَسْتَرَكُ فِي الْقَدَمِ لَانِ تَعَالَى وَفَصَلَ فِي الْمَقَالَةِ بِسْمِ اللَّهِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَأَمَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَلَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ الَّذِي يُمْسِكُ اللَّهُ وَكَمَا نَهَى عَنْ فَا مَاتَ الْآيَةُ بِهَيْئَةٍ
 فَلَا دَلَالَةَ لَهَا فِيهَا لَانِ وَصَفَ الْإِنْسَانَ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ لَا يَدَّ عَلَى نَفْسِهِ خَلْقَ غَيْرِ الْأَمْرِ جِهَةٍ
 بِدَلِيلِ الْخَطِّابِ وَهُوَ أَطْلَقَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ بِدَلِيلٍ عَلَى خُذُّهُ لَانِ الْقَدَمُ لَا يَكُنْ تَعْلِيمُهُ لَا
 تَعْلِيمُهُ وَأَعْلَمَ الْأَحْزُونَ وَصَفَ كَلَامَهُ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ بِالْإِطْلَاقِ لَانِ ذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ فِي
 الْغُرَفِ فِي الْكَلَامِ الْمَلَكُوتِيِّ وَالْمُضَافِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ يُقْسَمُونَ بِهِ قَصْدُهُ مُخْتَلَفَةٌ وَكَلَامُ
 مَخْلُوقٍ مَا لَمْ يَتَّخِذْ إِلَى هَذَا الْخِلَافِ وَقَدْ خَلَقُوا أَفْكَاهُ وَالْأَحْزُونَ يَكُونُ مَعَهُ تَعَالَى
 تَعَالَى فِي الْقَدَمِ لَانِ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَخْلُقْ مَقْدُورُهُمَا أَمَّا أَنْ يَكُونَ وَلَهُ مَنْ جِثَّ اشْتَرَاكَ
 فِي سَائِرِ الصَّفَاقِ أَوْ مُتَعَارِفٍ أَمِنْ جِثَّ كَلَامًا فَادْرُسْ فَإِنْ كَانَ وَلَهُ ذَلِكَ الْآيَاتُ ذَاتُهَا
 جُثَّ لَهَا مَنْ عَلَى جِثَّ لَانِ الْوَلِيَّةِ وَمَا هِيَ حَالُهُ لَا فَرْقَ مِنْ آيَاتِهِ وَفِيهِ وَآيَاتُ
 مَا لَا فَرْقَ مِنْ آيَاتِهِ وَفِيهِ جِهَالُهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مَلِكُ الْفَعْلِ مِنْهَا أَنْ يَكُنْ لَهَا
 تَحْسِينُ الْفَعْلِ تَعْدِيَةً إِلَى فَعْلِهِ لَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْأَخْرَافُ بِالْعِلْمِ الصَّوَرِ بِالْأَعْيَانِ ذَاتُهَا فَعَلَهُ
 اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَوْبَانَ الْوَقْدَ نَاعِدِمَ لَهَا أَوْ حَرَجَهَا عَنْ كَوْنِهَا قَادِرٌ عَلَى فَعْلِ الْفَعْلِ مِنْ

١٦ فَخَصَّ وَكَذَلِكَ لَا يَكُنْ قَادِرٌ فِي الذَّاتِ الْوَلِيَّةِ لَانِ الْخِلَافِ الَّذِي لَا يُعْقِدُ التَّحْسِينُ
 كَانَ فَعْلُهَا فَعْلًا لِأَخْرَافٍ وَأَمَّا تَعْدِيَةٌ مَتَى لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَهِيَ أَمَّا الْعِلْمُ فَاتَّعَيْنَ وَالْإِسْمُ
 عَلَى مَا هُوَ وَلَا يَحْتَلِ عَلَى مَا هُوَ بِسَبَبِ أَنْ يَكُونَ التَّحْسِينُ الرَّاجِعُ إِلَى الْخِلَافِ الْإِسْمُ كَمَا بَقِيَ
 وَنَبَاتُهَا لَهَا جِثَّ تَعَالَى الْعِلْمُ لَمْ يَكُنْ قَادِرٌ حَتَّى لَيْسَ لَهَا آيَاتُهَا وَحَرَجَهَا عَنْ كَوْنِهَا
 قَادِرٌ فَإِنَّهَا مَجَالٌ لَانِ الْقَدَمُ يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِيهِ وَالتَّحْسِينُ مِنَ الذَّاتِ وَالْإِسْمِ وَلَيْسَ فِيهِ
 نَفْسُهُ وَلَا خُورَ تَعْلِيلُهُ بِأَمْرٍ يُسْتَحِيلُ أَنْ كَانَ مَقْدُورُهَا مُتَعَارِفٌ إِلَى الْقَدَمِ الْفَعْلُ عَلَى
 الْقَادِرِ مِنْ جِهَةِ مَعْنَى مَعْقُولِهِ وَذَلِكَ مَجَالٌ وَمَا لَيْسَ إِلَيْهِ حُسْنُ الْقَدَمِ لَا اسْتِجَابَةَ اللَّهِ وَقُلْنَا
 ذَلِكَ لَانِ لَهَا الْوُدَّاهُ لِأَنَّ الْإِسْمَ يَفْعَلُ ضِدَّ مَا دَخَلَ الْأَخْرَافُ عَلَى الرَّجَاءِ الَّذِي يُسْتَحِيلُ
 مَعَهُ لِحَقْلَ عَمَلِهَا لَمْ يَكُنْ أَمَّا أَنْ يَكُنْ مَرَادُهَا أَوْ لَا يَقَعُ أَوْ يَقَعُ مَرَادُهَا دُونَ الْأَخْرَافِ فَانْ قَعُ
 مَرَادُهَا إِلَى الْإِسْمِ الْمَقْدُورِ عَلَى الْوَحْدَةِ الَّذِي يَتَّخِذُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ مَجَالٌ أَنْ لَمْ يَقَعُ مَرَادُهَا
 أَوْ مَرَادُهَا مَعَهُ يَكُونُ قَادِرٌ عَلَى الْإِسْمِ وَالْإِسْمُ لَا يَكُونُ لَهَا آيَاتُهَا لَانِ الْقَدَمُ الْفَعْلُ عَلَى الْقَادِرِ مِنْ
 غَيْرِ جِهَةٍ مِنْ مَعْقُولِهِ عَلَى مَا لَمْ نَاهِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ هَامَا وَجِهَةً مَعْقُولُهَا تَعْدِيَةً
 مُتَعَارِفٍ إِلَيْهِ وَهُوَ كَوْنُ مَعْدُورِهَا الْإِسْمُ كَوْنُ مَقْدُورِهَا لَيْسَ بِالْوَحْدَةِ أَوْ مِنَ الْخِلَافِ
 عَدَمُهَا الْمَقْدُورِ لَا يَفْتَحِي عَنْ الْفَعْلِ أَدَامَ الْعِلْمِ الْقَادِرِ بِأَيْدِيهِ وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ
 لَعَمْرُكَ يَكُونُ أَقْدَرُ مِنْهُ حَتَّى يَفْعَلَ كَثَرًا مَقْدُورُ ذَلِكَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ وَأَيْضًا أَمَّا مَنَعُ
 مِنَ الْفَعْلِ لَا يَكُنْ أَنْ يَكُونَ سَمْعُهُ مِنْهُ تَنَافٍ وَهَذَا الْأَمْرُ فِي الْمَقْدُورِ أَيْضًا
 فَيَكُونُ الْقَادِرُ مُتَعَارِفًا مَعَهُ الْفَعْلُ فَلَا خُورَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَا نَاهِ وَأَمَّا كَوْنُ مَقْدُورِهَا لَيْسَ بِالْوَحْدَةِ
 أَوْ مِنَ الْخِلَافِ فَلَا خُورَ أَنْ يَكُونَ وَجِهَةً مِنْهُ لَمَّا لَانِ الْإِسْمُ يَفْعَلُ لَيْسَ بِمَعْدُورٍ يَكُونُ قَادِرًا
 وَأَنْ كَانَ لَهَا لَيْسَ بِالْوَحْدَةِ أَوْ مِنَ الْخِلَافِ فَلَمْ تَكُنْ مَعَهُ مَا نَاهِ وَيَذْكُرُ الْإِسْمُ عَلَى أَنْ لَا

١٩ ثبات له تعالى في القديم انه لا دليل على ثباته وثباته لا يدل عليه ذي الوجودات اذا
 بطل القول بغير ثبات مطلقا في الثبوتية والنسبية والوجودية ومنه يجرى مجرى له وسيل
 قول الثبوتية زائدا على ذلك اننا قد دللنا على حقيقة الجسم والنور والظلمة جسماني
 كذلك قولنا من قال من الجسمين يقدم الشيطان ويلزم على قوله ان النور يطبوع على الخبيث
 الظلمة يطبوع على الشر فبقي الامر النقي والمدمج والذم ويلزم فبقي الاعتذار من
 الذنوب لانه ان كان شرع على الظلمة وهو حسن فالظلمة مجسنة وان كان من فعل النور
 وجب ان يكون قسما لان النور لم ينجس فيخفف منه علم ان الذي في الثبوتية والوجودية القول
 بقاطنين فبمقتضى اعتقادهم ان الخبيث الشئ متفاد ان واقعا لا يصدر من فاعله ليجد ذلك
 ظاهرا بطلان لان الخير ليس جسيما لثبوت الشئ ان لم يمتد الى غير خاصا شئ ولعله عوصا عن
 او قضا عن دين خبيث وهو امر جسيم ليجد وكذلك العود في ذلك باذنه وتعيين اذنه ولو
 كانا متضادين لم يستغضروهما من فاعله ليجد كالا ان المتضادين وسيل قول النصارى
 زائد على ما قدمنا انه يشيرون ثلاثة اقسام اقنوم الابن اقنوم الروح القدس في القديم
 فعنوا باقنوم الابن الحكمة والعلم باقنوم روح القدس المسعة ثم يقولون جوهر الجبرار اذ
 ان السلة في الحقيقة والوجد في الحقيقة فذلك محال متناقض وان ادعى ذلك ما يريد يقولنا
 انسان واحد وان كان في الحسنة كثيرة وذلك محال ويلزم علم ان لا يكونوا اقليمين النور جسد
 ويلزم ان يقولوا بتعدد السلات كما تقول بتعدد اجساد الامسان وقولهم بالاجساد ان اقنوم
 الابن يتجسد بعيسى ان اراد ابيه للجوارح وهو ظاهر من قول البعوثية لانهم قالوا ليس بجوهر
 ميز جوهر من اقنوم من اقنوم من ذلك لا يصح الا على الاجسام وقد دللنا على حبه ثباته تعالى

ليس من قبيلها وان ارادوا الجوارح وهو ظاهر قول البعثية لانهم يقولون المسيح جوهران
 اقنومان جوهر لاهي جوهر ناسوتي والجوارح لا يصح الاعلى الا على عرض وقد سجدنا وانما ثبات
 ليس من قبيل شئ منها وان ارادوا بالاجساد الاتفاق في الشئ فباطل قياسا من شئها
 ان المراد للشئ بحيث ان يكون عالمه او في حيزه العالم فكلما لا يجوز ان يشارك المسيح علم القديم
 تعالى في علمه فكلما لا يجوز ان يشاركه في مراد انهم من شئ ان عسى علم يرد المساجات
 كالمثل والشب وعدهما ولا يجوز ان يرد القديم تعالى شيئا منها ومن شئ ان عسى علم يرد المساجات
 حقيقة ان يردا جديهما ما لم يردا في القديم ولا يرد في القديم كيف يجب اتفاقهما في الشئ ومن شئ ان
 ذلك يجب التجايز تعالى سائر الانبياء لان المسيح لا مرة له طبع في ذلك ومن شئ ان التجايز
 الابن بعيسى على حسب التجايز لنفسه في القديم ولا يرد في القديم ولا يرد في القديم ولا يرد في القديم
 ولا انتقال هذا لا نقل منه الا ان عسى علم يرد في نفسه معني الابن ان ارادوا ذلك فقد
 نفس معناه والعلم وبالأب وروح القدس في نفس الاساء والمؤمنين فحيث ان يكون الاقنوم
 الثلاثة متحدة لهم واذا صحت منه الافعال الالهية لانه علم الابن كيف لم يمتد في كل من
 علمه ومن شئ ان معنى التجايز هو ان الحكمة اطهر من المعجزات على يد وهذا قول ابائه
 ليس من قبيل التجايز بالذات وان تلك الافعال لم تكن من شخصية امير شئ منه ويلزم هذا القول
 الانحصار لا بعيسى دون غيره ومن شئ ان المعجزات على يد فاهما قولهم بالنبوة
 فباطل لان اطلاق ذلك لا يجوز في القديم تعالى حقيقة ولا محال لان اطلاق ذلك حقيقة انما
 يكون من خلق من ماله او له على فراشه ويطلق صحاحا فيمن يمتد ذلك فيه ولما انما
 تبنى الشايد شيئا ولا الانسان بعينه وقولهم يرد هذه اللفظة الكرامة والنعمة بطبعها
 ذكرناه ويلزم ان يكون عيسى غير من اساء انما الله تعالى لكل من عظمه من القول فبقي
 لا نقول ذلك فباطل ما قالوا من كل وجه والحمد لله

١٨ وجوه التي تحرف عليها ومنع النظام من كونه تعالى قادراً على التسمي لما يورثه من
 وقوعه منه من الجهل والبلية المستحيلين فله سبحانه أو انقلاب دلالة التسمي على
 ذلك باطل لأنه مبني على فرض وقوع التسمي وذلك بما سبب لانه سبحانه لا يفعل
 شيئاً إلا لإدراج إليه لا استحالة السهو والعبث عليه ولا إدراج التسمي إلى الحاجة إليه وهي
 مستحيلة فيه سبحانه ما يحتاج إليه تعالى فعله وإن كان قادراً على أن يفعله وقوع التسمي
 من العالم الغيبي بنقض شرط دلالة على الجهل والحاجة فلا بد من القول بأنه لا يدل على
 ذلك كالتفصيل المظهر للعجائب على أرى الكرامين كما ثبت على صدق من ظلت
 عليه فلا بد من جوابه بأن لا يدرك هذا السر كما لا يجوز أن يفعل على التسمي لعلية
 بقبحه وبأنه عني عنه لأن صفة التسمي صارفت قوتاً ولا يصح أن يفعلها إلا من جعلها
 أو دعت الحاجة إليه من العلم بها لينفي التعارف بالجهل وتقابل إدراج الحاجة لما في
 التسمي وهذا المخرج من علمه بأنه يصل إلى غيبته بالصدق كما يصل إليها بالكذب أن
 يفعل الكذب لعلية بقبحه وبأنه عني عنه بالصدق ومتى جعل قبحه لو اضطرر الحاجة
 فيه لا ينالها الصديق جازاً لأن فعله ثبت ما قلناه ولا يجوز الحسن فما ذكرناه مجبى
 الفصح لأن الحسن قد فعل الحسنة لا الحاجة إليه دلالة وقوعه منه سبحانه مع استحالة
 الحاجة عليه لأن المحدث يرشد إلى الذي لا يعرفه إلى الطريق حيث لا يراه الجدة ولا حجة
 لذلك إلا مجرد الحسنة ولا يجوز أن يرد تعالى شيئا من التسمي لأنه كان يجب أن يكون
 على صفة نقيضه وهو تعالى عما يؤحي التسمي والنقصه وانصافاً فثبت أنه
 لا يرد الأمان أن فعلها وإن التسمي قبيحة وقد دللنا على أنه تعالى لا يفعل القبيح
 وايضا فنحن نفي سبحانه عن جميع الغيبيات ولما أراد سبحانه الواجب كونه مريداً كادراً

التسمي الواحد لأن التسمي لا يكون خفياً إلا بكونه أمراً مطلقاً عنه وايضا قلوا لا يرد
 القبيح لكان راصياً به محبباً لأن هذه العيان ترجيحاً إلى الإرادة والطلاق لا يابطل
 بلا خلاف وقد ورد السمع موكد لما في العقل بالامانة سبحانه وما الله بذي ظلم عاد
 وقال لا يرد بكم العسر وقال وما خلقنا الحسن والأحسن إلا لعبادته وهذه لا تعرض
 بالأنفاق وقال تعالى والله يريد أن يثوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن يتبلوا
 ميلاً عليها فأنه تعالى إن ما أراد أن يخلقهم عموماً أراد بهم غير من الميل العظمي قال
 تعالى سيقول الذين أشركوا لو شأنا الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا أحسبنا من شيء كما لا يفتي
 الذين من قبلهم حتى إذا أباينا قل هل عندكم من علم فتخرجهم لنا إن يتبعون إلا الظن
 وإن أشهدوا بخبر صدق ولا يجوز أن يكونوا أرادوا الوشأ الله الحيان متساو من الشراكا فصح
 لو أرادوا ذلك لما اكذبهم فلم يبق إلا أنهم أرادوا الوشأ الله أي شأنا ما أشركنا ولو لم يسموا
 الله شركاً ما أشركنا وقد أكد لهم الله تعالى في ذلك فقال الذين يتبعون الظن وإن أشهدوا بخبر صدق
 إلى عندكم من الآيات الذبالة تعالى ما نذهب إليه وقال المجالفة لودع من خلقه تعالى ما
 لا يرد المحقق بذلك ضعفه وهو قياساً على الشاهد طاهر الفساد لا السامع بقصبي
 بخلاف قولهم لأن الملك إذا أراد من عبده ما رجع بغير فعله اليعلم ويتوعد بغيره
 بطبعه ولم يرد مراده لم المحقق بذلك ضعفه ولا وهو أن يرى أن الجبر من العقل لا المحقق
 بسلطان الإسلام الضعف من كذا ومن الذي الضعيف القول في جملة المشايخ والاختلاف
 إلى ما لا يحرم وقوله من خلاف ذلك وعلى هذا الوجه أراد تعالى خلقه الطاعات وأما
 الحق للضعف ليس بمراد متى كان النفع وقوعه الصبر وإن رافعه رجع إليه
 وكان غير قادر على المنع من خلافه والجماع إلى مراد خوان يرد الملك من عبده النفع
 له والبره عنه وليست هذه

جلا الله تعالى فالرأي من عباد الله لا ينفرد فيه فعله ولا خبره في تركه وهو قادر
 على الجاهل المراه او استطلاعهم دون خلاصه على انه لا يبدل قوتهم خلاف ما امر به
 على سبغه وكذلك قوت خلاف مراه لان الشاهد لا يفرق من الامر على انه
 يعلم ان يكون تعالى امره بضعف وقادر على الاقدار على ذلك من حيث كان امره
 ندبه وقادر على الاقدار على وقوله له ليجاز ان يدعى على من فعل غيره
 يقتر الجاز ان يدعى من فعل نفسه لا يفرق ولو لم يجز الثاني فكذا الاول اطلاق
 ذلك انما لم يجز من حيث اقتضى عجزه عن الفعل او عجزه لا يفرق من الامر
 غيره ما ليس كذلك ما يدعى من فعل غيره على جهة الاختيار ولما ذكرناه ساء
 انما ما يدعى من فعل غيره على سبيل الجواز لا شقاء ما يدعى من فعل نفسه في
 الدلالة على تقصيره وتعلقه بانه تعالى لو كان كانا المعاصي لوجب ان يكون ما علمها
 مكرهه كالحجب ان يكون مكرهه لعل ما يرضاه ومسمى على فعله واستحقاقه
 لان اول ما فيه ان الاسماء والعبادات لا يجوز دهر القياس فيها ما لا يجوز بحمد مكرهه على
 مكرهه مسمى على ما وايضا فالكلام غيره هو مسمى كرهه على الفعل على الفهم
 والعلية عليه ولقد لم يكن الكفار مكره من المنع صلوا من حيث جعلوا اسمي الكفر
 المعاصي ما كرهه ولا مكره من ذلك لهم ومنهم على ذلك ان يكون تعالى امر الكفار
 بالآله من حيث كان امر الله الايمان الذي يكرهه على من عيهم وان يكون قادر على
 اقدارهم على ذلك وقوله لهم لو كان ما لا يدعى لكان ما يكرهه لو كان ما يكرهه
 كونه لكان ما يكرهه وهذا يقتضي ان المعاصي كانت شأها الله تعالى اياه وهذا
 دليل الضعف عن صحيحه لان ابا غير الكراهة وهو المنع والاستماع لهذا التبع

بالآله يا بون الصبر ولا مبدحة في كرامته لان ذلك لا ينص صريحه وانما على ذلك
 ان يكون تعالى قد كرم العباد لقوله تعالى يبدون ان يظفروا نور الله بافهامهم وبالي الله لا
 ان يظهروا ولو كرم الكافرون وقوله لهم لو كان تعالى يبد من الطاعات لما ايتى
 كثر من قال غيره والله لا يظفركم دينك عند ان شاء الله لم يظفركم ليس مني عسر على شدة
 لان الايشنا مشية الله تعالى انما هو لا ينافي حكم التكليف والمنع من قوله وليس شرا
 ولما يدخلون ذلك في الماضي والشرا العجيب لا يعلق به امره انما لما ذكرناه وهو اعلى
 ان من قال لا مراه انني طابق ان شاء الله لم يفرق طلاقه على مشية الله تعالى عبد الصفاء
 البين مقدمة لانه او جيت عند امره وقول القائل ان شاء الله يقتضي ان شاء الله
 فلا يلزم على ذلك القول عند اجازة وقوله اطلاق الامة القول ان شاء الله كان وما
 لم يشأ لم يكن بل على ما نقول طاهر الفساد لانه مسمى على الاجماع والامر بخلاف ذلك
 لان كافة اهل العدل متفقون بهذا الاطلاق على الاجماع لو سلم لم يكن في إطلاق ذلك
 دلالة لان الجملة على معناه ما شاء الله من قوله كان في ما لم يشأ من افعاله التي ليس بها
 لم يكن او ما شاءه والحق اليه كان وما لم يشأه ومنع منه لم يكرهه ان عجزه قد يشافها لم
 يكرهه ما لا يكون فان قالوا الجملة على ما شاءه فليس الجملة على ما شاءه على الآية
 نطق القول بان كره شي بامر الله وانه لا يكره لامر الله فلهذا ان يكون الكفر لغوا وان يكون تعالى
 غير آية الايمان ومن الظاهر على لسان امة قوله يستعفف الله من جميع ما كره الله الاستغفار
 لا يكون الا من الواقع وقوله لهم الله ثلثا مما كره الى ما حجب وتعلقه بقوله تعالى صلاتان
 الا ان شاء الله لا يظفركم منه لانه يعارض ما قد مناه من الآيات المتطابقة في انه تعالى لا يبد

القبيح على انه لا يمكنهم جعل الآلة على العصور لان العباد قد يساؤون عند عدم الانشاء الله
 تعالى ان يريد واما علم سبحانه انه لا يقدر لمشيئته او غيره و النبي صلى الله عليه وآله قد اراد
 من انكار الايمان وكذلك المؤمنون وتعبنا بان نريد من القدر على القبيح تركه وان كان
 تعالى عندهم لا يريد شيئا من ذلك اذ اعلم انه لا يقدر وادحان لهم فخصيص الآلة لا يمكن
 لنا التخصيص لشدة على اننا لو سلمنا العصور فيها لم يكن فيها دالة لان ما يتعلق بالآلة
 فيها محذوف وليسوا بان يخلقوا قوله الا ان يشاء الله بالافعال او بالي مثا اذ اعتقدها السالكين
 والاقدار يكون المعنى وما نشاءون من انما هي افعالهم الا ان يشاء الله فكيف يمكن من مشيئته
 واقدارهم عليها تكون الفاية في ذلك الاخبار عن الافعال الى الله تعالى وانه لا قدر
 للعبد على ما لم يدره تعالى عليه و قوله تعالى ولقد ذكرنا الخلق كثيرا من الجن الانبياء
 معناه انه تعالى ذكر الخلق كثيرا عاقتهم الى جهنم كما قال تعالى والنقطة التي هي
 لهم حدة او حيز لا يجوز ان يكون غيرهم ذلك التفاضل فتجمل الآلة على ذلك من انما
 قد مناه فبطل ما نعلقوا به من السلك والحدود وجده في اننا فاما يكون
 قد دللنا في صدر هذا الكتاب على الافعال الظاهرة من النابعة له اعني افعالنا
 لنا من حيث هو عظمها مطلقا لذلك وايضا من العلوم ضرورة حسن توجه للبدخ الى
 من يتلو به الحسن منها وتوجه الدم الى من يتلو به القبيح فلو اننا افعلنا القبيح ذلك كما
 يتبع على الصور المعاني لا يجوز استناد ذلك الى ما يورثه المحالف من كون الفعل كسبا
 لان الكسب غير معقول ولا مفقود وتسمكهم في كونه معقولا ما نعلمه في حركته الفاعل
 والاعتبار باطل لان هذا الفرق دلل على الحي لانه لا يجد نفسه عليه وليس يدبر الى
 الفعل وكلامنا انما هو في فعل الفعل صفة زائدة على جوده هي كونه كسبا وايضا

في
 القبيح

فالفرق الذي اشار اليه جاحيل جميع المثلوات وقد نقول ان كسبا وقوله الكسب هو ما
 جعل القدر عليه باطل من جهة من ان القدرة لا يصح اثباتها الا باثبات اجرة فاجرة
 على وجه مخصوص ولا يصح اثباته كذلك لا يعد العلم بخصه الكسب انه متعلق ولا يصح
 اثبات جعل القدرة عليه باطل من جهة من ان القدرة لا يصح اثباتها الا باثبات اجرة فاجرة
 قادر على وجه مخصوص ولا يصح اثباته كذلك لا يعد العلم بخصه الكسب انه متعلق ولا يصح
 ولا يصح اثبات جعل القدرة الا بعد العلم بها بعد دناه فقد جبه الكسب بالاصح الطرية الا بعد
 العلم بالكسب ومثلا ان الجدل يجرى الى المجدد الاجتهاد التي التجو الى الكسب من اجل ان
 المدح والذم وغيرهما يرجع الى جهة الخبيث فكيف حسن ذلك لا يدرج في جميع الخبيث ولا
 يتعلق بما ومثلا انه كان يميل الى ان يعرف حسن المدح والذم الا من عرف ما ذكروه وقد
 علمنا خلافة ذلك وايضا انه كان معولا لا ينفعهم ذلك بغيا قصده لان عند من استعالي
 متى صلب العبد القدرة والعلة يجب كونه مكنتا ما يتجلى الى ان يكون كذلك وهو في حال الظلم
 الى الكسب المجبور عليه فيلزمهم في توجه المدح والذم اليه و قد انصاعا على ان الافعال الظاهرة
 من اليستافعاله تعالى الى التوراة كالكسب طريق اثباته بحجته وان لم تكن امانه لم تكن اضافة
 الافعال اليه فالقول بصحة ذلك مود نفسه الى فساد وكذا قول ان في صحته فسادا كان في غاية
 الفساد يمتد ما ذكرناه ان الطريق الى اثباته تعالى ان ثبتت جوارث لا يصح حجة تمامي قلمنا ثبت
 ان الحديث لا يبدل من مجرد منعت والحال ان جاحيلنا في حجة تعالى في حجة تعالى وهو تعالى
 وانما انظر ان الحديث لا يبدل من مجرد ان يستفي الشاهد جوارث في حجة الينا و ثبت ان حجة
 حاجتها المحدث فيسفي ان يكون الافعال الظاهرة من اجل حجة الينا في حجة والى قول جاحيلنا في
 تعالى على ما قلناه هو السلك المستوي

تجربته خلقها الى محدث اذا علمنا حاجتنا الى المكسب لان الخيرات الكسب
او الخسائر في اكتسابها الى المكسب فيلزم احتياج في خبرها الى محدثها وادى لان المكسب
فيه متغير على ما يتناهى لانهم ان ارادوا ان الخيرات اذ في الحاجة الى غيره لم يسئل لهم
ذلك وهو الذي فيه الزمان وان ان اذ في التاكيد في حكمه لم ينفعهم ذلك في
قصدوه على الفعل فاحتاج عندهم من حيث كان كسبا الى فائدة جارية في محله متجددة
معها فيلزم ان يحتاج في كونه مجددا الى ذلك لان الخيرات اذ من الاكتساب على ما
زعموه له ليس لهم ان يقولوا نحن نثبتته تعالى بطريقه اخرى وهى ان المحدث اذ الخسائر
وجوبه بوقت من جوار ان لا يخص به لم يكن بغيره من محقق وليس الا المحدث المحقق
لانه لو قيل لهم لم قلتم انه لخصه بالوقت من الجوار وما لم يكن من لخصه من جوده
وجب ما يرجع الى ذاته لم يمكنهم دفع ذلك على اصولهم ولا ان يجيبوا عنه بما يجيب به نحن
مستلزم لذلك وجب ما رجحوا في ذاته لادى الى قبحه والى استحالة وجوده فاعاد ذلك
الوقت على سبيل البقاء لا يقدرون ان صفات النفس محدودة ان الموصوف ما هو خروجه
عنها على ان العلم على حصة الجملة يتعلق بالجوهر في الشاهد بالمحدث مثلا لا يدور من جوده في
هذه الطريقة لخاص حتى يصح ان يخرج الاقسام وغيرها كما لخصه تعالى الى مثله وهذا العلم قد
نفعه عن انفسهم ولا يمكنهم اثبات ما يستحقه من الصفات لان ذلك يفرغ على اساتات
وايضاً ما اذ كانت الافعال الظاهرة منا مخلوقة له تعالى عندهم وكان لا تخلف فيما فعله
الى قدرة العبد عليه لزمهم ان يجوز ما صدر من الافعال المحيطة في الشاهد من ليس
بقادر عليها ولا عالمها وتجاوز ذلك فسد طريقنا ثبانه تعالى قادر على كل الصا
على صحة ما ذهب اليه ان القول بان تعالى فاعل لما يظهر من اعياد يردى الى ان يكون

له تعالى على الكافر نعمة من حيث فعله الكفر المقتضى به الى ايم العقاب وذلك بحيث
ان لا يستحق منه شكر ولا عساة وهذا باطل لا يوافق ويوافق في القرآن من مبعوث
لنعمه تعالى على جميع خلقه للمؤمنين منهم والكفار وقوله **سبح** ان لم يكن له تعالى على الكافر
نعمة دينية فله على نعمة دينية باطل لان ما اشار اليه من ذلك لا بعد نعمة اذا
كان موديا الى المضرة بالجمعة وهذا كمالوا طعمهم بعد العير طعماً لا يندفد منه قاصدا
هلاكه فان ذلك لا بعد نعمة منه على وان كان فيه عجل لذة او صلا اليه ويذا الصلا
على سائر مذهب المخالف لثبانه تعالى له كان فاعلا لكل ما في العالم على ما يقولون لو كان من
حيث فعلوا العبد العدك الصدق والاحسان ان يوصف بأنه عادل صادق محسن مما
اخذوا به عن ذلك قولوا لمخلوق هذا على ان ان الشناعة فيا اعطوه من المعنى
أكبر من الشناعة فما متخون منه من التسمية لان الطال الكاذب انما كان منقوصاً
مذموماً من حيث هو الظلم والكذب لا من حيث حيث وصف في اللفظ لهما وتجرون في
ذلك من جري من قال الله تعالى يصعد وينزل تجرد ويسكن استمع من تسميته بأنه
جسم في انما اعطاه من العناني في الفساد والاستحالة مما استمع منه من التسمية
وقد تعلق المحققون لتلف هذه المسئلة اشياء كلها ظاهرة الفساد ومنها ان العبد
يقصد الى ان يقع افعاله بحسنة ايماناً فلا يقع ذلك الى ان يقع لا يبيح ولا يفرق
فقرعنا بخلاف قصد دليل على انها ليست من فعله الخواص ان الفعل ليس
او يتبع للوجود التي تفرع عنها ولا يعبر عن الجسدية التي قصد فاعل الخلف ذلك مع
وقوعه على الوجه المقتضى لذلك منه وانما يرد قصد الطاعة وقوعه على الحد الوضوح
المختصة كالحسنة مثلاً فانه اذا شارك المحجب عنه على ما هو به كان

حسنا قصد الفاعل لما يقع حسنا او لم يقصد واذا تاملنا على خلاف ما هو به كان
 قبيحا وان قصد الفاعل الى ان يقع حسنا على ان يقول لهم ما وقع من الفاعل لا ما
 قصد لان اليهودي مثلا لم يقدر منه الا ما قصد من اليهودية وانما جعل الصفا
 موجبا لبقا اليان وهذا لا يدرك على انه ليس بها حلا لها يدرك على انه لم يوفق السلف
 حقه ودخلت طه سبعة اعتقد لا حلا لها هو يقصد القبيح حسنا انما هو
 يقصد الكفر ايمان حسنا انما ذكره ان ذكره على نفي كونها فاعلم ان من اراد على
 نفي كونها مكسبين فان اعتدوا عن ذلك فيقولوا مثله وتعلقهم بان العبد
 لو كان فاعلا لوجب من كذا من الكتاب ان يستمر على فعل مثله في جميع
 الصفات وفي تقدير ذلك دليل على ان الفاعل غير ظاهر الجلال لان الاختلاف
 والنفاذ بين ما ينبغي وما يستأنف انما هو لان علمه بالكتابة وبما سواه كلفه
 ايقاع خبره فها هو من صغيره وكبيره وتغييره وترتيب كان على سبيل التجلية دون التفصيل
 فاذا استأنف مع قدر علمه ما ذكرناه على التفصيل وقع للنفاذ والافتراق
 لهذا كان الجاذب بالكتابة للمعنى نفسه عليها العالم على التفصيل بما ذكرناه منها
 ما يفعله بها على محله ولغيره غير مختلف على ان الكتابة تفقد الالة فلا يشترط ان يكون
 الوجه في اختلافها تغيير الالة وتسغيرها على ان ما معد منها بانها ان خالف الاول في
 تفصيلها لم يزل في قدره افتقار في خلقها فما انكره ان يكون ذلك دليل على انما هو
 لا الاله الا لم يكن كذلك لجان ان يقصد لعبنا الى ايقاع الكتابة فيقع منه البتة على النفاذ
 الذي ذكره حاصل في الافعال المباشرة فيجوز ان يكون كسبا للعدد او امان مع
 النفاذ وقد يكون كسالة فما انكره ان يكون محدثه به وقوله في الاخير

تعالى على شيء وهو ممكن فيجب ان يكون قادرا ووجب ان يكون قادرا على ما كانه اذ امكنه
 ووجب ان يكون عالما به وهذا يقتضي ان يكون قادرا على افعال العباد ويكون فاعلا لاذ احدثت
 غير صحيح لانهم ان ارادوا يقول لهم قدرنا على الاقدار على ابدانهم تركوا امد عبيد وان
 ارادوا الاقدار على اكتسابه فكيف قالوا الا الاقدار على اكتسابه ووجب ان يكون قادرا
 على ابدانهم ولا يخفى ذلك في الاصل الذي قاسوا عليه وما استشهدوا به من العلم
 يقتضي ان يكون تعالى ادا قدر على اكتساب الفعل قادرا على اكتسابه وهم لا يقولون ذلك
 على انه تعالى لم يكن عالما بما احدثنا به الا من حيث كان عالما لما هو عليه في نفسه
 على ابدانه وكاتب للعلوم لا يختص امر فيها الا من حيث ظنوه على انه تعالى متى
 شيء ان جعل لعبنا علما معلوما صحيح ان جعل غيره من العالمين علما به ولم يوجب قاسا
 على ذلك ان يكون متى اقدره على مقدور ان يصح جعل غيره من القادرين قادرين عليه فما
 انكره على هذا الا يجب كونه تعالى قادرا على ما اقدرنا عليه وان وجب ان يكون عالما بما
 احدثنا به ويظهر على ما ذكره ان يكون تعالى علمنا عينا نحن نأمنه ومستنبها لبا
 اسمنا الاله وقرئهم من الامر بان يطلع كونه قادرا صحيح علمه ومطلق كونه علمنا
 ومستنبها مستحيل عليه لا ينبغي شي لان المرامي استحالة الصفة التي يحتملها في
 نفسها ولو البتة لانه لم يخبرنا من عليها واذا كان في اقسام المقدورات ما يستحق عليه
 تعالى كاستحالة مطلق كونه علمنا او مستنبها وجب الجاذبه وقوله انما هو
 الفعل المحموم بتفكيره ان يكون فاعله عالما وجبان دون عالما ومن سائر جهاته وهذا
 فيجب ان يكون عالما بانه فاعله محدثه في ارتفاع هذا العلم عننا دليل على انما هو

تغيرنا ظاهر الظلال لا يتغير الجسم لم يغيره انه غيب في فاعل العجز اذا كان ظاهرا بغير
ايضا محجبان يكون ظاهرا بانه محجوب عنها معلوم ان مغاير ان لا يتعلق لا محجبا
بما يحجب ويغير على ذلك وجوب كونه ظاهرا بساير الجواهر والحكامه من كونه حيا
وقبحا ومصلحة ومفسدة على ان ذلك يتعلق عليهم فيما يدعون من كون
الجبر تاما كسائر الجوابه قولوا مشيئة وقوله مشيئة حقيقة الجبروت في
الذوات كلها متفقة فلو صح من العبد لحدوث بعضها نصير منه لحدوث سائرها
كالقدح في ثقل بين الفساد لان مطلق حدوثه وان شئت فقل في الذات المحجوبة
فاضافة بعضها القادر دون قادر حكمه مخالف للاول ولا يجوز ان يكون لحدوثها
بالآخر ويلزم على ذلك صحة وجود الذوات المحجوبة فيما لم يزل من حيث كان وجودها
في سائر الاوقات وما قدرت في قدرها متفقا لا مختلفا ويلزم منهم ان يكون العبد
مكتسبا لساير الاجناس من حيث كان مكتسبا لبعضها لان حقيقة الاكتساب عند
في كل جنس متفقة له وتعلقهم انه قد ثبت انه تعالى مستلزم على الايمان محجوب
عليه بمحجوب على انه نعمة منه وفضل لسان فيجوز ان يكون فعله لا في معتد ان سلكنا
له تعالى ليس على نفس الايمان له على الدعا اليه والامر به والالطاف فيه ولما ذكرناه
قبل انه نعمة منه تعالى محجور واتساعها الشئ سمي بانتم ما فانية وحصل عند
محجور على انه محجور بان الايمان بسببه نعمة منه تعالى وان لم يكن من فعله
من حيث فعله بغيره وتكليفه وضعه بغيره انما كان من امر عبده بغيره
طعام شهيته في غير قاصدا حجة الايمان انه فاعل العبد ذلك بعد ان سلكنا
قاصدا هلاكه فان انتفاع ذلك الغير بالطعام بعد نعمة يستحقها الشكر

ولا يمكن ان يكون العبد الذي هو الفاعل على الحقيقة لانه سمي مستحق للذم ولم
يقال ان يكون مضادا الى المولى الامر بها وهو مستحق السكوت عليها فثبت ان النعمة ليست
تأدية في كونه موضع للفعلية على ما قلناه وما يتعلقون به في تصرف مدبرهم
مراعى القرآن لا معنى للتعلق به من وجوه لحدوث الكلام تدخله المحجور وتطرق اليه
الناويز لا يقتضيه الدليل العقلي لا يدخله شئ من ذلك وقد ذكرنا فاعلون فيجب
القدح في ظهور الايات الى ما يطابق الدليل العقلي ان امكن ذلك على سبيل التفسير
والاكتفاء على الجملة بان لها وجودا نظائره وان لم يعلمها على التفسير والوجه
الثاني ان ما يتعلقون به من ذلك معارض بمثل من الايات الباطنة على انافا فاعلون هي
محجوبة لا تختص بالناويز فيجب حصول ما يختص على ما لا يختص والمطابقة بينهما في
العقل الصحيح والوجه الثالث حصول الاتفاق على ان الله تعالى انزل القرآن بحجة له
فثبت صلح على الكافرين القول بانه ذال على انه سبحانه هو الفاعل لما يظن متامنين
طاعة ومعصية وكفر ايمان وركي الى ان يكون حجة للكفار لاجحة طيعم وذلك فاسد ما يركي
اليه بحث الحجة فسادا يبين ذلك انهم اذا قالوا اقدح الله انه اضلنا عن الدين شيئا
عن السبيل في هذا الايمان للمؤمنين من مومنه الكافرين فكيف تلازم الحال من على تركه
وتزعم الفعل كان هذا المهر غديرا وصحبا وحجة بنية الوجه الدابر ان في القول
بصحته مدلول بانهم فسادا كونه اذلة في انفسها وكذا دليل كان في صحة مدلوله فسادا
بغيره ان يكون اسد لا به غاية في الفساد عن ذلك ان مدلول الايمان بغيره انه تعالى فعل
الاستدلال عن دينه والصد عن سبيله وخلق الكفر والفساد والجور وظلم العباد واذا
حسبان ان غيب السبي على خلاف ما هو به وان صدق الكفر من بعد ما تحالفا المعتاد

و قد يكون معنى الدلالة والبطان كقوله تعالى من فضل الله وقوله وقالوا اذا
 ضللتنا في الارض انا لخلق جديد وقوله ان المجر من ضلال سحر والمراد بذلك ما لهم فيه
 من العذاب وتسعر النار و ايدى لهم وقد مضى الضلال للامر تعالى اذا وقع من العبد عند
 تكليفه سبحانه له محاربا اضعف ريان الجسر الى السورة من حيث وقع عند انزالها
 وكما اضعف ريان القصور الى التذير لم يحصل عند محبة قال الله تعالى واذا انزلت سورة
 فمنهم من هو الاكبر زادة هذه ايمانا وقالوا اما الذين في قلوبهم مرض فمما انزلهم حسا الى حسهم
 وقال تعالى فلما جاءهم نذرناهم لانقرضوا وقد يقال ان الله العبداد اوحى صلافا قال
 لعبد للقران اذا عبيته مجديا وحلت ملائكة اوحى به تحيلا وافقت الدار اوحى بها
 قرا ومنه قوله عز وجل من بعدى كرب قال لئلا ينسب اليك ما ليس لك من الامور وسئلناهم فما الظاهر
 ملحناهم فالجواب هو وقد يكون الضلال بمعنى الجبر والتسمية والاشارة كما قال اصل فلان
 فلانا وعد فلانا مال الكثرة وطائفة قد اكرموا بحبهم وطائفة قالوا امسى ومضى
 وهذه الرجوع المناقضة في اضافة الضلال الى الله تعالى يمكن في اضافة الهداية اليه واذا
 ثبت ما قلناه فكل ما ورد في القرآن من آيات التي يتسم ذكر الهدى والضلال بحمل
 على ما سبق فامرين من الوجوه والسر في معنى سبحانه اصل من الين وسعد بهجة
 ذلك مضافا الى ما قد ساء انه سبحانه لما ذكر الضلال عن الذين نفاه عن نفسه ونسبه الى غيره
 فقالوا اصلهم الشامي واصلهم عوز قومة وما هدى ودين سلطان ان يعظم ضللا
 كيدوا لئلا اضل ونكر جيل كثيرا انصافا فانه سبحانه خضع ما اضافه الى نفسه
 مشي ذلك المبحر فقال وصل الله الطالمين وما يضل له الا الفاسقين والمراد الاصل
 عن الذين لم يكن للتخصيص وجه على يد هذا الخالف لانه سبحانه عندهم يجوز ان يضل عن

و قد يكون ذلك خبير القرآن من كونه دليلا في نفسه على ما قلناه والوجه
 الخامس ان معنى الوجه هنا اختلفوا فيه من ذلك على التفسير وانه مختلفا لظن
 فنقول اما آيات المشقة لذكر الضلال والهدى فلا حجة لهم فيها لان الهداية
 قد يكون في الدنيا بما سعه الله سبحانه المومنين من زيادة الاطراف حسن العمل على
 ايمانهم كما قال تعالى ومن يؤمن بالله فيجد قلبه والذين امنوا ازايمهم قدوى وانهم
 تقوا وعلى هذا الوجه يحمل قوله تعالى فمن يد الله ان يهديه فستخرج صديقه
 للاسلام ومن يرد ان يضل جعل صديقه ضيقا حيا الى من يد الله ان يزيده
 حيرا على ايمانه يشرح صديقه للايمان بالطايف راد على الاطراف للوجه ومن
 يرد ان يضل عن هذه الزيادة حيرا على كفره جعل صديقه ضيقا حيا لانه
 يعجز هذا التاء ليقوله لغير الله كذلك جعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون فاحسبوا
 على ما نرى ان ذلك رجس وحير الخلف به الذين لا يؤمنون وقد يكون الهداية في
 الى طريق الجنة والثواب كما قال تعالى الذين قتلوا في سبيل الله فليضل اعمالهم سبيلا
 وصلح بالهم كما قال سبحانه ولباسهم فيها جود وقدوا الى الطريق من القول هذا الى
 المسجد وعلى هذا الوجه يحمل قوله تعالى من يهد الله فهو لما يهدى ومن يضل فلن يضل
 له وليا مرشدا وما استبها من آيات ويتبين ذلك قوله تعالى ان الذين كفروا وطمعوا
 نكروا الله ليعرفهم ولا يهديهم طريقا الا طريق جهنم حال الذين في ظاهير الآية وقد يكون
 الهداية معنى اليسارية الى الله وهذه الهداية قد عجز بها سبحانه جميع الخلقين
 على الهدى كما قال تعالى وما من من الناس الا يؤمنوا اذ جاءهم الهدى وقوله وانما
 شوذبهناهم ما سجدوا على الهدى واما الضلال فمعدون من الهدى اعني
 زاد الاطراف التي يعجز عنها الايمان وقد يكون في الاخرة عن طريق الجنة والثواب

الذين لم يظلم ولم ينسق وتعلقهم بقوله تعالى وقضى ربك ان لا عبد الا اياه وقوله
 الامر ان قد راها من الغار من قوله وقد راها من السير سيرة افعى الى ايام آمين
 لا دلالة لهم انصافه لان القضا قد يكون بمعنى الاطعام والاشهار كقوله تعالى وقضينا
 الى بني اسرائيل في الكتاب وقضينا اليه ذلك الامر وعلى هذا الوجه يجوز ان يقال
 سبحانه وقضى اصحاب العباد من حيث احل ما في فعل الطاعات منها من الثواب
 في فعل المعاصي من العقاب وهو معنى الحكم كقوله تعالى الله يقضي الحق ويكون
 بمعنى الخلق والابدان كقوله تعالى ففوضتهن سبع سموات في يومين يكون معنى
 الامر كقوله وقضى ربك لا تعبدوا الا اياه ولا تحوز جهل ذلك على الخلق لانه تعالى لا يصح
 قاله خلق ربك الا لعبه الا اياه لكان كذا غير مفهوم ولا مستقيم وامر القدر
 فيكون معنى الخلق كقوله تعالى وقد رماها اثمها ولا تحوز جهل الاية على ذلك لانه تعالى
 يكون معنى القدر كما قال قدر الخياط الثوب ليعلم له علم غير ملحق به قد بين
 امره على هذا الوجه لانه تعالى قد رماها العباد من حيث قدر ما عليها من ثوب
 وعقاب وبينه لانه عليه محمد قوله تعالى وقد راها من السير لانه سبحانه من حيث علم
 مقداره وان كان قد قدره وقوله لا مدح له تعالى في ذلك لانه لا مدح له فيه
 باطلا لانه لا دليل على انه متدح من الابدية ولا تمدح به بانه عالم وقادر وحى وان
 شاركه في ذلك غيره وهو يكون معنى العناية والعلم كقوله سبحانه الامر ان قد راها
 من الغار من قوله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان معناه انه جعلها كتابا كعلامته
 للفرق بين المؤمنين والكافرين كما فعل الطبيب والحكم بقلب الكافر وخلق الايمان في قلبه
 لا يسمى كتابا لا حقيقته لا اجازة فلا يجوز جعل الاية عليه وهو تعالى جعلها في قلوب
 الذين اتبعوه رافة ورحمة وقوله وحملهم من فوقهم

وقوله ولا تجعلوا قلوبنا غلا للذين امنوا الاحتمال كقوله لانه لا يجوز ان يجعلوا قلوبهم
 قفلة لغيره من التسمية والتمثيل كقوله تعالى وحملوا الملائكة الذين هم عباد
 الرحمن اياتا اشهدوا خلقهم سكتب منها دهم وسالون كقوله سبحانه وقد رماها
 من الغار من قوله تعالى وحملهم من فوقهم وكما يقول العبد الغير جعلني غيلا وقد
 يصاف جعل الشيء الى الله تعالى اذا وقع من العبد عند خلقة تعالى سنة وبينه وبينه
 وبينه وبينه عند كذا يقول العبد الغير جعلني ذليلا اذا اخطى سنة وبينه وبينه
 وقوله تعالى ولا يظلم من اصنافا قلبه عن ذكرنا معناه من وحيدنا قلبه عافلا ودل
 على ذلك قوله تعالى واتبع هواه وكان امره فرطاه وقد قيل في الآية وجه لانه هو
 ان يكون تعالى اراد من قلوبهم ضعلا لانه سنة لسمه للمؤمنين من الكتابة على ما
 قلناه في قوله كبره قلوبهم الايمان ولون ترك السمة اصلا علامة انصافا على الكفر كما ان الحكم
 والطير علامة ولون سمة الكفار على من من ومن هذا قوله رافة غفلا لا التوسم وارض
 غفلا لا الرضا بها المطر وقوله تعالى ان جعلنا في اعناقهم اظلالا لانه وقوله وحملنا على
 قلوبهم كذا ان ينفقوه المراد الاخبار عن طاقه جالهم الله من علمه انه يومئذ
 على حصة الذم لهم التوبخ واللعن من حيث اعرضوا عن الايمان وسدوا على انفسهم طريقه
 للمجد والعناد ولم ينفقوا الايات الدالة على حيدانية القدر كقوله تعالى وسدوا على انفسهم
 وصاروا بذلك سمرلة من هذه الحالة على طريق التنبية والتشديد لانه تعالى جعلهم
 في الحقيقة كذلك من المعلوم من حالهم غلانه وهذا موجود في كلهم العرب قال الانبياء
 كيف الرشا وقد رماها الى قلوبهم عن الرشا غلا لا اقياد وسدوا على انفسهم

قوله تعالى عقيب الآية الأولى لا فصل وسوا طبع الله تعالى فيهم لم يتركهم لا يمتعون
وعقبها الآية الثانية وان ترجمهم الى العدى فلو تمتعوا الا ان ابداه وانما اضاف ذلك اليه
من حيث وقوع عند حكمه كما اضاف زيادة الدرس الى السورة وزياد الفجر على ما
بيناه فيما تقدم هذا الوجه مما يحتمل الآيات المنقمنة لذلك الطبع والختم والكتابة
للإيمان زيادة على كون ذلك طامة يذوقها الملائكة من المومنين الكافين فليست أملة وقوله
واطعوا الله يحول من المروءة وقلبه يحتمل ان يكون معناه يحول من المروءة ومن الاستعاج
بقلبه للموت او بان الله العقل يكون القاية في ذلك الحبث على الطاعات والمباداة بها
قبل الموت وقوله تعالى في لقن الآية وأنه اليه تحشرون وقوله تعالى ثم انصرفوا
الله قلوبهم وقوله فلان اخو الزاغة الله قلوبهم معناه انه كافهم على بغيره وعلى الصواب
وسمى العقوبة على الشئ باسمه كما قال تعالى وحسن السيئة سيئة مثلها وقال في العنق
عليكم فاصنعوا احد مثل ما عندى عليكم وقد علمنا انكم لا تأمنوا الا بآياتنا فلو علمنا انكم لا تأمنوا
تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام انتم الذين ما تحبون والله خلقكم وما تعملون معناه
التوكل لهم والتفزع ولا يلبق ذلك بان يكون المراد ان الله تعالى خلق اعمالكم لان ذلك ان يكون
له اسم اولي شأن يكون توحيها فثبت ان المراد ما تعلمون به يعني لا تعلمون كما قال تعالى في
العصى لعل ما يافكون والمراد بالماثور فيه ولو سلم المراد في آية عملهم ذر ما عملوا
فيه على بعد ذلك لم يلزمهم وما دلالة لان الخلق في اللغة تعبيره عن التقدير وقد خلق
لهم الخلق غير اذ اقدمه ورثته ومنه ذلك قوله تعالى واذا خلق من الطين كهيئة الطير يقول
الشاعر ولا تشق مني خلفك وبعض القوم خلق ثم لا يذكرون وعلى هذا لا يسفر ان يكون تعالى
حسابا لاعمال العباد وان لم يكن مخيرا لها وقوله تعالى الله خالق كل شيء لا دلالة فيه لان

هذا النفاظ مستلزم على سبيل الحقيقة من القسم وما انفصل عنه ثم المراد بذلك المبالغة كما قال
تعالى ثم من كل شيء فخلق الله سموات كل شيء وأوتيت من كل شيء وقوله ثم من كل شيء فخلق الله
الآية فلو اراد خصا لا تنفي المديحة باطلا لان الكثرة تعني نقصا بالمديحة فثبت سبحانه
بأنه اكثر الخلق غير جملا واسم الفاعلين فعلا على انه سبحانه لو كان متقدما على الآيات لم يترك
ان يكون عامة في اعمال العباد لانه لا مديحة في خلق الكفرة والفجرة عليه وعلى انبيائه والظلم
والمجورين كل شيء من الذم في ذلك والنقص العار على اننا قلنا ان الخلق يعين بعض التقدير ولا
يستنزاه من تعالى خالق اعمال العباد معني انه مقدرا لها والمخوات عن هذه الآية تحجب عرق له
تعالى الله على كل شيء قدير ومثله تحجب عن قوله سبحانه خلق السموات الارض وما بينهما في
سبعة ايام لانه لا مديحة في خلق الكثر الضلال وسائر الضالين لان الخلق عامة عن التقدير و
ايضا فكان ينبغي ان يكون اعمال العباد مفعولة في ستة ايام والمعلوم خلافه وقوله تعالى ينزلكم
السميرة الخيرة فثبت وقوله وبدنا في الجنات والسيئات لا دلالة له فيه لان المراد بالخيرة
السموات والجنات والسيئات الشدة والرخاء والخصب والجود ومثل هذا قوله تعالى وان تصيبهم
جسنة نقول انهم من عند الله وان تصيبهم سيئة نقول انهم من عند الله قد سمي ضربا للنا
شرا على سبيل الحقيقة وان كان حسنا واسما السيئة فهو صنف بالمصائب وشبها بها مع
جسنتها مجازا لاجل المطابقة في الكلام يميز الحسنة والسيئة لان اسم السيئة حقيقة لما كان
قيحها وقوله تعالى واسعدوا قلوبكم وارجوا انه عليهم بذات البصيرة لا يعلم من خلق وعناؤه
الاعلم قول من خلق وسيرة ليعلموا كما يقولون يعرفون فلا وتبينه ولا يدرك ذلك الا
طريقه ولجو الاله ولان اذ ما ظننا المخالف لخالق الاعمال من لا يعترف بالآيات

يعقله وإنما وجب أن يكون تعالى عالماً بأسرارنا متى حيث كان عالماً لنا لأن الخالق العباد لأن
 لا قدرنا عالماً لنفسه بكل ما نعلمه وقوله تعالى ومن آياته خلق السموات والأرض باختلاف
 المستكبر والواكبر لادلالة لهم فيه لأن جعل اللسان في الآية على الجارية التي هي الحقيقة في أولي
 من جعل على الكلام الذي هو مجاز واختلاف الالسنه المراد به ما فيها من حجة وثقفة
 بنفسها مخلقة اللسان مخارج الحروف ومنه صلى إنا لو سلمنا أن المراد الكلام لم يتبع
 أن يقال أنه من آياته وإن لم يكن من فعله على سبيل المجاز حيث كان واقعاً بمكنه
 منه القدرة والآلة وقوله تعالى خلق الإنسان من عظامه المشتركة عظاماً وإنسانه
 الخبير من آياته على أنه خلق الجبرج والمخلج لأن المراد أن تعالى خلق الإنسان من عظامه
 عظم من الشرايين والعظم على خلق المحسن والنواب والى عن ذلك بما الضعف فيسنة
 وهذا مشرق له في موضع آخر خلق الإنسان ضعيفاً وإذا كان تعالى قد خلق في الإنسان
 التفار عن المضارة الشهوة المتأخر جاز أن يقال أنه خلق جازاً من تلك وماتاً من فيه
 بمعنى أنه خلق ما فيه ما يدعو إلى ذلك وقوله تعالى الإلهام من استنسا من طبع فلا يلزم
 على ما ذكرناه في **فصل** الاستطاعة وإذا ثبت كون إلهامنا فاطلة كونه
 قادراً لا استحالة الفعل من ليس بقادر على ما يباهه وهو قادر بقدرته لتجديد ذلك له ووجه
 عنه ولما قاله على ما كاش عليه ولنا ما يبدى مقدوره أن بعضنا على بعضه وتعلق القدرة على
 من حيث أوجبنا له الخلق التي لا ينفصل عنه الفعل وهذا هو المراد بالخلق القوي بأن
 القدرة تختلف بالفعول تعلق القادر بالفعل تختص بإحدى أنه لا تعدد وبقاء ومسا
 بحيث كونه مع الوجود على لا يتعلق بقاير وما مع الخيول من الصفات الموقوتة صفات
 له أخرى سوى كونه قاضراً والكسب قد ثبت أنه غير معتق في غير سقى الإلهام والى بطلان تعلق

العلوم من الفعل والقادر وايضاً ما صرح خبره من إلهامنا صحيحاً تعلقه به كالكتابة والبناء
 وما استحال خذله منه استحالة تعلقه به كالمعروف في الحقيقة والقدرة متعلقة بالمخلوقين
 ضيق كانا أو غير ضيق لتعلق كذا قدر غير ممنوع من الضيق في المعاني ومن
 الإرادة مثلاً أو ما مضاهها من الكراهات فلا تخلفا أن يكون ذلك لأن كونه توجب
 هذا التعلق أو لأن كونه متعلق قدرة تختص والمالي ظاهراً بطلان لأنه يؤدى إلى وجود
 كثير من القادرين بمعنى منع الكون في جهة دون جهة والإرادة دون الكراهة والعلوم خلاف
 ذلك من حيث المسمى الأول وهو ما رزناه وهو مقدمة للعدل لأنها لو جبان تضاهية مع
 تعلقها بالقدرة لا يقتضى ذلك وجود الضيقين مع استحالة مع لأنها أما المتأخر اليسا
 لإخراج الفعل بها من العبد إلى الجبر وإراداً وجداً استغنى عنها وبالجملة عن حال الغنى
 فوجب تعلقها طبعه وهو غير مدحمة للعدل لأنها لو أوجبت له طبعاً غير القادر مع
 توجه المذهب والذرية ولوجب نصاً أن يكون مقدورها فعلاً لله تعالى وجب لأنه لا فاعل
 لشدة سيادة ولا أنها لا يجوز أن توجب الجواب للعدل لأن العلة توجب بالآلية ولا تعلق بالأد
 هي غير موجود وهو موجود وهذا لا يصح في تعلق القدرة بمقدورها لأنها لا تعلق بالأد وهو
 معدوم وإن أوجبت إيجاباً لأسباب وجب أن يكون مقدورها فعلاً لله تعالى لأن السبب فعل
 فاعل السبب قد صرح في أفعالنا ما لا يجوز أن يكون فعلاً لله تعالى وأما المنع من السبب مع
 وجود السبب حايده وهذا يطل مقتضوهم ويلزم وجود القدرة ولا فعل وتوهم السبب بالعدل
 لا يصح وجوب الامعاء ولا معنى وجودها الامعاء وهي مع هذا سبب فيه باطل لأن الأمر لو كان
 على ما قاله لما كان قدرة على ما لم يكن قدرة فعلية ولا كان شأن أوليها من أفعالها
 واعتراضهم بمقارنة الإرادة للقدرة ومقارنة بعض الأسباب لمسيب غير لازم

لأن الإرادة لا تحتاج للمراد الباطن الخارج بها من العدم إلى الوجود وإنما تؤثر في حصوله على ما
 دون اختاره كذلك السبب لا يحتاج إلى السبب الخارج به من العدم إلى الوجود وإنما هو وجلة
 إلى الفعل كالألوهية بخلاف القدرة لا يجوز حدوث الفعل على جميعه لأن ذلك لا يخاف
 بقادره وقادر من لشيء تغريقها لأن الفاعل على شئ الصفتين قادر على تغريقهما
 وذلك بمعنى جوار فعلهما في حال الحدث والآخر حال البقاء في ذلك الحاد الموجود
 مع استحالة لا لا يجوز حدوث مقدور ولا يتقادر من لا يتقدر تبيين لأنه لا يستغ
 تغريقه ولو لم يكن الله وسوارق الآخرة فأنه قد اقتضى اضافته إلى ما تحت فيه
 عنه وإن ارتفع اقتضى نفيه عن من حيث اضافته إليه وكان لا يستغ ايضا عدم وجود
 القدرة تبيين مع وجود الآخر فإن وقع الفعل اقتضى تعلقه بالحدوثية وإن لم يقع بطل
 تعلقه بالموجوبية والاصل لا يتعلق بقادره ولا يتقدر من غير واسطو لأنه ليس
 للبعوض صفة يكون مقدوماً وإنما المراد به الخشوع على الوجود والفاعل إنما يتعلق بتحصيل
 صفة الفعل وإيضاً فلو تعلق الوجود بالفاعل لم يكن له وجود في وقت حصوله
 عليه وذلك يرد على صحة ما لا يتفق من الاعراض بأن لا يتقدر الفاعل على فعلها وذلك محال
 ولا يجوز كسب الفعل من ليس بقادر عليه وذلك خشية في الشيء محرم تكليف العاجز لا
 تعلم ضرورة في كونه الفاعل للمعاد والمواقف في كسب الاعتي في المصالحف والذين
 العبد على قديمه من حيث كان ذلك مستطاعاً لا يتطوق به لأنه أن الشيء يتنفي مع الطاعة
 وليس مع انقائها وإلا أنت ذلك وكان الكافر عند الخالف قادر على الإيمان وجب فيجب
 امر به وتكليفه آية وقرئهم من الكافر الظاهر بقوله الكافر العاجز لتعلم ذلك
 العاجز وطاهر المظان لأن الترتيب إنما يطق من كونه قادراً عليه وعلى الأند جميعاً

فنحنار لغيرها لا من الله وليس منه جبال الكافر عنده وإن جاز أن يقال في الكافر أنه
 تارك للإيمان وليس له قدرة عليه يجوز أن يكون كسب الكافر جليل
 يكون كسبه الجاهل العاجز عنده لأن فيه من الموانع عن الإيمان الكفر وقدر الكفر
 وإرادته الكفر وقدره إرادته والعاجز ليس منه ما يمنع عن الإيمان لا العجز وقدره فإذا
 قبح تكليفه فلا ينبغي تكليف الكافر إلى في كسب التكليف ما يتعلق به
 لا بد أن يكلف الله تعالى كل شيء تكليفاً شرايط التكليف فيه من العقلا لأنه لو لم يكلفه
 وقد فعل منه شعور القبيح والنفار عن الرقيب وبجمله صفة المتخير كان يقال أمراً
 عاجزاً أو مفسراً إليه القبيح وذلك لا يجوز طه سبحانه والوخب في كسب التكليف
 كونه تغريقاً للنعمة عظيم لا يزال الآدمي ولا يحسن الابتداء مثله والغرض من الشيء في
 جحيم الصالة فعليه حسن لهما يجب أن يحسن له الآخر لأنه كالحسن متناً
 نفعاً نفسياً فذلك تغريقاً له بضرب للشاق قلنا أن الوجه في كسب التكليف النفع
 الذي استلزمه لأنه سبحانه قد كلف لا يجوز أن يكلف لغير غرض لأن ذلك عبث لا يقرب
 عليه سبحانه وإلا لنت أن تكليفه لغرض لا يغفل أن يكون حسناً أو قبيحاً لا يجوز أن يكون قبيحاً
 لأنه تعالى لا نعمل القبيح فيبطل ذلك أن يكون كلف للآخر أو بالتبعية أو للأصغر لم يستدرك أو دفع
 ضرر عن المصطفى أو لنفع راح إلى غيره أو لنفع المحسن الابتداء مثله لنت ذلك نعم وإلا
 كان جسيماً الرغبات من الوهم في حسنه الاستحقاق أو النفع الذي قلناه ولا يستحقاق
 باطل من وجه منها أنه يغني عن تكليف قبل تكليف إلى الإغائية له وذلك محال منها
 أن الصبر المستحق عقاب لا يكون الأمر فيه سبحانه في العاقل البتة أو التكليف بخلاف ذلك
 ومنها أن الغرض المستحق عقاب

به لا يستحق والإهانة والتكليف بخلاف ذلك لأن استحقاقه المبرج والتعظيم ثبت
 أن الوجه في حسبه ما قلناه من النفع الذي لا يحسن الاستدانة وذلك هو الثواب المقارب
 للتعظيم والجلالة وعلمه سبحانه أن بعض من كلفه يكفر ليس بوجه يعجز له بحقيقة
 لأنه قد كلفه من هذه صفة وقد ثبت أنه تعالى لا يفعل القبيح وإن علمنا بأن الغرض لا
 اختيار المحسن والمحبب القبيح لا يقتضي شيئا إذا ثبت أنه أن يفعل المحسن وذكرنا أن
 يفعل القبيح ولهذا حسن هذا أن نريد من جمع الكفار الأمان في الحال والوعدة للعتق لنا
 ونكس منهم الكفر مع العلم بأن جميعهم لا يؤمنون ولو كان ذلك وحوله القبيح للمحسن ما ذكرناه
 ولا يلزم على ذلك أن يحسن منه تعالى بعثة نبي يعلم أنه يعصى في إيماننا فيه معلومة
 في الدنيا لأن ذلك قبيح لا من حيث كان حقا للمسلمين المعلم أنه يعصى في دين حيث كان معه
 غير من الحيلة في التكليف لا جليل فقد الطريق إلى العلم بخلقنا فيه ولا يلزم استحقاق
 تعريض الوالد له للترجيد بغير رضاعة إليه مع علمه بأنه يفعل ذلك في طريقته ونحو ذلك
 لأن متأخر الولد ومسانة عاتق إلى الوالد ولو كان عرضه بتعريضه للمنافع نفع
 نفسه بأدخال السرور عليه بذلك لم يحسن أن يختار تعريضه مع العلم بأنه يفعل ذلك
 ذلك ما قلناه من حيث كان مع جبال القبح متعملة وليس كذلك التكليف لأنه
 لا نفع له تعالى في فعله ولا ضرر عليه في تركه فافترق الأمران فإن قيل في هذا
 التكليف سونظر للتكليف لأنه خير منه وحسن الإحسان القبيح لا يجوز أن يختار لما
 يؤدي إليه من ضرره قلنا ليس فيه سونظر كما قلنا من أنه غاية من
 حسن النظر من كان تعريضه للنفع عظيم لا ينال الآبه على ما قدمناه وإنا فأت التكليف
 بهذا النفع بسونظره وقبح اختياره وإقدامه على ما يستحق العقاب به وقد عناه

سبحانه عن ذلك وجبره منه وتوعد عليه ورغبة في خلافه فهو الذي أساء النظر لنفسه
 دون مكلفه وعلى هذا البسائر التكليف هو للوذي إلى المصلحة بل الكفر هو المردى إليها وهو من
 فعل التكليف لاختياره وإدراكه هذا التكليف لم يثبت في حسبه كون المكلف لاختياره لو
 خشي منه كما لا يثبت في حسن ذممه وعقابه على فعل القبيح كونه لا يختار ذلك لنفسه
 له خشيته ولحسن الاختيار لها في ظل ما قاله وإذا كان الغرض التكليف ما ذكرناه من
 التعريض للثواب فلا بد من اقتطاعه وإلا انتقض الغرض وجب في حقيقته
 سبحانه أن يرحم حلة المكلف من قبل ما يعلم أنه يختار عدم الطاعة أو يلوذ إلى اختيارها
 أقرب ولا بد من ذلك وعلمنا أنه قد اجتمع من فعل المكلف كالشرهات وذلك
 هو الذي يقتضيه اللطف والرفق في الوجوب من اللطف والتكليف وقبح من جرمها
 كبح من الآخر إلا أن من أراد من غير حصر بعامه لصان إليه وصلا
 طرأ أنه لا يجزى لأفعل ما لا يمتنع فيه علمه من إرساله إليه أو رفعه إليه فلا يفعل
 ذلك مع إقامته على إرادته حضوره من مناقض الغرض مستحقا للدم كما لا يخفى
 وأصل الباب من ذلك في مسئلتنا الأولى في ما يتعلق بالرضا عند الحب
 لأنه لو وجب لما استحق القدر تعالى علينا الشكر والعبادة لأجل ما يفعل شيئا
 من إتيانه الإحسان لأن الشكر لا يستحق بعد الحب وإنا استحق النقض الذي قلنا
 أن يفعل وإن لا فعله في حق وإن شكرناه تعالى على فعل الثواب والعوض المستحقين
 عليه سبحانه من حيث كان منفصلا بأسبابه فصار في الجمل كانه منفصل عما هو القابل
 بالاصل لا يستحق فجوده إلى سبب منفصل به ولا يلزم على هذا وجوب شكر الإحسان
 لما جاز له على الإحسان من كان منفصلا لا يستحق الثواب الذي هو

سببها لانه لم يقصد الاستحسان بغيره وانما قصد فتح نفسه لخلاق القدم شجاعة
فانه قصد فتح المتأخر المعترض بعد السبب في ذلك وايضا فالقول بوجود
الاصلي ينفي كونه تعالى في كل حال غير متغير من الاخلال الواجب لان القدم
المفطور لا ينفك عن الوقت الواجب لا بد من ان يحصره وما زاد عليه ولو لم يكن له
صينه الواجب ولم يعلم وهذا ينفي كونه في كل حال محلا لعل الواجب على اقلنا
فان قالوا يجوز ان يكون في القدم الذي يفسد فلا يجب قلنا لا يجوز ان لا يكون في
فعله لغيره لا يتصور ففسد محب فان قالوا الا وفسد ذلك قلنا لا خلق الله تعالى
مفسدا لم يلد كذلك لانه لا يمكن اتصال المنفعة اليه الا على وجه لا يتصل به
من الاجل الى الواجب قلنا اذا لم يخلق مفسدا في حاله وينفعه مع تعدي ذلك من
المفيدة فقد لم يخلق على كل حال كونه محلا الواجب على انه لم يخلق على ذلك
ان لا يفسد في الاخرة اهل الجنة لان النافعة الواصلة اليهم في كل حال متناهية والقدرة
التي عليها لا تفسد فيه وذلك باطل ما ادى اليه حب الحكيم بطلان ذلك والحق
المختلف هو من الجملة المشاهدة لان الادراك تنفع باعدادها والادراك لا ينفك الا
بمحيط به حيوة هو لان القدرة حالة في احوالها بدلالة ان الفعل يتبدل فيها وانما
الفعل بالقدرة في غير محالها لان ما يتعدى رجليه او يتغير باليد واليد تتغير
او تحذف متماستعين على الاخرى ولا وجه لذلك الا ان القدرة حالة في البدن
و ما استعمالها تصاعف فحذف التغير ويتاخر المتغيره او امنت ذلك فالقدرة
مستحيل حدوثها في محال الحيوة فانه قتلها فاما من جهة الحق في
الكلام في الامور العوضه على ان يثبت الامور التي يحذر من طرق الادراك عند قطع
الاعتناء به ما لم يكن حجة ويفصل بين العوض الذي بالامر حجة وبين

بهم

غيره ولا يجوز ان يستند ذلك الى تفرق البنية لان الكون غير متغير في محال الحيوة ولا
الانفصال لانه غير متغير في كونه لانه لا يتغير في كونه وان لم يكن الا فلا بد ان
يكون بمعنى يعلق الادراك به والامر لم يقصد فعله لتفريع المدعى على معلوما
كان او مقلونا اذا منع حصوله مثله ابتداء مانع كما نقوله في حسن محال المسافر
كما يعلم من الارباح بحسن ايضا لدفع ضرره هو اعظم منه اذا لم يكن دفعه
الامر كما نقوله في حسن محال المقتصد وشرب الادوية الكريمة وقطع العوض
خوفا من تلف النفس لحسن ايضا لا يستحق كما نقوله في حسن عدم الميسر
الباري من نفع او دفع ضرره وان قيمة ذلك والمساءلة وحسن فعله اذا وقع
على سبيل المدافعة لان من قصد المدافعة لغيره فوقع به من حخته ضرره لم يقصد
لا يكون ظاهرا ولا مستحق للمعلم عليه عوضا ولا يجوز ان يكون الوجه في حسن هذا الامر
يستحق لان من قصد الى الامور غير له لا يستحق ذلك منه الماء لان الغالب
لا يستحقه بعضنا على بعض لانه لو كان يستحق الجار ان يصدقه وقد علم خلاف
ذلك هو لا يجوز ان يكون الوجه في حسمه ان الله تعالى قد ضمن العوض على من
حسن المدافعة وعقلنا كانه لما اوجبا ذبح البهايم ضمن العوض عنه لانه كان
تجيب الا يعرف حسن المدافعة او اوقع بها ضرر الامر على الله ضمن العوض
كالامر في حسن الامر الممنوع في كونه كان الجوار لحسن الفصد الى الامور غير
قصد المدافعة كما لحسن الفصد الى الخ البهيمة والمعلوم خلاف ذلك فثبت ان هذا وجه
حسن الامور لا يخلو متغير عن الوجوه المتقدمة ومتى خلا الامر من هذه الوجوه كلها كان
قبيحا ما منعه القدم من كونه في دار التكليف من الامر في الباقي من الاطفال

واليهما الوجه في حسنه ان فيه اختيارا يخرج عن كونه حبا وعوضا خيرا
 عن كونه ظاهرا ولا يجوز ان يفعل تعالى الاله ليجرد العوض لان العوض ليس الا بقاء
 به من حيث كان عبارة عن النفع المستحق الخالي من تعقيد وبغلا في فعل الاله سمى
 حيث كان حبا الا ان كان يفي بمشئ لم يزل غير بالضرر مثلا لا يضر من يرى
 ايضا يضر اليه وان استلج في نقل الرمل من حصة الى اخرى والماء من فخر الى فخر
 ذلك ولا جاز ان يقال انما يفي من هذا الضارب والمستلج ما ذكره لانها قد
 قوتها نفسها الانتفاع بالسك من حيث كانا يستحقانه لو او سلا النفع الى المضرب
 والبيع على غنة الابد يتفقد لانه لا يمكن ان يكون ثابا ولا في حكمه الثابت لمصول
 سبه لم يفي نفوته وليس هو هاهنا كذلك فكيف يكون نفوته شيئا ويلزم على
 ذلك في ترك الفصل بالاموال التي ترك التواكل كلها لما نفوت بذلك من انتفاع
 والشباب والافق في خسر الاله لما ذكرناه من اللطف والعوض من ان يكون اللطف
 مختصا به ومن ان يكون في اللطف ما يقوم مقامه من النفع لانه لا اعراض العظيمة
 التي توصل الى الملو لم يحسب من ان يكون مضرة ولحق النفع والقول بان ذلك حيث
 باطل لان فيه عرضا صحيحا والفعل الذي فيه عرض صحيح لا يفسد حبا لا يبل ان في
 المعلوم ما يغير مقامه لان ذلك حيث في كل فعله بدل في عرضه وان يكون حبا للمعلوم
 خلاف ذلك وحسن ما سجد سبحانه من الاله لما ذكرناه لا ينف على من يفعل
 لان الرضى انما يقتضي في التوضيع الذي يساوي به العوض المعروض عنه او يكون منها
 قد تيسر لغيره الرضى معه كما نقول في تعويض الابن بالابنة والعلم سبحانه

يعوض من تولد من المنافع بما يستغرق الاله ولو حقه المولى واختارها ومتى لم
 تحتها استحق النعم وتحرك ذلك محرم تعويض المولى بالابن العياج النفسية والاعوا
 الجزيلة ولا يجوز ان يفعل تعالى الاله لدفع ضرره من غير عوض عليه لان ذلك انما يحسن
 في المواضع التي لا يندفع الضرر الاله وهو تعالى قادر على دفع كل ضرر عن المكلف من
 غير ان تولد له وما فعل من الاله بامر تعالى ولم يكن مستحقا كالجود وفعل الجود
 فعوضه طه لانه بذلك يباري محرم فعله وان كان سبحانه لا يختار فعل شي وحب
 كونه حبا وان لم يكن كذلك الا ان يكون في مقابلته من المنافع الدائمة ما يخرج عن القبح
 حيث ما ذكرناه ولا يجوز ان يحق العوض على الدائم لانه لو كان كذلك لما حسن الذبح
 لا يخرج عن كونه ظاهرا من حيث كان العوض مقابل له من غير ان يفي طه كما لا يحسن ان
 يبتدىء بغير ما لا يحق الله تعالى لما ذكرناه وان كان لابد فيه من العوض ولا فيها فعل بامر
 تعالى من الاله فكلوا او اشد بامر الاعتبار مع العوض لان ذلك لا يخرج عن العيب على انما
 فما فعله تعالى من الاله فاما ما ابلغه والواحد في حسنه ان فيه ليلقا العبد الذبح لان العبد
 مثلا لا يكف لطف غيره ومتى علم تعالى ان الذبح لا يحصل له كلفة ما هو لطف فيه الا ان يكون
 للعرض منه الانتفاع بأكمله والعرض الذي يترك حرجه عن العيب كالعرض الذي ومن
 عرض من يجبو ان الاله لغير الله العاج فاعوله فعوضه صلى العرض دونته تعالى لانه الغرض
 قد صار كانه مشرعه ومن اصحابنا من قال العوض فاهنا على الله تعالى لانه لو كان عليه
 المعروض كان الاله يبيح من حيث خلا من الاستحقاق والغرض والعوض المعوض عليه قد
 قد ثبت انه سبحانه لا يفعل العيب وان ما فعله من الاله لا بد ان يكون فيه اعتبارا وعوض

متى لم يكن مستحقا على ما قد مرناه وفي ذلك نظر ليس هذا موضع تفصيله والموت
مثال فيه على وجه الظلم بحيث ان يكون في الجاهل مستحقا من العوض بقدر الذك
يستحق عليه مثله لانه لو لم يكن كذلك لما كان الانتصاف منه مكملا وجوب
الانتصاف ومتى لم يكن كذلك مستحقا لم يمكن الله تعالى من الظلم والعوض بحيث
ان يكون منقطعاً لانه لو كان به ايما كان العلم به وامره شرطا في حسن تحمل الاله
وله كان كذلك لما حسن من اجورنا تحمل الاله في الشاهد لتفجع منقطع كالا حسن
منه تحمل ذلك لغير تفجع والمعلوم خلافه فصل في الكلام في المعرفة
والنظر قد اشنا في صدر الكتاب الى الدلالة على وجوب معرفته تعالى لما اتفقت
الجملة ذلك او مائنا الى الدلالة على وجوب النظر المودى اليها وانه اول الافعال العلية
التي يجوز خلق الحكيم منها كما في ذلك من حيث على النظر الاستدلال والبص
على العناية والاستعمال ولما كان اللطف ليس في التكليف على ما مرناه وكان المعرفة
الله تعالى على صفاته تعلق اللطف الذي هو العلم باستحقاق الثواب والعقاب من
حيث انه لا يتم كونه لطفاً الا بما وجب الكلام فيها في هذا الموضع وفيما يتعلق
بها من النظر من حيث كان لا موصول بها سواء ونحن نذكرها هنا ما يرد على
ما ذكرناه هناك فنقول انما قلنا ان العلم باستحقاق الثواب والعقاب لا يتم كونه
لطفاً الا بعد المعرفة به تعالى على صفاته لان المكلف متى لم يعلم الشئ للعقاب قادرا
لا يحسن وعالمه لا يحسن وحكما لا يحسن وجوز ان لا يصلح ذلك الله ايا العجز

عنه او الجاهل بما يستحق به او لا خلال الواجب من الثواب ومتى علمه شعانه على
صفاته ارتفع هذا العجز وادار رفعه ثم كون العلم باستحقاق الثواب العقاب لطفاً على
ما قلناه وليس لا حرج ان يقولوا احراز ان لا يكون العلم بهما اللطف في التكليف زمان
مهلة النظر فالاحراز مثل ذلك في سائر الزمان لان حصول العلم بهما مستحيل ذلك
الزمان ولما استحالة حصوله قام النظر في باب اللطف مقامه وليس كذلك فما بعد
من الادوات لان العلم يمكن حصوله فيها فلا يجوز حمل اجدها على الآخرة والمعرفة
الكسبية اكبر في باب اللطف من الضرورية فلا يجوز ان يقول في ذلك مقامه لان من
تحمل المشقة في الوصول الى بعض اعراضه يكون اقرب الى الفعل ذلك الغرض منه اذ ا لم
تحمل مشقة في الوصول اليه الا ترى ان من التزم المشاق في بادئ السكنا يكون اقرب
الى سكناها منه لو وهبته له وايضا مكان يجب ان يفعل الله تعالى من علمه موت
على كونه وقد علمنا خلاف ذلك فان قيل كيف في المعرفة وهي تجري تجري
الجسدية التحيز لان العاقل قبل النظر لا يدري هل يثمر نظره علما او غير قلنا لا
علم حسن النظر وجوبه عليه علم انه لا يثمر جهلا ولا قبيحا فيا مرس في عاقبته ان
يكون غير محمود ومثل هذا الجيب من قال كيف يجب عليه ما لا يعرفه ولا يحسنه لان تميز
السبب ومعرفة يعني عن سبب المستبب على التفصيل والعاقل متى نظر حكمة تمت
للمعرفة والنظر المودى الى المعرفة هو الفكر الناظر في حالة معقولة للانسان من نفسه
انما يعلم العاقل وجوب هذا النظر عليه اذا خاف للضرر من تركه واهماله وانما يحصل

له خوف ذلك اذا كان ناشئاً من العقلاء تسع اختلافهم ودعا بعضهم بعضاً
الى معرفة الله تعالى والخوف من عقابه او بان فكر مبتدأ في حجة الخوف وامارته
فمن فرضنا ارتفاع الامر من كينونة من ان يحيط الله به ما يدعوه الى النظر
وخيفه من اعماله لان التكليف اذا وجب وكان لا يتم الا بمقدرة ولها سبب
وكان الخاطب سبباً للخوف الذي يلزم عنده النظر في طريق معرفة الله تعالى
وجب فعله للمكلف اذا فرضنا ارتفاع الامر من الاختيار والخطاب كلام حق
يسعفه المكلف وان لم يمتنع ويجوز ان يكون سبب فعله تعالى او من فعله بعض فلا يمتنع
ولا يلزم اذا كان الخطاب من فعله تعالى ان يكون سبباً للمكلف على الجهد الذي كثر
موسى عليه السلام انه الخائف منه الفضيلة من حيث كونه على وجه مخصوص
لم يمتنع عليه ولو لم يكن ذلك الخطاب للزوم متلف في قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا
ربكم وما شبه ذلك من الخطاب للمكلفين والمعلوم خلافه ولا يلزم اذا كان
الخطاب كلاً ما ان يكون الاصح للولود كذلك غير مكلف اذا لم يحصل له احد الامرين
للمقدم ذكرهما لانه بفعل داخل السمع فلا يستغنى الافة من ادراكه وادعاء
اصحاب المعارف انهم لا يخافون من عقاب الله ولا يعلمون وجوبه باطل لا يقتصر
من الملة الجحد يجوز على مشيهم ادعاء ما يعلمون من انفسهم خلافه وانصافاً
فالعلم بوجوب النظر في طريق معرفة الله تعالى فكل من تحصل عند الخوف في ابتداء
التكليف وتحصل بعض العقلاء في حال لا يحصل فيها الغيرة لا خلاف لصوالهم
واذا كان كذلك لم يستغنى ان يدخل بعضهم على نفسه شبهة في خوفه فلا

نعم

يعلم وجوب هذا النظر عليه لان العلم بوجوده علم ماله صفة مخصوصة بخلاف
اعتراض شبهة فيها كما ادخلت الخوارق شبهة على التسليم في مثل مخالفهم ما غفروا
حسنة لما جعلوا صفة المخصوصة وان كان طلباً في الحقيقة وايضاً فان هذا
الخوف يجوز ان يكون معهوداً في بعض المكلفين لبعض الامور فلا تخوف من نفسه
كالتخوف على الموت وفي امواله حقوق ومطالب فانه لا بد ان يكون خائفاً من الله
وطلباً بوجوبها وان كان زعماء اهل عن ذلك لما يفتقر من المرض والنظر في الدليل
من الوحي الذي يبرأ في الشدة بسبب تولد العلم لان حصوله يوجب عنده ولو
لانه متولد عنه لما وجب ذلك وايضاً فالعلم بخوفه في كونه موقفاً
له مجرى القرب في كونه موقفاً للام لا ترى ان من نظر في دليل جديوث
الاجسام علم جديوثها دون صفات المجديوث ومن نظر في دليل الصفات علم جديوثها
دون النبوة وان العلم يكسر بكثرة النظر ويقل ثقله وترتفع ميزانه ولو كان العلم
يحصل بغيره لكان ان ينظر العاقل في دليل جديوث الاجسام علم الصفات وفي
دليل الصفات علم النبوة وان يحصل جميع العلوم للعاقل المعرض عن النظر لا يحصل
شيء من العلم بالناظر في الادلة الموقوفة النظر حجة والمعلوم خلاف ذلك والنظر
انما لم يولد العلم لمسحاً لثقله بالنقص فيه توفيقه حقيقة ولا خلا لشرطه من ابعده
متى نظر على الشرائط فلا بد من كونه عالمين ومتى اجتبعوا خلاف ذلك كانوا كافرين
وقد استغنينا الكلام في ذلك في مسألة اخرى انا فيه مصحح في البطلان

والآزاق والأسعار الاجل هو الوقت والوقت هو الحادث وما تقدره تقدير
 الحادث الذي تعلق خبره فيه فالحادث كطلوع الشمس مثلا فانما جعله
 وقتا لغدوم زيد ونحوه ان يجعل قدوم زيد وقتا كطلوع الشمس اذا كان مخاطب
 عالميا بقدوم زيد وغير عالم بطلوع الشمس مما تقدم من تقدير الحادث كقولنا يقدر
 زيد عند انتفا حيوته غيره ولا انتفا حيوته وان لم يكن حادثا فانه حيا
 محجب بالحادث والانتفاك ذلك فاجل الموت والقتل هو الوقت الذي يقع كل
 واحد منهما فيه وكلا وقت لموته او قتله الا واحد فذلك لا اجل له الا واحد
 وعلى هذا ما علم الله تعالى ان الفناء لا يكون ان يعيش اليه من الاوقات لولا القتل لا
 يسمى اجلا كما ان التقدير لا يكون الشيء ملكا ولا زوا وقوله تعالى ثم قضى لعبدا
 ولجلاسمى عنده لادلاله فيه على اتيان اجلين لانه ليس في الظاهر انما العباد
 سوى واحد ونحوه ان زيد بلجل انجلين لجل الموت في الدنيا والاجل الاخر لجل
 جميعهم في الآخرة ونحوه ان المراد ما ذكرناه انه نعم الجميع وليس الجميع لجلان عند
 المخالف وانما ذلك لبعضهم وقوله تعالى من قلنا يا ايها الذين آمنوا اعملوا الصالحات
 ولا تكرهوا الابل قريبا وقوله تعالى حكاية عن نوح عليه بغضكم من نوحكم
 ونوحكم الابل قريبا لادلاله ايضا فانه لا نكالا لانه من تسمية المقيد
 بانه لجل محبان وانما معناها من ان يكون ذلك حقيقة ومحررات القرآن اكث
 من ان يخصى والفناء كان يجوز ان يعيش لولا القتل الى وقت كس وكان يجوز ان يموت

لانه تعالى قادر على احيائه واماته وبالقتل لا تنعثر القدرة فلا وجه لقطع
 على موت ولا حياة وتعلق من كان له حيوته بقاءه لولا القتل بانه لو لم يكن
 كذلك لما استحق الفناء فاما بطلانه انما استحق ذلك من حيث كان مقصرا به
 على وجه الظلم لانه لو لم يقتل لوجب تقاؤه وتعلق من كان له حيوته بقاءه لولا
 القتل بان تجبر بالبقاء فيضحي ان يكون الفناء قد قطع لجله الذي جعله الله باطلا
 لان الاجل على الحقيقة هو الوقت الذي وقع فيه القتل دون ما يجوز ان يسمى المقول
 اليه ويموت فيه تقدرا على ما تقدم وعلى هذا ليس القول بان الفناء قطع لجله
 مقصدا على ان ذلك الوقت انما جعل لجل العالم وتعلق العلم الشيء لا يمنع من
 القدرة على خلافه لانه يتعلق الشيء على ما هو به وتعلقه على ما هو به وحركته
 تعلقه للعلوم مجرى الدلالة في تعلقها بالدلول والخبر المصدق في تعلقه بالموجب عنه
 ولو كان العلم موجبا كون معلومه لكان كذب من القدر لا تاقدرا انما عين موجبة
 للقول وهذا يقتضي استغناء عين القدرة في وقوع الافعال وايضا ما تقول ان العلم
 يقتضي كون اجلا محجبا الى الافعال ومطلوب تحية فيها
 بل يقتضي ذلك في القدر تعالى وذلك فاسد بما ادى اليه بحج الحكيم نفسا وبكلام
 من قاله حيوته الموت لولا القتل ان يكون من لم يحرم غيره بغير اذنه بحسب اليه
 لانه قد جعلنا نجيش ينفع بما لانه لو لم ينفع لما شئ والعلوم خلاف ذلك وانه
 يستحق الذم والنوح فاما الرق فهو ما صح الاستغاغ به ولم يكن له

المنع منه ولهذا لم يخبر الدرق على الله تعالى لا يستحالة الانتفاع عليه وقد يكون الدرق
ملكاً وقد يكون غير ملك لأن الباطن توصف بأنها مرسومة لها تناولها من أكلها
وان لم يكن مالكة لذلك وإذا كنت أنت الذي هو ما ذكرناه لم يكن الجوارح قال الله
تعالى قد مننت منه وحظ الانتفاع به ويولد ذلك أنه تعالى تمتدح بكونه رازقاً
فقال الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال بعد من خلق عبد الله يذكركم السما
والارض ومدح على الاتفاق تارزق فقال وتمازق قنهم يتفقون واما ذلك فقال
كلوا من طيبات ما رزقناكم وهذا مانع من كون الجوارح رازقاً لا يستحالة ان يكون ما
تمتدح بفعله ومدح على التصرف منه واما تناوله هو ما نفى عنه وتوعد عليه
وتعد المنع من التصرف منه فان قيل كيف يجوز ان نفق الانسان ما له
يرزق وان اكل رزق غيره قيل له كما يجوز ان نفق ملك غيره وان اكل ملك غيره
وليس في ذلك مغالاة للقدم تعالى لان معنى جعله رزقاً له سبحانه يحصر ذلك وذاك
عليه وليس معناه انه يمنع من تناوله ويحمل المرزوق على اكله واما التصرف
فمعناه عن تصرف البهائم فيما يباح به الممنوع وليس التصرف نفس البهائم الا تركها للبرهان
لا توصف بأنها استعانت وان كانت اثماناً للبيعات ولا يلزم على ذلك القيمة للنفقات
لانا قد اخترنا عنها نقولنا فيما يباح به الشيء والرخيص عيان عن الخطايا
الصغير عما كان عليه والوقت والليل واحد لان الخطايا شعر النمل مثلاً في العصف
في الجبال الباردة او في الشتاء لا تعد رزقاً فلذلك اعتبرنا الوقت والمكان

والغسل عياناً عن زينة الشعر عما حوت العلاقة به مع السر طيبين
لذكرين والرخيص والغلا أيضاً فان الى من فعل سيئهما فان كان سبب الغلا تغليل
الغلات او تكثير الخلق او تقوية شهورهم للاوقات اصبحت الله تعالى لاختصاص
به الامور مقدرة سبحانه والعكس من ذلك الرخص وان كان سبب الغلا
تفتك الغلظة للاوقات او من الناس من يعاونه او جليها والكرههم على معاها
على الشعر من اضيف الى العباد والعكس من ذلك الرخصه
في الكلام في النبوة حتى كانت بعثة الرسول عليه السلام بالاسباب من جهة العقل
الى العلم به من مصالح المبعوث اليهم ومفاسدهم وجبت وفي الوجوب حسن زينة
يبيّن ما ذكرناه انه غير متمنع ان يكون من جنس افعال المكلف ما لا يفعله دعي الى الواجب
العقلي وصرف عن الشيء وما اذا فعله دعي الى التمسح او صرف عن الواجب ولا يعلم
سبحانه ذلك وكان العقل غير مدبر الى علمه وجبت حكمته سبحانه اطلاق اللطف به وبعثته
الرسول الغريرة اذ لجة للعلة وتكليفه هو يفهم ما ذكرناه لعلم قساده ما فقد في البراهمة
موقوف ما ياتي به الرسول ان وافق العقل كان عبثاً وان خالفه كان صحيحاً لان ما ياتي به
الرسول موافق للعقل بل هو العقل من حيث كان تفصيل ما في العقل علمه لان العقل
قد دبر على وجوب اللطف وانه لا يختص شيئاً نعتياً فلا يستلزم ان يتعلق افعال المكلف
كتفله بعينها فحيث والحاد هذه بيان ذلك له على ان البعثة قد حوسل ما كيد
ما في العقول وان لم يكن مع المبعوث شرع محجى ذلك في انه ليس بعين محجى تواف

الأدلة على أنه لا يستلزم أن يكون نفس دعا البعوث إلى ما في العقول لطفاً فيه فخرج
ذلك عن صفه لأوجب وجوب كون الرسول علم معصوماً من الكذب في الآيات
إذا صدقته بالمعجز في أنه مودع عنه أمن كذبه لأن تصديق الكذاب قبيح وهو
تعالى لا يسئل التبرع به وتجب ائصال كون معصوماً مما عدا الكذب من سائر
القبائح على جميع الأحوال لأن جواز ذلك عليه ينتهي التغير عنه وإذا كان العرض
في بعثته الأمثال لما يأتي به والسؤال إلى غيره وكان ذلك فرعاً للعلم
بصدقته الذي لا يحصل إلا بالنظر في معجزه وكان حصول النظر فيه متعلقاً ببداهة
اليه وجب تترجمه عن كبريائه ونفسيته وإذا كان كذلك وكان يجوز التبرع عليه
يصرف عن قول قوله وينظر عن النظر في معجزه وجب في حكمته سبحانه تترجمه
عنه وإذا كان مناقضاً لغيره ولهذا الذي ذكرناه انفق الفكر على تترجمه عن
الغفظة والغلظة والخلق الشيعة وكثير من الأمراض وحسن ذلك الجمع
إذا وجب تترجمه عما نفي عنه وإن كان حسناً فلان تحجب تترجمه عن المنقذ
التي هي أولى ولغيره وأيضاً **فأما** ما صلى الله عليه وسلم مستحق لمطلبي التعظيم
والاستحفاف به كقوله "هذا جليل وقور من النبي منه لا جوب الاستحفاف
به متى أوقعه وإجماله جوب الاستحفاف مع الحكيم بكفره عليه ولا يمكن
جصول العلم بصدقته علم إلا من جهة العلم المعجزات ما بنفسه أو بواسطة
ودلالة المعجز على الصدق تنتقل إلى شرط أولها أن يكون مفعله تعالى أن مدعي
الرسالة أنما يدعيها عليه وتصدقته بالمعجز يوجب من باب قوله سبحانه صدق

عنه

هذا فيما يورده عنى كما أنه لو صدقته بالقول لوجب أن يكون ذلك قولاً لمذلك فخرج
فيما أتت من باب القول في التصديق من بعد أن يكون أفعاله وإن من عدة سبحانه
لجوزمه فعله الفصح فلا تقطع متى كان المعجز مفعله على الصدق وتجويزها
أن يكون مفعولاً لغير التصديق أو لتصديق المدعي وإن كان كاذباً والشرط الثاني
أن يكون خاتماً للعاقبة لأن المعتاد لا يتعلق بمدع دون مدع ولا بمنزلة صادراً من
كاذب ومن جهة المعجز الإبانة والثالث أن يكون مطابقاً للبرهان ومعلقاً بها
لأنه متى لم يكن كذلك لم يعلم كونه تصديقاً لهذا وجوزاً كونه جازياً بحجته ما يحدث
من الآيات الخارقة للعجالة التي لا دلالة فيها على صدق ولا كذب كسرطانية
والمعجز يجوز ظهوره على أيدي الآية والأفاضل المؤمنين لأنه إذا كان إنما يفعل
للتصديق وجب اعتبار الدعوى التي يعمل للمعجز مطابقاً لها فإن كانت بقوة كان دليلاً
على بروتها وإن كانت شاملة أو إبانة كان دليلاً على سوت ذلك لمصلحة **على** لا
يستلزم أن يكون ظهوره على يد من ذكرناه مصلحة أو لغيره وإذا كان كذلك وجب
فعله والإبالة على نية نبينا محمد صلى الله عليه وآله على ضرب من إبداء القرآن المعلوم
ضربة لفتننا صديقه وظهره على يده والثاني أمور أخر سواه العلم بما حصل
من جهة الاكتساب وقلنا القرآن ليس على صدقه علم لأنه يجزى القضاة به وجعل
عجزهم عن محاربتة وقصورهم عن بيان مثل صدقه هو وجه دلالته واشتقت
معارضة وكان انشادها للعدو والعجز عنها وكان هذا التعذر خاتماً للعاقبة وفي ذلك
شوق **لأنه** دلالة على صدقه ظهور قلنا انشاد معارضته

من حيث مت أن كل امرئ يحب نفسه وظهوره والعلية وادواته فوجب فيه متى لم نقل
 ونظير القطع على التقاطع وانه لم تكن المعارضة من حالها لو جعلت لانها كانت
 تكون هي الحق والقرآن هو الشبهة نقل الحق وظهورها الى من نقل الشبهة وظهورها
 فيجب ان لم نقل المعارضة ويظهر القطع على انها لم تكن ولا يمكن ان مدعى حصول
 معارضة منع الخوف من انصار النبي صلى الله عليه وآله من ظهورها لان السلطان
 كان للعرب المتحيزين القرابة والسيطرة مدة مقامه بمكة والكثرة في الاسلام
 كانت بعد الحج فلو كان هناك معارضة لوجب بقبولها في الآفاق
 تلك المدة وانتشارها على وجه لا يصح معه فيما بعد استنارها وحفاؤها على
 ان الخوف من الله كونه لا يمنع من سببه وهجائه والافتراء عليه ولو لم يمنع من
 ذلك فهو ان لا يمنع من المعارضة او الى على الجواب لا ينبغي ارتفاع
 النقل وانقطاعه على كل وجه وانما يمنع من منع من الظاهر مكان حيث ان نقل
 احد الاسلام للمعارضة لو كانت نقلا ملكنا الى نظرائهم فظهر في ما الكفر بلادهم
 وفي قدر العلم بذلك دليل على استنارها وقلنا ان اشاع المعارضة للنفس لان
 الفعل اذا لم يمنع من الغالب مع توفيق دواعيه اليه فذلك دليل على سببه عليه لهذا
 قطعنا على الجواهر غير متفردة لنا ولا كان كذلك وكان ظلم قد طال العرب المتحيزين
 وهم دواعي الحق والافتقار والاستماع من ذلك الرجوع عن ديانهم والرد على
 رياسا فيهم والتبكي من ايامهم وانما يجرى لهم وسلك دمايمهم وعلوم المعارضة

يقول ذلك كله ويظهر توفيق دواعيه اليها وخلعت من الصواب فاداهم العقل
 والمعادنة قطعنا على اعتبارها عليهم وانصرا **فريسي** النبي صلى الله عليه وآله
 وكان من ان الجحش نلقى اليه هذا الكلام دليل انهم على تعريض المعارضة ويحجزهم
 عنها **على** ان كسهم للحرب التي لا حجة فيها الاقترب بالظفر وما عظيم
 المشقة وكثير الخطر وعدهم عن المعارضة التي هي خلاف ذلك كله دليل على انهم
 متحيزون عليهم اشتد الخذلان القليل لا يجدل عن الاحقق الاستمالة فيه الحجة
 الى الاستحقاق لا سبب مع تعريضه من الاقوى الحجة عنه وهذا سبيل القول لا يجرى له
 معارضة لانهم راء ان الجحش الجحيم لما دته وانصرا فكان سخي للغير والحرب
 علم بظواهرها غشوا ولا يجدل عليهم تعال ان يدعو الى المعارضة التافهة لهم لو قدروا
 عليها على الجحش لم يكن الا بعد الحج فمأ وجه امتناعهم من المعارضة لمثقت
 سنة مدة مقامه بمكة وهذا المسد القول انه علم بظهور الجحش على المعارضة وايضا
 والمعارضة كلام والجحش لا يمنع من الكلام وقد علموا انهم كانوا يندبون من الخشب ويحملون
 الاسعار على انه كان حجت ان توافقوا على ذلك ونقلوا استعانت الجحش من المعارضة
 فلاحية ذلك في ارتفاعها مناه هذا ما رايناهم فعلوه وانما قلنا ان تعدد المعارضة كان
 خارقا للعادة لاننا قد بينا ان الجحش او الخوف من نصرة لم يكونوا مانعين من المعارضة
 ولا يجوز القول بانه كان اقصى القوم ثباتا منه ما تعدد عليهم مثله لان الاصح انما تشع
 شيئا وانتهى في جميع كلامه او اكثر ولا تشع في القدر اليسير منه على ما هو دون حليقتيه
 ولهذا ساءى اهل الطبقات الثلاثة

أهل الطبقة الأولى في الست ولايات وإذا كان التجدي وأفعاسنوقا لم يكن كونه
 مانعا من ساءاته فلما علم أن بعد المعارضة لم يكن خارقا للعادة ولو افترض
 علمه على أنه لا دلالة له في تعدد معارضته واستطرد الموافقة محجة
 فلما لم يعملوا ذلك دل على أن التعذر كان حاصلا على وجه خارق للعادة وبهذا
 يجلد كل شيء سفلون في ذلك مدت ما قلناه أولا والمنة لله تعالى واعلم
 أن جهة خلق العادة القرآن أن الله سبحانه صرف العرف عن معارضته لسلبيهم
 العلوم الصورية المفعولة فيهم بحري العادة التي لا تأتي المعارضة الأمعها في
 كل حال تعاطوها وقلنا ذلك لأنه لا يجوز أن يكون خارقا للعادة بفصاحته
 ولا نظيره ولا يجوز أن لا تعذر حينه أمّا الفصاحة ولأنه كان يجب
 حصول العلم بالفرق من فصار سور القرآن في الفصاحة ومن فهم كلام العرب
 بكل ما حصل له العلم الفرق في ذلك بين شعر الطبقة الأولى من شعر العرب ومن
 شعر المجذبة في وقتنا هذا على وجه هو أكبر وأظهر من حيث كان معناه ذلك
 معجزة وفي فقد العلم بذلك دليل على خروج الفصاحة عن العجز واما
 المنظم لمحصل العلم ارتقاء الفناء فيه وصحة وقوعه بضمه اللام وركبته
 من تركها فله والفصاحة والظم إذا كانا مقدورين على الترادف من الغادر عليها
 الجمع بينهما بالارتباب وليس القرآن متعذرا في حينه من حيث كان كلاما و
 كان الكلام على ما قدمناه من جنس الحروف المعقولة والاصوات ولو كان متعذرا
 الحسن لم يصح مناجاته كما لم يصح مناجاة كل شيء يخرج مقدور العبارة فثبت
 ما قلناه واما العجز

التي هي سور القرآن الآية على نوبته علمه فكنية منها انشاق القمر وخروج الشمس
 وخروج الماء من امباره وحينئذ الخروج وسبب المعصاة وكلام النبي وكلام
 الزارع وسكوى النبي وجلب الشاة الجليل واسباغ المخلوق الكثير من الطعام
 اليسير وحدث الاستسقاء وأنه علموا لما استسقى وخشي من داء المطر خراب
 بدر المدينة قال اللهم جوئنا ولا علينا فصار السحاب نجما ما يلدنه كالاكيل
 وهي السحابة تحذر الارضا قال لها اقبلي ووجوهها الى مكانها لما قال لها ادري و
 لغبارها علمه بالآيات لقوله لا مبر للمؤمنين علمه تعالى بحدى الناكثين والفاسقين
 والمارقين وقوله تقتل النبية وقوله في قصر سليمان عمرك انك تدعى الى مثلنا نجيب
 على منقص وقوله لعنار رضي الله عنه نعمتكم الغيبة الباضية وقوله لعائشة تنجيك
 كلاب الجوف الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة وطريق العلم بعجبه هذه المعجزات
 وثبوتها تولى المسلمين لها وإذا تفرقت هذه القصة ومنتحون بيننا محمد صلى الله
 عليه وآله يظهر قول المخالف فيها وجواز الشبهة من اليهود وغيرهم واليهود ثلاث
 فرق فرقة منج من جواز الشبهة عقلا وتعتل بأنه مود إلى اليد وقرينة تجتمع
 عقلا ومنه من نسخ شريع موسى علمه لا ديانا أنه قال شرعتي لا نسخ ليا وقرينة
 تجتمع عقلا وسواء من نسخ شريع موسى علمه لا ديانا أنه لم ينسخ شريعة موسى
 الشريعة وايضا فنقول الفرق الأولى بطلانها علمنا من كون الشريعة منسوخة
 على الأصل التي يجوز اخفاها بعض الزمان والمطلقين والاشارة الوجه التي يقع
 عليها الاعتقاد لا ذلك لم يكن السبب اولى بالامسك من الامد ولا الشرح المتعارف

بالتحريم اولى من المصلحة ولا فعل الصلاة في وقت مخصوص وعلى صفة مخصوصة
 اولى من كون وقت وصية اخرى واذا كان الامر على ما ذكرناه وعلى سحابة نصيب
 للمصلحة وجب في حكمه بيان ذلك المكلف كادب مثل هذا في ابتد التكليف
 اذا جاز ان يقرن تعالى المكلف ببيان قدره بلا خلاف اذ علم تعدد المصلحة فيه بعد
 مغيثها فقولوا مثلا افعلوا هذه العبادات عشر سنين ثم اتروها جان ان يقولوا
 هذه العبادات مطلقا متى كان قد مضى عشر سنين اتركوها علم بغية
 المصلحة في خلاف من الامر في بيان المدة والاعتدال لحيث يتبين وتلك الامور
 وقوله لهم ان الشريعة مفترية اليها بل ان الشريعة عبادات عن كل دليل سمي دلالات
 مثل الحكم الثابت بالنص الاول زايلا في المستقبل على وجه لولاه كان ثابتا مع
 تراجعه عنه اعتبرنا دليل الشريعة لان المحذور فقد العلم اذ لا العبادات على المكلف
 دليل العقل لا يمتنع ذلك نسحا وقلنا مثل الحكم لان في نفس الحكم بوجه اليها
 واعتبرنا ان كون الحكم الزايل والمستقبل ناسا بقى شرعي لان ما يثبت العقل اذا له
 الشريعة لا يمتنع نسحا كالفلا فان فعلها كان صحيحا عقلا من حيث كان ادخال الشقة
 على النفس شرعية فائدة واذا زال الشريعة من الحكم وطالبه وجوبها وجنسها
 لا نقالا نسحا حكم العقل وقلنا مع تراجعه عنه لان ما يقتضيه لا يكون نسحا
 وانما يكون بغيره ان كل اللفظ خاصا كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وتخصيصا
 ان كان اللفظ عاما فالأصلو الشك في النصاوي فانه لا يعمل بالبعد الثانية التي قيد

بعد ان نسح حكمها قبلها ولا لا شئنا النصاوي انه نسح حكم المستثنى منه وليس هذا
 من الدلائل في شئ لانه لم يمتنع طاعة في ان يكون الامر النهائي ولهذا والمهاجور للمنع كذلك وان
 يكون العقل الذي يعلق به الامر النهائي والحد والوجه والوقت كذلك كقول الغايل لغيره الق
 نداء عندنا الاستس مكره ما له ثم يقاته عن غايه مكره ما له في ذلك الوقت قبل
 حضوره ويليكم من ان ذلك الامت الله تعالى من اجابة ولا يعني من افقر
 ولا يصح من امره لان ما يتعد به خبري مجرى ما فعله وباشية الاختلف شرعا
 الاساطير الله وقد علمنا اختلافنا فان حريصة آدم البعثة تدفع الاخ والاخت وفي شريعة
 ابراهيم البعثة ناهية لقتل وقت الكين وفي شريعة اسرائيل باصم الجميع من الاخيين وهذا
 مخالف لشريعة موسى طوعا على ان عندهم في النورية ان الله سبحانه تعبد ابراهيم طوعا بعبادته
 ثم نسح ذلك فذبح الكباش والفم تعبدوا الى الصلاة الى ابواب السكينة ثم امروا بالصلاة الى
 بيت المقدس وانهم امروا بتعلوا الى البر منارة واحدة ومائدة واحدة ثم غير سلطان طوعا
 ذلك بعشر وتغيير لا يكون الا بشرع وعندهم ان اجن العائد كان في شريعة آدم علم الغريب
 في الارض فانسح ذلك واوحى الى نوح طوعا ان خبوا الفل المعية ذلك فكيف يمكن دفع التسخ
 واما الفقرة الثانية فيسطلقها اذا على ما تقدم ان ما روى من قول موسى خسر
 واحد غير محليهم العينة وفي اصحابهم من يخالف فيه وما كان كذلك لا يجوز الجوع مثلهما
 بسعد العقل لا يتصوره وليس يمكن ان يدعووا ان نقل به لفقد العلم بسوت صفة
 المؤثر في خير الكلفايب التي منهم ومن موسى طوعا واليه لم اقولوا نحن نثبت صفة
 المؤثر في سلفنا ما يتصور به ذلك في سلف المسلمين لان النقل في سلف المسلمين كذا

اختلا او انقطع لوحي بحجج العادة ان يعلم زمان انقطاعه او اختلاله لقرب العبد ولا
 تحب مثل ذلك في سلفهم لعبد القيد وتطاوله على اننا نقول لهم اداس لنا صحة
 الخبر لا نخلو الركون موسى علم نقي هذا القول في شرعه على كل حال وان بدت حجة
 ناسخة وصحة نبوة ان يكون نقاة الا لم يثبت ذلك وادى بالأيدي طول المد التي لا بد
 يسمع شرعه فما لا الدوله والاول ظاهر البطلان لانه منقضي الفتح في نبوته لانها انما
 ثبتت للمعجز فلا يجوز ان يامر تكذيب من معه المعجز فلم يبق الا الوجه الثاني ولا
 فائدة له فيه على ان الاستعمال سمي بما ذكرناه في التأييد لان المقهور موقر
 القابل له فيه خليفه فلا يجوز ان يكون له طول المد لا الدوله على العلم ان في السورة مدح
 المعجل واكل لحمة ما هو حيا من غير كسر للعظم وقيل لهم لعل ذلك سنة ابد ولم
 يرد الدوله لا نعم قد تركوا العمل بذلك وفيما ان العبد الذي امره بالاستجداء ست سنين
 تثبت اذنه ويستجيب اذا اذالم رد العيق وفي موضع اخر منها استخدمت خمس سنه
 مكثت هذه المده في الماد لفظ التأييد هناك وفيه انهم لما بعدوا انهم البقرة امروا
 ان يحلوا ذلك سنة اذرا واذ لم يمت لهم ذلك الاستجيت سنة واذ كان لفظ التأييد قد
 ورد عنهم في النبوة ولم ترد به الدوله فما انكروا من مثل ذلك في الخبر فبطل ما قالوا
 والمنه لله

في الكلام في الامامة الامامة من عند اعقلا
 بشرطين بوث التكليف العقلي وارتفاع العصمة عن الخلقين وقيل ذلك لانا قد طنا
 ضرره من اختيار العاديات ان توجد الرئيس المهيبة الثاقل الامر المصوب السلطون
 الاخذ على التسفيه والجاهل للتصنيف المعلوم من الظاهر مدس عند الفساد

او معظمة او يكون الناس الى ارتفاعه اقرب وان فقد من هذه حاله يقع عند ذكره
 او يكون الناس الى وقوعه اقرب وفي ذلك شوب كونها لطفا فحيث كسار لا لطاف
 ومن حاله فما ذكرناه اما ان نازع في وجوب اللطف او في حصول الصلاح بالرياسة
 او بغيره من ماله فبعض من الفساد عند وجود بعض الدروس او اعتقاد بعض
 العقل حصول صلاحهم بغير الرئيس فان نازع من الوجه الاول رجعت معه الى
 الكلام في وجوب اللطف وقد ثبتنا ذلك فيما تقدم وان نازع من الوجه الثاني لم
 نجس مناظرة لانكار ما يعلم العقل باسرههم ضرره خلافه وان نازع من الوجه
 الثالث لم يدرج ذلك فما ذكرناه لان تأثير اللطف انما هو في سهيل الشئ والى
 اليه وليس على ان وقوعه ولا حاصل الفهم على وقوع الفساد عند الرياسة
 لا منع من كونها الطفلية لغشابه كسائر الاطراف على ان الفساد الراجح عندنا
 لولا ما لوقع اضاعافه حسب ما علمه كذا فقل لمحجى العادة وما اترفع فيه
 ولعبد او بعد منه واجب كوجوب ما اترفع سائر القبايح بغير تلاح بين اهل
 العبد وان نازع من الوجه الرابع لم يدرج ايضا لاختصاص هذا الاعتقاد بالمفسدين
 في الارض الذين لا يتعلم ما يرمونه من الفساد الا مع عدم الدروس او من يكسب رايه
 العادل لما يردى سواه اليه من فساد رايته ولا شبهة في فساد هذا الاعتقاد فكيف
 يفرج في فيما اعتقدناه الا ترى ان اعتقاد المودع والدين ان عظمها ضرر في رد الودعه
 وقصا الدين ولها صلاح في امتناع من ذلك لا يفرج في وجوبها ان كان ما هذا وليس
 لاحد اربوا حوزة الزبون للامامة بل تقدم مقامها في باب اللطف فلا يجب
 لانه لو كان لها بدل لم يستع فعله لمن ليس محضوم فيكون حاله في كونه اقرب الى

الصلاح او اجد من الفساد مع عدم الرئيس كماله في ذلك مع وجوده والعلوم ضرورية
 خلاف ذلك على انه لم يخالف مثل ذلك في المعرفة باليه تعالى فيها الجواب
 به قولنا مثله ولا يلزم على ما ذكرناه ان يكون المتكلمون في حال الغيبة غير متلبي
 العلق في التكليف وان سقط عنهم تكليف ما لا امانة لطف فيه لان من اخاف
 الامام من عذابه ومكاري امامته فاجتوجع الى الاستسار بحجة امر المصطفى
 لم يحصل لطفه بتصرف الامام لا مريد جرح الله الى مكلفه سبحانه فلا يجب سقوط
 تكليف ما العلم استحقاق الثواب والعقاب لطف فيه عن خبر جيل ذلك من حيث
 اتى في قيد المعرفة بما من قبل نفسه وكذلك سائر العبادات الشرعية بالهالة
 وغيرها فان عصيان المكلف بتركها لا يسقط عنه تكليف ما فعله لطف فيه
 من حيث ان فرق انشاعه بهذا اللطف طاعة الله كذا في مسلمنا واما
 اوبالامام العالمون وجوز القاطعون على امامته ورضوا عنه فليطعمهم ما يريد
 في حال غيبته لان معنى قولهم انه غائب عنهم لا يعرفون شخصه بعينه ولا يمترونه
 مشعره ولا يعنون بذلك العلم في جهة وهو في عدا حجت لا يساهم ولا يعرف
 اخبارهم وهم في الحال من سرده دون خبر الفايده كذا لو كان ظاهر الخبر في غير حال
 ان يظهر لهم في حال الغيبة ازجروا لانه اذا ظهر ميمر سمحة ونعم مكانه فابكن
 الاجتهاد منه وليس كذلك الا كان تابيا ولا يسن منا او استونا من الغيبة
 والظهور في ازجيره العلق في مكلف او ليايه ان يكون الغيباء عن ظهوره لان لهم
 في ظهوره طوفان كثيرة سوى ما ذكرناه منسلا ان الله ذوالالطامين المحييين
 لهم وخرج جوارهم بعدله ومنسلا التمكن من امر كل معروف والنهي عن كل

فمثل وجهاد الكفار ومشيروا سهولة التكليف الشرعي بديانه وسقوط كلفة النظر
 الشاقي في الطرق الموصلة اليه في حال غيبته ومنسلا برآة الذم من الحق في
 له في ١٢٠ لا المتعذر ايصالها اليه مع الغيبة وهذه قبائح تقع وتكاليف تتغير
 ولحسب سهل فكيف يكونون والحال في غيبته عن ظهوره ويد الصانع على
 وجوب الامامة بعد الغيبة بالشرعية انه قد ثبت وجوب الغيبة بشرعية الاسلام
 ولزم العمل بها الى انقطاع التكليف فلا يلزم لها والحال من مسر حافظ لان ما افترض في غيب
 اديها وهو يتكلم في التكليف من الوصول الى العلم ما كلفوه وازاحة ظنهم به بشفقة
 وجوب حفظها وادانتها لانه لا من حافظ فليس الا امام العصمة وانما
 قلنا ذلك من حيث انه لا يجوز ان يكون محفوفة بالتواتر لانه انما يوجب العلم
 اذ وقع وحصل بعد محذور ان يترك او يعتمد او يشبهه فلا تقع ولا يحصل على
 لا يستخرج فيها قد حصل من ذلك ان يصعب دواعي فليبه قيقلة وتصل لاجل
 ومحروران ما ذكرناه لا يمكن ان يكون التواتر حافضا لمجمل الشرعة على ان لا يخبرنا
 التواتر منها وحدانه ليس من تكليف يعنى من ذلك القول من التواتر
 حافضا لمجملها وهذا يسل ان يكون محفوفة بالكتاب على انه كتاب في احكامها
 فقصته من العبادات والاجكام الى مترجم ومفسر يطلع بقوله على الحق في السرا
 يدركه ولا يجوز ان يكون محفوفة بالاجماع لانه كالجواز ان يقع محذور ان يرتفع فمن
 انه لا بد من حصوله في كل حصر على ان يعلم بالاحسان انما عن كثر السعة
 ومعظمها فكيف يكون حافضا لمجملها على ان العقل حينئذ اجماع ائمة على الغطاء
 وليس في السمع ما يوسوس من ذلك على ما بينه في موضع من اصول الفقه انما

ولا يجوز ان يكون مجموعاً باخبار الاجابة والقياس لان التعبد لم يرد بالعمل بها
 فيها على ما فرض في الموضع الذي بشرنا اليه بحقيقة الله فلم يبق الا الامام
 المعصوم على ما قلناه ٥. يجب في الامام ان يكون معصوماً لان ما قلناه من هذا
 الدلالة يقتضي ذلك واصفاً فقد يتبادر الى الذهن ان وجوب حيازة المكلفين الى
 امامهم قد ثبت انهم انما يتلججوا اليه بخوان الخطاطيم وارتفاع العصمة عنهم
 فلو كان الامام غير معصوم لكان منشاراً في مثل ما يتلججوا اليه منه وذلك
 يوجب خلعه الى امامه والقول في امامته كالقول فيه وذلك يوجب الى الامامية
 له من الامة وهو محال او انتهى الى امام معصوم وهو المطلوب فان قيل
 لم قلتم ان حيازة المكلفين الى امامهم حوز الخطاطيم وارتفاع العصمة
 عنهم وما انكرتم ان يكون وجوب جلوسهم اليه ان يقيم الجيرة ويصلي بهم الجمعة
 والعيدين ويحضر بهم وتقيم ركواتهم ولعاسمهم ويسم ذلك في غير ذلك
 سماعه منوط بالامة وهو من فرض ضمهم قلنا علمنا بوجوب الحاجة الى
 الامام لا ينفصل من العلم بوجوب الحاجة اليه فلا يحتاج الى استساف الدلالة
 على ذلك لاننا علمنا بوجوب الحاجة اليه من حيث كان في فعل الواجب و
 البعد من التمسح وفعل التمسح او الاحلال بالواجب لا يقع الا من ليس بمعصوم
 فاقترن العلم بوجوب الحاجة على ما نرى العلم بوجوب الحاجة على التمسح
 بذكر الدلالة على ذلك فنقول فيثبت ان الوجبة هي ملجأ الحكم لاجله واذا
 ثبت ذلك وجدنا حاجة المكلفين الى الامام تثبت بثبوت حوز الخطاطيم
 عليهم وارتفاع العصمة عنهم وتنفذ ما ذكرناه من دلائل ان الامام عليهم

السلام كما كانوا معصومين لم يحتاجوا الى الامة والادبيات ان ذلك هو وجبة
 الحاجة ٥ ولا يجوز ان يكون وجبة الحاجة اليه ان يقيم الجيرة ويصلي ما ذكر في دستور
 لان جميع ذلك طريقة الشرح وقد كان يجوز خلو التكليف العقلي من جميعه مع
 ثبوت الحاجة الى الامام من الوجبة الذي يتبادر الى ذهنه ذلك ان جميع ما ذكرناه
 يسقط عن كثير من المكلفين ولا يسقط جلوسهم الى الامام الا ان المجرى ما قلنا
 من بعد ما يوجب ان فرض الجمعة والعيد يسقط عن النساء والعبد
 المرضي والمساكين وكذلك فرض الجهاد يسقط عن كثير من هؤلاء وانما التلخيص
 من لا يجب عليه ذلك ولا يفتقر الى الاحتياط في الاحتياط الى من يقصده منه ولا يستحق فلا
 يحتاج الى من يقصده عليه في ثبوت الحاجة هو الامام دليل على وجبة الحاجة
 ليس ما ذكره السائل بل ما قلناه ٥ ولا يسنو على ما ذكرناه من دليلي عصمة الامام
 وعصمة الامر والحق امس الدليل الاول فلان الامر والحقام ليسوا بصفة للشرح
 ولا قولهم فيه فلا يلزم عصمتهم قياساً على عصمة من جرى في سلب الشرح و
 حفظه مجرى الاستساقط وامس الدليل الثاني ولاننا انما اوجبنا عصمة من حيث
 انه لو لم يكن كذلك لكانت طاعة الحاجة اليه منه وذلك يوجب الى الامامية من الامة
 وهو محال فوجب القول بعصمة الامام وهذه العلة سارية في محلها لا تقتضي الاستساقط
 والحكم اذ لم يكونوا معصومين فلا بد لهم من امام يكون من العلم لان العلة للوجبة
 اليه وابنه فيهم وامامهم هو المعصوم الذي لا بد من استقامته اليه وهذا يثبت
 اشكاله وليس لهم ان يقولوا ان الامة من الامام متى ذلك الخطا عرفت

غيره وهي عينا معصومة كما قلنا في الامام لا تأخذ بينا ان وجه الحاجة
الى الامام هو جواز الخط لا وقوعه وان الامة واجبة محتاجة الى الامام برها
وقلجها فلو كان الامام غير معصوم لاحتج الى الامام بحجتها على انه يجب
على ما قاله ان يكون الامة اماما للامام بحيث طاعتها كالتماثل لما كان من
وراها كان اماما لها ويجب طاعتها وذلك باطل الاجماع على
ان فيما قاله حاجة الامام الى الامة فيما يحتاج اليه فيه وفي ذلك دليل على
التيه وهو محال على ان الامة ليست معصومة على ما بينته في موضعيه
ان الله تعالى ويجب في الامام ان يكون افضل من كل واحد من رعيته فيما
هو امام لهم فيه لما علمه ضرورة من تقدم المفضل على القاصيل فما كان
افضل منه فيه والوايت ذلك وحيث ان يكون احقهم في التدبير في السياسة
لان ذلك مما لا يتفكر منه البراسة واعلمهم الشريعة او امر العبد بما جعل
الامام حاكما فيها ومنفذ لما به وان يكون اشجعهم لئلا كان متعبدا للمجاهدين بل
محاكما لا يجوز له الانفراد لانه فيه بغير الله ولو جاز طاعة ذلك لادى الى
فساد لا يتلافى ويجب ان يكون افضل رعيته عند الله تعالى في باطنه وكنهه
ثوابا لا تأخذ بلنا على وجوب عصيته وكلام من والى ذلك فظهر على كونه اكثر
ثوابا فالقول بوجوب عصيته وان مقتضى التواضع خروج عن الاجماع وايضا
فالعلم ان علمه يستحق على عيشه من العظم ما لا يستحقه احد منهم علمه ولا

يستحقه بعضهم على غيره وذلك يدل على كونه اكثر ثوابا لان العظم كسيف عن استحقاق
الثواب ويدل ايضا على وجوب كون الامام علما لجميع الشعب انه حافظ لجميعه
على ما دللنا عليه فيما تقدم لاحقا فله سواء ولو كان غير عالم بجميعه لم يبق لنا طريق الى
العلم بجهله وذلك لا يجوز ولا يجوز تقديم المفضل على القاصيل فاما هو افضل منه فيه
لذلك كما ادعته المعتزلة لان هذا التقدم صحيح في العقل وجب فبيده كونه تقدما
المفضل على القاصيل فيما هو افضل منه فيه ومنه جوه وجه الشرح لا يحسن كالا يحسن
العلم وان عرفت وجه من وجوه الحسن ان يكون نفعا للغير وهذا اصل قد تقدمت
ويشتم عليهم فكيف ناسوه ما هنا ولو جاز ان يقدم المفضل على القاصيل لكان ان تقدم
بالسوق الكفر على المؤمنين العدل لعل هذا التخصيص وبغيره ما ذكرناه يسقط سؤالهم
عن تقديم النبي علم لغيره جازته على جعفر الخ طالب علم في غرة موته وتقدم الحسين
العاصم خال البيت الطيب على من هو افضل منها من الصحابة في بعض الغزوات لان تقدمهم
المفضل اذا كان في محله في نفسه لم يختر ان يحل علم عصيته فلا بد ان من البول ان من
قدمه افضل من تقدمه فيما قدم فيه ويوضح عن صحة ذلك ان عمر ابا بكر انما قدما
في سياسة الحرب وتدريب الجيوش وما افضل في ذلك من تقدمه ما علمه فاما الجعفر
رضي الله عنه فالمراد عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدما على يده وقال لا تقدم جعفر فامير الجيش
زيد وعلى هذا السن في سؤاله ولو سلم تقدمه من طاعة لم يستحق ان يكون افضل منه في حجة
الحرب وان كان جعفر افضل منه فيما عد ذلك من الخلال ما قدمناه ايضا نسقط قولهم ما

شكروا من قبل الامام عليه السلام كثير من الاجتهاد ومتى لم يتفقد ذلك رجع الى من هو
 اعلم منه لان نولية المفضل على الفاضل فيجوز العقل على ما بيناه ويا لم
 على ذلك يجوز كونه غير عالم بشي من الاجتهاد وصحى لم يمتي منها رجع الى استفتاء العلماء
 وهم ياتون بذلك وتعتبر ان يكون الامام من هذا الاجتهاد على ان قد بينا وجوب كون
 الامام عالما بجميع الشرع من حيث كان لا حافظ له سواه وذلك لا يتوخه معه هذا
 السؤال وما ذكرناه يسقط الزعم لتمامه وانه لو كان الامام له في العلم من القضية
 والحكام لان ولاية هذا خاصة فلا طمع وماله يعلم مردودا الى الامام وليس كذلك
 الامام لان ولايته عامة في جميع الاجتهاد ولانه حافظ لجميع الشرع وجهه فيه وليس
 كذلك القضية والحكام وانما في هذه الجملة فلا طريق الى معرفة عين الامام لا محذور
 يظهر على يده او نص صادق في الامامة عليه لان العصة ايا وجبت وكان لا يستل
 الخلق الى العلم من هو عليها لم يكن من تمام ذكرناه وتجوز العصة من هذه الصفات
 واذا ثبت وجوب النظر بطل القول بالاختيار والرجوع والميراث
 في الكلام في غيبان الامامة والامامة بعد النبي صلى الله عليه واله بلا فصل امير المؤمنين
 عليه السلام طالب علم ولا دليل على ذلك انه قد ثبت بما قدمناه وجوب عصة الامام
 وكل من قال ان ذلك قطع على هذا الامام بعد النبي صلى الله عليه واله بلا فصل امير المؤمنين عليه
 السلام بان الامامة عنده من ان العصة واجبة للامام ليس بقول لا محذور من الامامة
 فيجب الحكم بطلانها لمحذور وجوب الاجماع وان ثبت دليل على وجهه لحد
 قلنا قد اختلفت الامامة على انه قد كان بعد النبي صلى الله عليه واله بلا فصل امير المؤمنين وتختلف

فيه على ثلاثة اقوال فاذا بطل قول من اثبت الامامة لا يترك ولا يعتبر الاجماع على التمام
 غير مقطوع على عصبتهما كما يظن لولا قطع على عدمهما من حيث كانت العصة
 شرطاً في الامامة كالدلالة لم يبق الا قول امرائهما الامير المؤمنين عليه السلام لانه لا يترك
 بطلان خروج الحق عن امة الايلاف وذلك لا يجوز فان قيل انكم قد بينتم الاستدلال
 على امامة امير المؤمنين عليه السلام في فائتي الطريقين على الاجماع وصحة الاجماع عنكم
 متينة على وجود الامام المعصوم فكيف تنصرون الى معرفة الامام بالاجماع ولا تتبر
 صحة الاجماع حتى تعلموا وجود الامام قلنا يكفي في علمنا بان الاجماع حجة علمنا على
 الجملة بان المعصوم من جهة المجعوب وان لم تعلمه على الغيبين هذا وقد علمناه بالبطل
 العقلي الذي دل على ان الزمان لا يخلو من امير عليه وعلى وجوب عصة الامام واذا
 كان ذلك وكان المعصوم الاستدلال بهما من الطريقين العلم بعين الامام صلى
 الله عليه وسلم التوصل اليه بالاجماع الذي علمنا صحة علمنا على الجملة بدليل العقل
 وهو المعصوم منه وهذا كما لو سألنا جماعة علمنا على الجملة بخبر النبي صلى الله عليه واله
 لعدم معصوم انما للمعصوم فاجتمع ذلك عن غيرهم فنقطع بذلك انه لا يكون
 هاتوا وانما كان يلزم ما ذكرناه لو كانا نعلم عين الامام بالاجماع ولا يترك صحة
 الاجماع حتى يعلم عن الامام فاما الامر بخلاف ذلك فلا يتوخه هذا السؤال فان
 قيل فيهم تعلمون ان علمنا طهر معصوم قلنا ما قدمناه من اعتبار الذي دل على
 انه الامام بدلائل ذلك وعلمنا الدليل العقلي ان الامام يجب كونه معصوماً اعطينا على
 عصمته علمنا فان قلنا فاشتمل ان لا يعلمون عصبته حتى تعلموا

امامته وما قد تمسوه من الاعتبار في ثبوت امامته مبني على عصيته وفي
 ذلك تعلق كل واحد من الامرين بالآخر وهم محال فلنا الامر على ما طعنتم
 لا نثبت الاعتبار الذي علمناه امامته على العصية التي لا العقل على ثبوتها في الخلافة
 لا ما لم كانا من كل فاذا بطلت امامته من جهة علمه لا يرفع القطع على عصيته
 علمنا امامته ولا علمنا ذلك علمنا عصيته على العنصر كما اننا علمنا بطلان العقل
 وجوب عصية النبي صلى الله عليه وسلم في القليلة ثم علمنا نبوة بني بعنه علمنا عصيته على
 النبي في هذا بين لا اسكال فيه ويدل ايضا على امامته علم قوله تعالى انما
 وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقسمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون
 ووجه الدليل من الآية ان لفظة وليكم فيها تفيد الاولى النبي لا الحق النضر في
 وادانت ذلك وكان المعنى بقوله سبحانه والذين آمنوا امير المؤمنين علم النبي
 بالامامة عليه وانا قلنا ان لفظة اولي بعد ما ذكرناه لانه لا يحتمل لها الا معنيين
 احدهما الاولى ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في المروة والى البيت وفي العهد والثاني
 المحبة في الدين النصرة فيه فاذا بطل احد الامرين بطل الآخر والذي بطل الثاني ان
 قوله تعالى والذين آمنوا المختص بحضر المؤمنين وقلنا المختص بالعضد لا موصي
 منها انه تعالى وصفهم بآيات الزكاة وذلك بمعنى خروج من ثوبها من فقر المؤمنين
 لكونه غير محتاج اليها اول ثوبها وان كان محتاجا بها لتفريطه على العجتم من اسدينا
 على ان يكون المراد الزكاة في الآية الغرض ومنها انه تعالى وصفهم بآياتها في حال الركوع
 فقال
 وهم راكعون لان المفهوم من قوله تعالى لا يجوز ذبحه

وهو صلوات الجبال دون غيرها ومعلوم ان ذلك لا يمكن ادعائونه في جميع المؤمنين
 ومثله ان الخطاب فيها قوله تعالى لكم لا يجوز ان يكون متوجها الى جميع المؤمنين لان
 من جعله وليا لم قد وصفه بالامان فلا يرد من اختصاصه بالعقود حتى نعلم ان
 يكون منهم وليا ومتولى الامر ان يكون كل واحد منهم وليا نفسه وذلك يقتضي اختصاص
 قوله والذين آمنوا بغير المؤمنين وهو ما ذكرناه وادانت ذلك انه لا يجوز ان يكون
 المراد بالولاية في الآية النعمة والمحبة في الدين لعمور قرض ذلك لجميع المؤمنين
 وايضا فانه تعالى نفى معنى الولاية في آية عن غير المذكور فيها باذلال لفظة
 انما للفنسية لذلك في اللسان العربي لانه لا شبهة في حصول الفرق عندهم من قول
 العليل لغيره حيث افاد قوله الثاني اقره بالدرهم ونفي ما زاد عليه ولم يقد الاول ذلك وهذا
 هو اللفظ ومثله قوله تعالى انما وليكم الله وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولا
 لمن امرته وددته ان عباس وهو من اسكنك في قدمه في الفضايلة الى ان الربا لا يثبت
 التفاضل فيما عدا بيع النسبة ولعاز من دهم درهمين بقدا صحتها قوله صلى الله عليه
 وآله في النسبة وكل من خلفه في مذهبه هذا من العجوبة لذكره في لفظه انما الى
 انما تفيد نفى الجحيم عما عدا المذكور وانا عولوا على تخصيص الخبر بالولي الذي علموا
 منه شوق الربا التفاضل فيما عدا بيع النسبة في كل مكمل وموزون انفق حليته فقد
 صلح هذا الخبر في لفظه انما على اصل المحالف مجمعا على دوامه عن صحة ذلك الجاهل
 لفظها على ان قوله صلى الله عليه وسلم انما المؤمن من الماء مسوخ عما ذكر على ان التفاضل الثاني

لك عندك ربح ووقع له
 انما الله على ذلك نعم وانما
 عمل الفرق بينهما من

يوجب الفساد ولولا ان لفظة انها نفيد ما ذكرناه لم سقد ربحني السخ هاهنا واذا
ثبت اختصاص الولاية المذكورة في الآية ببعض المؤمنين طرحتها في ولاية المحبة
لعمومها الصحيح على ان من قال بالصوم من المؤمنين لم يرد قولنا على انما تكلم
خطابا لجميع المؤمنين من الكفار والمؤمنين ولا اكل حلالا الاكل لم يخرج من لفظة ولكن على
المحبة في الدين لان الكفار لا يجوز ولا يتهم على هذا الوجه واذا ثبت ان معنى الولاية في
الآية ما ذكرناه ثبت ان المعنى بقوله الذين امنوا امير المؤمنين عليه السلام لان كونه في ذلك
ما لا ينافي مع قوله ايها الاميرين دون الاخر خروج عن الإجماع وانما فانه وصف
المذكور فيها ما يتا الذكوة في حال الذكوة ولا يجد ادعى ذلك غير طبعه وايضا فقد
برز الخبير من طبعه الخاص والعامة بمنزلة الآية فيه لما تصدق جماعة الامم
في ذلك ظاهر والعقبة مشهورة ثبت ما قلناه وليس لا جودان قد خرج في العمدة
من اختصاص الولاية به طبعه بصفته لفظ الجمع ووصف المذكور فيها ما يتا الذكوة وهو
علم واحد فقير لا يجب الذكوة عليه لان اول ما في ذلك منفصل عما اعتدنا به في الخصم
الآية وشو القيد اليه في حيزه الظاهر لوجوبه على انما تخرج بذلك فيقول
هو ولفظ الجمع قد تعبر به عن الواحد في عرف الاستعمال قال الله تعالى والجميع الناس ان
يعني بجمع من الناس قد جمعوا كالمراذبه على ما قاله المفسرون بعد معرفتنا ان ذلك لا يفيده
ان الناس يعني الناس قد جمعوا كالمراذبه على ما قاله المفسرون بعد معرفتنا ان ذلك لا يفيده
سعين ومعنى ان الناس ينادونك من وراء الحجرات وقوله يقولون ليس دعنا الى المديسة لخرجنا الان
كثيرا والى الله الاذلة قد قال تعالى انما نحن نزلنا الذكوة وانما ارسلناك بها
ادعاهم طبعه وان الذكوة لم تكن وليمة طبعه وانما ارسلناك بها
وانما ارسلناك بها

من الغنا والفقارة وذلك لا يوجب الوجوب والتفصيل معاذ الله ان يكون للمراد في الآية
القول ذلك سقط السؤال على ان عدم ملكه في تلك الحال لا يوجب ان يصاب بحب في
منه الذكوة غير معلوم لاسيما والآية نزلت بالدينه بعد ظهور الاسلام وصلاح حال
اهله وهو طيب ذو ستمين منهم القرشي وسهم الاسلام وعنده هو للعلوم اذ اكل
على ظاهر الحال ويكفي تجوز في بطلان السؤال وليس لا جودان يقول انما الذكوة في حال
الذكوة فقط للصلاة وذلك لا يجوز عندكم على امر المؤمنين عليه السلام انما اكلوا قد بلسا
على انه المختص بالآية وقلنا ان يخرجنا مخرج المخرج قطعنا على انه لم يفتح ما ينفتح
الذم وقطع الصلاة ويحتمل ان يكون اشار الى السائل اشارة جمعة واخذ الحاشية
منه او قلنا ما صرح في حق سقنا فخذ ذلك الفقد اليسير العفو عنه
في الصلاة على ان الكلام في الصلاة كان بليغا ثم تسخ ذلك فلا يشتر ان يكون
تصدقه بغيره قبل السخ وكل من استمر لم يستمر والمنه لله تعالى وذلك ايضا
على ما منه علم ما اتفق على صحته من قوله صلى الله عليه وآله صدق له كفاة من
خضرة الشيت اولى بكره منكم بانفسكم ولعله اقرهم بغير طاعته فمن كثر مولاه فطير
مولاه ولفظة مولى في الخبر بعد الاولى بالذبيبة فرض الطاعة وفي ذلك ثبوت
إمامته علم فان قيل دلوا على ان لفظة مولى تفيد في اللغة الاولى وانها لا تجسد
في الخبر سوى ذلك من الموالاة في الدين امه على القطر او على الظاهر ولا عن على
ما دعاهم بالفكر وان لفظة اولى تفيد الإمامة في ذلك السبب كما الاستدلال قلنا
اما الاول فظاهر في اللغة ظهوره لا يدخل في مثله شبهة قال الله تعالى ولعل هذا مولى
مما نزل الوالدين الا قد يكون يريد ذلك من هو اولى بالبراءة

بين العلماء وقال انما خطيبنا المصطفى ما اكرم الناس مولاهم معناه انكم قال
ليده فغيرت كل الزمير بحسب ان مولاهم المحافة خلفها وانما هو ذلك الخطيب مدح
عبد الملك ابن مروان ما أصبحت مولاهم من الناس كلهم ولجزي قريش ان تقاب قريش
وقال المير في كتابه الذي اسمه العنارة عن صفات الله تعالى اسد ياد ولد الولي هو
اولى الحق ومثله المولى والشواهد على ذلك كثيرة والامور الظاهرة المعلومة غير
محتاج الى الاطالة والايضا جبه في الكشف عنها وانما قلنا ان ذلك هو المير باللفظة
في الخبر دون ما عداها مما ذكر في السؤال الامور مشيئة الله صلى الله عليه وآله التي بعد التفسير
يلفظه اولى لفظه مولى وهي محتملة معناها فنجب ان يكون ذلك هو المير دون غيره
الا ان الخبر اذا قال الجماعة وله عدة عبيد الستم تعرفون سبطي زيد الذي اتيته
منه عبيدي فلانا واسمهم كالمعنا بالمباينة ثم قال عقيب افراهم معرفة ذلك
فاشهدوا اني قد وهبت له عبيدي لا يجوز ان يرد لفظه عبيدي التانيه الامر ان
لفظه عندى الاول متى اراد عنده لم يعد جها كان ملبسا في كلامه ومعتبرا
وذلك لا يليق به صلى الله عليه وآله ومشيئة ان المولاة في الدين معلومة من
دينه صلى الله عليه وآله ونقوله سبحانه والمؤمنين والمؤمنات بعضهم اوليا بعض
وكذلك ولا العشق معلوم انه لبنى العم قبل الشروع وتعد فلا يجوز جمع الناس
في تلك الحال على الوجه المروى لتعريفه ومنها الاحتمال على الله بعد
المجدهم الشوي وجعله من جهة فضايحه ومدح جماعة من الصحابة له على ذلك
وهذا لا يليق المحبة في الدين لا ولا المتق لانه لا لخصاص له بذلك ويطلب لا
المتق به **الحمد لله على ما في كتابه** **الحمد لله على ما في كتابه**

المطالب أصبحت مولاى ومولى كل مؤمن ومؤمنة وايضا فالسبب الذي يدعى
حرج هذا الخبر علمه من المنازعة بين على طمو وام سلمة من يد غير معلوم للاجوز
جملة الخبر علمه وهو معلوم وايضا فلو كان بطرما لكان انما انفسى مطابقة الخبر له
والعجب مع لطافة العبدى ويطلب المولاة في الدين ايضا اما على القليل او على
الظاهر ان المولى هو للتولى للنصرة لا منى تنولى نصرته فلو اراد صلوه ذلك لكان مولاى
فقد مولى لعلنا انما الله لئلا يكون المولى على الاطن ليست من اقسام لطفه مولى في لغة العرب المحاطين
ما اردناه وايضا فالمولاة على الاطن ليست من اقسام لطفه مولى في لغة العرب المحاطين
وما لا يجوز حمله على صلوه على ما لا يفيد مطلقه من غير تقدم مواضعه ولا احيانا
وايضا فالجمل المحالف على هذا النفس في التايل تحصيل على بالاشارة صلوه
فيه غير لباله شاهد لجمال على ذلك والمولاة من الوجه الذي ذكره حاصلا لجماعة
من الصحابة لا خلاف وذلك من تحصيله بان ما ذكره لو كان محتملا لفظه
مولى من مضمون ما لا يجوز حمله على الاطلاق على سائر محمله فثبت
ما قلناه وبطل ما اعتزضوا به من كل وجه والمنة لله وانما قلنا ان لفظه اولى تنقيد
الامامة وفرن الطاعة وهو ما مضى في السؤال الثالث ان احد النسخة تقولون السلفان
اولى بعيسى والمولى اولى بعبد واولى الميت اولى بميراثه ولا يفهم من ذلك مع الاطلاق الا
التفسير والتصرف وفرض الطاعة وعلى هذا المعنى ليجب المستدرك في قوله تعالى النبي
اولى المؤمنين من انفسهم وادعت ذلك فلا يجد اولى بتفسير الامر بعد النبي صلى الله عليه وآله
كان اما ما هنا وانما **الحمد لله على ما في كتابه** **الحمد لله على ما في كتابه**

مثلاً ما أوجب له وإذا كان كذلك وكان قوله صلوات الله عليه وسلم في قوله ما أوجب له
 وفرض الطاعة وجب بحكم العطف ومخرج الكلام أن يكون من المؤمنين أو لو بناه في ذلك
 هذا سقطاً سؤالاً لا أثر له من إخصاص لفظة أولى بعض المتكلمين أو الإجماع أو الأصول
 يمكن الخبز مفيداً فرض طاعته في حال لا يتبعه بعد عطل أو نحو ذلك على أنه أولى بأن يجب
 ويصبر لأن طاعة النبي صلوات الله عليه وسلم عامة في كل ذلك وقد جعل الله المؤمنين علموا في طاعة الله
 وأيضا مكر من قال إن الخبز مفيد وفرض طاعته علموا قال بعضهم في المتكلمين الأصول
 والأصول فالقول بإختصاصها بما ذكر في السؤال مع القول بإفاد الخبز خروج عن الإجماع
 وليس لأحد أن يقول غير ذلك من أن يكون أمير المؤمنين علماً أملاً ففقد الطاعة
 في الجاهلية قد ثبت بالإجماع أنه لم يكن مع النبي صلوات الله عليه وسلم وإن أطلق القول بالوجوب
 يظهره استخلاف أمير المؤمنين علم في الجاهلية فإن ذلك بعد الوفاة على ما جرت به عادة
 كل متخلف أطلق القول بالمتخلف لا يتخلف ولا استقرار العرف بذلك وعلم السامع بالاعتناء
 علم عن يائه على أنه لا ينبغي أن يكون فرض طاعته علم مستحقاً ولجنا في الحال وإن
 لم يسم في الدنيا لأن ذلك الخبز بمن لا يدفون فيه ومن كان رئيساً غير مؤمن و
 داعياً غير مرحي ولهذا لم يسم أمير النبي صلوات الله عليه وسلم وخلفاءه على الأمصار أمة وإن جئت طاعتهم
 22 هذا سقط السؤال على أن خلاصة النبي صلوات الله عليه وسلم أو إخراج من ظاهر الخبر دليل
 ختمها وهو الإجماع بقول ما عدا ما من الأمور والأجوال دليل الخبز ودل على ما سأل
 علم ما أجمع على صحته من قوله صلوات الله عليه وسلم من قوله من موسى إلا أنه جئني تعدي
 فخرجاً للليل منه أنه صلوات الله عليه وسلم أوجب أمير المؤمنين علم جميع منازلهم من موسى إلا ما
 أخرجه لا يستلزم من النبوة وعلمنا انتفاء العرف من القوة ولا خلاف أن من منازل منه

أنه كان يفرض الطاعة على قومه وخليفته له عليهم وسبقاً لمقامه من بعده فغير
 في ذلك وضوح النص بالإمامة وليس لأحد أن يقول ما ذكرتم أن يكون هذه المنازل تابعة
 على الإسماء المتبعة من حيث وجبت لهم من أجل نبوته ولكن استسا النبوة مقتضياً
 لاستسا ما وجب على من هذه المنازل من وجبت لهم من أجل نبوته فليست مما لا يجب إلا
 لنبينا بل قد يجب للإمام وغيره ولو كان كذلك وحصل النبي صلوات الله عليه وسلم علم منه
 بمنزله وجب حصوله له وإن لم يكن مشاركاً لهم من النبوة لأن اختلاف جهات التحقيق
 الشيء لا يمنع من الاتفاق في استحقاقه الأثر أن الغالب لو قال لو كلفه أعطى ذلك الآية
 استحقاقه على من من سيع مثلاً وأثره عمراً في ذلك فترأى له وجب على الكل التسوية
 بتفضيل العفة وإن قطع على أن عمره لم يكن منه ومن هو كله عقداً يتباع لجواز أن يكون
 استحقاق ذلك من حيثة أخرى وليس لأحد أن يقول ما ذكرتم أن يكون الخبز مقصوراً على منزله
 وله به ينهي الفضيحة وهي استحلافه لعمله المديونة أو ثبوت الإختصاص به المتفق
 ينبغي إرجاف المناقير مع قوله أنه خلقه استقلاً لأنه كراهة للخبز على ما أذاعه
 مخالفاً وسيداً معجزة ذلك ظاهر الخبر لأن قوله بمنزلة لفظاً توجب لأن قوله من موسى
 يقتضي أن يكون المنزلة مستفاداً من موسى والألمة لا يمكن إضافتها إليه معني وقدر
 طاعة فهو من أجل نبوته غير متعلق بموسى ولا يجوز إضافته إليه وكذلك استحقاقه لمقامه
 من بعده لأن ذلك باطل من وجوه منها ما قد ساء في الخبر الأول في مثل هذا السؤال
 من الخبر وعلم في السبب المذموم معلوم فلا يجوز تخصيصه به وأنه لو كان معلوماً لم يجب
 قصر الخبر على أن يحمل الكلام الخارج على سبب على ظاهره وإدخال السبب فيه أولى من
 قصره على السبب وترك ظاهره من غير



دلالة وايضا فنذكر بان النبي صلى الله عليه وآله في مقام بعد مقامه وفي اوقات لم يكن
 السبب الذي فيها ايضا فلا يخفى من تأييد وان كان مناقضاً لبيان القول بان النبي صلى
 خلف امير المؤمنين علم بقضائه واستغفلا مع العلم بطريق منزله منه واخفاها منه
 به وايضا فالاستسالة لا تخفى دخول الا على قوله لان من حقه ان يخرج من الكلام ما
 له لانه لم يخل بحقه اما وجوباً او ليقال لا وذلك لا يمنع من حمل الخبر على منزله ولا جدي
 بحيث تناول له لجملة حتى يخرج من الاستسالة ايضاً وان ظاهر الخبر ينبغي
 حمل امير المؤمنين علم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله من موسى في حبيبه لا انه صلى
 في النبوة بعد وفاته بقوله الا انه لا ينبغي بعد ذلك فاقض ذلك ان يكون ما عدا المستسالة
 تأييداً في تلك الحال لان الحال التي فيها ينبغي المستسالة فيها يجب ان تمت المستسالة منه لوجوب
 المطابقة بينهما وكان من حق الاستسالة ان يخرج من الكلام ما لولا ان يدخل تحت ذلك
 من حقه اذ اخرج من الكلام بعض ما تناوله في وقت ان تمت ما عداه في ذلك الوقت انك
 ان قولك لا يخل بغيره علماني الا زيدا يوم الجمعة كما ينبغي اخرج زيد من المفروضين في
 ذلك اليوم فينبغي ان يقع منهم فيه ولا فرق بين اريد على ذلك في اليوم في الجملة الاولى
 المبيحة من فعل ضمت علماني بعد الجمعة الا زيدا ومن اراد ان يخل بذلك في لغة الاستسالة
 لا تعال الجواب بالآخر وتعلقه واذا انقضى هذا باب قوله صلى الله عليه وآله استسالة
 من من موسى الا انه لا ينبغي لعدى كتاب قوله انت متى بعد فاني منزلة من موسى
 في خصوصه وذلك على الخبر على ما ذكر في السؤال اخفاها من ذلك في حال الحقيقة وهذا
 الوجه في الخبر قائم بنفسه في دلالة على ما ملة امير المؤمنين علم فان سبب ان يعتمد
 ابتداء لفظه طريقة اخرى في الاستسالة لا لغيره فافعل وليس لاجل ان تقول انك لم تكن

الما بقوله تعالى بعد نبوت لاجل الوفاة لان ذلك رجوع عن الظاهر من اطلاق
 هذه اللفظة في مثل هذا الموضع لانه لا يفهم من قول القائل هذا ان العهد بعدى او الوحي
 بعدى او حشر بعدى الا ما لا يوافق على هذا خبر قوله صلى الله عليه وآله من موسى علم بعد
 بك الامة بعدى وقوله تعالى بعدى الا انه من الفاسطين والماديين وقوله
 لا صحابه لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض الى غير ذلك مما يمكن ذكره
 على الوجهين ما ذكره لانه مع ما قد رآه لان احوال الحقيقة والوفاة والى قيام
 الساعة مستحق الوصف بان لا بعد نبوته بحيث ان سبب امير المؤمنين علم في سائر ما
 جميع منازل من موسى الا ما الفرقة في كل قاطع وما مضى في السؤال من ان لفظ
 منزلة لفظ توحيد الجواب عنه ان كان ذكره طهار
 به لاجل المنازل لان المصدر اسم الجحش وهو مشتق من الكثر فغيره اعرض عن المنازل الكثير
 لفظ منزلة لانها قد صادت له لجموعها كالمثلة الومعة والعاقبة كذلك جارية لان الفصح
 من اهل اللغة يقولون منزلة فلان وهو يريد جملة منازل ولا يكادون يقولون منازل فلان
 من منازل فلان وقوله علم من موسى لا يصح ان يكون المنازل مستقاة من موسى على ما تقدم
 لان النبي صلى الله عليه وآله عن مشايخه منازل امير المؤمنين علم معه وما تشبه المنازل
 من موسى وادخل خبراً من البيان لقوله تعالى فاجيبوا الرجس من الاذن والسر
 باجوابها بان ما يجب ان يجنب ولهذا اتوا الجحش فلان من منزلة اميرك منك
 او شريك وان كانت الابوة والاقوة لم تكن ولا من جهة ولهذا يلقون ذلك في الجهات
 وفيها لا سبب كون من جهة فقولون دار فلان من دارهم بمنزلة دار حاله من دار
 بكونه لا بعد ذلك الانشأ به لاجل ذلك وانما هو صحيح وانما في الجواب عن الامر

معا استنساخ النبوة لان الاستنساخ لا يدخل الا على جملة ولائنا استثنى النبوة من جملة المنازل
 مع لانها غير جارية لمزيد من موسى كذلك ان ترتيب الاستنساخ ليس على حجة بل على
 الامانة على قولين احدهما قول من جملة على منزلة واحدة والثاني قول من جملة
 على جميع المنازل الا النبوة والاحقة بالادلة بطلان القولين من الاخر والاخر الحق
 عن الامانة ويطلب الاول ما تقدم ذكره وقول المخالف لو اراد الخلافة لقال اني سميت بمثله
 يوسف من موسى لانه الذي خلف موسى بعده فانه طاهر البطان لان الخليفة لا يدخل على الخلافة
 مع الشبهة بما دون لم يسمي القلم كان يجب ان يقول كما وجه وكان اقتضاها في الادلة في
 ذلك مما لا يجوز على ان صلوا انا بعد الله لان خلافة محمد مجمع عليه وعليهم
 بنقل القران ليس كذلك خلافة يوسف لان المرجح في شواهد النقل هو الذي ليس على
 صحته بزمان وانما قلنا لم يكن يوسف ما كان لمحمد من الفضل العظيم على قوم موسى
 عليه الاختصاص به والمحبة وشدة الازدواج والفرقة والاختصاص في النبوة ولا كان
 كذلك وقصدي التي صلوا اثبات هذه المنازل لامر المؤمنين عليه مع النص بالامانة عليه
 لم يكن من سببه بما دون فذلك عدل عن شمع اليه وكذا ما استجمل بعد ذلك
 الخبر وما استأخرا على امامته عليه ما تواتر في الشبهة به ووافقه من مخالفته
 في الامانة على نقله من خبر الاراد والى النبي صلواته من منى ما شئت اريد من خلاصته
 لهم فخذ ساقه صنعها بمزيد من ولجها صاغا من لبن فاكنفوا بها شربا ونبأ
 والطعام المشرب خالها وفيهم من اكل الخبزعة ويشرب الفرق لم يخطبهم وقال بعد
 حمد الله والشا على ان الله تعالى ارسلني اليكم يا بني ما شئت خاصة والى الناس عامة فابكم
 يوارثني على هذا الامر وينصني مني من لبي وحببي ووزيري ووارثي والخليفة من بعدى ملك

القوم كقوله الا عليا عليه فانه قائم وقالوا او ارسلناك يا رسول الله على هذا الامر فامر بالخروج
 ثم اتوا القوم عليهم تمام ثلاث مرات وهم لا يجيبون في ذلك يقولون على ما يقولون
 مثلا ما قالوا فقال له الثالثة اجلس فانت لبي وحببي ووزيري ووارثي والخليفة
 مني بعدى وما نقله ايضا القريظان من امره صلواته لا صحابه بالسلم على علي عليه
 مائة المؤمنين الخيرة كل ما لا يطول ذكره من القصة الصريحة التي لا يحتمل التأويل
 ويسميها النص الجلي ويدل على صحة هذا الخبر من النص نقل الشيعة له
 باسرها من كل نافي البلاد وانتشارها واختلاف رايتها ومن اعيانها فلا تخلو انقلهم
 والخبر انه اما ان يكون صدقا او كذبا وفي بطلان هذا الامر من حيث الامر الذي سطر الثاني
 انه لو كان كذلك لم نقل الغيبة به اما ان يكون انفق منهم وتواطوا على الاجتماع في مكان
 واحد او المكاتبه والمراسلة او جمعهم ما جرى مجرى التواطؤ من غيبة او غيبة او غيبة
 او يكون احدهم الاسباب قد حصل في بعض الفرق النافذة من اسلافهم او يكون الاصل في
 الاصل لما نقل من ذلك كان له بعد ان انفس الغيبة به وظهور ولا يجوز وقوع ذلك عن اتفاق
 لان كبره خيل ذلك مع كاستحليل العادة ان تعمل كل واحد من جماعة الشعة قضية
 في معنى مخصوصه على من مخصوصه وقاية مخصوصة اتفاقا بل ذلك مستحيل في يد
 ولجود من السر والحرى ذلك محرم استحالة اجتماعهم على ما كمال الجهد والباس والعهود
 حصول ذلك منهم عن تواطؤ لاجل الاسباب التي ذكرنا فان ذلك منقذهم من حيث
 كان في الشبوت التعارف سمع وقد بينا انه من الكثرة الجيدة لا يعارفون **علي** لو صح
 مشربين الامكان اجتماعهم وتواسلهم للتواطؤ الخفي ذلك من حالهم ولو جاز مجرى السابقة
 فلهذا العلم به في ايسر زمان وفي فقد العلم بذلك دليل على بطلانه ولا يجوز حصول ذلك
 لما جرى مجرى التواطؤ من داعي الرغبة

والرهبة لانه مفقود فيهم بل الامر فيهم العكس فان الصواب عن نقل ما وقع فيه
واظهاره حاصلة والبراهي الى استمر وكما ان متوفر فضلا عن صفه على ان
الاتفاق في الراجح الى وضع النص لا يوجب الاتفاق على لفظ واحد وانما يوجب وضع ما
يقضي به الجملة وفي اتفاق الفاظ المتوفر دليل على فساد هذا الوجه والسبب معلوم
ارتقاها فيما خبر به ومن خبر عنه لان الكلام مدر كالحجاسة السمع وهم عارفون
صريحه التي صلتها وامير المؤمنين عليه وممن رز ذلك لغيره منها والشبهة انما
دخل فيها طريقة الاستدلال بما قدمناه بيطر ان يكون بعض هذه الاسباب حصل فيه
لحدى الفريق الناقلة من سبلانهم ولا يجوز ان يكون الاصل فيما نقلوه ولهذا تم التمسك
لخصب به لوجهين لغيرهما ان النقل الذي في الدلالة على صدقهم فيه يقتضي امرين
لغيرهما لفظ الغيبة والثاني صيغة للنقل عنهم فماله امثا الكذب في بعد الامرين فحجب
لاجله ان ناسه في الاختار والشك في الاصل منه لو كان ولهذا العلم ذلك يقتضي العاقبة
ولما خفي لا سيما مع المخالطة واللابية والتبع الشدد من الاعذار والغير على اضعه
اسمه ونسبه وعلى الزمان الذي اجبرته فيه وعلى السبب الذي عاه اليه كسابير المذاهب
الجلالة بعد استقرار الشرع ولو كان ذلك معلوما لما احتسنت مكالمته متبعيه كالا
تحسن مكالمته مدعى الحق على ابي هريرة او ان يسعود لمجوده وندم الامم على
خلافه وقد علمنا خلافا ذلك واذا نظر في هذه الجملة ومعرفة الكذب في من ذكر له حاله
ممن افاض في السجعة لعدد اسبابه فممن صدقهم فيما نقلوه وثبوته يقتضي العلم
بصدقونه وهو ما قصدها وقول المحالف لو كان هذا النص حقا لكان العلم كالعلم
بالصلاة والصيام والحوادث العظام باطلا لان العلم المنص صائب لا مستنق لفتيلانه

لا خلاف الاشباب العترة منات والسبب في مخالفة العلم النص العلم لا ذكره ان النص
لقد اذناه الكنيس والتدريج والامة العمل على خلافه وكلمه بعض من سمعه ربه
وربه وعذابه وحسد او منافاة وليس شيء من ذلك في راية من ذكره فلذلك العلم
للعلم النص على ان ذلك لو قد ج في النص لندرج في العجز في العجز التي هي سبوك الزمان
وفي سبلان الشرعيات التي لم يساوى العلم بالعلم النص على سبلان المؤمنين علم للعلم لا كرم
وقد علمنا خلاف ذلك على القول العلم اذ جعلته مخالفة العلم النص على سبلان المؤمنين علم للعلم
بما ذكره دلائل على بطلان فعله مخالفة العلم انما يوجب علمه علم انما يوجب علمه
مثلا دلائل على صحته ولا يجوز انما التفرع عن شئ من اختلاف العلم انما يوجب علمه
على شئ من خلاف العلم بغيره او قوله في بعد عن المطالبه والمنازعة واطهر
التسليم والاعتقاد وبذلك لا يتوزك وحكم الحكمين واكثر كثيرا من الكلام التي قد علم الى
خلافها في غير ذلك مما سالون عنه لا يصح الاعتراض ان او اوافيه مستفصل عن اذه النص التي
اعتمدناها وغير متعلق في من حيث كانت خطاها ما معه دالة على النص وغدا رجة عن اقبائه
وانما هو السؤال او اذا كان ذلك كان ساقطا لا يلزم في حجب الجواب عنه على السؤال
عن ذلك والقدر به في النص ساقط من وجهه على اصل السائل في السؤال او دلا شبيهة في
فساد الاعتراض بما فيه حاله اما استفادته على اصلنا فلان النص كاسف عن عهده المنصور
عليه وعهده توجب الحكم على جميع افعاله ووراء الحسن وسلامتها من النبي والقطر على
ان ذلك ما فعله وترك وجه حسن افعاله وسبب حقه استدعاء وان العلم على التفصيل
كالمثل سئل ذلك في حق القوم سبحانه لثبوت حكمته وفي حق الرسول صلواته لقيام الدليل على

عنه واما سقوطه على اصل المخالف فلا جاعلهم على امر المؤمنين طوعا من اجل اجتماع
 وان كل محمد ميثيق غير مطوع في شيء من اجتهاده ولا ما يؤم عند الله تعالى ولا اكان ذلك
 لم يتبع وان كان منصوصا عليه ان يكون منصوصا عليه ان يكون منصوصا عليه ان يكون منصوصا
 لان اجتهاد آية الله فلا منافاة للحال هذه بين النص وبين شيء مما اوردوه عندنا
 ولا عندهم قلت سقوط الاعتراف به على كل لزمين على السب فما العذر
 به التيقن والخوف والاستفاف من فساد في الدين لا يتلافاه لانه علم اذ اراد اقامة الدعوى
 على مخالفة الرسول طوعا ونقطة واطراح وصيته ونقض هذه آية ذلك من الاستفاف
 بجاز عنهم ووجهه ذلك من مخالفتهم ومباينتهم وليس لهم ان يقولوا الاستسلام
 استسلم من سبب الخوف من وقوع النقص بالامامة عليه ذلك يستحق السؤال من اصله
 يصير بعد ذلك اذا لم يكن امير المؤمنين عليه منصوصا عليه بالامامة ويستحق
 لها فلم يركب المطالبة بها ففعل كما وكذا وهذا ظاهر السقوط فبان انه لا يجوز السؤال عن
 ذلك الامر سلم وقوة النص وضوح حصوله تسليم نظر اودع مع تسليمه لا سبعة في
 ان ينص الى الجواب واقر كيف جاز من ان الفحانة محالفة الاسواق صلوا في النص على
 الامام في جلوس العجبة ومشاهاة العجرات قيل لهم كما حار عند الله محالفة الامام
 عليهم السلام سبحانه نار كتاب الكبار من المفجيات وعند الباقرين من كتاب الفقهاء
 وهم السقرا عن الله سبحانه وعلى الله ظهور العجرات وهو حار عظم اعني العجبة
 مخالفة طوعا في الخروج في جيش لاسامة وازانهم في مرضه بدواة وكلف وفي نصه
 على ان الامة من قريش وفي فرارهم من الرجف تاوه بعد ادى في خذلان امير المؤمنين
 وعبادته وقبيله ومجاوبته وقد سمعوه صلوا لقول الله والامر والاه وعاد من

عادته وانصر من نصرة واحذر من عدله وقوله قيل ان ابا علي جري وسيلك
 سلمي وقوله من سب عليا فقد سبني وقوله على مع الحق الحق مع علي دور حيث
 ما دار الى غير ذلك من الخرافات وهو كثير والاصل في جواز ذلك عليه ارتفاع العصمة
 عنهم لان الخطا لا ينكر وقوله من ليس بمحضور فصل في الكلام في امامة
 للمؤمنين على امير المؤمنين عليه السلام لان ايمانهم امور منها ان العقل قد دل على
 وجوب عصمة الامام والمؤمنين على امير المؤمنين عليه السلام وقيل طوعا على عصمتهم اجماع
 وشهادة الائمة الواجب وجوب عصمة الامام مكل من قال ذلك قطع على انه لا حظ لهم
 في الامامة والقول بايمانهم مع القول بعصمة الامام خروج على اجماع وشهادة الائمة
 دلنا على ثبوت النص على امير المؤمنين عليه السلام ومع ثبوت النص عليه لا ثبت امامة غيره على
 جلاله وميثاقه لا دليل على صحة ايمانهم وما لا دليل على لاجور القول ولا المصين
 اليه وجميع العقلي في ايمانهم اذ عا اختيار الفحانة لهم والاجماع منهم على ذلك والوا قد ثبت
 انه لا يجوز على خطاه وهذا باطل من حقه ليدوها ان الاستسلام ان طريق المعرفة عين
 لا تقديما انه تخت كنه على صفات لاسل احد في العلم من هو طوعا من العصمة وغيره
 وانما ان صحة الاختيار عندهم تقتضي ثبوت النص ووصفة متوليه من حيث فقد
 العلم ذلك دفع الثقة فعلمهم وليس من ان نقص ما ذكرناه لانه لو كان لوجب شمول العلم به
 وارتفاع الخلاف معلوم المولى به وقوله الذي الله وقوة البواعث عليه لثبوت ولاية
 المختارين وانساب اديهم وكثرة اعدائهم وفي هذا العلم به والحال هذه دليل على بطلان
 وثالثها ان صحة الاختيار عندهم على ما تنفسيه طوامر الايات والخبار التي يعتمدون
 عليها في صحة الاجماع تنفي على عضو الجمع العقل والمنطق في احوال من يصلح للامامة مع

الثاني في ذلك والزيادة فيه والاستقوار فلا يستقر عليهم على واحد وسلكهم العامة ذلك
 ورضوا به يابون وهذا يحصل شي منه لو اريد من تقدم على امير المؤمنين عليه السلام
 الاور معلوم لكل من وقف على السير وسمع الاخبار سبق الانصار الى السقيفة وسمع
 سعد الانصاري من غير مشاوره لم ينسجوا من المهاجرين وان غرهم برساعده العجلاني
 لما شعر بذلك اعلم به غير من العقاب فمضى معه ابو بكر وابو عبيدة والمغيرة بن شعبه
 وسالم مولى ابي جندب من غير مشاوره لبني هاشم ولا لعلمهم من المهاجرين فلما
 خضر السقيفة وكاد الامير يتم الانصار غلبة لكنهم وقلة المهاجرين ورأى ذلك بشي
 ابن سعيد قال جسد الانصاري سعد بن عثمان وكرامة ان يصير امير عليه ثواب نصرته
 فمضى الانصار وابتاعوا له الدار والاموال على الله وهذا الامر لا يصلح الا لقرش ثم تقدم
 فبايع ابو بكر وابيعه عمر وابو عبيدة والمغيرة وابيعه عشرة لبني سعد علمنا ما
 قصده من فساد الامر على سعد بن عثمان واستمر سعد ومكانه خير من الباقية
 وقال عمر اقبلوا سعدا قبل ان ياتي سعدا والالحباب من المنذر ان جعلها المالك وعذيقها
 المحجب منا امير ومكلم الميما معشر قرش ان يقيم ردد الخرج جذعة وقال الشيرين
 سعد الله ما جعلك على ما صنعت الا لحبيد لان حبك وطلبنا انصارا منكم تسعة
 ابي بكر فخره مخرج الانصار اسيفه وهو قوله الله لا ابايع الا طيبا فسقط لوجهه
 سقط السيف من يده فاحده اخرى وصر به الارض حتى كسر وقال سلمان الفارسي
 فعلمت وما فعلتم وقال العروة اما والله اني لخدموا على ما كنت تسلكون من الظلقات
 واما الظلقات الا غير ذلك منها لا تظفر بذكره ولما كان الامر كذلك كانت بيعة ابي بكر فلتة
 لكلي فاما وقت علم غير انما مشورة تروى البخاري في صحيحه عن عمر

فقد

قال انما سلمت قول لو قد مات عمر بايعت فلانا فلا تغترن امر ان يقولوا كانت
 بيعة ابي بكر فلتة وتحت الامر قد كانت كذلك ولكن الله وفي شرا فان الانصار
 خالفوا وابيعوا بيعة بنى ساعدة خالف عينا على والذين ومن بعدهما ثم قال بيعة
 كلام لا حكمة تاليه فمن بايع رجلا على غير مشورة من المسلمين فلا بايع هو لا
 الذي ابعه بيعة اربلا وهذا اللفظ المناخرف فيه اسكال وفي غير البخاري ومن
 كتبهم كانت بيعة ابي بكر فلتة وفي الله شراها من عاد الى مثلها فافعلوه والعنى وحب
 فامسأ عمر فعلم ان ولايته مستندة الى نعم ابي بكر عليه وانه كتب له العجينة بالعهد
 واخذ الحاضر الرضى بها شاء الله ابو امير فبايعا لهم بايعا وان طلحة وجهاة
 من المسلمين المراء اعلم ذلك وقال طلحة ما ذا تقول لربك وقد وليت طينا الفة الغليظا
 ابائنه تخوفني اذ القيت فلت يارب ولت علمهم حيرتك ومضى على اية ولم ينفقت
 الحكيمة عليه واما دلالة عشرون فذلك من حيث كانت الشورى مقصورة على
 رأي عمر وجبة دون سائر العلماء ويلي من الامة خيرة دون غيرهم من الاختيار و
 مبرجست كانت موقوفة على رأي عبد الرحمن على ما نطقه ومن حيث لم يرضوا بالسياسة
 علموا ولا بايع عشرون من الحصار روى ذلك الطبري والبلاذري وغيرهم من شيوخ المخالفين
 قد ذكره ان اهل الشورى لما اجتمعوا للاختيار وقال عبد الرحمن عوف ابي بكر يمين الله في الامامة
 ومعتد فلم يحسب وقال ابا عبد الله في الامامة على ان انصار من بيت فامسكوا فقالوا من
 لجد الامر من وعرض الحاضر من قوله فاجابه اهل الشورى الى ذكره الا طيبا علم فانه امسك
 فقالوا لفضل الرحمن والناس معه مالك يا ابا الحسن اما ان تسقط حقك من الامامة وتختار
 من شئت اوتى من غيري اصحابك فلم يجز بد امر الاجابة الى الممار الذي فاستطاع

فقد

خروى

على عبد الرحمن باخذ الشياقي عليه ليجعل الكتاب والسنة ولا يتبع للموى فداي علم
فقال امرد يدرك ابايكم على تسمية فينا سيرة ابيكم غير فقال علي علم ابايكم على ان
اسير فكم بكتاب الله وسنة نبيه فتركه يد واقبل على عثمان فقال له مثل ذلك فاجابه
ابيه فبايعه واخذ الحاضرين بالبيعة له فبايعوه الاعلى علم فانه امتنع وقال الخو
تغيب الخوثة باين عوف ليس هذا اول يوم يظهره علينا فيه فصبر جميل والله المسحان
على ما تصفون والله ما ولىست عمن الا ليد الامر اليك والله كل يوم في شأن فقال له عبد
الرحمن من كنت فاغابك على نفسه وفي البلاد في ان امير المؤمنين علم لما بايع عبد الرحمن
كان ما بايع فقال له عبد الرحمن بايع والاضربت عنقك ولم يكن بعد يومين سيفه
ومين طريق لمران امير المؤمنين علم خروجه معصيا فليجئ اصحاب الشورى فقال له بايع
والأجابه بك فاقبل معهم بمشي حتى بايع عثمان ليس لاجل ان يترك هذا الامر الجليل في حق
علي علم لانه الذي امر به عمر في امير الشورى في قوله وان خالف لجد فافعلوه وان اقر
الخير رسة فافعلوا الا اثنين وان بايع رجلان لرجل واحد ورجلان لرجل فكونوا امر الله الذي
فيهم عبد الرحمن وافعلوا الثلاثة الاحد وصاحبا كنه لا يد من فكرها وهي ان تقليد العالم
الذي يمشي املا الاجتهاد لا يجوز لغيره من العلماء المجتهدين في الخلاف وانما يجوز ذلك عند من
جوز له العاني الذي ليس من املا الاجتهاد ولا كان كذلك وكيف حال عبد الرحمن ان ليسر عليا
وعثمان فليد الابن بكره وعمر في سيرة هما بجمل ذلك شرا في حسن الاختيار لاجلها
وعلى عثمان ان كانا من املا الاجتهاد لم يخسر لهما تقليد غيرهما وان لم يكونا من اصله
لم يصلح الامامة لهما وكف عبد الله عن علي علم لا مشاعه صلا لا يجوز لهما بيعة اليه
بايع عمن لاجل بيته لا ذلك وفي هذا ما فيه فليتام له واذا قرنت هذه الجملة وكانت
وقوع العقد المتقدمين على امير المؤمنين علم على الوجه الذي ذكرناه معلوما

لقد مر وقد علم السيرة وسمع الاخبار كنت انه لم يحصل على الوجه الذي تعتبره من
سيرة المختار من اخبارها وليس لغيره ان يقولوا الخلاف في ان هذا العقد لمن ذكره
وان كان تابا فقد انقطع ولم يستمر وجعل الرعي في ذلك فيما بعد والتسليم له من الجميع
لان ذلك باطل من حميد بن محمد ما لا انفسل انقطاع الكبر وانما عده الرعي على ما
رغموه فان امير المؤمنين علم لم يزل علمه ويألمه وتقول ان معصية ما وى عسقي
وما رات مظهرا ما من فجع في قول الله وكنتم في ذلك على حسب اختلاف الاوقات
في السنة واللين لم تزل في شغل له وبنوه وسبيته ومجسوة ابو مناهدا كيف
يشكر في مستحله علم ونفسه في رضاء مبايعته في الظاهر مع حصول العلم بالقدر
عسقي بعد ان كان مدة اكثر ما روى في تحيد هاسته اشهر روى ذلك مسلم في صحيحه
عسقي عليه هو لا يجوز ان يكون لعنه للرضا البيعة لان الرضي بعث على المسارعة
والمبادرة لا على التأخر والمناقاة ولا يجوز ان يكون لعنه للنظر فيما يعلم صحيحا من
فسادها لان مثله لا يجوز ان يحق علم في المدة الطويلة ما يظهر لعنه في المدة البسيطة ولا
يجوز ان يكون لعنه عنها لان القوم يدركوا مشاورة واستبداد الامير دولة لان البيعة قد
تمت عند المخالف بمن عقدها ووجب عليه عند المبادرة اليها ولم يحث على العزم
كل من باب الاولى فكيف يترك علم فعل الواجب علم لاجل ترك غيره ما هو مندوب اليه
فدعوا لانتظروا امير المؤمنين علم الامن لا تعرفه ولا تصيفه اليه الامن لا ينزل من
العلم والامن مثله فلم يبق لنا حرج وجه الاستحاط للبيعة وهو ما اردناه ويشهد بما
ذكرناه انه علم لم يبايع بعد هذه المدة الا بعد مطر شديد وتوعد بقدرك روى ذلك
موسطيق الشيعة ومخالفهم ومنه ما رواه ابن عسقية في كتاب العقيد وهو من
كبار شيوخ المخالفين عن عثمان

الله اني رآه على علمه معه قبس من نار عذبه ان لم يتابع تحريق داره الى غير ذلك مما
 لا ينظر ذكره وخطبته المشهورة في حال لايته التي رواها ابن عباس المعروفة
 بالشفقة تشهد ايضاً بما ذكرناه من عدم رضاءه بغيره من تقدم عليه وظهرها
 عند الناس واستنارها بعيني عن المطر بل ابرارها وليشهد به ايضاً قوله في كتابه
 الى معوية جواً ما عسى ان يكون منه اليه ولما احتج المهاجرون على الانصار يوم السقيفة
 برسول الله فاجابوا عليهم وان يكن الغلب به فالحق لما دونهم وان يكن الغلب فالانصار على
 دعواهم وزعمت اني اكل الخلفاء خيرة وعلوكم فيهم غيب فان كن ذلك فذلك فليس
 الجناية عليكم فكون الغدرا اليك وتلك شكاة ظاهر عندك عارها وعلت في ذلك فافاد
 كما يناد الجبل المختوش حتى اياي ولعمري لقد اردت ان يذم فمدحت وان تقفج
 فانفتحت وما على المسلم من غضا ضيقه ان يكون مظلوماً ما لم يكن شاكراً في دينه
 ولا مراً بآيئته الوعد ذلك من احواله التي لا تحصى كثرة وما قدمناه من قصة
 الشورى في النصا على ما ذكرناه وسعد بن عباد وهو سيد الانصار من بعد قوله
 في الاحراج ما نزل خلافه ولم يبايع حتى مات بالشام ولموته سبب معروف قد ذكره
 الرواة وروى عن ابي بكر بعد ولايته وابسا طيبه الى العباس بن عبد المطلب معه
 حشم فعال ابو بكر بعد محمد الله تعالى والتنا عليه امس بعد فان الله اسعد محمد
 نبياً والمؤمنين ولياً فمن علمهم بكونه من اظهرهم حتى لغتار له ما عند فخلت
 عن الناس امورهم لاختاره الانفس فاعلم اني لم اعمى دأعياء ولا امورهم والياء وليت
 بعون الله وتسديدهم ما لحاف وفتناً ولا حيرة ولا حياء ما توفيقى الا الله عليه
 توكلت في الله انيب وما انك يلعن عني ما عسى ان يكون علي بالجمع عليه الله يتخذكم

لتكنوا حصنه النية وجنته فاما دخلتم مع الناس في البعث فاعلموا انما
 صفتهم عن مالوا اليه لقد اثناك وانا الزيد ان جعل لك في هذا الامر نصيباً يكون
 لك ويكون لمن يكون منك بعد اذ كنت عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم علي رسلكم يا بني هاشم
 فان رسول الله منا ومثله وقال عمر اني والله واخبري ان الله انتم جلاجة منا اليكم
 ولكن كرهنا ان نكون الطعن فيما اجتمع عليه من قبلكم فينا قم الخطب بكم فانظروا
 لانفسكم ولعالمكم والسلم فقال العباس بعد حمد الله والتنا عليه امس بعد فان الله
 ابعث محمداً صلواته والموثين ولياً فمن علمهم حتى لغتار له ما عند فخلت
 كما زعمت عن الناس امورهم لاختاره الانفس فاعلم اني لم اعمى دأعياء ولا امورهم والياء وليت
 فان كنت برسول طلبت محققاً لغتار وان كان بالمؤمنين فحق من نعم والله ما لقيت
 في امرك فرطاً ولا حلفاً وسطاً ولا نزلنا شحطاً فان زعمت ان هذا الامر واجب
 فما وجب ادكاً كارهين وما بعد قولك انهم مالوا اليك من اعم طعنوا عليك فاما
 ما عرضت فان كنت جعك تعطينا فامسك عليك وان كان حق المسلمين فليس لك
 ان تكلم فيه دون واحد منهم وان كان حقنا لندرض بعض دون بعض ما قول هذا وانا
 اريد صرفك ولكن الحجة تصد من البيان واما قولك ان رسول الله منا ومثله فان
 رسول الله صلواته على اعدائنا وانتم حيائنا واما قولك يا عمر انك تخاف
 الناس علينا هذا الذي بدت اول المسحار وروى ابو المنذر بن اسحاق ان عمر الخطاب
 جئني في مجلسه يوم اذكر الشعر افناروا فيه فاقبل ابن عباس فلما رآه قال هذه الله
 خامس فصل من علمهم بكونه من اظهرهم حتى لغتار له ما عند فخلت

وَجَلَسَ قَالَتْ عُمَةُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْ الشَّعْرُ أَوْ الشَّعْرُ قَالُوا شَعْرًا أَيْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ
 وَمَنْ شَعْرُ الشَّعْرِ قَالَ هَذَا هَذَا أَيْ سَلَى قَالَ فَعَلْتُ شَيْئًا فِي مَشْرِعِهِ مَا اسْتَدِيلُهُ عَلَى مَا
 يَقُولُ فَقَالَ لَكُمْ مِنْ دِيْنِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ سِنَانٌ فَقَالَ
 لَوْ كَانَ يَقْعُدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ كَرَمٍ قَوْمٌ بِأَوَّلِهِمْ أَوْ مَجْدِهِمْ قَعْبُوهَا
 قَوْمٌ سِنَانٌ أَوْ قَوْمٌ حِينَ نَسَبِهِمْ طَابُوا وَطَابَ دِيْنُ الْأَوَّلِيَّةِ وَالْآخِرَةِ
 فَعَمُوا إِنْ سِنَانٌ أَوْ جِئْتُ إِذَا فَرَعُوا مِنْ رَأُونِ إِذَا تَرَدُّوا وَإِنْ جِئْتُ
 مُجَسَّدُونَ عَلَى مَا كُنْ مِنْ نَعِيمٍ لَا يَنْزِعُ عَنْهُ مَالُهُ جُسَيْدًا قَالَ
 قَالَ عُمَةُ صَدَقَتْ هَذِهِ الشَّعْرُ النَّاسِ لَقَدْ قَالَ قَوْلًا مَا عُلِمْتُ بِهِ سَلَى لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ
 مَلْخَلًا أَمْ لِي فِي هَاشِمٍ لَفْظُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَفَقْتُ أَمْرَ الْمُؤْمِنِينَ
 وَلَمْ تَرَ قَوْمًا قَالُوا عُمَةُ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا دَرِيٌّ مَا مَنَعَ قَرِيبًا مِنْكُمْ فِي هَاشِمٍ بَعْدَكُمْ
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ أَكُنْ دَرِيٌّ فَإِنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ دَرِيٌّ قَالَ لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ الْخَلَافَةُ وَ
 التَّبَوُّعُ فَيَكُنْ فَيُخَوَّنُ عَيْنًا خَفَافًا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَأَذُنٌ فِي الْجَوَابِ وَنَسَبًا
 الْعُصْبِ قَالَتْ عُمَةُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَكُنْ حَيْثُ نَجَلَتْ رِسَالَتُهُ وَإِنَّمَا اخْتَارَ مُحَمَّدٌ صَلَّى عَلَيْهِ
 وَلَخْتَارَ خَصْمُ خَلْقِهِ مِنْ خِيَرَةِ خَلْقِهِ فَلَوْ أَنَّ قَرِيبًا اخْتَارَتْ لِنَفْسِهَا جِئْتُ اخْتَارَتْ مِنْ
 حَيْثُ اخْتَارَتْ لَهَا كَانَتْ الصَّوْلُ بِدِيْنِهِمَا غَيْرَ مُجَسَّدٍ وَلَا مَرْدُودٍ وَأَمَّا قَوْلُكَ كَرِهْتُ
 فَإِنَّ اللَّهَ وَصَفَ قَوْمًا كَرِهُوا أَفْعَالَهُمْ أَوْ أَمَانَتَهُ اللَّهُ فَلَجِبَ طَاعَتُهُ وَأَمَّا قَوْلُكَ
 لَخَفِظُوا دِيْنََهُ أَنْ يَسْهُوِي دُونَ هَاشِمٍ لَعَنَهُ تَخَفَهُ مَعَ عَظَمِ نَفْخَةِ غَيْرِهَا أَمَلْتُ
 نَبُوهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ لَيُخَفُونَ وَلَا يَنْجُوزُ قَالَ عُمَةُ لَعَنَ بَعْضُ عَنَّا كَرِهُوا الشَّعْرَ
 مِنْكُمْ وَأَمْرٌ ضَرَعَهُ كَرَامَةً لِأَنَّ اللَّهَ مَنَّ بِكُمْ مِنَ الْإِسْرَافِ وَكَانَ حَقًّا

قَالَتْ عُمَةُ لَخَفِظُوا دِيْنََهُ أَنْ يَسْهُوِي دُونَ هَاشِمٍ لَعَنَهُ تَخَفَهُ مَعَ عَظَمِ نَفْخَةِ غَيْرِهَا أَمَلْتُ
 نَبُوهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ لَيُخَفُونَ وَلَا يَنْجُوزُ قَالَ عُمَةُ لَعَنَ بَعْضُ عَنَّا كَرِهُوا الشَّعْرَ مِنْكُمْ
 وَأَمْرٌ ضَرَعَهُ كَرَامَةً لِأَنَّ اللَّهَ مَنَّ بِكُمْ مِنَ الْإِسْرَافِ وَكَانَ حَقًّا
 قَالَتْ عُمَةُ لَخَفِظُوا دِيْنََهُ أَنْ يَسْهُوِي دُونَ هَاشِمٍ لَعَنَهُ تَخَفَهُ مَعَ عَظَمِ نَفْخَةِ غَيْرِهَا
 أَمَلْتُ نَبُوهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ لَيُخَفُونَ وَلَا يَنْجُوزُ قَالَ عُمَةُ لَعَنَ بَعْضُ عَنَّا كَرِهُوا الشَّعْرَ
 مِنْكُمْ وَأَمْرٌ ضَرَعَهُ كَرَامَةً لِأَنَّ اللَّهَ مَنَّ بِكُمْ مِنَ الْإِسْرَافِ وَكَانَ حَقًّا
 قَالَتْ عُمَةُ لَخَفِظُوا دِيْنََهُ أَنْ يَسْهُوِي دُونَ هَاشِمٍ لَعَنَهُ تَخَفَهُ مَعَ عَظَمِ نَفْخَةِ غَيْرِهَا
 أَمَلْتُ نَبُوهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ لَيُخَفُونَ وَلَا يَنْجُوزُ قَالَ عُمَةُ لَعَنَ بَعْضُ عَنَّا كَرِهُوا الشَّعْرَ
 مِنْكُمْ وَأَمْرٌ ضَرَعَهُ كَرَامَةً لِأَنَّ اللَّهَ مَنَّ بِكُمْ مِنَ الْإِسْرَافِ وَكَانَ حَقًّا
 قَالَتْ عُمَةُ لَخَفِظُوا دِيْنََهُ أَنْ يَسْهُوِي دُونَ هَاشِمٍ لَعَنَهُ تَخَفَهُ مَعَ عَظَمِ نَفْخَةِ غَيْرِهَا
 أَمَلْتُ نَبُوهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ لَيُخَفُونَ وَلَا يَنْجُوزُ قَالَ عُمَةُ لَعَنَ بَعْضُ عَنَّا كَرِهُوا الشَّعْرَ
 مِنْكُمْ وَأَمْرٌ ضَرَعَهُ كَرَامَةً لِأَنَّ اللَّهَ مَنَّ بِكُمْ مِنَ الْإِسْرَافِ وَكَانَ حَقًّا

أَمْ لِي

والرجاء والاشباه وحصول العلم والظن بان فيه مقسدة والاستغناء عنه بغير تدرج
والحوادث ظهرت تنفي الرضا بالملك عن المسلك عن الكبر والاحتياط ترك التبر للرضا
والغير لم يخرج قصور على الرضا الادليل وليس هاهنا ما يدل على وثالثا
لو سلمنا انه يدل على الرضا لكان الاستدلال بذلك سببا على ان الامة لا تختص على
خطا وهذا لا دليل للمخالف عليه ولا طريقه على اضله اليه وسبب ذلك اذا
انتهينا الى الكلام في الاجماع من اصول الفقه ان ثبوت الله تعالى فان قالوا هذا هو ال
لا يشكونه حجة على اصلنا اليس هو حجة ودليل على اصلكم ولو كان كذلك صح الاستدلال
به عليكم قلت اذا كنتم المستدلين بالاجماع على ما ذهبون اليه وتدعون حصول العلم لكم
بامامة المتقدمين على امر المومنين فحيث ان يكون دليلا على اصلكم حتى يثبت العلم لكم
واذا لم يمكن ان يدلوا على انه حجة لم يصب اجماعا عليه وفي ذلك بطلان ما ذهبتم اليه
فاما نحن فلا يمكن ان يكون الاجماع دليلا علينا في هذه المسئلة على اصلنا لاننا انما
نثبت اننا حجة من حيث دل العقل على ان الامام المعصوم من جملة المجتبهين ومع
وجود الامام المعصوم كيف ثبت امامة غيره ولا ينبغي ان يادعنا على
ان الامة لا تختص على خطا وانما يدل على انهم على الخطا في شيء واحد ولم ينف خطا
بعضهم في شيء وخطا البعض الاخر في غيره واذا كان كذلك فما انكرنا من خطا المتولين
للعقد في فعله وخطا الباقيين في الامساك عن الكبر عليهم وتركه وهما امران متغايران
فبطل معتبرهم من كل وجه والمنة لله تعالى في تعارضون بالاجماع على علم عثمان و
قله فان الناس كانوا بين قائلين وخالفين كما في عن النبي وهذا الذي عندهم

وتعارض المعتزلة منع الاجماع على امامة معونة لان الامة بعد مهابة الحسن طوعا
مطهر من الرضى مسكين عن الكبر حتى سمي ذلك العام عام الجماعة فهما الجواب عن
ذلك قولوا امثله في الكلام في امامية باقى الامة الا ان
طوعا سلم اصل ان الامامة ثابتة بعد امير المؤمنين طوعا في اتيه من الحسن الى محمد
ابن الحسن العدي المنتقل طوعا وسلم ويدل على ذلك ما قلناه من الطرفة العقلية في امامة
امير المؤمنين طوعا المبينة على ان الزمان لا يتخلل امنى امام معصوم وان الحق لا يخرج عن
أمة الاسلام لا اذا اعتبرنا ان الامة في عصر كماله مع طوعا سلم وابطالنا قول
من نفي الامامة وقول من اثبتها ولم يعتبر عصمة الامام ولا كان من قال امامته مقطوع
على عصمته ولم كل من خالف الشيعة وجهور الردية من جملة الشيعة وقول من اثبتها
لا من جهة نفي ولا مع من يرد على العصمة له من حيث كان لا يسيب الى معرفة المعصوم الا
بالجبر من الاميرين ثم شدا دمس متاخري الردية وقول من سعى امامة من قد حصل العلم
المراد بكونه كالكيانية الفاليس اماما من الخفية والناو دسية الفاليس اماما
الصادق طوعا والواقفة الفاليس امامة موسى جعفر طوعا سلم والاسما عليه الفاليس
بامامة اسمعيل بن جعفر ثبت امامة من يقول امامته ولا يخرج الحق عن امة
الاسلام وذلك مما قد اتفقنا على بطلانه ويدل ايضا على امامتهم طوعا سلم قوله تعالى
ولورثوه الى الرسول الى اول الامر منهم لعلمه ان استنبطونه منهم فاضم سبحانه ان العلم يحصل
بالرد الى اول الامر كما يحصل بالرد الى الرسول طوعا سلم وذلك يقتضي عصمتهم لان العلم لا يمكن
حصوله بغيره من نحو الخطا عليه ولانه سبحانه لا يجوز ان يرد الى

من يجوز عليه القبح واذا انت افترضنا الآية العصمة ثبت تخصيصها بامير المؤمنين
 وابنايه عليه السلام لان كل من قال الجحد الامر من قال الاخر ولانه لا احد ادعت منه
 العصمة له غيره عليه السلام فحجب القطع على امامتهم الاجماع على ما بيناه في ذلك
 ايضا على ذلك ما انفق على محبته من قوله صلى الله عليه وآله اني مختلف فكم النقليين
 كتاب الله وعترتي اهل بيتي ان يفرقا حتى يردا على العوض ما ان تسلك بهما الى الله
 وذلك مقتضى عصمتهم عليه السلام من جرحه من الله صلى الله عليه وآله ولا حجبهم
 بامان المتسكن بهم ومنه ان امر بلفظ الحب المتسكن بهم مطلقا من غير تعيين
 ذلك لان الحسن مع ارتفاع العصمة على ما بيناه ومنه ان الله صلى الله عليه وآله من القرآن
 الذي لا ياتيه الباطل من من دبه ولا من خلفه في المحبة ووجوب التسكن وذلك
 موجب لاحالة لعصمتهم ورايت ذلك من توجه النص الى امير المؤمنين وابنايه عليه
 السلام لشد ما قدر مناه فثبت امامتهم الاجماع على ما وصحناه وديننا الصا على
 ذلك ما جرح على شوبه من قوله صلى الله عليه وآله مثل اهل بيتي فكم مثل صفينة توح من كبحها
 نجاة ومن تجلد عنها ملك وفي رواية اخرى وفي النار لانه مفيد لعصمة المذكورين
 لان من يجوز منه الخطا لا يمكن القطع على نجاة متبعه وفي ذلك توجهه الى من
 قدمنا ذكره على ما بيناه وسوق امامتهم من الوجه الذي ذكرناه فان قل وما
 سبغ عليه صاحب الزمان علم على التعيين قلنا او ما تقول في ذلك ان امامته علم
 وعصمته اذا انت الادلة العقلية والسبغية على ما وصحناه في اية كافي عن
 الابصار مع تعيين القيام ما قرره الامامة علم توجه الامر بذلك اليه قطعنا على انه
 لم يغيب الا الوجه جكم له حيث الغيبة ولم يغيب الشك في امامته لعينته

ولا لا ريب بوجوده لغيره من قبله لان حصول ذلك لغيره لا ينافي وجوده ولا ينافي
 في امامته ولا ينافي العلم بذلك الوجه على التفصيل لانه لا فرق في العلم بالحسن الشئ
 بين اهل وجهه حسنه معينين وبين اهل استناده الى اختيار من لا يجوز عليه فعل التبرج
 ولهذا قضينا بالحسن على جميع ما فعله القديم تعالى وكلفه ودعى اليه الرسول صلى الله عليه وآله
 وفعله فلا يجوز الشك في توحيد الله تعالى وحضته ونبوه النبي صلى الله عليه وآله وعصمته
 بما ظاهره لا يطابق ذلك بل نافية ولا يعلم الوجه الموافق للتوحيد والحكمة والعصمة
 على التفصيل فيه كالات للتشابهات وكثير من الشرعيات وخلق الموديات من
 الشهود والحيوانات لقيام الدليل على وجوبية القديم سبحانه وحكمته ونبوه الرسول
 عليه وعصمته كان العلم على الجملة بان لذلك وجه حكيم توجبه وسبب صلح
 لحسنه كما لا فذلك في سبيلنا وهذا القدر فغن في اسقاط كل ما يعتري من الخلف
 في امامته صاحب الزمان علم على ان تغبر بذكر السيد في عينه فنقول سبب ذلك
 الخوف على محبته لان ما عدا هذا من الضر لا يملك الظهور لاجل بل محتمل المستفاد
 فانما فيما بين من الزمان الذي يامن فيه القدر ومن غير قلنا باعله النبي
 صلى الله عليه وآله على ذلك وحصل له علمه من جهة الآية على انه عند سحر ان يكون خونه
 وامنه متعلقين بظنه وان يكون الله سبحانه تعبده في العيبة والظهور العلانية هي
 السلامة ظهر ومتى طعن الملائكة استقر فان قل طر السلامة لا يرفع الخوف لان وقوع
 خلاف المظنون جائز وهذا قولنا علم بظهوره مع خوف القدر وهو مقتضى قوله او لا
 قلنا علمه بان الله تعبده الظهور عند ظن السلامة والوجبة عليه يومئذ
 من القدر وبه سيد الظن في الجلالة طريقا علم كما صار طر في القدر

لصديق الشهود قبلها الى العلم بسلامته في تنفيذ الحجة بقوله من الامم لما تعبد الله تعالى
 بذلك ووجهه عليه فان قيل هذا سبب عيبه عن اعدائه فما السبب في الغيبة عن
 اوليائه قيل ان اوليائه في حال عيبه ينفعون به الاستفاح الذي تدعو الخلف في التكليف
 ولو كان الامر على ما ذكرناه لم يكن ظهورهم لهم واجبا واذا كان كذلك سقطت المطالبة
 لنا بسبب الغيبة عنهم لانه انما حجب المطالبة بذكر الوجوه في ترك ما يجب فعله
 فامسك في ترك ما لا يجب وهو مخير فيه فلا على انفسه لا مستعان يكون عالما من
 جهة آباءه عليهم السلام انه ان ظهر في هذا الزمان لا وليا له ثم خبر الى اعدائه او يكون حاصلا
 له من جهة الظن الذي يحتاجوا لكونه متعبدا في الظهور والاستشارة بالعمل به
 واما الامر من كان حجب استناده عن الجميع فحذر اسر الفرية على ان جميع
 ما يسئلون عنه في استناده صاحب الزمان طم يعلين طمهم في استناده السبي صلواته
 يستناده في الشعب تارة وفي الغار في جميع الجاهل اعز ذلك قولوا امثله وليس لهم
 ان يفرقوا بين الامر من بان استناده النبي صلواته كان مدة يسيرة وكان عدد الشيع
 ارتفاع الخليفة اليه فيه ولم يكن من كل بعد وانما كان من الاعباد خاصة وليس كذلك
 استناده الامام لان الاستناده لا يجاز لعله فلا فرق من طول المدة وقصرها وازاد
 الاستناده ولم يعلل لان المراسي ثوب العلة وزه الها على ان الاستناده في الشعب قد امر
 ثلاث سنين على ما نقله الرواة وقوله ان استناده كان بعد ان الشيع باطل لان ذلك
 انما كان بمكة وقيل بالبحرين ومعظم القرآن الشيع نزل المدينة **علي** ان من تسليم ذلك
 يلزمهم السؤال في ظهورهم علوم وامن وفيه ونصرة لفظا ومصلحة للكافرين بلا
 شبهة فكيف جاز استناده مع تعلق الحجة به وجوابهم عن ذلك هو جوابنا

في استناده صاحب الزمان بعينه وقوله استناده النبي صلواته لم يكن عن اوليائه
 غير صحيح لان استناده في الغار كان عن اوليائه واعدائه ولم يكن معه سواي كمي
علي ان كان قد خوز بلا خلاف ان يستناده عن كذا احاديث اقتضا المصلحة ذلك
علي ان لا ينقطع على العدم من اولياء الامام لا يكفاه في حال عيبه في الحوز ان لقاء
 اكثر منهم قد ازل الامام طمو والخال عنه من الله النبي صلواته وبطل ما فرقه به محمد
 الله ومنه وقد سقطت بما قد تباينوا من قول الاطهار اسم الزمان طمو مستصرا
 بشيعة في بعضهم نصرة والا قاموا بنصرة حتى يظهر مع ما هم عليه من الكثرة
 لان ظهورهم طمو لو كان متعلفا لخصوا امته على نفسه وكان زمان الامم منصوصا
 له عليه على ما عناه لم يسق لهذا السؤال وجه **علي** ان المعلوم من حال اكثر من
 شيعة لا يصلحون للجهاد ولا يعضون بعقب القتال ومن يصلح منهم لذلك غير مؤثوق
 به في نصرة علم الذي لا يمكن الا بيد النفس والماله ومحر الاموال والاطمان وكيف يثق بهم
 فيما ذكرناه مع عظم مشغله وهم من الاطال انما هو دون ذلك في المشقة من التكليف
 والوجبات على ما قد علمناه وهذا مسقط للسائل الا قاموا بنصرة لان قصي ما في
 ذلك ان يكون القيام بنصرة واجبا عليهم فيما التزم من اخلاصهم بغير من الوجبات
علي انما علم ان من يصلح من شيعة علم لا يساوي في الكثرة اعداء بل لا يقار بهم
 لانهم جميعا راياء الدبر والممالك التي يظهر طمو لان فيها فكيف يلزمهم القيام بنصرة
 والامر على ما ذكرناه وكل هذا بين من تامله بعين الانصاف **صلواته** في الحكم
 محسب الى امر المؤمنين علم اعلم ان محاذي امير المؤمنين طمو هذا منزه مجازي النبي

صلى على عظم العصية ويدل على ذلك أمور منها إجماع الإمامية عليه ولها غلبة حجة
يكون المعصوم من جنسهم ودفعاً في جامعهم وأيضاً فقد ثبت وجوب عصية الإمام
وكلامه قال ذلك قال ما ذكرناه في مجازاته علمه وأيضاً فقد ثبتنا على ثبوت النفس
الحلي وكلامه في ذلك قال ما ذكرناه وأيضاً فما قدمناه من قوله صلى الله عليه عليه
أي على جسدي وسليكم يسلمني يدل على ما قلنا لأنه صلى الله عليه لا يجوز أن يبدل أحد من جبرئيل
الأخرى بعينها لأن ذلك محال فلم يبق إلا أن يكون إرادته إجماعاً جبرئيل مماثل للحكام جبرئيل
وفي ذلك ما اردناه وقول المخالف يلزم على ما ذكره من أن يستفهم جبرئيل الحكام الكفار من
اتباع المولى والأخبار على الجبر وسبب الذباري والنسولان اطلاقاً لأن الاتفاق في الكفر لا
يوجب الاتفاق في سائر الأحكام انتهى أن إجماع المعاهد مخالف لإجماع الجبرئيل والحكام طيب
الأدب أن مخالف إجماع الكفار في بعض الجزئية والمناخية وفي أهل النجاسة عند المخالف خاصة
على أن المعتزلة قد حكمت الكفر على من خالفها من المجبة والمشيئة ولم يجز عليهم
إجماع غيرهم من الكفار فما أنكرنا من مثل ذلك ما مضاه وأدعنا المعتزلة توبة أصحاب
المجلد اطلاقاً لأن خطاها معلوم وتوبتهم غير معلومة ولا يجوز الخروج عن المعلوم للمجهول
على أن خطاها التورم إنما كان يكتسب ببيعة أمير المؤمنين علمه ومجازاته والخروج عن
طاعته فحسبوا كانوا بواباً من ذلك أن يصيروا إلى عسكره معتدرون من مخالفته بأدليل من
انفسهم ما نكروا منه ومن معتد لأن من شروا صحة التوبة للخروج إلى المظلم من طاعته
قلنا لا يفعلوا ذلك ذلك تركه على اشتغال توبتهم وإنه لا تكن وما يعلقون به وقوع التوبة منهم
لخبار إجماع لا يقتضي الاعتقاد عليها ثم هي معارضة بأخبار مثل ما مضى في الإصرار على

أنها لو سلمت من ذلك لكان لم يكن فيها دلالة على التوبة وقد بين ذلك في مواضعه
من كتبنا شيئا من أوصى الله عنهم فمن أراد وقف عليه هناك فلا حاجة بنا فليس
إلى ذكرها هنا **مسألة** في الكلام في الوعد والعيد وما يتعلق بها الوعد
عبارة عن إخبار الغير بوصول نفع إليه والوعيد عبارة عن إخباره بوصول ضرر
إليه وللمحقق الفصل في ذلك وثواب وشكره نعم وجوه ضامناً العوض فقد بينا
في بعض حقيقته وما يتعلق به فلا حاجة إلى إعادته ذلك ما مضاه وأما الجبرئيل إلى بيان
ما عداه من هذه الأقسام فقولنا المبدج فعبارة عن القول المنفي عن
عظم حاله من توجبه إليه ويفتقر في كونه مبدجاً إلى شرطين أحدهما أن يكون موضوعاً
في عرف المادج لذلك والشأن في أن يقصد به تعظيم المبدج ومن شرط حسنه
أن يكون المادج عالماً بما يستحق به المبدج ولا يقوم الظن ما هنا مقام العلم لأن المادج يحب
والأخبار ما لا يعلمه قبيح والمبدج حقيقة في القول مجاز في الفعل فامتد التظيم
فحقيقة في القول والفعل معاً كقيام الإنسان لغيره مع الفصل في تعظيمه واستحقاق
المبدج بفعل الواجب والذنب وترك القبيح واستحقاق الحقوق كالعقاب المستحق له تعالى
والذن المسحق لا جبراً على غيره ومن شرط استحقاق المبدج أن يفعل الواجب لوجبه
الذنب لكونه بذراً أو اللجوء الذي له كأننا كذلك وحسب القبيح لوجه قبيح أو لكونه
قبيحاً بذلاً أنه لو فعل الواجب والذنب وترك القبيح مع السهو أو الفصد للمنافع
الحاضرة أو دفع الضرر لما استحق المبدج ولا يصح والمجاز هذه أن يستحق المبدج بفعل الواجب
والذنب وترك القبيح لا من علم كونه الفعل واجباً أو ندباً أو قبيحاً حتى يفرض أن يفعل و
يترك ما ذكرناه وأما **مسألة** الثواب فعبارة عن النفع

يستحق المقارن للتعظيم والاحلال ويستحق ما يستحق به المدح مع حصول المشقة فيه
 أو في سببه أو ما يصيله لأن الواجب لزوجه يستحق بذلك المدح والثواب على ما وردت
 به الاخبار وإن كان ذلك من حيث كان في قصص نفسه عليه والتزامه المؤنة والفقرة
 لأجله مشقة عليه ولعتبر افتراق المشقة بما ذكرناه في استحقاق الثواب لأنه لا وجه
 سوى ذلك يستحق الثواب لأجله ولأننا لو لم نعتبر ما للزم أن يستحق القديم تعالى بفعل
 الواجب وترك القبيح الثواب كما يستحق المدح وذلك باطل للعلوم من جهة العقل
 استحقاق الثواب على ما بيناه عند الكلام في وجوب حسن التكليف فاستدلوا أنه
 فليس في العقل دليل عليه وإنما المرجع في ذلك إلى السمع وقد ثبت أنه كونه دائما وأبدا
 الشكر فبيان عن الاعتراف بالنعمة على وجوب التعظيم لها على ما لا يكون كذلك الآية
 المفصلة هو حقيقة فيما يرجع إلى اللسان مجاز فيما يرجع إلى القلب من النفقة بين
 المحسن والمسيء ويستحق باله صفة الاحسان والانعام والعبادة صر من الشكر
 وخاصة ولا تحقق لغيره تعالى من حيث كانت كقيمة الشكر لاستحقاقه سواء للنفار
 كنعمة لغيره سبحانه به ما انعم به وكونها وحالة وعدمه كمن حصلها من دون
 كخلق الحيوة والشهوة والاشتهى وغير ذلك وأمّا الزم فبيان عن القول
 المنبئ عن انشراح حال من توجه إليه ويفتقر في كونه دائما إلى الوضع والتقدير ولا
 تحسن الامع العلم ما يستحق به وهو حقيقة القول مجاز في الفعل كما قلناه في المدح
 سواء يستحقه لهذا فعل القبيح والاحلال الواجب مع اختياره والعلم بتقبيح القبيح
 وجود الواجب أو الممكن من العلم بذلك وقلنا إن الاحلال الواجب منه
 لاستحقاق الزم كفعل القبيح لأن العقل

يؤقتون الزم على المحل الأم من كذا يؤقتونه على الآخر كما وجب القطع بذلك على أن
 فعل القبيح فحبه يستحق به الزم فكذلك الإخلال الواجب ولا يتم مستحسنون دمه إذا
 علموا غير فاعطى للوالب عليه وإن لم يخلوا أنه فعل تركه على حيلة ولا تفصيل العلم بخس
 السنن نابع للعلم بالله حسن أو إحاطة أو تفصيل فثبت أن جملة استحقاق الزم ما ذكرناه
 وأمّا العقاب فبيان عن الضرر المستحق للمقارن للاستحقاق الإهانة ويستحق
 ما يستحق به الزم إذا كان كحال القبيح أو المحل الواجب كفناء ذلك على ما فيه مصلحة
 ومصلحة وحسن العقاب معلوم عقلا لأن العلم باستحقاقه على فعل القبيح صارف عنه
 وعلى الإخلال الواجب دأب إليه الآن ذلك هو وجب للقطع على استحقاقه لجواز تقدم
 العلم باستحقاق الثواب بفعل الواجب وترك القبيح في الزم والعرف مقامه وطريق
 العلم باستحقاقه السمع دون العقل واستدلال من هذا إلى خلاف ذلك بأن الله تعالى إذا
 أوجب الفعل على وجه يشق وكان الانحباب لا تحسن لمجرد النفع لأن ذلك يقتضي
 وجوب النوافل والمكاسب لم يكن به من استحقاق ضرر ظاهر الفساد لأن الانحباب
 إنما تحسن لما في الفعل من وجه الوجوب فلا حاجة والمحال عدمه في حسن الجارية إلى اعتبار
 استحقاق الضرر بتركه فأمّا القول بفعلها فافني مقابلة ذلك الثواب الذي يحسن
 تحمل المشقة له وأمّا النوافل فإنما لم تحب لأنه لا وجه لوجوبها وكذلك المكاسب
 وتعلقهم في ذلك أن العقاب لو لم يكن مستحقا مع فعله سبحانه منه القبيح وكون
 الزم على فعله والثواب المنعز على تركه غير مقابل لدأب الشهوة له لكن المكافأة بفعله
 باطل لأن علم المكلف بقوت الثواب بفعل القبيح يخرج من الإغراء به لأن قوت المنافع يحصل
 المضار في ذلك على والعرف فأمّا التحسين الثواب

فمنه يخرج له من كونه دايما وصارفا وما للخير الا للخير العقاب واذا كان العقاب
مع التلخيص لغيره او مخروجا عن الاخر فذلك التلخيص على ان يجوز المكلف استحقاق
العقاب زائد على الذم كاف في زجره ومغزله عن القطع والمجوز الذي ذكرناه كان المكلف
في زمان حيلة النظر من حيز اعين العيب وغيره من ذلك وادراكه العقل لا على احتياق
العقاب بظان كون دالا على دوامه لان الدولم فرغ على الاستحقاق فكيف فيه من
المخالف على دوامه بقوله ايا كان وجه استحقاق العقاب والذم ولما كان الذم
فذلك العقاب باطل لانا لا نسلم ان وجه الاستحقاق له لانه لو كان كذلك كان
كل من استحق احدى يستحق الاخر وكل من استحق به لغيره يستحق منه الاخر
والمعلوم خلاف ذلك فان لم يكن اذ فعل القبيح ولم يخطر على قلبه مصلحته ومنعه
من فعل الواجب يستحق الذم ولا يستحق العقاب ولهذا لو فعل العبد تعالى القبيح لا يفتق
الذم دون العقاب هـ وعندنا انما شتم انه سبحانه لو كلف لم يلف لا يستحق المكلف
بعضنا على بعض الذم بخلاف ذلك وادخلت الذم والعقاب في الاستحقاق وجها
لم يستحق لاختلافهما في الدولم والافتعال على اننا لو سلمنا اتفاقهما في ذلك لم يجز
اتفاقهما في الدولم كما لم يجز لاجل اتفاقهما في الحسن والاحسان مع التساوي فيما ذكره
ان مخالف العقاب الذم في الحسن فما انكره من مخالفة له في الباطل وهذا أقوى ما
استدلوا به ما عداه لم يذكره لضعفه ووجهه هـ او انما يتل المشجع
في العلم باستحقاق العقاب ودوامه يستمر فبقاب التلخيص دايما لاجماع

الامة وعقاب ما عداه من المعاصي منقطع بباله الاجماع ايضا لان خلاف العقاب
في ذلك الجواب وللرد على الجواب بعد انقراض العصب بالاجماع على خلافه لا يظن دلالته
الاجماع وايضا انك من قولنا ان السمع هو طريق العلم باستحقاق العقاب
قالا انقطاع الكفر ما عدا من المعاصي فالقول لاجل الامر من دون الاخر يخرج عن
الاجماع وايضا فالقول لك يودي اتما الى اجتماع دايما ثواب الايمان وذلك
عقاب للمعاصي وذلك محال واما الى الغيباط بعد الامر من الاخر وذلك باطل على
ما بينه وايضا فقد مر ان السمع هو طريق العلم باستحقاق العقاب وكيفيته وليس
فيه ما يزل على دوامه عقاب ما ليس كفر على ما هو حجة ان الله تعالى وقلنا ان عقاب
التجارب لانه لا شاقى من الطاعة والمعصية ولا من المستحق طمعا من امره
وعقاب ولا تجري مجرى الشاقى واذا كان كذلك لم يصح اتفاقا لغير الامر من الاخر
وقلنا انه لا تضارب بين الطاعة والمعصية ولا ملحقى مجراه لانه يصح لغيره امر
المكلف في الحالة الاجبية ولو كان بينهما شاقى لم يصح ذلك لان الطاعة من حسن المعصية
لا خلاف بينهما وسيمر بمرئس ما يقع طاعة كان حوران مع معصية اذا اختلف الوجه
الذي يكر عليه واذا كان كذلك لم يصح ان ينافيا فذلك القول في المستحق طمعا من امره
والعقاب فان حشهما ولجبر وما تقع ثوابا كان يجوز ان يقع بينه عقابا لانه لا ممتنع
الا وقد كان يجوز ان يكون منفعة ولا منفعة الا وقد كان يجوز ان يكون ممتنع ان يصرح
بذلك المنفعة شهوة لما ولا ذلك المنفعة تفارعا وايضا فقولنا في الشيء انه
مستحق بغيره عن كونه معذوما لانه اذ اوجده خرج عن كونه مستحقا ولا يمتنع ذلك

وكان الثواب والعقاب معدة مبنى لم يمتنع عنهما ثواب فان قيل اما ان يكون
 يكون من المستحق على الطاعة والمعصية ما يجري مجرى الثواب في حيث كان المستحق
 عن عظم جلال المبدء والذم عن نقيضها عداها او اذ كان كذلك استحالة الخفاء
 في حق محلت ولابد ان الجلال الالهي لا يمتنع ان يكون عظيمه متفعة ومن حيث كان
 الثواب تقاربه العظيم والاحلال والعقاب تقاربه الاستخفاف والاهانة واما
 تعظم الغير من الاستخفاف في حالة واحدة ولا في ما يدور الى تعظم الغير من حيث
 الاستخفاف في ما يدور الى الاستخفاف في تصرف من تعظمه ومن حيث كان جرح
 الثواب والعقاب ان يكونا خالصين غير مشوبين وكان فعلهما على الوجه اولى الى السطو
 الختوم لان ايها قد تم على صاحبه فالمفعول به ذلك مستطرد للآخر واشتراط له خروج ما
 هو فيه عما ينبغي له من الخلو صوابا والاستحالة فعل المستحق على الطاعة والمعصية استحالة
 استحقاله لان ذلك فرج على صحة الفعل قلنا للشارع قلنا ان الذم يمتنع عن عظم جلال
 المبدء والذم عن نقيضها الى حالين له لغيره ما رغبة والآخر وضعية واذ لم يكن
 المرجح الامر الى حالة واحدة لم يكن بينهما ثواب واما اذ كان استحالة تعظم الغير
 مع الاستخفاف في جلاله لغيره فباطل لان ذلك لو استحالة الجلو اما ان يكون لا مبي
 يجرى الى المفعول به ذلك او الى الفاعل فان كان الاول استحالة حصوله من باطنه وقد
 ثبت لا خلاف جواز ذلك بينهما وان كان الثاني فقد علمنا خلافه لان لغيره ما يمتنع ان يمتنع
 على فعل لمسانده ويذمه على فعل لغيره ما يكتبه يده وله خلق له لسان لصريح ان يمتنع
 ويذم بالآخر ويصير منه ان يعترف بالنعمة وتوطين نفسه على شكرها ويعتقد الاساءة ويؤث
 نفسه على الذم بما واما ما يدور الى التعظم فغير مسلم انه تصرف عن الاستحالة

على كبر جلال الاطلاق بل انما يكون صارافا عن ذلك لمن كان غرضه نفع المعظم
 ومسيرته او كان ممن تعبد اليه منفعة ومضرته فاما من لم يكن كذلك وكان
 غرضه فعل المستحق به سواء صنع ذلك او نفعه فلا يكون لغيره من صارافه عن
 الآخر وقد امتاز اوهاشم اجتماع شكل النعم وتعطيه مع الاستخفاف في الاهانة
 اذ كان كافرا او صاحب كبير ولم يكن ما يدور الى العبد الامر من فيه صارافا عن الآخر
 فكيف يمكن اذ عا ذلك بالاطلاق واما قولهم من حق الثواب والعقاب
 ان يكونا خالصين فما واما فيه ان ذلك غير معلوم عقلا وانما المرجع فيه الى السمع
 وقد علمنا من حيث ان الثواب لا يعقبه عقاب وان عقاب الكفر لا يعقبه ثواب
 وليس فيه ما يدور على ان عقاب فساق اهل العقلاء كذلك على ان المعاقب
 لا يجب ان يكون في رتبة اذ تعقب عقابه ثواب على ما طنق لان له ما هو فيه من
 العذاب شغلا عن الكفر بالثواب ولو قدرنا ان ذلك لا يشغله لجاز ان يلزم الله
 سبحانه عن الكفر به على انه ليس في ذلك واشتراط له رتبة تعقبا منها
 مع الذي هو فيه من الآلام والمزج على ما ذكره ان يكون اهل النار في رتبة ومسيره لغيره
 ان اجتمع في الواب واعدام في العقاب ولعلم الله تعالى ضرورة وسقوط كلفة النظر
 عنهم وان يكون اهل الثواب في رتبة وحسب لعلمهم ان اجتمع في العذاب في الجانوا به
 عن ذلك قوله ايشله وقوله ما استحالة فعد استحالة استحقاله ان ارادوا
 استحالة استحقاله على الوجه الذي يستحيل فعله فكله لان الثواب والعقاب سجيل
 فعلهما على جهة الجزم وعندنا لا يستحيل كذلك وانما يستحقان على الوجه الذي يمتنع فعلهما

عليه واذا صح فعلها على حصة اليد ايجاز استحقاقها كذلك قطار الماء الفوق
ويذكر انفسا على فساد القول الاجابات انه يوزن الى ان يكون كس هو من الاحسان
والاستاة عند العقلاء مترلة من غير الحسنة والسيئة اذا تساوى يستحق على ذلك من
المدح والذم او مترلة من غير الحسنة اذا كان يستحق على الاستاة اكثر او يمتد من
له يمتد اذا كان يستحق على الاجسان اكثر والمعلوم ضرورة خلاف ذلك وتعلقه
بإدخال العلم القدرى فيجب در صاحب الاحسان العظيم على الاستاة الصغيرة وأنه لا
وحبه لنفسه لا يستوجب له والنجابة فذلك الخلق في الواب والغتاب ما جليل
لأننا نسلم في حق من ذكره ولو كان العلم به ضروريا لحصول الاستاة لا فقه على
انه لو سلم لم يفتي في ذلك بل لا على سقوطه لأن فعله يستحق قد يفتي وان كان
تأثرا كالتواب عقيب الطاعة والعقاب عقيب العصية ويتبين ان الامتثال
لم يسقط ان من ذكره لعله لا ندم على احسانه لحسن لا خلاف ذمه على استاة
وما الخبط لا يبعد عندهم ولا تحسن فعله عند الجبالة وقوله بحالته ان الخلف
يذهب من السيئات وقوله لا يطلوا اصداقكم بالستر والاذى قوله ان الخبط
اعمالكم وليس اشركت ليجتن عملكم لاجته فيه لان الاجابات في جميعه متعلق
بالاعمال وعدم ان التجانب من المستحق عليها انه لو كان له ظاهرا لوجبا لكان
صه للذليل العقلي الذي لا يجهل ولا يدخله المجاز على ان معنى قولنا ان
الحجيات من السيئات الاستكثار من السيئات لئلا يقع الامتناع من
السيئات وهذا التأويل موافق للظاهر لا يحتاج فيه الى تقدير مجزوف كما ويظهر

ومعنى ابطال العمل والنجابة المذكور في الآيات الباقية ابقاعه على الوجه
الذي لا يستحق عليه معه ثواب لانه كان هناك يستحق فليخط لان الصدقة انما
يستحق عليها ثواب اذا خلصت لله سبحانه ومتى فعلت للمسلم والاذى لم يكن
فاجلها مخلصا به الله تعالى ولا يستحق بها ثوابا وحاز للمجاهدين ان يقال
ابطلت صدقك وكذلك القول برفع الصوت على صوت صلي الله عليه لا على
وجه الاجابة وفي عباد الله مع الشراك به وهذا كما لو اوقع المستحق الفعل
على غير الوجه الذي استوجبه عليه فانه يقال له ابطلت عملك والمجاد انما يفتي
على وجه لا يستحق به اجر الا انك ابطلت شئانك استحقاقا فله حصول
وتحسن من الله تعالى عقلا النفس استقاط عقاب الثمار وغيره من صفات اهل الصلاة
ابتداء العفو عنه خلافا لبدانة المعتادة وقد ورد السع استقاط جميعه عند التوبة
ومنع من حصوله ابتداء وعند شفاعته عقاب الكفر بالخلاف ولم منع من ذلك
في عقاب ما عداه بل قد ورد في سقوطه عليه على ما تبين ان شأنا الله خلافا لجميع المعتادة
وقلت التحسن العفو ابتداء من طريق العقل بحصول العلم القدرى تحسن الاجسان
وكون استقاط المضار عن غير احسان اليه كما ان ايضا المناهج اليه كذلك وان العقاب
حق لله تعالى الله قبضه واستعاذ وتعلق استغايه صرف فحجبان بسقوط
استغايه كالدفع ولا يترك على الثواب والعوض والمدح والسر لا لا يتعلق
استغايه شي من ذلك ضرر ولا يكره الذم لانه ليس بضر حقيقة ولا لانه ليس
تحق خالصا من حيث كاستغايه به لنا فيه صلاح في الدين فهو من هذا الوجه
حق علينا ولانه يردع المنقول فهو حق له انصاف من هذا الوجه وانما
التعاقبات في اطعام الخلف

باسقاط عقابه العفو عنه له الذنوب واستفسادوا لغيره لانه من كونه مرجو
 بذاته الذنوب ظاهر البطلان لا اقدر لنا على حسن التكليف من دون استحقاق عقاب
 اصلا فضلا عن تجوز زواله بعد ثبوته فكيف يكون الحال عند ذلك اعترافا
 واستفسادا وليس فيها ايضا الخراج له عن الذنوب لاننا علم ضرورة ان تجوز
 الضرر كما في الذنوب ولم يكن كذلك لم يكن له في الشاهد مرجو ايضا لا يعلمه
 او يعلمه ولا يقع على ثبوته به وقد علمنا خلاف ذلك وايضا ما يذكر على ما
 ذكره في اعلام المكلف بقول التوبة واستسقاط العقاب عند ما ذكرنا اطلاق
 بالانفاق فاما غاية الذنوب قال ابو داود ما عصى الله من العباد فما انكرنا
 حصوله مع التجوز وان زادوا اكل مقدس له من ان لا يحسن التكليف حتى يعلم المكلف
 انه لا طريق له الى التخلص من عقاب عيانه وحتي يكون العقاب عاجلا
 او عقيما انقطع التكليف فان ذلك اذبح مطلب ما قاله وقلنا ان العقاب
 يسقط عند التوبة لا حاجة الامة على ذلك واسقاط العقاب عندها انفسد
 من الله تعالى لما شاء من مصاد التجارب ولا اله الا الله اسقطنا العقاب على حصة
 الاجابة الواجب من تائب من الكفر لا يضره شي مما عداه من العاصي لان اب
 التوبة اذا اسقط عقاب الكفر عدم لزومه عليه فهو الزيادة على عقاب
 هو دونه اولى في ذلك هو من مدغم في الوعيد وهو التوبة التي جمع المستلزم على
 سقوط العقاب عنها هي الذم على ما مضى وتوطين النفس على ان لا يعود
 الى مثلها في القبح اذاه **صل** وقلنا ان العقاب يسقط عند الشفاعة
 بجموع **صل** اجماع الامة على ان النبي صلى الله عليه وسلم شفاعة مقبول اذا كان كذلك

فالشفاعة حقيقة في اسقاط المضار دون زيادة المنافع بلالة الله الواسعة
 بين الامرين كما شافعين في النبي صلى الله عليه وسلم ايا سألنا في زيادة درجاته ومنازل له
 ولا بعد من الامة يطلو ذلك **وقولهم** انما يطلو لان الرتبة معتبرة في
 الشفاعة اطلاق لان الموضع الذي تختار الرتبة فيه انما تختار بين المخاطب والمخاطب
 دون من يعلق به الخطاب ولهذا كان قول العبد القائل امير المؤمنين اقول الحق
 الحارس بيننا ما قلناه صحة كون بعدنا شافعا لنفسه وما اعتبرت الرتبة فيه لا
 يدخل من الانسان ونفسه كالا مري **صل** ان الله قد قيل ان الشفاعة لا تعتبر في
 الرتبة بين المخاطب والمخاطب ايضا لمحي بريرة فان التي صلوا لما قالوا صالحا لمحي
 رويك قالنا ان الله قال لا اله الا الله شافعا على ان الشفاعة لو كانت شركة
 بين اسقاط المضار وزيادة المنافع لمقصنا ما باسقاط المضار بما قلناه فمجددو الملكة
 من الشيعة وغيرها ونقلت الامة القبول من قوله صلوا اذ حرت شفاعة لاهل
 الكبار من امتي ووصلوا الى الله المديد والجود والمقام المحمود والى العبد
 امام القدر فلا ارفع راسي وفي النار من امتي لعبد وليس لهم ان يحملوا الغبار الا على ان
 الشفاعة في زيادة المنافع للناييين من اصحاب الكبار لان ذلك راجع عن الظاهر
 بعينه دلالة ولان تسمية الناييين من الكبار اهل كبر لا يجوز لاجل كمال الجود
 تسميته من راي من الكبرائه كافر **وقولهم** سبحانه لا يشفعون الا من اتفقوا
 قوله وما لا الظالمين من اماره قوله وما لا الظالمين من جهم ولا شفيع يطاع وقوله
 ما لا من جافعين ولا صدق جهم وقوله ولا شفيعا شفاعة لا دلالة في شيء منه

على الخصاص لشفاعة مائة المتأخر أمّا الآية الاولى فلان المرتضى فيها يحذف فليسا
بان يقدّر المنة تقى افعاله باء الى متا او اقدّر المنة تقى او شفع له على ان الآية لا
تتأخر ما تنفخ اليه لان الفاسق الذي يجوز ان يخلق فناءه مرتضى ويزاد بك في اعلاه
وكثير من طاعته كما تقول الميزان هذا الكتاب مرتضى عدى ويرد في الكتابة دون
غير هامر افعاله واما الآية الثانية فتعلقه بنفي المنفعة والنصر غير الشفاعة لان
الشفاعة سؤا لا يطلب الى المستفوع الدعوى للتفويض له والمنفعة مباحة عند المنصور
ومعالية ولا شبهة في انه لا ناصر لله تعالى واما الآية الثالثة فتخصه
بنفي شفع يطاع وهذا منقضى وانما يكون لهم فيها دلالة لوني شفعيا لحجاب لان
قبول الشفاعة ليس بطاعة وانما هو لحاجة واما الآية الرابعة فتخصه
في الكار لانهم قالوا قلوان لنا كذا فنكون من المؤمنين واما الآية الخامسة
الظاهر الاجماع لا نأخذ اتقنا على ان للنبي صلواته شفاعة مقبولة نافعة وتعلق
من ادعى ورود السمع القطع على عقاب فتساق لعل الصلاة تقوله سبحانه
وسرع الله ورسوله ويعدّ جوده يدخله نار احوال افعاله وقوله ومن
يقبل موثما متعمدا فخير او حتم خالدا فيها وما اشبه ذلك من الآيات لا
يخرج لانه مبني على الغنوم ولا دليل للخالع على انه صفة خاصة لغة ولا شرا
على ما بينته في اصول الفقه ان شاء الله تعالى وادان ذلك جاز ان يكون الخطا
متوحا الى الكدار خاصة وايضا لا حاز لهم اخرج التاكيد ومن ادواته
من الطامر لا يماننا مثله اخرج العفو عنه وايضا

الآيات معارضة بعمومات الوعد للطيّعين وهي كثيرة وعمومات العفو عن
الذنبين لقوله سبحانه ان الله يعفو الذنوب جميعا ولا يجوز ان يخرج من هذا الظاهر
الامانة من ذلك ما لم يقطع وقوله وان تركك لذه مفرق للناس على ظاهري وهذا يخرج
بمذجه بغير ان لا الظاهر في حاله بل لا للمفهوم من قول البايل فلان يوزن فلانا
كل مجرة لبا لا دون غيرها وقوله تعالى ان الله لا يعفو عن من تركك ولا يعفو ما دون
ذلك لم يسم شيئا من سجنه عن ان الشكر لا فضلا فيجب ان يكون ما التبت من عفو ان ما
دونه كذلك لان موضوع الكلام يقتضي ما ذكرناه وهذا المفهوم من قول البايل ان لا
اعطى جميع ما لا فضلا واعطى اليسير منه ولو قال واعطى اليسير منه لاذبح على
لما جسن من عيش كان من حقوق ما التبت من الادوز ان يكون تابا على الوجه الذي
نفي بعد الا على طه وايضا فانه تعالى علق العفو عن المشية وما كان له الجبال لحوش
ذلك منه هذا مطلقا علم هذه الآيات على دي الصغار والتائبين لانه ترك
على ما بيناه ومن جهة اخرى هو ان الظاهر يقتضي اضافة اسقاط العقاب اليه
تعالى وسقوط العقاب التوبة او زائد التواب عندهم مضاف اليها وموجب عنهما
دونه تعالى ولا تفسد سبحانه تمدح بغير ان ذلك واستقامته ولا بدحة لهم وجوب
سقوط ذلك لا من جهة هـ واذا تعارضت العمومات ما ما ارتفع العمل بها وذلك لحوش
في كلامه سبحانه واستانخصر لهما بالاعتقاد اذ ابطال تخصيصها بانما ذكره لما
بيناه لم يبق الا تخصيصها بغير الكراهة جمل لفظ المخلوق والتائبين في ما يعبد
المخاطبون من طول النذر لا الدوام فصل ولا ابطال بها ولا يحصل الاجماع على
ذو اير تواب الايمان وعقاب

الكفر والاثواب كذب من فعله متى لم يخطأ وكذا العقاب وان لم يخطأ لا يعقوب الاشر
 واستجلا فعلها المكلف على حجة الجميع لم يكن من القول ان مس ثبوت ايمانه عند الله
 تعالى في باطنه لا يقطع منه كذبوا في به بل لا بد من موافاقه الايمان لان وقوعه
 على هذا الوجه يردى الى القول بغير ما قد علمنا خلافه وذلك فاسد ما اذبح اليه
 نجيب الحجة بفساده ولا يجوز ان يصح ان يقع منه كذب غير موافق به لان ذلك موجب
 استحقات المريد في جلاله تدعيم المديح والتعظيم على مقادير من العلم وذلك
 باطل الاجماع ولا يمتد ذلك قوله تعالى ان الله من امنوا ثم ذكر المراد به من اظهر الايمان
 ليس كمن اظهر الايمان مؤمنا على الحقيقة في باطنه عند الله تعالى الجواز ان يكون ما
 اظهره نفاقا او واقعا عن قلبه والثواب انما يستحق بالايمان الحقيقي وقد سمى الله
 تعالى من اظهر الايمان مؤمنا وقوله فتحرر رتبة مؤمنه وقوله ارجاء المؤمنين
 ولا خلاف ان المراد بذلك من اظهر الايمان **صل** في الاسماء والاجسام نجيب
 علينا مديح من علمناه مؤمنا جلا وتعظيمه وموالاته والقطع له بالثواب بشرط
 مطابقه المباحين للظاهر وقبح ذلك منه على الوجه الذي استحق له الثواب و
 عبر الحكم المعلوم من العبد له بظاهر الحال فان كان من علمنا بالليل بظاهره
 باطنه لظاهره لم يحتج فيه الى اشتراط فان علمناه مخدوعا لبيبا وفاقلا للشيخ
 مدحناه على ايمانه وزمنناه على ما ارتكب ذمنا مشروطا بعدم العفو والتوبة
 واجرنا بالحكم الفاسق عليه به ونجيب علينا ثم مر علمناه كافرا او شريكا منه
 والعلم له بالعقاب ولحق الحكم مكران من قبله من الكفر عليه فان علمناه بوقبه

الفاسق او الكافر او نصر له على غفران ذنبه سقط عنه اسم الفسق والكفر وما يتعلق
 بذكر من الحكمه والايمان صديقا عيانا عن التصديق القلب ولا اعتبار بالخبر على
 اللسان فمن كان عارفا بما وجبت معرفته عليه مصدقا به فهو مؤمنه واللفظ حبانة
 عن الجور القلب لما ذكرناه وليس الايمان كما اذعته المعتزلة اسما للبطا عات وقلنا
 ذلك لاقتضاه اللغة له لا خلاف وقد قال الله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
 اي مصدق ولا كانت فائدة هذه اللفظة في اللغة التصديق وجب ان يكون من معناها
 على مقتضى اللغة من ادعى الانفال فعليه البليل ومنعنا من ذكره في المصدق باللسان
 لان وجب نسبتته الايمان مع علمنا بجور القلب وذلك باطل الاجماع ولا يلتزم
 على ما ذكرناه تسمية كل مصدق مؤمنا لانا انما خصصنا ذلك من صدق فتجميع ما
 اوجب الله تعالى له ولم يسم من صدق مثلا بالجنة والباطن مؤمنا للبدن هو الاجماع
 والسر مثل هذا مع مديح النقل فان **قل** فوجب ان يسمى من صدق ما ذكرتموه مؤمنا
 وان لم يدع شئ من الواجبات الا انه ولا شئ من الفايح الا ان تكتبه وهذا شيع من القول
 ويلزم ان يكون اليهودي المشرك ليس كمن جئت لم يكن محورا القلب والاجماع بخلاف
 ذلك قلنا اما الاول فيكون بفعله ما ذكرتموه فاسقا لان الفسق في عرف عبادة
 عن الخروج عن طاعة الى معصيته ولا كان كذلك قلنا هو مؤمن تصديقه بما يجب
 على قلبه فاسق بفعله ما وجب عليه تركه وترك ما يجب عليه فعله مما يتعلق بخبره
 فتقدر بكونه لغير من الامر بل لا فوهم اطلاقا لاجد بها ارتفاع الاختلاف الاستفاق بوجوب

ذلك ولو سلمنا كون لفظ مؤمن متوقفا على استحقاق الثواب والعقاب كما يدعيه الجواب
تسميته بذلك لأنه عندنا يستحق الثواب وان استحق العقاب على ما بيناه واما انفس
المجود للشمس فلم يحصل الاجماع على كونه كذا وانما حصل على ان فاعله كافر فمن
نقول انما كان كذلك لان في قلبه مجورا او تكديما ذلك المجود للشمس على حصول
الاجماع في كونه فكون المجود للحال هذه غير موجب للكفر بل لدلالة عليه وهذا لو
شهد النبي صلواته استحقاق الذم والعقاب على شخص فانما يظهر على ذلك فيه لان
الشهادة اوجبته لانها دلت على ثبوت ما اوجبته كذلك ما هنا ومتى انتهى المجود
للشمس بانه كافر فمن حيث كان دالة على الكفر وجار تسمية الدلالة باسم المدلول ليعلق
الذي يغفل مجازا او انشأها وقد بطل ما قدمناه من المعركة من تسمية متكلم
الكبرى بانه مؤمن وقول الخوارج بانه كافران الكافر هو المجاهد لما ذكرناه والقاضي
الملي بسراجه له وقول الردية انه كافر فانه لا شبهة في جليله نعم الله تعالى
عليه فاما قول الحسن البصري انه مناق في ظاهر البطلان لان الاتفاق الظاهر ما في الباطن
خلافه وليس كذلك فظهر المعصية التي يستحق بها العقاب هـ
المعروف والنهي عن المنكر اصلان لا ينفك عنهما في الامور التي يعاقبها الله وتوقع الوجوب
وارتقاء القبح قولان او فعلا ولا خلاف بين الامر في وجوب ما هذه حاله وانما الظاهر
في جهة وجوبه وعلوه العقل والسمع وليس في العقل ما يدل على وجوب ذلك الا اذا
كان على سبيله في الشر وقولنا ذلك لان كل ما يدل العقل على وجوبه يستلزم فيه
الخير والمجدد اذ اصح ذلك فيه ولو وجب عليه تعالى المنع من المنكر مع قدرته على
ذلك القهر والاضطرار وكونه ممن لا يغفل بوجوب لا يرفع التكليف ويبطل الاضطرار
والمعلوم خلاف ذلك في الامر المعروف

ينقسم الى واجب ونهي على حسب انقسام الامور به والنهي عن المنكر كله واجب
لان المنكر لا ينقسم انقسام المعروف وما نهي عن ذلك على ضربين احدهما الجنب على
كله كمنع السكر من غير شرط والثاني جنب عند شرط ما لا يمتنع افعال
القلب من اداء الوجوب والامانة والسمع والماضي ما يتعلق بافعال الجوارح ومشايط
فجوبه خمسة اشياء احدها العلم بكون الشيء منكرا وثانيها التمكن من انكاره وثالثها
حصول امانة الاستمرار عليه في الانكار مفسدة واعتبار العلم بكونه منكرا امانة متى
لم يعلم ذلك جواز كونه غير منكرا مع التجوز لذلك يقع الانكار كاي قبح الخبر مع ارتفاع
العلم بقبحه المخبر عنه لتجوز المخبر والحال هذه كونه كذبا واعتبارا للسكر من حيث
كان شرطا في حسن التكليف واعتبارا لحصول الامانة الاستمرار لان الغرض من الانكار ارتفاع
المنكر في المستقبل لان ارتفاع ما قد وقع من الماضي محالة لم يقتصر على حقوز وقوعه
من غير امانة لان ذلك يدور في وجوب الانكار على كل قادر على القبح لم تعلم عصيته
والمعلوم فساد ذلك واعتبارا لتجوز المنكر ما نأثر الانكار دون طلبه فانه لا بد
ما دل على وجوب الانكار من الآيات والاعمال وطلق عند شرطه طاقن للتأثير
وفي اشترائه ترك الظاهر من غير دليل واعتبارا لعدم المعصية فيه لان كونه كذلك به
قبح ومع ثبوت وجه القبح لا يثبت الوجوب ولا الحسن للاختلاف فان قيل فماذا يصنع
من واجب الامر المعروف والنهي عن المنكر قد ثبت حسنه ووجوبه مع انه قد يقع عند
من القبح مالا لاوله لما دقع ومع حصول الطن بانه والعلم لغير احد لا يبرح لو وقع للدين
وارتقاء القبح وذلك بطل الغرض بالانكار ووجوب كونه عينا مع ان هذا كله يناقض
ما شرعوا عليه على ان فيه الحسا الى قبح الحسن وارتفاع الشبه والالحاق بالانكار التكليف

قلنا الجهاد مع كونه من عبادات المجاهد والطاعة كسائر العبادات مقصوده عقاب
 المجاهد على كونه للماضى كالجور ولا كان لفتية التبع عند ما من تحقق عليه لا يفتى
 فيج استيفاء منه فذلك ما هنا ولما قلنا جيت الفصل الى انزال المجاهد مع جهة الاستحقاق
 والنكال كالجور ولا يجب مثل ذلك من عباد من تركي المنكر وهذا يسقط القول ان فيه
 الجاهل ان ذلك ثانی التكليف لان المقصود به عقاب الكافر على سابق فعله على ما بيناه
 على انه لا كان المقصود به وقوع الحسن وارتفاع القبيح لم يفتح ان يكون ذلك مما لا يفتح فيه
 الجاهل افعال القلوب كالعزم على نادية الولي او افعال الجوارح في مستقبل الاوقات ولا
 يستغنى ان يكون لها غير المجاهدة والمجاهدين من التكليف وهذا الذي ذكرناه يطل القول
 ان الجهاد يكون عبدا اذا علم او ظن عدم تأثيره ووقوع الحسن وارتفاع القبيح من الجهاد
 لا نأخذ بهذا ان الغرض المحكي فيه يقتضي وجوبه والجهاد لا يكون مقصودا لاجل ما يقع عنده
 من القبيح على ما معنى في السؤال الاول الجاهل على كونه لا شرعا ارتفاع القبيح
 فيه ومنتاه من كونه مفسدة ويكون ذلك دلالة على انه لا يندم وقوع ما وقع
 عنده من القبيح حصل الجهاد او لم يحصل وهذا كما نقوله في سائر السجلات كالصلاة
 غير ما قلنا في المصنف مع كل من سوي القتل ولا يكون مفسدة لاجل ما يقع عنده من
 ضرره لئلا ما قلناه وهذا محقق انكار للنفس فان الشروع جعله حجة مشددا ان يكون فيه
 مفسدة فقلنا بذلك ان ما يقع عنده من الفساد لولا لما وقع ولما كانت شرطا لكان
 المنكر فهو وضوح الحكاية اذا قام بعض من يقين عليه سقطة عن الباقيين
 في الحكم المكلفين بعد البغى وما بعده من احوال الاية اعلم ان اركان المكلف في القتب
 السياسية الشيعية او الغريب ابنة لجماع الامة لان خلاف ما روي في ذلك عن

معتد به وذلك دليل جوازها وحسنها وايضا فلا يمنع ان يكون ذلك بمصلحة
 في التكليف اما لنا الاخبار به او لتولييه وليس لا يجب ان يقول وكان يجب ان يسمع
 كلام الملايكة والمجبال ان حصول ذلك في الوقت الذي يكون عند القبر سامع ليس واجب
 ولا كان كذلك واشتراط اركانه قطعنا على اقتصاص ذلك بوقت لا يفتقر سامع
 وهذا يسقط قول من يقول ان وقت كشفنا عن الميت وجدهنا نحاله لان ذلك لا يمنع
 اقتصاصه الوقت الذي يرد فيه الكشف واما دلالة حسن المسائلة والمجاسبة
 وشهادة الجوارح على الجاهل فاستاذ ذلك الى ان لا يجوز عليه فعل قبيح ويحتمل ان يكون
 الوجه في حسنه ما لنا في العلم به من المصلحة في التكليف ويحتمل ان يكون ذلك الكشف
 لغير الامور الوقف للملايكة والمنسبين ليعملوا بكل ما يستحقه من الاستحقاق العظيم
 فاما لقيمة شهادة الجوارح فهي ان معنى الله كجارية بنية حتى ادان بنية انية
 يعنى بها النطق كاللسان يكون المكلف هو الحي وهي الاله في الكلام واما الموارنة
 عن العدل في اهل الموقف وايصال كل شيء الى ما يستحقه ونسج ذلك قوله تعالى وصلى الملائكة
 القسط لعموم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وان كان مقالا حجة من حرد البنايات كفى بنا
 جاسين والعرب تقول افعال فلان موزونة وكلامه بيمين ومراهم العدل والنسوية
 العجيبة واما الصراط فالمراد به طريق الجنة والنار فاما اهل الجنة فينسج لهم
 مسكنة وشمل طير وطعة واما اهل النار فخلوف ذلك واهل الآخرة ليسوا مكلفين
 لان تكليف المتأخر مكثر انوابه ومخرج له عن صفة معصية لا يستحقه العقاب بعصية
 وتكليف المعاقب يقتضي صحبة سقوط عقابه التوبة وكل ذلك باطل لا حاجة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الكلام في اصول الفقه
 لما كان الكلام في فروع الفقه يبنى على أصوله وجب الابتداء بأصوله ثم أتبعها
 بالفروع لأن الكلام في الفروع مشروط بحكم أصله لا يستعمل وقد كان بعض المحققين يقول
 فقال إذا كنتم لا تعملون في الشرعيات لا تقول المعصوم فأي فقهكم إلى اصول الفقه
 وكلامكم فيها كأنه عت لا فائدة فيه فيقال قد ثبت عندنا بالإدلة القائمة وقوف
 الأحكام الشرعية على نفس ظاهر الغيوب سبحانه العالم بمصالح عبادنا وما يتقاسمهم
 ونفسه سبحانه لا يمكن العلم به الأمر جهة الرسول صلى الله عليه وآله أما المتشاقفة أن
 كان حياصة أو الخبير أن كان خائيا والخبر للوجوب للعلم أما أن يكون خبر معصوم وأن
 كان بعد أو خبر متواترا وإذا كان كذلك فقول المعصوم الذي صانه المسائل حينئذ
 من بعد الطريق التي يتوصل بها إلى العلم بنص الحديث سبحانه والنظر منه تعالى ليس إلا
 الخبير عن الانجاب أو الترغيب أو التحريم أو بما معناه معنى الخبر كالأمر النهي أو
 كان الأمر على ما ذكرناه وأمكننا من جهة العقل العلم بحكم خبر تعالى في المعصوم
 والمخصوص وغيرهما وبحكم الأمر في الانجاب والندب أو الوقف بينهما ونسب هذا
 بعضه فسار للنهي عنه أم لا إلى غير ذلك من أحكامها مما يتبادر لنا التوصل ذلك إليه
 وكان العقل كقول المعصوم دليلا عليه فإن قال البيان المعصوم لكم بحكم خبر تعالى أمر
 ونهيه يكفي فأي حاجة لكم إلى غير ذلك **مسألة** عند منكري أدلة على
 الشيء الواحد وليس كما يمكن علمه بدليل يكون نصيب لدليل الحق عليه عتبا لأفائدة
 منه لا أن تكون الأدلة على ثبات القديم تعالى وتوجيهه وحده جهة كثيرة ولم يجب
 لا حيل الأكثرة بعضها الركون الكلام فيما صدق منطوقا لأفائدة منه كذلك هاهنا

كتاب

على إذا كان لنا من جهة العقل إلى العلم بحكم الخطاب طريق جاز غير المعصوم أن
 يترك سبيله لنا يمكن تحصيل علمه اليقيني المنطوق في ذلك ولعل هذه طينا على
 أن لنا في الكلام في اصول الفقه عرضا آخر سوى ما ذكرناه وهو بيان فسار كثير من
 مذاهب مخالفيها فيها وكثير من طرقهم التي تصحح ما هو صحيح منها وأنه لا يمكن من
 تصحيحها وبخبرهم بذلك عن كونهم كالمبين شيئا منها وذلك بخبر خبرهم عن العلم بشيئ من
 فروع الفقه لأن العلم بالفروع مشروط بالعلم بأصوله محال وهذا غير ممكن يدعوا إلى
 الغاية بأصول الفقه ويبحث على الإشغال بها ثم يقبل السؤال عليه فقال له إذا كنتم
 لا تعملون في الأحكام التاتية الفقه عليها عندكم إلا على قول الرسول فأي حاجة لكم
 إلى تكلف الكلام في اصول الفقه التي تعلق بها تخيب أن يكون ذلك عتبا لأفائدة فيه فها
 أجابوا عن ذلك قولوا مثله ونحن نورد من هذه الأصول جملة موجبة مختصة
 تليق بغير هذا الكتاب إن شأنا فقول اصول الفقه عبارة عن أدلة الفقه وبقية دلالتها
 على الأحكام طرحة المجلة ولهذا كن هذه العبارة شاملة لما ذكره الفقهاء في كتبهم
 من الأدلة على أحكام فروع الفقه من حيث كانت على تعيين المسائل وكان الكلام في
 الجملة خبر الكلام في التفصيل والكلام في اصول الفقه يدور على الخطاب وهو عبارة
 عن الكلام المفيد الذي قصده فاحط لغيه ولا اعتبار القصد والإرادة جاز أن يتكلم
 التام ولم يخرز أن يخاطب وجاز أن يسمي كلامه لمجرد التام ويكون خطأ لا جديها
 دون الآخر فعلى هذا كل خطاب كلام وليس كل كلام خطأ والخطاب على صفة حقيقة
 ومجاز والحقيقة عبارة عن اللفظ الذي أريد به ما وضع لإفادته أم لا في لغة أو غير لغة
 شرح والمجاز بالمعنى من ذلك فامتنع الحقيقة فالواجب جعلها على ظاهرها

الله

والأبعد عنها لا يدل لأن الحكم لا يجوز أن يوجه خطاب القوم بل يقتصر محذا
لأنه عما يقتضيه العبد له عن ظاهر الآية هو مراد لها يقتضيه الموضحة فيه وأما
المجاز فالعكس من ذلك لا يجب جملته على ظاهر بل على ما يقتضيه البين والوجوب
لحقيقة لجزء ما في كل موضع يثبت فيه فإثباتها الآن يكون في ذلك مفسدة فيستغ
المتبع منه كما منع من سببه تعالى بأنه فاضل أو يكون للفظ في الأصل موضوعا
ليفيد في بعض الذوات دون بعض كقولهم الحق لا يقرءون فربما يلق ولا يقرءون
اللق ولولا ما ذكرناه في الحقيقة لاستقص الغرض الموضحة فيها الأثرية لولا حيث
تسمية من فعل القتل بأنه قاتل لما ذكر ذلك على قولنا إن ما هو اللغة أنا سبب القاتل
قائلا لو فوج القتل منه بالقض ولا يستغ في الحقيقة أن يقد استعمالها فتصير كالمجاز
وفي المجاز إن كثر استعماله فيصير كالحقيقة كقولنا غايظ فانه في الأصل اسم للطمع
من الأرض وقد صار يعرف الاستعمال كناية عن الخوف المخصوص حتى لا يقع من
إطلاقه في ظرف سواه وخطاب الله تعالى إذا ورد في كل مكان فيه عرف ولا شرع
فالواجب جملته على أصل الوضع فإن كان فيه عرف فعمل عليه دون أصل الوضع لأن
ظاهري عليه وكنا سحله فان لصبره وضع وعرف وشرع وجب عمله على الشرع
دون العرفين كما ذكرناه ولأن الأسماء الشرعية تجري مجرى الأحكام الشرعية في العمل
بقا للمعنى اليها وترك العبد عنها والمخاطب يجوز أن يرد اللفظة الواحدة المعتد
المختلفين والحقيقة والمجاز لأن ذلك لا يمنع من العمل إمامان كون لا يرجع الله إلى
العبارة ولما استحال ذلك لا يرجع الله لا يستحال مع فقد العبارة وقد طرأ اختلاف ذلك
ولو استحال لا يرجع إلى العبارة لكان إلى العلم به بطريقه ولما كان فيها ما أمكن ذلك و
اللفظة إذا حملت اللفظة عبارة عن معنيين مختلفين حتى أن يرد إليها

وأما العبد أن يرد اللفظة الواحدة الأمر انتهى لأن الأمر يقتضيه إرادة المأمور به و
الشيء يقتضيه كرامة انتهى منه ومجا إلى يكون مراد الشيء كرامة على وجهه وبعد ذلك
لا يجوز أن يرد اللفظة الواحدة الاقتصار على الشيء وتعبية من حيث أدرك الحاد يكون
مراد الشيء وخبر مراده وقوله هو لراد اللفظة الواحدة الحقيقة والمجاز كان قد
أراد استعمالها فيها وضعف له والعبد له ما عاها وضعت له وذلك فيحتاج بأجل أن المستعمل
الحقيقة والمجاز لم يجب أن يكون قاصدا إلى ما وضعه القوم وإلى ما لم يضعوه بل يكفي في
كونه متكلما باللغة أن يستعمل اللفظة فيها وضعت له مشرعية قصد
في الأمر من باب القول عبارة من قول القائل لمس هو دونه في الرتبة أفضل مع إرادة ما
تعلق ذكره وقوله اسم اللفظة مشتركة بين القول والفعل وحقيقة فيها دلالة استعمال
أعمال اللغة العيشة لها نارة في القول ولغز في الفعل لا يقرءون أم فلا يستقيم وغير
مستقيم ورأى منه أمره بالنبي واجمعي وقال الله تعالى حتى إذا نسا أمرا وفار الشوز وقال
شجانه قاله التحيين من امرائه والمراد ذلك الأفعال السابقة وإدانت ذلك فظاهر استعا
جلب الحقيقة الآن تقوم على المجاز دليله وقلنا ذلك لأن لغة العرب إنما علم باستعمالهم
وإذا كان استعمالهم للفظ في معنى واحد من حيث دليل على فهم محذورين به يوجب المتطهر
على أنه حقيقة فيه فلذلك يجب أن يستعملوا في معنيين مختلفين بمنزلة ما قلناه
أن الحقيقة هي الأصل في اللغة والمجاز طار عليها بدلالة أن الحقيقة تعجز أن تكون لها
مجاز ولا يصح أن يكون مجازا لحقيقة له ولا يكتفى على ما ذكرناه المجاز من حيث كان
مستعملا لأننا عدا فيه عتايه حبه ظاهر استعماله لا بد له ولا خيلناه الظاهر
لحقيقة الحقيقة وليس لا جواز يقول ذلكوا على أن استعمال اللفظة الأمر في الفعل

على وجه استعماله في القول فحينئذ لم يكن ذلك إلا أن يكون في استعماله في الفعل من جهة
تدل على ذلك لا أن لم يرد ذلك قبلنا بل دلالة عليه وإنما إذا عينا الاستعمال
ولاشبهة فيه ومما روي عن خلاف استعماله أنه لا يدل على أن الوجود عينا ذلك
لم يردنا دلالة عليه لأن الأصل في استعماله أن يكون متعبرا عما من القريب
التي هي حيث كان الأصل فيه هو الحقيقة لا تنفرد في جهة وإذا عينا ذلك ما هو
الأصل في حيث عينا دلالة واستدل المخالف على أنه حقيقة في القول بأنه يستحق
من لفظة الوصف لفظا بأنه أمر وإن ذلك لا يكون إلا في الأمر الذي هو قول
دلالة لعدمه على أن تسمية الفعل بأنه أمر ليس بحقيقة وهو موضع الخلاف
ومما روي أن كل ما ينسب إليه أمر على الحقيقة يستحق لفظا عليه الوصف بأنه أمر
ويستلزم على ذلك اختصاص لفظة عين بما يستحق منه أخصر وعينا وهو
الجارية وإن لا يكون مشتركة ومهما اعتدوا به في ذلك فقولوا بطله وبطل الجيب
عن قولهم إن الأمر يمنع منه الخرس والسكوت وأنه تقيض النفي وأنه ينفي
مأمورا ومأمورا به وأنه يدخل فيه الوصف لمن توجه إليه بمطابق وخاص لأن
ذلك لا يدل على أن الفعل لا ينسب إليه أمر على الحقيقة وإنما يدل على ذلك أن نقلوا عن أهل
الفقه أن كل ما ينسب إليه على الحقيقة تفق منه من الأمور وما لا تفق منه لا ينسب
بأنه أمر حقيقة وهذا لا يستلزم اليه **فصل** في تسمية اعتبار الرتبة بين
الأمر والمأمور لأنه يفق قول الجارس أمرنا الأمير ولا يفق قوله لقبره أو سألته
فصل وليس للأمر صيغة تحفه متى استعملت في غير كاشحاز بل
صيغة مشتركة بين الأمر والأجبة ولا نسلم لغيرهما من الإطلاق الأدليل وقلنا

أمر

صفة

٧٣

ذلك حيث كانت هذه الصيغة متعلقة في الأمرين معا فالله تعالى في قوله الصلوة
هو أمره وقال إذا جلتهم فاسبطوا وهو يبيح وظاهر الاستعمال يدل على الحقيقة على
ما قدمناه وقولهم معنى الأمر هو الطلب منها أنه هو الجلبة إليه فلا يدل بصفوا
للفظ وليس هذه الصيغة غاية ما فيها أن يصحوا لفظا فمن أين العلم أنه لا يكون
مشتركا **على** أن ما ذكره اميل بالاجبة لأن هذا المعنى موجود فيها وما وضعوا
لفظا تخصها وقولهم هذا العرس إذا فرذوا الكلام في الأمرين بالأيدي يكون
فيه سيوى هذه اللفظة وهذا يدل على الاختصاص ونفي الاشتراك ليس بشيء لأن القول
لم يردوا الاختصاص ولا الاشتراك بل قالوا إن لفظة فعل أمر وكذا القول ليس في ذلك
ما يمنع من كونه بالاجبة بل قد قصر فيها على ذلك ولعلنا يجهلون بها في الاجبة
كما دعون في الأمر **فصل** وهذه الصيغة إنما يكون أمر إذا كان فاعلها مع
كونه علامة من المأمورين بل الأمر به وذلك لمثل ما قلنا في الدلالة على أن النسخة
كان عينا للآفة المنهية عنه عند الكلام في كونه تعالى كاري فلا نطوّل ذكره ولا نحورن
يكون أمرا لآفة الأمر كونه أمر لأن ذلك ينفي صحة أن الأمر لغيرنا كما لا يرد بل ما يكره
غاية الكراهة وقد نفينا على تقدير ذلك فينا ونفسي صحة الأمر القديم والماضي وكل
في تحيل كما صح الخبر عن ذلك من حيث كان خبرا لآفة المخبر كونه خبرا وتعلق
المخالف بأن أهل اللغة شرطوا في الأمر الرتبة ولم يسترطوا الإرادة ولو كانت شرطاً
لذكرها ما ليس بشيء يقول على مثله لأنه لا يستلزم أن يكون المراد بسترطوا الإرادة فلهذا
ولا نفهم لم يسترطوا الشعارين المخالف بسترطوا الشعارين **فصل** فلا خلاف
في أن الأمر طلب للفعل والقول أن الطلب لا يكون إلا مع الإرادة طرقة العقل لأنه كلام في
العقل ليس معنى الطلب ولا يحورن

نقول

الرجوع الى اللغة في الحقول من الامور وقولهم قد يامر الانسان عبدا بالكره
 او اقبدا تعريف غير عريان العبد له ليس شيئا ايضا لاننا لانسلم ان ذلك يكون
 امرا كما انه ليس يطلب منه للفعل في نفسه وانما ذلك حكاية للفظ الامر وايضا
 للعبد انه يطلب للفعل منه وامره به وقولهم قد يقال ايدهم عليه بل يخرج اليه
 ولم يرد الذبح للجواب عنه ان الذي امر به قد اراد وهو مقتضى ما
 الذبح كالايجاب ولقد المذبة والعرب تسمى الشيء امره مقتضى ما به وسعد ذلك قوله
 تعالى وانما انا امرهم قد صدقت الروايات **فاما** اجزعه علم فانه انتفى
 ان يامر من الذبح بعد امره مقتضى ما به لان العادة حارة بذلك وامر الفاعل ان
 يكون عما ظن انه سيؤمر به من الذبح ونحوه ان يكون عن مقتضى ما به لا يمكن
 امره بامر على ما فعله فان العبدية لا تجب ان يكون من جنس المفيد لان خلق
 الامر قد يقدر بامر ما نذره ونحوه ان يكون مأمورا بالذبح نفسه وقد فعله لكنه
 كان اذا فرى خيرا عاد في الجوار ملتجما فلا يتطل الحيوة ههنا لو ثبت ان امرهم على
 راي في المنام صيغة الامر ولا دليل على ذلك وقولهم اسعيل افعلا ما نؤمن بمقتضى ما
 قومه في المستقبل **فصل** ومطلق الامر لا يقتضي وجوبا ولا نهيانا وانما
 كل واحد من الامرين ليل هذا في وضع اللغة فاما في عرف الشرع فانه لا يحمل
 مطلقا على الوجوب وعلى الفور وعلى الاجزاء وتعلق الاحكام الشرعية وكذا القول
 في الشيء فانه يقتضي بحرف الشرع من الاطلاق خاذا المبنى عنه وقد لعنا به وكذا
 الالفاظ التي تدعي الفقهاء انهم وضع اللغة للاستغراق في مجمله على ذلك يعرف
 الشرع والدليل على ذلك اجماع الامامية وسبب ان حجة فاما مدان شائعة

وعلى هذا يتكلم على ما يتعلق به المخالفون في ذلك من الطبري والسمعية لانه
 ان صح صراها نذرها اليه لانه لا دلالة في شيء منه على ذلك وانما قلنا
 ان مطلق الامر في وضع اللغة لا يحمل على وجوب ولا نهيان لان دليله ان
 ثبت ان الامر انما كان امر الارادة المأمورة فإرادة الحكم له تدل على انه صفة
 ذلك على حسنه وانه مما يستحق به اللذخ والثواب وهذا مستلزم من الوجوب
 التدب معا فلا يمكن والحال هذه القطع على احدهما الا دليله وايضا انه لا يتبع
 لفظ الامر في الخطاب والتدب وظاهر الاستعمال في الحقيقة على ما سانه وخلق
 من ذهب الى ان مطلقه يقتضي الوجوب ثم العقلاء العبد على مخالفة امره ولو
 ان مطلقه يقتضي الانجاب كما استحسنوا دمه باطلا لا في الانسليم ان كل صيد يستحق
 الذبح على مخالفة امره ولو لان العبد لو لم يكن حاربا بقوت منفعه مولاه لمخالفة امره
 او كان للفرق فيما امر به فاختاره بان سيده لما دمه ليدرس العقلاء وانما يستحق الذبح اذا
 اذا علم العادة او شاهد العاقل كرامة مولاه لمخالفة وانه يستحق ما فيكون ذلك هو الذي
 لا حيلة استحق الذبح دون مخالفة نهي الامر وتعلقهم بان الامر اذا حمل الانجاب و
 التدب وجب حمله على الانجاب لانه امر قاطبة ولجواب في الذين ظاهرا لانه لا فرق
 بينهم وبين من عكس ذلك فقالوا لا يحمل الامر من وجب حمله على التدب وهو اليقين
 الاقل وما اعتبره من عموم القاطبة انما يكون في اللفظ المحتمل الامر من فاما ان
 ولعل فاما لا كان ما محتملا كالمضاد فاما ان العبد المحتمل الاكابر الاخر وقولهم ان
 ذلك لا يوجب للذين عبا محتمل لم هو ضد الاحتياط لانه يوجب في افعال متحيز منها

اعتقاد وجوب الفعل ومنها المنع على آية على هذا الوجه ومنها اعتقاد وجوبه
 وربما كره هذا الترك فكل ذلك قبيح لأن من أقدم عليه نحو قبحه لم يجز له
 المأمور به غير واجب والإقدام على ما لا يؤمن قبحه في الشيء كإقدامه على ما
 يقطع على ذلك فيه وتعلقه بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره لا يزال لهم
 فيه لأن خلافه في الأمر المطلق وهذا قد اقتضيه وعيد ذلك على وجوبه على الزيادة
 التجدد من مخالفة الرسول طر على جهة مجد النبوة فشهد بذلك قوله تعالى في
 الآية لا تجعلوا كمال الرسول عليكم كإساءة بعضكم بعضا وهذا الترك على من لم يكن الطاعة
 له طر لا جلال نبوته وخلافه على هذا الوجه كغيره لا شبهة على الآية تقتضي
 من المخالفة وفعل ما نذر إليه على وجه الوجوب مخالفة كان فعلا أو جبه
 على وجه النذر مخالفة من أين كان ما أمره واجب حتى يكون من فعله على غير
 هذا الوجه مخالفا فثبت أن الآية لا دليل لها فيها على موضع الخلاف وتعلق من
 تعلق بأن حان السلف والخلف من لزوم الصحابة إلى الآن جارية بعمل كل امرئ
 في قول أو سنة على الوجوب من غير تطلب رتبة لنفسه معتد ضرائه لا سبيل إلى
 العلم أن السلف والخلف حكموا بوجوب الفعل لا بوجوب الأمر دون أن يكون ذلك لآية
 دلته عليه وهذا هو الظاهر من العلم ويوضح عن صحته أنه لا خلاف في علم كثير
 من أمراء الكتاب والسنة على النذر وجوبهم فيها بذلك وهذا يدل على الاشتراك وليس
 لأن يقولوا إنهم كانوا في صيغة الأمر الوارد في الشريعة النذر دليل على أن ذلك يمكن
 عليه على حكمهم فيها الوجوب شبه المخالفات هذه المسئلة كثيرة ومثلها أدنى
 أمرا علم فكنه الجواب عنها الضعفاء فلا يقولون بمرافاه وتعلق من ذهب إلى المطلق

الأمر يقتضي النذر بأن ذلك هو المتيقن الذي لا تدار يدعه الحكيم من حيث كان اعتقاده
 وما لا يد منه من أمره والوجوب معوقوف على العلم بكراهة الترك باطل لأننا نقول
 نعم من طهره أنه لم يكره ترك المأمور به حتى قطعتم على النذر الذي هو اعتقاده فإن
قالوا أمر حيث أنه لو كره الترك لبيّن ذلك **فقال** لهم ما الفرق بينكم وبين من قال أعلم
 كراهة الترك من حيث أنه لو لم يكن كراهة لبيّن ذلك فإن **قالوا** الفرق من الأمر أن
 الأصل في العقل كون الترك غير مكروه فلم يوجب البيان كراهة وليس كذلك إذ انتعشت
 حاله وصار مكروها لم يوجب البيان كراهة لأن البيان لا يخر عن حال الخطاب **فقال**
 لهم بعد ورود الأمر بالعبادة وتغير حالها عما كانت عليه في العقل لا بد من تغيير
 تركها وخروجها عن الأصل العقلي فإن الأمر الصلاة مثلا أمر بفعل كان في العقل لو لا
 ورود الأمر لم يظهر أمر حيث كان إذا خال مشقة على النفس من غير فائدة ولا بد من
 تغيير تركها الذي كان في العقل واجبا وتغيره يقيس على كون مكروها فيكون الفعل واجبا
 والحد يكون لامرا إذا لم يكرهها فيكون الفعل نذرا والحد يكون مرادا فيكون المكلف مخيرا
 بينه وبين الفعل على أن البيان إنما يجب في وقت الحاجة لا في وقت الخطاب على ما استدل
 عليه فيما بعد بعون الله والحكيم لو قال المكلف فعل كذا بعد شهر لما وجب أن من له حكم
 الترك في وقت الخطاب ولم يفرق في فعل الأمر على النذر من أن يكون على الفور أو على التراخي
فبطر ما قالوه **قال** الأمر الواجب بعد الحظر لا يعنى الإباحة المخصصة بل كراهة
 حكم الأمر المستند فإن أفتى بغيره أو جوبا أو نذرا أو وقفا فذلك بعد الحظر لأن ما يبدل
 على ذلك لا يتغير موقعه بعد الحظر فدلالة الشك لا تستغنى ولا بد من ورود بعد
 الحظر العقلي الذي هو الأمر من السمع إذا لم يمنع من اقتضائه الوجوب فبيان لا يمنع

من ذلك وزد في بعد الخط الشئ اولى ولجى وقوله القابضة في وزد في بعد
 الخط اطلاقه صحيح الان اطلاق الخط كما يكون بالاجبة كون الإيجاب والتدبير
 دليل على انه يقتضي اطلاق الخط من غير زيادة علمه وقوله لم يجز في أوامر
 الكتاب الواردة الامارة جالة لا يصح الاعتقاد عليه لان خلاف ما استمر عليه الوجه
 جازية **مصل** والامر الشئ لا يجز ان يكون امرا جازيا بل الشئ الآيه الاطلاق
 لان ما لا يتم الشئ الآيه قد تكون شرطه وقد يكون سببا فيه فان كان سببا فالامر المسبب
 امر لان مع وجود السبب لا يتبين من وجود المسبب الامر وان كان شرطه لم يجز ذلك
 فيه لان طام الامر انما يقتضي ما تبادله لفظه ولا يصح ان يعلم ما يتبادله الا بدليل
 ظاهر ولما ذكرناه لم يكن الامر الزكوة والخير امرا يتجمل الصواب الاستطاعة
مصل والامر الشئ ليس بغيره من جهة اما من جهة اللفظ فلا شبهة
 فيه واما من جهة المعنى والذي فيه شبهة ان يقال الحكمة تقتضي في الامر الشئ ان
 يكون كماله الصنيع او كون المأمور به واجبا يقتضي قبح ضده والاول بطل التوابع لان
 الله قد امر بها وارادها وما كره احدا ما يذ اكل ذلك انا نصف فاجلها انا مطيع لله
 تعالى والبطاعة هي امتثال الامر والارادة وانضا فالنوافل كلف اضرب في تناوب
 التكليف وذلك يقتضي كونها مرادة وايضا قوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان الى
 صفة المذهب دون الوجوب والثاني باطل ايضا لان وجوب الشئ لا يقتضي قبح ضده الا
 طلاق لان الاصل ان قد تجتهد في الوجوب فان الصلاة في لغير الوقت في لغيره في الميسر
 تصاد الصلاة في الزاوية اخرى منه ومع هذا فالكل يجب على جهة التحسين على
 القول بان الامر الشئ بغيره من جهة المعنى يلزم عليه ان يكون اجزا الى الامر القاصد
 المجرى من لغيره بالدار ناهية له عن خروجه من الدار الا ان يكون من حيث ان

خروجه من لغيرها كانه مأخوذة من الاخر كما ذكره في الزاوية والمعلوم خلاف
 ذلك **مصل** والامر اورد باسما على وجه التحسين كالكلامات الثلاث
 في حيث الميسر في جميعها ويجب على وجه الذي ذكرناه بدليل ان ذكر لغيره في الزاوية
 ذمة المكلف واستقاط الحث عنه كالاخر والاصل فما ذكرناه ان تكليف الشرعيات
 يتبع المصلحة مكانة غير متغير ان علم سبحانه في شئ معين ان المكلف يصلح عليه
 وان غيره لا يقوم في ذلك مقامه فيوجه على جهة التفسير وكذلك لا يستمر ان يعلم في
 اشيا مختلفة ان كل واحد منها يقوم في مصلحة المكلف مقام الآخر فيوجه على جهة التحسين
 ولا يجوز الجواز في الجواب بعضها دون بعض لان ذلك يتناقض وهذا بطل قول من ذهب
 الى ان الوجوب من لغيره واجد لا بعينه وايضا فلو كان الوجوب من الكمال الثالث
 وبعد الا بعينه لوجب ان يكون للمكلف سبيل الى تمييز قبل فعله لان تكليفه ما لا يطرق
 له العلم به فيجب من حيث كان كيفية ما لا يطابق وفي نقد طريق ذلك دليل على ان الكل
 ويجب على جهة التحسين وليس لهم ان يقولوا اما انكرتم ان جعل الله تعالى اختيار المكلف له
 على وجه وجوبه لان ذلك يورث الى مذهبه وليس من علم ان الله تعالى خول ان خلف العبد خيار
 ما شاء من الافعال ومن مصلحة باختياره من غير ما كان في حقيقة تقدمت اذا علم انه لا يختار
 الا الصلاح ويلزم على ذلك تجاوز تكليفه تعالى بصديق الشئ الصادق وتتميز من ليس صادق
 من غير دلالة ولا امانة تقدمت على ان العلم بوجوب الفعل هو الداعي الى اختياره فيجب
 ان الجاهل هذه ان يكون الاختيار زائلا للوجوب ولا يكون الوجوب تابعا للاختيار على ما
 اوجبه تعالى على جهة التفسير ان المراد ان نوفر لاختيار المكلف في المسئلة التي لها كمالها
 كذلك ما اوجبه على جهة التحسين وتعلق المخالف بان القول بالتحسين يورث ان يكون
 المكلف مختارا بين عبادة الله تعالى في المسئلة والاطعام ليربى على الله

من قوله الميسر

في قوله الميسر

قوله

لأن التحصيل إنما يكون فيما يدخل في المكان فالمكلف محتمل من علق من يمكن من
علقه في الجاهل وكذلك القول في الكسوة والاطعام **على** أنه لا يفتقر على قوله أيما أن يكون
المكلف مأموراً بعتق واحد من عبده الدنيا كلها وكذلك في الكسوة والاطعام
وجوابهم في ذلك هو جوابنا بمبنيته **و** تعلقهم بأنه لو فعل الكل لكان الواجب
وواجباً لا يعبئ به بلا خلاف فكذلك يجب قبل الفعل غير معتدل لأن كل واجبة
منها قبل العمل فتوفر في مصلحة المكلف مقام الأخرى فكانت كلها واجبة
على سبيل التخيير على ما بيناه لأنه لا وجه لإيجابها على جهة الجمع وإيجاب
بعضها دون بعض يتناقض وليس كذلك بعد فعلها لأننا قد بينا أن إيجابها على جهة
الجمع لا يصح فلا بد من القول بأن الذي يستحق به ثواب الواجب منها والواجبات
الأمر أنه **مطلق** الأمر للاستيفاد منه فعل مشق وجبة بلا خلاف
وما زاد عليها لا يقطع الظاهر على أنه مراد أو غير مراد بل يجب التوقف طلباً للبدل
ويدل على ذلك أمور منها حسن استيفاء الأمر عن مراده وهو الإقتضار
على المسرة الواجبة أو التكرار وحسن الاستيفاء بدليله مشترك ومنها حسن قول
الفايغية أنه ذكر البدل أو فعله مرة واحدة بلا زيادة عليها ولو كان مطلق الأمر موضوعاً
لإيجابها لحسن ما ذكرناه وليس لهم أن يقولوا إنما أحسن ذلك لتأكيد التأكيد
نحو أن يفيد المريد اللفظ المؤكد لأن الكلام موضوع للإفادة فلا حيل في العمل
منه ما لا فائدة فيه **ومشهور** أن الأمر قد ورد في القرآن عرفة الاستعمال زيد
به تارة المسرة الواجبة بلا زيادة ولا تكرر وقد بينا أن ظاهر الاستعمال لا يفتقر
الحقيقة **وقول** من قطع على التكرار وإن أوامر القرآن المطلقة تفصيله غير مبني

٦٦

بل المرجع في ذلك إلى دليل منفصل وهذا الخلاف تدار المأمورية مكان فيه ما يجب في
اليوم واليلة خمس مرات كالفلاة وفيه ما يجب في كل عام مرة كالزكاة والصيام
ولو كان التكرار مستقلاً أمر مطلق الأمر لما حصل فيه لفتلاف وكذلك ما استفيد
منه المسرة الواجبة متى أوامر القرآن كالحج والعمرة عند من أو جهها إنما جاز ذلك
منه بدليله **وقولهم** إذا لم يكن بعض الأوقاف بأن يتناول مطلق الأمر
أولى من بعضه يجب تناوله للتحصيل لا يدل على التكرار بل هو دليل الوقف لأن لفظ الأمر
إذا لم يكن بعض الأوقاف أولى من بعضه يجب أن لا يحصل على شيء منها إلا بدليل
كيف يحصل على الجميع ولفظه غير متناول له وليس جاز ذلك يجوز لمخالفهم حيلة
على المسرة الواجبة بلا زيادة وإن لم تكن لفظة متناولاً لذلك ويسلزم على ما ذكره
أن يكون قول العبد القيت رجلاً محمولاً على أنه لقي من له جميع ما للشارع من الصفات
التي لا تضاد وإن كان من لقيه ما شاعراً غافلاً كذا ففيها ادباً إلى خيرة ذلك ميث
حيث لم يكن قوله بأن تناوله من له هذه الصفات أولى من بعضه وقد علمنا خلافه
وقوله لم يرد له بعض التكرار كما صح دخول الشيخ لإدلاله له فيه لأن الأمر أن لم
يعلم التكرار من غلظه فقد علم به يدل من جملة الأولات على ذلك دخول الشيخ فيه الأدلة
وتعلقوا من قطع على المسرة الواجبة من غير زيادة أن القليل أعبر عنه إنما أمر أن
يصير متارياً وإذا كان ملحق الواجبة يكون كذلك لم يجب ما زاد عليها باطل لأنه كما
يضمين صاراً بالمسرة الواجبة وكذلك بالبدل التكررة فلا بد من القطع على
أنه إذا قل ما يستحقه الاسم ولم يرد التكرار لم يرد له من استيفائه عن
مراده ولو كان معناه ما أحسن الاستيفاء لم يخله الأمر

وال

على الإيقاعات والتعليقات فإنه لا يقتضي التكرار إطلاقاً ذلك لأننا في جميعه
 به دليل فان التكرار لا يقتضي تداخلاً في الشرع ولا يمكن تكراره وكذلك الحق وقول الزدج
 أت طالق لا لا توقيف الشارح على أنه ينبغي المدة الواحدة لكان محتملاً لما زاد
 عليها ولم راجع الدلالة الشرعية لاختلاف وقوله أنت طالق ثلاثاً فذهب قوم إلى
 وقوع الثلث وتكرار اللفظ والعبارة وتكرار اللفظ لا يقع شيء فثبت ما قلناه
صل والامر القيد بصفة أو شرط لا يكره تكرارها بل حكمه حكم
 الأمر المطلق سواء يدل على ذلك جميع ما قدمناه في الأمر المطلق فلا وجه لإطلاقه
 وتعلق المخالف بأن ذلك لو لم ينفذ التكرار كان المخالف متى لم يفعل مع الشط الأول فعل
 مع الثاني يكون قاضياً لا مودياً وقد عرفت خلاف ذلك لإدلاله لم فيه لأن ذلك إنما
 ظهر بغير فصل ما به علمنا أنه يكون مودياً به علمنا أن الأمر المشترك طارئ به كل
 شراً من متقبلين من ظاهر اللفظ ولولا الدليل لم تقطع على أن المفعول في الأوقات
 المستقبلة فصاروا لا بأسوا أن الأمر مطلقاً أو مشروطاً لأننا قد بينا أنه لا يقتضي
 التكرار ولا الإتيان على المدة الواحدة ومبيناً أنه لا يقتضي فوراً ولا تأخيراً ولا كان
 محتملاً لذلك كله وجب أن نقف القول بأن المفعول تائيداً قاضياً أو أد على الدليل وقوله
 انتهى المعلق بشرط إذا اقتضى التكرار فذلك نجيب في الأمر بإطلاقه لا سيما أن المسمى للشرط
 يقتضي ذلك بظاهره بل متى ظهر ذلك فيه فبدليله متفصل **صل** واعلم أن المأمور
 به إذا كان موقفاً بوقت معين ولم يفعل فيه اجتنب في إتيانه مستقبلاً إلى دليل يقتضي
 الأمر الأول لأن الأمر متناول الوقت الأول إذا اطاع للمكلف لا خلاف فذلك نجيب إذا
 عصى لأن العصية لا تقتضي مستأدله وايضاً **صل** فافعل ما يكون مشتملاً في وقت

تعلق
نحو

لأنه

الأوقات يكون مشتملاً بعض الصفات وإذا كان الأمر بالتحقق بصفة لا يتناولها
 لذلك الصفة فذلك الأمر بالتحقق بوقت نجيب لتناولها ليس في ذلك الوقت دليل
 أولاً لا في غير الوقتين فوجب تغاير الفعلين وليس كذلك تغاير الصفتين وقول
 المخالف إذا تعلق الفعل بصفة المخلف وجب الإتيان منه إلا بفعله غير معتد
 لأنه إنما تعلق بزمانه في وقت مخصوص وقد فات الوقت وإذا كان كذلك فهو غير
 قاضٍ فيما عداه على فعل ما كلفه بعينه ولهذا لم يصح دخول الشرح فيما عداه حاله وإنما
 يدخل فيما عداه كونه من متناول الأمر فإن قال فيجب أن يكون المفعول حيز الوقت
 قاضياً فذلك نجيب **صل** وإذا تكرر الأمر لقول الفاعل ضرب ضرب
 فمتناول الثاني غير متناول الأول لا فاعلاً ولا كائناً فثبت قسراً على ما مقرر من تغاير
 فذلك نجيب فيما إذا التبعاً لأن الإحتجاج لا يقتضي مقتضاهما وكذلك القول فيهما
 الإعتداف لغيرها على الأحرار **صل** ولا يعلم لغير الفعل المأمور به امتثاله
 وإنما علم ذلك فيه دليلان الأول أن الإحتكام شرعية كوقوع الطلاق بالبيع
 والاستباحة بعقد النكاح والفرقة الطلاق والصح في الصلاة والقصور فلا تجب طاعة
 وإذا كانت هذه الأحكام غير متعلقة بالأمر في لفظه ولا بمعناه لم بدلاً امتثاله على
 سبيلها فقد تعلق بمنها **صل** ولا يعلم من مطلق الأمر فوراً ولا تأخيراً وإنما يعلم
 لغير الأمرين بقرينة دالة عليه لأنه قد ورد في القرآن والاستعمال وأردبه ناس الغور
 وأمره التلخي وظاهر الاستعمال يدل على الحقيقة على ما بيناه فيما مضى وايضاً
 حسن استقراء المأمور على أمره التحليل والتأخير يدل على الاستدراك والاحتياط و
 ايضاً فإنه لا حسن أن يقول لغيره أفضل السباحة أو في الثاني أو متى شئت فلو كان
 اللفظ محجوراً منع منه الغور والتلخي للحسن ذلك وتعلق من ذهب إلى الغور

بان يجوز تأخير الواجب بلحقه التوافر وذلك لا يجوز باطل لانه يجب مع الخيرة
 بدل منه وهو العزم على اداءه مستقبلا وذلك متى مر التوافر ونعم انما هذا يدل
 اذا علمنا ان الامر للوجوب للفعل لم يرد الفور وانما اراد الترخي والتخير فلا يدل
 الخيال هذه مشي بدل وانما ثبت انه لا بد من بدل في الاجماع نعم انه العزم لان كل متى
 انما بدل لم يست سواء ولا نفي العقول البدل عن كل وجب لم يتركها البتة
 رد الوديعة ولهذا يستحق متى لم يفعله وقد لم يترك الفعل الفهم والوقت وتعلقهم بان
 الشاهد يقتضي وجوب التخييل بدالة ذم العقل من غير المأمور به غير معتد لا بالاسلم
 جواز الذم الامع القرينة الدالة على الفور فاما مع الاطلاق فلا ولهذا ليس معه
 الاستغناء عن المارد وقيل هو الفور والتخييل او الترخي والتخير وتعلقهم بان يجوز
 تأخير الفعل المجوز ان يكون له غاية لان لفظ الامر لا يقتضي ذلك والذم يكون له غاية ويجب ان
 لا يكون المكلف مفرط متى خسر وهذا يجوز الفعل عن كونه واجبا باطلا لانا قد بينا انه
 لا يمتنع التأخير مشي بدل هو العزم وان كان لا غير غاية معلومة وهذا انفصله من التافهة
 لانه يجوز تأخيرها بلا غاية ولا يدل وجوبه الامر في اقتضاء الفور على الإطلاق والعيان
 والتعليك وغير ذلك من الايقاعات باطلا من حوز منها ان ذلك قياس ولا يجوز
 ان يعتمد عليه فيما طرفة العلم ومنها ان الحكم من الاقاعات ليست بافاد ان يطلب
 لها وقت بخلاف متناول الامر فانه فعل ومنها ان الامر دلالة على وجوب الفعل
 وليست بسبب فيه بخلاف الايقاعات فانها اسبب في هذه الاحكام وجوب الفعل
 مع وجود السبب واجب التامح ومنها ان الحكم هذه الايقاعات انما علمنا انها
 على الفور بدليل وهو الاجماع وليس هذا محض في مطلق الامر وتعلقهم بان الامر

فرد

يقتضي الجواب فعله وجب وقد دل العقل على ان افعاله لا يصح فيها الترخي والتأخير
 وجب ان يكون المراد فعل المأمور به حقيقيا لا مائلا كقول الفاعل ولابد غير صحيح لان الترخي
 والتأخير في اوقات الفعل جائز وان كان واجبا ولهذا يقولون المكلف مأمور بعبادة
 الظاهر من وجوبه في الوقت الموسع ولا يلزم ان يكون قد كلف فيه صلوات كثيرة فاما
 يقتضي هذه الطريقة بقولهم ان الفعل اذا كان واجبا وانفقتا على ان المكلف عقيب الفهم اذا
 وصل الى وجه الخطاب عليه فلفظ لا من يقول بوجوب الوقف مع الاطلاق لا
 يوافق على ما ذكره وتعلقهم بان القول الترخي والتخير يقتضي اثبات بدل للفعل
 بدنه لا في آخره من كونه واجبا مقتضا لم يكن من ذلك التأخير ولا دليل على وجوب
 هذا البدل من جهة الامر والنجاب فيبطل التخيير وفي طلائه ثبوت التخييل انما
 يتوجه على من جعل مطلق الامر على الترخي فاما من ذهب الى الوقف ولم يست فور لا
 ترفعا الا يدل من فعله فلا يتوجه عليه وتعلقهم بطريقة الاجتياح وانما على الفور
 قدما عند الكلام في ان الامر لا يقتضي بظاهرة الوجوب ما يطله وتعلقهم بقوله تعالى
 وسارعوا الى مخافة منكم وقوله تعالى فاستبقوا الخيرات لا يصح الاعتناء عليه في موضع
 للقيام لا قوله وسارعوا الى معصية منكم بحجاز من حيث ذكر المعصية واراها
 تقتضيها ومجمل من حيث كان مبنيا على كفته وجوب الواجبات مشهور لو تخرج ان الوقت
 اليه تعالى معلوم واجبة او ذمب اليه على الوجه والوقت الذي خلق به وكذلك قوله سبحانه
 فاستبقوا الخيرات على ان التعلق بذلك تسليم لما نقوله من ان مطلق الامر لا يقتضي ذلك
 وانما سلبه بدليل منفصل وتعلق من قال باقتضائه للتأخير بالاطلاق بانه لا وقت فيه

فحب إذا فقدنا البيان تساوى الأوقاف في انقاعها باطل لأن هذه الطريقة تنفذ
 الوقف والانقطع على فور ولا تخرج لأن مع فقد الوقت أو التحسين الحب الوقت
 طلب الله ليشده وليس لهم أن يجعلوا فقد دليل التحسين دللا على التحسين لأن
 ذلك يفسد عليهم **على** لأنه لا بد من الترخي من إيقاف يدل لا دليل على ذلك
 حمل مطلق الأمر على الترخي على ما تقدمه وتعلقهم أن الأمر في انقاع الاستقبال
 كغيبه وإذا كان قولنا سيفعل فلان لا يدل على اقرب الأوقات وجب مثل ذلك في
 الأمر لا يترك من قال بالوقف لأنه ليسوى بين الأمرين الحب في انقاف العلم بالسداد
 على الدليل أنما يلزم الغائبين الغور لا يقر لا يقولون أن الحب كالأمر في انقاف الغور
مسألة الأمر إذا تعلق لفظه بوقت وكان الوقت فاضلا على العيان التي ردت
 بإبقائها فيه فالوجوب متعلق بجميع الوقت والمكلف مخير بين أن يفعل في أوله أو في
 وسطه أو في آخره ولا بد مني بشر الفعل عن الأول من غير العزم على إياه و
 يتحقق الوجوب بتحقق الوقت بحضور الشخص وقلنا ذلك لأن الوجوب لا يجوز
 أن يخص أول الوقت لأن المكلف لا يستحق ذمًا إذا فعل الفعل فيه لأنه لا يستحقه
 لم يكن فائتق من صرف الوقت للوسع له ولا يجوز لخصاص الوجوب لجور الوقت
 لأن أول الوقت لو لم يكن وقتا للوجوب لم تجز الصلاة فيه عن الغرض كما لم تجز
 قبل الزوال لأن ما يطابق الصلاة من النية الأولى بالتأخير فما من النية المخالفة
 لها ولا خلاف أنه لو توى الظهر في أول الوقت التفل لم تجز صلاتها وحبية
 ولأن الإجماع حاصل على النية الواجبة من الصلاة بخلاف نية التفل منها
 وإن النية مما أورد من صلاة الظهر في جميع الوقت لا تختلف صلت أنها واقعة

في جميعه على وجه الوجوب وتعلق من خسر الوجوب بآخر الوقت بأن ما لم يتم المكلف
 بتأخير الصلاة عنه لا يكون الصلاة وحبية فيه قياسا على ما قبل الزوال ويقولون لهم
 الصاكف ما المكلف أن يتركه من غير عذر فليس بواجب كالنقل قياسا عليه فإنه إن
 حصل له غلبة الظن وجن في مسألة فرضنا على العلم ثم أنا لا نسلم أن ما انتهى إليه
 بتأخير ليس بواجب بالإطلاق لأننا قد بينا أن الواجب الموسع لذلك ما قبل الزوال
 لا يجوز تأخير الصلاة فيه إلا إلى بدل وليس كذلك وما قبل الزوال فإنه يجوز تأخيرها في
 منه الجواز لا إلى بدل وهذا هو الفرق بين هذا الواجب والتأجيل لأنه لا يجوز تأخيرها من
 غير بدل وما ذكره ينقض الكفارات الثلاث لأن ما ساعد وقتا مضى هو الواجب
 بالاختلاف ومع ذلك فلا تأخير والعذر عنه إلى غيره ثم هو مستفيض على أصلهم
 لأن عندهم إذا تعلق الصلاة وقد بقي من الوقت قدر ما أفعل فيه أثر وإن لم تكن الصلاة واجبة
 سيفعل الجواز لأن الوجوب يتعين عندهم إذا بقي من الوقت قدر تحريمه وتعلقهم بأن
 وقت الظهر إذا دخل وهو مقيم ثم مضى منه ما يملكون من الصلاة فيه ثم سافر فإنه يجب
 عليه قصر الصلاة وأما الواجب بأول الوقت للجواز ذلك كما لو سافر بعد خروجه
 غير معتد لأن أول الوقت واجبة وإن اشتد كافي لتعلق الوجوب بها فقد اختلفوا في أنه
 مشهور في إيجابها ومضيق في الآخر فلذلك اعتد بآخر الوقت دون أوله في الحاضر و
 المسافر وأيضا فإن كيفية أداء الصلاة تعتبر بحال المكلف وقت إيجابها لا بد أن
 القيد فرضه في يوم الجمعة الظهر أربع ركعات وصلى عشق الوقت إقامته الجمعة
 وكذا في ذلك لو كان المكلف صحيحا في أول الوقت لمسته الصلاة على كيفية مخصوصة وإذا

فإنه ذو

مرض قبل الحول وقت وعرض تلك الكيفية لمرته على وجه آخر على حساب استطاعة
 فعلية في صفة العبادة للعبادة كالمكلف في وقت ادائها من وجوب الحولية ومن جهة
 الى مرض فلا ذلك لا يعتبر من المامة الى سفر فاما الاستا في بعد خروج الوقت فانه
 يكون فاضيا لا موقدا ولا فضا يخبر ان يكون على الصفة التي فأت عليها المقضي وتعلقه
 ان ما بعد الزمان يكثر فيها امتثال المأمورية فيجب ان يكون وقت الجواز عند وقت
 الوجوب كمدة الحول في الزكوة لا يصح الاعتداد عليه لانه قياسه ودرعنا ان القياس في مثل
 هذه المسئلة لا يجوز ثم ان مدة الحول لا تقرب في الشريعة لو جوب آد الزكوة كالأول ما بعد الزمان
 فانه مضروب لوجوب أو الصلاة فافتقر الامران وايضا فان الزكوة لما كانت
 غير واجبة قبل تمام الحول تميز المودعي منها في تلك الحال من المودعي بعد تمامه بالاسم
 والصفة والنية بخلاف الصلاة في أول الوقت فانها لا تميز من الزكاة في نفسه بشئ من
 الاجزاء على ان تقول ان الصلاة واجبة من أول الوقت الى الخس ولا تقول انها واحدة في
 بعضه لا ذلك فيهم انما قلنا بقول الله جاز تركها والعذر عنها الى ان يتم تصديقها
 فقد انفصل ذلك وقت الجواز من وقت الوجوب **فصل** في الامر بالفعل لا بحسن
 الامر شرطه وهي نفس فعلها ما يتعلق الامر ومنها ما يتعلق بالمأمورية ومنها ما يتعلق
 بالمأمورية ومنها ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر فان كان هو القدر تعالى فليكن
 من الفعل القدر والآات والالطاف وعنده ذلك من وجوب التمسك وان يكون قصد ذلك
 ايصال الثواب الى المكلف ليكون تفرقا له لان الغرض من التكليف هذا وان يكون طامعا
 في فعله على كل حال وان كان غير القدير تعالى فكونه طامعا بحسن المأمورية وشيئ
 غرض فيه له او غير وان نظر يمكن للمأمورية من الفعل فاما النبي صلى الله عليه

فالشروط كالمسرة في القدير تعالى لا العلم بايصال الثواب لان ذلك لا يتعلق به ويجوز ان
 يقوم القدر في مقام العلم فما اوجبه الوكيل المكلف واما ما يتعلق بالمأمورية فكونه متمكنا
 من اتمام المأمورية على الوجه الذي امر به واما ما يتعلق بالمأمورية فصفة الجواز
 من المكلف له وصحة منه على وجه الاختيار وان ثبت فيه صفة حسيه وان يكون له صفة
 تدخل في ذلك دخلا في كونه واجبا او ندبا واما ما يتعلق بالامر فكونه منقذاً للوقت الذي
 تلف للمأمورية الفعل فيه ما يتعلق معه من الاستدلال على وجوب الفعل او التغيب فيه
 لان ذلك هو الغرض الامر ولا يتم الا ما ذكرناه فان زاد في التفسير على هذا الوقت لم يكن زمن
 معطية وعرض فيه **فصل** في الامر لا يدخل تحت امر لان من حق الامر
 ان يكون اعلا منه من المأمورية وهذا لا يقتدر من الانسان ونفسه والامر صلى الله عليه
 وآله لا يدخل فيما به اليه سبحانه من الخطاب القادر لانه وان سمع من لفظه فانه
 يتكلم عن الله تعالى وهو سبحانه الامر بكونه عليه **فصل** في الكفار مخاطبون
 بالشرع لان الاعتبار في دخول المكلف في الخطاب ليس بالاعتقاد وصفة الخطاب وادرا
 كان ذلك فالكافر كما هو من في استيقاض شرط التكليف لانه يتمكن ان يسمع فتصح منه
 العبادة وصحة تكليفه الشرعيات كصفة تكليفه نفس الامارة واما صفة الخطاب
 فانه لو كان مطلقا او متوجها الى الناس دخل فيه الكافر وقتا ولم يدخل في الامور ايضا
 فلا خلاف ان الكفار يجرون على التزاما على حجة العقوبة ولو لم يكونوا مخاطبين بالشرعيات
 لما استحقوا العقوبة على فعل القبح منها وليس لا يجد ان يقول عقاب الكافر علمه له
 تخلف نفسه من الكفر فيعرف قبح الزنا لان ذلك قد ان عقابته على كونه لا على الزنا وهذا
 ينفي ان يعاقب وان لم يزن وتعلق المخالف بان الكافر لا يصح منه مع كونه شيئا من

العبادات يجب أن تكون مخاطبة بما كالمكان عاجزاً أو ممتنعاً ليس بشيء لأن العبادة
 تقسم منه بشرطان بعد الأيمان كالمحجوب فإن الصلاة لا تصح منه مع العجز وهو مخاطب
 بها ويعتبر منه بشرطان بعد إزالته والكافر بخلاف العجز لأنه يتمكن من إزالته
 عجزه وكذلك الممنوع وهو يسلم على ما قالوه إلا يكون الفاحش مخاطباً بالصلاة ولا
 الفاحش إلا ما لا يمكن في الحال الثانية من جميع أركان الصلاة وتعلقه به أنه لو
 كان مخاطباً بالعبادات للزمن إذ الصلاة قضاء الفاتية منها غير صحيح لأن القضاء لا يبلغ إلا
 في سقوطه ولا وجوبه ولهذا يجب لإزالة العجز قضاء والإفاضة ولا يجب لإزالة العجز
 على العجز بل يجب عليها قضاء **فإن قيل** هذا من المحذور من العبادات بأوقات
 لم تعين في الزمان لأن فعلها في الأوقات كلها إذ القضاء إذا حال الجور على صاحبها ملك
 كافٍ ثم أسلم لم يجب عليه فيه زكاة بالاتفاق **والجواب** أن الزكاة وجبت على من غلبت
 الإسلام لأن الإسلام على ما جاء في الآثار يجب ما قبله **صل** الكلام في النهي والنهي
 للنهي صفة خاصة كما قلنا في الأمر لأن لفظة مشتركة بين النهي والتعديده والنهي وهو
 يكون نهيًا إلا كراهية النهي عنه لما قد مضى في أول الكتاب في كونه تعالى كارهًا وإلزامه
 معتبرة فيه كما قلناه في الأمر وقلنا هي لفظة تختص القول بخلاف لفظ الأمر والنهي لا يدل
 على الحكم الفعل المنهي عنه وإنما يخصر فيما لم ينعى عنه تعالى القبح يدل على منع فعل وهو أنه
 تعالى لا يجوز أن ينهى الآمن القبيح والنهي كالأمر في أنه لا يقتضي مطلقاً ولا مشروطاً بالكره
 ولا مرة واحدة وفي اجتماعه مع الإطلاق المذكور قبح مستعمل إما منفرداً أو مجتمعة وفي
 أنه ليس أمر بمنع المنهي عنه لا لفظاً ولا معنى وقد تقدم الكلام على ذلك **صل**
 ويعبر في فعله لا يقتضي إذا كان ما يستلزمه معذوراً ما على هذا يقتضي النهي عن فعلين

مختلفين على وجه التحسين والبدل أن يعلم في كل واحد منهما أنه يقتضي بشرطان أحدهما
 معذوراً ولا يقتضي القول بقبح ما جيباً على الإطلاق ولأن هذا الشرط الذي ذكرناه يقتضي
 متى وجد جميعاً أن لا يقتضي واجبه منهما ولا يقتضي الضمان في ذلك مجرى المختلفين
 لأن كل واحد منهما متى وجد وجب عجز الآخر ومقتضى عجزه بوجوده يغنيان عن
 شرط واحد فحجه وأما يقتضي ذلك في المختلفين والشك في حصول النهي لا يقتضي
 بظاهر فساد النهي عنه لأن المستفاد بقولنا فيما هو شرعي أنه صحيح أو محذوراً بآيات
 الأحكام الشرعية منه وليسفاد بقولنا أنه فاسد أو موقوف فبقي تلك الأحكام عند قولنا في
 الإطلاق أنه صحيح فأننا نريد بذلك أن الفرقة تقتضيه وتعلق الأحكام عند قولنا
 أنه فاسد بقى ما راد به بالصحة وإذ انت ذلك وكان النهي لا يتعلق للفظ ولا لمعناه بشيء
 مشروط لم يزل على صحة ولا فساد وأيضاً فالنهي قد ورد في معامير صحيح وفساد
 ظاهر لا يستحال للفظ في شيء من ذلك على الحقيقة على ما قد ساء ولا شبهة في صحة ما ذكرناه
 لأن المختلف عند تحقيق وقت الصلاة منهي عن البيع والشراء والتكلم ومع ذلك فلو فعل صح
 يفسد ويكف جهده وتعلق المخالف بأن الحكم الفعل ناهية له وإذا كان النهي مانعاً منه وجب
 أن منع من الحكم به وإذا منع من الحكم البيع مثلاً لم يبق الاضلاع لا تصح لأنه إنما منع من
 الفعل لتعلق الذي منه إلا أن النهي من الحكم يدل على كراهية المنهي عنه وهو لا يكسر إلا
 القبيح والقبيح ممنوع منه ولا تعلق للفظ النهي ولا معناه لحكم الفعل لا يكون مانعاً
 منها وتعلقهم أن الاجزاء يعاقب الفساد وإذا كان النهي بنفسه كون الشيء شرعياً وكان
 الاحتمال الاعتدال الشرعياً فليس بعد ذلك إلا الفساد لا بدالة فيه لا يتم أن أراد النهي
 كونه شرعياً فبقي كونه مكرهاً أو قرئاً وطاعة ففسد وإن أراد النهي الأحكام الشرعية ففسد

لا ينافي

الاشتراق اذا كان معني معمو لا لاهل اللغة تدعو الفحصة الى الاخبار عنه وجب
 ان يضعوا له عبارة ولا يخفى في ذلك من اللفاظ الاما ذهب الى عمومها باطل لان
 اول ما فيه انه اثبات لغة بيقاس وذلك لا يجوز ثم ان الوجه الذي ادعوه
 ان ارادوا به الالحاق بما قبله لانه لا وجه يقتضيه ولا يتم تكون من فهم مرادهم
 وما عقولهم من المعاني بالاشارة وان ارادوا به ما خالف الفهم فانه لا بد
 ان يفعلوا ثم اقصى ما في ذلك ان يضعوا عبارة فلم يجب ان يكون خاصة وما السك
 من اشتراكها كساير اللفاظ المشتركة **فصل** واعلم ان المراد بقلنا
 ان العموم مخصوص من التكليم اراد ما يصلح للفظ له دون بعض لانه اذا اطلق
 لاشياء كثيرة على سبيل العموم العموم فلا يدل على انه اراد البعض قبل العموم
 يخصه من الفرق بين التخصيص والتعميم من جهة خبريهما لان خبر التخصيص قد
 ما سئل وهو ان مخاطب اللفظ اراد بعض ما يصلح له دون بعضه خبره خبره خبره
 بيناه في الكلام في النبوة في هذا الكتاب وايضا فالتخصيص لا يقع الا
 فيما يتناول اللفظ وايضا فالشيء يقتضي ان مخاطب اراد البعض المستوي في حال الخطاب
 وانما غيرت حاله في المستقبل وليس كذلك التخصيص لانه يقتضي فيما تناوله اللفظ ان لا
 يكون مراد في حال الخطاب وايضا فالشيء يدخل على العينية والوجبة والتخصيص لا
 يدخل الا على خلية **فصل** ولحوز ان مخاطب تعالى العموم ويريد الخصوص لا
 قد دللنا على ان لفظ العموم مشترك بينه وبين الخصوص وجب فيه فيها ومع ذلك لا بد
 من حوا ما ذكرناه لان من اراد ذلك لحد منها ما عدل عن الحقيقة والعام يصير خاصا
 بقصد المتكلم الى ذلك وكذا القول فيه لانه عام مستغرق في انه لا يكون كذلك الا
 بالقصد **فصل** وتخصيص العموم بالاستسقاء صحيح ومن حق الاستسقاء الموثق

في المشتق منه ان يكون متعلبا به ومتى لم يكن كذلك لم يوثق لان خصم كل موثوق شرط
 تقييد بصفة ولولا ذلك لم نجث جالفة في بيته لانه يستثنى منها وان رلخي الزمان فلا
 تكون معتقده وبهذا وجب رفع اليقين والوعيد وان لا يستقر حكم العقود
 والايقاعات من طلاق وغيره **فصل** والاستسقاء التعليل لمجمل يجوز وجوبه
 الى جميعها او الى ما يليه منها ولا تقطع على الحد الا من ينزل الادلل وقلنا ذلك لانه يجب
 استيفاء من قال اكبر لغوالي واضرب غلاني الا بعدا عن الاعدل المستثنى هل هو
 من المحدثين ام من اقدميها وقديما ان الاستيفاء لا يحسن الامر الاجتهاد والاشتمال او تعلق
 من البيان لا يستلزم جرح الى ما يليه فقط من حيث خيفه واسجابه ان الذي اوجب في الاستسقاء
 ان تعلق بغيره غير مستقل بنفسه ولو كان مستقلا بنفسه لما احتج الى تعليله بغيره واذا
 كان كذلك واقاد واستقل اذا اطلق بما يليه لم يكن تعليله ثابتا عنه معني ولو وجب
 مع ذلك ان تعلق بغيره لوجب مثل ذلك فيه لو كان مستقلا بنفسه غير متعلل لانا نقول
 بوجبه فلا يجوز رجوع الاستسقاء وقد استقل التعلق بما يليه الى ما تقدم من التعليل بخور
 ذلك فيه كالجواز الخاصه بما يليه ثم ان ما ذكره ينتقض الشرط لانه يفيده استقلال
 او اعلق بعض الجمل ولا خلاف انه يجب تعليله مع حصول الاستقلال للمجموع على ان مقتضى
 استدلالهم الوقف الذي ذهب اليه لانه مبني على ان مع الاستقلال الاستسقاء وتعلق بما يليه
 لا يجب تعليله بغيره وكذا نقول غير انه وان لم يجب فهو جائز وليس في افحص اعله دليل
 على هذه الجواز غير مراد فان قالوا الجواز ذلك فيه ليجاز لو كان مستقلا بنفسه تعليله
 بغيره قلنا ما استقل بنفسه لا تعلق له بغيره جائز او لا يجب عليه وهذا المقتضى ان تعلق
 بنفسه والاستسقاء المنعجب جلا غير مستقل بنفسه فلا يثبت تعليله بما يليه حتى

الاموال

يسئل الاله وان استقل ذلك فمن الجايز ما تقدمه فافترق الامران وتعلقهم
 ان لو ثبت حمل لفظ العموم على ظاهره الا لضرورة واذ التفتت الجملة التي فيها الاستثناء
 للضرورة لم يخرج من تخصيص غيرها ولا ضرورة باطل لانا لا نوجب استغراق القاطر
 العموم على ما قدمناه وعلى هذا لا يجب ان يخص من الجملة التي ليسها الاستثناء ان
 تقطع على الجملة الأخرى عامة بل هي مجتمعة للتخصيص والعموم كما كانت قبل حذف
 الاستثناء وما ذكره ينطبق ايضا بالشرط على ما بيناهه وتعلقهم بان الاستثناء
 من الاستثناء اذ ارجع الى ما يليه دون ما تقدمه فكذا لا يجب في كل استثناء لا يصح لان
 ذلك اذا وجب فافترقا لان تعليق الاستثناء الثاني للجملة ليس يصح معه لغو الآية
 فيه لانا نستفيد من قول القائل عندي عشرة ادرهمين الا ان شئتم فاذا
 قال بعد ذلك ادرهم استغنى اقرأ تسعة فلو حملنا قوله ادرهم ما يجمع
 الى العشرة صار كانه قال عندي عشرة الاثنية لان الدرهم المستثنى او النصف
 الى ادرهمين المستثنيين صار ثلثة واذا انفصل الدرهم المستثنى من الثلاثة بقيت
 ثمانية وهذا هو المفهوم من قوله عندي عشرة ادرهمين واذا سقطت فأيده
 يعود الى الجملة الاولى وجب قصره على ما يليه ومثل هذا عند حاصل في الاختلاف فيه
 وتعلق من ذهب الى ان الاستثناء اذا تعقب جملا وجب عوده الى جميعها من شأني
 واصحابه بان الشرط هذا حكمه فكذا لا يجب في الاستثناء ان كل واحد منهما لا يستقل
 بنفسه ويقتضي كل واحد منهما ضربا من التخصيص لان الاستثناء يخص الامان
 والشرط يخص الاموال لانهما لا ينفصلان فاعطى كل واحد من الاموال التخصيص العينية
 لخاصة معينة ولان معناها واحد لان قوله تعالى اية الفدي الا الذين تابوا لحيا

بحري قوله واولئك هم الفاسقون ان لم يتوبوا الجواب عندنا لا نسلم ما ذكره
 في الشرط بل قولنا انه وفي الاستثناء هو اولى ليس لهم ان يقولوا هذا خلاف المعروف
 من اللغة لان العرب الذين ينجح بقوله لا يعرف لغتهم الشرط والاستثناء ما يقع
 به في ذلك ومن وضع ثبوت النجوة مستقرا في الكلام مستبدا على اغراضهم وقول
 يصيبون وقد تخطيوا وحالهم في ذلك كحال المستكبرين في حق الفقهاء على انفسهم
 لم يحققوا القول فيه كاحقيقته هو لا وفي اصحابنا ابي حنيفة من الاستثناء الشرط
 بان الشرط له صفة الكلام فاذا التي متلخرا فكانه في اول الكلام وليس كذلك الاستثناء
 لان موضعه آخر الكلام ليس يعتمد ولو قيل المعبر به اذا كان الشرط على ما ذكره
 وجب ان يعلق بالمعبر وهو لو تقدم على الجملة في اللفظ لا في المعنى لم يجب ذلك فيه بل
 متعلقا وتعلقهم بان الجملة المعطوفة بعضها على بعض في الحكم كجملة الواحدة لان قول
 القائل اشد زهد من عدائه وراشد زهد من محبه وراشد زهد من محبه جاز بحري قوله راشد زهد
 واذا وجب عود الاستثناء الى الجملة الواحدة فكذا لا يجب فيما هو في حكمها باطل لانا لا
 نسلم ان الجملةين نصيبا العطف كجملة الواحدة لان المستثنى من الجملةين يجوز ان يقع
 بان الاستثناء من ليد بها دون الاخرى ولا يجوز ان يصح في الجملة الواحدة بان الاستثناء غير
 حاد اليها وقوله الاستثناء اذا تعقب جملا كانه مدلول حقيق كل جملة منها وانما
 عدلوا عن ذلك واختاروا انه قال تعالى فاجله وهم ثمانين خلق الا الذين تابوا ولا يقبلوا
 لهم شفاعة الا الذين تابوا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا انكاد اطللة فاقام ذكر التوبة
 عقيب الجملة كلها الا انه اعتمد عليه لان العرب كما تريد الاستثناء من كل جملة فتخصص
 وقد تريد من جملة واحدة فلا يد من مراعاة الدلالة حتى يحكم الاختصار فاما

قوله

الدرهم

ان يحكم به ابتد امر غير دلالة فلاه وتعلقهم ان الاستثناء يستثني الله تعالى
 تعقب جملة رجع لا خلاف اليها باسرها فكذلك الاستثناء بغير المستثني لا بد لان
 ذكر مشية الله تعالى ليس استثنائيا لفقد كانه فيه وليس شرط على الحقيقة وان
 كان فيه لفظ الشرط بل لانه دخول ذلك على الماضي كقولك لقيت زيدا او فعلت كذا
 ان شاء الله وانما دخلت المشية في هذه الاماكن ايقافا على الكلام ومعناها
 نفوذ لا امر سوى ذلك وانما دخلت ايقافا على جميع الجمل التي تعقبها
 المشية وليد غير الظاهر وهو الاجماع من الامة على ذلك **صل**
 ان تحصيل العموم الشرط يعنى الالة لا يؤثر كالتشديد الاستثناء في العبد وانما يؤثر
 في العموم الشرط لا ترى ان قول العبد يا لغيره اكرم القوم ان دخلوا الدار لا يؤثر الشرط
 فيه نفسان عديد وانما تحصيل الاكرام للمجال المذكور **صل** ومخصصات
 العموم للتفصيل للوجبة يعلم من كذا ما ثبت كونه دليلا موجبا للعلم الذي يعنى دخول
 التخصيص فيه في الحقيقة هو كل ما كان عامكا في الحقيقة وما لا يكون كذلك لا يعنى
 دخول التخصيص فيه **صل** ولا غاية لفظ العموم الا بمعنى لموضع التخصيص
 اليها الالة الا ان كان لفظا جميع مثل الرجال والمشرئين فل التخصيص لا يلحق الى ثلاثة كان
 اللفظ حقيقة كما يكون فما زاد على ذلك ولا يلحق اقل من ثلاثة كان اللفظ مجازا وان
 كان كلفظة من فيمن يعقل وما فيها لا يعقل فانه لا يلحق الى وليد كان اللفظ حقيقة
 ولم يكن مجازا **صل** والشرط والاستثناء اذا تعقب عموم مجازا ان تعلق بعض
 ما شاوله العموم وتكون اللفظة الاولى على عمومها وجاز ايضا ان يكون الخطاب للعموم
 اريد بعض ما شاوله لفظه وهو الذي تعلق الشرط او الاستثناء به لا تقطع على ليد التجديت

ان شاء الله

لا بد لئلا لا ترى ان الفاعل لو قال اصرب الرجال الا من اذرى ضربك ماله او قال اذرى
 ضربك ماله لا يتأتى في جميع الرجال لان لفظ الرجال يندفع منه العبد والعبد لا يملك
 مال الشرط مخصوص لا تعلق الا بالاجراء وليس لحيب القطر على ان المحاط به اذ يقول
 الرجال الا حصاره والعبيد وان اختص بالشرط الاحرار كما لا تحب القطر على انه اريد
 باللفظ الاول الاجراء دون العبيد بل تحب الرجوع في ذلك الى الابد وتعلق شرطه
 الى ان اللفظ الاول انما يندفع على عموميه وان تعلق الشرط ببعض ما شاوله بقوله تعالى اجنح
 عليك ان طلقت النساء قوله وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن
 فريضة فنصف ما فرضتم لان يعفون او يعفو الذي يندفع العقد النكاح وان العفو لا
 يعنى من كل مطلقه وانما يعنى من الغائب الكاملات ومن بعض من يندفع ذكره
 ومع هذا القول الاول على عموميه لا دلالة له فيه لاننا حملنا عموم الآية في كل مطلقه
 وان لخص الشرط به ليشل عينا الظاهر وهو لجامح الامة على ذلك فوضي هذا ان كل واحد
 منها مجازا وعدو لا عسى الظاهر الا ترى اننا حملنا القول الاول في الآية على من
 منعت العفو كانت مجازا واذا حملناه على العموم وحملنا الشرط على بعض ما دخل
 تحته كان ذلك ايضا مجازا وعدو لا عسى الظاهر من وجه آخر ان تفسر الكلام الان
 يعفو بعضهن وظاهر الكلام يقتضي ان العفو يقتضي الجميع فثبت ان في كل واحد منها
 ضربا من المجاز وان الكلام محتمل للامرين ومثل هذا الخيب عن تعليل بقوله تعالى انما
 النبي اذا طلقتم النساء انه علم في جميع المطلقات وان يعقبه ما يقتضي الاختصاص
 مبرقوله تعالى وما ابلغن لعلن فامسكنوهن من معروف وذلك لا يتأتى الا في الحقيقة فلا
 معنى لا طردية **صل** والعموم اذا خرج على سبب خاص لم يندفع

كان

عليه بل جعل على ظاهره اذا امكن وكون حكمه حكم العموم الوارد ابتداء دليل انفراد
عن السبب لكن هذا حكمه فذلك يجب منه ان يخرج على سبب لان السبب لا يخرج
عن صفته التي لها كان دليلا الا ترى ان ايسة اللعان تركت في هلال ليلة واية
الظهار تركت في حوله بنت خويلد وجعل الحكم فيها على كل من زوجه وبظاهرها
فصل في تخصيص معنى دخوله في الاخبار كما يصح دخوله في الاوامر لان معنى
التخصيص هو ان يرد المخاطب بعض ما شأله اللفظ وهذا المعنى قائم في الاحكام
وبالعادة على الخاص لا يصح الا ان يرد لاجمعا في حال واحدة لان تقدم لهما على الاخص
يفتضح السمع واذا كان هذا الشرط غير معلوم وجب الوقف في ذلك **فصل**
والعموم ان لا يتعارضا لان كون العمل بعموم جميعا غير ممكن اما لان اعمها انفعلي
اثبات ما انفعلي الاخر نفيه او يفتضح حكما ايضا كل ما يقتضيه الاخر ولا يحصل
هذا فيما يريه العلم من الاخبار الاوغناك ما يدل على العمل لاجدها او يكون المكلف
مختيرا بين حكميهما لان الأدلة لا تتناقض وما يريه الظن بخبر مثل ذلك فانه لان
ما هذا طريقه لجواز ان يخالف تكليف زيد فيه تكليف غيره **فصل** والمجمل
هو الخطاب الذي لا يستقل بنفسه في معرفة المراد به اما الوضع النعمة كقوله
وسقوا واما التعليل كاسما الشرعية فان المراد بالصلوة والزكاة في الشرع قيد ما
وضعا في اللغة واما المقدمة وذلك كل عموم علمنا بامس متقدم انه لا يرد به
الا البعض ولا دليل على تعيينه كقوله تعالى وانيت من كل شيء امسا لا يرد به
وذلك كل ظاهر يعلم انه مشروط بمجهول او يستلزم مجهول كقوله تعالى انزلت لكم
بشارة الانعام الا ما يتلى عليكم وهذا ما تلمه هو المحتاج الى بيان البيان هو

الدلالة على اختلاف قولها لان الاجماع جاء صل على ان الله تعالى قد بين جميع الاحكام
لانه من حيث نصب الأدلة طيها في حكم المظهر لها والالت توصف بانه من
وقد الوصف قد تجرى مع فقد حدوث العلم وذلك مبطل لقول من يقول بان
جواز مع حدوث العلم لانه كان يجب ان يكون من لم يعلم الشيء ما بينه الله تعالى
له ولا نصب له شيئا عليه وذلك ظاهر البطلان والفتنة هو المستقل بنفسه
في معرفة المراد به وذلك اما ان يدل على المراد بلفظه كقوله تعالى ولا تقولوا
النفس التي تحبون لله الابالحق وقوله ان الله بكل شيء عليم ولا يعلم بكون لغيره او اما
ان يدل على المراد بخبره كقوله تعالى ولا تقل لهما افق واما ان يدل على المراد بمفهومي
كالخبر وتعلق الحكم بالاسباب ووجب ما لا يتم ما كلفناه الآية وقد تحقق ذلك
ما يدل على المراد بقايد كطريقة التعليل كقوله علم انهما من الطوبى اقرن طيكم
والطوافات والاشياء في ذلك ان تعلم منه تطبيق الحكم لهذه الصفة ولا يعلم بغيره
الحكم ما كانت هذه الصفة له الا بعد التعبد بالقياس **فصل** في تخصيص
العموم لا يمنع من الخلق بظاهره وتحقيق القول به ذلك ان كل خطاب لو تركا بظاهره
لكنا نفعل ما اردنا فعله وانما الخطي ان يصح الى ذلك فعل ما لم يرد منا فعله فوجب
ان يكون المحتاج اليه في بانه التخصيص الاصل بين التعلق بظاهره وكل خطاب لو تركا
مع ظاهره لما امكن تقييد شيء من الاجماعات على وجه ولا سبب فانه يخرج في اصله
البيان مثلا الا في قوله تعالى والسارق السارقة فاقطعوا ايديهما لانا اولىنا وظاهره
لقطعنا سرايرهما قطعة ومن لم يرد ما احتجنا اليه بان من لا يقطع ومثال
الثاني قوله تعالى اقيموا الصلاة لانا لتركنا وظاهره لما امكنا فعل شيء

راى

ومسح

لا

مشارب متافعة فاجتنبنا البيان ما اردت مثالا لا نستفيد من طاهر اللفظ
 فصل بيان المحذورات في الانفعال كالتبع بالاقوال لان الاجماع جاسد على
 الوجوه الواقعة التي صلى الله عليه وآله في المناسك وغيرها وجعلهم ذلك ميانا لقوله
 تعالى والله على التامر عليم غير ذلك فاذا التزم القول النعدي وترادفوا كان البيان
 يصح بكل واحد منهما كما يصح بالاحتراف انه يصح وصف كل واحد بانه بيان حصل
 وتلخيص التلخيص عن وقت امكانه جائز لانه يتبع المصلحة في تقديم وتلخيصه قال
 من القضا وان التلخيص لا يجوز للغيره و اراد عن وقت الحاجة والمصلحة فهو صحيح
 ان اراد انه لا يتأخر عن وقت امكان الابلاغ والادب او فذلك لا يستلزم ان يكون
 وقت امكان الابلاغ لا يتعلق بالمصلحة فلا يلزم ثم ذلك يلزم فيه تعالى حيث يكون
 متى مكنته تعريفا وجب ذلك اما خطاب منه سبحانه او برسول فقد يقتضي
 الاتي في التقديم على غيره فصل وتلخيص البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 بالاختلاف وتلخيصه بان يجعل عن وقت الخطاب الوقت الحاجة كما يزيل على
 ذلك انه لا يستلزم ان يكون فيه مصلحة دينية فحسب لها وايضا ما لا يجوز تلخيصه
 اقدار المكلف على الفعل عن حال الخطاب فذلك تلخيص العلم بصفات الفعل وايضا
 فقد علمنا ضرورة حسن قول الملك لبعض اصحابه قد وليتكم البلد القلاني وعولت
 على كذايتكم فالخرج اليه في الغد او بعد شهر وان اكتب لك تذكرة تفصيل ما اليه
 وتذكر واسمها اليك عند توديعك او انفذها اليك بعد استقراءك في صلاتك
 هذا هو تلخيص البيان وليس بجار عند احد محجور خطاب العتيق التي تلحق على
 ما يذهب المخالف وايضا فلا خلاف انه ليس منه تعالى تلخيص بيان مصلحة

الفعل المنوي به والوقت الذي تسبح فيه عن وقت الخطاب مع كونه من ذلك الخطاب
 لان لاشتمال الى الغاية العينة من غير تفاوت لعل لا يميز كونه من ذلك او هذا هو
 تلخيص البيان وقد نطق القرآن بتلخيص البيان في قوله تعالى ان الله بامركم ان تدعوا
 بقوله الى قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون فامرهم تعالى بالتلخيص بقوله لاهذه الصفات
 المتخصصة كلها ولم يبين ذلك في اول الخطاب حتى الجفوا واستفهموا فبين
 لهم المراد شيئا عدي وهذا من غير حيز تلخيص البيان وليس لهم ان يقولوا ما
 اكرهتم ان تكون هذه الصفات كلها ليست للبقية الاولى التي امرت بالتلخيص ان يكونوا
 امر اول الخطاب بل هي البقية من غير من البقية ولو فعلوا لكانوا قد اذروا الواجب فلما
 توقفوا ولجوا تعقبت المصلحة وافضت امرهم بالتلخيص بقوله لا فارق من ذلك من غير
 اعتبار باقي الصفات فلما توقفوا تعقبت المصلحة فامرهم بالتلخيص بقوله صفات فلما توقفوا
 تعقبت المصلحة فامرهم بالتلخيص ماله كونه الصفات لان الكناية اذا تقدم ما يجوز
 ان يكون كناية عنه وجب رخصتها اليه ولم يختر ان يجعل كناية عن الشان والقصة وانما
 يجعل كناية عن ذلك حيث يرتفع اللبس والاشتباه ولان اخبار القصة والشان انما
 يسوغ اذا كان الكلام من تعلق الكناية بهما مفهوما مفيدا لقوله سبحانه انما يريد منطلق وانما
 هذا داهية فان تعلق الكناية بالحالة والقصة لا يخرج ما عدها من الكلام عن كونه مفيدا
 لان تدرج زبد منطلق وعند داهية وليس كذلك الكناية من هذه الالام لانها متعلقة
 بحالة والقصة بغير الكلام مالا فائدة فيه وما لا يستقل بنفسه لانه لا فائدة في قولنا
 بقوله صفات بقية لا فارق ولا يكره فلا بد من تقدير مجرد في مستقل معه التلخيص وتبين
 فان ذلك الذي يقدح في قوله بقية صفات بقية لا فارق التي امرت بالتلخيص بل
 صرح في الكناية الى غيرها وجب صرفها الى البقية المذكورة في اول الخطاب

فان

ما

لئلا ينفصل الخذف خبرا مستقرا أو ترك ظاهر الكلام من غير ضرورة وتعلق من صنع
 من جوار أخيه بأن المحمد بن خطاب العزبي بالرجعية قبيح وإنما قبح لعدم فهم المسألة
 منه فذلك نجيب في الخطاب المحمد بن خطاب العزبي بالرجعية
 لعدم القابلية فيه أصلا والبسطة لأن الخطاب به لا يفسد من له امرأ أو نساء أو غيرها
 أو اختبار الأعراس أو محبة بل يجوز أن يكون ذمالة كما يجوز كونه مديحا وليس كذلك للخطاب
 بالمحمد لا تفصيل معه بين أنواع الخطاب ونعلم أن ضرب هو من ضرورة ونقف العلم
 بتفصيل ما يتعلق به على البيان وإذا قال على أقيم الصلاة وأتوا الزكوة استغنى الاسم
 لنا بعبارة في صلاة أو زكوة ولا بد والجملة هذه من العزم وتوطئ التمسك على الفعل وأن
 تأخر بيان صفة إلى وقت الحاجة والعزم وما يتبعه طاعة لله تعالى ومقتضى الحاجة
 به وهذه قاعدة ليست بخاصلة في الخطاب بالرجعية **مسألة** فاما العموم ولو كان
 باقيا على أصل اللغة في أن ظاهره محتمل لحاز أيضا الخيرية بانه لا يفي في حكم المحمد
 لا غيره فاما قد انتقل العرف الشرعي إلى وجوب الاستغراق بظاهره فلا يجوز ذلك فيه لأن الظاهر
 لا يجوز أن خطاب لفظ له حقيقة وهو أن يرد بها من غير أن يدل في حال الخطاب على
 ذلك ولأن الخطاب موضوع لا فلاة ومنهم العموم مع تجويزه أن يكون مخصوصا
 ونحوه له ذلك في المستقبل يكون غير مستغنى به شيئا في تلك الحالة يكون وجوه كثيرة
 ولأن ذلك يقتضي أن يكون الخطاب قد دل على الشيء بخلاف ما هو به لأن لفظ العموم إذا
 اقتضى مع تحريم الاستغراق فإذا خاطب به مطلقا فاما أن يكون ذكره على الخصوص
 أو على العموم والأول يقتضي كونه دالا بالآلة لآلة فيه والثاني يقتضي أن يكون دالا على
 خلاف مراده لأن مراده الخصوص وكيف يدل لفظ العموم **مسألة** فلو

أن يسمع المخاطب ويكون مكلفا للطلب الخاص في الأصول لأنه لا خلاف في حسن خطاب
 الله تعالى للعامة وفي أدلة العقول تحصيله سو الاستبدال المكلف العقول على ذلك أو لم
 يستدل لأن الشكل من معرفة المراتب في الجاهلين كما حصل فذلك ما قلناه **مسألة**
 وتعلق الجملة بصفة ليس بدال على نفيه عما اشقت تلك الصفة والدليل على ذلك أن
 اللفظ انما يدل على ما تناوله أو على ما هو إن تناوله أو على ما تناوله على ما يقتضيه
 ولا هو التناول إلى الأولى فجماله لأنه لو دل على ذلك لم يخصه بدلالة لأن ما لا يتناول لا
 يتناهى وليس بعضه بان يدل على شيء من بعض وإذا ثبت ذلك وكان قوله صلو في سجادة
 العزم نكرة لم يتناول الملوقة ولا هو يتناولها الأولى بدلالة أنه لو قال في معلقها لما كان
 لأن من شأن اللفظ إذا دل على حكمه ما لم يتناول لفظه لكونه إن تناوله الأولى أن يسمع
 من الضمير بخلافه ولقد ما تناوله قوله تعالى ولا تقل لهما أف الله عسى أن يكونا
 وكان أن يتناول وأما المكره الأولى لم يخش أن يصح أن يقولوا نحن لهما واشتبهما إلى ما نقص
 ما تقدم لم يخش أن يكون في قوله صلو في سجادة العزم الدلالة ما يدل على حكمه للملوقة وإفصا
 فقد ثبت أن تعلق الحكم بالاسم القبول لا يدل على ما عداه بخلافه فذلك نجيب في
 تعليقه بالصفة لأنهما خبريان في الأمانة والتبيين مجرى لجداد أو لم يكن تعلق الحكم
 الاسم كذا ذكرناه لو جب أن يكون قولنا رد عالم وعمر وحامل مجاز أو ليس حقيقة لمشاركة
 زور وعمر في العلم الجملة غيرهما ولو جب أن لا يصح التعلق بهذه اللفاظ على حقيقة
 الحقيقة والمعلوم صريح خلاف ذلك وقلنا أن الاسم في التبيين كالصفة من حيث
 كان ذلك هو العرف في الأسماء ويمكن الأخبار عن القابلية العبارة كما مكره من الجاهل
 بالاشارة والمبطل التبيين لم يحصل الاستدراك في الأسماء الجاهل إلى إدخال الصفات لكون
 الاسم مع الصفة متزعا لا اسم

بدل

دلالة

علم

أنه لم يحصل فيه اشتكال الأثرى أنه لو لم يكن في الوجود مسامحة زنا لا ولا لغيره
 في الأخبار عنه إلى صفة وكذا ذكر اسمه ويدل النص على أصل المسئلة حسن
 استقراء القائل بآثار جبراني وضرب شوك غلاماني فيقال له هل قلت العامة
 من جبرائك وضربت البيه من طالك أو لا ولو كان تطبيق الحكم الصفة إلا
 على تقييد عما اشقت عنه لتعجز الاستفهام كما ينبغي عن حكم ما يتعلق بالنظر به
 وقول الخلف لولم لا تعليق الحكم السوم على ما ذكرناه لم يكن فيه فائدة لم يعتمد
 لأننا نقول ما ذكرتم أن تكون القاعدة فيه أنه علمنا وجوب الزكوة في السائمة وقبل
 ذلك لم تكن تعلم ومع ذلك يجوز أن ذلك دليل على أن حكم العلوقة حكما لأن الحكمين
 المتعلقين بجوز أن يحل به ليس مختلفين على حسب افتصا المصلحة لذلك وهذا
 نقول فيما عدا الأجاني الستة فإن حكمه في ثبوت الزكوة حكمها ومع هذا علمنا ثبوت
 ذلك فيما النصر وكذا فيما عداها إلى دليل آخر مشرقا من عند من قال به
 أو غيره وقولهم تطبيق الحكم السوم بجبري لا استسنا فكانه قال ليس
 في الغنم إلا السائمة زكوة والمستثنى منه مخالف في الحكم للمستثنى غير أن
 الاستسنا لم يذكر لفظه على أن ما لم يتناول خلاف حكمه بل دل العموم على دخول الكل
 فيه فمما لخرج الاستسنا بعض ما تناول العموم علمنا بحكم الميشتني لفظ الاستسنا وعلم
 أن ما لم يتناول خلافه لفظ العموم كقوله ضربت الغنم الزبد فإن الاستسنا علم أن
 زنا غير مصرح به ولفظ العموم تعلم أن من صلاة مصرح لا من جهة دليل الخطاب
 وليس لنا وجود في قوله طوى في سائمة الغنم الزكوة لأنه طوى ما استثنى من جملة
 المذكورة والخبر فيما فيه معنى الاستسنا ثبوت حكم الاستسنا لأن لا يستسا القاطن
 موضوعه فيها لم يحصل فيه لم يكن في معنى منه وقولهم تطبيق الحكم الشرط

مستند

إذا دل على انقايه استقاء الشرط وكذلك الخبث في الصفة لأن التخصيص يحصل من واحد
 منها كحصوله بالآخر لأنه لا فرق بين أن يقول في سائمة الغنم الزكوة أو يقول فيها إذا كانت
 سائمة الزكوة خبي لا زنا نقول في الشرط كقولنا في الصفة في أنه لا يدل على أن ما
 عدا الشرط بخلافه لمجرد اللفظ بل أن علم ذلك في بعض المواضع فبدليل لأن تأخير الشرط
 أن يتعلق بالحكم به ولا يستلزم أن يخلفه شرط الضرر ولا يخرج ذلك عن كونه شرطاً لأننا
 قد علمنا أن الشرط في العمل بقول الشاهد الأول ضم الشاهد الثاني إليه بقوله تعالى و
 استشهدوا أشيديد من جبالكم ثم علمنا أن ضم امرئ إلى الله تقوم مقام الثاني ثم تعلم
 بدليل أن ضم اليمن الله تقوم مقامه أيضاً وتعلقهم عاروا عنده علم عند
 نزل قوله تعالى أن تستغف لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم من قبله لا يدل على
 السبعين وأنه لم يفهم من جهة دليل الخطاب أن ما زاد على السبعين بخلافه لم
 يقبل ذلك مما لا يقول على مثله في هذا الموضع لأنه خبر واجب لحصوله الظن وخبر
 في مسألة طريق العلم ثم هو معارض برواية أخرى وهي أنه علم قالوا علمنا أن لوزد
 على السبعين عفو الله لهم لم فعلت ثم قد تضمن ما يدل على ضعفه من أنه علم يستغف
 لكما لأن ذلك خبر جاز على أن معنى الآية التي عن الاستغفار لكما وأنك لا أكثر
 منه لم يعرف لهم خبر عن الآثار السبعين ولا فرق منها وبين ما زاد عليها كما نقول
 العبر في خبره لم حيثى سبعين مرة ما جيتك والمزيد كذلك لأنك لو أكثر من المحسن إلى
 ما جيتك وإذا كان هذا معنى الآية لم يخبر أن يقول علم عند قوله ما روى عنه
 على أن أكثر ما فيه لو صح أنه علم ففهم ما زاد على السبعين بخلافه ففهم أن ذلك

مشرطاهم اللفظ وما المثل ان يكون لاسم صوابه وتعلقهم بما روي من ان علي بن ابي طالب
 سأل عمر فقال ما لنا نقصر وقد انا فقال عجب مما تعجب منه فسالته النبي صلى
 فقال صدقة صدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته وان تعجبتم مما روي ذلك يدل على
 انما فيها من تعليق القصير الخوف ان حال الامن بخلافه مردود بانه خبر واحد
 ولانه غيبه الى على موضع الخلاف لان تعجبهم من ذلك عدم معلوم انه لا جمل تعلق
 القصير بالخوف والحوز ان يكون من حيث عقلا من الآيات الواردة في الحجاب الصلاة
 وجوب الاعتناء في كل حال واعتقد ان المستثنى من ذلك حال الخوف فالحجاب الوجوه
 وتعلقهم بما روي عن الصحابة من قولهم للامير المامسوخ ولولا انهم فهموا حقيقة
 دليل الخطاب نفى وجوب الاغتسال الماء من غير الماء لم يقولوا ذلك يضعف من حيث
 كان خبر واحد من انه قد روي لفظ اخر وهو انما المامسوخ ويدخل الفظة انما علم انما
 عبادة بخلافه على انه من انهم عقلوا ذلك مشروطا وما المانع ان يكونوا علموا ذلك
 بدليل مروي اللفظ **باب** الكلام في النسخ وما يتعلق به قد
 بينا عند الكلام في النبوة جد النسخ والدالة على جوازه والفرق بينه وبين البداهة فلا
 وجه لاحاطة ذلك ودليل النسخ بوصف بانه ناسخ لانه كاشف عن تعبد الانحباب
 بوصف القديم تعالى بانه ناسخ من حيث كان فاطلا لانه ناسخ ووصف القديم ذلك
 من حيث كان دليلا والنسخ هو الدليل الذي تعبد بكمه بالدليل النسخي والكلمة وصف
 بانه منسوخ لانه المقصود بالدلالة ولانه الذي يتعبد به ومعنى النسخ لا يدخل
 الا في حكمه مستمرا لان ما لا يستمر لا يصح ان يدخل فيه معنى النسخ ولا النسخ نفسه ولا

نحو

بأنه فيه ايضا ان يكون مما يصح تغييره بعد الاستمرار لان ما يستمر على حاله لا
 يصح النسخ ولا معناه فيه وسلكوا استمرارا على وجه واحد منه ما يجب استمراره
 بصفه هو عليها كجوب الانصاف وقبح الكذب ومنه ما يجب استمراره من
 كسبه كونه لفظا لا يتغير كلمته بالله تعالى وما يجوز تغييره من الاقوال كالبيع والشراء
 وتوجوه الفرق لانه قد تضمنت انما ويتغير لغيره فعلى النسخ يصح دخوله فيه فاما
 النسخ نفسه فانما دخل فيما يثبت حكمه شرعا ونزولا ايضا كذلك **باب**
 والنسخ يصح دخوله في الاخبار لانه اذا دخل في الامر والنهي فادخل في نفسها
 انما دخل على مثا ولها والخبر يجري في ذلك مجراها لان مقتضاها كقضاها واذا
 كان حوار النسخ في فعل المكلف انما يصح لانه يخرج الى التعبد بحال الفعل في المصلحة للنسخ
 يرجع الى الصفة الدليل لم يكن فرق اذ التعبد بالمصلحة من ازيد على ذلك الخفاء
 الامر والنهي فان قيل دخول النسخ في الخبر يقتضي تحوز الكذب قيل قوله في
 الامر والنهي الى البداهة **باب** فتجوز نسخ الحكم دون التلاوة كمنع الاعذار
 المحلوق وقدم الصفة امام المناجاة وتحوز نسخ التلاوة دون الحكم ومثاله غير مقطوع
 وهو ما روي ان من حله القرآن والنسخ والشبهة اذا رتبنا ما رويها البتة وتجاوز نسخ
 الحكم والتلاوة معا ومثاله ذلك ايضا واراد من طريق الاجابة **باب** فتجوز نسخ
 العباد قبل قطعا وعدم مقتضى وقته لانه تعالى يحسن الامر الظاهر من تعبد كل حين
 اري امر من يطير ولذا كان لو امر من اطاع لجان النسخ فلذلك اذا نسخ نصي لان
 النسخ لا يتغير حسنه النابع للمصلحة بطاعة ولا معصية **باب** ولا يجوز
 نسخ العباد قبل وف قطعا لو احسن لهما انه يقتضي البداهة ان شرطه جازله فيه

نحو

نحو

والتالي انه يقتضي اضافة قبيح اليه تعالى لان الفعل اذا كان قبيحا فالامر به قبيح وان
كان حسنا والنهي عنه قبيح وتعلق المخالف به عند المسئلة باسمه تعالى ابراهيم بن محمد
ابنه ونسخه ذلك قبل وقت الفعل قد مضى الجواب عنه عند الكلام في ان الامر اذا
كان امرا لارادة المأمور به وتعلق بقوله تعالى مجيء الله ما يشاء وثبت لادبائه
فيه لانه يقتضي مجيء او اثباتا في الحقيقة وذلك لا يليق بالنسخة ولا يحصل ان يكون تعالى
مجيءا من اللوح المحفوظ ما يشاء وثبت لمصلحة تعلق بالملائكة عليهم السلام وقوله
لا ياتي فيما قبل وانما ياتي فيما لم يفعل الجواب عنه ان يقول ان الامر ان يكون
فيما لم يفعل وقد شاول الامر فقيس عليه وهو محذور الخلاف وان اردتم ان يكون فيما لم يفعل
وقد تقدم فعل نظيره فكأنه قيل لا تفعل نظيره ما كنتم تشرع من الصلاة للوقت
فيسمى لكن لا منفعة لكم فيه وقوله لا يجاز ان يمنع الله تعالى المكلف من الفعل الاختيار
جاء ان يمنع منه النهي باطل لا بالاسم ان الله تعالى يجوز ان يأمر بما يريد وان الاختيار
يمنع منه وتعلقهم بما يرى مشرقه علم في وصف ملكة اجلت لي ساعة من نهار ومع
هذا لم يقر منه فقال اصلا وانما يصح التعلق به في حوار النسخ قبل الجواب الفعل فاما قبل
وفيه فلا ولا يستمر ان يلزمه علو مشرقنا لهم والمصلحة وتعلقهم بما يرى في ليلة العزم
وان الله لو جبر في اليوم والليلة خمس صلوات لمع النبي صلى الله عليه وسلم حتى صار حيا باطل
لثمنه وخبرنا من انساب من نسخ العدل عن المكلف قبل ان يعلم انه مأمور به
منها ان للمصالح الدينية تعلق بمشورة العباد واختيارهم ومنها ما يستلزم عليه
من التسيب وانواع الاطيل ثم لم يسم من ذلك لك ان خبره وبعد لا يجوز الاعتماد
عليه في هذه المسئلة **مسألة** ولا يكون الزيادة على النهي نسخا الا ان يكون متصلة

مؤثرة فان كانت منفصلة او متصلة غير مؤثرة لم تكن نسخا والمنفصلة المؤثرة هي التي تقتضي
حجج المزد علىه في الشرع حتى يصير لو وقع في المستقبل من ذلك الزمان كان
مقتريا من جميع تلك الاجزاء السرعة التي كان عليها او بعضها مثالة زيادة ركعتين
على ركعتين على جهة الاتصال كما ترى ان فرض الصلاة كان ركعتين ويرد في صلاة الجعفر
لان هذه الزيادة قد غيرت الحكم الشرعي لان المكلف لو فعل الركعتين بعد الزيادة على
كان يفعلها على اول ما كان لها حكم وكان كأنه لم يفعلها ويجب عليه الاشارة لهما
ومثال الزيادة المتصلة الغير المؤثرة زيادة عشرين على حد الغد وزيادة النفي على حد
الزاني البكر وزيادة الاجرة على حد المحض ومثال النسخة المتصلة زيادة صلاة ما دس
وجوه شمران ذلك اسد اعيان لا يقتضي نسخا للاختلاف وانما الخلاف في الزيادة في الحد
الذي يدل على انها لا تقتضي نسخا انما لا تؤثر في تعيين حكم شرعي محمول للمرد عليه لان
المرد عليه يفعل بعد التعبد الزيادة على الوجه الذي كان يفعل عليه قبلها ويجوز من هذه
الزيادة اليه من غير ان يكون الاخلاق كما هو في الاول فوجب ان يكون هذا الزيادة ابتداء
عبادة **مسألة** والنقصان من النقص يعتبر باذكواف في الزيادة فان كان
الباقي من العبادة بعد الاذكواف لم يكن له في الشرع حكمه ولا يجوز مجرى فعله قبل النقصان
فهو نسخي وان لم يكن كذلك فليس بنسخي ومثال الاول نقصان ركعة من صلاة لانا لو
فرضنا حصول ذلك لكان نسخا من جملة الصلاة لان حكمها الشرعي بعد هذا النقصان قد
تغير ولو فعلت كما كانت تفعل على اولها لم تجز فعملنا بنسخة ومثال الثاني نقص
من بعد عشرة فان ذلك لا يكون نسخا لما بقي من الجوده **مسألة** ويجوز نسخ الكتاب

و السنته السنته المقطوع بها بالاختلاف واما الخلاف في نسخ الكتاب السنته و السنته
 بالكتاب الذي يدل على الاصل ان النسخ انما يتناول الحكم واما كان كذلك وكانت السنته في
 الدلالة على الاحتكام بالكتاب وجب جواز النسخ بها وايضا فالسنته المقطوع بها
 جارية في وجوب العلم والعمل بها محرم الكتاب فكانت يجوز نسخ الكتاب بعضه
 بعض فكذا يجوز نسخه بها فاما السنته التي لا تقطع بها فلا يجوز النسخ بها الا انما
 ليست بدلالة وهذا الذي ذكرناه يدل على جواز نسخ السنته بالكتاب وبل الى ان للكتاب
 من المنزلة على السنته ما ليس بخاف وعلق من نسخ الكتاب السنته بقوله تعالى
 ما نسخ من شيء او تناسها انت خبير منها او مثلها واذ تادم انها تدل على قولهم
 من جزم من نسخها قوله ان الله على كل شيء قدير لان ذلك يشعر انه تعالى اراد
 ما يحتقر القدره عليه من القرآن ومنه انه اضاف ذلك الى نفسه ولسنته لانها
 اليه جمعة ومنه ان الامة انما تكون خيرة من الامة ان تكون نفع منها ذلك يكون
 تبلا وتما واما مثل الحكماء فيكون ما ياتي به تدبر في كل الوجهين على ما نسخته
 ولا يعم في السنته الا لغيرها ومنه ان ظاهر قول القائل لاخذ منك كذا الا واصلك
 خير منه يدل على ان المعطى ثانيا من خيرة الاول الجواب عنه ان قول الامة
 لا تدل على مو ضح الخلاف لانه في حكمها الا في نفسها وظاهرها اذ لا يدل على ما ياتي و
 كون ناسخا وهو محل الخلاف لانه تعالى قال ما نسخنا من شيء وهذا يدل على تقدم النسخ على
 الايمان ما هو خيره منها ومعنى خيره منها اصله وانقر في الثواب وهذا لا يستلزم
 ان يكون العمل الناسخ الذي تدل السنته عليه اكثر ثوابا وانفع لنا مما تدل الامة عليه
 من العمل للنسوخ وهذا اسقط الشناعة بان السنته خيرة من القرآن صلى الله

لا يطلق القول بان بعض القرآن خيرة من بعض وان نسخ بعضه بعضا قلنا
 في ذلك قسما لم مثله فما شنعوا به وقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير لا
 يدل على ما يكون به النسخ واما يدل على انه قادر على نسخ الفعل بما هو اصله منه
 في الدين سواء كان النسخ كتابا او سنة واصله الايمان اليه تعالى لا يدل على ان
 الكتاب ولا سنة والسنته اذ كانت بوجه وامر كانت اضافتها اليه كاضافة
 كلامه والاشفاق الالية وان كان من الوجهين الذين ذكرهما فخير من نسخ ان يكون السنته
 وان نسخ بها من وجه واحد اصله لنا من الية من الوجه الذي شانه في معنى
 خيرة منها لان الثواب قد يتضاعف والوجه على الوجهين على ان في دين السنته
 ايضا ثوابا وعبادة ولا نسلم ان قول القائل لاخذ منك كذا الا واصلك خيرا منه يدل على
 ان الثاني من خيرة الاول لانه لو صحح نظرا في خيرة الحسن وما تفرقه حصل
 اقول ما يعلم به النسخ والنسوخ التام او يكون ذلك في اللفظ او كان مدلوله على وجه
 التفصيل وقد يكون على وجه الجملة في لفظ للنسوخ كما لو قال تعالى افعوا كذا الا واصلك
 عنكم في الوقت الفلاني كان وقت زوال العبادة وقد علم اللفظ الذي اقتضى لعبادتها وقد اخرج
 عن النسخ ما دام الكلام في الاخبار بخبر العبد والتمثيل الصدوق والكذب
 وحده انه ما يعمل الصدوق والكذب يتقص الخب الذي لا يكون الا صدقا ولا يحمل الكذب
 والمغيب الذي لا يكون الا كذبا ولا يحمل الصدوق الاحصار على ضرب ثلثه ليجب ما يعلم ان
 مخبر على ما شاء له وثانيا ما يعلم ان مخبر ليس على ما شاء له وثالثا ما يجوز
 كون مخبر على ما شاء له او ليس على ما شاء له والاول على ضرب من الجبر ما يعلم ذلك منه
 ضرورة كالحجب بان السما فوقنا والارض من

فثبتنا وما شاك ذلك والآخر يعلم باكتساب كنه الله تعالى وخبر شؤله والخبر المأثور
 وخبر الأمة بأخبارها والشأن على من يريد ما يعلم ذلك منه من جباله باضطرار الكلب
 بان السباع تستاد الارض قوتها وما اشبه ذلك والآخر يعلم باكتساب ذلك ككل
 خبر يعلم ان محرم ليس على ما ناوله به دليله والضرب الثالث من القسمة المتقدمة
 كل خبر لم يعلم كونه صدقا ولا كذا ضرورة ولا استدلالا **فصل** في الاخبار
 المتواترة على من يريد ما يحصل العلم عندها ككل ما قل سبعا لاشك كالاجابة عن
 البلاد ان الجوارث العظام والآخر يحصل العلم به بنظر واستدلال لاخبار عن
 منجزات النبي صلى الله عليه وآله من سوي القرآن واخبار القدر الجلي على امامة امير المؤمنين
 علم والضرب الاول قاله من ان العلم بالخاصة عند ضرورة وقال القرون انه مكسب
 ونحوه يجوز كونه على كونه احد من الامرين ولا ينقطع على احدهما لعدم الدليل البالي على
 ذلك والضرب الذي يحصل العلم عنده بنظر واستدلال في صفة المخبر له شرط
 ثلاثة احدها بلوغه من الكثرة الجدة لا يجوز معه في الدقة اتفاق الكذب منهم متى
 المخبر الواحد لا يفي متى لم يكونوا كذلك وعلم ذلك من جلالهم في انما يكون الكذب وقع
 منهم اتفاقا كما يجوز مثل ذلك في الواحد والاثني وثانيها ان يعلم انهم لم يجمعهم على
 الكذب جامع من توافوا او ما جرى مجراه لانما متى لم يعلم ذلك لم ينقطع على
 الصدوق وثالثها ان يعلم ارتفاع اللبس الشبهة عما الجبر اعنه لانها تدعو للجماعات
 الكثرة الى الكذب كحساب الخلق الكثير من المبطلين يعرفون ما يصح القاسية لاجل الشبهة
 المأخوذة عليهم وهي من مقام التوافق والجمع على الكذب هذا اذا كانت الجماعة خيرة
 غير الخبيث عنه بلا واسطة فان كان هناك واسطة وجب اعتبار هذه الشرط

قوله

قوله

في الواسطة بينهم وبين المخبر والاولم نقطع على صدقهم وادراكا ملت هذه الشرط
 الخبر بطل كونه كذا وفي ذلك كونه صدقا لانه لا واسطة بينهما **فصل** في خبر الواحد
 لا يقتضي علما انما يقتضي طينة الظن اذا كان للخبر عللا وقول من يدعي انه يقتضي العلم
 ان من يرضى طينة الناس ثم يخرج احدهم ذلك وقد يظهر الوخوع وخوفوا الشائب
 واحضروا سير الغسل والا فان لا يعتد من شك في صدقهم وان كان لا يبلغون جسد
 التواتر باطل لان هذه الامور قد تكشف عن باطل فيقال ان المراد كان اعني طينة
 او حقيقته يكتنه وما اشبه ذلك ولو كان العلم قد حصل لها اكساف الجبال عن باطلها
فصل في خبر من جهة العقل العقل العبد بالعمل بالخبر الواحد اذا كان المخبر
 به على صفة مخصوصة لانه لا فرق في العلم بتجريم الشيء من ان يقول الشيء صدق انه
 خبره ومن قوله ان الخبر لم تجزيمه فلا تجزيمه وكأنه لا فرق في ذلك فلا فرق ايضا
 بينه وبين ان يقول ان الخبر لم يجرى عن من هو على الصفة الظاهرية تجزيمه فيجوز ان يعلم
 بالتجريم يحصل ذلك كله ولا يستخرج ان جعل الرسول صلواته قول الواحد دليلا مع جواز
 الخطأ عليه لانه لو قال ان الخبر لم يجرى عن ابوك يسمى فهو كحق لم يحصل الثقة بذلك عند
 خبره ولو قال ان الخبر لم يجرى فلان يسمى فاصطوبه فانه صلاحه لوجب العمل به وان كانت
 الثقة مرتفعة وحري ذلك مجرى تعبد الحاكم بعمله في حصول الثقة والتعبد الاقرار
 والشهادة في وجوب العمل وان كانت الثقة مرتفعة منهم **فصل** في التعبد
 بالعمل بخبر الواحد لم يرد الشرع به واذا ثبت ذلك لم تجز العمل به لان العمل لا يثبت متى لم
 تأمل العلم فاما ان يكون ما هنا تابعا للعلم بصدق الخبر او تابعا للعلم بوجوب العمل مع جواز
 الكذب واذا كان العلم بصديق الاجير مرتفع لم يبق الا العلم بوجوب العمل واذا كان كذلك
 موقوفا على الدليل الشرعي ولم تجز في الشرع دلالته وجب نفيه وتعلق المخالف في

ذلك بقوله تعالى قولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
 اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وانه حيث على التفقه في الدين ونذير الى التوفيق فيه
 كل فرقة طائفة واسم الطائفة يقع على الثلاثة فصاعدا وخبر الثلاثة مشي قبيح
 الاجاد لا يصح الاحتياط عليه لان اسم الطائفة كما يقع على الاجاد يقع على المتوابعين
 واذا كان مستكملا من الامر وجب الوقف في المراد ذلك في الآية ولم يغير القطع
 على احد الامرين لا بدليل واذا افترقوا جعلوا الآية دلالة على الدلالة عنهما
 خرجت من كونها دليلا عليه على ان ظاهر الآية نفي الخبر على النذير الذي هو التحذير
 من ذلك النظر في الآية وذلك يحصل بحسب الوجه وان كان فاسقا بل كما في الخبر
 لخاصة بعد خوف الخوف لا يفتقر الى العلم بصديقه ولا خلع الى صحة التعليل العمل
 بقوله لا يستاد ذلك الى وجوب التحذير من الضم المظنون وليس هذا من العمل بحسب
 الوجه في شيء لا اعتبار اياه وعد الله ووجوه صحة العمل بقوله ان الله تعالى
 به يبين ذلك قوله تعالى لعلهم يحذرون والحذير طابق للخوف ولوراد ما شقوا
 لقال لعلهم يعلمون النبي صلى الله عليه وسلم وان سمي منذر كان قبول قوله ولعلهم يحذرون
 اجزاء دعوتهم يكون مخوفا ثم استقر دليل نبوته وجب العمل بقوله فاذا لم يفتقر
 الآية للحسب وجوب الحجة بقول الطائفة وانما تضمنت حضور الانبياء فقد
 سبقها التعلق بما في موضع الخلاف وتعلقهم بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا احذروا
 بناء على انهم انفسهم اقربا الى حاله فمضى على ما قلتم تأديمت لا يصح التعلق بآية
 مبني على دليل الخطاب وهو اطلاق على ما سناه على ان ظاهر الآية منع من العمل بحسب
 الآية سبحانه على العمل بقوله الفاسق بعبارة هو فاعده في خبر العمل

نحو
 قوله
 واجنباء

بقوله ان نفسوا اقربا الى حاله وهذه الآية ثابتة في خبر العدل لعدم العلم
 بحقيقة الامر فيه وارتفاع الثقة بصدقه فيما يرويه ولا اشار الى العدل الفاسق
 في حجة المنع وجب الوقف في خبره كالفاسق وتعلقهم بقوله تعالى ان الذين
 يكتفون ما انزلنا من الكتاب والمغري وانه تعالى حفظ الكتمان وذلك يقتضي وجوب
 الاظهار ولا يجب الاظهار لا لقبول الجواب عنه ان حفظ الكتمان وان
 كان لا يستعمل الا فيما يجب اظهاره فما دليهم على ان خبر الواحد بعد الصفه حتى
 يطلق فيه حفظ الكتمان على ان الواسع ان خبر الواحد يجب اظهاره لم يزل ذلك على
 وجوب القبول لانه يجتهد ان يجب اظهاره ليصير المكلف طريقا الى العلم بالتواتر الذي
 يلزم العمل به ولا يمكن حصوله من دون سماع اخبار الاجاد وتعلقهم بان الله تعالى
 قد امر بالابلاغ في مواضع من الكتاب وذلك يكون بالتواتر والاجاد معا لانه المختص بالتواتر
 لو يجب ان يكون العلم بفروع العبادات كالعلم باصولها لا يصح التعلق به لان الله تعالى يقول
 ان امره الابلاغ الابا هو حجة في نفسه حيث العمل به فمن ان خبر الواحد بعد الصفه حتى
 يصح به الابلاغ وتعلقهم بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث رسله الى البلاد اجاد او اقربا
 للعلماء الى شيعته فيقولون على محمد اقول اللهم في كونه رسله علم وفيما نودونه منهم من
 الاحكام الشرعية واز هذا دليل على ان اخبار الاجاد حجة في الشرعيات لا يصح الاعتماد
 عليه لانه مبني على دعوى غير مسلمة وهي ان العمل كان على محذوق هو الاول السيل

وليست ذلك معلوم بل المعلوم محمول عندها وذلك محتمل ان يكون ما دل عليها ونحوه
 لما يتفهم اليها من القوانين الموجبة للعلم واذا كان محتملا لما ذكرناه لم يكن فاما اقتضاها
 عليه دليل على ما ذهبوا اليه على الاتفاق كما قيل على ان اول شيء كان هو العلم
 يدعون اليه المعرفة بالله تعالى ثم يصدق الرسول صلوات الله عليه وسلم ان قوله ليس جمعة في ذلك
 وانما الفائدة في الانذار والتنبيه على النظر في الادلة الموجبة وما انكره ان يكون حادهم
 الى الشرايع لان اول المعرفة فيها بل للتنبيه على النظر في اثباتها والرجوع الى التواتر
 وما جرى مجراه في العلم بها وايضا فلا بد ان يكون الذين في اطراف البلاد قد
 ثبت عليهم الحجة بالعمل اخبارهم ولا يرسل حتى يعلم العمل بها ولا يجوز ان يعلموا
 من جهتهم لان خبرهم لا يوجب العلم فاذا قيل علمون ذلك بالاخبار للتواتر التي نقلها
 الصادق الوارث قلنا هذا المكمل يكون حجة ما قبله من الشريعة في طريق العلم بحكم
 التعيين بالعمل ما قبله من حجة ما قبله من الشريعة وتعلقهم بعمل العجائب في
 وجوب العمل من التواتر بين الخبرين من اخبار النبي صلوات الله عليه وسلم عند اختلافهم في
 ذلك والعمل الى كل في ميراث العبد بخبر الولد والابن من جهة العمل في حجة
 المجوس بخبر عبد الرحمن بن عوف الى غير ذلك وانهم كانوا من حاملي ذلك
 وميسر عن النبي على العمل به وذلك دلالة الرضى وهذا يقتضي لبعثها
 على العمل باخبار الاجاد وقد ثبت انما لا يمتنع على خطأ لا يصح الاعتماد عليه
 من وجوه اخرى فان ذلك انما يعلم من حال العجائب بالتواتر لا تواتر حاصل بما
 ذكره لانه لو كان لوجب ان يعلم ضرورة دعواهم على العجائب ذلك على حسب

ما يقولونه في محبة الخبر المتواتر واستبدال عند من قال بذلك ولو كان معلوما
 استدلال الوجوب بثبوت في ناقلية وفي قد الامرين منه دليل على انه غير معلوم
 واذا كان كذلك وكان واردا من طريق الاجاد لم يخبر القوي عليه في اثبات التعبد
 بالعمل بها لان ذلك استدلال الشيء على نفسه ولان هذه مسئلة فرض المخطف في العلم
 والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان العلم بذلك طريقا لم يكن فيه دلالة لان العلم
 علمهم عند هذه الاخبار وذلك محتمل ان يكون لاجلها ونحوه ان يكون لذلك خبر عند
 جماعة ذلك من النبي صلوات الله عليه وسلم او تنبيه الخبر لهم على طريقة من الجماعة يقتضي اثبات
 الحكم وقد قال المخالفون ادركوا عيش القبلة عند خبر الواحد لاجل ان عندهم
 ان العمل بذلك لا يجوز خبر الواحد وانما رجحوا دليل غير الخبر اتفق رجوعهم بذلك
 البشير عنده فما المانع من مثل ذلك في عمل العجائب عند هذه الاخبار الوجه
 الثالث اننا لو سلمنا تسليم نظائر عملهم كان هذه الاخبار لاجلها لا يتفهم ذلك فيما
 قصده لان من اصيف اليه العمل بها بعض الصحابة وفعل بعضهم ليس بحجة عندهم
 فعملهم على امساك الباقي من النبي صلوات الله عليه وسلم ولو لم يكن هناك الا انكار امير المؤمنين عليه
 السلام باخبار الاجاد لكن لا نقا وذرته على الفتيان بمذهبه والنقل عند الصحاح كان
 العمل بذلك ثم لم يسل لم يكن دلالة الرضى على ما ادعوا لاجل اوله وغيره من العرف والوقوع
 قبيح هو اعظم مما يشك من الشك في حال التعامل هل عملهم بخبر العجائب والفتنة و
 لا العمل الرضى وغيره لم يكن القطع على الرضى على اننا لو سلمنا انه دلالة الرضى لم
 يدرك ذلك على ما قصده لان الاجماع الذي لا يعقب على خطأ مختص بعلم واحد

وما نحن فيه غير ذلك لان عملنا من عمل الخير الواحد غير المسك ان الامر على التبع
عليه ولا يختلف الفعلان وتفاير الفعلان لم يستح ان يخطى العامل من حيث عملنا
لا دليل عليه ونخطى المسك عن التبع من حيث ترك الواجب عليه لان ذلك اتفاه
الدليل السمعى عندهم ان الامة باسمها لا تجتمع على خطأ وفي خبر واحد يجهل
الاتفاق على خطائهم في حكمين والواجب السماع انما هو للمسلمين خصوص الامام
عليه السلام ولا يجوز ان يثبت لهم فيه دلالة حتى يدلو على انه حجة في نفسه وهذا لا
يسئل لهم على اصولهم الى الدلالة عليه وسنبين ذلك فيما بعد ان شاء الله وتعلقوا بان
جهلوا قبول الخبر الواحد مع جواز الخطأ عليه على قولنا المقتضى وعلى الشهادات
والخبار للعاملات والحوادث انا لا نسلم صحة عمل المقتضى بقول
المقتضى مع ثلثه من العلم القين وانما يصح العمل ببقاء بعد العلم بصحتها ثم لو سلمنا
ذلك على ما فيه لكان انما يدل على جواز العمل بالاجراء وهذا لا خلاف
بيننا فيه وانما الخلاف في ثبوت ذلك فان اسأوا قبول خبر الواحد على المقتضى بحجة
فقهيته جامعة بينهما كان لما ان يقول قبل النظر في صحة العلة ما نحن فيه مسألة
فرسنا فيها العلم فلا يجوز التعويل فيها على ما يقتضيه الظن وهذا الجواب عن مجملهم
ذلك على الشهادات والخبار للعاملات على من اجدهما عقليا لقبول الهدايا
الاذن في دخول الدار والشهر وركب باقرار ذلك لا باستيفان حكمه ولذلك لم يثبت
العدول منه من الفاسق ولا الضمى من البالغ لان المعول في ذلك على غلبة الظن الضرب
الاحمر والمجرب في الشرح من قبول قول الواحد في طهارة الماء بما استند وفي القضية
وإدخال الوقت وهذا فرع من فرع خبر الواحد فلا الاول يجوز العمل به لانه حقيقي

ثم

ولا الثاني لانه تابع وفرع وتعلقهم بان الضرورة بقوله الى قبول العمل بالاجراء اذا
حدث الاجراء وليس فيها حكم ونحوه من ليس بشي يعول عليه لان الضرورة انما تقود الى
ما هو حجة في نفسه فليعلم ان ادوا على ان خبر الواحد بهذه الصفة وعندنا الاجراء ثمة
الاولى حكمها دليل يوجب العلم ومتى فرضنا عدم الدليل من هذا الحكم العقل فليس
ما هنا منهرة على ما ادعوه وقولهم اذا وجب في العقل العمل على قول من ادعانا
يسبح في طريق وان كان واجبا لمجوزا من الفرض في الدنيا فذلك يجب العقل المحض
من خبرنا عن الرسول علم محض لا نأمن مع افعال العمل به الضرورة في الاحق
غير متعين لان مصداق البرن يجب في حكمة الله تعالى مع التكليف لئلا نعلمنا بما يدركنا
عليه العمل الذي يستحقه فاذا فقدنا ذلك علمنا استقامت الضرورة وليس كذلك من خبرنا
عن سبط في الطريق لانه يجب نصب الدلالة على ان في الطريق سبطا فمات من يفقد ما
للضرورة في سلوكه به على ان ذلك يوجب ان يكون الفاسق كالعبد والكافر كالمؤمن
من غير اعتبار ما يشهدون في خبر الواحد على العقل من من الاقدام على ما لا يؤمن
كونه مفسدة ولم يجب العمل بخبر الواحد من المفسدة ولم يجب ترك العمل
به تجرأ من المفسدة على ان في الاخبار ما لا مفسدة في ترك العمل به هل ينسبه لانا
الخارجة عن الخطأ والاعتجاب في ابيهم وجوب العمل به ويسلم على ما ذكره
وجوب العمل على قول من عني الرسالة لان فيه تجرأ وليس هذا قول الحق فان قيل
كتم لا تعلمون اخبار الاجراء فما الفائدة فيما يرويه لتأكدكم ويفتح على ما ذكره هذا الا
منافسة قيل الفائدة في دلالة ذلك خبر من محقق الشيعة ما سمعته من شخص
الناس قليلين عن ابيهم علم السليم ان ذلك الامانة في تبليغ ما سمعته ليحصل برائته ورواية

غيره المكلف بطريق العلم النواتر وكذلك القايمة في تبيانها وجدي من غلانيات آتية
الامانة بازاعة ما عليه ليصير بغيره وقتيا امثاله من العلم الكلي مكلف سبيل الى
العلم بالجميع واعلم ان اوله المحدث ما سمعه ولا يفتي العالم بما عليه لانه لا يفتي
العلم بالشيء عيانا وليس في ذلك خلافة في اصولنا لان الراي غير العالم لانه
لم يرو الاما سمعه فهو على يقين مما خبر به فان كان سمعه من امام او جماعة
متواترة عن جهة فهو على يقين مما روى في علمه وروايته وان كان سمعه من
واحد فهو سابق في خبره وعلمه موقوف على العلم والمفتي لا يفتي الا بما عليه
فلا يفتي عليه فيما عمله ولا منافاة بين قتياله وعمله فان افتي بغير علم فالتبعة
عليه وكذلك ان كتب المحدث في خبره **ما** الكلام والافعال وما
تعلق بها الفعل عيانا عما وجد بعد ان كان مقدرا وينقسم الى ما لا يصفه له ثم على
خبره والى ما لا يصفه ثم على ذلك والاول كلام النائم وحركاته التي لا تتجلى وهذا
لا يوصف بحسن ولا قبح والشأن في تقسيمه الى فعل ملجأ ومغلي وما تحصل مع الالتجاء
لا يستحق مدح ولا ذم والمغلي ينقسم الى تقسيم افعاله الى قبح وحسن والفتي عيانا
عما يستحق فاعلم من العلم بغيره ان التمكن من ذلك الذم والحسن ينقسم الى ما لا يصفه
له ثم على حسنه ولا يستحق مدح ولا ذم وهذا هو المباح في المعنى ومن شرطه ان
يتمكن ان يعلم فاعلم ذلك من حاله او ندل عليه والى ما لا يصفه ثم على حسنه ويستحق
فاعله المدح ولا يستحق بالاخلال به الذم وهذا هو الترتيب ويوصف بأنه مستحق
ومرغوب فيه من البلاوة والاطلاق كما قد سماء او يكون ذلك نفعاً موصلاً الى الغلب

على وجه مخصوص في توصف بأنه تفصل واحسان ويستحق فاعلم الشكر عيانا
الى المدح ومنها ما يستحق الذم من لم يفعل ولا ما يقوم مقامه وهذا يوصف بأنه
واجب مخير كالنكاحات الثلاث في حجب البين ومنها ما يستحق الذم من
لم يفعل بعينه وهذا يوصف بأنه واجب متعين كروا الودعة بعينها وروا عيّن
المغضوب وما يختص كل شخص من غير ان يوجب فعل الغير مثابه يوصف بأنه
مرغوب ومن الاعيان مثل الصلاة الصلوة وما يوجب فعل الغير فيه مثابه ويقتض
معه القرض يوصف بأنه مستقر من الكفايات كالصلاة على المولى والهاد صل
وافعال النبي صل لا تحبس من جهة العقل اتباعه فيها لان من الجائز لنفسه ما منه
بجائز است سرية لا يكون لما في التعبد بما عليه ومتى تجناه والحال ان ادى الى
ان يعمل ما هو في الجائز لنا لان التعبد بالشعيات يغير المعالجة ولا يستغنى عنها
المطهرين في المعالجة فتختلف لاجل ذلك تعبد ما كاخالف المقام للمسافر والطاهر
لجائز **ما** فصل وقد ذكرنا الشرح والاجماع على وجوب اتباعه
صلم والثاني في افعاله التي لا علم بالحسن والابح دون ما لا يكون لذلك وينبغي ان يعلم
ان الثاني بصورة الفعل والوجه الذي يقع عليه لانه صلح لو اخذ من اسان يصف
دينار على وجه الذكوة لم يكن ديناً متاسيماً او اخذ من ذلك الغير نصف دينار على وجه
القرض **ما** فصل ولا يجوز الحكم بان جميع افعاله صلح على الرغوب لانها
تقسم الى ايمان وحكم البيان وحكم الميسر في وجوب او ذم او غير ذلك وان كل اشياء
للخطاب فحسب البطل المشد وان كان ابتدا شرح فيقسم الى افعال وجوب
وذم والمجبة فقلت ان الامر على ما ذكرناه

بصل وادفعه علم تفسير الى ما ان واما ان شرع ميتة فانه
 انه اذا كان لا بد للفعل من دليل فاما ان يكون ذلك ظاهرا مستلزما لنفسه فيكون
 الفعل امثالا او يكون دليلا ظاهرا لا يستلزم نفسه فيكون سائلا لا دليل له بطر
 فيكون ابتداء شرع والبيان ينقسم الى اقسام ثلاثة بيان المحمل وبيان التخصيص
 وبيان التسمي ولحق ذلك بيان زيادة لاحقة لا يرد منها وقد يكون ذلك ثانيا نوحا
 ولغيره غير تسمي ولحق ذلك ايضا بيان فعل محمل لان الفعل قد ميتة الفعل يدخل
 ايضا فيه بيان قول محمل لا يرد كناية الفرية فاما امثال بيان المحمل فكيف
 علم في الصلاة والمناجاة وغيرهما واما امثال بيان تخصيص العموم فكيف علم
 عن الصلاة في اوقات مخصوصة وخبر ذلك فله صلاة مخصوصة في تلك
 الاوقات واما بيان التسمي فجو ما روى من قوله علموا اذا صلى الامام
 قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا اجلسوا الجمع فسمي بان سائر الجالسا
 ومن خلفه قيام في مرضه الذي مات علموه واما الزيادة ان يرد زيادة
 عدد في العباد وغيره ويدخل فيه زيادة السنن في الطهارة واما بيان القول المحتمل
 فاما ان يرد فعله على العبد المريد واما الاستئذان ففان يفعل علم ما هو
 مبين في ذلك الكتاب ويصير ان يعرفه على ذلك الجهد من غير ان يفعل واما
 امثاله ابتداء الشرع فكيفية قسم قسمه لغيره فعل وترك واقرار الفاعل على فعله
 قسم قسمه لغيره منشا واجب ومنها نذر ومنها مباح **بصل** وادفعه
 سئل لا يقع فيها التعارض لان ذلك انما يكون بوقوع الفعل وتركه في حال العبرة او
 وقوعه وصدقه في الحال الاولى ايضا وهذا لا يمكن فاما اذا انكر العمل بالدليلين

معافاة لا تعارض بينهما **بصل** وهو صلى الله عليه وآله بعد البعثة لم يكن
 متعبدا بشرع من كان قبله لان الجماع حاصل على ان شرعه علم ناسي شرع من
 تقدمه فاما قبل البعثة فمحمود ذلك فيه **بصل** الكلام في الجماع
 العلم ان قولنا الجماع ايمان ان يكون واقعا على جميع الامة او على المؤمنين منهم او على
 الغلاة وعلى كل الاقسام الامام المعصوم الذي لا يجوز طعه الخطأ ولا يكون قوله الا
 حقا وجبه دليلا فله فقد واقعا في الشئ من دعوى الى ان الاجماع حجة واثباتا
 خالفا في علم كونه كذلك وفي دلائله فينبغي ان العلة في كونه حجة انه يشتمل على
 قول المعصوم وعند من ان الله تعالى علم ان هذه لا تجتمع على خطأ وان جاز ذلك على علم
 لعداها وعندنا ان الدلالة على صحة الاجماع وكونه حجة في كل عصر من العصور
 فبذلك على الامام المعصوم لطيف في التكليف العقلي وانه لا يتخلو منه زمان ومكان
 يستدرك على صحة الاجماع بطريق سمعية لا يدل شئ منها على ذلك فان قيل كيف
 يمكن القطع على ان قول الامام الغيايب في جملة اقوال الامامية مع عدم تبيين ومعرفة
 ومع استئذان وعينه قلنا قد بينا فيما مضى ان لتمام الزمان علم عندنا موجود
 العين فينا ومن افهمنا نقله ولفظنا وان كانا نعرفه بعينه ولا نعرفه بغيره ومعنى
 قولنا انه غايب انه محمول العين غير تهتم بالشخص ولا نعرفه بغيره الغيبة انه محتمل لا
 يرى شخصه ولا يسمع كلامه وما مترافقه عندنا في حال الغيبة الامثلة كونه لا
 نعرفه بنفسه من جملة الامامية وادراكنا بعرو الجماع للمسلمين على المذهب الواحد
 تقطع عنه وأكثرهم لا نعرفه ولا نقله ولا مشاهير فالكلام من معرفة الجماع الامامية
 والامام من جملة من علمهم على مذهب بعينه وهذا الامام من جملة الامامية الائمة

مرة لا تعرفه من جملة المسلمين قال قيل اذا كان المرجع يكون الاجماع حجة عندكم
 الى قول المعصوم وليس له اجماع تاشي في ذلك كان قولكم الاجماع حجة لقول الآية فيه
 قيل نحن لا نبدأ بالقول الا بالاجماع حجة اذا قيل لنا ما قولكم في
 اجماع المسلمين قلنا امر حجت وحجة من حيث كان قول المعصوم في اجماعهم وهذا كما
 لو قيل في جملة من اني قل قول هذه الجماعة حجة فانه لا بد في الجواب لنا و
 لكن مسؤول عن ذلك من القول بانه حجة وان كان لا تاشي لقول من عند النبي في ذلك
 على ان قول الامام علم اذا جاز ان ليس يستبد اما الغيبة او غيرهما لم يكن من
 الرجوع الى اجماع الامامية او علماءها ليعلم بحول قول الامام فيه ومن القول بانه
 حجة لاشتماله على قول المعصوم وهذا ما قوله المحققون من مخالفتنا ان اجماع الذي
 هو حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن تسمية العتبات
 الامة ليدخل ذلك فان قيل فله فله انه ليس في السمع ما يدل على ان اجماع حجة
 على ما يذهب مخالفكم اليه قيل لا نأخذ باعتباره ما يعتمدونه في ذلك فلم نجد في شيء
 منه دليلا ونحن ننسب ذلك فنقول الجواب ما اعتمدوه هو قوله تعالى ومن شاقوا الرسول
 من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سيل المؤمنين فوالله ما تولى وتصلبه جهنم وقات
 مصير اقلوا فتوعدهم بانه على اتباع غير سيلهم وعيد اهل الجواب اتباع سيلهم
 وسيلهم هو اجماعهم واذا وجب اتباعه ثبت انه حجة الجواب عن ذلك من
 وجوب اولها لانهم ان الآية تدل على وجوب اتباع سيل المؤمنين لانه تعالى توعد على
 اتباع غير سيلهم ولم يخبر بسيلهم ذكر من ان استفاد حكمه ومن الجواز ان يكون حكمه

سيلهم مخبر سيل غيرهم في كون اتباعه محظورا فان قالوا لو لم يستفاد حكم اتباع
 سيلهم لم يكن في الكلام فائدة قلنا هذا قول ليد العنطاب وقد بينا فيما تقدم مسادة
 ثم لم سنانة تسليم جدي كان مقتضاة ان يكون اتباع سيلهم محظورا لاتباع غير
 سيلهم وقد يكون محظورا لان لا يكون محظورا ثم هو معرض لان يكون ملجأ او بدلا او
 ولجاء فمن انهم القول بوجوب اتباعهم قطعاً فان قالوا لان لفظة غير هاهنا تعيد
 الاسماء مكانه تعالى قال يتبع الاسييل المؤمنين قلنا لفظة غير حقيقة في الحقيقة
 كان لفظة الآخضة في الاستثناء وانما استثنى لفظة غير تسمية باللفظة الا كما وسقوا
 باللفظة الاتية باللفظة غير وادراكات لفظة غير بالصيغة لغير منها الاستثناء لم يخرج
 جدي على الاستثناء الا بديل وكذا لو كانت لفظة غير محتملة الامر من علمه ولا
 دليلهم على ذلك **على** انه لا يجوز ان يكون في الآية معنى الا لانه تعالى قال عقيب قوله
 ويتبع غير سيل المؤمنين لا يتبع سيلهم واتباع سيلهم ملجأ او محظور كان كلاما صحيحا
 ولو كانت معنى الامر بخبر هذا المقدر كما لا يحسن ان يقول القائل لا يتبع سيلهم الا سئل ولا
 تتبع سيلهم فان قالوا امتنع تتبع غير سيلهم فلا بد ان يكون حكم الضرر متبعين لسيلهم
 قلنا لا ضرورة في ذلك لانه يجوز ان يحظر اتباع سيل كل واحد لان المفهوم من هذه لفظة
 ان يتبع المتبع الفيل لاجل فعل المتبع وقد يجوز ان يمتنع عن ذلك وتوجب عليه العمل
 بما يردى اليه الا انه على اننا قد مناصحة اطلاق ذلك من غير تأقصر في الكلام وما لا
 محتمل لا يحسن فريضة وقد بينا في الخبر الثاني من الكلام على الآية ان الاستسلام ان سيل
 المؤمنين هو اجماعهم لان السيل اذا اضيف الهمزة تسمية هم عليها فكل ما يفتقد الصفة

التي أصبغ السبيل الى القوم بذكرها لان المفهوم من إطلاق قول القائل صلحهم اجمع سبيل
 المؤمنين واسلك منهج الصالحين امر بانباغهم فيها به كانوا مؤمنين وصلحهم دون
 سائر منتهى قائم على كانه قال ومن تبع غير سبيل ما يكونه المؤمنون وذلك ما يميز
 نفسه متميز من غيره بجمع القوم عليه ولعلنا فافيه وادارهم يسير المؤمنين في
 الآية ليما عليهم وكان الاستدلال ما مبني على ذلك سقيا معتد به من اصل الوجه
 الثالث انا لا نسلم ان الوعيد في الآية متوجه الى مساقاة الرسول خاصة
 لان اتباع غير سبيل المؤمنين ومساقاة الرسول ليسا في الآية امرين منفصلين
 من الآخر وانما شيء واحد فكأنه تعالى قال ومن شاق الرسول من بعد ما تبين
 الهدى ويتبع مساقاة الرسول غير سبيل المؤمنين لم يشاقوا نوله ما تولى الآية
 واذا كان الامر على ما ذكرناه خرجت الآية عن كونها دليلا على موضع الخلاف على
 انما لو كانا امرين بفصل احدهما من الآخر كان الظاهر يقتضي توجه الوعيد
 الى من جمع بينهما فمن ان اتباع غير سبيل المؤمنين على الانفراد محظور فان
 قالوا ان هذا يقتضي ان لا نعلم بظاهر الآية توجه الوعيد الى من اتبع مساقاة
 الرسول قلنا ذلك نقول وانما علمنا ذلك به دليل مفصل الوجه الرابع انا لو
 سلمنا ان حكم اتباع سبيل المؤمنين يستفاد من ظاهر الآية وان سلمنا مولنا عنهم
 وان الوعيد متوجه على محالته لم يثبت ما قصد المخالف اليه من صواب اتباع
 من منى كل عصر من وجوه اخرى ان الالف واللام في المؤمنين يعنى ان يكونوا متعددين
 فلا يستغرق اللفظ جميع المؤمنين اتفاقا ثم لو كانا الحسن لم يكن المخالف بليلا على

وجوب الاستغراق على ما دللنا عليه فما تقدم وادارهم سبيل اثبات هذه اللفظة
 عامة في كل مؤمن سقيا التعلق بها في موضع الخلاف وثانيها انا لو سلمنا
 العموم في جميع المؤمنين لاقتضا ذلك تناوله لكل مؤمن لا يميز القيامة فمن ان
 لهم ان المراد اهل كل عصر فان خصوص مؤمنى كل عصر يجوز ان الظاهر لم
 يجدوا او قامهم وبين من حصه للعصوم من منى محمد عليهم السلام تحفيضة
 لهم الى من جئهم لهدم ان ظاهرا لفظ المؤمنين يقتضى من هو كذلك حقيقة في
 الباطن والظاهر دون من يجوز ان يكون باطنه بخلاف ظاهره لان الكلام في الآية
 خارج مخرج المدح والعظيم من حيث الامر لا بقدره والاماع وذلك لا يليق الا
 بمن يستحق التعظيم على الحقيقة دون من يجوز فيه مخالفة الباطن للظاهر ممن
 يستحق الاحتفاف والاهانة والساني ما قد مناه عند الكلام في الامامة
 من امر النكاح والسنه الدالة على وجوب اتباع الآية من محمد عليهم السلام
 الا قد ايم الوجه الثالث من الكلام على اصل الاستدلال انما على خلق وجوب
 اتباعهم بكونهم مؤمنين من انهم لا يخرجون عن هذه الصفة فلا يجب اتباعهم وانا
 يقول المخالف في انهم لا يخرجون عن الايمان على ما هو مبني على ان المعول عنهم الكلام
 في ذلك والوجه الرابع ان الآية كما جملة لانه تعالى لم يوجب اتباع سبيلهم في كل
 حال ولا في حال مخصوصه فمن ان علم عموم الاجوال وليس قاصدا لفظ عموم وليس
 لهم ان يقولوا ان تخصيصه ليس لان ذلك يمكن فكسبه عليهم وتعلقوا
 ايضا بقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون
 الرسول عليكم شاهدا قالوا فاخبرنا تعالى انه جعلهم عدولا للشهداء اولى غيرهم من

لا

الامر وهم لا يكونون ذلك مع جواز اعتناهم على خطايا والجواز
 من فحوى لجهلهم ان الاستدلال بالآية مبني على ان الخطاب بها متوجه الى جميع
 الامة وذلك باطل من فحوى منها انه ليس فيها من اللفاظ العموم التي تملك التعلق
 بها في ذلك وانما هي خطاب لوجه يعرف الموجهة الذي هو الكاف واليه يتم
 ان يكون لثلاثة مما زاد ومنها انه لو كان فيها شيء من ذلك لم يرد له ظاهرها
 على الاستيعاب لا نأقديبنا انه ليس للخطاب دليل على ان العموم صيغة
 مفردة هي حقيقة فيه ومنها ان الآية تقتضي علم المخاطب بما ينبغي ان يتبع
 عقلا وسعيا ليس كونه شهدا على غيره بما يفعلون من قبيح او يخلون به من
 واجب وهذا مختص ببعض العلماء وهم العارفون بالتكليف العقلي والسمعي فضلا
 عن الغاية والوجه الثاني من الكلام على الآية ان الوصلنا توجهها الى جميع
 الامة للزمهم ثناء لها الكمال مسلم الى يوم القيمة وهذا بطلان يكون لاجماع اهل كل
 عصر جهة فان خصوها بامل كل عصر تركوا الظاهر ولم يكونوا ان ذلك اولي حسن
 حقها ببعض اهل العصر فتخرج من كونها دليلا في موضع الخلاف الوجه الثالث
 ان الاستدلال بالآية دالة على عبادة المخاطب بها لان قوله تعالى سطر العبد سطر
 بين طرفين وتحتل خيارا او ايسا كان لم يقتض العبدالة امسا الاول فيصح ان
 يستند البعض من سبقهم من امر الانبياء بالايمان على بعضهم بالكفر يعلم ذلك
 من رديته صلواته واستمدوا على من اقام على غير دينه بعد دينه النبي صلواته
 فيكون لاجل ذلك دسقا واما الثاني في محتمل ان يكون امتنا خيرا لامر لفظ

نبيها على سائر الانبياء ومنومنها على كل مؤمن واعمالها على انما الشبه وكل ذلك لا
 يقتضي كونهم عدولا وانما عبد الله لا يمنع من شهادتهم لانها عند من علم الصادق
 من الكاذب عدلا كان في الدنيا امر فاسقا في حال لا يمنع منها التيقن الكذب
 ولا غير من التسميح بخلاف فليكن توفيقه في طينة ان يعلم شهدا عند
 شجاعة في الآخر يقتضي كونهم عدولا في الدنيا على ان يكون النبي صلواته
 لم يمنع عند المعترلة منهم من موافقة الصغار وعد الباقي منهم من موافقة
 الكبار فما المندك من مثل ذلك في الامة وان كانوا اسوءا الوجه الرابع
 ان الآية لو دللت على العبدية لزمهم ان يدل على ذلك في حال الافتراق والاجتماع من
 حيث جعلوا الشهادة صلة البرالة وهذا يقتضي عدالة كل واحد منهم لاقتصا شهادتهم
 من شهادة غيره في الإقامة وتخصيص جماعة كل واحد منهم جهة ووجب ترجيحها
 الى امتنا عليهم السلام لان ذلك لم يثبت ولا ادعى لغيرهم الوجه الخامس ان
 دللت على العبدية على الوجه الذي يدعون له لم يمنع ذلك من اجتماعهم على خطا ولا
 مجوز اتباعهم فيه من وجوه لجهلهم ان الصغار عندهم لا ينافي العبدية فلا يمنع لتمامهم
 على صقيع وان كانوا عدولا فلا يجوز اتباعهم فيه لكونه متجما وانما انما انما
 المحمد فما طريقه الاحتماد والظواهر المحتملة لا يقتضي في عدالة بخلاف بينهم
 وان كان ذلك لم يمنع ان يخطئ كل واحد من الامة في الحكم من بعد عدل الوجهين
 فمجموعا على الخطا وان كانوا اعدولا وتالشها ان الشهادة لهم العبدية لا يوجب
 استمرارهم عليها من خرجوا عنها لم يكن لتمامهم حجة ولا اجاز ذلك عليهم في كل
 حال وجب الوقف فما اجعرا عليه حتى علم كونهم عدولا وتلقوا

ايضا بقوله تعالى كبر خيرا امه لخرحت للناس تاسرون المعروف وتجهون
 عن المنكر قالوا وهى لا يكون خيرا منه مع لاحتنا عنهم على خطا والجواب
 عن هذه الآية كقولنا التى قبلها لان الاستدلال بها مبنى على انها خطابا لمسلمين
 الامه وذلك باطل من وجوه منها انه ليس فيها شئ من الفاظ العلوم
 ومنها انه لو كان لم يذكر على الاستدلال على ما بيناه ومنها وصف
 المخاطبين فيها بما ليس بحاصل لجميعهم ولم يعمهم متى كانت متوجهة الى الجميع
 دخول في مسمى كان مسمى منه طوبى في الظاهر الى يوم القيمة ووصفهم بالخبيثه و
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدل على العدا لانه لا يكون خيرا من غير
 وان كان فاقبلا بان يكون ذلك كافرا او فاسقا معلنا مثلثا من الفسق ولا شبهة ان
 امه الا بسلام افضل من جميع الامم المخالفة لها لثبوت كفر الجميع وكون ادنى
 المسلمين فاسقا ولو حوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل عالم بهما
 ممكن بخوار اثباتها ولا يظن بفساد سوا كان عدلا او فاسقا ولا يصح انهم
 لو ثبتت لم يسمع لجماعهم على خطا من الوجوه التى منها ما وتعلقوا ايضا
 بما روى عنه علم من قوله امتي لا تحتمل على خطا قالوا وهذا نص صريح في نفي
 الخطا عن ذكر ما لم يثبت امته عليه والجواب عن ذلك من وجوه
 بعد ما انه خير لجهده قد دلتنا على فساد العهد لمصار الاجاب في الفرج القلبية
 فضلا عن اصوله الاجماع من اصول الشريعة فلا يجوز اثباته حجة بخبر واحد
 على راي واحد وقولهم انه وان كان من اخبار الاجاب معناه متواترا باطلا
 لان معناه لو كان متواترا لكان لفظه كذلك لان معنى الخبر لا ينفصل من لفظه

ومما لا يكون لفظه ولجبا ومعناه متواترا فلا ينبغي ان يقولوا ذلك على مجرد عبارة
 وقولهم انه بخبر مجرى الخبر عن جماعة عمن وبتحاجاته باطلا ايضا لان تسليم
 كونه خيرا لا يوجب منع من دعوى مساواته للخبر بجماعة عمن وبتحاجاته لكون
 ذلك معلوما ضرورة لكل سامع للاخبار وهذا يدلس على تواتر الخبر به فكيف يحسن
 من نصيب دعوى تساوي الخبرين والحال هذه ودعواهم تلقى الامه له بالقول الجيد
 في القول مما تقدم لا يتم ان اشاروا بذلك الى جميع الامم والعلوم ضرورة خلاف ذلك
 لوجود التنازع من الامم فيه وروايتهم على رايه وان اشاروا الى البعض فاجاب
 في العبارة والمعنى جميعا امتا العبارة باطلا فمهم لفظ الامه على بعضها وذلك فاسد
 وكذب وللعنى فان الذين يلقون القول بهم لا يجيبون الى كون الاجماع حجة المصدقون
 نفي برهان كون هذا الخبر دليلا عليه فلا اعتداد بقولهم له على راي واحد على ان
 التنازع جاسد في جماع الامم اسيرها فكيف تستدل على انه حجة بفعل بعضها على ان
 تلقى الامه له القبول لا دل على صحته لوسيلة الاجماع انما يكون حجة اذ اثبت الخبر
 فكيف يعمل الفرع الذي هو الاجماع دليلا على صحة الاصل الذي هو الخبر والاجماع لا يثبت
 كونه حجة الا بعد صحة الخبر ودعواهم عمل الصحابة منذ الخبر وان من عادتها ان لا
 تعمل الا بما فعلت عارضة من برهان فليعلموا انهم ردوا على صحة ذلك وهو ما ليس
 عرف منه انه رد باطلا وقيل حقا لا يجوز طه الشبهة ان يقبل باطلا ويرد حقا
 وفاته ما يؤيده حسن الظن بهم نفي حكمهم ما يعلمونه باطلا فيمنع انهم لا يعملون
 بما يظنونه صوابا ويعتقدون صحة لقوة الشبهة وان كان باطلا وانصافا فانما يكون
 قولهم او فيسلم حجة اذ امت الخبر فكيف يعمل ذلك دليلا على صحته او

ليس هذا يقتضي صحة كل واحد منهما وكونه دليلاً على الآخر وهو محال على ما بيناه
 الوجه الثاني ان ادراكنا صحة الحق لم يكن لهم فيه دلالة متبرجة او لها ان
 لفظة خطأ ليست من الفاظ الصوم وانما هي لفظة متبرجة غير متميزة لانهم
 منه الاخطا ولجوابه واذا كان ذلك حملناه على خطأ مخصوص وهو الكفر بالعلوم ومن
 دونه صلوا وان امته لا تطبق عليه واذا حملنا كون المراد بالخطا ما ذكرناه سيطر
 التعلق به وموضع الخلاف الوجه الثاني ان قوله علو امتي ان جلوه على صير
 للمصدقين بنبوتهم لزمهم تناوله لجميعهم اليوم القيمة وكان جلوه على بعضهم
 المؤمنين وحسب تناوله لكونهم من ايام الساعة وهذا يطل ان يكون اجزاء اهل كل
 عصر حجة على اهل امتي جلوه على البعض يحو عن الظاهر لان لفظة امتي لا تحق
 مؤنثا من فاسق بانه لا يقتضي في من اراد به فخرج من لا يستحق المدح من
 جملته ولم يكونوا بذلك اولى من غيرهم اذا خصه ببعض مؤنثي كل عصر الوجه
 الثالث ان قوله صلوا امتي لا تجمع على خطأ كما يصح ان يكون خبرا عن حالهم
 مجتمعين يصح ان يكون فيما لهم عند ذلك من حيث كانت لفظة تجمع غير مقبولة
 الاعراب فصيح ان يكون محذوفا للهي و ان لم يبق الا ذلك واذا كان نصيا
 فلا تعلق لهم فيه ولا يمتثل ان يكون نصيا وان كان حصر القلة محذورا لان جمعي الخبيث
 بمعنى النفي الامر كثير قال الله تعالى فلا رقت ولا فسوق ولا جدال الفلم هو خبيث
 محض ومعناه النفي وقوله سبحانه ومن دخله كان امنا وقوله ولله على الناس حجة
 البتة خبر معناه الامر كذلك قوله علو العارية مودة والتعظيم طرما وبعثنا الخبيث
 للنبي يسيقا التعلق به للسبب على القطع على كونه خيرا **مسألة** ولذا كان المذبح
 يكون الاجماع حجة القول المعصوم وكلما تقدم العلم وجود المعصوم على العلم بقوله

لوجه

حجة فيه وما لا يفتح العلم بوجود المعصوم قبل العلم لا يكون قوله حجة فيه كالمعلم
 المتجدد سبحانه وبعده وحكمته وعلى هذا يصح ان العلم الاجماع اكثر مما يعلمه
 مخالفتها على اصولهم **فصل** والاجماع بعد الخلاف لا يوجب في انه حجة
 بحجج الاجماع المستداه لان العلة التي لها كان حجة بمعنى ذلك وانما استله الامر في
 هذه المسئلة على مخالفتها لقوله لهم بعينه الاجماع لان من نفي ان يكون الاجماع بعد
 الخلاف قاطعا للخلاف يعتمد على ان الخلاف الاول يقتضي الاجماع على جوار القول
 كونه وجوب من المذهبين مطلقا فاذا جزمنا ذلك بالاجماع الثاني نفسا كون الاجماع
 الاول حجة واذا ادعى كون الاول مشروطا لاجل ان يدعي مثله ذلك في الثاني فيقف الكلام
 هاهنا ويستبد على اصلنا لا يلزم ذلك لاننا لا نسلم ان المختلفين على قولين مجتمعون
 على جوار القول كونه لغير منهما لان الاجماع عندنا باطل والحق مدلول عليه والمكلف
 غير معذور في الجهل به فتبطلت الاممة على قولين فلا يكون الحق في العبد
 منها واذا كان كذلك وجب ان يكون الاخر باطلا كذلك القول فيما زاد على ذلك

الكلام في القياس يجوز من جهة العقل التبعيد القياس
 في الشيعيات لانه يمكن ان يكون طريقا الى معرفة الاحكام الشرعية ودلالة على ان
 لا فرق في العلم بتجريم النيسر المسكر مثلا من ان نص الشارع على تجريم جميع المسكر ومن ان
 ينص على تجريم الخمر عينها ونص على العلة في هذا التجريم الشدة ولا فرق بين ان ينص على
 العلة ومن ان يذكر نصا للنص على ان تجريم الخمر تشديدا او نصيب لنا انما يقتضي في الطرفين
 عندنا ان تجريم الخمر لانه العلة مع ايجابه القياس علينا في هذه الوجوه كلها لان كل
 طريق منها لو وصل الى العلم بتجريم النيسر المسكر ومن منع من جوارز والعبادة ليجز

او

كمن منع من جواز وزودها بالباقي في العقليات مثال ذلك لأنه لا فرق في نصب
 السلوك بعض الطريق من أن يعلم أن فيه سبعا بالمشاهدة ومن أن يعلم ذلك بعد توبيخ
 العلم أو تحصيله الظن ولا فصل من جميع ذلك في الحكم الذي ذكرناه ومن أن نصب
 لنا على صفة الطريق الذي فيه السبع أو نصب لنا إمارة على تلك الصفة ومنع
 من جواز التعبد الفاسد للعقل بالظن الذي يحط ويصيب بطل قوله تعالى كثير
 من الأحكام العقلية والشرعية به أمثلة العقلية مثل حملنا بحسن التجارة -
 عند طرد الذبح وقبحها عند طرد الخمران وقبح سلوك الطريق الذي يظن أن فيه سبعا
 وما أشبه ذلك وأمثلة الشرعية كما هو موجه إلى القيلة عند الظن أنها في
 جهة ما والتمثل بقول الشاهدين بعد المقاتلات وأرض الجنائيات وقبر المتلفات
 فصل ومما ثبت القياس عقلا مطلقا أنه لا يجب لأحد من كونه
 على صفة لها وجب والألم يكن الوجوب أولى من غيره وتلك الصفة أمثلة الخسنة ولا
 تعبها كدالودعية وسد النعم أو يكون لتعلقه بغيره على جهة اللطف والوجه
 الأول لا يجوز في الشرعيات لأنها لو حبت لصفة لخصا لو حبت أن يعلم على تلك الصفة
 وتعلم وجوبها متى علمناه ومعلوم أن الصلاة وما جرى مجراها تعلم بالعقل صفا لها وإن
 لم تعلم وجوبها فلم يبق إلا أنها لو حبت لتعلقها بغيرها على جهة اللطف وإذا علم ذلك وكثر
 يكن في العقل دليل على أن ذلك بعض الأفعال وما يمتثلنا نحنا عنده فعلا فلا بد أن
 العقل لا يدل على ما يقتضيه الإنسان أو لا يقتضيه ولم نذكر أن ذلك أيضا على الشيء نفسه
 والحكمة وضده كما نراه في الشرائع من اختلاف المنفقين والناسخ والنسوخ لم يبق إلا أن

انتهى

يكون الطريق إليها هو المشي ولو لا ذلك لما احتج في تعريف المصالح الشرعية بالعبادة
 الأتية على الذم والقول بأن العقل يقتضي في كل منتهى من أن يحكمها وبعد فحجب
 أن يحكم في الأول مثلا فليكن البر وإن لم يأت السمع به باطلا لأن الاستنباط الذي يقتضي
 ذلك إنما يكون فيما يعلم أن المحكم منه عن ذلك المشبه أو يكون في حكم الموجب عنه
 لأن من شارك العالم في وجود العلم في قلبه لم يجب كونه عالما ومن شارك وإذا
 الودعة في هذه الصفة كان واجبا وعقل الشرع التي هي أمارات لا يجب المشاركة
 فيها المشاركة في الحكم لأن العقل لا يعلم كونه عالما ولو علم ذلك لما فيما شاركها فيها
 مثل حكمها لأن مصالح الشرع مختلفة لتعلقها بالاختيار ولا يدخل في الجانب منها ولهذا
 جاز أن تكون الشيء مصلحة ومثله مفسدة وجاز لاختلاف الإعيان والأوقاف في ذلك
 وقوله سمعوا وأطعوا الله تعالى الحرة وحيدنا التجويع من الشدة يثبت بثبوتها ونشفي
 باتفاقها علمنا أن الشدة طعة التجويع ولم يحتج إلى السمع في ذلك عند محرم لأن هذا
 ليس أكثر من حصول النص على أن الشدة هي العلة في تجريم الغصم مع هذا فلا يجب
 تجريم كل شئ إذا بعد التعبد بالقياس لأنه يمكن أن وافقه في الشدة أن الخطأ في
 المصلحة فصل والتعبد لم يرد بالعمل في الشريعة بالقياس وظنا ذلك لأن
 ما يقتضيه ثبوت دليله فإن عدم دليله إثباته كافيه القطع على انتفايه ولذلك انتفى العقل
 على نفي وجوب صلاة سادس في اليوم والثلاثة وصوره ثمانية وخمسة عشر آيات
 لأن ثبوت ذلك يقتضي دليله فلما فقد دليله الآيات قطع على النفي وإذا ثبت ذلك
 وكان القياس يقتضي ثبوت التعبد بالعمل في الأحكام الشرعية إلى دليل شرعي كسائر
 الأصول الشرعية لأن التعبد لجميع ذلك مع المصلحة ولم يحد في الشرع ما دل على ذلك

وَجَبَ نَبْذُهُ وَقَدْ تَلَقَّى الْمُخَالِفُ فِي وَرْدِ النُّعْدِ الْعَمَلُ بِهِ فِي الشَّرْعَةِ بِأَشْيَاءَ
 كَمَا فَاسِدَةٍ وَخَيْرٌ يَمُوتُ ذَلِكَ فَمَا تَقْلَقُوا بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ فَلَا
 قَامَرِ اللَّهُ تَعَالَى الْإِعْتِبَارَ وَالْإِعْتِبَارُ هُوَ الْقِيَاسُ هُوَ وَلَا تَنْجَاهُ دَكْرًا حَسْبُ
 الْكُفَّارِ وَنَبْذُهُ عَلَى سَبِيلِهِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِعْتِبَارِ وَذَلِكَ تَحْذِيرٌ مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِي السَّبَبِ فَلَوْلَا
 أَنْ الْمَشَارَكَةِ فِي السَّبَبِ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ قَائِدَةٌ وَالْجَوَابُ
 ذَلِكَ أَنَّ قَالَهُمْ لَمْ يَزْعُمُوا أَنَّ لَفْظَ الْإِعْتِبَارِ يُقِيدُ الْقِيَاسَ فَالْجَوَابُ لَمْ يَجْعَلُوا فِي دَعْوَتِهِ
 يَقُولُ عَلَيْهِ سَبِيلًا ثُمَّ أَنْ أَطْلَقَ مِنْ الْفِطْرَةِ يَتَّبِعُ الْإِعْتِبَارَ وَالْإِعْتِبَارُ هُوَ الْإِعْتِبَارُ
 مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَائِدَةِ فَلَا تَكُنْ الْإِعْتِبَارُ وَقَدْ اعْتَبَرَ كَذَلِكَ الْأَمْرُ ذِكْرَانَهُ وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ تَكُنْ
 ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ وَقَوْلُهُ وَأَنْ تَكُنْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لَا يَقَالُ لِمَنْ أَكْثَرُ الْقِيَاسِ فِي
 الْإِحْكَامِ أَنَّهُ كَثِيرُ الْإِعْتِبَارِ وَلَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ هُوَ مِنْ أَمْرِ الْإِعْتِبَارِ وَإِلَّا تَرَانَهُ هُوَ
 الْفِطْرَةُ حَسْبُهُ فَمَا ذَكَرَ لَمْ يَجْعَلْهَا عَلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لَفْظًا
 الْإِعْتِبَارُ مُشْتَرَكًا مِنْ الْأَمْرِ لَمْ يَجْعَلْهُ فِي الْإِنْفِذِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَأَنَّ الْكَلِمَةَ فِيهَا لَفْظًا
 مَحْتَمِلٌ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ الْوَلَعِبُ وَحَمَلُ الْفِطْرَةِ الْمُحْتَمَلُ فَمَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ لِقَضَائِهِ سَبَابُ الْكَلِمِ
 وَمَعْنَى الْجُمْلَةِ الْمُنْقَضَةِ دُونَ مَا لَا يَسْقُوبُ بِهِ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ وَكَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
 يَصْرِحْ بِدَقِّقِهِ لَمْ يَجْعَلْهُ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ وَتَقَرَّرَ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَمُوتَ فَاتَّعَظُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ
 أَنْ تَكُنْ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ وَتَقَرَّرَ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَمُوتَ فَاتَّعَظُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ
 عَلَى الْأَصُولِ الْكَلَامُ مُفِيدٌ مُتَوَلِّفٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ عَقِيبِ ذَلِكَ فَطَبِيعُ الْفَرْجِ
 عَلَى الْأَصُولِ فِي الشَّرْعَةِ لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ بِالْكَافِ فِي ذِكْرِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَمْ يَجْعَلْهُ لَعِبْرَةً
 بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَالْمَقْصُودُ وَقَوْلُهُ هُمْ أَنْ تَعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ عَلَى الْمَشَارَكَةِ فِي
 السَّبَبِ وَذَلِكَ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ لَأَنَّ كَانَتْ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ

الْمَذْكُورِينَ كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ الْوَاكِلُ هُوَ أَيْ نَظَرٌ قَوْلُهُمْ ضَرْقَةُ الْوُجُودِ
 مِنْ سَارِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْمَخَالِفَةِ وَالْعَصِيَّةِ وَأَنْ لَمْ يَنْصِبْ مَا أَصْلَهُمْ وَتَعَلَّقُوا بِخَبَرِ
 مَعْلُومٍ لَا يَنْقُذُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَحْيَى قَالَ كِتَابُ اللَّهِ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ
 بِشَيْءٍ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّعَ رَسُولُ اللَّهِ
 قَالُوا وَهَذَا تَقَرَّرَ بِخَبَرِ بَعْضَةِ الْأَخْبَاءِ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ خَبَرِهِمْ
 أَجِبَتْهَا مِنْ تَعْبَارِ الْأَجَادِ وَقَدْ بَدَّلْنَا عَلَى مَسَادِ الْعَمَلِ بِمَا فِي الْفَرْجِ تَكْفِيفُ خَوَرِ الْعَمَلِ
 بِمَا فِي الْأَصُولِ وَفَمَا يَرِدُهُ الْعِلْمُ وَالْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ عَنْهُمْ مِنْ الْأَصُولِ الشَّرْعِ وَمَا
 هَلْ جَاءَ لَمْ يَجْعَلْهُ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ وَتَقَرَّرَ بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَمُوتَ فَاتَّعَظُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ
 لَأَنَّ كَرَمَ رَأْيِهِ أَضَافَهُ إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مَعَادٍ خَيْرٌ مَذْكُورِينَ وَلَا مَعْدُومِينَ
 بَعْضُهُمْ مِنْ تَقَرَّرَ عَنْهُ لَمْ يَجْعَلْهُ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ فَاسْتَأْذَنَ وَقَدْ طَرِيقَ الْإِعْتِبَارِ أَنَّ
 التَّحْقِيقَ شَرْطٌ عَنْهُمْ فِي الْعَمَلِ خَيْرٌ الْوَحِيدِ الْوَحِيدِ الْوَحِيدِ الْوَحِيدِ الْوَحِيدِ الْوَحِيدِ الْوَحِيدِ
 لَأَنَّ رَأْيَ أَنْ يَمُوتَ لَأَنَّ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ الْوَحِيدَ
 وَتَكْسِبُ إِلَى قَوْلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّعَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَوَى أَنَّهُ طَرِيقَ الْإِعْتِبَارِ
 بَعْضُهُمْ مِنْ تَقَرَّرَ عَنْهُ لَمْ يَجْعَلْهُ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ فَاسْتَأْذَنَ وَقَدْ طَرِيقَ الْإِعْتِبَارِ أَنَّ
 وَتَكْسِبُ إِلَى قَوْلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّعَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَوَى أَنَّهُ طَرِيقَ الْإِعْتِبَارِ
 بَعْضُهُمْ مِنْ تَقَرَّرَ عَنْهُ لَمْ يَجْعَلْهُ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ فَاسْتَأْذَنَ وَقَدْ طَرِيقَ الْإِعْتِبَارِ أَنَّ
 وَتَكْسِبُ إِلَى قَوْلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَقَّعَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَوَى أَنَّهُ طَرِيقَ الْإِعْتِبَارِ

ظهر خطاؤهم في العبارة والمعنى جميعا على ما بيناه فيما مضى الوجه الرابع انما هو
 سلبنا صحة الخبر لم يكن المقطع بظاهري على ما قصدوه لان قولهم جازل جندنا في
 كماله عمل القياس يحصل ان يدعى الجند راى في استخراج الحكم من اذلة التصويب
 لان فيها ما لا يوصل اليه الا بالاجتهاد واذ الجند ما ذكرناه لم يكن المقطع على ما قلنا
 الا بدليل وليس لهم ان يقولوا في الخبر ما يمنع من ذلك وهو قوله فان لم يجد في الكتاب
 ولا في السنة وما استبدل الكتاب والسنة هو من جنسها وموجود فيها
 لا نقول ما نذكر ثم ان يكون المراد فان لم يجد في ظاهرها ما حكم به فقال الجند في
 استخراج الحكم من اذلتها وان يكون معار فهم ذلك من قصد علم استاهل الجاهل
 تعلقوا به كما جازى عن غيره في رسالته الى الامام موسى الاشعري من قوله اعرف
 الاشياء والنظائر وقس الامور براكب وقد خبرنا ايضا بضعف من خبر معار
 فلا يجوز التعلق به في المسئلة على انه لا بدالة فيه لو كان مما يصح الاحتجاج به فافهمنا
 لان القياس الذي دعاه اليه وهو الحاق الشيء بشبهه ولهذا قالوا في الاشياء والنظائر
 والمساواة الوجبة للقياس وحمل الشيء على نظيره انما هي في امر مخصوص به
 تعلق الحكم ومعرف ذلك وحصله وجب عليه الحكم من الاصل والفرع اذا اعتد
 بالقياس وهذا المقدار لا ينافي مع ما فيه ولكن لا يثبت له معرفته ولو امكن ما يدعون
 من غلبة الظن لم يكن في الخبر اصدا لالة لانه ليس فيه الامر بقياس الفرع على
 الاصل اذ اشار كما في معنى تعلق على الظن انه علم الحكم لم يخالفه في قولهم من
 الاثر والبشر لا يبين السند التمرى والخبر شبه يوجب التسامى في الخبر والخبر

بقناه والمساواة من المشبهين فان قالوا هاهنا اشتباه مظنون قلنا ليس في
 الخبر عمل على ما نظنه مشبها وانما فالعرف الاشياء والنظائر وذلك لتضمني حصول العلم
 بالاشياء لان الحقيقة هي العلم على ان الامر الذي يحصل له للشيء غير مذكور في الخبر واذا
 جازل ان يقال انه اراد التشابه في المعاني التي يدخولها كالتكيد في البش والشد في الخبر
 حاز ايضا ان يقال انه اراد المشابهة في اطلاق الاسم وشمك اللفظ فيكون ذلك دجانه
 الى القول بحمل اللفظ على كل ما جئنا الى ان يقوم دلالة وجعلنا الخبر لذلك لغيره عسحة
 الاعتماد عليه فيما قصدوه وتعلقوا ايضا بما روي من اختلاف الصحابة في مسئلة
 الحبر لم لا يفرقوا فيه اقول منها انه في حكم التظليل في الثلاث ومنها من لم يفرق فيه
 كان ومنها انه ظاهرا ومنها انه بطلية واحدة وجبة وقال بعضهم هي اية وقال
 مشرق اذ ذكر الشيء لانه تحريم لاجل الله تعالى كذلك ففهم في الخبر والآية التثنية
 ظاهرا قالوا لا وحمل هذه الاقوال الاطريقة القياس والاجتهاد لان من جعل الخبر طلاقا
 فلا يعلم انه لم يرد لونه كذلك على الحقيقة وكذلك من جعله ميمنا ظاهرا لا يجوز ان يرد
 التثنية والتشبيه لانه قد نقل عنهم النص في الخبر قالوا ذلك قياسا لان من ذهب الى ان
 الخبر بمنزلة الابن نص على انه مع فقد الابن بمنزلة ابن الابن مع فقد الابن حتى قالوا قياسا
 الا ان الله زيد بن ابي لهب لا يثبت له اب ولا لعمل اب الابن ايا ولم يرجع في ذلك الى ان
 الخبر لا نص عليه في الكتاب وروى ايضا عن ابي القاسم من الجيد والاشبه بها البصير
 شجرة وجده في قوله او اذا علمت ذلك وكانوا من قبل القياس ومصوب فائدة غير متكررة
 علمه انفق ذلك مما علم على القول وقد ثبت ان لجامعهم جهة فثبت بذلك التقدير

ليس

ما جاز الله لك تبغي مخالفة اهل الجمل ثم قال قد فرغ الله تحفة اهل الجمل فوصف
 التجزيم اليهين والى هذا يرجع القائلون في زماننا هذا ان الحرام فيمن ومن ذهب الى
 ظهور الجواز مجزاة في تناول الاسم وان كان لفظه مخالفا للفظ الظاهر كما كانت كتابات
 البلاغ مخالفة للفظه واخبرت مجزاة ومن ذهب الى انه تطبيق كانه ذهب الى الظاهر
 والى ما يقع به ومن ذهب الى الثلاث ذهب الى الاكثر والاعم وامّا قول مسروق
 فلم يرجع فيه الى القياس بل تمسك بالأصل في الابهة وبعض الظواهر التي لم يخطئ
 تجزيم المحلل وامّا قوله لم يجره جعلوه ظلما تسييفا فقد بينا انه مجوز ان يكون إدخاله
 فيما يتناول الاسم وليس في الرواية عنهم انهم قالوا قلنا كذلك تسييفا بكذا وانما ذلك فيهم
 جعلوا الحرام ظلما فامّا من رأى فيه فعلوا ذلك فلا على انه يشبه الشيء الشيء
 على جملة الفرس والافهام دون القياس لان معنى القياس قد يقال الصاحفة تجري
 في الظاهر مجرى الجامعة وان لم يكن خافلا لحد الامرين على الاصح القياس بل ذاعبا
 الى تناوله تعالى والمستمر السالما وعلى هذا لو نقل عنهم النصح التسييف لم يكن
 فيه دلالة وما روى عن ابن عباس من قوله لا يفتي الله رديت ثابت وما روى من
 التسييف بعضه شجة جرد على غير وارذ من طريق الاجابة التي لا يصح الاعتقاد عليها
 في هذه المسئلة على ان اكثر ما في الرواية عن ابن عباس انه انكر على ردا الى التحريم
 في الجمل غير الاب كاجزيم ابن ابن وليس في الرواية انه جمع بين الأمرين بل
 قياسا اوجب ذلك وظاهر ذلك ان ظاهرا امر القول اوجب عندنا تحريما
 التحريم مجزى الاب كما ان ظاهرا امر ابن ابن مجزى ابن الصلب لا انه
 نسب ردا الى مفارقة الشؤى وخوفه الله تعالى ومن عدل عن موجب القياس

الجواب عن ذلك من وجوه منها ان ما روي من قول الصحابة في هذه المسائل خبيث معلوم وانما طريقة الاجاد لتبلي ما قلناه عند اعتقادهم على مثل هذه الطريقة في التعبد بالعمل باخبار الاجاد وما نحن فيه فرض المكلف فيه العلم فلا يجوز القول في اثباته على ما الحسين جاله ان ينفي ظنية الظن والوحية الثاني انا لو سلمنا ان العلم بذلك طريقا للكان الاستدلال به مبنيا على ان القول في تلك المسائل لا يجوز ان يكون الالقياس فحينئذ لا نسلم ذلك لان الاختلاف في المذاهب المستندة الى الفروع ممكن للشبهات كما كانه في المستندة الى القياس وقوله لم لو كانوا اقالوا ذلك للنصوص لوجب نقلها وظهورها يعكس عليهم وقال لهم لو قالوا ذلك قالوا العلة قياسيه لو فيها ذلك وقوله الفرضيين الامر من ان النص يجب اتباع العالم فيه وليس كذلك القياس باطل بل اذا ظهر وجه القول به وامارات ظنية الظن وجب عندهم فيه الاتباع وهذا ليست منطوق اصحاب القياس والاجتهاد بعضهم لبعض وقوله لمناخذ في نصوص الكتاب والسنة ما يدل على المذاهب التي نزلت عنهم في تلك المسائل يعكس عليهم وقال لهم لمناخذ لقول كل واحد منهم طلة تقتضيه فان قالوا لا يترتب جودا طلة تجب عندها الحكم بكل ما يحكي عنهم والاشترطه ان ما يمكن ان يكون جودا لم يفتقد لاحد المذهب قيل لهم هكذا يقول لكم فما تعبدتم على ان تقول لهم ما لكم ان يكون من مذهب في الجور الى الطلاق الثلاث جعله ككلمات الطلاق التي هي طلاق على الحقيقة وله الحكم الطلاق عندكم من غير اعتبار النسبة ورجع في ذلك الى النصع الطلاق فادخله في جملة ما تناوله الاسم ورجع الى ظاهر قوله تعالى ايها النبي لم يجز

عند مثبته لا ينسونه الى مفارقة التقوى لان اكثرهم يقول انه نصيب ومن خفاة
منهم قوله انه معذور فامس القسيسة بخصي شجرة وحيدة في غير فليس من القياس
في شيء وانما هو تقريب وافهام وقد علمنا ان الذي ذكره من العصب والجذول لا يصح ان
يوزن عند تحديد اصوله في الشريعة نقاس عليها ويثبت الاحكام بها على ان الواحد في ذكر
ذلك وهو يصل الى معرفة اقرب الرجلين من المتوفي ثم المرجع في توريته الى الدليل
الموجب الاقرب للبراث الوحيه الثالث من كلامه على هذه الطريقة اننا استلنا
ان القولي في تلك المسائل كان للقياس لم يتفهم ذلك فاما قصود لان الذي ترك عنهم
الاختلاف فيما بعض الصحابة دون جميعهم وفعل بعضهم لسنخجة وما يقول عليه
من مسائله الباقي عن الكثير لا يقتضي الاحتياط عليه للوجوه التي ذكرناها في ذلك عند الكلام
على مثل هذه الطريقة لهم في العبد باخبار الاجاد ومن الكثير للوارد في ذلك الذي من من
ادعاء ارتفاعه قول المير المومنين لم لو كان الدين وحده قايما لكان المسيح ياتن الخلفاء
مشر ظاهره وقوله مشر اذا انفتح جبرائيل جهمه فليقل في الجبر براهيه وهذا اللفظ
بعينه ادى عن عمر الخطاب وعمره انه قال يا ايها اصحاب الراي فافهم احد السنن
اعتنهم الاجاد ان يخطوا فقالوا بالراي فضلو او اضلو وعنه انه قال انكم والمكالمه
قيل وما هي قالا للفايسة وعنه انه قال ليرك على الجبر ليرك على النار وعنه انه قال
كتب الى عمر الخطاب وانا يومئذ مشر قبله اقضي بما يكاتب الله فان جاز ما ليس في
كاتب الله فاقضي بما وسنة رسول الله فان جاز ما ليس في سنة رسول الله فاقضي بالمتبع
عليه اهل العلم فان لم يجدوا ملاحك الانقضي وعنه من مسعود انه قال هكذا القايسون وعنه

انه قال يذهب قراؤنا وصلى الله عليه وسلم وسميها لا تقسبون الامور براهيم
وعنه انه قال ان قلتم في دينكم القياس لعلمتم كتمان الله وحرمتم كثيرا مما
لهج الله تعالى وعمر بن خطاب انه قال لا يجعل لاجد ان يحكم براهيم لمعل ذلك رسول الله
يقول الله تعالى وان يحكم بما انزل الله وعنه انه قال ان الله تعالى قال يستم وان احكم بينهم
بما انزل الله ولا يقل عاريت وعنه من عمره انه قال السنة ما سنة رسول الله لا يحلو الراي
سنة للسليمن الى غير ذلك فكيف يمكن مع ما ذكرناه دعوى ارتفاع التكبر وليسوا بان
يحملوا اخبار الكثير على تأويل يوافق ما دعونه في حمل الصحابة في المسائل المذكورة بالي
منا ارجعنا لاختلاف الصحابة في تلك المسائل على ما يوافق طواها الاكثر بل يكون ذلك اولى
لكون اخبارنا صريحة في انكار القياس بعنا الصارحه له وغيره ولا نقار النعت بالقياس
الى دليل مقطوع غير محتمل ولا معارضة تسلكه والبصا ان قالوا قد ظهر عن
الصحابة القول الراي واصافة مذاهبهم اليه ولفظ الراي اذا اطلق لم يقتضي القول بالحكم
مشر طريق النص بل من طريق القياس والاجتهاد وذلك بخلاف ما روي عن علي بن ابي طالب في الكرامة
اقول فما يدري وقول عمر افضى براهي وقوله فلما راي عمر وهو المومنين على
في اتهامات الاولاد كان الراي عمر الاشعث ثم راسه يبعث في خبر ما روي ان عمر
وقد سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يسم لها صديقا ولم يدخل بها من انتم رد المسائل
شهر اخر فلا قول فما يراي فان كان حقا فمن الله وان كان خطا فمن عيسى بن ميثاق والله و
رسوله منه برهان على الحجة ولها الميراث ولها مهر نسائها الا لسبع لا شيط ولا كان
اجمعا ما دهم في ذلك على التصور وما يوجب العلم لم يصح منهم الرجوع

من ياتي الى رأي ولا التوقف فيه ويجوز كونه صوابا وخطلا وان يسلكوا
حقبة المخالف والكيف عليه ولان الأدلة لاتناقض فليكن يرجع كل واحد منهم الى ما
يوجب العلم مع اختلاف اقول لهم والجواب عن ذلك من جوبه
بجدها ان ما رزق من هذه الاخبار اخبارا لاجاد لا يجوز الاعتقاد عليها في مسئلة فرضنا
في العلم الوجه الشك في ان لفظ الرأي اذا اطلق لا يختص بما قد صا على بل فيه
كل ما كان متوصلا اليه من جهة الاستدلال الذي يصح فيه اعتراض الشبهات وقيل
اختلف فيه اهل الاسلام لا يسمون فلان يرى العبدك فلان يرى القدر فلان يرى
الارجاء فلان يرى القطع على عقاب الشقاق وان كان ذلك متوصلا اليه الادلة
للعلم ويقولون او حنفية يرى الوضوء بهذا التمسك وان كان لا يرجع في ذلك الى قياس
اجتهاد ورأي مالك والشافعي القضا بالشاهدين واليمين ان كان مرجعها في ذلك الى العجب
والاقر التي تعتبر في العبد على رأي حنفية الخيض وعلى رأي الشافعي وغيره الاطهار
وان كان لا يخرج كل واحد منهما في ذلك الى ضرب من الاستدلال بخلاف القياس واذا
كان الامر على ما ذكرناه لم يكن في اضافة العجاجة اقوالها الى الرأي لهم دلالة على القول بالقياس
وقولهم لا يفهم من قول القائل هذا مذهب اهل الرأي وقالوا ان الرأي كذا الا ان
القياس يذون غيرهم وهذا يدل على اختصاص لفظ الرأي بالقياس ولو كان الامر على ما
ذكرناه لجاز اريقال المسلمون بدون التسلك بالصورة الصلاة وما اشبه ذلك من
الامور المعروفة بالخصوص غير لازم لان الاختلاف من الامة لما حدث في القياس
فتفاه قوم واقبته اخرين غلب على مثبته الاضافة الى الرأي ومعلوم ان هذا التعارف
جاءت لم يكن في رأي العجاجة فلا يجوز حمل خطابه عليه وانما الاشارة للشك في
110

التسلك بالصلوة لما يباين من ان لفظ الرأي نفيد التعارف ما كان حاصلا من طريق
اعتراض الشبهات فيه وقد اختلف فيه اهل القبلة ولا يضاف اليه شيء من الامور
المعروفة بالادلة التي لا تختلف المسلمون فيها صلى الله عليه وآله المذهب التي اضافوها الى العلم لها
تخرج في النصوص والمذاهب اليها التعلق بغير القياس امتا يخبر انها في الاولاد
من منع منه يمكن ان يكون تعلق بما روي من قوله علم ائمتنا رواة ولدت من سيدنا
في معتقة وقول يارية لما ولدت ابراهيم علم اعتقا ولدها ومن لم يرضع يمكن
تعلقه بقاصه قوله تولد الله الشيخ وقيل روي عن امير المؤمنين طرانه قال سبق كتاب الله
تعالى بخوارسهم فامضاف الجور الى الكذاب دون غيره فامسا قول الكبر في الكلا لة
اقول فيها برأي فلا يجوز ان يكون ارب القياس لان السؤال وقع عن معنى اسم والاسما لا
مداخل للقياس فيها وانما المرجع فيها الى المواضع وتوقيف اهل اللسان على ان كتاب الله
تعالى لا يعل معنى الكلا لة لانه تعالى قال الله يفكر في الكلا لة وما تولى الله
تفسيره لا يدخله الرأي الذي هو اجتهاد في القياس وامثال من مسعود فيمكن ان يكون
رجع في الحجاب العقب والميراث الى عموم قوله تعالى الزم يتوفون منكم ويذرون ازا واجبا
يترفعن بالنسبة من اربعة اشهر وعشرة وقوله وللمرأة النصف مما ترك زوجها لانه يستعمل على
من لم يشتر لها زوجها صوابا ولم يدخلها ورجع في الحجاب من المثل الى قوله سبحانه
فانكحوهن اذن علمهن اتوفهن يجوز من المعروف ان المسمى لا يتجاوز ولا يستبر
فه المعروف اذا كان لما انتبه به العجاجة وجبة في طاهر النصوص لم يخرج القطع على
اضافة اقول لهم الى القياس ولهم لو كان رجوعهم في ذلك الى طوق العلم لها صحت منهم
الرجوع من رأي الرأي الى الحسن باطل لان ذلك يصح فيما طرته العلم

لأن القائل الاجبار قد يعذر عنه الى القول العذر القائل القطع على عقاب الشاك
من هذا الصلة متكررة الى القول الارحبا وكذلك التوقف غير متعرج حصوله فيما طرأ
العلم كما يوقف الناظر في مسأله اصول طلب الاستدلال والتمسك وكذلك يجوز
كونه صوابا وخطا لأن المستدل بالكاتب والشك قد يخطئ ان يصرح بالاستدلال
في غير موضعه مثلا ان يؤخر مقدما او يقدم موخرا او يخصص عاما او يعم خاصا
او يمسك بمسوخ او يعمل على ما عاكس اولى منه وهم يقولون كل مجتهد مضئ
والسوء الصريح يجوز كونه صوابا وخطا لازمه فاما دعوى الامساك عن الخطية
والكبر فغير مسلمة والطريق الحار بعضهم خطا بعمدا كالطريق الى الله ليعتقلوا قسري
عن اميال المؤمنين علم وقد استنفذوا غير في امرأة وجه اليها فالتفت مكرها بطنها
وقد افشاء كل من خضع من العجاجة بانه لا شئ عليه لانه مؤدب انه قال وكان
هذا جديرا لهم بعد الخطا وهذا صريح بالخطية وما قد مناه من قوله علم من ان
ان يمتنع جود الشرح جهم فليقل في الجبر انه يسهر بذلك ما رى عن ابن عباس من
انه قال من شأنا الله ان الذي يحصى رمل عليه ملجول للمال نصفين وتلثا ومثل
باهله ان الجواب ورويت الباهلة عن ابن مسعود ايضا في قصة اخرى وقولك فاس
الا ينبغي الله ردت ثوب وقولك اجركم على العبد لاجركم على النار واضح في كذا ناه
روكان كاتبة بعثت الى زيد بن ارقم وقد اشترى ما باعها قبل ما باعته قبل
قبض الثمن لك ان لم تثب بطلانها ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل لا يثبت
ان تترنجا قضى في مكات عليه دس ان الكتابة والرسن بالمجتهدين فعلا الخطا شري
والاخبار بذلك كثيرة وقوله لا شاك في ذلك فارجع كل واحد منهما الى

دليل يوجب العلم مع اختلاف اقر العلم باطل لاننا لم نقل ان مجتهدا لا يخطئ
وانما قلنا يجوز ان يكون كل واحد منهما مخطئ بطريقه من الظاهر والادلة الصريحة
دليلا ولا شبهة ان الادلة لا تشاك في ان يعتقد الشبهة كونه دليلا لا بحيث ذلك
فيه فان قالوا كانوا قالوا في تلك المسائل بما يوجب العلم لو يجب ان يكون الحق وبعده وان
يكون مخالفا ما طلا ذلك يوجب قطع ولاية قايده والبراهينه وان نقضوا بعضهم
على بعض الاحكام التي تحت الفهم فيها مع التمسك من ذلك ولكن نقضوا لاجل انما اعلى
نفسه ما حكم به في وقت ورجع عنه في اخره في العلم بخلاف ذلك على ان التمسك
وان لم يجزئ مصيب قبل لهم اشتراك الفاعلين في الخطا لا يوجب اشتراكهما فيها
يستحق طعنا فان الفاعل يشترك في العجز والصغير تشترك الكسوف في ذلك مع
الاختلاف فيما يستحق به فلا يستحق في الحال هذه ان يكون الحق في احد ما قالته الصجاجة
والباقي خطأ ولا يجب فيه ان يساوي الخطا الذي يوجب البراهنة وقطع الولاية والاختلاف
ان لا نصار قبل العقد لا يجرى قد اخطا في قولهم منا امير ومثل امير وفي شرحهم
سعيد الخليفة لمخالفهم للنص على الآية من قيس ومع هذا لا يصح في تلك الحال
البراهنة وقطع الولاية فما التمسك من مثل ذلك فيما اختلفت فيه من المسائل الفقهية
فاما الزامهم ان يرض بعضهم على بعض والوجد على نفسه فغير لازم لان اقر الحكم
بعد روي العبارة بالامساك على نقضه لا يوجب كونه صوابا لاننا قد نقضنا احد
الذمة على مذهبهم ونقضنا في ايكارها على اظهار خلافها ولا نرى شيئا منسك
صوابا ونجزي ذلك بحري ابد العبارة فكما يجوز ان يرد لهذا الحكم يجوز ان يرد
ياقر له لا يراجع وان كان خطا وقد روي ان شريكا قضى في انجهم لاجل الخلام

جوانا عندنا

ابن سبيطون فنقض ما هو منقول عن جده وقال في كتاب وجبت ذلك او في سنة
 وهذا يبطل القول بان اجدا لم ينقض حكم من خالفه والكل في نقض الوليد على نفسه
 مخبري مجرى ما ذكرناه ويمتنع على المجلة ان خلاف العجاجة لا يجوز ان يكون مستندا
 الى القياس انه لو كان كذلك مع حصول الاجماع على العمليه على ما ظنوه لم يكن ذلك
 الا بعد النظر من النبي صلى الله عليه وسلم على تسوية العمل به وحصول العلم بذلك كفاية العجاجة
 وهذا يقتضي عموم العلم بذلك من دينه علم بغير مخالطة لاهل العلم لان ما كان معلوما
 لجميع العجاجة وعملت به لم يكن منهم احد ولا هم النابغون وانما هو علم مشترك
 هذا يجب ان يكون معلوما ضروريا كما يجب مثلا ذلك في سائر المعلومات من دينه علم
 ولو كان بخاصا لا استخوانه عن اعتبار عمل العجاجة وتجب مناظرة المخالف فيه
 كما يجب مثلا ذلك في كل معلوم من دينه ضرورة كالعقلاء والصليح والعلوم خلاف
 ذلك الوجه الثالث اننا لو سلمنا ان قولهم في ذلك المسائل كان للقياس لم يكن في
 ذلك دلالة لان العام ليس بذلك بعض العجاجة وفعل بعضهم ليس محجة والامسك
 الكبير لا يدل على الرضى ولو دل على منعهم ايضا فيما قصروه على ما بناء فما تقدمه
 تفلسفوا ايضا بان والاولا ثبت انه لا بد في الفروع الشرعية من حكم فلم يجب
 نقضه ولا دليلا على حكمها ويجب ان يكون متعديين بها القياس والجواب
 عن ذلك ان تعاليم ما اكثر شر ان يكون متعديين في الجارية التي لا نص على حكمها بل حكمه
 العقول انه لو كان حكما على التكليف السمعى لوجب في حكمة الله سبحانه الذي لا

يجوز عليه الاخلال بالواجب ان يثبت فاذا اقد يثبت من جهة تعالى فظهر اختصاصه
 العقليات وتكون حكم هذا الجاد في الشرع ثابت بحكمه لانه لم يكن شرع في وجوب الفروع
 الحكماء العقول من تحسين او تقييح او الحجاب او اباحة لعدم الفرق من المؤمنين
 وتسلقوا ايضا بان قالوا اذا وجبت طلب القبلة مما يمكنه لا يطلب عند عدم العلم بذلك
 يجب طلب الحكم بما يمكن طلبه عند عدم القدرة للجواب عن ذلك
 ان التعبد والاجتهاد في القبلة يدل على جواز التعبد بذلك في الشكيات ولا يدل على ثبوته لان
 المستدل بالقبلة لا يدل ان يقيس عليها غيره ما من حوادث الشك والكل اذا كان في
 حال تردد التعبد بقياسه ام لا لم يثبت ان يستدل على ذلك قياسا انه يكون اسد الا بالشيء
 على نفسه ولنا في القياس ان يقول الذي يجب ان يثبت الحكم في القبلة والاجتهاد لوزوم النص بذلك
 واقف عنه ولا يخاف من هذا كما لو ورد التعبد بالحجاب صلاة فانه لا يجوز ان يقس عليها
 وجوب لغزى الاعداء التعبد بالسار على الاضطرار في القبلة انما كان لما ثبت بالنص حكمه
 لا يستعمل المعرفه الا الاجتهاد فيجب على الخصم ان يثبت في الفروع حكما لا يمكن معرفته
 الا بالاجتهاد حتى يتسوى الامر وهذا ما لا يستعمل اليه على انه ليس مستل قياسا لمطلق
 بالقبلة في اوقات الحكم للفروع قياسا على الاصل او في مشوراته اذ تعلق بها وجوب الفروع
 على الاصل في ان لا يستل هذا الحكم الا بالنقص ما ذكرناه في القبلة يبطل تعليقه بخبر
 الصيد والتفقات اروش الحنايات وما شبه ذلك لانه انما يدل على جواز التعبد
 بالقياس والاجتهاد ولا يدل على ثبوته على ان المرجع في تبيين ذلك الى كونه معروفا

لا يخرج عن

وظهيرة معلومة اما على الجملة او التفصيل وليس ذلك من القياس الذي منزهة في شيء
 وتعلقهم باري مبرقة له على الشخصية ارات لو كان على كذا دين كانت تفضيها قالت
 نعم قاله فدين الله الحق ان تقضى وسبق قوله لعدم قدسالة عن القبلة للصالح ارايت
 لو تمسكت على الكتب شاربه لا يعجز الاعطال عليه مشيئة من اخبار الاحاد ثم ان الغيبة
 على طاعة الحكم ليس اكثر من التصريح بها وموذلك لا تحجب القياس الا بدليل مستأنف في
 الشبهة لان اختلاف الشئيين في المصلحة جائز وان اعتقاد العلة وبعدها تحجب عن
 تسليم باري عن امر المؤمنين علوم في حد شاربه المحرم مشيئة او اشرب حله واذا سكر
 هدى واذا هدى افترى فحينئذ نجد جدي للفقري ولان الجرد لا توجد قياسا ولا بحمد
 كتمها على بعض ولانه لم يحصل السك على الاقتضا وانما بيننا حكم لغيره حكم الاخره ذلك عندنا
 ثابت بالنسبة لانه ما استخرج من الفقري حله قاس عليه السك واولا من المؤمنين علوم
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل باب من ابواب العلم فتح على كل راب الف باب لا تعلق لهم مثله لانه يعنى
 ان تلك الابواب امتا الى غيرها ففتحها انما لم تزل ذلك الا القياس وما المثل من انها كانت
 جملته وضربا من العلوم يقتضيه ما صيد كثره وقد ورد في مثل ذلك في الشريعة كقوله صلوة
 يوكل من ليس ما الخلف طرفة ولا يوكل ما استوى طرفة وقوله يوكل من الطير ما ينفق
 ولا يوكل ما يصيف وقوله فيما سقت السما الحنن وما الشبه ذلك اذ جعل قوله ما
 ذكرناه لم يكن لهم فيه دلالة **فصل** لا يجوز التمسك بتقليد المفتي لان التقليد
 فيجوز **فصل** لان الطائفة مجمعة على انه لا يجوز العمل بالاعمال وليس لأخبار بقوا قدام الدليل هو
 لجامع الطائفة على وجوب رجوع العالم الى المفتي العمل بقوله من جواز الخطا عليه يرمونه

نشد

فيم

١١٣

من اقدام على صحيح وتنفذ في اسناد عمله الى علم لا تالاسلم لجامعها على العمل بقوله من
 جواز الخطا طه وهو موصوع الخلاف بل انما امره ابرجوع العالم الى المفتي فقط فاما
 ليعمل بقوله تقليدا فلا فان **فصل** مما التام في وجوبه اليه لا لا يجوز العمل
 بقوله قلنا القاسم في ذلك ان يصرفه بقبضه وقياسه من علماء الامامية سبيل
 العالم لجامعهم فيعمل المجتهد على عين من صحة ذلك انهم لم يجمعوا على انه لا يجوز
 الاستغناء الامن امامي المذهب وانما يحظر الاستغناء مخالفة خوفا ان يقتضيه بخلاف
 الحق فله كان لجامع الاستغناء من الامامي لتقليد لم يكن فرق بينه وبين مخالفة الذي
 لا يؤمن بقيامه غير الحق لا يرتفع عصيته ولان مخالفة يجوز ان يقتضيه مطابقة الحق و
 موافقة من امتا انما امر ابرجوع المفتي الى قضا الامامية بحصول العلم لجامعهم
 على التمسك فقط على صحته **فصل** معلوم ضرورة ان ما فيه نفع خالص
 من مخرقة طاعة او لجله فله صفة المباح وانه يحسن الاقدام عليه كان العلم بان ما فيه
 ضرب خالص عن كل منفعة فيجب بحفظه الاقدام عليه كذلك والاعتناء على ما فيه
 بخلاف الامامين الى الخطر غير لازم لانهم لم يخالعوا في الموضوع الذي ذكرناه وانما
 اعتقدوا ان هذا الاقدام عليه مخرقة فلم يخلص لهم العلم بالصيغة التي سبعا العلم بالاجبة
 وكذلك من ذهب الى الوقت لم يخلص له هذا العلم لانه اعتقد انه لا يمسك للخرقة
 في العمل بمن صحة ما علمناه انه لا ينبغي في ترك قسم من العلم الا بعد اصاله صري
 في العقل لان ما له صفة الظلم لا بد في العقل من صحة وماله صفة الانصاف لا بد في
 العقل من وجوبه فذلك لكان ليجب ان يكون في العقل اصل الاجبة ما كان على صفة محضومة
 من الاعمال وليس يمكن ان يكون في ذلك شيء سوى ما علمناه من التمسك بالاصح وما

به تعلم انما المصنف في العقد هو قنن الطريق الى العلم بها والظن بها ولو لم يذكر انما لم
 تقطع على انما المصنف عن كثير من افعالنا وتصرفنا وامتداد الصواب الى
 الحظر بان المخلوقات كلها ملك لله تعالى ولا يجوز في العقل التصرف في ملك
 المالك الا باذنه فاذا فقدنا الاذن قطعنا على الحظر لا يصح لان التصرف في الاذن
 بالاذن السعي فهو بان يحسن باليد العقل الى وقد بينا ان العقد في ال على
 الاباحة يوصح ذلك ان سحر وضع لنا على الطريق على وجه قد حوت العادة فيه
 ان لا يباح او اجزاء البطاركة والحق الضيف على المائدة لكان ذلك اقوى في
 الاذن من قوله على ان العلة في فتح التصرف في ملك الغير ليست ما ذكره وانما
 هي تعرف فيما يصرف من ملكه بغير اذنه وهذا لا يوجد في ملكه تعالى يثبت
 صحة ذلك بانه يحسن الاستقلال بغير اذن الغير والنظر في مآله للنصوبة بغير
 اذنه وكل ذلك تصرف في ملك الغير بغير اذنه وانما يحسن التصرف في ملكه
 ان من اباح طعامه لغيره فالمستاد اذنه ملكه لا يحبه والاذن له له بوثق في انتقاله
 عنه وانما يحسن التصرف في انما المصنف ولهذا لو علم الماذون له ان التصرف حاصل من اذنه
 لم يجد له الشك في ذلك فان في الحظر عقلي وشريعي لا يدعى الدليل لان لنا في محبة
 غير اعتقاده مذهبه في انما الحكم فلا يدعى من اقامة دليل عليه متى لم يكن ضروريا
 كالزم مثل ذلك في الاثبات ويكفي الثاني في الاستدلال على نفي الحكم نفي الدلالة على ثبوته
 اذا كان مما كان يجب لو كان ثابتا ان يكون عليه دليل ليس لا حجة ان يقول لم
 وجب النفي لعدم دليل الاثبات ولم يجب الاثبات لعدم دليل النفي لانا نقول انما وجب
 ذلك لانا نفي ما لا نمانه له ولو لاحتجنا في نفي منفي الى دليل هو اثبات موجب اثبات

ادلة لا منها وليس كذلك الاثبات لان الاشياء المنقبة متناهية محار اثباتها بآلة
 اثبات متناهية وسنن الفرق من الامر من انما تقطع في محضر احببه انه السريتي
 لعقد العجز المالك بوثوق لا يجوز قياسا على ذلك ان يثبت صحة محضر اخر لم يور
 الدليل على انه السريتي وتقطر على انما وبد من العلة وبما اذا كان من احدها من حيث
 انما الخبر عنه ولا يجوز ان يثبت لا شقا والخبر نفيه ومثل هذا كثير في قول المخالف الثاني
 منكر ولا يثبت على المنكر باطل مشرق جود الاستدلال لان اوله في هذا ان طريقة السحر
 دون العقول كلنا فما يقتضيه العقد ثم ان كون الشيء في يد تجري بحري البينة وكذا
 وجوب اليقين عليه تقوم في رآته من المطالبة وقطع خصوصته مقام البينة
صل والمتعلق يستلزم الحال في المحرك عند التحقيق غير دليل
 يوضح ذلك انه يقولون قد ثبت بالاجماع على من شرع في الصلاة اليقين المضي في قبل
 مشاهير لما فيجب ان يكون مع هذه الحال بعد المشاهدة له وهذا منع جميع من الجاهلين
 في حكم من غير دليل افضح الجهر بينهما لان الجاهلين لا شبهة معه لان المصلحة غير وبعد النساء
 في احدهما واحد له في الاخرى والآخر النسبية بينهما من غير دلالة واذا كان الدليل انما
 يتبادر الى الجاهل الاول في كاش الحال الاخرى عارة منه لم يجوز ان يستلزم اليقين في قوله اذنت
 للجهر في الحال الاولى كان ذلك يقتضي استمرار الامانة ولو لا ذلك لما علم استمرار الحكم في
 موضع من المواضع باطل لانه لا يثبت من اعتبار الدليل اليقين في كل وقت في الحالة الاولى
 كقوله اثباته وهل انب في حال وبعد على سبل استمرار وهو يطلق سطا من خلق واذا
 كان كذلك وكان الحكم الشايت في الحال الاولى غابت بشرط فقد الماء وكان للمعجودا
 في الحب الثانية انفتحت الامة على سوت الحكم في الاولى والخالف في الثانية لم يكن

السم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الكلام في التكليف السبعين **أعلم أن الأركان من عبادات**
 الشريعة خمسة: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد.

كتاب الصلاة
 تحتاج فيها إلى العلم بخمسة أشياء: أقسامها، شروطها، كيفية فعلها، وما يقطعها، وما يتعلق بذلك من الإحكام، ولحين تقديم الكلام في الشروط، نتبعه بالكلام في باقي الفصول. إن شاء الله تعالى فنقول: شرط الصلاة على صنفين: أحدهما يستلزم فيه الوجوب وصحة الأداء، والثاني تخلف صحة الأداء إذا لم يكن على صنفين: ضرب يشترط فيه الرجال والنساء، وهو ثلاثه: أشياء البلوغ، وكمال العقل، ودخول الوقت، وضرب تخلف النساء، وهو انقطاع دم الحيض والنفساء، ومما تخلف صحة الأداء ثمانية أشياء: الإبلان، والطهارة، وستر العورة مع المكان، وإن كان مكان الصلاة، وموضع الحجة على صفة مخصوصة، والنية، واستقبال القبلة، والقيام مع المكان، وينضاف إلى ذلك شرط آخر: تخلف الجمعة والعديد، نذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فصل أما الطهارة فتحتاج فيها إلى العلم بخمسة أشياء: أقسامها، وما يؤجرها، وما به العمل، وكيفيتها، فعلها، وما يتعلق بذلك من الإحكام، والطهارة على صنفين: طهارة عن حدث، وطهارة عن نجس، فالطهارة عن الحدث على صنفين: وضوء، وغسل، وقد

أقلم الشارع مقامها في استحبابه ما يستلزم بهما بشرط عدم التمكن منهما التيمم، وإن لم يرفع الحدث، والأحداث التي توجب كل واحد منهما إذا انفرد من حديث الفضل بن يونس، وما يقوم مقامه من التيمم على من نت كونه مكفأ بفعل الصلاة، أو ما يجري مجراها مما لا يستلزم إلا الطهارة خمسة أشياء: البول، والغائط، والدم، ودم الحيض، ودم الجنابة، ودم الحيض، ودم الاستحاضة، من دم أو مرض، والأحداث التي توجب كل واحد منهما الغسل، وما يقدر من مقامه من التيمم، أصناف خمسة: أشياء الجنابة، ودم الحيض، ودم الاستحاضة، والخصومة، ودم النفاس، وميراث الميت من الناس بعد برك الموت، وقبل تطهير الغسل، ولا يوجب هذه الطهارة شئ سوى ما ذكرناه، سواء كان خارجاً من أحد من لحد السيلين، كالمدى، والورق، والحصاة، والبر، والخالين من نجاسة أوهما، عباها من البدن، كالقبي، ودم الفصد، والدخا، أو لم يكن خارجاً من البدن، كلبس المرأة، أو الفرج، أو العفقه، في الصلاة، أو الأكل، من لحم الحنظل، أو ما يشبهه النار، في شيل، إجماع الإمامية، وفيه الحجة على ما بيناه، فيما مضى من الأصول، في هذا الكتاب، ولأن الأصل براءة الذمة، وشغلها بما يوجب الطهارة، نفي ما ذكرناه، يحتاج إلى دليل، وليس في الشرح ما دل على ذلك، لأن اعتقاد المخالف على لسانها، لا دواقيس، ولم يرد التعبد بالعمل بما في الشريعة على ما ناه في معنى من أصول العقيدة، في هذا الكتاب، ونحب على المخالف أن لا يستقبل القبلة، ولا يستدبر ما في حال برك، ولا غائط، مع المكان، ولا وقت، في ذلك بين الصحابة، والبيان

يدل على الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط ونحوه على المخالف ما روي من
 طرقهم من قوله صلوا إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يبول
 ولا غائط ولم يفصلوا مستحب أن لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا نجس في
 الماء الجاري ولا الكثير الركب فأمس القنطرة ومياه الأبار فلا يجوز أن يحدث
 فيها ويستحب أن تبقى البول الأرض البقلة وحجرات الحيوان واستقبال الركن ويحب
 أن لا يحدث في كل موضع يتأذى لمخضول النجاسة فيه كسطوط الأنهار ومناطق
 النشار وأقضية الدوم وجوار الطرق ويستحب تدبير الرجل اليسرى عند دخول
 الموضع الذي يتجلى فيه والنسوى عند الخروج والذكر عايندها وعند الاستجمار
 وعند الفراغ منه كل ذلك يدل على الإجماع المشار إليه ونحو الاستجمار من الإجماع
 المقدم ذكرها إلا الركن ومير لميت وما تفقد معه التحصيل أمس البول فيحب
 الاستبراء منه أو لا ينتشر القشيب المسح من مخرج النجس إلى راسه ثلاث مرات
 يخرج ما لعله باق في المجرى منه ولا يخرج في الزمان إلا الماء وحده مع جوفه
 وكذلك باقي هذه الأحداث أعني التي تحجب منها الاستجمار إلا الغائط فإنه يخرج
 منه الإجماع وجوب الماء ما يتوهم مقامها من الجامد الطاهر المنزل للعصين
 سوى المطهر والعظم والرقب ومن السنة أن يكون ثلاثة الآن الماء أفضل
 الجمع بينهما أفضل من الاقتصار على الماء وحده هذا ما يتبعه النجس مخرجه فان
 تعبأ لم يخرج منه إلا الماء وذلك على جميع ذلك الإجماع المشار إليه وطريقته الاحتياط
 فلا يكتفى من استنحي على الوجه الذي ذكرناه وصلى برئت ذمته بيقين ليس

في الزمان

فإن من استنحي على الوجه الذي ذكرناه وصلى برئت ذمته بيقين ليس كذلك
 لم يستنحي أو استنحي بخلاف ما ذكرناه وأمس النوم فمخرج حديث من غير
 اعتبار إجماع النكاح دليل الإجماع المشار إليه وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا
 قمتم للصلاة الآية والمراد إذا قمتم من النوم على ما قاله المفسرون لا إذا خرجت
 على سبب يقتضي ذلك وهذا هو حجب الوضوء من النوم بالاطلاق ونحوه على المخالف
 ما روي من طرقهم من قوله صلوا العنان وكأنته فمستأنم فليستوا ولم يفصل
 وأمس الخبايا فكلوا شئ من غير ما خرج المستنحي في النوم والبقلة بشهوة وعشوة
 وعلى كل حال والثاني يلجأ في الفرج وحده أن يغيب الحشفة فيه وإن لم يكن هناك لزال
 دليل الإجماع الماضي ذكره وطريقة الاحتياط ونحوه على الحجب دخول المساجد إلا
 طبر سبل ووضع شئ فيها سوى المسجد المحرم ومسجد النبي صلى الله عليه وآله فإنه لا يجوز
 له دخولها على حاله وإن احتل في أحدهما يتيمم من موضعه ويخرج ويحرم
 عليه قراءة العرايم الأربع سجدة لقمان وجمرة النجدة وأمره بالسمرك وما عداها
 دخل تحت قوله ما فرءوا ما ينس من القرآن ويحرم عليه من كتابة المعجزة أو
 اسم من أسماء الله تعالى أو أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام ويكره الأكل والشرب إلا
 بعد المضيق والابتساق والنوم لا بعد الوضوء والغضاب كذلك يدل على الإجماع
 المشار إليه وأمس أدم الخيض فهو الحادث في الزمان المعهود له أو المنزوع في
 زمان لا يناس على أي صفة كان وكذا ذكر

الاستحاضة الآن الغالب على دم الحيض الغلظ والجراقة والنفث في الحجارة المائية
 الى الاستوداد وعلى دم الاستحاضة الرقة والبرقة والأصفر وأقل الحيض ثلاثة
 أيام وأكثره عشرة دليل الاجماع المشار اليه ولأنه لا خلاف في أن من الثلاثة إلى
 العشرة من الحيض وليس في الشرح ما يدل على أن ما نقص من الثلاثة وراد على
 العشرة منه وأقل الظاهر من الحيضين عشرة أيام لمثل ما قلناه في المسئلة الأولى
 ولا يجب لأكثر من الخلاف وإذا ثبت أن أقل الظاهر أكثر من الحيض ما ذكرناه من ذلك
 أصلاً فعمل هذه المبتدأة من النساء ومن اختلفت عادتها من ثلاث إلى أربع للبتة
 البهر وانقطع لا قدر من ثلاثة أيام فليس بحيض وإن استمر ثلاثة كان حيضاً وكذا
 إلى تمام العشرة فإن رأت بعد ذلك يوماً كان استحاضة التمام العشرة الباقية
 لأن ذلك هو أقل أيام الظاهر فإن رأت في اليوم الحادي عشر يوماً واستمر بها
 ثلاثة أيام فهو حيض لمصنعي أقل أيام الظاهر وكذا لو انقطع الدم أول ما رآته بعد
 ثلاثة أيام ثم رآته اليوم الحادي عشر من وقت مارات الدم الأولى فإنه دم الاستحاضة
 لأنها رأت في أيام الظاهر وكذا التي تامة الثالث عشر فإن رأت في اليوم الرابع عشر يوماً
 كان من الحيض المستقبلة لأنها قد استوفت أقل أيام الظاهر وهي عشرة وعلى هذا
 تعتبر بين الحيضين أقل أيام الظاهر وتعلم بأن الدم الذي رآه فيها كبر استحاضة
 الحائضت لها فإذا عمل عليها وترجع إليها وطريقة الاحتياط تقتضي ما
 ذكرناه والعمل عليه عمل على سيل مغمور ونحوه على كل ما يجوز على الخبث ولا

الحائض

نجس عليها الصلاة ونجس عليها القوم بنفسه إذا طهرت ونجس أن تنزع زوجها
 وطأها ونجس عليه ذلك ونجس عليه متى وطئها في الثلث الأول من زمان الحيض
 أن تكبر بمار قيسته عشرة دراهم حياد وفي الثلث الأوسط نصف دينار وفي
 الأخير ربع دينار كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ونجس على المخالف بباري
 من طهر قهر من قوله صلوات من أنى أمته وهي حايض فليست صدق فإن انقطع الدم
 عنها جاز لزوجه وطؤها إلا عسك فرجها سواء كان ذلك في أقل الحيض أو
 أكثر وإن لم ينسل بدليل الاجماع وقوله تعالى ولا تقربوا من حيضتكم حتى يطمئنه
 ينسله انقطاع الدم غاية لزمان حفظ الوطى فوجب جواز بعده على كل حال إلا ما
 نكرجه الدليل من حفظ ذلك قبل غسل الفرج وقوله تعالى فإذا انطهرن فاقربن
 من حيث أمركم الله محمول على غسل الفرج ونجس إذا لم يكون كل ما استأنفا وليس شرط
 ولا غاية لزمان الحظر ونجس إذا لم يكون معنى طهرن لأن تعذر معنى تعذر بذلك
 تطهرت الطهارة وطهرته والمبتحاضة بمنزلة الوطى الدم بعد جاني الكبريف
 ولم يقبضه أن يقبضه وتوضأ لكل صلاة فإن يقبضه ولم يسد فليها مع تعيين أن
 تعسل الصلاة الفجر وتوضأ الباقي الصلوات وإن يقبضه وسأل فليها ثلاثة أصال
 غسل الفجر وغسل للظهر والعصر وغسل للغرب والنساء الأخيرة ولا يجوز على
 المبتحاضة ولا مناشي مما يجوز على الحايض ومنها بل حمله على الظاهر إذا فعلت
 ما ذكرناه دليل الاجماع المشار اليه وأما دم القاس في الحيض

المشار اليه

استأنفا

عقبت الولادة وأكثر عشرة أيام وكل من تراه بعدها فهو استجابة ومضى
 الخائض سواء في جميع الاجسام الا في حكة ولحم وهو ان النفس ليس له قلب
 وذلك بدليل الاجماع السالف واما ما قيل من ان الله انما يكون جدياً
 يوجب الفصل اذا كان بعد برك الموت وقبل تظهير الفسلة البليد على
 ذلك انه لا خلاف بين اصحابنا في ورود الامر بالفصل من شبه وظاهر في
 الشرع يقتضي الوجوب ونجس على المخالف بما روي من طريقه من قوله صلوات
 على من قبله فليس فصل واما الطهارة عن نجس التي هي شرط في
 صحة الصلاة فعبارة عن إزالة النجاسة عن البدن واللباس مما بيننا من ذلك
 في الشرع من النجاسات هي بول وخبر وما لا يؤكل لحمه لا خلاف وما يؤكل اذا
 كان جلاً لا بدليل الاجماع فاما اذا لم يكن جلاً فلا بأس ببوله وروثه بدليل
 الاجماع ونجس على المخالف بما روي من قوله صلوات ما اكل لحمه فلا بأس
 ببوله وفي رواية اخرى فلا بأس ببوله وسليمه والخبر نجسة لا خلاف من الاستدلال
 به وقوله تعالى انا الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس يد على فحاشا وكل
 شراب ميسر نجس والنجاس نجس الاجماع المشار اليه ودم الحيض والاستجابة
 والنقاس نجس لا خلاف وكذا الدم المسفوح من غير هذه الدماء الا ان يجوز الصلاة
 في ثوب اصابه من دم الفروج او الجرح ما قصص مقدار عن سعة درهم الواقع
 المضمون من درهم ثلث مع الاختيار ورفع الجرح وان كان النجس عن ذلك

أقرا

افضل فاما ان كان عليه في إزالة الدم جرح فلو كان الجرح لا يسهل
 له فان ارادته لا يجب قليلا كان او كثيراً وهذا خلاف دم الحيض والاحتياط
 والنقاس فان الصلاة لا تجوز في ثوب اصابه شيء منه قليلا كان او كثيراً
 كل ذلك بدليل الاجماع فاما دم البرص والبق والسمك فظاهر دليل
 هذا الاجماع ولان النجاسة جبرية شرعية وليس في الشرع ما يدل على ثوبها
 في هذه الدماء وحصر دم السمك قوله تعالى لعل لكم صيد البحر وطعامه لا نه
 يقتضي بالحيطة اكل السمك لجميع اجزائه وقوله تعالى فلا تجدوا رجل حمداً
 عليه طالع يطعمه الا ان تكون ميتة او دماً مسفوحاً ودم السمك ليس مسفوحاً
 فيجب ان لا يكون محرماً وذلك يقتضي طهارته وهو الذي نجس لا يخفى فيه الا
 الفصل بطا كان او باسب دليل الاجماع المذكور وقوله تعالى ومنزل عليكم من
 السماء ما ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان لان المردى في النفس من
 المراد ذلك اذا اجلدهم ولا كان كذلك وكان معنى الرجز والرجس النجس
 واجل بالآلة قوله تعالى والارجزوا همجرو قوله فاجنبوا الرجيس من الاواني وال
 الآية على نجاسته وايضا فظاهر قوله تعالى ليطهركم به يدل على عدم النجاسة
 في الشرع باطلا وقد نجس على المخالف بما روي عنهم من قوله صلوات اما فصل الثوب
 من البول الدم والمني وميتة ذوات الانفس السائلة نجسة لا خلاف الا في

عليه

انما ظاهر

عدم نجس

الادب في ذلك على نجاسته بعد الموت لجماع الطائفة فاما ما لا يقتضيه سائلة كالباب
 والمجرد فلا يحسن للموت فيه بل يندفع الاجماع ويختص على المخالف عازوك
 من طائفة من قوله صلواته او فتح الباب في اناء بعدكم فامقلون وذلك عالم في
 الحى واليت ولان المقلون حجب الموت لا سيما اذا كان ما في الاناء جار او لو كان
 مختص بموت لما امر بمقله على الاطلاق وشعر الميتة وصوفها وعظمها طامسا
 بل يندفع الاجماع ويختص الشعر والصوف لم يتعالى من صوفها واورها وانما
 اتانا وما على حيز لانه سبحانه امتنع علينا ما جعله لنا من النفعة في ذلك ولم
 يفصل بين الذبكية والميتة والاحوز الامتان بما لا يجوز الاشغال به لنعائته وقوله
 تعالى حشرت عليكم الميتة لا يعارض ما ذكرناه لان اسم الميتة يتناول ما تحل
 الحياة وهذه الاشياء لا تحل للحى فلا يحل الموت فاما جعل الميتة فلا يطمع
 بالرباع بل يندفع الاجماع وظاهر قوله تعالى حشرت عليكم الميتة والمراد الانتفاع بها
 باكل او بيع او غيرها من التصرف واسم الميتة يتناول المخلوق قبل الدباغ وبعد
 ويختص على المخالف عازوك من طائفة من قوله صلواته قبل موته بشئ لا يقتضيه
 من الميتة باقيا ولا يحسب وقول من قال ان الجلب لا يسمى اها بعد الدباغ خارج
 عن اللغة الشرع فلا يعتد به والخبر بخبر لا خلاف والعلم بخبر لا خلاف الا
 من ماله ويدل على نجاسته لجماع الطائفة وبطلان الامم ولو غده ثلاث مرات
 الجذام وهو الاولى بالتراب بل يندفع الاجماع ويختص على المخالف عازوك من طائفة

من قوله صلواته او ادخل الكتاب في اناء بعدكم فليغسله ثلاث مرات وفي خبر اخر
 فليغسله ثلاثا او حشا او سبعا وهذا ايضا مقتضى وجوب الثلاث من حيث
 لم يحضره الاحتجار على ما ذكرناه ولان لفظة او اما ان تنفذ التغيير من هذه الاصل
 وتكون كلها واجبة على جهة التغيير واما ان تنفذ التغيير من الاصل على الثلاث
 التي هي الواجبة وبين الزيادة عليها على جهة الترتيب فلا كان الا بالجماع
 لم يبق الا الثاني والثالث والاربع بخلافه ليل الاجماع المذكور الكافر فحس
 بل يله ايضا بقوله تعالى انما المشركون نجس وهذا نص وكل من قال بذلك في المشرك
 قاله فيمن عداه من الكفار والنفرة بين الامر بخلاف الاجماع وقول المخالف
 المراد من نجاسة الجلم غير معتد لان اطلاق لفظة النجاسة في الشريعة يقتضي نظام
 نجاسة العينة حقيقة وجمله على الجلم مجاز واللفظ المحقق اولى من المجاز ولا يحمل
 اللفظ على الامر من جميعا لانه لا شافى منها وقوله لو كان نجس العين لما ظهر بحد بمعنى
 هو الاسلام واشتد معنى هو الكفر باطل ان الخبر بجسمة العينة يظهر بحد بمعنى هو
 البوضه وانما معنى هو الشدة ولا يعارض ما ذكرناه قوله تعالى طعمه الذنوب في
 الكتاب حملكم لان لفظ الطعم اذا اطلق انصرف الى الخطية ولا بد من المخالف انكار ذلك لان
 البجعة والشافى لحنافى فيس وكد كبر على ان يشاع له طعم ما قال الشافى لا يجوز
 ان يشاع الا الخطية وقلا البجعة وديقها انشاد كبر ذلك المجامع في كتاب النوع
 من كتاب الاويضا في الخلاف ونكره الا قطع في كتاب الرواية من شرح القيد وري
 وقال في الشرح الاصل فذلك ان الطعم المطلق اسم للخطية وديقها وانما الخوضا

وقوله

الودع هب الخاف في ذلك والإجالة على كبرهم انكار من انكر من عالم على
 نقول لو وقع لفظا للعلم باطلاقة على غير الحقيقة لجهلاء عليها وعلى غير ما من
 الجاهل ان دليل فاما ما عدا ما ذكرناه من الجوان من ذوات الاربع والبطيخ
 والمجترات فظاهر السور الا ان يكون على فيه نجاسة مدلل لجمع الطائفة وظاهر
 قوله تعالى ولم يجدوا ما فيه من قوله واتلنا من السماء ما طهر اقبين
 الماء المطلق نظيره وسور ما ذكرناه فيطلق على اسم الماء وانما يخرج من هذا الظاهر
 ما افترجه دليل قاطع وقد الحق اصحابنا بالنجاسات عرق الابد الجلاء وعرق
 الحب اذ الجب من الجبرم **فصل** واما ما به نعدل الطهارة فثلاثة اشياء
 الماء والتراب والابهار او ما تقوم مقامها على ما قد مناه في الاستحباب وكل ما
 استحق اطلاق هذا الاسم عليه ولم يخالفه نجاسة فانه ظاهر في طهارة لا خلاف
 فان حاله طهارة وكان اذ اكثر اليس من مياه الابار او جارا قليلا كان او كثيرا ولم
 يخش بها الجذ او صافه من لونه وطعم او رائحة فانه ظاهر في طهارة ايضا لا خلاف
 الا في مقدار الكثرة ويدل على ذلك ايضا بعد لجام الطائفة قوله تعالى واتلنا
 من السماء ما طهر لان محال طهارة نجاسة الماء الجاري او الكثرة اذ لا تغير احد
 او صافه لا يخرج عن استحقاق اطلاق هذا الاسم والوصف معا عليه واذا كان
 كذلك وجب العمل بالظاهر الا بدليل قاطع فان تعين بعد اوصاف هذا الماء
 هو حسن لا خلاف فان كان الماء اذ قليلا او من مياه الابار قليلا كان او كثيرا

تعين بالنجاسة ليد او صافه او لم يتعين فهو نجس دليل لجام الطائفة وظاهر قوله
 تعالى ونجسهم على الجنيات وقوله والرجز فافجر وقوله جرم من طهر الميتة لا تنضم
 نجس استعمال الماء المحال للنجاسة مطلقا من غير اعتبار بالذرة وتعتبر الجذ او صاف
 وانما يخرج من ذلك ما افترجه دليل قاطع وحيد الكثير ما بلغ كثره او اذ طيه وحيد
 الكثرة والف وما يار طيل وجبة مساجدة لموضع ثلاثة اشبار ونصف طولها
 في مثل ذلك عرضا في مثل عمقا لا اجماع ونجس على المحالف بما روي من طهر قنطرة
 من قوله صلوا بالماء المأكرا لا يعمد خبثا واختلف اصحابنا في الارطال الفهم من قال
 عراقية ومنهم من قال المدينة والاول اظهر في الآية والشاقي تقتضيه طريقة الاصل
 كقولهم لا يار من العيراني فاما مياه الابار فانما نجس كل ما يقع فيها من النجاسات
 قليلا كان ما واما وكثرا على ما قد مناه الانعام واسنأ فلا خلاف من الصحابة والشافعية
 في ان ما لم يسلط به نجس نجسه وهذا دل على كبره نجاسه على كل حال من غير اعتبار
 بمقداره وان حكمه في ذلك خلاف حكم ما الاواني والقدرا ان لا يستمر ان يكون الوجه
 في اختلاف حكمهما ان ما ليس يسق بزج جميعه لتدعي على الايدى وتجدد مع التزج
 ليس كذلك ما الاواني والقدرا ان ولها وجب غسل الاواني بعد خروجه الماس من الماس
 وسقط ذلك في الابار لما قد تروا واذا خفف حكم البئر بالحكم بطهارة ما بها عند نزج
 عنده واسقط العالج غسلها خلاف الاواني والقدرا ان في المنكر من تعطل حكمها من
 وجبه لخر وهو اسقاط اعتبار الكثرة في ما بها خلاف الاواني والقدرا ان فقد صار لفظا
 به حكم الابار ساقطا في الاواني والقدرا ان ما غلط به حكم الاواني وما لم يجز مجزاه

وقد ذكر اعتبار الكثرة في ما بها

وما روي في هذا من
 انما هو في هذا

وهو الحجاب على ساقها في الآبار وساريا في باب الغليظ والخفيف والواقع
 في البئر من التجليات على ضربين احدهما تغير لحد واصناف الماء والثاني لا يتغير
 من غير لحد واصنافه المعتبر منه باجم الامرين من زوال النقيض وبلوغ الغاية للتردد
 في مقدار التخرج فان زوال النقيض قبل بلوغ المقدار المشروع في تلك الحالة وجب
 تحييله وان خرج ذلك المقدار ولم يزل النقيض وجب التخرج الى ان يزدل لان طريقة الاحتياط
 تقتضي ذلك والعمل عليه حمل على يقين وما لا يتغير احدا واصناف الماء على ضربين
 يوجب تخرج جميع الماء وتخرج اربعة درجات على تخرج من اول النهار الى العصر اذا كان له
 مادة بعد تخرجها تخرج الجميع والضرر في التخرج يوجب تخرج بعضها فما يوجب
 تخرج الجميع او المراجعة عشرة اسباب الخمرة وكل من اسبغ في القاع والمني ودم الحيض
 ودم الاستحاضة ودم الفاس وموت البعير فيه وكل نجاسة غيرت لحد واصناف الماء
 ولم يزل النقيض قبل تخرج الجميع وكل نجاسة لم يزد في مقدار التخرج فيها انقصه وما يوجب
 تخرج البعض على ضرب من منه ما يوجب تخرج كثر وهو موت احد الجنين فيهما او ما بينهما
 في مقدار الجسيم ومنه ما يوجب تخرج سبعين ذرا او ابدل البئر بالماء وهو موت الانسان
 خاضعة ومنه ما يوجب تخرج خمسين وهو كثير الدم المخالف للدماء الثلاثة القديمة
 والعنق الرطبة او اليابسة المتقطعة ومنه ما يوجب تخرج اربعة وموت
 الشاة او الكلب او الخنزير او السنور او ما كان مثله ذلك في مقدار الجسيم وبول الانسان
 البالغ ومنه ما يوجب تخرج عشرة وهو قليل الدم المخالف للدماء الثلاثة القديمة
 اليابسة غير المتقطعة ومنه ما يوجب تخرج سبع وهو موت البقرة او الجمجمة

نحو
 منها

او ما ماتلها في مقدار الجسيم والفاق او انفتحت او فتحت وبول الطفل الذي قد اكل
 الطعام ومنه ما يوجب تخرج ثلاث وهو موت الفاقة او انفتحت او لم تنفتح والحية
 والعقرب والورعة وبول الطفل الذي لم اكل الطعام ومنه ما يوجب تخرج ذرا او
 واجبة وهو موت الغصن او ما ماتل من الطير في مقدار الجسيم والليل على
 جميع ذلك الاجماع السالف والماتل من غير الطائرات كالورس والذئبان يجوز
 الوضوء ما لم يسلط الماء عليه بل على ذلك بعد الاجماع قوله تعالى
 فلم تحذروا ما قاتلتموه او قوله واتلنا من السماء ماء طهورا وهذا ينطلق عليه اسم الماء
 ومن ادعى ان النقيض ليس يسلبه اطلاق اسم الماء عليه لا يشل ان اطلاق الاسم هو
 الاصل والتقييد بغير طه كالحقيقة والمجاز والماتل المستعمل في الوضوء والاضل
 المستدرة طاهر ومخرج الوضوء والافتسال مرة اخرى للاختلاف من اصحابنا
 ويدل عليه ايضا ما تلوه من ظاهر القرآن مع من يراه محرم استعمال الوضوء
 الا ان يخرج منه دلتل فاطح ومن يقول ان استعماله على كل حال يخرج منه صواب الاسم
 الماتل الاطلاق يحتاج الى دليل ولا من يشبهه وقد جلف ان لا يشرب ما نجس للاختلاف
 وهذا يسطر قوله ولا يجوز الوضوء بغير الماء من الايات بيدهم كان او ما كان او
 غيرهما دليل الاجماع المذكور وظاهر قوله تعالى فلم تحذروا ما قاتلتموه الا انه يقتضي
 نقلنا عن الماء الا اننا من غير اسطة ومن اجاز الوضوء بغير الماء فقد جعله لها
 اسطة وزاد في الظاهر لا يقتضيه والوضوء بالماء المغضوب لا يرفع الجور ولا يبيح

نحو
 منها
 في العسل والراج فيه خلاف من اصحابنا وظاهر القرآن

الصلاة بالاجماع وايضا فالوضوء عبادة يستحقها الثواب فلا يفعل الماء للغصوب يخرج
 عن ذلك لان كون مضميه يستحق العقاب فيسحق ان يكون محجبا وان شدة القرية فيه
 مندوب اليها لا خلاف والقرب الى الله تعالى بمضميه مجال لا يجوز إزالة الخامسة بغير
 الماء من الاضغاث وهو قول الاكثر من اصحابنا ويدل عليه ان حفظ الصلاة وعدم لغز ايها
 في الشرب الذي اصله نجاسة معلوم فمن اراد لغزها فليغسل يديه بالماء فله البذل
 وليس في الشرع ما يدل على ذلك وطريقه الاحتياط واليقين براءة النية من الصلاة
 يفضي ما ذكرناه لانه لا خلاف في براءة ذمة المكلف من الصلاة اذا غسل الثوب
 بالماء وليس كذلك اذا غسله بغيره ويحتمل على المخالف ما روي من طرعه من قول
 صلوا لاسما في دم الجهر فيسبب التوب فيسبب ثم اقر صيده ثم اغسله بالماء وظاهر الامر
 في الشرع يقتضي الوجوب ولا يجوز التجرد في الادنى وان كانت حجة الطاهر اعلت الاجماع
 ولان المراد بالوجوب في قوله تعالى فلم تجزوا اما التكل من استعمال الماء الطاهر لهذا
 وجب ولا يمكن استعماله اما الغزير او قدالة او من جاز له التيمم ومن لا يعرف
 الطاهر بعينه ولا يميز بين غير غير فيتم استعماله واما التراب فالذي يفعل
 به التيمم ولا يجوز الا بتراب طاهر ولا يجوز التكل ولا التيمم ولا بغيرهما من المعاريب
 ولا بتراب خالطه شيء من ذلك بالاجماع وقوله تعالى فيتمموا صلبا وطيبا واصفيين
 هو التراب الذي لاخالطه غير ذكر ذلك انما يريد وجهاه عن ان يمسكه ويحبس
 من اجل اللعنة والطيب هو الطاهر فلو كان في كفه الطهارة اما الوضوء

فحقت حجة على فرض حشرة او لها النية بالاجماع وقوله تعالى انما الذين امنوا
 اذا هم الى الصلاة فاعلموا وجوبهم الاية لان التقدير اصلوا اوجبهم للصلاة وانما
 حذف ذكر الصلاة لاختصار القول اذ القس الامير بالسبب يابك واذا قيلت العدة
 فخذ سبلناك وتقدير الكلام افعال ذلك للقاء واذا امر الله تعالى بعد افعال الصلاة فلا
 يد من النية لان ما يتوجه الى الصلاة دون غيرها ويدل على ذلك ايضا قوله تعالى ما
 امر الا لعبادة الله مخْلِصِينَ له الدين والمخلص له الدين لا يحصل الا بالنية والوضوء من
 الدين لانه حياة تدل على الاجماع ويحتمل على المخالف ما روي من قوله صلوا الوضوء
 شطرا الاعمال ويحتمل عليه في وجوب النية ما روي ايضا من قوله طهروا الاعمال للثبات
 وانما الامر ما نوى لان الناس الاعمال اذا كانت توجب من غير نية ثبت ان المراد افعالها
 تكون فريضة وشرعية وحجزية الا بالنية ولا قوله وانما الامر ما نوى يدل على انه ليس كذلك
 ما لم ينو لان هذا لفظ لفظ اتمام السعال العزوي على ما بناء فيما مضى من الكتاب والنية
 هي ان يريد المكلف الوضوء لرفع الحدث واستباحة ما يريد استباحته به من صلاة
 او غيرها مما يقضي بالطهارة طاعة لله وقرينة اليه اعتبارا لتعلق الارادة برفع الحدث
 لان حصوله مانع من القول فما ذكرناه من العباد واعتبرنا تعلقها باستباحة لمائة
 لان ذلك هو الوجه الذي لا جله امر برفع الحدث فما لم ينو لا يكون مثلاً لتعلق الوجه
 الذي امر به لاجله واعتبرنا تعلقها بالطاعة لله تعالى لان ذلك يكون العمل عبادة واعتبرا

القرية اليه سبحانه والمراد بذلك طلب للنزلة الرفيعة عنده بتبيل ثوابه لا قرب
 للسياقة على ما يشاء فيما مضى من الأصول لا ذلك وهو العزم المطلوب بطلان
 الذي عزمنا سبحانه التكليف له واعتبار القرية في النية عبادة في نفسه ام
 الله تعالى مدح على فعلها وعبد سبحانه طلبة الثواب ودليل الامر بما قوله تعالى
 وأججروا فترتب وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا
 الخير لعلكم تفلحون لأن المعنى لعلكم تفلحوا ذلك على حاكم الفلاح واما ان يكون
 افعلوا لكي تفلحوا او دليل **ل** مدح سبحانه على ذلك وعبد الثواب طلبة قوله ومن
 الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتق قرايت عند الله وصلوات الرسول
 الأتقاة لم سيدخلهم الله في رحمته فاحسن سبحانه عن اظهرهم وما نودى من القرب
 الطاعة اليه ومدحهم على ذلك وعبد الثواب طلبة فان كان الوضوء واجبا ان يكون صلة
 الى استباحة واجب تقيض نوى وجوبه على الجملة او الوجه الذي له وجب وكذا ان كان
 نذرا لئلا يثبت من الذنب ويوقعه على الوجه الذي تكلف ايقاعه طلبة ويجوز ان
 يودى الوضوء للندوب الفرض من الصلاة الاجماع المذكور ومن خلف في ذلك من اصحابنا
 غير مستند بخلافه والفرض الثاني الذي يعرف صحة الوضوء على مقارنة لخرجه من النية
 لا اول خبر منه حتى يصح تأثيرها بنقده جملتها على جملة العباد لان مقارنتها على غير
 هذا الوجه ان كان فعل الرادة هو زمان فعل العباد او بعضها مستند لا يصح تكليفه او
 منه جرح بطله ما علمناه من نفي الجرح في الدين لان ذلك يخرج ما خرج من اجزاء

العبادة وتقدم وجوبه على وجود جملة النية عن كونه عبادة من حيث وقوعه عاريا
 من جملة النية لان ذلك هو المودى في كون الفعل عبادة لا نفسه وهو الفرض الثالث
 استمر اجزاء هذه النية الاجزاء الفراغ من العبادة وذلك ان يكون ذا كمالا غير
 فاعل النية عما فيها الاجماع واذا كانت للضميمة والاستئناف او ما يفعل من الوضوء
 فيبقى مقارنه الله لا يتدبرها لانها ما كانا مستوفين ففما من جملة العبادة وما
 يستحقه الثواب ولا يلان ذلك الا بالنية على ما علمناه وهو الفرض الرابع غسل الوجه
 وجبه من قصاص شعر الرأس الى المجامير شعر الدق طولا ما دارت عليه الابهام والاشطى
 عرضا مرة واحدة بكف من الماء الاجماع ولا ما اعتبرناه من الوجه بخلاف ما ذكرناه
 على ذلك لا دليل على انه منه وهو الفرض الخامس غسل اليدين من المرفقين الى المرفق
 الاصابع مرة واحدة كل واحدة منهما بكف من الماء ابدال المرفق في غسل الاجماع المشار اليه
 وايضا فطريقه الاحتياط بمعنى ذلك لانه اذا غسل على الوجه الذي ذكرناه الحديثه
 بخلافه وليس كذلك اذا امر الاصابه او لم يدخل المرفق في الغسل بحيث يحل على المخالف
 جازي من طرفه من انه صلواته صامرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الصلاة الآبه ولا
 تخلوا ان يكون ابتد المرفق او اشبه اليها ولا يجوز ان يكون اشبه اليها لان ذلك يوجب ان لا يقبل صلاة
 من ابتدا بها وهو خلاف الاجماع فتدبر انه طهر ليدل المرفق فحار يكون صلاة من ابتدا بالاصابع
 غير مقبولة وقوله تعالى وليكن الى المرفق لا ينافي ما ذكرناه لان كما ذكرنا من مدح تبيل قولنا
 لا تأكلوا أموالكم الى أموالكم فمن انصارى الى الله وشاهد ذلك من كلام العرب اشهر من انكار

نظرا

انما

لغاية كون

الى القول في انما هو الديل على انها في آية الظاهر بمعنى مع انما لو كانت معناه في القاية
 لوجب لا بد انما اصابع وهذا لخلاف الاجماع وهذه الالة دليلنا على وجوب ادخال المرافق
 في الفصل والقرن الثاني من مسج مقدمه في سورة ولجنة والا فضل ان يكون مقدما
 المسج ثلاث اصابع مضمومة وبجزي مقدار اصبع ولجنة بالاجماع المذكور وقوله
 سبحانه واسمجي ابروسك لانه لا يدلفه الباس فائدة واذا الركن فادتها فلما تقدمت
 الفعل لانه متعدد بنفسه والكلام مستقلا اسقاطها الرق الا ان يكون فادتها التبعيض ويحتج
 على المخالف بما روي من ان صلواته من ان صلواته من ان صلواته من ان صلواته من ان صلواته
 تحتها مسج مقدمه راسه والقرن الثاني من مسج ظاهر القديس من راس اصابع
 الى الكعبين وما التايل في وسط القدم عند عقبة الشال والافضل ان يكون ذلك باطن
 الكعبين ويجزي اصبعين منها ويدل على ذلك مضاف الى الاجماع المذكور قوله تعالى قد
 اسبحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين لانه سبحانه امر مسج الراس ثم عطف عليها الارجل
 فوجب ان يكون لها مقتضى العطف مثل جملتها كما وجب مثل ذلك في الايدي والوجوه
 وسوا في ذلك لقراءة الجبر والنص اما الجبر فلا وجه له الا العطف على الراس ومن
 تعسف وجعل للمحاور فقد بعد لان يحصل على علم العربة قد فوا الاعراب المحبوس
 اصلا وقوله الجبر في جبر ضيق على ان المراد جبر حجة مثل مرفق فيديل
 حسيه حقه ولانه عند من جبره شاذ نادر لا يعاين على فلا يجوز والمجاهد في كتاب
 الله عليه ولو جبر في العطف في الآية الذي لا يقيده للاعراب المحبوس حكمه لان

قيد

الاعراب ذلك انما يكون في الوضوح الذي ترتفع الشبهة فيه لان من المعلوم ان
 خرا لا يجوز ان يكون من صفات القتب وليس كذلك الا لجل لانه كما يعلم ان يكون مقبولة
 يعجز ان يكون مسجوبة فلا يجوز ان يكون اعرابا للمحاور في حصول التلبس بذلك واما
 النصب بعد انما العطف على موضع الرئيس كما قال معاوي انما نصب فاسم فلست الجبر
 ولا الجبر اه والسواهد على ذلك كثيرة وعطفها على موضع الراس او على موضعها على
 الايدي لا يتناقض اهل العربة على ان اجمال اقرب العاملين اولى من اجمال الابد ولذا كان
 لا غير في الكسور الى زيادة اولى من ربه في الضرب الى كل من قولهم ضربت زيدا وكنت
 بكر او عمر او مثله اكرمت واكرمتي عبد الله واكرمتي واكرمت عبد الله فان اعمل اقرب الفعلين
 من الاسم فله اولى من اجمال الابد وذلك بما القرآن قال الله تعالى اتوا فرغ عليه قطرا وادام
 اقربا كناية وادام فله اولى من اجمال الابد وذلك بما القرآن قال الله تعالى اتوا فرغ عليه قطرا وادام
 كنه اقرب الفعلين الله وايضا فقيدها ان القراءة الجبر لا يحصل سوى المسج فيجب حمل القراءة
 بالنصب على ما يطابقها لا قراءة الالة الواجبة للجبر في محرم لا يمتنع في وجوب
 المطابقة بينهما ويجزى على المخالف ما روي من ان صلواته من ان صلواته من ان صلواته من ان صلواته
 ثم نوصا ومسيح على قديمه وتعليمه وعمر امير المؤمنين علم انه قال ما انت القرآن المسمي
 وعمران جبرانه وصف وصو رسول الله صلى الله عليه وسلم على جليله وعنه انه قال **فانك**
 وغسلن واذا ثبت ان فرض الجليل هو المسج دون غيره ثبت ان الكعبين هما اذ كراه لان
 قال لجبر الامر من قال بالآخر والقول بخلاف ذلك خروج عن الاجماع وايضا فقد دلنا على ان فرض

المسيح متعلق بغير الرأس فكذلك يجب في الارجلين بغير العطف وقوله تعالى وارجلكما
 الكعبين المراد به رجل كل منهما وفيها عندنا كتمان وهذا أولى من قول مخالفنا ان
 رجل كل منهما لان الفرض يناول الرجلين معا فصرف الخطاب اليه ما أولى والفرض
الثامن انه لا يستأنف للمسيح الرأس والرجلين ما جرد ايد ليل الإجماع للشارح اليه
 ولأن من غسل وجهه ويديه ما هو ليس برأسه ورجليه والامر يقتضي الشئ بوجه الفرض
 ومن ترك المسح بالليل المذكور في يديه وعجل الى الفخذ ما جدد فقد ترك المسح في زمان
 كان يمكنه فعله فيه وترك العمل بظاهر الآية وذلك لا يجوز لأن كل من وجب مسح الرجلين
 على التيقن قال بذكرناه والقول بالاجد الامرين في ذلك لا يخرج عن الإجماع والفرض
 التاسع الترتيب وهو ان يغسل وجهه ويديه اليمنى ثم اليسرى ثم رأسه ثم يمسح
 بجليه بلبس الإجماع المذكور بطلته الإجماع وافسأ قوله تعالى انما الذين آمنوا اذا قمتم
 الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ذلك على ما قلناه لأن الغسل تعقيب سواك شاة بلغة الاجزاء
 واذا وجب غسل الوجه تعقيب ازالة القيام الى الصلاة والبدارية ثبت ما قلناه لا تقدم
 اليمنى على اليسرى لان اجزاء من الامة لم يفرق بين الامرين وانما استثنيتا ترتيب اليسرى
 على اليمنى لان الشافعي لا يوافق في ذلك وان وافق فما عداه من ترتيب الاعضاء كان لا يسلّم
 لنا لولا كسفته الاستدلال اجماع الامة من الوجه الذي يتناه ونحسب على المخالف
 بما روى من طرقهم من انه صلواته صامرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا
 به ولا بد ان يكون قد صامرتا على الوجه الذي ذكرناه الا انه لا يقبل الله صلاة بوضوء
 مرتين على ذلك الوجه وهذا باطل الإجماع والفرض العاشر الموالاة وهي ان

البدارية

لا يؤخر بعض الأعضاء عن بعض بغير ما تخفف ما تقدم في الفوه المعتدل
 ويدل على ذلك ما قلناه في المسئلة الاولى من الإجماع وطريقة الاحتياط واجتنب
 على المخالف الخبر المتقدم وايضا فلا يجوز المسح على الخفين الإجماع المذكور
 وقوله تعالى وارجلكما الى الكعبين لا يوجب المسح على ما يسمى رجلا حقيقة
 وليس الخف كذلك فمن مسح عليه فقد عدل عن ظاهر الآية ونحسب على المخالف بما
 روى من انه صلواته صامرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به
 لا بد ان يكون اوقع الفعل على الرجل وبما روى عندهم من قول المصنف عليه نسخ الكتاب
 المسح على الخفين وقوله ما ابالي امسحت على الخفين ام على ظهر عبي بالقلادة ومثل
 ذلك روى عن ابن هرون وعن ابن عباس انه قال ستر كتاب الله المسح على الخفين
 عن عائشة انها قالت لان قطع رجلاى بالمواشي اجت الى ميراث المسح على الخفين ولم
 ينكر عليه ذلك لعدم العناية ومسنونات الوضوء البيوت والوضوء على اليد والرجل
 الا ان من البول والنوم مرة ومن الذابح مرتين والتسمية والمضمضة والاستنشاق ثلاثا
 وغسل الوجه واليدين مرة ثانية وانما الرجل في غسله الا في ظاهر ذراعيه والمرة الثانية
 وفي المسئلة الثانية الحسرة لا بد عند المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين في
 عند مسح الرأس والرجلين كذلك الإجماع المذكور لا يجوز الصلاة الا بطلهات متيقنة فلا شك
 وهو جالس في شئ من واجبات الوضوء استلزم ما شك فيه فان مضى متيقنا كما مله لم يفت
 الحسرة بخلافه لان اليقين لا يترك للشك **فصل** في ما قبل من الغاية

ما طهر

فالمرء ضحى على من اراد الاستبراء بالبول والاحتياط فيه لم يخرج ما في مجرى البول منه
 ثم الاستبراء من البول على ما قدمناه وغسل ما على يده من نجاسة ثم التيمم وقفات تسليما
 واستدامة جصهما على ما يثبت في الاضحية وغسل جميع الرأس الى اصل العنق على وجه
 يصل الماء الى اصول الشعر من الجانب الايمن من اصل العنق الى تحت القبة ذلك ثم الجانب
 الايسر كذلك فان شئ من صدره او ظهره لم يصل الماء اليه غسله كل ذلك الاجماع للذاكر
 ومسنونه غسل اليدين قبل ادخالهما الاثلاث مرات في التيمم والمضغطة والاشارة
 يشترط في الموالاة والذمما ويستلزم هذا غسل الصلاة من غير وضوء الاجماع السابق
 وقوله تعالى ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا
 الا على سبيل جنين فاحسبوا انهم يفسدون الصلاة او لا يفسدون وضوء غسل المرأة من الجنب غسل الرجل
 سوا ولا يسهل طاعتها الا وجوب الاستبراء بالبول ما عدا غسل الجنبات في الاضاح
 الوحيدة والمستنونه بتدبير الوضوء فيها واجب لاستباحة الصلاة لانه ليس في الشرع ما
 يدل على استحبابها بما مر ذكره ثم نونا بما على كيفية غسل الجنابة سوا الاضاح السنونة
 غسل يوم الجمعة وليلة الفطر يوم الاثنين ويوم العید ويوم المبعث وليلة النصف من
 شعبان وليلة من شهر رطل وليلة النصف منه وليلة سبع عشر منه وليلة تسع عشر
 منه وليلة احدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه وغسل الجراح والدم وغسل الجراح
 الخمر وغسل دخول الجرح وغسل نوم عرفة وغسل دخول المسجد الحرام وغسل دخول مكة
 وغسل دخول البيت وغسل دخول مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وغسل زيارته قبره صلى الله عليه وسلم

فمنه ما

قبول الامية طبع المسلم وغسل زيارته البيت من متى وغسل صلاة الاستسقاء وغسل
 صلاة الحاجة وغسل صلاة الاستحارة وغسل صلاة الشكر وغسل التوبة من الكبائر وغسل
 الباطلة وغسل المولود وغسل قاضي صلاة الكسوف اذا تعبدت كما مع لغرق القرص
 كله وغسل الفاصد الى زينة المصوب من المسلمين بعد ثلاثة ايام كل ذلك الاجماع
 المذكور في التيمم وامسا التيمم فكيفيته ان يقرب المحدث بما وجب الوضوء
 او الغسل يديه على ما يسميه ضربه واجدة وينفضهما ويضع يدهما على وجهه من جهاين
 شعرايه الى طرف انفه ثم مسح ياطرفه اليسرى ظاهر كفة اليمنى من الزن الى طرف
 الاصابع ثم مسح ياطرفه اليمنى ظاهر كفة اليسرى كذلك يدل على انه ضربة واحدة
 قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ومن مسح بفرقة واحدة فقد اشتمل المأمورية
 وفقد ش الخالف ما روي عن حماد بن عمار عن قول النبي صلى الله عليه وسلم التيمم ضربة للوجه والكفين
 وقد روي اصحابنا ان الخب يقرب ضربتين ليدسهما للوجه والاخرى لليدين وطرفه لجنب
 قضى ذلك يدل على ان مقدار المستوح من الوجه واليدين اذ كراه بعد اجزاء الامامية
 عليه قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وقادة الباطلنا البعض على ما سبق و
 النية يجب في التيمم لئلا ما قلناه في الوضوء غير انه لا ينوي به رفع الحدث لانه لا
 يرفع على ما قدمناه والترتيب واجب فيه لئلا ما قلناه في الوضوء ايضا وكذلك
 الموالاة ولا يجوز التيمم الا عند عدم الماء او عدم ما يتوصل اليه من الماء او ثمين
 غير متجفف او عدم ملك للماء او اذن في استعماله او حصول خوف في استعماله لم يزل
 شدة برد او عطش او عدم حصوله على ما قلناه في غيب الصلاة قبل الوضوء الى ان يكون

فمنه ما

لما غلب الاجماع المذكور ولا يجوز الا في وقت الصلاة دليل الاجماع ولا يمتنع للفرقة
 فلا يجوز فعله قبل اكبر الضرورة ولا يجوز فعله الا بعد الطلب الهاضية عليهم في الارض
 الحرة وفي الارض السهلة رمية سهماً وسهماً او لهما ما وور الجماعين وطريقه الاحتياط
 يقتضي ذلك لانه لا خلاف في صحة تيممه وبراءة دمه من الصلاة لانهم على الوجه الذي
 شرعناه وليس كذلك انهم على خلافه ومن دخل التيمم في الصلاة ثم وجد الماء وجب عليه
 المضي فيها لانه انما اختلف فيها عند ادا بقى من الوقت قدر ما يفعله الصلاة فبطلها و
 بالاحكام والاستعانة بالوضوء والتسليم في ذلك لا يجوز ولا يجوز في غير ذلك على الخلاف
 بأروء من قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان لما نزل لم يزل يهرق في الصلاة فينزع من التيمم يقول
 يا رب اجعلني من الساجدين حتى يسير صوتا او يجرد ثيابا او ما يعلق بفضول الطهارة
 من الاجسام فقد دخل في خلافها فلا وجب لاعادتها **فصل** في ستر العورة
 بخلاف هذا الفصل الذي العلم امرين احدهما العورة والثاني ما به تستر والعورة التي سترها
 من الرجال القبل والبرص ومن النساء جميع ابدانهن الا منسجماً من العورة المستحب
 سترها من الرجال ما بعد القبل والبرص وما بين السرة والركبة ومن النساء ما بين
واما ما به تستر فيجب في صحة الصلاة فيه الى شدة طائفة اولها ان يكون مملوكاً او
 جارية بحري المملوك وانها ان يكون ظاهراً او ثائلاً ان يكون مما نسبته الارض كالقطن
 والكتان وغيرهما من الثياب اذا صير الاستتار به او يكون من شعره ما يوجب الحجب من الحيوان او
 صوفه او وبره ولا يلزمه الا ان يكون في جوار الصلاة في الخبز والخضر ولا يجوز في الابريش
 المحض وجلود الميتة وان دبت وجلود ما لا يؤكل لحمه وان كان فيها ما يقع عليه الذكاة

وما عول من يد الأرباب والغالب او نفسهم واللباس النجس المعصوب
 يدل على جميع ذلك الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط وقد روت رخصة في جوار
 الصلاة للنساء الابريش المحض وقد عفي عن النجاسة تكون فيها الصلاة فمفهوم
 كالفسق والتكبر والجور والخف والتمتع عن ذلك افضل وذكر الصلاة في التوب
 المصوب واشد كراهة الاسود وذكر في المذهب والمجهر الجبرير والرهبا الاجماع
 المذكور وطريقة الاحتياط ومتى جددت الصلاة على توبه نجاسة وكان عليه ما
 قد تقدم لمحال الصلاة اعادها على كل حال وان لم يكن قد تقدم اعادها ان كان الوقت باقياً
 ولم يقدرها بعد خروجه للاجماع المذكور **فصل** في مكان الصلاة لا يصح الصلاة
 الا في مكان مملوك او في حكم المملوك لا يصح السجود للجمعة الاعلى ما يطلق عليه اسم
 الارض او على ما نسبتة مما لا يؤكل ولا يلبس اذا كان طاهراً الاجماع المذكور وطريقة
 الاحتياط وما قدمناه من الولاية على ان الوضوء للانعصوب لا يصح يد اليعاقبة على ان
 الصلاة في المكان المعصوب لا يصح وقول المخالف ان الصلاة تنقسم الى فعل وذكر الذكر لا
 يتناول المكان فلا يستلزم ان تكون محزنة من حيث وقع ذكرها طاعة غير صحيح لان الصلاة
 عبارة عن الفعل لا الامر واذا كان كذلك وجب انصاف النية الى الامر من كون الفعل
 معصية فيمنع من ثمة الفرقة فيه وقوله كون الصلاة في الارض المعصية معصية لغير صاحب
 الارض لا يمنع من اجزائها من حيث استيفاء شرطها الشرعية ونية الصلي تسري الى الوجه
 الذي معه تكامل الشريعة دون الوجه الذي يخرج الى الحق صاحب الارض غير صحيح

المختص بالاعتقاد العزيم وبالذي من قوله عليه من فاشدة صلاة العصر حتى يخرج
 فكانا نراه على الفوات الغروب وهذا يدل على ما قبله وقت الآخرة وما روى من قوله
 عليه لا يخرج وقت صلاة حتى يدخل وقت صلاة الغروب لأنه يدل على أن وقت العصر لا يخرج
 حتى يدخل وقت الغروب فإن قيل ليس قد ذهب بعض اصحابنا إلى أن وقت الظهر لا يصلي
 ظل كل شيء مثله ولحق وقت العصر ان يصير ظل كل شيء مثليه ولحق وقت المغرب غيبوبة الشفق
 وهو الخمر ووردت الرواية بذلك عن أمير المؤمنين وهذا يقتضي خلاف ما ذكرتموه وكيف يدعو
 لاجتماع الإمامية عليه قلنا هذا التحديد لا ينافي ما ذكرناه لأنه لا يصل للتعديل فيه التوافق التام
 والبرهان ذلك هو الفصل فكان ذلك المقدور جود الفصل للجزء وأما التوافق اليوم والليلة
 فيأيدان وقت نوافل الظهر من وقت الشمس إلى أن يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثله مقدار
 ما يصلح فيه أربع ركعات ووقت نوافل الجمعة قبل الزوال ووقت نوافل العصر من حين الفجر
 من صلاة الظهر إلى أن يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما يصلح فيه أربع ركعات
 الأربع يوم الجمعة فانه تقدم قبل الزوال كما قلنا في نوافل الظهر ووقت نوافل المغرب من حين
 الفجر منها إلى أن يزيل الشفق من ناحية الغرب ووقت الأتيم حين الغروب من صلاة
 العصر إلى وقت صلاة الليل من حين انقضاء وقت الأتيم إلى وقت ركعتي الفجر
 من حين الفجر من صلاة الليل إلى ابتداء طلوع الفجر من ناحية المشرق وأما الأوقات
 ما عدا فرض اليوم والليلة ونوافلها من الزايف والنوافل فيأتي ذكرها من بعد في ضمن
 فضولها ان شاء الله تعالى ويكره الابتداء بالنافلة من غير سبب حين طلوع الشمس وحين قيامها
 نصف النهار ووسط الساعات الأربع يوم الجمعة خاصة وبعد فرصة العصر قبل غروب الشمس
 وبعد فرصة الغداة وكل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه

أوقات

من الصلوات الخمس وان لم يكن من شرط صحتها الاذان والاقامة وهما احيان على الجاهل
 صلاة الجماعة ومسنونان فيما ذكرناه وتأكيد استحبابهما في ذلك فيما جهر
 فيه القراءة والاقامة استدراكا من الاذان والحوز للنساء ان يرددن ونقص من غير
 ان تسبحن اصولهن لرجال والاذان ثنية عشر فصلا يند الكسرة في اوله اربع مرات
 ثم الشهادتين الواحدة مرتين ثم الشهادتين للمحمد والرسالة مرتين ثم يقول حتى على الصلاة
 مرتين ثم يقول حتى على الفلاح مرتين ثم يقول حتى على حيا العمل مرتين ثم يقول حتى على
 التمهيد مرتين والاقامة ثنية عشر فصلا هي تحالف الاذان ان الكسرة في اولها
 مرتان التمهيد ولحقها مرة واحدة وان زاد فيها بعد حتى على خير العمل ودعا في الصلاة
 مرتين الزيادة بحيث فيها ويستجيب في الاذان فريضة كليلة الوقوف على الخوض لعد
 نحو عمله على غير طهارة ومن غير استقبال القبلة وفي حال الجلبوس والشيء التكلم في خلافه
 وفعله على خلاف ذلك كله افضل والسنة والاقامة جدر كمالها فاعلمها على طهارة في حال
 التيمم واستقبال القبلة والابتكالم فيها بما لا يجوز مثله في الصلاة كذلك وانما الاجماع المتقدم
 ذكره في اقسام الصلاة الصلاة على ضربين مفروض مسنون والمفروض في
 اليوم والليلة خمس صلوات الظهر أربع ركعات الأربع يوم الجمعة فان الفرض يقل إلى ركعتين
 متى كانت للشروط التي ذكرها فاما بعد والعصر أربع ركعات والعرب ثلاث ركعات
 الأربع والقدرة ركعتان هذا في حق الحاضر له بلا خلاف وفي حق من كان حيا لم الحاضر من
 المسافرين وهو من كان سفره أكثر من خمسة كالمجاهدين والمهاجرين في حجة نية كالي
 أو للعب والزهة او كان سفره أقل من يدير وهو ثمانية فرائض والفرس صلاة ليلتين

انما
 من
 الجاهل

كلية الآف ذراع ومن عزم على الإقامة في البلد الذي يدخله عشرة أيام كذا يدل
 بهاج الطائفة ويدل النص على صحة ما ذكرناه من حد السفر الذي يجب فيه القصر
 قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فعلق بقوله فرض الصيام
 بما يشاؤه اسم السفر ولا خلاف أن كل سفر استعفا فرض الصيام فإنه موجب لقصر الصلاة
 وإذا كان ذلك وكان اسم السفر يتناول المسافة التي ذكرناها وجب القصر على من قصرها
 ولا يلزم على ذلك ما ذهبوا إليه من أن السفر لا يشترط أن يكون في بلد بل هو الإجماع وليس
 ذلك فيما ذهبوا إليه فاما من عدا من ذكرناه من المسافرين فإن فرضه في كل راحة
 من السفر الخمس ركعتان فإن تكرر عن طريق ذلك وقصر إليه لزمته الإطاعة على كل حال
 وإن كان الغرض من جعل اسمه عاد أن كان الوقت باقيا على الإجماع المتعارفين
 والصلاة فإن فرض السفر إذا كان ركعتين فمن صلى أو عا لم يمثل المأمور به على الوجه
 الذي يقيد به فلم يشأ الإعادة وليس لأحد أن يقول هذا مخالف لما قرأه تعالى وإذا
 من تيمم في الحرم فليس عليه جناح أن يقصر من الصلاة لأن رفع الجناح يقتضي الإلحاح لا
 الوجوب لأن هذه الآية لا تتناول قصر الصلاة في عباد الركعات وإنما قيد التقصير في الصلاة
 من الأيمان وغيره لأنه تعالى علق القصر بها بالخوف ولا خلاف أنه ليس بسر في القصر من
 عباد الركعات وإنما هو شرعا فيما ذكرناه من التقصير في الأفعال وبضاف إلى قرأين العم
 والنية من غير من الصلاة تمت صلوات صلاة العبد إذا تكاملت شرائط وجوبها
 وصلاة الكسوف والآيات العظيمة كالنزلة والربيع السود وركعتا الطواف وصلاة
 النذر كل ذلك يدل على إجماع الطائفة وصلاة الفضائل وصلاة الجنائز لا خلاف في

وأما من الخالف في صلاة الكسوف بما روي من قوله صلوا لتسعون القرآن تسع مائة
 بعدد الحصى ليجد فادراجه وضمها فأفرجوا إلى الصلاة وظاهر الأمر في التقصير الوجوب
 ويدل عليه وجوب صلاة الطواف قوله تعالى واخذوا من مقام إبراهيم مصلى وأمر تعالى
 على الوجوب ولا يجد قال وجوب صلاة في المقام سوى ما ذكرناه ويدل النص على وجوب
 صلاة النذر قوله تعالى أو فوالعقود ونذر الصلاة عقود فيه طاعة لله فطاعة وتعلق
 المحلف بوجوب هذه الصلوات بما روي من قوله صلوا لله لا اله الا أن تطوعوا حينئذ
 وقد أخبرنا أن طلبة اليوم والليلة خمس صلوات فقال هل على غير من الجواب أنه
 خبر بعد خبر قد مر أنه لم يرد التقيد بالعمل به في الشرعيات ثم هو معارض بما قدمناه فإننا
 نقول بوجوبه لأننا نفى خوف صلاة في الحرم والليل زادة على الخمس لأن ذلك بيان للشيء
 عن كل صلاة فعل على جهة التكرار في كل يوم وليد على الظاهر وأما ذلك لآخرنا هذه
 الصلوات للليل كالفرحنا هنا صلاة الجنائز وأما التي تنوي من الصلاة فوافل
 اليوم والليل ووافل الجمعة ووافل شهر رمضان وصلاة الفدر وصلاة المبعث وصلاة النصف
 من شعبان وصلاة يوم المومنين وصلاة الخيف وحفص وصلاة الزمر أطول العلم وصلاة
 الإجماع وصلوات الأوقات وصلاة الاستسحارة وصلاة الجمعة وصلاة لشكر صلاة لا يستأجر
 وصلاة تحية المسجد في كل صلاة في كل صلاة كيفها على ضرب من حد مكنته
 صلاة الخمس والثاني كيفية ما عداها من باقي الصلوات وكيفية صلوات الخمس على ضرب من حد
 كيفية صلاة التختار والثاني كيفية صلاة المضطر وكل واحد منهما على ضرب من مقدارها
 فاما كيفية صلاة المختار على ضرب من وجوبه ونزب فالواجب منها على القيام واستقبال
 القبلة والنية لا خلاف وتكسرة الإجماع وهي أن يقول المصلي الله أكبر من واحد ذلك من

فمن ذكرناه وما روي من قوله
 صلوا لله لا اله الا أن تطوعوا
 حينئذ

وصلاة النذر في كل صلاة
 وعلى هذا القول

الانفاذ بدليل الإجماع المشار إليه ولذا فإن الصلاة وذمة يفتن ولا يفتن في سقوطها
 عن الذمة إلا بما ذكرناه ونعارض المخالف بما روي من طرقهم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
 صلاة امرئ حتى يضع يده على الأرض ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر ولجأت عند إذا
 كنت في صلاة الحمد وسورة معها كالملة على حدة التيسير في الركعتين الأولىين من كل صلاة
 ومن الغريب في صلاة الغداة والسفر فإن كان هناك غير ركعتين الحمد وحدها وهو
 مخير في الركعتين الأخيرتين في الله المغرب من الحمد وحدها وبين عشر تسبيحات وهي
 سبحان الله والحمد لله لا اله الا الله يقول ذلك ثلاث مرات ويقول في الثالثة والله أكبر
 يدل على جوب القراءة في الجملة قوله تعالى فاقروا ما أنيس من القرآن لأن الظاهر يقتضي
 عموم الأحوال التي من أجلها يجوز الصلاة ويدل على وجوبها على الوجه الذي ذكرناه
 الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة ونعارض المخالف في وجوب
 قراءة فاتحة الكتاب بما روي من طرقهم من قوله صلى الله عليه وسلم كيف تصلوا الوقت
 إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ فاتحة الكتاب ثم اقرأ وارفع حتى تبطئ قائما وهكذا فاشتمع
 في كل ركعة وقوله لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب ولا يجوز القراءة بغيره بدليل
 الإجماع الماضي ذكره وطريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة وأيضاً قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اقرأوا القرآن من قبله عز وجل في غير معنى القرآن غير العربية فليس
 بقار على الحقيقة كأن من عثر عن معنى شعر امرئ القيس مثلاً بغير العربية لم يكن
 مفشراً للشعر على الحقيقة وأيضاً الخلاف في أن القرآن محجوز والقول بأن العبارة
 عن معنى القرآن بغير العربية وإن سئل أنه معجزاً وذلك خلاف الإجماع وبجانب الجمهور
 جميع القراءة في أولي المغرب والعسا الأخيرة وصلاة الغداة بدليل الإجماع المشار إليه

النافع
 والركعة

ويستعمل الله الرحمن الرحيم فقط في أولي الظهر والعصر من الحمد والسورة التي يليها عند
 بعض الأصحاب وعند بعضهم هو مسنون والآلة الجوز لأن من جهر باسم الله الرحمن الرحيم
 برت ذمته يفتن وليس كذلك من لم يجهلها فتحت الأخفات فيها عبداً ذكرناه
 بدليل الإجماع المشار إليه ولا يجوز أن يقرأ في فريضة سورة فيها سجود واجب ومن لم
 تنزل السجدة وجبه السجدة والخبر وأما باسم ركعتي بدليل الإجماع الماضي ذكره
 وطريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة وأيضاً فإن في هذه السور سجوداً واجباً
 فإن فعله بطلت الصلاة لذاته فيها وإن لم يفعله لغيره واجب وإن اقتصر على قراءة ما
 عدا موضع السجود من السورة كان قد بطلت ذلك عندنا لا يجوز على ما قد مناه
 ونجى الركوع والسجود الأول والثاني في كل ركعة ونجى الظمانينة في ذلك كله ورفع الرأس
 منه والظمانينة بعد رفع الرأس قائماً وجالساً بدليل الإجماع الماضي ذكره وطريقة الاحتياط
 واليقين لبراءة الذمة ولذا فلا خلاف أنه صلوا كان يفعل ذلك وقد قالوا صلوا
 كما ينبغي أصلي ونعارض المخالف بما روي من أمر صلوا للشيء صلواته بالظمانينة في
 الركوع والسجود وفي رفع الرأس منهما وظاهر الأمر والشرعية يقتضي الوجوب ونجى
 التيسير في الركوع والسجود وأقل ما يجزى في كل واحد منهما مرة ذلك تسجدة واحدة
 ولعله لا يفضل سجدة في الركوع وفي السجود سبحان الله الأعلى ونجى
 ونحوه في سجدة الله يدل على تجزئه في الجملة الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط وأيضاً
 فكل صلاة في القرآن سبعة ظاهراً الأمر السبع يدل على ذلك تقوم الظاهر يقتضي دخول الركوع
 الركوع والسجود منه ومن لم يزد ذلك منه لاجتماعه يدل على استحباب الله الذي ذكرناه
 الإجماع المشار إليه ونعارض المخالف بما روي من قوله صلى الله عليه وسلم لما نزلت سبح باسمك العظيم

الجعلها ركعة و قوله لما تراءى سمعتم ذلك الا على فعلها في سجود الامم يحمل على
 الاستحباب بدليل وجوب ان يكون السجود على سبعة اعضاء الجبهة والكفين والركبتين
 اطراف اصابع الجليش للاجتماع لما مضى ذكره وطريقه الاجتناب وعارض المخالف بما روي
 من قوله صلوات الله عليه ان السجود على سبعة اعضاء اليد والركبتين و اطراف القدمين و
 الجبهة وقد قال صلوات الله عليه ان السجود على سبعة اعضاء اليد والركبتين و اطراف القدمين و
 الجبهة و قد قال صلوات الله عليه ان السجود على سبعة اعضاء اليد والركبتين و اطراف القدمين و
 الجبهة و قد قال صلوات الله عليه ان السجود على سبعة اعضاء اليد والركبتين و اطراف القدمين و
 الصلاة على محمد وآله بدليل الاجماع لما مضى ذكره وطريقه الاجتناب وعارض المخالف بعله صلوات
 الله عليه و قد قال صلوات الله عليه ان السجود على سبعة اعضاء اليد والركبتين و اطراف القدمين و
 كذا انتهى في الأصل و لا خلاف انه كان جعل ذلك في الصلاة و يخص الصلاة على النبي صلوات
 الله عليه و لا على غيره و قد قيل في الامر الشرعي يقتضي الوجوب الا ما خرج
 بدليل قاطع و قد بين طر كيفة الصلاة عليه حين سئل عن ذلك فقال قال الله صلوات
 الله عليه و آله محمد و آله و قد بين ما قلناه و وجب السجود عليه في من اصحابنا في ذلك و قد روي ما
 لقيناه انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلاة و اذا كنت ذلك لم يحز لا خلاف من
 اصحابنا الخروج منها بغير السلام من افعال المنافيه لها كالحديث و غيره على ما تقول
 حثيفة بنت و وجوب السجود و عارض المخالف من غير اصحابنا بقوله طر صلوات الله عليه
 اصابني و قوله من اجل الصلاة بالظهر و حجر بها اليك و تحليلها التسليم لانه لا على انما قيل
 لا يكون تحليها لها و ليس التسليم واحدة الى جهة القبلة و هي بها الجهة الميمية و ذلك
 الامام و المأموم كذلك الا ان يكون على يساره و غير فانه حينئذ يسلم اليها و يسلم اليها
 الماضي ذكره و عارض المخالف بما روي تاييده من انه صلوات الله عليه كان يسلم في صلاة تسليمه
 واحدة يسلم على الشقة لا يسلم قسلا و بما روي انه يسلم في سجود السجود في تسليمه و يسلم
 الله صلى الله عليه و آله و سلم تسليمة واحدة لا يزيد عليها ذكره من الخبرين الدارقطني و وجب في
 يفتقر للتسليم اليه في الشمال و لا يقول العيين ان السجود بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه

قوله

١٣٣

الاجتناب و اليقين من الزمة من الصلاة و لان ذلك عمل كنيها عن افعال الشرعية
 الصلاة من القراءة والركوع والسجود والتسليم و اما ما كان ذلك لم يحز في صلاة
 وما يعمد المخالف عليه و كون ذلك مقصورا لا يصح ان يكون بدليل في الشرع و قوله في صلاة
 آمين و ان لم يكن دعاء ولا تسبيحا و لا من جبهة القرآن في امين على دعاء تقديم عليها و قد
 قوله تعالى هذا الصراط المستقيم لا يصح الاجتناب عليه لان اللفظ انما يكون عا للقصود
 الذي ذكره القاري انما قصيد التلاوة دون الدعاء و لو قصد الدعاء دون التلاوة لم يحز قاريا
 للقرآن لم يصح صلاته و هو ان يحاز ان يقصد التلاوة و الدعاء معا جاز منه ان يقصد
 الدعاء او ان يقصد التلاوة لا يحز ان يقول آمين و المخالف يقول انما مسنونة لكن فصل
 من غير ان يستتر قصد الدعاء و لو امنت ان قولها لا يجوز لمن لم يقصد ثبته لا
 يجوز لمن قصد لان الجهد الميزق من الامر و يجب عليه ان يفعل على جهة العبد فعلا
 كثيرا ليس من افعال الصلاة المشروعة و قد دخل في ذلك العمق و التكامل من غير
 خشية الله و الكلام باليسر من جنس اذكارها و اما ان يصلح شغل الصلاة
 كما على الاسم يسجد او تعلق بغيرها كتحزين الضميمة و قد دخل في ذلك النافق
 الحروفين بدليل الاجماع المشار اليه و طريقه الاجتناب و يجب الاستدانة على ما هو
 شرطا في صحة الصلاة كالتكلم و ستر العورة و غيرها و قد دخل في ذلك ترك الانكسار
 الخ بر القبلة و يجب عليه ان يختص الصلاة و امامه او الى جانبه امرأة تصلي و استتركا
 الصلاة او لخلقها فيا بدليل الاجماع للتقدم ذكره و طريقه الاجتناب و اما التذنب
 فالوجه و هو ان تكبر تبارك الاقامة ثلاثا تكبير استمر في ذكره و اجبة ما يروى و قوله

بعد من الله ثم لك الحمد والبركة لا اله الا انت سبحانك وبحمدك وصلى الله عليك وسلم
فقرعت اليك ناياما جيت فصل على محمد وآله واغفر لي آفة لا يحقر الذنوب الا ان
آهل التقوى واهل الخفة ثم يكتم تكبيرتين ويقول اييكم وسعديكم والغيرة كل يدرك
والشئ ليس بحسب اليك او من بك واتوكل عليك واومن بسؤلك وما جاء به
من عندك فصل على محمد وآله وزك صلي بطولك وتقبل مني فضلك ثم يكتم تكبيرتين
واحدة ينوي بعدها الدخول في الصلاة وان يقول بعد تكلمة الاحرام وحقت وجهي
للذي فطر السموات والارض خيفاً مبلها علي ولدته ابراهيم ومن محمد وولاية امير المؤمنين
علي الائمة مني بينهما وما ناما من المنكر كثر ان صلاتي وبسكنى محاي ما تقي لله رب العالمين
لا شريك له وذلك امرث وانام من المسلمين وتكبير الركوع والسجود ورفع اليدين مع كل
تكبير وتكبير القنوت وموضع بعد القراءة من الثانية في كل صلاة وافضله كما قاله الفخر
وهي لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع
ورب الارضين السبع وما فهمت وما يفتهم ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين وان يذكر على التسبيحة الواحدة في الركوع أو السجود الى الثلاث والخمسة والح
السبع وان يدعو في الركوع فيقول اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك خضعت وكذا سلمت
وبك امتحنت كالحق وبني وعظمي وشري وشري وما اقلت الارض مني ان تقول اعني
دفع راسه عن الركوع سبع الله لمن حمد وعبد استوابه قائما الجهد لله رب العالمين اهل
الكبر والعظمة والجبروت وان يدعو في السجود فيقول اللهم لك سجدت ولك خضعت
وبك امننت ولك اسلمت وعليك تركت سجدة وجهي البالي الغبار لوجهك الابرار الباقي مجد

وہ اللہ عزوجل

124

1825

وَجَعَلَ لِلَّهِ خَلْقَهُ وَبَرَاءَهُ وَصَوْرَهُ وَشَقَّ سَعْدَهُ وَنَصَرَ تَبَارَكَ اللَّهُ لِحُسْنِ مَا قَعَدَ وَالْإِرْطَامُ
 الْأَفْئِدَةِ فِي السُّجُودِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَارْجَعِي يَمِينُكَ إِلَى الْأُفْقِ وَارْجَعِي
 وَاعْبُدِي عَنِ الْيَمَانِ إِلَى الْيَمَانِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَارْجَعِي يَمِينُكَ إِلَى الْأُفْقِ
 اللَّهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَارْجَعِي يَمِينُكَ إِلَى الْأُفْقِ
 اللَّهُ مَا خَلَّابَ وَطَهَّرَ وَرَكَّيَ وَنَبَّيَ وَخَلَصَ وَهَوَّلَهُ وَمَا خَبَّيْتُ فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ
 الشَّهَادَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 الثَّانِي الثَّانِيَاتِ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتِ الطَّاهِرَاتِ الزَّكَاةِ النَّامِزَاتِ الْبَارَكَاتِ
 الْغَلَايَاتِ الرَّاحِيَّاتِ لِلَّهِ مَا خَلَّابَ وَطَهَّرَ وَرَكَّيَ وَنَبَّيَ وَخَلَصَ وَهَوَّلَهُ وَمَا خَبَّيْتُ فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَانْقِبَالُ
 يَمِينِ الشَّهَادَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 أَهْلَ طَلْعَتِكَ لِمَجْعِنِ الْإِسْمِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ بِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ السَّلَامِ طَلْعَتِكَ أَيْمًا
 الشَّمْسِ رَحْمَةً مِنْهُ وَبَرَكَاتِهِ السَّلَامِ طَلْعَتِكَ أَيْمًا وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 إِلَهُ الْمُصْطَفِيِّ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 فِي جَالِ السُّجُودِ إِلَى جَوَانِفِهِ وَفِي جَالِ السُّجُودِ إِلَى جَوَانِفِهِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 بِجَانِبِهِ الْيَمِينِ وَفِي جَالِ السُّجُودِ إِلَى جَوَانِفِهِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 عَلَى الْفُتُوحِ مِنَ الْأَرْضِ عِنْدَ الْخَطِّ إِلَى السُّجُودِ بِهِ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 الْقِيَامَةِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 اسْتَعْنَاءُ يَمِينِ السَّجْدَةِ بِرُكُوعِهِ إِلَى الْخَطِّ وَانْقِبَالُ يَمِينِ السَّجْدَةِ إِلَى الْأُفْقِ
 حَسْبُكَ اللَّهُ سُبْحَانَكَ عَلَى رُكُوعِهِ الْإِسْمِ مِنْ ضَمِّهِ فَخِذِهِ وَوَضْعُ طَاهِرِ قَدَمِهِ الْيَمِينِ عَلَى

اسماء

عنه
السليم على محمد

باطن قدمي اليسرى ولا يصلي صلاة ولا يقرأ أصابعهما ولا يتأبكت
 تتحرك ولا تنفخ موضع سجوده ولا يتأوه بحرف ولا يرفع الأصبعين أن لا يكون في يده
 سلاح مشهور أو قوس طائر مكتوب أو نجاسة ظاهرة وإن لا يكون معه سيف أو سيك
 أو شيء فيه صنعة ولا يصلي في لباس أو مكان ذكر أن الصلاة تكبر فيه وإن تعقب يكبت
 بعد التسليم ثلاث مرات في رفع يديه ويقول لا اله الا الله وحده وحده وحده
 صدق عبده ونصر عبده وأعز جنده وظل الأجرات وحده لا شريك له الملك وله
 الحمد الحسني ميثاقه وحده لا يموت بيده الخيرة هو على كل شيء قدير يؤخر
 الميثاق في النهار الآية ويسبح تسبيح الزمراط على السليم ويدعو بما أراد وإن تعقب بعد
 التعقيب أن يقرأ نفسه على الأرض ويضع جفنته موضع سجوده ويقول اللهم اليك
 توجهت واليك قصدت ويقايلك خلقتك بحجوه الله تفرش يديه يستشفق بهم وتسلط
 فصل علم الجعير عن عمل فرجه ولجعل فرجه مفرقا بفرجه لم يضع خذته الا بوضع
 خيمته ويقول اللهم ارحم ذلي من يدرك وتفرغ اليك وحشيتي من الناس والنبي
 بك يا كريم لا يضع خبة الا بوضع موضع الايمن ويقول لا اله الا الله جفناهما لا اله الا الله
 تعسدا أو قال لا اله الا الله ايماننا وصدقنا اللهم ان عملنا ضعيف فضا عينه في الكريم يا كريم
 يا كريم لم تضع خيمته موضع سجوده ويقول شكرا أمائة مرة أو ما ينسب له ثم يرفع
 رأسه ويسمي موضع سجوده بيد اليمنى ويسمي بها وجهه وصدرة وصلاة المرأة
 كصلاة الرجل ولا يخالفه الا بما ذكره وفيها يستحب لها أن تضع يديها في حال القيام
 على ثوبها وفي حال الركوع على فخذيها ولا تطأ طأ وتجلس من غير أن تجنح وتسجد
 منقصة وتجلس من السجدة للشهادة منقصة ناصبة ركعتها واضعة

وذكر

قريبها على الأرض وإذا رأت القيام وضعت يديها على جنبها ونصبت حالة ولحده كل
 ذلك بدليل الإجماع الماضي ذكره وأيضا فذكرناه من غير عار وتبيين وتفسير
 تبيين يدل عليه ظواهر الآيات المنقولة للامتناع بفعل الخير بالدعاء والتسبيح والذكر
 لله تعالى والتسليم عليه وتحقير الفتوت قوله تعالى وقوم اليه قائمين في المفهوم من لفظة
 قنوت في الشرع هو الزمنا فوجب حمل الآية عليه دون الختملة في اللغة من طول القيام
 وقيل في فصل في صلاة الجماعة الاجتماع في قنوت اليوم واليلة عدا في صلاة
 الجمعة سنة مؤكدة بدليل الإجماع الماضي ذكره وأيضا فذكرناه الأصل براءة الزمة وتعلها
 بالجماع الاجتماع للصلاة كتحمل إلى دليل يوارض المخالف في ذلك بما روي من طولهم
 قوله صلوا صلاة الجماعة تفصل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة والمفاصلة لا تكون
 فيما استنك منه الشبان وإذا لم يجزها على العرفة فلو كانت صلاة الفذ غير مجزئة لكانت
 المفاصلة بينها وبين صلاة الجماعة ومن شرط انعقاد الصلاة جماعة الأذان والأقامة وإن
 كان الإمام عاقلا موصلا بالاختلاف بعد أدائها للإجماع الماضي وطريقة الاحتياط وقوله تعالى ولا
 تكونوا الذين يطلبوا اقتسامة النار لأن الاقتسامة الفاسية تكون اليه لا سيما وقدره من طريق
 المخالف قوله علم الإمام صامتن وأيضا فالفصل معتبر في باب الإمامة على ما دل عليه سياق
 قوله علم الإمامة في الخبر وإذا ثبت ذلك كان الفسق مفسدا عظيما لا يجوز تقديم
 الفاسق على العدل النقي وإن يكون طاهرا بالولاية مثلا قد ضاع لأن الولد لا يبعد لقطع طوع على
 عدم عدالة في الباطن أن أظهر خلافه لا يصح الإتيان بالإبر من المجزوم والمجزوم والزمن
 والخصي للزلة الا بغيره كان مثلهما مثل الإجماع المسار إليه وطريقه الاحتياط وكم الإتيان بالاعمال

وقيل
 في
 الصلاة

فصل

والعبد من لزمه النفس، ومن لزمه الاتمام والميتيم الامن كان مثلهم وادخل جماعة
 لهم الصفات التي ذكرناها للامامة فالاولى بالتقدم رتبة القبيلة او المسجد او البيت فان
 لم يكن فاقربهم فان استواء فافقهم فان استواء فأكبرهم سنا ذلك دليل الاجماع
 الماضي ذكره وافل ما عقده به الجماعة فما عدا يوم الجمعة اثان بقف الموتر منهما عن
 جبر الامام ويلزم الموتر ان يقتدى بالامام عزما وفلا ولا نقرا في الاول ليس من كل صلاة
 ولا في العدة الا ان يكون في صلاة جهر وهو لا يسع قراءة الامام فاما الاخران و
 ثالثة للغير محكة فيها حكم المنفرد ويستحب ان تقدم في الصف الاول الموتر من ذي
 الاجلام والنهي وعدم العولم والاعراب لديهم العبيد وعدم العيبان وعدم النساء والجنود
 ان يكون من الامام والمأمومين لا يبين الصغير من الايتام مثله من مسافة او بنا او بعد
 بدليل الاجماع الماضي ذكره ومن دخل المسجد ولم يجد مقاما للصف في الصفوف لجزء ان
 يقوم وجهه مجازا بالمقام الامام وانفقدت صلواته بدليل الاجماع الماضي ذكره وبما
 المخالف بما روي من طريق عن النبي انه دخل المسجد وهو يلمش في جدر رسول الله صلى الله
 وآله فركب خلف الصف ثم دخل في الصف فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله من خطبته
 خلف الصف فقال لا فقال لا ذكر الله حراما ولا تقبلوا لو لم يكن صلواته انعقدت الامم
 باطاد فنادى فبعد عن العود حيث ان يكون غير العود الى تلخر عن الصلاة او عن دخول المسجد
 وهو يلمش لان المصلي ما موربان في الصلاة وعلى السكينة والوقار ومن ادرك الامام القاء
 فقد ادرك الجماعة بخلاف فان سبقه بركعة جعل ثانية الامام له اولية والجلوس الامام
 للتشهد جلس هو مستورا ولم يتشهد فاذا انفض الامام الى الثالثة ففرض معه اليها وهي

له ثانية فقر النفس الحمد وسورة فاذا ركع الامام ركع ركوعه وسجد سجوده فاذا انفض الامام
 الى الرابعة جلس هو فاستند بظهره خفيفا والحق الامام قائما فركع ركوعه وسجد سجوده
 جلس الامام للتشهد الاخير فجلس هو مستورا ولا يتشهد فاذا سلم ففرض هو فتم الصلاة
 وان سبق ركعتين فآخرنا الامام له او ثلثان بقراهما لنفسه كالمندوب وينبغي لامام ان يسلطه
 الى ان يسلم فاذا سلم ففرض هو فتم باقي الصلاة وكذلك يحكم من سبق بثلاث ركعات و
 يد السجل من الدركه المسبوق او صلواته الاجماع الماضي ذكره وبما روي من قول النبي صلى الله
 عليه وسلم صلواته ويقضي ما فات من ركعاتها ما روي من قوله صلوا اذا اتممت الصلاة فلا
 تأتوها وانتم تسعون ستوها وانتم تسعون وعلى السكينة والوقار فما ادركتم فصلوا وما فاتكم
 فاقموا وحققه الاتمام في الكلام المتسببه والقول ان ذلك قصدا لما فات ترك الظاهر الخبر
 فصل واما الاجتماع في صلاة الجمعة فوجب للاطراف الا ان وجوبه يقف على
 شرط وهي الذلوة والخبرة والبلوغ وكما العقل وزوال السفرة الموضع والعمى والعرج والكلب
 الذي يمنع من الحركة وخلية اليريب وحضور الامام العادل او من بعده وجري مجراه وحضور
 ستة نفر معه والتمسك من المبلتين وان يكون من كان الجمعة ومن التكلف لها في حالها
 وسقطا فرض حضورها عن عدل من كراهة فان حضرها وكان تكلفا لزمه اليه لضعف الجماعة
 ولجرائته عن الظاهر كذلك بدليل الاجماع الماضي ذكره ولا يجوز الفقار الجمعة في موضعين منها
 من المسافة دون ثلاثة اميال يجوز انعقادها بحضور اربعة نفر هم الامام وسبعة محصورين الى
 من الحظير كالنساء بدليل الاجماع المسار له ويسحب الفصل يوم الجمعة كاد ثمانية وقدر ثارب

الاجماع

الاجماع

أو الأظفار أو التجميل بالنails وممن شئ من الطيب ويستحب للامام التحنن والإبرار وتقديم يقول
 المسجد ليعتد به الناس فإذا زالت الشمس وأذن المودون سعد للناس فخطبتين
 بمقصود من طيحه الله سبحانه والثناء عليه والصلاة على محمد وآله والوعظ والزجر بفصل
 بينهما للجلسة ونحو سورة خفيفة من القرآن وينبغي للمامونين الانصات إلى الخطبة ونحو
 الكلام بالاجور مثله في الصلاة فإذا فرغ من الخطبة أتمت الصلاة ونزل صلى بالتاسع
 يقرأ في الأولى منها الحمد وسورة الحمد وسورة الجمعة وفي الثانية الحمد وسورة المنافقين
 ويستحب أن يصلي بعد العصر عقيب الجمعة بأقامة من غير أذان ولا نحر السقف إلا أن الشمس
 وسكنت شروق وتغرب الجمعة حتى يصلي ويكره السجود بعد طلوع النحر إلى التيمم
 وإذا فاتت الجمعة بان مضى من الزمان مقدار الأذان الخطيم وصلاة الجمعة لم يجز قضاؤها
 وجب أن يذكر ظهره أو ذكر ذلك بدليل الإجماع الماضي ذكره في كفاية
 صلاة المصطرط المضطر إلى ترك الشيء مما أنه ينبغي في كفاية صلاة المصطرط كفاية
 صلته على حسب اختلاف حاله في المزمرة وهو مكلف إذا أتى بالوقت على أي صفة
 فتركها فليذكر في لا يقدر على القيام إلا بان يستبد على جايح أو عصى لمسه فيصاف
 كذلك فإن لم يقدر عليه على هذه الصفة صلى جالساً فإن لم يتمكن من ذلك صلى مضطجاً
 على جنبه الأيمن وإن لم يتمكن صلى مستلقياً على ظهره وأقام تعريض عنه مقام ركوعه
 وسجوده وقبها مقام روع الرأس منها والمضطر إلى الركوب صلى ركباً أو روي الركوع وسجد
 على ما يمكن وكذلك المضطر إلى الشئ صلى ما شاء أو روي الركوع والسجود ويترجمان إلى القيلة
 أن تكاد الاستكسيرة الإجماع والركب في السفينة صلى قائماً إن تمكن إلا جالساً وتوجه إلى

سنة

بيناً

نحو

القيلوي جميع الصلاة فإن كانت السفينة دامت توجه إلى القبلة ودار إليها مع دور
 السفينة فإن لم يتمكن لأداء أو استقبالها تكررة الإجماع فإن لم يعرف القبلة توجه إلى
 صدر السفينة صلى حيث توجهت وكذا السائح والغريق والموتجلد للقتل
 المربوط يصلون على حسب استطاعتهم ويؤمنون بالركوع والسجود والغريان إن كان
 نجس يراه ليجد صلى جالساً أو روي الركوع والسجود وإن كان نجس لا يراه ليجد صلى قائماً
 وركوعه سجوداً فإن كان المرأة جماعة صلوا لجلوساً امامهم في وسطهم لا يتقدم الأبرك فيه
 والخائف من العدو صلى اضماً على حسب استطاعته والخوف بأنفراداً مخرجاً لنفسه
 الصلاة سواء كان الخائف جماعة أو مسافراً أو ذلك ذلك دليل الإجماع المشار إليه بكفاية
 صلوة الخوف جماعة أن يفرق الإمام أصحابه فرقتين فترى تحملاً بأن العدو ويصلي
 الأخرى ركعة فإذا انتهى إلى الثانية صلى الأنفسهم الأخرى هو قائم ومطو للتركون
 فإذا سلموا انصرفوا فقاموا مقام أصحابهم وجاءت للركعة الأخرى فلحقوا الإمام قائماً في
 الثانية فامتنعوا من الصلاة وركعوا بركوعه وسجدوا بسجوده فإذا جلسوا للسجدة الأولى
 فصلوا الركعة الأخرى فثبت جالساً حتى يلحقوه فإذا جلسوا معه سلم بهم وانصرفوا يسلمهم
 والليل على صحة هذا الترتيب الإجماع المشار إليه وانصافه تعالى وإذا كنت نائم فاقمت
 لعمرك الصلاة الآتية لأن ظاهراً يعنى أن الطائفة الثانية تصل مع الإمام جميع صلواتها وعلى
 مدرك إلى خيفة المخالف فيما ذكرناه تعالى بعد النصف فقد خالف الظاهر ولأنه تعالى قال
 يسجدوا فليكونوا منكم فظاهر عند تعني أن يكون المراد بسجود الطائفة الأولى في الركعة
 الثانية لأنه أضاف السجود إليهم والصلاة التي تليها الإمام والمأموم تصاف إلى تمام

او الى الامام المأمور ولا تصاف الحاموم وجده لانه تابع وسهده صفة ما قلناه
 ان فيه شبهة من الفرقين من خمسين احدى هاتان الامام تخرم الفرق الاولى ويسلم
 الثانية فيحصل الاولى فيسلة الاجرام والثانية فيسلة التحليل على قول المخالفين
 الاولى ولا يسلم الثانية والوجه الثاني ان الفرق الاولى حين صلت مع الامام
 جزمها الثانية وليست في الصلاة وعلى قولنا جزم الاولى ايضا وليست في الصلاة
 الثانية وفي الصلاة فسادا في الجرامة وعلى قول المخالفين في قولنا فيقف
 في وجه العدة ولا يفتقر بذلك صلاتهم فيقف جزمهم وهم في الصلاة وسهده فساد
 قول المخالف ان الصلاة التي ذهب اليها تستعمل على امر سطر مثلها الصلاة من الشئ
 واستبدل بالقبلة والاشطار الكثير وقبض من طرق المخالف ان النبي صلى الله عليه
 صلى صلاة الخوف على الترتيب الذي ذكرناه وذلك مما يخفى عليه فان كانت الصلاة
 المعربة صلى الامام الطائفة الاولى ركعة اثنان او ركعتين والثانية ما بقي فان جاز العدة
 بالانقسام صلوا على ظهور خيلهم في مصافهم متوجهين الى القبلة في جمع الصلاة ان امكن
 والابتكارية الاجرام ويؤمنون الكراع وسجدون على قرايس من وجههم وان كان حالهم
 جرادا وسابقة عقد كل واحد منهم الصلاة الثانية وتكسر الاجرام وقلا مكان كل ركعة
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وتشهد ويسلم كل ذلك دليل الاجماع المقدم
 ذكره فصل نذكر الان كيفية ما عدا فرض اليوم والليلة من الصلاة المفروضة فصل
 في كيفية صلاة العدين وما يتعلق بها صلاة العدين واجبة عندنا على وجهها وطائفة

بقا بغير اجماع الماضي ذكره وطريقه الاجتناب لان من صلاها برئت ذمته بيقين وليس
 كذلك من لم يصليها وهي كتمان للاختلاف باثني عشرة سنة سبع في الاولى وخمس في الثانية منها
 تكسرة الاجرام وتكسرة القيام وتكسرة الركوع ودية وفي رواية اخرى انه يقوم الى الثانية منها
 بغير تكسرة وعارض المخالف في عدم التكسرة بما روى من طريقه ان النبي صلى الله عليه
 سبعا في الثانية خمساً ويقتل من كل تكسرة بما ذكره بديل الاجماع الماضي ذكره ومن
 ثلثه ان سجودها وحجها الامام والمأمومون مشاة وان يقف الامام كلها مسمى وللا وليكسر
 حتى يبلغ المصلي فجلس حتى يسبب الشمس ذلك اول وقتها ثم يقوم والناس معه بغير
 اذان ولا اقامة للاختلاف من معتديه بل يقول للود نور الصلاة ثم انتم تدخل في الصلاة
 بتكسرة الاجرام ونقر الجهد المشهور صحيحا فاذا فرغ من القراءة بكى وقت فقال اللهم اهل
 الكبرياء العظيمة واهل العز والمجرب واهل القدرة والمذكور واهل الجود والرحمة واهل العفو
 والعافية اسكن هذا اليوم الذي عظمته وشرفته وكرمته وحصلته للمسلمين عبداً والمجرب صلى
 الله عليه وآله كرامة وذخرا ومنزلاً ان يصلي على محمد وآله ويعرف لنا والمؤمنين والمؤمنات
 ويجعل لنا من كل خير قسمة فهو خطأ ونصياً من جملة ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 تكلمت تكسرات بعد القراءة ترك بالسادة فادلفص الى الركعة الثانية واستوى قايماً كبر وقرا
 الحمد وهذا عمل عبادنا الفاشية ثم يكبر بعد القراءة اربعاً فتن من كل تكسرة منها ما ذكرناه ولا يخرج
 الرابعة وعلى الركعة الاخرى يقوم فتن تكسرة يكبر بعد القراءة خمساً ترك الخامسة ولا يخرج على المخالف
 باثني للاختلاف ان من صلى على الترتيب الذي ذكرناه لم يقرأ ذلك والركعة الثانية الله ولا دليل على

لغير ما قلناه مكان الاحتياط فيما قلناه فلا أفرغ من الصلاة بعد المنية فطلب الناس
والخطبة بعد الصلاة للاختلاف من كونه في المكلف مخير بين سماع الخطبة والانفراد
والسماح أفضل دليل الإجماع الماضي ذكره ويستحب فعلها لمن لم يكامله سراجا
وجوبها ولا تجب قضاءها إلا أوقات ولا فوق حتى تزل الشمس ولا يجوز التطوع بها
للإمام ولا المأموم قبل صلاة العيود ولا بعد هاتحتي من الشمس إلا في مسجد النبي صلى
فإن المكلف من عجز في صلاة ركعتين فيه ولا يجوز انعقاد صلاة العيود في موضعين
منها ما من صلاة أميال كما قلناه في الجمعة ولا يجوز السفر يوم العيد قبل صلاته الواجبة
ويكره قبل السنونة كل ذلك دليل الإجماع للشارع ولا يجتمع عيد وجمعة وجب
حضورها على من تكاملت له شرائط تكليفها وقد روي أنه إذا حضر العيد كان مخيرا
في حضور الجمعة وظاهر القرآن وطريقة الاحتياط يقتضيان ما قد قلناه ويستحب أن يلبس
لبية الفطر عقيب أربع صلوات أو لا من العشر بيوم الأضحية عقيب خمس عشرة صلاة
لمن كان مضافا لمن كان غيرهما من الأمصار كبر عقيب عشرين صلوة وأول الصلوات الظاهر
من يوم العيد دليل الإجماع الماضي ذكره **فصل** في كيفية صلاة الكسوف والأيات
العظيمة وما يتعلق بهذه الصلاة عشر ركعات أربع سجود بركعة بعد القراءة ما إذا فرغ
رأسه من الركوع وقرا فأفرغ ركع هكذا حتى يكمل خمس ركعات ولا تقول سمعنا من محمد
الإي فرغ رأسه من الركعة الخامسة ثم يسجد سجدتين ويقرأ في صوته كما صنع الأول ولا
تقول سمعنا من محمد الإي فرغ رأسه من الركعة العاشرة ثم يسجد سجدتين ثم يسجد
وسلمة والسلام على ما ذكرناه الإجماع الماضي ذكره **فصل** في الاحتياط بمضي ما ذكرناه

بشيء ما قلناه في كيفية صلاة العيود وتعارض المخالف بما رواه أبي بكر قال اكسفت العينين
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا وفر أسورة من الطوال وكثر خمس ركعات وسجد
سجدتين ثم قالم فقرأ أسورة من الطوال وكثر خمس ركعات وسجد سجدتين وحلست عليه السلام
كاهه فيسجد القبلة يدعو بعنتي جنتي الفرسه ويسجد أربعين ركعة وأما بعد الصلاة
وارتداء المسور الطوال وإن كثر كما فرغ رأسه من الركوع وإن قسدت في كل ركعتين وإن عمل زمان
ركوعه بمقدار زمان قيامه بدليل الإجماع الماضي ذكره ومن تركها حتى تجلي القمر وجب عليه
قضاءها فإن كان سجد فافهم ما زور ويكره مع القضا التوبة والاستعفاء وإن كان مع التقدير
قد اجتهد في ركعتين استحبنا مع ذلك القبول كما قلناه بدليل الإجماع الماضي ذكره **فصل** في
كيفية صلاة الطواف ما يتعلق بها من طواف البيت وجب عليه بعد فرائضه ركعتان عند مقامه مع
عليه السلام ويستحب أن يقرأ في الأولى مع الحمد سورة الأخلاص وفي الثانية قل يا أيها الكافرون
فإن شئ صلى الله عليه عند المقام كان عليه صلاتها عنده فإن لم يذكر حتى خرج رجع فصلاها عنده
فإن لم يتمكن صلاتها بحيث هو وذلك كله دليل الإجماع المشار إليه **فصل** في كيفية صلاة
التوبة وما يتعلق بها تجب من ذلك ما يشترطه المكلف على نفسه من صفة الصلاة ومنه نظا في
الربا والكان المخصوص من شرطه فإن فعلها خلاف ما شرطه له شبه الأمانة وإن كان ما علقها به
من الزمان لا مثل يوم معلوم من شهر محض من فخرج ولم يتركها فمختار التوبة عن تركه أو صيام
شهر من شأين أو إطعام ستين مسكينا فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما فإن يقدر فعله المعام
عشرة مساكين أو كسوة ثوبين أو كسوة ثوبين أو كسوة ثوبين فإن قوتها مضطرا فلا كفارة عليه القضا
لازمه كل ذلك دليل الإجماع الماضي ذكره **فصل** في صلاة القضا القضا عبارة عن

فيلزم مثل الغائب الخروج وقته ولا يتبع في وجوبه وجوب الآداب ولهذا وجب الإجماع ولم يثبت
 قضاؤها ووجب قضا الصوم على الغائب ولم يثبت عليها آدابها على ما قد ساء في أصول الفقه ويجب
 نفيها في جليل الأثر لأن يكون ذلك لحرقة ذبيحة جازية لغيرها فلو فعله دليل الإجماع المسمى ذلك
 وطريقه الإجماع ونعارض المخالف بما روي من قوله صلى الله عليه وآله من أنه عن صلاة أو سبعا
 فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها ومن صلى إذا قبل تصديق فقه وهو ذكر الغائب لم يثبت دليل
 الإجماع للشارع الله وأيضاً ففرض القضا منسوقاً بذلك وفرض إذا أتموه حتى لا يدرك هو الغريم
 على ما يشاء في أصله لا يفيقه إذا كان كذلك لم يثبت الإجماع الواسع وترك الواجب المصنف
 ونعارض المخالف بما روي من قوله صلى الله عليه وآله لا صلاة لمن عليه صلاة ومن صلى إذا قبل تصديق
 وقته وهو غير كمال الغائب لم يثبت إيمان ذلك وهو في الصلاة أو بعد خروجه منها فإن ذكره وهو في
 الصلاة لم يثبت فعل النبي إليه أن يمكن ذلك فإن لم يعمل لم يثبت الإجماع أو أنه يذكره حتى يخرج من الصلاة
 لبراءة ذلك دليل الإجماع المسمى ذلك ومن فاتته صلاة من الخمس عليه معلومة له بعينها فإنه صلى
 الخمس بأسرها وإن روي كل صلاة منها قضا الغائب دليل الإجماع للشارع الله وطريقه الإجماع ومن فاتته
 من الصلاة ما لم يعلم كسنة لم يثبت صلاة يوم بعد يوم حتى يغلب على طلبة الأوقات ومن غلب عليه
 قبل دخول وقت الصلاة لا بدخوله على نفسه بحصة إذا لم ينفق حتى يخرج وقت الصلاة لم يجب قضاؤها
 بدليل الإجماع للشارع الله والمرشد يجب عليه إذا عاد إلى الإسلام قضا ما فاتته في جليل رده وقبل
 أن يرد من الصلاة وغيرها من العبادات دليل الإجماع للشارع الله وأيضاً فقد روي لنا ما مضى
 على أن الحارث بن عاصم بن الشخير ومن جعلها قضا ما يفوت من العبادات ولا بد على ذلك الكافي
 الأصلي لأننا لشر حصة دليل هو إجماع الأمة جليله ليس عليه قضاها ومن مات عليه صلاة
 وجب عليه وليه قضاؤها وإن صدق عن كل كمين من أجله فإن لم يستطع فعن كل جريد
 فإنه يفسد فبذل الصلاة الحارث ومدة صلاة الليل ذلك دليل الإجماع المسمى ذلك وطريقه

الإجماع والاحتياط في وجوب قضا الصوم والحق على الراجح قوله وإن لم يثبت الإجماع المسمى ذلك
 من قوله عليه السلام إذا مات المؤمن انظر عمله إلا من ثلاث لا ينافي ما ذكرناه لأننا نقول إن
 الميت يات بعمل الذي ولا أن عمله لم يستطع وإنما نقول إن الله تعالى يعتد بالذي ذلك والواب له
 دون الميت ويستحق قضا عنه من حيث حصل عند تربيته وبعارض المخالف في قضا العبادات
 عن الميت بما روي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال من مات وعليه صيام صام عنه
 وليه وره وإن امرأة حيا إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالت له كان على أبي صوم شهر فاقضيه
 عنها فقال صلى الله عليه وآله لو كان على أمك دينا كنت تفنيه قالت نعم فقال صلى الله عليه وآله فبذل الله ليقول مقتضى
 ومثل ذلك روي في الخبر المشعيرة عنه علم حين سئل عن قضاها ورأى ابن عباس
 عنه صلى الله عليه وآله في صوم الذبابة المولى الميت أن يصوم عنه **فقيل** كقيمة الصلاة على
 الأموات وما يتعلق بذلك لما كانت الصلاة عليهم ترتب على أمور قد مر منها من قبل وتبين مقتضى ذلك
 تقدير ذكرها ونحن نعمل ذلك بغيره بذكر كيفية الصلاة عليه وتبين ذلك بكيفية دفعه أن شاء
 الله تعالى فقول غسل الميت وكفنه والصلاة عليه ودفعه ومن على الحاية إذا لم يبعث
 المكلفين سقط عن الباقي من الإجماع وإذا أراد غسله استحب أن يضع على صدره وعينه مسماً
 يرفعه عن الأرض أن يكون ذلك تحت سقف أو نحوه إلى القبلة ما لم يكن قبليه إليها وإن خفف
 الماء غسل خفيفة خفيفة وإن بقيت القاسيل على جانبه الأيمن وإن لا يخطأه وإن غسل يديه أصح الميت
 الآن كون عليها نجاسة فغسله كالحية فحجه كل ذلك دليل الإجماع للشارع الله واستحب
 أن يرضيه بعد ذلك إلى قول الأكثر من اصحابنا ولا خلاف بينهم أنه لا يمسح ولا يمسح ويجب
 بعد ذلك أن يغسل على صفة غسل الجنابة ثلاث غسلات الأولى في يده اليسرى والثانية في يده اليمنى
 والثالثة في الرأس والوجه ولا يجوز أن يتعدى إلى غير يديه مسحاً في غسل يديه

وقيل

يدل الاجماع المشار اليه ويكره استخراجه الى الان فحاشا الفاسد الفرض لثمة البرج ولا يجوز قص
 اظفاره ولا ازالة شئ من شعور يدل الاجماع المشار اليه ولا فصل الشبل لحق وغيره في الاصيل
 المعركة في جهاد لا زرع فانه لا فصل وان كان خبثا يذوق في ثيابه الا الفلنسة والفروة والسراويل
 فان اساب شيئا من ذلك لم يمتح ولم يترك الحنف على كل حال فان نقل عن المعركة وفيه حياة
 ثم مات غسل ولا فصل ما وجد من اجزاء الانسان الا ان يكون موضع صديقه او يكون فيه عظمه
 ولا فصل السقطه او كان له اقل من اربعة اشهر ذلك دليل الاجماع المشار اليه وادله الوجود
 للرجل من فصله من الاجزاء السليمة فصله ذواته او ذواته ارجامه من النساء ان لا يوجد من
 هذه صفته فصله الاجانب في قبضة وهن مغيبات وكذا الحصى في المرأة اذ ماتت
 بين الرجال ومن اصحابنا من قال لا يوجد للرجل الا الاجانب من النساء وللرأه الا الاجانب
 من الرجال ذفن كل واحد منهما ثيابه من غير غسل ولا ازالة الجرح واما الكفر بالولي من
 ثلاثة ميهن وتغيير ازاره المستحب ان يراى على ذلك لقامتان لحيده الجرح وجماعة وخبره يشبه
 بما فخذاه ولا يجوز ان يكون مما لا يجوز الصلاة فيه من اللباس وفضل الثياب البيضاء من القطن
 او الكتان كدليل الاجماع الماضي ذكره الجنوح هو الكافر موضع على مساجد المسلمين ولا يجوز
 ان يلبس غيره ولا به اذ كان محرما لدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط والسابع منه ثمة
 عشره مما وثقت ونحوه من اجد دليل الاجماع ايضا ويستحب ان يصب عليها وعلى القميص
 خضرا من خرايد الخلط ذكره احدى منها لعظم الزرع ويستحب ان يكتب عليها وعلى القميص
 والازار ما يستحب ان يلقنه الميت من الاقارب الشهداء من بالاسنة والبعة والثواب والعقاب ثم
 يلقط عليها شئ من القطن ويحد اجنحتها من جانب الميت الايمن قائمة من فوقه مصلصة بحبله
 والاخرى من الجانب الايسر كذلك الا انها من الدرهم والارز ذلك دليل الاجماع المشار اليه وقد
 روى من طريق المختارين في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله اجاز بغيره

كان

افقلا انما يعديان وما يعديان كثيرا ان يحياها كان تماما والاخر لا يستدعي من المولى ثم تستدعيه
 فتقها بضمين وعرضه في كل قبي واجد وقال فيها انشور فان عتقها العذاب ما دامتا رطبتين واما
 كيفية الصلاة عليه فالولي منها ان يكر المصلي خمس كلمات تشهد بعد الاولي الشهادتين ويصلي بعد الثانية
 على محمد وآله ويدعو بعد الثالثة المومنين والمومنات فيقول اللهم روح المومنين والمومنات والمسلمين
 والسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم ابعث علي المولود راكلك ورحمك وعلما بغيره بركات ممالك
 وارحمك لك على كل شيء ويدعو بعد الرابعة لمت ان كان طاهر الايمان والعلاج فيقول اللهم عبدك عبدك
 وابنك تزيك وانت خير منه ليه اللهم لا تعلم منه الا خيرا وانت اعلمه من الله ان كان
 محسنا وزني احسانه وان كان مسيا فحماز عنه واغفر له وارحمه اللهم ابعث عبدك في اعلى طيبتين
 واخلفه على العلي القابض وارحمه برحمتك بالرحم الرحيم وان كان الميت امرأة قال اللهم امسك يدي
 عبدك وكفي عن الموتى التي لا تدعوه وان كان طفلا قال اللهم هذا الطفل كالحفنة قادر اقضته
 طاهرا فليجلد لابويه ذمطا ونورا وارزق الجرح ولا تشنأ بعده وان كان مستضعفا قال ربنا اغفر
 للناس ابو ابنحو اسئلك وقهر عذاب المحيمه وان كان غريبا لا يعرفه قال اللهم هذه النفس انت
 اجيئها وانت امتهانت فاعلم سرها وتلقها فاولها ما تولت واجبرها مع من تحب وان كان مخالفا
 للحق فاعليه بما هو اهله ونحوه المكبره الخامسة من الصلاة من غير تسليم والوايل على ذلك الامواج
 الماضي ذكره وطريقه الاحتياط وتعارض الخلف بما روى من طريقه من انه صلى الله عليه كبر خمساه ولا
 تعارض ذلك ما روى من انه صلى الله عليه كبر اربعه لانه لم يمتد له كبر اربعه سبعين لم تسبح الخامسة وان
 من هدى انه كبر اربعه لم تنف الزاوة عليها ومن كبر خمساه كبر اربعه وتعارض المحالفه اسقاط
 التسليم اسقاطا ما هو اكد منه من الركوع والسجود ولا يسقط ذلك لا خلاف في المثل من اسقاط التسليم
 والمستحب ان يمتد للصلاة اولى الناس بالميتة او من بعده وان وقع الامم جبالا وسط الميتة ان
 كان رجلا وصدره ان كان امرأة ولا يرفع اليد الا في الشكيرة الاولى وان تحبى كماله ولا يبرح

صحيح

منها بعد الحمد سورة الاخلاص مرة عشر مرات وليلة الفطر ركعتين يقرأ في الاولى منها بعد
 الحمد سورة الاخلاص الف مرة وفي الثانية مرة واحدة واما صلاة العشرة وهو اليوم الذي
 عشر من ذي الحجة فركعتان يقرأ في الاولى الحمد سورة الاخلاص
 عشر مرات وسورة الفدر كذلك وآية الكرسي كذلك ويجب ان يركع جماعة وان لم يكن فيها
 القاء وان خطب قبل الصلاة خطبة مقصورة على حمد الله والشا عليه والصلاة على محمد
 وآله وذكر فضل هذا اليوم وما امر الله به فيه من النص للإمامة علي أمير المؤمنين عليه السلام
 واما صلاة يوم السبت وهو اليوم السابع والعشرون من رجب فاثنا عشر ركعة يقرأ في
 كل ركعة منها بعد الحمد سورة يس واما صلاة ليلة النصف من شعبان فاربعة ركعات يقرأ
 في كل ركعة بعد الحمد سورة الاخلاص مائة مرة واما صلاة أمير المؤمنين عليه السلام فاربعة ركعات
 يقرأ في كل ركعة بعد الحمد سورة الاخلاص خمس مرة واما صلاة جعفر عليه السلام في صلاة
 الجبوة وصلاة التسبيح فاربعة ركعات يقرأ في الاولى منها بعد الحمد اذا زلزلت وفي الثانية والقاريات
 وفي الثالثة لا تحاضر الله وفي الرابعة سورة الاخلاص ويقول في كل ركعة بعد القراءة سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشر مرات وكذا بعد ركعة الراب
 منه وكذا في كل سجدة وبعد رفع الرأس منها ويسلم في كل ركعتين وذلك هو المستوفى في النوافل كما
 ذكرناه اولاً واما صلاة الزهر اطلها السلام فركعتان يقرأ في الاولى بعد الحمد سورة الفدر مائة
 مرة وفي الثانية سورة الاخلاص مائة مرة واما صلاة الاجرام فست ركعات وثلاث ركعات
 يفتتحها بالتوجه وتقرأ في الاولى بعد الحمد سورة الاخلاص وفي الثانية قل يا اهل الكتاب ووقتها
 حيث تلي الاجرام اي وقت كان من الليل او نهار او فضاء او قاعاً بعد صلاة الظهر واما صلاة
 الزارة للنبي صلى الله عليه وآله لا يجزئ الاية عليه السلام فركعتان عند الرأس بعد الزايع من الزارة فان

أراد الإنسان الربا ع

لا جرم وهو مقسم في بلد قديم الصلاة ثم زار عقبها ونصلي الزايع أمير المؤمنين عليه السلام
 ركعتان فركعتان له والرب لا يدم ونوح عليها السلام لأنه مدفون عندها واما صلاة استغارة
 فركعتان يقول الانسان بعد ما هو ساجد استغفر الله مائة مرة اللهم اني استجيرك بك
 واستجيرك بقدرتك انك تعلم ولا اعلم وانت ظالم الغيوب فصل على محمد وآله وخلفاء
 في كذا وكذا يذكر حاجته التي قصد هذه الصلاة لاجلها واما صلاة الحاجة
 فيسجد ان يصلي لها الاربع والخمسة والستة ويسلم من ردت صلاتها وليس له عمل ماله
 من الثبات وتصعد الى سبط دياره او غير من الاماكن المكشوفة فيصلي ركعتين يقرأ في الاولى
 الحمد ثم يركع في الثانية ركعتين صلى ركعتين صلاة الشكر ويقول في ركوعه وسجوده
 فيها الحمد لله شكراً لله ويقول بعد التسليم الحمد لله الذي قضى حاجتي واعطاني ما سألني
 وسجد يقول وهو ساجد شكراً لله مائة مرة واما صلاة الأيتام فركعتان كل ركعة تسعة
 يفتتح من الكبير بما يفتتح من الدعاء فاذا قرأ الإمام من الصلاة سعد النبي فخطب خطبة الحمد
 فها بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على محمد وآله على التوبة وفعل الخير والجليل والافاضة على
 المعاصير وتلي ذلك سبب العجايا فاذا فرغ من الخطبة جاز ما على منكب اليمين من الزايع الى اليمين
 وما على اليسار الى اليمين ثم يستقبل القبلة فليقرأ مائة مرة رافعا صوته والناس معه ثم جاز وجهه
 الى يساره فليقرأ مائة مرة والناس معه ثم جاز وجهه الى يساره فليقرأ مائة مرة والناس معه ثم
 جاز وجهه الى الناس فليقرأ مائة مرة والناس معه ثم جاز وجهه الى القبلة ويسأل الله
 تعالى بمحمد النبي وبمؤمن الناس على دعائه ويستحب هذه الصلاة صيام ثلاثة أيام وخروج
 اعلم الصلاة وموذيها وكافة أهل البلد معه الى ظاهر عليه الخروج الى صلاة العيد لا
 فصل في مسجد الزايع من مكة واما صلاة تحية المسجد فركعتان يقرأ في الاولى

فيه لانه قبل شدة عدمه منها روى من عبادة او غيرها ولا يشك في ذلك الاجماع المأخوذ ذكره ويحل من
 المخالف في صلاة الاستسقاء جازي عن طريقهم عن ابي هريرة ان رسول الله خرج يوما يستسقي فصلى
 ركعتين وعن عبد الله بن زيد لا تصادق ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وحدهما ركعة واحدة
 رداً له **فصل** فيما يتعلق بالصلاة ويوجب اعادةها يجب اعادة الصلاة على من تعد ترك
 شيئا مما يجب فعله فيها او فعل شيئا مما يجب تركه وقد قدسنا ذكره بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه
 الاجتناب ويجب اعادةها على من سها وصلى فيها طمارة او قبل دخول الوقت او مستند بالقبلة او
 فيما لا يجوز الصلاة فيه لا عليه من الجنب او المصنوب بدليل ما قد مر من ان لا يقدّم له على الصلاة
 والغصب فصلى ثم علم ذلك والوقت باق لم يمتد الا عادة ولم يتركه بعد خروجه وعكس بعضه من
 سها فصلى في غير القبلة او شيئا مما دلل الاجماع المأخوذ ذكره وتكرار ما كان من سها من التيمم
 او تكبيرة الاجرام او عن الركوع حتى سجدة او عن سجدة من ركعة ولم يذكر حتى رفع راسه من الركعة
 الاخرى او سها في ركعة او سجدة او سها ففقد ركعة واكثر منها ولم يذكر حتى استند بالقبلة او ذكره
 على الجوز مثله في الصلاة كذلك بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاجتناب ويجب الاعادة
 على من شك في الركعتين من كل باعية وفي صلاة المغرب والعداة وصلاة السفر فلم يردوا وجبة
 صلى ام التينين ام ثلاثا ولا غلب في ظنهم شي من ذلك دليل ما تقدم **فصل** فيما يتعلق
 بالصلاة من الاحكام اعلم ان اكثر ذلك ومعظمه قد ذكرناه فيما تقدم من القبول ولم يبق الا
 احكام السهو فيها وخبر نيت ذلك فتقول هو فيها على ضرب خمسة اولها وجوب الاذان والاقامة
 بوجوب الاجتناب والثاني وجوب الثلاثي والثالث وجوب الجهر في السجدة والسهو وخامسها الاجتهاد
 له فاما ما وجب الاذان فقد بينا في الفصل الذي قبل هذا الفصل واما ما وجب الاجتناب
 فهو ان شك في الركعتين الاخرتين من كل باعية فانه يدين على الاكثر ويجب القصان بعد التسليم
مسألة ان شك من اثنان من ثلاث او من اربع او من اربعين

المؤلفين

وثلاث واربع فانه يدين في الصورة الاولى على الثلاث ويتم الصلاة فاذا سلم صلى كعتين قنائه
 ركعتين من جوس بقوامان فكل ركعة فان كان ما صلاة ثلاثا كان ما جبهه نافله وان كان اثنين
 كان ذلك جبهه نافله وكذلك يستمر في الصورة الثانية ويصلى في الصورة الثالثة بعد التسليم
 ركعتين من قيام ركعتين من جلوس بذلك على ذلك الاجماع المأخوذ ذكره وطريقه الاجتناب لانه
 الاين على الاقل على كل مخالف لم يامن ان يكون قد صلى الاكثر ففسد صلاته لزيادة فيها قالت
 قيل لا الاين على الاكثر لا يامن ان يكون قد فعل الاقل ما يفعله من الخبرين غير ما يقع لانه
 تنفصل من الصلاة وبعد الخروج منها قلنا ندين المسلم في غير وجه لا يخرج من اداء الصلاة
 محرم زيادة ركعة او ركعتين لان العلم بان الزيادة تفسد الصلاة على كل حال وليس كذلك في سها
 المسلم فكان الاجتناب فيما ذهبنا اليه على ما قلناه واما ما وجب الثلاثي فان سها من حق الركعة
 ويترك سجدة غير ما قبله قبل الركوع ان ثلاثي يترتب القراءة والركعة من الركعة وكذا ان
 سها عن تسلي الركوع والسجدة قبل فتراسه منهما وكذا ان شك في الركعة وهو قائم ثلاثا فان
 ذكر وهو الركعة قد كان ركعة ارسل نفسه الى السجدة ولم يرفع راسه وكذا الحكم في سجدة
 او سجدة من فذكر ذلك قبل ان يركع او ينصرف او يتكلم بالانحياز مثله في الصلاة وكذا ان شك في
 التسليم كذلك بدليل الاجماع المأخوذ ذكره وطريقه الاجتناب واما ما وجب الجهر في
 عن سجدة واجبة وذكرها وقد ذكرنا فانه يلزمه من قنائه بعد التسليم سجدة السهو وكذا الحكم في
 السهو عن التسليم ويلزم الخبر ان سجدة السهو لمن قل في موضع جلوسه وجلس في موضع قيامه
 لمن شك بين الاربع والخمس والستة في غير موضع ولم يتكلم بالانحياز فتد في الصلاة واجبا كل
 ذلك بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاجتناب ويخار من من الهم من المخالفين ان كل ما يجب في
 الصلاة يار من طريقهم من قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه لان

المواد دفع المحكم لأرض الفعل نفسه وذكر أعلاه في جميع الأحكام إلا ما خصه الدليل به. والقول على ذلك فلا
 يصرف حتى يسبح صوته أو يجرد رثها ولم يذكر الكلام ولو كان جرداً لقطع الصلاة للذكر وسجدة السجدة
 بعد التسليم ليس فيها قرأة ولا ركوع بل يقول في كل ركعة بعد ما يسبح الله بالله اللهم صل على محمد وآل
 محمد ويشهد لشهد الخليفة ويسلم وندار صرة قال فيها قبل التسليم عازي من طرقة من
 قوله صلى الله عليه وآله إذا شك في الصلاة فليختر الصواب ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين في سجدة
 آخر من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وأما ما لا يجزئ له هو أن يشك في
 فعله قد أشكل إلى غيره مثل أن يسلك في تكبيرة الإحرام وهو في القراءة أو في القراءة وهو في الركوع أو في
 الركوع وهو في السجود أو في السجود وهو في جالس القراءة أو في التسليم وهو كذلك أو في تسبيح الركوع
 أو في السجود بعد ركوعه منهما ولا يجزئ السجود المتواتر ولا يجزئ له في التوافة ولا في

كتاب

جزان السهم وذلك الإجماع الماضي ذكره
الزكوة يحتاج في الزكوة إلى العلم بسبعة أشياء أصناماً وما يجب فيه وشرايط وجوبها
 إذا ما مقدار واجب منها ومن المستحق لها ومقدار ما يعطى منها وما يتعلق بذلك من الأحكام
 أصناماً على ضرب من دفع من ومنه ومنه على ضرب من كونه الأموال زكوة الزمان
 زكوة الأموال الجارية في تسعة أشياء الذهب والفضة والقارح من الأرض من الحنطة والشعير النسي
 والربيع وفي الأبل والبقر والغنم بخلاف ولا يجب فيها عما ذكرناه ذلك الإجماع الماضي ذكره
 في كل المسائل لأن الأصل برأة الزمته وتعلها بالكتاب الزكوة من غير ما عده الله تعالى من الزكوة
 شرعي وليس في الشرايط ما يدل على ذلك وإيضاحاً ظاهر قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم أن تقولوا
 ما قلناه لأن المراد أنه تعالى لا يوجب فيها حقاً ولا يخرج من هذا الظاهر أما الفرية دليل على طبع
 وتعارض المخالف في وجوب الزكوة في عروض التجارة خاصة عازي من طرقة من قوله صلى
 الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ولم يفصل من الأمرين وتعلق المخالف

أما ما لا يجزئ له هو أن يشك في فعله قد أشكل إلى غيره مثل أن يسلك في تكبيرة الإحرام وهو في القراءة أو في القراءة وهو في الركوع أو في الركوع وهو في السجود أو في السجود وهو في جالس القراءة أو في التسليم وهو كذلك أو في تسبيح الركوع أو في السجود بعد ركوعه منهما ولا يجزئ السجود المتواتر ولا يجزئ له في التوافة ولا في

يقوله تعالى وأوفوه يوم حصاده لا يصح لأننا نقول له لم قلته إن المراد بذلك الحق المأخوذ على
 سبيل الزكوة وما ذكرت أن يكون المراد به الشيء اليسير الذي يعطاه الفقير المجاز من الزرع وقت
 الحصاد على حدة التبرع به وليس له أن شكر وقبح لفظة حق على المنسوب لانه قد روي من
 طريقه أن خلا قال يا رسول الله هل علي حق في أبي سوي الزكوة فقال عليه السلام نعم فعمل عليها
 ونسيت من بينها وسعدت بعجتها ما قلناه في الآية أمور أربعة أجوبها ورد الرواية بذلك عندنا
 وثانيها قوله تعالى لا تسرفوا لأن الزكوة الواجبة مقدرة والسرف لا معنى عنده في المقدرة والثالث
 أن إعطاء الزكوة الواجبة في وقت الحصاد لا يصح وإنما يصح بعد الإيام والتفصيل من حيث كانت
 مقدار المأخوذ من الكيل وذلك لأن وقت الأمتى مجدد وأيضاً ما روي من نبيه عليه
 السلام عن الحصاد والجرد وهو صبر الفصل البديل وليس ذلك إلا لأنه من حرمان الفقر والمساكين
 كائناته وقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أنفقنا لكم من الأرض لا يصح أيضاً الغلق
 لأننا نسلم أن اسم الاتفاق يقتضي إطلاقه على الزكوة الواجبة لا يقع بالإطلاق إلا على الواجب
 وليس لنا ذلك لخصصنا الآية باليدية وتعلق المخالف بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وأن
 ذلك يدخل فيه عروض التجارة وغيره ما مذكور في الظاهر عنهم لا يغير نصهم أن يميز قيمة العروض
 مقدار الثعالب وإذا صلبوا عرض الظاهر له يكونوا ذلك أولى من مخالفتهم إذا عدل عنه وخص الآية
 بالاختلاف التي أخرج على وجوب الزكوة فيها وهذا الخبير من تلقه بقوله تعالى في أموالهم حق
 معلوم هيأيله المحجور وإيضاحاً في سياق هذه الآية تدل على أنها خارجة عن المخرج المذكورين
 فيها ما فعلوا على هذا فنحن معناه ويعطون من أموالهم حقاً للساكنين المحجورين وأعطاهم قد
 يكون نعماً كما يكون واجباً لأن المخرج جار على كل واحد منهما وقوله تعالى وأتوا الزكوة لا يصح
 لهم أيضاً الغلق لأن اسم الزكوة شرعي فليعلم أن هذا الجواز في عروض التجارة وغيره ما

هـ

بشيء وجوب الزكاة فيه زكاة حتى تناولها الاسم فلان ذلك غير مسلم لمعناه وقوله عليه السلام حتى
 أموالكم الصبغة لا دليل لهم انصافه لانه حب ولا حرم هو مخصوص بما قد ساء على ان ظاهره لا ينفذ
 خصم كل مال يصدقه منه وخوفاً لخصم أموال التجارة ولا زكاة تجب فيه الصدقة مما خفف
 الزكاة **فصل** واما شرائط وجوبها في الربح والفقة والبلوغ وكما العقل ولو لم يبلوغ النصاب
 والمال له وللغير فيه القصر والاذن وجوب الجوار طه وهو كامل في الملك لم يندل اعيانه ولا دخل
 نقصان ان يكونا مضمرة من دأبه ودرهم منقوشين وسبائك وقد بسببها من الزكاة والدليل على
 وجوب اعتبار هذه الشروط في الاجماع المأخوذ من الاصل في الزكاة من الحقوق وقد ثبت وجوب
 الزكاة لادائها كانت هذه الشروط وليس على وجوبها مع استلزام بعضها دليله ونعارض المخالف في المعنى
 المجنون بما روي من طريقه من قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن المصبي حتى يبلغ وعن الناجي
 بنسبه وعن المجنون حتى يتيقن ولا بد من مثل ذلك في المواشي والعتاب لانا في ذلك واصل واستدلنا
 بالملك لا لاختلاف فيه وقد خرج العبد واستأجر الملك لان العبد لا يملك وان ملكه سيده لما يورثه
 اليه من الفساد واستأجر الملك للغير فيه بما ذكرناه استأجر من الرهن الذي لا قدر على ذلك فيه وجاز
 المخالف في اعتبار كمال الجوارح البتة والى الفيلان والجمال يملكون جوارح من قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في
 مال حتى يتحول على الجوارح وشرائط وجوبها في الاصناف الاربعة من العتات شيان الملك لها وبلوغ
 النصاب وفي الاصناف الثلاثة من المواشي اربعة الملك والجوارح والسنور وبلوغ النصاب دليل ما قد ساء
 واما شرائط صحة اتيانها فالاسلام والبلوغ وكما العقل والنية ودخول الوقت حتى لا ياتي على جهة
 الوجوب ولا اعلم في ذلك خلافاه **فصل** واما مقدار الاجاب من الزكاة فنقول اما الذهب فلا شيء
 فيه حتى يبلغ عشرين مثقالاً وذلك المقدار النصاب الاول فاذا بلغها وسكان الشريعة وجب فيه نصف
 مثقال بخلاف شيء فمما زاد على العشرين حتى يبلغ الزكاة اربعة مثاقيل وذلك نصا في الثاني يجب

الزكاة

وهو سببها

فيها عشرين مثقالاً وعلى هذا الحساب العام يبلغ في عشرين مثقالاً نصف مثقال وفي كل خمسة عشر مثقالاً
 عشر مثقالاً واما الفضة فلا شيء فيها حتى يبلغ عشرين درهم وذلك مقدار نصابها الاول فاذا بلغها
 وسكان الشريعة وجب فيها خمسة دراهم بخلاف شيء فمما زاد على العشرين حتى يبلغ النصاب
 الزكاة اربعة دراهم فيجب فيها درهم واحد وعلى هذا الحساب النصاب ما بلغت في النصاب على مقدار
 النصاب الثاني فيها الاجماع المأخوذ من الاصل في الزكاة واما ما قد ساء في الزكاة وسكان النصاب الزكاة
 في مثقال الزكاة وكثيرها ينفق الى دليله وليس في الشرع ما يدل عليه ونعارض المخالف في
 ذلك بما روي من طريقه من قوله صلى الله عليه وسلم لعاذ حنين انفذ الى النبي صلى الله عليه وسلم في الورق حتى
 يبلغ ما يدرهم فاذ بلغها فخذ خمسة دراهم ولا تلج من يادها شيئاً حتى يبلغ اربعين درهماً
 فاذا بلغها فخذ درهماً وهذا نص وقوله ما توارك الزكاة من كل اربعين درهماً واما العتات
 فالولج في كل نصف منها ان كان سقيماً او بطلاً او جارا للسلالة والعش وان كان الغريب الذي
 والنواصيح نصف العتات وان كان السقي الامرين وما كان الاعتبار الا على من المدينين فان تساوى
 في النصف العتات والنصف نصف العتات هذا المبلغ بعد اخراج المونة حق المزاج النصاب
 على ما قد ساء وهو خمسة اوقش والوسق ستون صاعاً دليل الاجماع المأخوذ من قوله ولان
 ما اعتبرناه من النصاب لا خلاف في وجوب الزكاة فيه وليس على وجوبها فيما يقع عنه دليل
 ونعارض المخالف بما روي من طريقه من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في خمسة اوقش من التمر صدقة
 وقوله عليه السلام ما يبيقت الصفا ففقيه العتات وما يبيقت نفع او غريب فيه نصف العتات المبلغ
 خمسة اوقش وقوله عليه السلام في رواية اخرى لا زكاة في شيء من الجوز حتى يبلغ خمسة اوقش فاذا
 بلغ خمسة اوقش ففيه الصدقة والوسق ستون صاعاً والبقاع عند الربعة اميراء بالبراق والمز
 وطلان وزاد دليل الاجماع المأخوذ من الاصل في الزكاة لان من يخرج مذكراً
 ربه رسته يفيقون وليس ذلك اذ الخرج دون ما اذا وجب فيما يثبت في الزكاة بغير ان يسطر

الزكاة

وجوب

عنا يفتقر وجب في قدر الصالح ما ذكرناه واما الواجب في الابل اذا زادت على مائة فلس فما زاد شيئا فلا شيء فيها حتى تبلغ خمساوهي تمامها
 الاول فاذا بلغت ثمانمائة وثمانين فلسا في الباقي ففصلها في عشرة شنان وفي خمس عشرة فلسا في الباقي
 وفي عشرة من اربع شياء وفي خمس عشرة من خمس شياء وفي ست وعشرين من ثمان شياء وفي اربع
 جواز كامل وفي ست وثلاثين من ثمان شياء هي التي لها جواز دخلت في الثالث وفي ست واربعة حقة
 وفي التي لها مائة ليرة دخلت في الرابع وفي احدى وستين حقة وفي التي لها اربعة ليرة دخلت
 في الخامس وفي خمس وستين من ثمان ليرة وفي احدى وستين حقة في الباقي فاذا بلغت مائة واربعة وعشرين
 فصاعدا سقط هذا الاعتبار وجب في كل اربعين من ثمان ليرة وفي كل خمسين حقة ولا شيء فيما بين
 الصائرين من خلاف فاما ذكرناه من ذلك كله الا في خمس وعشرين وست وعشرين وثمان وعشرين واثني عشر
 المائة والعشرين للابل على ما قلنا في ذلك الاجماع الماضي ذكرناه ايضا ما اصله الزمة وقد
 اتفقنا على وجوب الزكاة في مائة وثلاثين عندنا وعند اكثر من المالئين ان ذلك حقة و
 اثنى ليرة عند ابي حنيفة حقة شنان ولم يفرق دليل على ان فيما من العشرين من المئتين حقا
 فوجب لهما على حكم الاصل ونعارض المخالف بما روي من طريقهم انه وجب في كتاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الابل اذا زادت على مائة وعشرين فلس فما زاد شيئا دون ثمان مائة فاذا
 بلغت مائة الف ليرة حقة واما الواجب في البقر ففي كل ثمانين مائة ليرة او مائة واربعة
 ليرة منها وفي كل اربعين مائة وهي التنية فصاعدا ولا شيء فيما دون الثلث لانها من الصائرين بل
 الاجماع الماضي ذكرناه واما ما لا اصل له الزمة من الحقوق في الاموال غير اربعي ان فيما بين الاربعين
 والستين حقا واجبا لزمه الدليل الشرعي ونعارض المخالف بما روي من طريقهم من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا شيء في الاوقاص والوقصص على ما بين الصائرين واما الواجب في الغنم ففي كل اربعين حقة
 شاة وفي مائة واربعة وعشرين شنان وفي مائتين واربعة ثلاث شياء وفي ثلث مائة واربعة

سنة

اما

الثلث

اربع شياء فاذا زادت على ذلك سقط هذا الاعتبار واخرج عن كفاية شاة ولا شيء فيما دون اربعين
 ولا شيء فيما دون اربعين ولا في مائتين الصائرين ولا في مائة من الصائرين ولا في مائة من الصائرين ولا
 يوجد من الجوز ولا يدرى حق الشيء دليل الاجماع المشار اليه **فصل** في اما المستحق
 لذلك فالاصناف المذكورة الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فالفقراء هم
 الذين لهم دون ثمان مائة والمساكين هم الذين لا شيء لهم دليل الاجماع المشار اليه وقد نص على ذلك اكثر
 من اهل الفقه والعاملون عليها هم طائفة السعاة في حياتهم والولادة قلوبهم هم الذين هم الذين
 الى الهاد بل خلافه واما الرقاب فالتكسبون بل خلافه ايضا يجوز عندنا ان يفسر من مال
 الزكاة كزكوه في حقه شاة ويعتق دليل الاجماع المشار اليه وايضا فظاهر الآية يقتضيه
 واما الغارمون فهم الذين كسبهم الربون في غير معصية بليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط
 واما سبل الله فالهاد بل خلافه وعندنا انه يجوز صرفها فيما عدا ذلك مما فيه مصلحة
 كعمارة المسورة والسبل في الحج والعمرة وتكفين اموات المؤمنين وقصا ذكوره للاجماع المشار اليه
 ولا نقض عام الآية له لان سبل الله الطريق الى ثوابه وما افاد القرب اليه ولو كان حيا
 ذكرناه لذلك جاز صفة الزكاة فيه واما ابن سبل فهو المنقطر به وان كان في بلد وزوي
 ايضا الضيف الذي يترك الانسان وان كان في بلد غنيا ايضا ونجيب ان الغني من دفع الزكاة اليه
 من الاصناف الثمانية الا لله لانه قلوبهم والعاملين عليها الايمان والعبادة وان لا يكون من ماله الاكساب
 فله كسبه وان لا يكون ممن يبيع على المذقة وهم ابوان والمجان والولادة الزوجية والمسلمون وان
 يكون من غير طائفة المستحقين للمساكين من اخذ دليل الاجماع المذكور وطريقه الاحتياط واليقين
 براءة الزكاة وقدره من طريق المخالف لا يحل الصدقة لغيره ولا يدرى متى قوي في ربه لغيره ولا
 لغيره قوي مكسبه فان كان مستحقا للمساكين من اخذ او كان للمزكاة هاتهما مثله جاز

حتم

القول

دفع الزكاة اليه دليل الاجماع المشار اليه **فصل** واما مقدار المحتجب بها فافله للفقهاء الجليل
 ما لم يثبت في النصاب اقل من ذلك فان كان من الزكاة نصف دينار وكان من البراءة خمسة دراهم وكذا في اقسام
 الناقية دليل الاجماع وطريقة الاحتياط وقد روي ان اقل من ذلك محتجب في اقل نصاب الزكاة
 وذلك من الزكاة نصف دينار وعشر مثقال ومير البراءة درهم واحد والحوز ان يدخل اليه من الكسب ان كان فيه
 غنا وملك الاجماع المذكور **فصل** فيما يتعلق الزكاة من الاجكام فمحتجب لخراجها على الفدية
 فان لم يجرها من حيث عليه لغيره ضمن هلاكها محتجب حملها الى الامار ليضعها مواضعها واليمن
 نفسه لذلك فان قدر ذلك وكان من حيث عليه عارفاً مستحقها جازله لخراجها اليه وان لم يكن عارفاً
 به حملها الى الفقيه الامون من اهل الخبر ليقولوا لخراجها ولا يجوز لاحد سوى الامار او من نفسه ان
 يهرق شاة من الزكاة الى اللوثة ولا الى العالمين ولا في الجهاد لان قولي ذلك مخصوص بما ذكره
 دليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط ومن يجوز له اخذها من بني هاشم الى باقر بن عيسى
 وميراثه ففقهه ميراثا فارب الى ميراث الجاني والجبلد الى ميراث الاعداء واهل البلد الى ميراث
 ضيق دليل الاجماع المشار اليه ومن له دفعها الى من علمه يستحقها له يدين وجعلها الى غيره ضمن
 هلاكها لا يقصم الا ليعلم له يدين يستحقها وان جعلها مع خوف الطريق غنيان يستحقها ضمن
 ولا ضمان عليه مع استينافه دليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط والحوز لخراج الزكاة الى
 ايتام الميسقين لها عند فقده والحوز لخراجها قبل وقت وجوبها بحجة القرص دليل الاجماع
 للمشار اليه فان دخل الوقت والمعطي من الاستحقاق لخراجها عن مخرجها وان لم يكن من اهله لم
 يخرج عنه دليل الاجماع المتردد وطريقه الاحتياط ومن يجب عليه شئ فلم يكن عنده فان
 افترق كان عنده اطلاقاً بدرجة منه ومنه في الشايات وعشرين درهما فافسه وان كان عنده اثنى منها
 بدرجة واحدة لغدت منه ومعاشاً ان وعشرون درهما مثلاً ان يجب عليه ثمانين

بها

واعطى
 ما كان
 افترق

وعنده ثمانون او تحب عليه ثمانون وعند من يخاف على هذا الحساب يؤخذ مع ما على
 او دني در خزين او ثلاث اجماع المشار اليه فان صحاحنا لا يختلفون في جواز اخذ القيمة
 في الزكاة وعندنا ان تمت المحاضر فيها في القيمة ابن البون المذكور **فصل** في زكاة
 الاوس **زكاة الفطرة** لمجبة على كل حي بالبر كمال العقل والذكى لمقدار او نصاب تحب
 فيه الزكاة عنه وعن كل من يؤمن بذكره وانثى وصغير وكبير وجنة جيد ومسلم
 كافر وقريب والجنبي دليل الاجماع المأضي ذكره وطريقه الاحتياط واليقين لمرأة الزمسة
 وتعارض المخالف في الزكاة والعبد والكافر والضعيف يارون من طهره عن ان عمره انه
 قاله امر رسول الله صلى الله عليه به صدقة الفطرة عن الصغير والكبير والمجنون والعبد ومن
 تموتون لانه قال العبد لم يفصل من المسلم والكافر قال من تموتون والروحة والضعيف
 طهر اسمهم رمضان كذلك ومقدار الوجب صاع عن كل راس من فضل ما يفتات الاضمان
 يوا ان جنة او شعير او تمر او زينة او ذرة او اوزة او اقطا وغير ذلك وقد شامد
 الصاع فما معنى فحوز لخراج قيمة الصاع دليل الاجماع المشار اليه وقت وجوبها من
 ظهور الخبر من يوم العيد الى قبيل صلاته فان لم يجرها الى بعد الصلاة لغيره فمحتجب
 وسقط وجوبها وجرت ان خرجها مجرى ما يتطوع به من الصدقات دليل الاجماع المشار
 اليه وقد روي من طرق المخالف عن ابن عمر ان النبي عليه السلام فرض صدقة الفطرة على كل
 للعلم من الغنم والارث وطاعة للمسلمين من اهلها قبل الصلاة كانت له ركعة ومن اداها
 بعد الصلاة كانت صدقة من الصدقات وان كان عندها من مال انتظر المستحقها فمحتبة
 عنه دليل الاجماع للمشار اليه المستحق لها هو المستحق لركعة الاموال اقل ما يعطى منها
 الا حصص ما يجب عن راسه لغيره مثلاً ما قد مناه **فصل** واما المسنون

من الزكاة ففي أموال التجارة إذا طلبت برأس المال أو الزرع وفي كل ما يخرج من الأرض مما جال
ويؤثر سوى ما قد ساءه فإن الزكاة عليه فيه وفي الخيل والسباك من الذهب والفضة إذا
لم يفر ذلك من الزكاة والمال الغائب الذي لا يمكن مالكه من النقص فيه لا يقترب حتى ذلك
وقد مضى عليه جولة أو جولة والمال الضامات لمن ليس كمالك العقل إذا التزمه الوكيل
لهم في الأمانات من الخيل في كل رأس من العناق ديناران ومن البراذن دينار واحد وشاة
لا يجاب مثل شرايط الوجوب وتسقط في الخيل اعتبار الضمان والمقدار المستحب
مثل المقدار الواجب في الخيل على ما يسهل ويستحب من الفضة لم لا يملك الضمان وذلك
كأنه دليل الإجماع الماضي ذكره **فصل** أعلم أن متعاطي في الأموال الخمسة الذهب
فيه الضمان للبرقة والكثرة معدن الذهب والفضة لا خلاف وتعتبر الصفرة الضمان للبرقة
والضمان والبرقة على خلاف في ذلك والحجدة والزرخ والفضة والكبريت والمويا
الزبرجد والياقوت والفيروز والبلخش والعنبر والعقيق المستخرج بالغوص دليل الإجماع
المشار إليه وطريقه الاحتياط واليقين براءة الذمة وظاهر قوله تعالى وأعلموا أن الله عليم
بشيء فإن الله خبير وهذه الأشياء إذا أخذها الإنسان كانت عينة وقدره من طرف
المخالف أن النبي صلى الله عليه وآله قال في الركن الحرس فيقول رسول الله وما الركن فقال
الذهب والفضة اللذان خلقهما الله تعالى في الأرض يوم خلقها وهذه صفة المعادن والذهب
الحرس الصافي الفاضل عن موهن الجور على الاقتصاد من كل استيفاد تجارة أو راحة أو صناعة
أو غيره ذلك من وجوه الاستفادة أي وجبه كان دليل الإجماع المشار إليه وطريقه الاحتياط في
المال الذي لم يتم جلاله من جرمه وفي الأرض التي مناعها الذي من دليل الإجماع المنزلة
ووقت وجوب الحرس حين الاستفادة لما عرفت فيه ولعتبر في الكثرة بلوغ الضمان الذي
يجب فيه الزكاة في المأخوذ بالغوص بلوغ قيمه دينار فضاء دليل الإجماع المتكبر والكنز
فيه الخمسة يكون الباقي من وجبه لا وجبه في دار الحرب على كل حال وكذا أن وجبه دار الإسلام

أما

في

في المباح من الأرض وفيما لا يعرف له مالك من البراءة أو الأمانة فإن وجبه فذلك المسلم أو ذبح وجبت
لغيره منه فإن عرفه أخذه وإن لم يعرفه ودرجته سبحة الإسلام فهو بمنزلة الفضة وإن لم يكن
كله كان بعد الإجماع الحرس وجبه دليل الإجماع المشار إليه والحرس ينقسم على ستة أسهم
لأهله من الأمام الفقيه بعد النبي طه السلم مقامه وهي سهم الله وسهم رسول الله وسهم أبي
القري وهو الإمام وثلاثة لليتامى والمساكين من السبل ومن نسب إلى أمير المؤمنين طه السلم
وجعفر عقيق العباس رضي الله عنهم لكل صنف منهم سهم يسمة الإمام عنهم على قدر حاجتهم
للشقة على اقتضائه لا ينفقهم من اعتبار الإيمان وحكمه وذلك دليل الإجماع الماضي ذكره وليس
لاحد أن يقول أن ذلك مخالف لظاهر قوله تعالى ولدى القري واليتامى والمساكين من السبل لأن
خلف ذلك بالدليل وهذه الآية مخصوصة لا خلاف لأن لدى القري مخصوص بقرى النبي
طه السلم واليتامى والمساكين من السبل مخصوص بمنزلة صفة مخصوصة من أهلدار
غيره على أن ظاهر قوله تعالى ولدى القري معناه لأنه لفظ توقيفي ولو أن الجملة لقالة لدى القري
كتاب

الصيام

بأساميه وشروطه وما يفسده وما يتعلق بذلك من أحكام امتا اقتسامه فعلى ضرب ثلاثة
والحيث منه واجب ومختار والواجب على ضربين أحدهما مطلقا من غير سبب والثاني المختار
عند السبب فالأول صوم شهر رمضان وشروطه على ضربين أحدهما يستلزم فيه الوجوب
وصحة الأداء والثاني مختار صحة الأداء فالأول البلوغ وكالا العقل والسلامة من المرض
والكبر السقم ودخول الوقت والثاني الإسلام والنسوة والطهارة من الحيضة على تفصيل ذكره
ومن الحيض الاستحاضة للمخصوصة والنفساء وطامة دخوله أعني الشهر رتبة الحلال
لأنه دليل إجماع الأمة بأسرها من الشيعة وغيرها على ذلك وأعلم به من
زعم النبي صلى الله عليه وآله وما عدى إلى أن حدث خلاف قوم من أصحابنا فأعتبروا

هو وعولوا على

التي بدت دون الرواية وتركوا اظهر القرآن والمتواتر من روايات اصحابنا وعولوا الى ما لا يثبت
الاعتقاد عليه من اجار لجاد شاذة ومن الجبر والبدع ضعة عبد الله بن معوية بن عبد الله
ابن جعفر ونسبه الى الصادق عليه السلام والخلاف الحادث لا يؤثر في دلاله الاجماع السابق
كما لا يؤثر حدوث خلاف الفوارج في رجم الزاني المخصص في دلاله الاجماع على ذلك وكذا لا يؤثر
خلاف هو لاداه وهذا عبد الله بن معوية مقدوح في عدلته عانه مشهور من سوط ينفقه
مطعون في جبره لما ينفق منه من قبح منافقته ولو سلم من ذلك كله كان الجبر لا يجوز في
الشع العمل بروايته ويدل ايضا على اصل المسئلة قوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هي موقوت
للمناس الخ وهذا نص صريح بان الالهة هي الالهة على اوائل المشهوره وايضا قوله سبحانه هو
الذي جعل الشمس سنيا والقمر نورا وقدر من منازل لتعلموا عدد السنين والحساب وهذا نص
ظاهر على ان العمل بعد السنين والحساب مستفاد من بيان القرع نقصانه وعارض المخالف
عارض من قوله عليه السلام صوموا لرؤية فان غم عليكم فعدوا ثلثين وقوله تعالى كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياها معدودات لا يدل على ما ظننه المخالف
على صحة مذهبه في العمل بالعدد دون الرواية ولا ان رمضان لا يكون الا ثلثين يوما على ما روي عنه
لانه نفي ان ايام الصيام معدودة وهذا اختلاف فيه وانما الخلاف فيما يعل اول هذا العدد
والآخر وليس في الالهة ما دل عليه على ان المراد بقوله تعالى معدودات انها قليلات كما قال تعالى
ثمن خسر درهم معدود وقال جارية عن الحارث قالوا ان حسنا النار الا اياما معدودة والقاعدة في
ذلك السهل لغير الصيام وانه سبحانه لم يكلف العباد ما لا يطيقون واذا كان ذلك فيقول المراد ان
لهم فيما دالة على انه لا يستوعب ان يكون للعدد دجيان لا يتجاوز اكثرها ولا يقصر عن اقلها كما تقول
في ايام الحيض لها معدودات محضوق وان كان لا اكثر حاجة لا يزيد عليه وهو عشر ايام ولا يقل

لا ينقص عنه وهو ثلاثة ايام فكذا ايام شهر رمضان لا يستوعب ان يسمى معدودا وله حد اخر
ثلثون وادناها تسعة وعشرون على ان هذا نفسه قد قالوا ان المراد بقوله ايام عشر ايام
وانه تعالى كان كتب صيامها وعمل على من افطمو مع القدرة على الصوم فدية من طعامهم
ذلك يافضة عقبيه فلا فصل من صوم شهر رمضان ولذا كانت الالهة مثنوخة بطل الغلق
على كل حاله وقوله تعالى وتكملوا العدة لا دل على وجوب اكمال رمضان ثلثين يوما على ما
ظنوه لان الله سبحانه محال ان يتعد للثلاثين بعد الاربعة والاربعون وانما تقديره ما كان العمل بها
وذلك ان يصام الى اخرها سواء كانت ثلثين او تسعة وعشرين كان اكمال العدة للمعدة المشهور
اذ اطلقها اومات عنها راجع الى ان هو يستيقظ ايام المشهور سواء كان ذلك في شهرها لغير تسعة
وعشرين وقد قال تعالى والارباب يرضون اولادهم يولون كما يملن فاطلق عليه اسم الحال وهو ان
ان يبدلها على الاخر يوما واحد اعد للمخالف لانه يقول ان الحجة تكون ثلثين يوما اذا كانت السنة
كيسة فدل ذلك على ان المراد بالحال الاستيقاظ في العمل لا الزيادة في العبد على ان سياق الكلام في
الاية يدل على ان المراد كمال العبد في قضاء الفايات كائنا ما كان لانه تعالى قال فمن كان منكم مريضا
او عيضا فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولكون المراد
بقوله وتكملوا الله على ما هذا الامر بتعظيمه وملائمة من شكره وذلك يكون الفاظ الكثرة
يجوز ان يحد عند الامر ما حدوا من المكفوفين ذلك الوجه عينه وادار الحلال قبل
الزاد بعدد هو مسئلة المستقلة يدل الاجماع المتري لان من خالف من اصحابنا في ذلك لم يؤثر
خلافه في دلاله الاجماع وعارض المخالف من غير عار من قوله عليه السلام ادا رستم الحلال فصوموا
واذا رستم فافطروا هذا يدل على ان الصوم بعد الرواية لا قبلها وكذا قوله عليه السلام صوموا لرؤية نظام
الاستعمال يدل على ان الصوم بعد الرواية كما يدل قوله تعالى اقم الصلاة لادراك الشمس على ان الصلاة بعد الزوال
وتعذر مقامه روية الحلال شهادة على ان من وجوب الفوارض من غير او غير ومع استيفاء شهادة ثلثين

ما

فان فقد الامانة جبا تكمل هذه شعبان ثلثين ثم الصوم بنية للفرض دليل الاجماع المنعقد وعارض
المخالف في شعبان الوليد بجاري عن جليلهم من قوله عليه السلام فان ختم عليكم فعدوا المسلمين فان شهدوا
عليه فقوموا او اقبلوا اذاه الدار قطنى هو لا يقبل في ذلك فتارة النساء دليل الاجماع المشار اليه
ويستحب صوم يوم السبت بنية انه من شعبان دليل الاجماع المتروكة طريقه كحياطة لانه اركان من
رمضان ليرى اعتدنا عن الفرض وان كان من شعبان اجزى الاجزاء وايضا قوله تعالى وان تصوموا
خفيتم لكم واخرج من ذلك الامم للفرجة دليل قاطع وايضا قوله عليه السلام الصوم حجة من الله
ولم يفرق وايضا قوله الميراث من علمه السلام لاني اصوم يوم ثمانين شعبان ليعب الى امرنا اقبلوا ما من
رمضان وايضا فانه يوم من الحكم من شعبان دليل قوله عليه السلام فان ختم عليكم فعدوا المسلمين
ثلثين فجار صومه هذه النية هـ وماناة المخالف من التمسك عن صوم يوم السبت لانه اجاز انما يجلد
ذلك على التمسك عن صومه بنية انه من رمضان او من غير نية لسلما كما جله مالك والشافعي على التمسك
عن صوم يومه فاما قوله الميراث موافق عادة له او ندرا وجملة اوجيفة على ما يرويه النطوق و
جملة الجدل على ما اذا كان صحو هـ ونية الصوم بخلاف ان خلق كرامة المفطرات التي تذكرها
جست اذاه والارادة لا تعلق لا تجوز في الفعل ولا تعلق بالي فعل الشيء على ما ذكره في غير
موضع وكان المخرج بالاستسكال عن المفطرات التي لا تعلق لا ينفذ في الفعل ولا ينفذ في النية وليس الا
الكرامة على ما قلناه هـ ووقت النية من اول الليل الى طلوع الفجر دليل الاجماع الماصي ذكره ولا يستلزم
وجوب المفاضة ما صار معالج هـ وحوال من فاشته لا تجوزها الى قبل الزوال دليل الاجماع المنعقد
وقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ولم يذكر مقارنة النية هـ وعارض المخالف بجاري عن جليلهم
من ان صلى الله عليه بعث الى اهل السواد في يوم عاشوراء فقال سولوا بأكمل فليصموا ومن اكمل فليصم
بقية يومه ولكن صوم عاشوراء اجبا وما يرويه المخالف من قوله عليه السلام لا يصام لمن لم يستلصبا
من الليل حسا ولجلد وعارضه ما قد مناه وحوال جملة على نفي الفضيلة والكمال قوله عليه السلام لا
جسلة لجبار المسجد الا في المسجد والصدقة وروى جليلهم في حاجته فاما الصوم النفل فيجوز

له الى سدة الزوال دليل ما قد مناه من الاجماع المنعقد وايضا قوله تعالى وان تصوموا
خير لكم لانه يتناول ما قبل الزوال ويعد هـ وليس اجد من المخالفين ان يقول كيف ترون النية المنعقدة
فيما مضى من النهار خلا من الان وما مضى لم يجر في الحكم على اني كما يقوله الاكث منكم فيسرى النطق
قبل الزوال هـ وليس علم ان يقولوا قبل الزوال في معنى اكل العباد وليس ذلك بعد الزوال لان النية
او الترتب فيما مضى خاليا من اجزا فلا يمكن الاكث والاول قد اجاز ابو حنيفة والشافعي وجملة
ان يصير لعلة المفرد حكمه الجماعة بالنية المستأنفة ولم يفرقوا بين معنى الاكث منها والاقبل
فالزوال لمن مثل ذلك هاهنا هـ ولا يلزم حوز النية في اجزى من اليوم لان الجدل ان يكون بحيث
يعجز وقوع الصوم بعدها وهذا لا يتأتى في اجزى ونية القرية تحريم في صوم رمضان والافضل
النية النعنيين دليل الاجماع الماصي ذكره وايضا قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه فاما لا
مسالك فيه ومن استكمل مع نية القرية مثل المأمورية فيجب ان يحرمه وايضا فاشته النعنيين
لفنق النما في زمان الصوم الذي يقع ان يقع الصوم فيه على وجهين والصوم الواجب في النية
مثل صوم القضاء والذبح وغيره فحين صوم مخصوص غير ذلك من انواع الصوم الواجب وكصوم النفل
فاما شهر رمضان فلا يصح ان يقع الصوم فيه الا من الشهر حتى انه لو روى صوم الفريضة من قبل ان ينفذ
لم يفرق الا عن رمضان واما ان كان كذلك لم يفرق الى النية النعنيين فيه ونية واحدة في اول شهر رمضان
تكتفي لجميعه وغيره الكثر من افضل دليل الاجماع المشار اليه ولا من حرمة الشهر حرمة واحدة
فانزله في جميعه النية الواقعة في ابتداءه كما انزله في جميع اليوم او اذ وقعت في ابتداءه هـ وما يفسد
الصوم فيه على من من بعده ما وجب مع القضاء الكفارة والثاني لا يوجبه اطلاقا ولا ما يصلح الجوف
القائم مع ذكر الصوم عن عدل منه واختيار سوا كان اكل او شرب او شرب او ازدر او لما لا وكل
في الكافة او جفته في مرض لا يلحق اليها وان حصل غيبا في فناء الصوم مع الشرط الذي ذكرناه سوا
كان ذلك عيلا او غير وسوا كان متبدا بذلك هـ او مستمر اطول من الليل ويجزى ذلك

اذ كان الخمر له جنباً بعد الانشاء ومرتبة تركه الفصل من غير ضرورة وتعلقه الكذب على الله تعالى
 او على رسوله او بعد الامانة عليه السلام وتعدوا الارثاق في الماء ان كان رجلاً او امرأة فمحلها فيه
 الى سطلها كذا دليل الاجماع الماضى ذكره وطريقه الاحتياط واليقين مرة الامة وندارض
 المخالف في الكفارة في غير الجماع عارى من طهره من قوله صلى الله عليه من افطر في رمضان
 فعليه ما على المظاهر والمفصله وبارى من ذلك جلالا لارسول الله الى افطرت في رمضان
 فقال له السلم لعن ربه والسؤال يصير في غير الجواب مكانه قال اعسق ربه لا ان افطرت
 ولم يصدره وندارض المخالف في الفطر في البقاء على الجسامة بما روى عن ابي هريرة من قوله من
 اصبح جنباً فلا يصوم له ما انا فلتة قاله محمد ورتب الكعبة وحمله ذلك على من اصبح جنباً
 ترك الظاهر ومولم حكم الجسامة لا ينافي الصوم بدلالة ما في الخبرين من انهما لازم لانما ينظر الصوم
 للمنافاة لا لاختلاف الجسامة في الطهارة والكفارة عن رتبة او صيام شهر من شتايعين في الطهارة
 يستثنى من جنسها في ذلك دليل الاجماع الماضى ذكره وندارض المخالف عارى من طهره من
 انه صلى الله عليه امر من افطر في شهر رمضان ان يكفر بموت رتبة او صيام شهر من شتايعين
 اطعام ستة مسكينا ولفظة او التخيير جعلها على معنى الاول في الخبرين المحتاج الى دليله لا دليل للمخالف
 على ذلك في القرية في الثاني الذي يوجب القضا وجبه لولا ان الفجر لمن نام جنباً بعد الانشاء
 مرة واحدة والمقضية والسعة ط في المرض الخروج اليها عند الفجر وبلغ ما يحصل في الفجر الحلق
 منه اذ اذ رتبة ورسول الله الى الجوف المقضية والاستنشاق للبركة دليل الاجماع المشار اليه
 طريقه الاحتياط واما يفطر مع الشك في دخول الليل ولم يكن دخلاً او طلوع الفجر وكان ظاهراً
 او لاخبار الغيب ما لم يطلع دليل الاجماع الماضى ذكره وطريقه الاحتياط وانما قوله تعالى ثم اتوا
 الصيام الى الليل قوله وكلاوا اسرؤا حتى يمتن لكم الخط الايض من الخط الاسود من الفجر وهذا
 لم يفسر في الليل وافتل لم يمتن له الفجر فوجب طه القضا وهذا حكم من الفجر على الافطار من

وسيد الفجر ومنه تركه فاول ما يفطر مع اخبار الغيب لا بطلوعه وتوجب القضا الفجر الذي يشاء الله
 قصر الصلاة والمرض الذي لا يستطيع معه الصوم او يستطاع مشقة تظهر به الزيادة في المرض دليل
 الاجماع المشار اليه وقوله تعالى فمن كان مكرهاً او على سفر فحدث من غير زانية سجانه
 علق العضاب نفس المرضة والسفر ومنه ان في الآية ما فطر يحتاج الى دليله لا دليله **فصل**
 واعلم ان الشائب الذي به خطاش لا يرحى ذواله يفطر ويكفر عن كل يوم باطعام مدين او مثله
 بشرطه وهذا حكم الشيو الكيف او اطاق الصوم يشقه تدخل طه الضر العظيم فاما اذا لم
 يطقه اسلا فلا خلاف في انه لا صوم ولا كفارة عليه واليهامد والمرجع لاختلافه على لغيره افع
 وكذا عن كل يوم باذكراته وعليه القضا وبوجبه على النساء باختلاف خروج دم الحيض والغيب
 ولا حكم لشي مما ذكرنا انه يفطر مع النسيان للصوم او الاضطرار الى ما يضطر اليه من المرض
 الحيض والغيب لا خلاف في حكمه للصيام الاحتياط بافيه صبر او ما اشبهه وتطيق الزمان في
 الاذن وشتم المسك والزعفران والرياحين والسواكل والوطب والحقنة المجامد مع الامتنان
 ليس التوب للبلول للبركة والمقضية والاستنشاق لذلك ولخراج الدم ودخول الفجر على وجه
 تعفف وملاعبة الجلا من النساء دليل الاجماع الماضى ذكره **فصل** واما القرية الثاني
 من اجب الصيام قصور القضا للقات وصوم كفارة من افطر يوماً من رمضان وصوم الذر والعبد
 لاختلاف وصوم كفارة الفطر فيها دليل الاجماع المذكور وطريقه الاحتياط وصوم جز السيد و
 صوم دم المنعة وصوم كفارة جلق الرأس وصوم كفارة الظهار وصوم كفارة قتل الخطاء وصوم
 كفارة اليمين لاختلاف وصوم كفارة من افطر يوماً بنفسه من شهر رمضان وصوم كفارة البراة
 وصوم كفارة جنس المرأة خرها في مضاي وصوم المقت ليشا الآخرة وصوم اعتكاف وصوم
 كفارة فسيح الاعتكاف دليل الاجماع الماضى ذكره وطريقه الاحتياط واليقين مرة الامة

و كذا في الخبرين

قوله تعالى فمن شَرَّ الغنم التي لَحِمَ فما استبش من الهدى فسر لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
 اذا جئتم تلك صفة كاملة هـ الثلاثة في الحج يوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة ومن فرق
 صومها عن اختيار السانف وان كان عن اضطرار هـ وان قد صام يومين قبل الحج صام الثالث
 بعد ايام التشرى هـ وان صام قبله يوما ولجرا صام الثلاثة بعد ايام التشرى ومن لم يكن
 من صومها بعد ايام التشرى جاز له صومها في طريقة فان لم يقض صامها مع السبعة الباقية اذا
 رجع الى اوطانها والسنابج والحب ايضا السبعة هـ ولا يجوز ان يصلي في السف من الصور الواجب
 الاثني الثلاثة الابل والتمر المشرط صامه في السف والحصى فان جاور مكة او صنع
 بكرة صام السبعة او امضى من مكة ما يصلح مثله هـ وكل هذا التفصيل دليل الاجماع للشارح
 اليه وطريقة الاحتياط هـ **فصل** واما صوم كفارة جلق اللسان فثلاثة ايام وكذا صوم كفارة
 البهائم والاصول في خبرها قوله تعالى من كان منكرا من بعض ادمه اذى من راسه فدية من سائمة
 وقوله سبحانه لا يؤخذ الله النذر في ايمانكم ولا في ايمانكم ولا في ايمانكم من لم يجد فصيام
 ثلاثة ايام ونجيب الشايع في ذلك من فرق مختار السانف ومن فرق مضطر ان يار ليل اذ مناه
فصل في الاعتكاف وما يتعلق من سورة وغيره هـ من شرط الاعتكاف الصوم والاول
 للشارح وطريقة الاحتياط ان مراد حب على نفسه الاعتكاف من غير اعيان لا يبدان يتفق على ثبوت
 منه ولا خلاف في روة ومنه اذا صام لم يفسد ذلك اذ لا يفسد هـ وانما قوله تعالى ولا يباشر هذه
 كما يكون في الساجد والاعتكاف شرعي وله شرط شرعية على حسب الخلاف في ذلك وعلى كل حال
 يقتضي فيه البيان والتمسك سبحانه في الكتاب يقتضي بيانه الى الرسول اذ وجدناه طيب السلم
 لم يترك الا بصوم كان فعله بيان او فعله اذ اقر طه وهو البيان كان كالتجوز في لفظ الآية هـ وعارض
 المخالف بما روي من طه قوله صلى الله عليه ولا اعتكاف الا بصوم قوله لعن الله من عكف ولم يصوم
 الاعتكاف ان يكون في مسجد صلى الله عليه النبي صلى الله عليه عليه وآله اياما بعد الجمعة وكذلك اربعة

وسجد المدينة وسجد الكوفة والبصرة دليل الاجماع المذكور وطريقه الاحتياط لانه لا خلاف في
 انعاقه فيها ذكرناه من الامكنة وليس على العقار في غيرها جملته وقوله تعالى وانتم عاكفون في
 المساجد لا ينافي ما ذكرناه لان اللفظ يحمل ولفظ المساجد ما عاين من غير الجنس لا من الجنس
 ومن شرط الاعتكاف ان يكون ثلاثة ايام فاذ لم يشد ما قد مناه من الاجماع وطريقه الاحتياط وتعلق
 المخالف في ذلك بظاهر قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد وانتم عاكفون ما نقص عن ثلاثة ايام لا
 يصح لاننا قد علمنا ان الاعتكاف امان من لفظه شرعا او لغويا له شرط شرعية فلا بد من الرجوع
 الى الشارع لتعليق الاسم اذ في الشرط فاعلم ان لو اخل ان ما نقص عن الثلاثة بقاء له في الشرع
 هذا الاسم وبجمله الشرط الشرعية حتى ينافي الآية له وملازمة المسجد بشرط في صحة
 الاعتكاف بل خلاف الاعتكاف شرعي من اذ يقول او غايط او انما جرت المعتكاف او اذ من
 شتر من شهادة او عيها وعند الجوز ان يخرج لعانة المريض او تسع للبارقة دليل الاجماع
 المنعكف وعارض المخالف بما ورد من حيث على ذلك لانه على عيها ولا يجوز لمن خرج للغير ان
 يخلص تحت سقف مختار احمي يعود الى المسجد ولا التجارة بالبيع والشرط على طه حال دليل الاجماع
 المشادله وطريقة الاحتياط هـ واذ افطر للعتكاف مختارا او جامع ليل انفسه اعتكافه وجب
 عليه استنافه وكفارة من افطر من غير رمضان دليل ما قد مناه في المسئلة الاولى ايضا
 قوله تعالى ولا يباشر هذه وانتم عاكفون في المساجد لانه لا يفصل من الليل النهار وان جامع على ان كان
 عليه كارتان بعد كل افساد الصوم والاخرى لا فساد الاعتكاف وان اكره زوجته على الجماع و
 عكف لثلاثة ايام كذا روي اليه والاعتكاف المطلوب به حب بالدخول فيه المضي فيه لثلاثة ايام
 وهو الرادة عليها المختار الان معنى له يومان فيلزم كميل لثمة لغز للاجماع المذكور وطريقة
 الاحتياط هـ ومن اجماعنا من قال اذا اضطرر للعتكاف الى الخروج من المسجد لم يخرج وقضى اذا
 مع الاعتكاف ومنهم من قال ينبغي على ما مضى والاول هو **فصل** وصوم مفقو العشا

الأثر فهو اليوم الذي يلي ليلة القدر وليس على من أخطأ الأثر والاستغفار وما عدا ما ذكرناه
 من الكفارات شهران متتابعان وحجم المفطر فيها في الاستيناف والتتابع المفطر في الكفاة
 عن شهر رمضان وقد دنا **فصل** أمّا الصوم للثبوت بقوله في غير موضعين
 فالله لا يوصيكم بكم وصوم أول يوم منه وصوم الثالث عشر منه مولد أمي المؤمنين علي عليه السلام
 والسابع والعشرون منه بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليه وشعبان لله ويوم النصف منه وهو يوم
 السابع عشر من ربيع الأول مولد النبي صلى الله عليه وسلم وأول يوم من ذي الحجة مولد إبراهيم عليه السلام
 وغيره من الأعيان عن الأثر يوم العدر ويوم ذبوا الأرض وهو الخامس والعشرون
 من ذي القعدة وليلة يوم في كل شهر أو الخميس فيه أو الأربعاء في العشاء الأوسط منه وإن
 خيس منه وأيام البيض منه وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم عاشوراء
 على وجه الجزئية وليلة أيام الاستسقاء لغيره من الجوارح والشجر ويستحب لك أن تقرأ إذا
 سلمت يوم من شهر رمضان والمريض إذا قرأ والمساكين إذا قرأ والفقراء إذا بلغ والمساكين إذا
 طهرت من الحيض والنفاس لم تسكنه أنية ذلك اليوم وهذا هو صوم النذير **فصل** أمّا ما
 للعين من ما عدا ما ذكرناه من أيام الاحترمة ويستحب للمرأة أن لا تصوم بقولها لا
 بأذن زوجها وكذا العبد مع مولاه والضيف مع مضيفه وهذا هو صوم الأذن كل ذلك يدل
 الإجماع المشار إليه وطريقه قوله تعالى وإن تصوموا خيرا لكم وقوله وأعملوا الخير **فصل** أمّا
 الصوم المحرم فهو العبد من أيام المشتري من يوم الشك إلى يوم من رمضان وصوم
 الرجال وهو أن يجعل عشاء سجدة وصوم النساء وصوم نذر المعصية بدليل الإجماع
 الماضي ذكره **فصل** أمّا ما يتعلق بالصوم من الأحكام فقد دنا في شهر فصوله **فصل**
كتاب الحج

ح
 ذخيرة

ح
 وصوم القدر

وشه طه وكيفية فعله وما يشبهه وما يتعلق بذلك من الأحكام **فصل** أمّا أقسامه
 فتلاثة تمتنع العمرة الحج قرآن وإفراد ما يستعمل من عدم حج أصلا للحج عن غيره من سائر ما يستعمل
 الإفراد الحج والقرآن أن يقرأ في سائر الحج والقرآن أن يقرأ في سائر الحج والقرآن أن يقرأ في سائر الحج
 الماضي ذكره **فصل** ما يتعلق من الحج على من لم يكن من أهل مكة وجازية لهم من كل سنة
 ينما أتعسها ميلا فإذا نفا لا يجزى لهم مع التمكن في حجة الإسلام سواء دليل لا إجماع وطريقه
 الإجماع واليقين لثبوت الأثر وهو معارض المخالف بما روي من طريقهم من قوله صلى الله عليه
 لما نزل فرض المتمتع وكان قد ساق للهدى لو استقلت من امرى ما يستدرت باليقين
 الهدى وأمر من لم يسق هديا أن يجعله بخلها عنه لأنه لو كان جازيا في حجة الإسلام لم يذكره
 أو افضله في الظهور على ما قوله المخالف لم يكن لا معنى فامتنع من مكة وجازية
 ففرهم القرآن والإفراد لا يجزى لهم في حجة الإسلام غير ما يدل الإجماع المذكور وطريقه الحديث
 وأيضا قوله تعالى من تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى إلى قوله ذلك لمن لم يكن أهله
 جازية لم يسجد الجرام وهذا نصه وليس لأحد أن يقول أن قوله تعالى ذلك إشارة إلى المعبد لا إلى
 التمتع لأن ذلك مخصص بخبر دليل الحج على ضربين مفروض ومستوفى والمفروض من حجة الإسلام
 وحج النذراء العهد وحج الكفارة **فصل** أمّا المسنون فما عدا ما ذكرناه ونفارق اللعب قوله لا
 لحج الاستدابة وليس ما يبه بعد الدخول فيه في وجوب المعنى فيه في سائر أحكامه الأوجب
 الفضالة إذا فات بدليل الإجماع الماضي ذكره **فصل** أمّا ما شرطه فعلى من
 الوجوب وشرائط صحة الأداء وشرائط وجوبه في الإسلام الحجية البدنية وكما العقلية
 الاستطاعة بلا خلاف والاستطاعة عون الصحة والتخلية وأمر الطريق وجوب الزاد
 والمراجلة والكفاية له ولم يأت في العود إلى الكفاية من صناعة أو غير ما يدل الإجماع
 المتريده وأيضا فثبت أن من شرط حسن الأمر العبارة القدرة عليها على ما دللنا عليه

ح
 حجة الإسلام

على القدوس المخلص من العفة وغيره من الجواهر النقية الذين هم في الجوارح

فما تقدم من الاصول فلما سرجا سبحانه في الامور المحرمة الاستطاعة افنت في ذلك زيادة لثقل
 فرضه ففهم به وانما انت ذلك مت اعتبار العود الى كفاية لان اجراما من الامة لم ينفق بين
 الامرين هـ وحجته على مالك بارى من طبعه ان رجلا سأل صلى الله عليه لما ترك ولت على
 الناس في البيت الاية فقال يا رسول الله ما السيد فقال زلة رجله وتعلقه بقوله تعالى
 واذن في الناس المحرمات ان يكون رجلا او على كل ضام لان معنى قوله رجلا لا رجالة لا جهة له فيه
 لا تاجله على اهل مكة وخاضع بها بدليل ما قدمناه ولا يفسر في الاية الا من الانهار
 عن حاله من اتيه ونحن لا نستعمل في الحجج المتطوع ما يشاءه واما شرا صحة الاداء
 فالاسلام وكما العقل الوقت والنية لا خلاف والختم باجماع آل محمد عليهم السلام فصل
 في كيفية فعله اعلم ان افعال الحج الاجرة والطواف والسعي والوقوف بعرفة والوقوف للشيخ
 المحرم وتزول معنى الذمى والذبح والخلق هـ ونحن نذكر كيفية كل قسم من ذلك وما يتعلق به
 في فصل مفرد ان شاء الله هـ **فصل في الاجرام** الاجرام ركن من ركن الحج من تركه متعمدا
 فلا يحج له بل لا خلاف هـ ولا يجوز الا في زمان مخصوص وهو سوا هذه القعدة وتسعى من الحج
 فمن اجرم قبل ذلك لم يقع عليه لزامه دليل الاجرام المتعدد وطريقه الاحتياط هـ ايضا قوله تعالى
 الحج اسلمه محله مات والتفرد وقت الحج لان الحج لا يصح وصفه بانه اسلم وتوقفت الحياة في
 الشهر زمان بل على ان لا يجزى في غير ذلك ولا تعلق للمعاذ قوله تعالى يسألونك عن الامهات
 هي موافق للناس في الحج لا تختص الاجرام عا ذكرناه من الشهر بدليل ما قدمناه لا خفعا
 كلنا ما عدا من افعال الحج ايام مخصوصة من ذى الحجة ولان الحجة عندنا ان الاجرام
 ليس من الحج فلا يكتفى بالعلق الاية هـ لان وقت الفعل وقت ينقض جوار فعله منه من
 غير كماله هـ عند ابي حنيفة ان تعذر الاجرام مكره هـ لا يجوز عقد الاجرام الا في موضع

مخفو صـ وهو لمن حج على طهر من دمة ذوا الحليفة وهو مسجد النبي ومن حج على طهر
 الشارح الحجة ومن حج على طريق العراق بطريق العقين واوله السلم واسطة عمة ولحقه
 ذات عرق هـ ومن حج على طريق اليمن لم يملك هـ ومن حج على طريق الطائف قرن المنازل وقلنا
 ذلك لانجاء الذكر وطريقه الاحتياط واليقين لامة الامة وايضا قلنا صلى الله عليه وقت
 هذه المواقف ولا ان كان معنى الميقاف في الشهر ما يستعمل للعدل لا يجوز تقديمه عليه كواقف
 الصلاة كان موجودا تقدم الاجرام على الميقاف مطلقا لهذا الاسم هـ ومن تجاوز الميقاف من غير
 اجرام متعمدا فلا يتمكن من الاجرام اليه كان طه اعانة الحج من قبله ان كان اسما لاجرام وضعه
 وجوز لم يمتد له من الميقاف الاجرام منه ولزامه من الميقاف لفصل هـ وميقاف المعاور
 ميقاف العليله فان لم يتمكن من خارج الحرم فان لم يتمكن من المسجد الحرام وذلك بدليل الاجماع
 الماضية هـ ويسمى الحرم بالاجرام قصفا اظفارة والالة الشعر عن ابطيه وكاشه وان فقتل بلا
 خلاف هـ ويجب طه لبس ثوبي اجرام ياتر اجدها ويرتدى الاخر لا يجوز ان يكونا لا يجوز
 البلاء فيه ويكره ان يكونا متماثلين الصلاة فيه وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم بدليل الاجماع المتعدد في الحج
 مع الفرة ثوب واحد لا خلافي هـ ويستحب ان يصلي صلاة الاجرام وان عواك بعد ما كان
 مشتمعا اللهم اني اريد التشرع العمرة للحج على كذا بك سنة شك فيستلزم امرى ولحنى قصدي
 واعني على ان مناسكي فان عزمي على عزمي فحلي حيث جئتني لغيرك اني قد رقت على
 الله من ان لم يكن حجة فعمرة اللهم ان لم يكن حجة هـ اجرم كل الجسي ودي وشري وشري من
 اليساره والطيب والصيد وكل يحرم على الحج ميمنا يعني بذلك وجهك والاراحة وان كان قارنا
 قال الله تعالى اريد الحج قارنا فاضل الى هدي واعني على ان مناسكي القسرا الذمارة وان كان مفردا
 قال الله تعالى اريد الحج مفردا فاضل الى مناسكي واعني على ان مناسكي القسرا الذمارة وان كان مفردا

من

١٥٨

نية الاجرام على الوجه الذي قد مرناه ونعقد ان النية الواجبة هي ليكن الله ليكن
 الجهد والنية لك والملك لا يشرك لك ليكن ولا يعقد الاجرام الا بها او بما يقوم مقامها من
 لمن لا يقدّر على الكلام ومن التقليد او الاشعار الغارث دليل الاجماع المتكرر طريقة الاحتياط
 واليقين لينة الزمة وايضا ففر من الحجج مجمل في القرآن ولا خلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل
 التلبية وفعله عليه السلام اذ ورد مورد البيان كان على الوجوب وهو عارض المخالف بما روي من
 طريقه ان جبريل عليه السلام اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له من اصحابك ان دفعوا اصولهم بالنسبة
 فامتنعوا من شعار الحج وهذا نقض وبقره لما سئل انفعني ربك واشتد على واغتسل ورجع العمة
 والى الحج والاهل هو التلبية وامر على الوجوب وليس لهم ان يقولوا المراد الادلالات الاجرام
 لان الادلالات في لغة العرب رفح الصوت ومنه قوله استعمل الصبي اذا صاح ومنه معنى اللال
 علا لا ارتفاع الاصول عند رويته ويظهر ذلك مما روي عن ابن عباس من قوله انه صلى الله
 عليه وسلم في صلاة وجين مرت به ركعتيه وحين لمخ اليد ان الاجرام متعذر على الموضع
 السبيل ومن اللفاظ المستحبة في التلبية ليكن ذالمعارج ليكن ليكن ذالغلاة الامار ليكن
 ليكن مبدى الخلق ومعينه ليكن ليكن فافر الذنب ليكن ليكن قابل التوب ليكن ليكن كاشف
 الكرب العظيم ليكن ليكن اهل التقوى واهل العفة ليكن ليكن متمتعاً بالعمرة الى العولسك ان كان
 متمتعاً ولا يقول ليكن ليكن وجمعة تامها عليك لان ذلك يقيد بظاهر تعليق نية الاجرام بالحج
 العرس معناه ذلك لا يجوز وان كان قارنا مفردا قال ليكن ليكن تامها وبلا غنى عليك وان كان
 نيايا عن غير قال ليكن ليكن فلان ليكن ليكن واوقات التلبية اذ بار الصلوات وحسن الانتباه
 من النوم وبلا سحر وكما على حجة او هبط غورا وراى ركبا واستجاب في الصوت بها للحوال
 وان لا سئل الا على ظرره ولحقه وقيل للتستر اذا شاهد بيوت مكة وجدها من عقبة للزيت
 عتبة قد بين

في قوله ليكن
 ليكن
 ليكن

عقبة ذي بلوى والغارث والمفرد اذا زالت الشمس من يوم عرفة والنية غير متعذرة
 ايا وضعت الابل لغنائها في الحرم فان كان للعلم خارجا من مكة فاد اشاهد النية
 التمتع الذي الحج متمداً بعد طواف الفرة وسعيها وقبل التضرع بطلت نية التمتع وصاروا
 هو فيه حجة مفردة وان لم يكن تاسيلاً لم ينقل كذا ذلك دليل الاجماع لا حتى ذكره ولا يعقد
 لمراسم حجة عليه ان الحامض او يستعفى او يقبل ولا يمسس شهوة لا خلافه وان يعقد
 كمال التلبية او لغيره او شهد عقداً فان عقداً فالتعقد فاسيد دليل الاجماع المشار اليه
 وطريقة الاحتياط وهو عارض المخالف بما روي من طريقه من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكر الحج
 ولا ينكر ولا يخطب وفي رواية لا يمسك وهذا نقض وهو لم يسطح حج جففة والوجه
 خاصة عند سئل في العقد بدليل ظاهر الاستعمال قال لا تنال والحق الا يمسك ولا ينكر
 باذن اهل البيت والحق اما طاب لكم من التماس ولا خلاف ان المراد بذلك العقد وان كان له العقد
 مشتركاً وجب حمله على الميراث وما روي من انه صلى الله عليه وسلم تروى ميمونة وهو يحرم
 ميار من ماري عن ميمونة من قولها خطبني رسول الله وهو جلال وروى جني وهو جلال وفي
 حيزه ونزوحه عن جرحه من مكة وخبر المنلوحة اولى لانها اعم من حقيقة الحال وايضا
 فالعرف يقضي من كان في الشهر الحرام محرماً فالساحر قتلوا ان عقاب الخليفة محبها ولم
 يكن ما قد التجرار لا خلاف في محمل خبره على ان الراوى اراد به ترك الحج وهو في الشهر الحرام
 والحج عليه ان ليس بخيط لا خلاف في الاشارة بل عند الصلوة عند بعض اصحابنا وبعض
 المخالفين وعند قوم من اصحابنا انه لا يلبس حتى يتيقن وصي كالمينز وهو لحوطه وان
 ليس باستسنة ظاهر القدر من خوف او طبع لا خلافه ان ليس المراد القفاز بل دليل
 اجماع الطائفة وطريقه الاحتياط وهو عارض المخالف بما روي من طريقه من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تنقب المرأة في الاجرام ولا تلبس القفازين وهو نقض والحج على الرجل تعطينه راسه

في قوله
 ليكن
 ليكن

وعلى المرأة القطيعة وحملها للاختلاف ونحوه على ان استقلاله هو ما يبحثون لظلال فوقه
 كاشفة فاما انزل فلا بأس بعلومه تحت الظلال من جهة او غير ذلك ونحوه على ان تاس في الماء
 وذلك دليل لاجتماع الطائفة وحملها للاختلاف هو المحرم عليه ان يعطى او يزوج صدق او بدل طي صيد او
 كلب يصفه بالاختلاف وان انكره وان صاد المجدد لا من منه ولا على الاختلاف من الاكل
 وبعثنا على ذلك لاجتماع الطائفة وحملها للاختلاف و قوله تعالى وجرم عليه صيد البهايم من جهة
 لا تبتال وكل فعل لنا في الصيد من غير تخصيص ونحوه من يافه طيب او اكل يافه ذلك
 وان يطيب المسكر او العباد او الكافور او الزعفران للاختلاف ونحوه على الفتيق وهو ضيق
 الكذب على الله تعالى او على رسوله او على ابيه او على من لا يحل عليه ستم والمجدد الله عينا قوله
 والله على ما يشاء والى الله دليل لاجتماع الطائفة وطريقه الاجتناب وقول المخالف ليس في لغة العرب ان المجدد
 هو اليمن ليس من لانه غير مستع ان ينضمي العرف الشرعي ما ليس في الاصنع القوي فاقوله في
 لفظة غايظ في الجيد الا ان كان في اللغة المناصرة والحامية وكان ذلك يستعمل للتعريف لا في
 وكانت العرب تعمل ذلك كما في معنى المناصرة ونحوه على ان يعطى شيئا من ثمر الحرم الذي لم يذبح
 في ملكه وليس من شجر التوكاه والاخر ان يخرج جنبه للاختلاف فاما شجر التوكاه والاخر وما
 غريبه الانسان في ملكه فيجوز قطعه وكرار في الحديث دليل لاجتماع الطائفة وايضا في حديثه ذلك
 الى دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل عليه ونحوه لا على عمل المسلمين من لادن النبي صلى الله عليه وسلم
 والى الان من غير انكار من النبي صلى الله عليه وسلم انه اوجد الصبيحة او لجد العلماء ونحوه على ان يدل سيمان
 شعره او يقرض ثوبا من اظفاره او ينحصر للزينة او يدمى جسده نكاحا او غيره وان يدل القمل عن نفسه
 او يمسد انفه من الالفة الكريمة للاختلاف اعلمه ونحوه على ان ليس سلاخا او من غير الاضرب وان
 يعتزل سيمان الجراد والرائب مع الاختار فاما البقرة الباقية فلا بأس بقتل في غير الحرم والباس
 بقتل ما لحاقه من الحيات والعقارب والسيان في الحرم وغيره دليل لاجتماع الماضى وكلم ونحوه على ان

كان

على الامتياز

مسئلا ما كان معه من سبيل قبل الاجرام وان خرج شيئا من حرام الحرم منه ولا يرد بعد له ولا يسكن
 ما يخل به الحرم من الجسد دليل لاجتماع الطائفة وطريقه الاجتناب وايضا قوله تعالى وجرم عليه صيد
 البهايم من جهة ما والمجدد في فعلنا فيه واستدانة الامساك بعد الاجرام و دخول الحرم والخراج و
 استبد منه فعلنا فيه فيجب ان يكون محرما **فصل** وما يملك المحرم وما يملكه من جهة
 على ضرب من لانه ليجزها بوجوب الكفارة سواء فعله عامدا او ساهيا والثاني بوجوبها من العهد دون
 الشبان والثالث فيه الاثم دون الكفارة فالأول هو الصيد للاختلاف من الجمهور ومن قبل صد الممثل
 او ذبحه وكان حراما كامل العقل مجزأ في الحرم او مجزأ في الحرم فله فداؤه مثله من النعم
 الاجماع من الطائفة وطريقه الاجتناب وايضا قوله تعالى فمن امسك ما اقتل من النعم فحرمه ذو
 على امسك الآية فوجب مثله من النعم وذلك يطل قول من قال لا يملك الصيد وان كان مجزأ
 في الحرم فله الذبا والقيمة او القدر انصاعا دليل لاجتماع الممثل اليه وطريقه الاجتناب واليقين في الآفة
 وايضا قلحز الالز المجدد في الحرم والمجزم في الجبل ووجب لاجتماع الجزان اجتماعهم من الادارة
 المحرم هو ان كان مملوكا فكفارة على ماله ان كان له اذنه و عليه ان كان خيرا لانه الصوم
 لان العهد لا يملك شيئا قبله من ماله قيمة وان كان غير كامل العقل فكفارة على وليه لانه لا يملك
 في الحرم وليس له ولي عليه وعلى ذلك لاجتماع الطائفة وتكرار القتل بوجوب الكفارة تعبر خلاف بين
 الاكل الغائل اسباؤ منهم من قال هذا بوجه ان كان تعدوا منهم من قال ان تعد القتل من ثمانية
 لرؤس كارة بل يكون من سبغ الله منه بما ذكره في الآية الضوابط وكونه من سبغ الله منه اذا
 عاد لثاني وجوب الكفارة عليه والمثل في التامة بدنه للاختلاف وان لم يجد ففسيما فان لم
 يجد ففسيما البدنة على البر وصام عن كل نصف صاع يوما دليل لاجتماع الطائفة وطريقه الاجتناب
 والمثل في جوار الوجس او بقر الوجس بقعة وفي الطهي شاة للاختلاف وفي الاوب والتعلب عندنا

و استدانة فعلنا فيه

الدين

في

وليس في الشعر ما يدل عليه وذكر الكمال والخضاب للزينة والنظر في المفاصل دليل على
 الله وحسنه على المخالف بقوله عليه السلام الحاج استغنى عن ذلك كما في هذه الاشياء فاما
 الاحكام فاجبه بطلب من اصحابنا من قال انه مكروه والظاهر انه محظور لاجماع الامة على
 ان المحرم لا يجوز له الطيب ولم يفصلوا من ان يكون في تحل وغيره وما ورد من النهي عن
 الطيب عام في كل ذلك وطريق الاحتياط تنقيته **فصل** في معنى المحرم على حاله حتى
 يتبين من حيث مكروهه فيقطع التلبس ان كان مستعاضا كما قد مضى به ويستحب لوالده من حمد الله
 على بلوغها فاذا انتهى الى المحرم استحب له الغسل ان دخله ما يشبه طهره السكنة والوقاية
 ان يدخل مكة من اعلاها وان يغتسل قبل دخولها وان يدعو الى اعلان البت ما تذكره وان يغتسل
 قبل دخوله المسجد وان يدخله من باب بني شيبه وان يقول قبل دخوله بسم الله وعلى من ادخل
 الله وولاه اهل بيته صلى الله عليه وعلى اهل بيته وسلم على من ادخله من بين يديه الجدار المسلم على كل
 الله وعلى اهل الحرم من الرسل وعلى من ادخله من بين يديه من المؤمنين ان يقول لا اذ دخل المسجد وعان البت
 اللهم اني اشهد ان هذا ملك الجبرم الذي جعله مثابه للناس واما مباركا وهدى للعالمين اللهم
 فامنن على من ادخله من هذا الملك يا حارس الاجل لا تجزى من عذابك واعذني من عقابك
 بالرحم الامين ويستحب ان يدعو الى المحرم لا سود فيقول الحمد لله الذي جعل هذا العزاء ما كان الله
 لولا ان هذا الله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله
 صلى الله عليه وان يقبله او يسجد له عليه ونقبله ان لم يمكن من تقبله ونقول اما من ادخلها
 وميشا في نقاهة لتسجد في الموافقة عند الله تعالى اللهم ايماننا بك ونصدق بايمانك وعلى
 سنة نيك اسعدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان الامة
 من ربه وتسميهم حجة في ارضه وشهدا على عباده صلى الله عليه وعلى اهل بيته وسلم

فرد
قوي

بسم

او في رواية اخرى ان يكون من كل
 او في رواية اخرى ان يكون من كل

وتسمية ورسوله وكفرت الجحيم والظاؤون وكل من ادعى من دون الله شجاعة اللهم لك
 بسطت يدي وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل اللهم حاجتي واعف عني وارحمي برحمتك يا
 ارحم الراحمين ثم يستلمه ثم يجيب عليه ان يغسل ستة الطواف ويطوف ودليل ذلك قوله
 لجام الطائفة **فصل** في الطواف الطواف على من مضى من مكة ومن مضى من مكة ومن مضى من مكة
 طواف النعمة وطواف الزيادة وهو طواف الحج وطواف النساء وهو المسنون ما عدا ما ذكرناه مما
 يتطوع به للمنفعة وقد روي انه يستحب ان يطوف مكة مقامه سبعة عشر مرة وستين
 أسبوعا وثلاثمائة وأربعة وستين شوطا وروي ان رسول الله صلى الله عليه كان يطوف
 في كل مرة وثلاثة عشر اسبوعا لست طواف النعمة فوكته للمحارب من حين دخل مكة
 مكة الى ان يجيئ الشيس من يوم الشريعة والمضط الى ان يفر من حروب الشيس ما يركب في مكة
 عرفة في الحرة فانه محارب ابطارهم مستعاضا كان عليه قضاء فممن قال ان كان فرضا
 وصار ما هو فيه حجة مفردة ولم يخبر عنه طواف الحج دليل لجام الطائفة وطريق الاحتياط
 تنقيته ما قلناه لانه لا خلاف في برائة ذمة من طواف طواف النعمة وليس طواف من يقول عني
 عشر كل طواف الحج دليل ايضا قوله تعالى وامنوا بالحج والعمرة لله فامرنا بالانحاض ما جئنا ولا
 ولعن من افعال يخفونها فوجب الظاهر قبلها وتعارف المخالف عار من طوافه من قوله
 عليه السلام امر من حج الى العمرة فعليه طوافان عار من طوافه لانه طواف طوافين وسعى
 سعيين للحجته وعمرته وقال محمد بن رسول الله صلى الله عليه طواف طوافين وسعى سعيين للحجته
 وعمرته ومن فاته طواف النعمة مضطرا قضاء بعد فراغه من سائر الحج ولا شئ عليه بدليل في
 الحج روي في الذكره واما طواف الزيارة فركن من اركان الحج من تركه مستعذرا فلا حج له

خلافه ومن تركه ناسيا ففاته وقت ذكره فان لم يذكره حتى جاز الى بلد له رتبة قضاءه من قبل
 نفسه بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه فان لم يستطع استنباط من طريقه دليل الاجماع
 المشار اليه وقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج ووقته للسمع من حيث يخلق له
 من يوم النحر الى ان يام الشريق الا ان يكون هناك ضرر من كبر او مرض او خوف جفن او
 عذر يجوز تديمه على ذلك بدليل الاجماع الطائفة ولا وقت له للقاء المفرد من حين دخولها
 مكة وان كان ذلك قبل الموفين دليل ما قد مضاهه واما اطراف النساء ووقته من حين
 الخروج من الحج الى الزايم الشريق فمن تركه متعمدا وناسيا حتى جاز الى اهل بيته
 لكنه لا يحل له النساء حتى يطوف او يطاف عنه بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاجتياح
 وايضا فلا خلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل هذا الطواف والمخالف نسبه طواف الصلوة وقد
 قال عليه السلام خذوا عني مناسككم وقد روي من طريقهم ايضا انه عليه السلام قال من حج هذا
 البيت فليكن عمله الطواف وظاهر الامر الوجوب هو الواجب في الطواف النية ومقارنتها
 واستمرارها والظهاره من الصلوة والتجسس من العورة والديانة المحرمة اسود والجناب به
 وان يكون سبعة اشواط وان يكون النية عن سائر الطائيف وان يكون خارج الحج وان يكون من البيت
 والمقام فمن تركه شامرا ذلك لم يخبر الطواف بدليل الاجماع الماض ذكره وطريقه الاجتياح
 واليقين ان امة الامة لا خلاف في صلاة الامة منه لا فعل على الوجه الذي ذكرناه وليس عليه
 بداهة منه لا فعل على خلافه دليله ويستحب استلام الحجر الاسود والربا الى الطواف
 كما قد مضاه وان يقول اذا وصل الى الطواف الى باب الكعبة سائلك فقير لا يسئلك بآية الله
 على الجنة اللهم صل على محمد وآله وادخلني الجنة بدخلك واوسع علي من الرزق والمبال

١٤٨

١٤٢

واذا اعني شرفه المحرم الاثني عشر ليلة القدر والحج وان يقول انك اذا كان
 مشرك اليه السلام عليك يا رسول الله وعلما اهل بيتك المظهرين من انام السلام على ابراهيم الخليل
 الداعي الى البيت الحرام ومنع من الاصلاب والارحام السلام على انبياء الله وتلك الكرام وان
 يستلم الركن الثاني اذ وصل اليه ويقول هو مستقبل له السلام عليك يا رسول الله السلام عليك
 غير مقلي ولا ملحور اللهم صل على محمد وآله واقتح على ابواب رحمتك وان يقول انك مستقبل
 للذياب اللهم اعنني من النار واوسع علي من رزقك المبالا الطيب واذا اعني شرفه
 القرب والحج والحق الاثني عشر ليلة القدر وان يستلم الركن الثاني مستقبل له
 اللهم رب ابراهيم واسماعيل الذين امرتهما ان يذبحا ركن بيتك ويظهره للطائفتين والكاثرين و
 الذريحين السجود وهما يذكرك ان تقبل منهما تقبل مني انك انت السميع العليم وسبح على انك
 انت اللطيف الرحيم وان يقول من الركن الغربي اليك يا الله اعف عني وارحمي واعف عني
 واعف عني وارحمي واعف عني واعف عني وان يقول لا واسلك المستجار وهو الركن
 الثاني قبله اللهم هذا مقام من اسألتك واستعان واعترف واقر الذنوب التي اجترمت
 مقام المستغيب المستجيب من النار مقام من لا يفر عن نفسه ضرا ولا يخشى اليها انقاما
 من لا يذنبك الجرام راغب اهابا واستأذ بك من عذاب ومن لا يفر عنه سقاة الشافعين
 الامن اذنت له ارب العالمين وان يستلم الركن الثاني وتعاينة وتقول يا سيدي الى من طلبك
 العبد الا الي مولاه ومن رجو العبد الا سيده اسلك ان يصلي على محمد وآله الطاهرين وان يقول
 مناسك الحج والعمرة والاسئلة والاله الا الله وحده لا شريك له ولله الحمد والمنة

١٤٥

استجاباً به و انتبه النور الذي انزل الله على حتى التوب واعصمني حتى لا اعد
 اتوب الى الله ثلثاً لله في ثلث لك معاً قدمت وقرئت واشهدت واعطيت وسهوت عنه
 واجهيته طمأنينة على ما مضى عازراً على ما اعود الى مثله لا فاقبل توبتي واعف عني اعف
 الى ما ينبغي بينك وتقبل عني جزاير خلقك بخودك وكرمك وسعة رحمتك يا ارحم الراحمين ان سلم
 الحجر الاسود وتقبل ادراك الله ويقول الله من على محمد وآله الطاهرين عجل وجهته
 يا رب العالمين اهلك اعدائهم ليعين الله ثب على توبه فتوحاً واعصمني فيما بقي من
 عمرى وارحمي من زكاة لخلل الطيب واجعل الجنة برحمتك واعذني من النار بعفوك وبعصم
 مثل ذلك في كل شوط حتى تكمل سبعة ويستحب ان يقف على المسح في الشوط السابع
 وتصلح طه وخبر به ويسقط يدية على البيت ويقول اللهم رب البيت اقبل
 الدقيق صل على محمد وآله المتقين والطف في الدين والدينا يا رب العالمين اللهم بعد مقام
 العاين بركم والاكيد بينك ورحمتك رب ان الله بينك والعباد عبدك فاحمل قراي مخففك
 وحب لي ما بيني وبينك وارض عني خلقك وتعلق باستار الكعبة ويقول اللهم برك استجبت
 فأجرتي ورك استغثت فأغثني يا رسول الله يا امير المؤمنين يا فاطمة بنت رسول الله اجبت
 يا حسين ويسمى الآية التي اقرهم الله في استغثت بكم اليه تستغث الله بدينه ويا امير المؤمنين
 جولي فكونوا شفعا لي الى الله في اجابة دعائي وتبلغني في الدين والدينا من اى الله يا حبيب
 واعف بشفا عنهم خطيئتي واقبل مناسكتي واعف لي ولو الذي واجهتني في نفسي واهلي وجم
 ليواني واشكرهم في صالحهم على انك على كل شيء قدير ويستحب ان يقول والطواف القهري اسألك
 يا سيدي الذي تشر به على ليل لئلا وكما ينبغي على جبر الارض اسألك ان تيسر عطفك وكتابك

مقالات

وشكر اذ نصيته واما اجنيته وهو من نصيته وعل قنيت ان تقبل توبتي وتغفر خطيئتي
 تجاوز عني التي وشكر سعي في مرضائك وتضاعف ثوابي على طاعتك وتوسع علي حسن ذكرك
 لخلل انك على كل شيء قدير انقر النافق لئلا ولا تخور قطرة الطواف بالصلاة وريضة العزيمة وان
 قطعت الصلاة بنيت على ما طاف ولو كان شوطاً واحداً وان قطعت العزيمة وسهوت عني على ما طاف
 ان كان النذر من الصف وان كان اقل منه استانده واستانده ان قطعت محتمل اعلى كل حال استانده
 ان شك وهو طائف فلم يدرك طاف ولا يحصل له شيء طاف لو شك من سبعة وسبعة الاجماع
 المذكورة طريقة الاحتياط فان شك من سبعة وثمانية وطه ولا شيء يطه وهذا كله لو ذكر وهو
 في بعض النماذج طاف سبعة فان ذكر بعد ان سجد اضاف اليه ستة اذ وصار له طوافان
 ولربك طواف ركعتان قد دللنا على وجوب هاتين الركعتين في كتاب الصلاة ولا يجوز له الطواف
 راكياً الا في الضرورة دليل اجماع وطريقة الاحتياط **فصل** في الصلاة السجدة يستحب ان ياتي
 الحجر الميؤد فيستلمه وان اتي من زمزم فيشرب من ما يابا ويقسك منه ان تمكن او يصب منه على
 بعض جسده ويستحب ان يكون ذلك من الدلو المقابل للحجر الاسود ان يكون الخروج الى السعي من الباب
 المقابل للحجر المقابل للامام المشار اليه **فصل** في السعي السعي اكن قبل ركعتي الحج وهو على
 صريحتي للنعمة وسعي الحج واول وقت سعي النعمة من حيث يفرغ من طوافها واول وقت سعي الحج
 من حين يفرغ ايضاً من طوافه وحكمه في جواز التدبير للضرورة وحكمه الطواف ومقتضى كل احد
 منها ما استدبره من الطواف وحكمه كل احد منهما في الاخلال به عس احسار او اضطرار ما ذكرناه
 من حكمه للغير الطواف دليل اجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط لانه لا خلاف في بداهة
 المكلف الواسعي والنس على ما اورد من سعي السعي للنعمة او اقتصر على سعي الحج ومن سعي الحج
 والاجماع بين دليله والمفرغ من سعي السعي السيرة ومقارنتها واستيفاسه حكمها والبداهة استانده

والخاتم المدة وان يكون سبعة اشواط دليل ما قد مناهه والميسون فيه ان يكون على طهارة
 وان تصعد الصفا وتستقبل الكعبة وبكت الله وتجرد ويقله سباعا ويقول لا اله الا الله
 وحده لا شريك له الملك له الحمد نحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء
 قدير ثلاث مرات ويصل على محمد وآله ذلك ويقر انا الترانة في ليلة القدر **وقول الله**
 الى اسالك العفو والعافية واليقين في الدنيا والاخرة الله اعرف بك ذلك ان الله وان عذبت
 فعلى على العفو انك انت العفو الرحيم الله اعلمني بظلمة منكم يوم لا ظل الا ظلك الله
 اعلمني بظلمة منكم وطاعة رسوله وتوقفي على منتهى واجتهد في ربه الله اعلمني بظلمة
 واوسع عليا من رزقي وبارك لي في اهل والمال الله اعلمني باليك من الفجر الحق
 واليا من ذلك رحمة بنفسي بها عن رحمة من موافق الله صل على آله واعف عني والديك
 لجميع المؤمنين وان يقول **لا اترك من الصفا ونوى السعي** وابتدأ فيه يا رب العفو لمن
 العفو وهو الى العفو العفو وان كثر ذلك وهو يستني حتى يبلغ المنارة فاذا بلغها استجاب
 له ان كان رجلا ان لم يكن وان كان امرأة مشيت على جلالها وان يقول **اللهم اهدني للذي همي** وقدمه
 الى وارحمني ونجاني ورحمنا على انك انت الاعز الاكرم ويقول ذلك حتى يبلغ المنارة الاخرى وتجاوز
 سوق العطار فيقطو المدة ويسمي المدة وهو يقول **اذا المن الطول الكرم والجود** على
 محمد وآله واعف عني ذنوبي انه لا يغفر الذنوب الا انت يا كرم وبكر ذلك حتى يصل المدة وان تصعد
 المدة ويقول من الكبر والتجبد والتلهيل الصلاة على محمد وآله مثل ما قال على الصفا يقول **اللهم اني**
اسالك حسن الظن بك وصدق النبي في التوكل عليك اللهم اهدني ما انت اهله ولا تفعل بي ما انت اهله
 فانك ان تفعل بي ما انت اهله تفعل بي وتدمجني وان تفعل بي ما انت اهله تفعل بي وتدمجني ولو الخبير

عالم الصفا في موضع مثل ما فعلت انا لا من ذكرا وخبر ولا ازال ذلك حتى تكمل سبعة اشواط
 وحكم قطر السعي والشه منه والشك حظه ذلك في الطواف والجلوس على الصفا والمدة
 والحوز الوقوف عند الاعيان والجلوس على الصفا والمدة والحوز السعي احياء والمشي افضل دليل ذلك
 كذا لواء الطائفة عليه **فصل** فاذا فرغ المشي من سعي المدة وجب عليه التقصير وهو
 ان يقصر شيئا من اطرافه واجراف شعر راسه ولحيته او من احد ذلك فلا افضل ذلك للجلوس على
 الحوز منه الا ان يصيد لكونه في الحرم والا فكل ان يشته بالمحرمين الذي يحرم المحرم فان سعى
 حتى لجره الى الصفا كبر ساعة والاجرام المحرم في ان يكون عند ان السعي من يوم الترميم في المسجد
 للحوز او افضل ذلك تحت المنياباد عند المقام وتصنع فيه كما صنع في اجرام الا من الفضل
 وليس توبة والصلاة والذبح والنية وعقد التلبية الواجبة الا انه لا يترك في الاصل ففقط
 ولا فرغ صوت التلبية ثم يخرج متوجها الى منى وهو يقول انا الترانة في ليلة القدر فاذا بلغ الى الصفا
 ذون الزود واشرف على البطح رفع صوت التلبية الواجبة والمنذرة ويقول ليكن عني
 علكا ويدعو ويقول **اللهم يا ذا الجلال والإكرام ادعوا** افضل على منى وتقبل مني واعطني شوقي
 مشرؤواك وليرني من هذا ما رايت من اهل الدنيا الذي اقدمها صلواتا ولقبها في
 اللهمة لله ما هي مما منته به علينا فاسلك انتم على منى ما منته به على ولما كان في الايام
 وفي قبلك جيشه الطيب حسنك والارضواك فاجعل حظي منها اوفر حظا برحمتك ويسبح
 ترشيت منى ويصلي بها المغرب وعشا الاخرة والفجر لكونه فاضة منى الى عرات لا يصفى شغل
 الشمس ويقول المتوجه الى عرات اللهم لك صديق ولك استودع وجهك اريدت اسالك ان
 تفعل علي محمد وآله وتبارك لي في رحلتك هذه وتجعلها خيرا خلد في عدي ما قطا ارفعها من صلاتك
 واعبد هامر من طرك ويليني الواجبة والمنذرة رافعا بصوته ويقول انا الترانة في ليلة القدر حتى

والليل على

منها العلم

ها

تلك عرفات و دليل هذه تلك انفاق الطائفة عليه **فصل** في الوقوف بعرفة الوقوف بعرفة من
 منار الحج للاخلاق و اول قبة من حين ذلك الشمس من اليوم التاسع للاخلاق في الامساجيد و لحيته
 المختار في عزيها و لم يخط الى طلوع الفجر يوم الفجر للاخلاق من قبة مختار بطل عجمه للاخلاق
 و ان كان مضطرا فادرك المشعر الحرام في وقت المضطر محبة ما مضى دليل الخراج الطائفة و ايضا فقد
 تكملت وجوب الوقوف المشعر على ما سئل عليه و ذكر من قال ذلك قال باذكاره و تفرقه بين
 الامرين يطلى الاجماع و تسحب لمن الاعرفات ان ضرب خباء يسرع و هي طين عرفة و ان قيل
 اذ ان الت الشمس يجمع من الظاهر العصى باذان و اجدي و اقامتين و ان يكون وقوفه في ميسر
 الجبل و ان يدعو في خلا الوقوف دليل الاجماع للشاربيه و لا يحب في الوقوف السنة و مقاديرها
 و استدامة خبائها و ان يكون في الجبل الاقرب و لا في نقر و لا بؤة و لا في المحاز و لا تحت الارك
 و ان يكون الاقرب للشمس كان فاض قبل الغروب متعمدا عالما ان ذلك لا يجوز فعليه بدنة كل ذلك
 دليل الاجماع للشاربيه و كيفية الوقوف ان توجه الى القبلة فيسبح الله تعالى مائة مرة بمحمد
 مائة مرة و يذلل مائة مرة و يكبر مائة مرة و يصلي على محمد و آله مائة مرة و يقول يا الله
 لا قوة الا لك استغفر الله مائة مرة و يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك و له الحمد
 يحيي ويميت هو حي لا يموت بيده الخير و هو على كل شيء قدير مائة مرة و يقرأ من سورة
 البقرة عشر آيات و آية الكرسي و يقرأ بقية سورة البقرة و يقرأ في السموات و ما في الارض الى آخرها
 و ان السجدة و هي في الاعراف من قوله انك الله الذي خلق السموات و الارض يستوي اليه الاول
 ان الله قريب من المحبين و ثلاث آيات من آخر البقرة و سورة في القدرة و الاخلاق العرفية
 ثم يقول اللهم اني عبدك و ملائحتي من الخبي و قدرك ارحم سيدي اليك اللهم رب الشايع
 الخسران كلها فلك رقيب من النار و اذ خلني الجنة رحيما و اوسع علي من فضلك و اذر عني

شر فصفو الخبي الا في الله المستر الى سالك نحو لك و جلوك و محمدك و اكرمك و فضلك يا مستر
 الشايعين و انما هذا من آياتهم الجاهلين و ارحم الراحمين ان يصل على محمد و آله و ان تصلي على محمد و آله
 في كل اوكاد و ذكر الجنة له ما و الاخرة و تفرق بانقصة من ذنوبه و تعرف به ذنوبنا و يستغفر
 الله منه و ما لم يذكر يستغفر منه على الجملة و رفع راسه الى السماء و يقول اللهم حاجتي التي ان
 لم تصلي ما منعني و ان منعني ما لم ينفعني ما عطيني فكل ذلك رقيب من النار اللهم اني صديق
 ناصبي يدرك و اذ خلني الى سالك ان توقفي لما يرضيك عني ان تسلي الى مناسك التي ارضيها لخليك
 ارحم الله و ذلك على ما يريك محمد صلى الله عليه و آله اللهم صل على من رست عليه و اطلت
 عمره و اجنته بعد لما ت جنة طيبة الحمد لله على التي لا تحصى بعد و لا تفي بعد الله الذي
 خلقتني من ارض و شيئا من ذلك و فصلني على كبر من خلق فضيلا الحمد لله الذي ربي في كل المملك
 شيئا من ذلك و الحمد لله بعد عليه و الحمد لله على عفو و بدد قلوب الحمد لله على رحمة التي سبقت
 غضبه ثم يدعو اذ دعا الوقوف و تحمده في السلة و يستغفره **فصل** في اداء غرة الشمس
 و افاض الشعر قال الله لا تجعل لغير العبد من هذا الوقوف و اذ فيه اذ اما البقية في اقلبي اليوم
 فقلها نجا استجبالا الى محبة منغفورا الى افضل ما قيل به بعد من و قدرك ارحم الراحمين
 فاذا وصل الى الكعب الا حرم هو عن بين الطريق قال الله صل على محمد و آله و ان صل و ارحم
 ذل يوم و قد صل الى بني و تقبل مناسك فاذا وصل الى المشعر حثت ما من لك من الحجاز الى
 و اذ محبة تراه **فصل** في الوقوف المشعر الوقوف المشعر بكن من اركان الحج و قد
 المختار من طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس بمقتضى المصطلح يدل ذلك فمن فاته حتى طلعت الشمس
 فلا حرج له بل على ذلك الاجماع للتكليف و ذكره طريقة الاجماع لانه لا خلاف في صحة من وقف به

وليس ذلك من غير يقف والصالح له تعالى وذكر الله عند الشعر الجرار وظاهر الامر بتعظيم الوقوف
 ولا يحسن الذكر منه ان بعد الكون به وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب وايضا فاعل النبي عليه السلام
 يدل على ذلك لانه لا خلاف انه وقف به وقد قال طه خذوا عني مناسككم وقد روي عن علي
 انما افاض الله عليه السلام قال من ترك المبيت المزدلفة فلا حج له وعار من المخالف ما قد مضى من
 روايتهم عنه عليه السلام مرقوله وهو المزدلفة من وقف عندها هذا الموقف وصلى فيها
 وقد كان قبل ذلك وقف يعرفه ساعة من ليل او نهار فقد روي عنه لانه صلى على ابي طالب في حلق
 الوقوف بالموقفين وقد قد من الجواب عن روايتهم عنه عليه السلام من وقف يعرفه فقد روي
 حجة وقوله الحج عرفه والواجب في الوقوف التنية ومقارنتها واستدامة حركاته وان
 لا يرتفع الاوقف الى الجبل الا فريضة من ضيق او غيره دليل الاجماع المشار اليه والبتا اقل ما ينبغي
 به المرد ليعا عند بعض اصحابنا والاحتياط ينبغي ذلك وظاهر قوله تعالى وذكر الله عند الشعر
 الجرار والمستحب ان يطأ الشعر وان كتب الله تعالى ويسبحه ويحده ويقلله مائة مرة ويصلح
 مجده له ما ليسه يقول الله عز وجل من الغلظة وانقضى من الجمالة والجرح الى غير ذلك من الاثر
 وخذ بنا صبيحتي الى هذا رك وانقضى الى هذا رك فقد روي مقام جسد الشعر الذي انخفض لك
 رفعتك وذلك فالكثرة وجعلته على الناس فيلعب فيه منى ويبدى بجاي الالهة الى الناس
 يحق الشعر الجرار ان يحرق شعره وبشرى على النار وان برأقني حيوة طيبة في طاعتك و
 بصيرة في دينك وعمل في ربيك واتباعا لوامرك وخيرا بالارز جايما وان تحفظني في نفسي في
 اهلي ومالي ونفسي برحمتك وان تحفني في الرعاء والمسئلة الى ابتداء طلوع الشمس فاذا طلعت
 افاض من الشعر لا يجوز الا بعد من الاختيار ان يخرج من الشعر قبل طلوع الفجر لا يجوز ولا ي
 يجزئ حتى تطلع الشمس لا يخرج الامام من الشعر حتى تطلع ولا يجوز للنساء والامهات حتى

من الشعر

الشمس
١٤٩

الامر الا فاضة بلبان مني والدمى والذبح والتقصير و دخول مكة للظواهر السخى والخوران
 تعلق النساء الى الشعر الا ان خافوا من الخروج وقت المصطبة ويستحب الحج من قبل الاذان
 والحدو واقامتين يستحب اوافاض الشعر الى منى ان يسهل يسكنه وقار ذكر الله سبحانه
 مستعقدا له وان يغلبه والى مجسدة المزدلفة والخبر ان يذوق فيه مائة خطوة وان كان راكبا
 فيه راجله كذا ذلك دليل الاجماع المذكور ذكره **فصل** في نزول منى وحج منى
 من طريق وادى مجسدة الى العقبة وقد ذكرنا ان من السنة المبيت بمكة عشرة ايام وكذلك نزلنا
 يوم النحر لمضاهي لما سلك بما منى حتى حجرة العقبة والذبح والحلق والتقصير وكذلك نزلنا ايام
 الشريق والرمي للبيت بما يلي هذه الايام الى حين الاقامة لا خلاف فان ترك المبيت بما تحتلوا
 من غير غير ليلة فطيه ذكر ما ذكرنا ليلتين فعليه دمان دليل اجماع الطائفة وطريق الاحتياط
 فان ترك المبيت فلا شيء عليه لان من يفر في النفي الاول هو اليوم الثاني من ايام الشريق وان لم
 يفر فيه حتى غرت الشمس فعليه المبيت ليلة الثالثة وان نذر لم يبت فعليه دم ثالث
 دليل ما مر من ان يفتاد له تعالى من تحمله يومين فلا شيء عليه فعلق الرخصة اليوم
 الثاني وهذا اذ كان في اليوم الثاني فلا يجوز له ان يفر من منى واصاب النساء او سلبهن العي
 او كثر ضرره فليس له ان يفر في النفي الاول بل يقيم الى النفي الاخير وهو اليوم الثالث من ايام
 الشريق يجوز لمن عدا من ذكرناه ان يفر في الاخرة ناضيا لنفسي الى النفي الاخير افضل له ومن
 اراد النفي في الاول فلا يجر حتى تترك الشمس الا ان يفر في ثمانية احوال من احوال مكة او من
 اراد النفي في الاخير جاز له ذلك بعد طلوع الشمس وقت شأه من احوال مكة ما جاز له ذلك الا
 الامام وحده فان علمه ان يلقى الطهر مكة كذا ذلك دليل اجماع السار له وطريق الاحتياط
فصل في رمي الجمرات والرمي الى الجحش دليل اجماع الطائفة وطريق الاحتياط

قري

وقيل

الخلف بازى من قبله من قوله صلى الله عليه وآله حين صفا وادى شجيتا الناف
 عليك كجصى الخندق وهذا قد لا يجوز الجصى للآخر من غير الجرم ولا المخوف من الجرم
 الجرم او من سجد الخندق ولا الجصى الذى قد روى مرة اخرى مما كان هو الرامى به او
 عين بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط وفعل النبي طه السكندر على ذلك لانه
 لا خلاف ان لم يرم بمر ما ذكرناه وقد قال خذوا حذركم احذروا ما يكرهه ومقدار الحجة كالمسألة
 وافضل للمنفذ من الشعر الجرم الذى شئ منه ثم البيض والجرم وتكره السجود وتكره ان يسجد
 بدليل الاجماع المشار اليه وهو سبعون حصاة يرمى يوم النحر جمعة العقبة وهي القبة بسبع
 ويرمى في كل يوم بعد الجمار الثلاث باحدى وعشرين حصاة ووقت الاستحباب لرمى جبت
 العقبة بعد طلوع الشمس من يوم النحر لا خلاف ووقت الاجزاء من طلوع الفجر مع بقائه
 فمن روى قبل ذلك لم ينجز الا ان يكون هناك ضرر على ما قدمناه ووقت الرمي في ايام
 التشريق كلها بعد الزوال ومسقاة روى يوم جبت عرفت الشمس قضاء في اليوم الثاني في سبيل
 النحر ومسقاة الرمي يخرج ايام التشريق قضاء من قبله واستتاب من روى عنه كل ذلك
 بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط ونجس ان سجد الجرم الاوى هي العظمى هي التي لم ي
 اقرب ثم الوسطى ثم جمعة العقبة هي التي لم يكره فان خالف التنبى استبركه بدليل
 لجماع القباينة وايضا لا خلاف في صحته مع الترتيب وليس ذلك مع عدمه وايضا فقد
 اتفق على انه طه السكندر رتب الرمي وفعله تقع موقع البيان محب الاقنانه ويستحب ان
 يقع عند الاولى والثانية ويكره كل حصاة ولا تقف عند الثالثة كل ذلك لا خلاف في
 ويستحب ان يكون الرامى على طهارة وان يقف من قبل وجبة الجرم ولا يقف من علاها وان يكون
 بينه وبينها قد عسع لورج الوضوء عشر ذراعا وان يقول الحصة في يد اليه هذه

التي لم يكره

مند

حصاة ما جهرت في ارضه صلى الله عليه وآله وان روى حذفا هو ان يصح الحصة على باطن اهاية ويدفعها
 بظاهر شجته ويقول بسم الله اللهم صلى على محمد وآله واخرج عن الشيطان وحسن اللهم
 ايمانك وتصديقا حالك وطهنته بيبك اللهم لعلك تجعله حقا من اوصياء مستحور او ذبا
 مغفور او اذ انسى روى الى ثلاث حصيات ورمى الجرمين الآخرين على التمام ثم ذكر استأنف
 روى الجمرات الثلاث من اوله فان كان روى الاولى باربع ثم روى الثلاث حصيات وكره الرمي
 على الجرمين الآخرين وهذا حكمه اذ انسى روى الوسطى ثلاث لاربع ورمى الثالثة على التمام
 واذا علم انه قد دفع حصاة ولم يعلم لاي الجمرات هي روى كل جمعة رخصاة واذا روى حصاة توقفت
 في محله او على ظهره ليعلم ثم سقطت على الارض لجرات والافعلية ان روى عوسا عن ما ذكره
 بدليل الاجماع المشار اليه **فصل** في الذبح الذي يخرج على مرتين مبدع من مشنوق القوس
 في مبدع الذنر وهو الكهارة وهو التسع وهو القران بعد التقليد والاشعار والمسنون
 في مبدع القران قبل التقليد والاشعار والاصحية وهو التذرع من مرتين مبدع وسياقه وتبين
 موضع ذبحه او يخرج ما يستطاع التذرع لا خلاف وان يكون ذنر هذا بعينه لم ينجزه غيره بدليل
 من الطائفة وطريقة الاحتياط وان يذبح مطلقا ولم يبين شيئا مما ذكرناه عليه ان يذبح ايام
 الابل والبقر والغنم وان يذبحه بمكة قبالة الكعبة بدليل ما قدمنا من الاجماع وطريقة الاحتياط
 ولا يجوز ان يكون المذبح الا ما ذكرناه بدليل ما قدمناه وايضا قوله فما يتيسر من الهدى لا خلاف
 انه يذبح الابل والبقر والغنم ذنر عيها وهو الذنر مضمون على الناذر لانه عوض ما تكسبه
 او مات او ضل ولا ينجز الا الاكثر منه بدليل ما قدمناه من الاجماع وطريقة الاحتياط وانما يذبح
 الكهارة مضمون على حسب اختلاف الجنائيات على ما قدمناه ولم يرد سياقه ما وجب عن كل الصيد من
 جيش حصل القتل ان امكن ذلك ولا يرد سياقه ما وجب عما عدا ذلك من الجنائيات ويذبح او ينجز

التي

ان كان العبد في ليلته او الغمة المفردة سلكه فبالا الكعبة وفي ليله الحج وفي حمله في
الضمان وغير ذلك كل يوم في النذر والاساءة في التمتع فاحلاه بدنه وادناه شاة وبذبح
او فحرج منى وكذا ابدى القرآن من ريبه بعد التقليد والاشعار على ما قد سناه وان كان
استدراؤه بطوعا فالدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط والتقليد هو ان يعلق طوقه على
والاشعار ان يمشي من الجانب الايمن بحذو حتى يسلك الدبر ومن السنة ذكره في كل
سباق هربا من سبل الاجماع المشار اليه ويحتج على المخالف بما روي من طوقه من انه عليه السلام
سلك في النظر في الحليفة ثم دعا بدينه فاستقر على من سلكه من الجانب الايمن ولحور
الاكل من هدي التمتع والقران دليل اجماع الطائفة وايضا قوله تعالى فكلوا مما هو اطعموا الباب
الطيب ثم يقضوا فتمهم وليوم اذ ذرهم والهدى الذي يترتب عليه قضاء التمتع هو هدي
التمتع والقران يجوز الاكل من الضحية بلا خلاف وافضل المبدى والاصلح من الابل التي
والعزم والاثبات ومن الغنم الفجولة ولا يجوز من الابل البقرة الا الشني وهو من الابل التي قدمت له
حسن سين في دخوله السادسة من البقر المعز الذي قدمت له سنة ودخل في الثانية
وتخرج من الضان الجذع وهو الذي لم يدخل في السنة الثانية ولا يجوز مع الاحتيار ان يكون
ناقص الخلفة لا اعور بين العور ولا عرج بين العرج ولا مزم ولا لزم ولا لزم ولا لزم وهو
المقطوع الاذن ولا خصيا ولا غضيب وهو للسنن القرأ الا ان يكون الولد صحيحا والحاج
مقطوعا فانه جائز ولا يجوز الضحية بمعنى الا باق بعد جفرت فوات سواها او غير ذلك
يجزى الهدى الواحد في الواجب الاعز اجد مع الاحتيار مع الفدية تجزى البقرة او البقرة
عن خمسة وعن سبعة فاما المتطوع به فيجوز اشتراك الجماعة فيه مع الاحتيار اذا كان
هدى خزان اجد ان لم يكونوا كذلك فاشتراكهم جائز مع الاحتيار ومن السنة ان يتولى الهدى

أخرج

١٥٨

الذبح او النحر بنفسه او ينشأ ركنا الفاعل لذلك وان نحر ما يجوز وهو قاتم معقول اليد اليسرى من
الجانب الايمن من السنة ولا يجوز ان يعطي الجزر شيئا من الهدى ولا من جلاله على حدة الاخرة ويجوز
عليه وحده الصدقة وابل الذبح من اربعة يوم النحر وثلاثة بعد وفي سائر الايام اربعة يوم النحر
ويؤمان بعدة ولا يجوز ذبح هدي التمتع قبل ذبح الحجة ومن النحر ووجد منه تركه عند من
يقرب به يستريح في العام للقبيل وذبحه عنه فان لم يقدر على القرب صار ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا خرج الى ابله على ما يتناه فاما معنى ذلك دليل اجماع الطائفة **فصل** في الذبح لولا
في الحاج هدي او حجرة فيلحق راسه بجلد من سقبل القبلة واما الخلق من سبل الناس من
الجانب الايمن بقول الله لم يخلقني الا بيمينه واليمين والقبلة وحيات فاعفوا وكفر عني
السيئات انك لم يخلقني الا بيمينه واليمين سلكه وليس بالحيمة محضة كالسنة الطيب دليل اجماع
الطائفة وايضا قوله تعالى ثم يقضوا فتمهم وقد حايه التفسير انه يخلق وابقى المنايا من التمتع
وعليه ولا امر تعالى به هو سلكه ويارض المحالف بما روي عليه السلام قال لا يصح له الذبح
وليفقوا وان دعا للصليين لانا والمفقر مرة ولو لا ذلك لكان امره ولا يصح لجلد الهدى
ولحور القصير ولا من الخلق قد روي ان الفدية لا تحبذ الا للخلق وبغى ان يكون الخلق منى من
نسبه جرح من منها كاد اليها مخلوق فانه يمكن خلق تحت هو ولدت شعره ليدفن كذا كذا ليدل
الاجماع الشالاه **فصل** في دخلة من يومه او من الغد لطواف البائة وهو طواف الحج
الشحي من الصفا والمروة والطواف للنساء يصنع قبل دخوله مكة وللحج في الطواف والسعي منزلا
عنه او لا ثم يخرج من يومه الى منى للمبيت بما وري الحار على ما قد سناه ويستحب له ان يذبح منى
انما يحسد الخيف فيصلي فيه بيت ركعات عند المنارة التي في وسطه ويسبح تسبيحا ثم اعلم
السلام ودعوا الى الحب وان يجوز له جهه الى منى ارجا وزجعة العقبة ولقول الله لا تحمله نفس

الذي
التي

العهد من هذا المقام وارتضيه ابدا ما اقيمته وان يدخل سجد الجحيم الى البغ الى به واصل فيه
 واستمر الى الاستلقاء على ظهره واذا اراد السجدة من مكة استجمل ان يطوف البيت طواف الادبار
 وان يدخله ويصل في زواياه وعلى الرخامة الجبراء وكثير من التفرج والرخا وان اتي زمزم فيشرب
 من ما يابا ويصلي عند المقام ركعتين ويدعو اذ دعا ذكر ذلك دليل الاجماع المتكرر **فصل**
 وخججه النساء حجته الرجال الآية التجر والجرم والخلق عليه من كشف الوجوه والقصبة ولا
 يتجيب لمن في الصوت بالنسبة ولا الهولة بين الملبين وتودي الجائض والفساد جميع المناسك
 الا بطواف فاقا نفيسة اذ ظهرت دليل الاجماع المشار اليه وليس جود الجرح شرطا في وجوب
 الحج على المرأة في صحة الاداء دليل الاجماع للماض ذكره قوله تعالى ولتق على الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلا وقسم النبي صلى الله عليه وسلم السبل للزاد والرحلة ولم يستطع الحج **فصل** ولما
 ما يقصد الحج فقد تقدم فيما مضى فلا حاجة لاحد منه واما ما يتعلق به من الحكم فلهذا مضى
 ايضا محظوظة في المواضع التي تحق ذكره وبقي ما نحن ذكره من المهر منه اعلم ان من مات وطرحه
 الاسلام وجب له انما من اصل التركة سواء اوصى بها او لم يوص بها دليل اجماع الفقهاء وطريقه ايضا
 وادعاء قد اتفقنا على وجوب الحج عليه من استقطبه الموت فعليه الدليل وعارض المخالف حجة الجمعية
 لانه علم المسلم سمي الحج دينيا واكتفى على دين الادبي بقوله قدس الله روحه ان يقضى الدين المحرم من قبل
 التركة ويقدم على الميراث ومن نذر الحج طه حجة الاملاء لزمه ادب الجحيم لانها فرضان اختلف
 فلا يفسد بغيرها بعد الاخر وطريقه الاحتياط واليقين لبراق الزمة يقتضي ما اختاره ولا يجري ذلك
 محرم ما يتدخل من الحدود والكفارات لانها عقوبات مجاز شقوة بعضها بفعل بعض ومما نحن
 فيه مصلح وعبادات يفتر بصحة ادائها الى السنة وانما امر ما نوى ومن كان قتيلا وبذاته
 الاستطاعة لزمه الحج لاجل الطائفة وظاهر قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الاية ومن شهد حجة
 او احصى بر من لم يستطع التفرؤ لادب المناسك فان كان قاريا فقد هذه وان كان متسعا او مفسدا

قري

قري

فقد ما يتأخر به العبد فلا بلغ محله وهو يوم النحر فليحج راسه ويحج له كان مقبلا واعذره
 من قبل في حجره منه ان كان محضورا به من محله من كل شيء الا الساجدة يطوف طوافا من
 قابل ويطاف عنه والدليل على ذلك الاجماع الماض ذكره وايضا قوله تعالى ان الحجرة
 فما انقسمت من العبد وذلك حاتم في الممن والعبد معا وليس احدا ان يقول الاية خاصة في
 الاجصار العدة لانها نزلت بسبب صدور المشركين خارج الجديبة للنبي صلى الله عليه واله وسلم
 عزالت لان الحكم اذا خرج عليه سبب لم يحرقه طيه بل يجب حمله على عموميه وادخال
 السبب فيه على ما بيناه فيما مضى من اصول الفقه ويؤيد ذلك في هذا الموضوع انه تعالى لو ارا
 الاجصار العدة خاصة لقاله فان حصرتم لانه اللفظ المختص العدة دون المرض ولم يقل العدة
 من الاجصار لاشتراكها في الكسائي والروعيه وتعلب واكثر اهل اللغة يقال الحصر
 للمرض لا غير وحصر العدة والحصر ايضا وليس احدا ان يقول قوله تعالى في ساقاية فادب المشرك
 فمن سحر الفهم دليل على انه اراد الاجصار العدة ولان الامن قد يكون من المرض وهو ان من
 زاده على ان لفظ الاجصار او كان حقيقة المرض العدة كان قوله تعالى فادب المشرك لبعض
 ما يتأخر له العموم وهذا لا يستلزم دخول من ما يتعلق به التحصيل في الخطاب والجمود في حيز
 الاجصار الا محله من العدة او من مع الاجصار ومع الضرر مع حوزة حجة حجة هو بعد ان يتقرر
 بلوغ محله وهو يوم النحر دليل الاجماع المشار اليه وايضا قوله تعالى لا تحلقوا راسكم حتى
 يبلغ العدى محله ولا شعبة في انه تعالى كف ذلك مع السكن منه فادب فقد سكن سعة كلفه
 ويحج على من قال ان حجة الجوار الى الجمر ان النبي صلى الله عليه واله ذبح هديته المحجبة منه
 صدره المشركون عن مكة وهذا ما قد افقوا عليه وانه لا يمكن لمن ذكر لاجاله هديته لا قدر على
 شرا به لم يحمله التحلل يبقى العبد في ذمته ويبقى حجة الى ان يذبحه من قاريا او يذبح عنه

من الهدى

المعبر
هو الضمير

الانعام والى الصور على الامام الماضى كونه وايضا قوله تعالى فان احصيته فما استيسر من
الهدى الاية والهدى فان احصيته وادبتم العقل والسياسة ولا خلقوا اوهو سكر حتى بلغ الهدى
محله فاذا بلغ فالحقوا ولم يذكر له كذا ولا لو كان به يدك كذا كذا بل فسلك طريق الهدى
من الاذى وهذا استدلال على ان قوله تعالى فالحق حيث جئت لا يعني عن الهدى في العقل وانما تدرك
المكلف الى هذا القول بعد ان يجب على من لا يحاله الفهم ان كان حيا ولا فاضا عليه ان كان
تطورا والاستيعار على الجهم بحسب البيت والمعصوب جائز بل لا يجوز المشار اليه وايضا
فالاصل جواز الاجارة في جميع الاشياء فمن منع من ذلك في بعضها فعمله البطلان وبعارض المخالف
روى من قوله صلى الله عليه واله الذي سمعته بلي عن شيرازة بن عمار عن عيسى بن شيرازة
عن الحسين بن عيسى لانه دل على جواز النيابة ويسحق الاحتجاج به في باب الخلاف من عباد
الاستيعار وكذا حكمه عندنا ان مات بعد الاجازة ودخل الجهم لا خلاف بين اصحابنا ويسقط
الحج عن الجهم عنه دليل الاجازة المشار اليه ونحوه على المخالفين في الاحتجاج لان ظاهره يقتضي
انه يسقط بالنيابة كما يسقط ايضا بالدين متى صد النائب عن المفوض قبل دخول الجهم ويجب عليه
ان يرد ما بقى عند من فقه الطريق ونحوه ايضا فالحج اذا افسده وكفاية ما ينجيه فيه من
ما هو دليل الاجازة الماضى كونه والجواز ان يكون النائب جرمه او كان عنه مخاطب بالحج لعدم الاستحالة
فان كان مخاطبا بذلك لم يخزله النيابة حتى يودي ما عليه ويكره النائب ان يتولى ذلك من غير
نيابة عن فلان فلا طاعة لله وقرة الله كذلك الاجازة المتكررة من فاته الحج بقى على
اجازته الى انقضاء ايام التبريق ثم دخل مكة فطاف وسعى وحمل حجة عمره ومرة ببيت النبوة
فقد المدة لزيارة النبي صلى الله عليه واله **فصل** في الغنمة المبثولة واجبة على اهل مكة
خاضعا ما وقع في الغنم من دوابهم فغنيهم عن الغنم فتعده على الحج وقد تدرب الى الطور بها

في كل شهر مرة او في كل سنة وافضل الشهور للاعتبار رجب ويصنع من ذبائح الاجرام
لها والطواف والسعي مثل ما قد مضى او لا ويطوف بعد السعي طوافا اخر وهو طواف
النساء لانه لا يرمى في الغنم المفردة كالحج ثم يعلق راسه ويدخل ان كان قد ساق هديا
قبالة الكعبة او يتبرع بذلك ان شاء وقد ايسر من كل ما يرمي به سنة وحكمه ان يصدق به
او لغيره من من ماله مناه ذلك دليل الاجازة المشار اليه ويدل على وجوب الغنمة ايضا
قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وانما هو الاقيموا الحج والعمرة لله ونحوه على المخالفين ما روى من
ابن عباس وان مسعود بنهما قروا واقموا الحج والعمرة لله ونحوه على المخالفين ما روى من
قوله صلى الله عليه واله الذي سألته عن الاسلام هو ان تشهد ان لا اله الا الله في قوله ونحوه
يعتبر وهذا نص لانه عبد الله من فريض الاسلام

كتاب العمارة

الحجاء ومن فريض الاسلام لا خلاف وجعله ما يحتاج الى علمه فيه خمسة اشياء رتبة وجوبه
وكيف يجب ومن حيث جهاده وكيف فعله وما يتعلق بذلك من احكامه واجتهاد العلماء
شرائط وجوبه والحجرة والذلول والبلوغه وكمال العقل والاستطاعة والقعدة والقعدة
عليه على ما شق اليه فيه من ظواهر فقه وامر الامام العادل به او من بعده الامام او ما يقدر
مقتضى ذلك من جفول خوف على الاسلام او على النفس والاموال متى اقتضى طامس هذه الشروط
سقط وجوب جهاد لا خلاف عليه ومع ذلك فلهما هو فرض على الهابة لاقامه من فيه كفاية
سقط عن غير لا خلاف الا من ان المسيب ويدل على ذلك بعد الاجازة قوله تعالى لا يستوي
القاتلون من المؤمنين غير اولى الضرر الاية لانه تعالى فاضل بين المجاهد والقاعد وعبد لا
منه الحسنى وهذا يدل على ان القعود جائز ان كان المجاهد افضل منه وامر الله بحججه

فكل من خالف الاسلام من ساير اصناف الكفار ومن اظهره وبعي على الامه العادل وخرج
 عن بلا عتوه وقصد الى الحق بالاسلم وما هو في حكمه من مال الذي واسمه السيلخ في
 او يجره او سفير او خضر بلا خلاف **قوله** كايمة الجهاد وما يتعلق به والصاير من احكام
 فاعلم انه ينبغي تأخير هذا العهد والى ان تزل الشمس وتصلى الصلوات وان تقدم قبل الحرب لا عذر
 والانتظار الاجتهاد في الدعاء الى الحق ان تسلك عن الحرب بعد ذلك كله حتى يداه العترة
 للحق الحق عليه ويتقدم ذلك البغي فاذا عزم امير المؤمنين عليه السلام على استنصار الله تعالى في ذلك ورغب
 اليه في المنصر وعبا الصحابة ضفوا و جعلوا في ريقهم تحت راية اشجعهم وابصرهم الحرب
 وجعلهم شعارا لقرون وقدم الذراع امام الحاسر وقف هو في القلب والجهاد الوصية
 لم يبق في القوة الاخلاص في طاعته وبذل النفس في مسانده وذكروا ما لهم في ذلك من الشرف
 في الاجار من الفضل وطول الكلفة في العاجل وخوفهم الفراء وذكروا ما فيه من طحل العار لبل
 النار فاذا ارادوا الجلاء امرهم بقاء من صحابه ما بقي هو في ريقهم ليوافية تحتها ضفوا
 فاذا انقضت لهم العدة وزحف هو من معه زحفا سعت من امامه على اخذ بضم القوم
 فاذا زلت ضفوفهم عن امهاتهم حمل هو حمله ولجدة ولا يجوز ان يارز احد الا اذن امامه ومن
 نصه ولا يجوز ان يفر واحد من الجند ولا من الغنم في يجوز من ثلاثه فصاعدا ويجوز قتال العدو
 بكل ما يدحى به الفتحة من اراة متجيبين وغيرها وان كان فيما بينهم فيسلمون الا ان قالوا الستم فانه
 لا يجوز ان يلقى في ديارهم ولا يقاتل في اشهر الحرم من ديارهم من الكفار الا ان سددوا بها
 الفضال وجب من خالف الاسلام من الكفار فيسلمون ويؤدون ومقبلين يقتل سيدهم ويجاز
 على جرحهم وكذا حكم العامة على امامه ان كان لهم فية يديحون اليها وان لم يكن لهم فية لا ينج
 مديهم ولم يجهز على جرحهم ولم يقتل سيدهم واسرى من عدائهم كزناه من الجاهل من على الذين

المعنى

لا يسلح كانه اقلوا لم يخذوا مالا فقلوا وان اجدوا مع القتل ولا سلبوا بعد القتل وان نفوا
 بخذ المالك فقلوا من خلاف فان لم يسلحوا ولم يخذوا مالا نفوا من الارض الجيسا والنفي
 من مصر الى مصر كذا ذلك دليل الاجماع من الطائفة عليه **قوله** من لا كتاب له من الكفار لا
 يكف عن قتاله الا الرجوع الى الحق وكذا حكم من اظهر الاسلام من العامة والمجاهدين ومن لم
 كانت هم اليهود والنصارى والمجوس كف عن قتالهم اذا بدلو الجيرة و دخلوا تحت شراطة
 ولا يجوز اخذ الجزية من عباد الاوثان سوا كانوا عجماء او عرباء ولا من الصابئين ولا من
 دليل الاجماع المشار اليه وايضا قوله اقلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله ولا القبيحة
 الذين كفروا فغرب الرقاب ولم يذكر الجزية وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من لا يتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يمينهم في اخذ الجزية ان يكونوا من الملوك والكتاب وهو لا يسلبوا ذلك الجزية
 ما يوردونه في كتابه مما يضعه الامام عليه السلام او على ارضهم وليس لها قدر معين بل
 ذلك ليعرف المماثلة الامام بذلك الاجماع المشار اليه ولان قدر ذلك ينفق الذي ليس شرعي وليس
 في الشرع ما يزل عليه وما راي عن امير المؤمنين عليه السلام من انه وضع على كل واحد من الفضائل
 ثمانية اربعين درهما على من هو من اوساجهم اربعة وعشرين وعلى من هو من قبايلهم اثنى عشر
 ثمانية على حسب ما رايه في وقته وليس تقديرا لها على كل حال ولا يجوز اخذها الا من الزلوا بالعين
 الا على العقول والاسلم الذي قتل وجبت عليه الجزية بخلاف الجور سقطت عنه الاسلام
 الاجماع المشار اليه ويبار من الخالف بقوله الاسلام يجب ما قبله بقوله لا جزية على مسلم والجزية
 نصر على انصار الاسلام خاصة على ملجيت به السنة من النبي صلى الله عليه وسلم والجزية
 ان لا تجامر المسلمين كفرهم لا تناءل الجزيات في سنة الاسلام ولا يستواسل ولا يفتشوا على
 اهل الاسلام ولا يتخذوا اربعة ولا خمسة ولا يعيدوا اما استقدم من ذلك وتلزم ثمرة التبع

منهم ما هو اقله الشرط ومتى اقلوا شيئا منها صارت دماؤهم قدرا واما الفهم واما عليهم
 فيا المسلمين دليلا الاجماع المشار اليه وبغية من جميع من خالف الاسلام من التجار ملجواه
 البكر وما لم يجوه من الاموال والامتنعة والزراري والاربعين ولا ينعيم ممن اظهر الاسلام
 من الشافعية والمجاري من الاما جواة العسكر من الاموال الامتنعة التي تخصهم فقط من جهة
 غضب دون ما غيرها والامام ان يصلي لنفسه قبل القسمة ما شاء من فريسة او جارية او
 درهم او سيف او غيره ذلك وهذا من جملة الانفال وانما اسبب ما يوجب من حلال في الاسلام
 وليس لاجد ان يصرف عليه وان استغنى ذلك جميع الغنيمة ثم يخرج من الخسران اياه ويتقسم
 ما بقي من الجواهر العسكر من المقاتلة خاصة لكرامته لعلهم ولكن في من كان معه
 غيره اقل من ذلك ولو لم يكن دار الحظا به ومن ادرك المجاهد من المعونة لغيره مثل ما اخذ
 المقاتل وحكم غنيمة البحرية القسمة بين من له فريسة ومن ليس له حكم غنيمة البر
 جوا ذلك دليل الاجماع المشار اليه وما لم يجوه العسكر من غنائم من خالف الاسلام من التجار
 مثل ما صعد عقار وغيرها لجميع المسلمين المقاتل منهم وغير المقاتل والخاص والعام وهذه
 الارض المفتوحة غنوة بالسيف لغير النصارى فما بيع ولا وقف ولا غنمها ولا غنمها ولا غنمها
 ما يراه وحكم للفقير بعد اخراج حق الغلبة فيما بقي في بيع الزكوة اذا كانت مشروطة بها واما
 ارض الصلح فهي ارض الحزبية اذا اشأ الامام ان يضعها على الارض بغير الزكوة ومنه وتسمى بالحزبية
 وقد تسمى ان ذلك يحقق اهل الكتاب وهذه الارض تسمى النصارى فيما لا يراه باسائر ارض النصارى
 وحكم ما يوجب من هذه الارض حكم جزية الزكوة سره سقط بالاسلام ولا يبعث الارض لمسلم
 سقط حلالها واشتعلت الحزبية الى ان يبيعها به واما ارض النصارى التي كان ارض المسلمين اهلها
 من غير يوجب او جلوا عنها وكذا ارض ما كانا ولا يحلف ولا يام القانية ولا يولوا العقب
 وبطون الاديوية وروس الجبال والاجام وقطايح الملوك بمن يوجب وارضون الموات

يأخذ

فللا مائة خاصة دون غيره وله النصف فيما يراه من بيع او غنم او غيرهما او قبلها بزيادة
 على النصف من حق الغلبة وكامل الشرط ما يراه ومن اخذ اسيرا قبل ان يصح الحرب او رهاها
 وجب قتله ولم يجوز للامام استبقاؤه وان اخذ بعد الفتح فالامام يختار من الممنوع الاطلاق
 او المغادرة او الاستعداد والاعقاب الكفار على من يرضى من المسلمين وقد اظهر عليهم
 المشركون فاخذوا ذلك فالذي ارى خارجون عن الضيقة وما جاهد من الامتنعة والرفيق ان حبه
 حاجته قبل القسمة لغير عوض وان اخذ من يرضى من الغنم وبخ الامام الى من وقع في يده
 قيمته من ثمن المال لا ينفق من القسمة ودليل ذلك الاجماع المذكور وفيه الحجية

كتاب البيع

من جملة معرفة اقسامه وشرطه واسباب الغيار فيه ومسوقاته وما يتعلق بذلك من الكلام
 به اقسامه فاربعة بيع حزين بائع ومراية وبيع خيار الزكوة والاشيان الغالية وبيع مائة
 الربو اربعة وبيع موصوف في الزمة الى اجل معلوم وهو المسلم واما شرطه فثلاثة
 ضرورة اربعة شرائط صحة العقار والثاني شرائط الزمة والثالث موت الولاية في
 العقود عليه وان يكون معلوما مقدرا على تسليمه منفعته مباحة وان يحصل ابحاث
 من الباطن والقبول من المشتري من غير كراه الا في موضع ذكره وتحقق مائة الربو او بيع
 عشرة طرايزة على ذلك ينسبها في بابها الى الله واستطاعت ثبوت الولاية لغيره من من
 ليس بالبيع ولا في حكم المالك له وهم ستة الأب والجدة وصيها والجارية امينة
 والوكيل فانه لا ينعقد وان اجازة المالك دليل الاجماع الماضي ذلك ولان صحة انعقاد بيعه
 بشرطه وليس في الشرع ما يدل على ثبوت ذلك حافوا وارضون المخالف بآراءه من نفسه صلى الله
 عليه واله من مع الانسان وليس عندنا وحسب قوله لا يبيع الا بملك ولا ينفق من مال غيره المالك

ولا بأس
 ولا بأس

فاما الاكوت من غير شرط فانه لا يجوز معه ويدل على ذلك الجماع المشار اليه وقد دخل
في التلقين من ما يعبر عنه بالبرعة في سنة في سنة وفي سنة وما لا يجوز معه لانه معلوم
يعبر عنه بغيره بخلاف من اطلق في هذه الصورة فليدليل على ذلك على ذلك بعد الجماع
الطائفة ظاهر قوله تعالى واجل الله البيع وقد دخل فيه ايضا لان العقود عليه قبل
قبضه من الثمن والمتن معا في ذلك للنقل وغيره الا ان يكون للبيع طعنا فان
يعبر قبل قبضه لا يجوز لاجا وبذلك على ما قلناه في الجماع المتكبر ودلالة الاسطرطاه
القرآن ونحوه على المخالف بارادة من قوله صلى الله عليه وسلم من اشاع طعنا فلا يبيعه قبل ان
يستوفيه فخص الطعنا بذلك ولو كان حكم غيره حكمه لبيته ونحوه على ما في السطرطاه
مع العبد الباني جنابة فوجب للقصاص فيه اذن المجتهد عليه فانه لا يجوز لانه قد صار
حراما فاما ان كانت توجب الارش الزم السيد فانه لا يجوز لانه لا وجه فيه
وخرج على ذلك ايضا من ليس بامل العقل وشاهد فانه لا يعقد ولا يجازى الا بالليل
ما قبلناه من الجماع ونفي الدليل الشرعي على انعقاده ونحوه على المخالف بارادة من قوله صلى
الله عليه وسلم العلم عين لانه عن الصبي حتى يملك وعن التام حتى يستيقظا وعن المجنون حتى
يقيقا وخرج على ذلك ايضا من الكافر عبد اميلا دليل ما قدمناه من الجماع ونفي الدليل
الشرعي ونصا قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فانه يجمع الاحكام
ويجوز على المخالف بارادة من قوله صلى الله عليه وسلم اهلان يعلوا ولا يعلو عليهم واسترطاه ان يكون
العقد عليه معلوما لان العقد على الجهول اطلاقا بخلاف لانه من يبيع للغير فلو قال بطل هذا
او ثوابا ما يبيع به فلان سلخته لم يبيع الا بيمين علمه المشاهدة وعلو مقداره وادعاءه
كان حراما ظاهر او يمين الحسن في قصص العيون الصفه او الدخا بغيرها مع القول ان
كان غايها وذل على حرام في الاحكام

لا اظلمت بما ذكرناه من الاجماع لما مضى ذكره و ظاهر قوله تعالى واجل الله البيع وقوله الان يكون
 تجارة عن تراخيكم ونحسب على مخالف بارووه من قوله صلى الله عليه وسلم استعجلوا في البيع
 لرواه فهو للبيان لا لاراه وبذلك قد قلناه جواز بيع الاربعين شرابه سواء لم اعطى او عصى بعد
 حجة ويرجع في حصوله صفة البيع واشتراطها لا من قوله هـ يدخل فيه ايضا الميسر لا
 استثنى منه شي معين كالشاة الاراسها او جلدها والشيء الا الشجرة الغلابة لان ما هو المستثنى
 والجلال من معلوم واعتبر ان يكون مقدور على تسليمه تحفظا مما لا يمكن ذلك فيه كالمسك في الماء
 والطين في اللؤلؤ فان واحد حاله لا يجوز بيعه بلا خلاف لانه من غير الغرض وقد دخل فيما
 قلناه من الاثني وقدرة الاجماع جواز بيعه ارباعه مع في الصفقة ببيعة اخرى بيع ملك
 الاجام مع ما فيها من القصب ويدل على هذا الموضع الاجماع المشار اليه و ظاهر القرآن وانما الخرجنا
 منه ما هذا الموضع ليدل قاطع والبيع لما ذكرناه في هذه الصفقة ليس بغيره لان ما نصه
 في العقد اليه يخرج عن ذلك ولهذا جاز بيع الثمرة الموجود بعضها المتوقع وجود باقيها
 عندنا وعند مالك وطلح الفصل المذكور مع اصوله وان كان في الجاهل معذرة ما لا يمكن تسليمه
 للاختلاف ولما ذكرناه من هذه الشراطين في صلى الله عليه وسلم عن الثمرة قبل ندر صلاحها
 وذلك لا يجوز فيها منفردة عن الاشياء لستة واجبة بشرط التيقية لاجزاء لا يجوز بشرط القطع في
 العالم ما لا يجوز بيعه مطلقا وفي ذلك خلاف و دليلنا عليه اجماع الطائفة ونحوه عندنا خلاصة
 بيعها مطلقا يستعين فصاعدا لانه ان خاسف في سنة ذلك في اخرى و ظاهر القول دلالة الاجل
 تدل على ذلك بعد اجماع الطائفة ما اذا ايدى صلاحها و امنت العامة جاز بيعها على كمال مطلقا
 بشرط القطع او التيقية بدليل ما قدماه ولما ذكرناه من الشراطين في صلى الله عليه وسلم انما عسى من جيل
 الجليل هو شاج التاج وعسى من الملاقيج وهو ما يقع بغير الامتياز وعسى من المفاين هو ما

اورثها

الخلاص

وحيث

في اصحاب الفجوة لان ذلك مجهول غير مقدور على تسليمه هـ ولما قلنا ايضا عسى من الذين يبيعون
 القمح والصفوف على الظاهر لا على المجهول فان ذلكا واخر الذي صار غير مقدور على تسليمها
 لا اختلاف بينهما بل الحديث عندها والجملة المبيع في صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة على التناولين
 وهو ان ينفق البيع على ما هو عليه الحصة والعمالة الثمن والجلال صلى الله عليه وسلم عن بيعتين
 في بيع جواز بيعك بعكس كما جاز في الشفعة ودينار من الشفعة فيقول المشتري قد قبلت به
 واشترط ان يكون مستغفاه جواز ما لا شفعة فيه كالحشيش وغيرها وقد يكون ما يباع
 تحفظا من المناهج المجرمة ويدخل في ذلك ما يحسب لا يمكن نظيره الا ما خرج البليل من بيع
 الحب للعلل الصيدة التي لا تستباح به تحت السماء وهو الجاهل الطائفة ونحسب على من
 قال من المالكين يجوز بيع الكلاب مطلقا وبيع سرقين ما لا يملك لجمعه وبيع الخمر وكاله الذي
 طبعها بارووه من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يبرئ شيئا خمر منه ولا يبرئ على من منعه من جوار
 بيعه كالمصيدة التي لا يستباح به بغير الامتنان للذين قد ماها و بارووه عن جوار من اتق
 صلى الله عليه وسلم عن من لم يملك الا ان يكون الصيد وبارووى او على امره من كتابه الفصل من اتق
 صلى الله عليه وسلم والاراس في الاشتغال بالزيت القصب هذا يدل على جواز بيعه لذلك واعتبرنا ايضا
 من البايع والقبول من المشتري بغير ان يقول انما عقار بالاستدانة من المشتري والكتاب من البايع
 وهو ان يقول بعني الف يقول بعكس فانه لا ينفق ذلك بل ان يقول المشتري بعد ذلك استر
 او قلت حتى ينفق ليعتد ايضا عن القول بان عقار الحاطة يجوز ان يقع الى البايع وطاعة ويقول
 اعطاني بكذا فطاعه فان ذلك ليس ببيع وانما هو ارجحة للمنفق في ذلك ما قلناه من الاجماع
 اليه وايضا ما اعتبناه بغيره في حجة العقيدة وليس بغير حجة ما قلناه ليدل ما ذكرناه في صلى
 الله عليه وسلم عن بيع اللامسة والمائة وعن بيع الحصة على التناولين والاشد معني ذلك ان يفسد القصب

قري
مسوح

لستى او الشبهة والقائمة بعامونا واما اشتراطنا عدم الاكراه لان حصوله لنفسه العقد
 لا خلاف وايضا لا يقع المقتضى هو الاكراه في حق جواراه الحاكم على البيع لا بقاء
 بل من حقه انه يبيع البيع معه لا خلاف ايضا وانما نقتضيه العقد البيع من الشراء على
 شرط منها ما هو فاسد ففسد العقد لا خلاف يجوز ان شرط في الرطب ان يبيع ثم يوفي
 الخبز ان يبيع عينا في الرطب ان يبيع مثلان يفسد في رطب مثلا على ان يكون جارا في
 المستقبل من شجر معين لان ذلك غير مقتضى على تسليمه وقد اقبل بطلان ما قد مناه وفسد
 ما هو صحيح والعقد معه كذلك وهذا على ما بينه من اختلافه في جوار شرط على العقد
 ما يقتضيه او ما يقتضيه من صحة فيه مثل ان يشرط القبض وجواز الانعاج والاحل
 والخيار والرقن الكيل والشاقي فيه خلاف وهو ان يشرط ما يمكن تسليمه لجوار شرط
 ثوبا على ان يخطه البائع او يصبغه او يبيعه شيئا اخر او يتاج منه وان يبيع على المشتري
 ان يرد الثمن طرية وقت كذا كان المبيع له وان شرط على المشتري ان يبيع منه ويدل على
 صحة العقد مع ذلك الاجماع الماضي ذكره وظواهر القرآن دالة الاصله ويجوز على التعاقب
 في صحة هذه الشروط بآراء من قوله صلى الله عليه وسلم في المومن عند شرايه طرية من قوله
 الشرط ان يبيع من الثمن ما لم يمتنع منه كتابه لاسنة وباروه من خبره بآراء من ان يبيع
 الله عليه السلام ان يبيع منه البعثة بركة شرط عليه للمدسة وانه عليه السلام اجاز البيع و
 الشرطه ومن شرطه ما هو فاسد لا خلاف غير ففسد العقد وفي ذلك خلافه وان
 يفسد كما يخالف السنة يجوز ان يشرط بائع الحديد ان يكون له لاهل الفتق وبذلك على صحة
 العقد ما قد مناه من الاجماع وظواهر القرآن دالة الاصله ويجوز على المخالف بآراء من حيث
 بديهة وان يشرط على عاتية حين اشتراطه ان يكون ولا يملك الا الصفة ما اجاز الله
 الله عليه السلام البيع وقال لا آمن اعق فاجيد الشرط واعلم انه قد بقي صلى الله عليه وسلم

ان جعل عليه
 ما عاين من العقد ان لا يبيع
 البعثة او لا يبيع

يوم الموعود على يوم لفيه وهو ان يشرط على المشتري ان يبيع العقد بعد استقرار الشئ الاصله له البيع
 فهو من البيع على عهده وهو ان يشرط على المشتري ان يبيع العقد بعد استقرار الشئ الاصله له البيع
 التخيير في البيع وهو ان يشرط في الثمن من اربعة له في الشئ التخيير المستحب وفي ان يبيع
 جارة لباد وهو ان يبيع من اربعة له ويترهن بامعة حتى تعالي في ثمنه فلا يتركه يبيع
 حتى يوزن للناس من ورقه ونحوه وفي عن لقي الركبان للمشتري منهم وقال الله الشراء فان لم يلق
 ففاجب السلفة الخار اذا ورد السوق الا ان ذلك عندنا مجزى بربعة فابح فاذ وفاعان لا على
 ذلك كان جديا ولم يكن لقياء ولا هذه المناهي لانه على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك ان شاء الله ولا يشرط على من فنى سقطات الخيار في صحة ولا خيار ذكره **فصل**
 في اسباب الخيار وسقطاته اذا صح العقد بثلث احد وللمشتري من المتبايعين الخيار اجماعا
 خمسة اجماعا اجتماعا في مجلس العقد وهذا هو خيار المجلس ولا يستحق الا اجماعا من ثلث
 وخياره والتفرق ان يفرق كل واحد منهما صاحبه بخطوة فصاعدا عن اثاره والخيار على من
 تأخير في فسخ العقد وتأخير بعد فلا اول ان يقول لبيعهما لصاحبه في المجلس ففصلهما ففصل
 العقد يدل على ذلك اجماع القاطنة ويجوز على المخالف بآراء من قوله صلى الله عليه وسلم انما يبيعان بالخيار
 ما لم يتفرقا الا بيع خيارهما متبايعان وذلك لا يجوز الا بعد وجود التبايع منها لانه انما يفسق
 من فعل كالتأرب والفانل ثم انتمت كما للخيار قبل التفرق اقل ما يحصله ما ذكرناه انما يفسق
 بيع الخيار وهو الذي ثبت فيه الخيار ما قد مناه من حصول الخيار في خبر اخر ما لم يفرق فاعن كما انما
 فاذ انفق فافقه وجب البيع وفي الخبر ان يشرط او يكون معهما عن خيار فان كان عن خيار ففقه
 البيع وهو في الخبر ان يشرط او يكون معهما لصاحبه لفتة وحمل لفظ المتبايعين في الجملة على التبايع
 فيه صحيح لما ذكرناه في الروايات الاخرى لان من قال لبيعه ان يشرط فاشترى شيئا ثم لم يشرط عليه

انما يفسق من فعل كالتأرب والفانل ثم انتمت كما للخيار قبل التفرق اقل ما يحصله ما ذكرناه انما يفسق

لم يفتق الخلاف ولم يأت في الخبر مجاز الكائن الاصل الحقيقة ولا يجوز العود على ما لا يدل
 وما يتعلق من في خيار المجلس في قوله صلى الله عليه وسلم ان يفتق الخلاف من خيار المجلس
 يقتضيه لا يخلو لان بقرعة خفية ان سئلته وقوله انه انما لا يستقل في المجلس وذلك
 انما ثبت في عقد بقرعة لا لالة له فيه وهو ان يكون لالة عليه في ان المراد لا يخلو ان
 بقرعة خفية ان ما جئة ما ثبت له من خيار المجلس فغيره عن التسليم بالاستقالة وقتنا
 ذلك لا من بعد ما انه ذكر امر يقوت بالتفريق والاستقالة ليست كذلك وانما الذي يقوت
 التفريق هو التسليم بحق خيار المجلس الثاني انه في عن المقارعة خوفا من الاستقالة
 لا يستقالة غير مضمرة على ان الالة غميرة لجهة وانما المضمرة عنه مقارعة المجلس فاما التسليم
 بحق الخيار لانه ما مور استبدان صاحبه واعتبار ضاهه السبب الثاني للخيار اشتراط اللبة
 ويجوز ان يكون ثلاثة ايام فماده في الخلاف في يجوز الزيادة على الثلاث ولا ينافي ذلك ولا يفسد
 به العقد بوليد لاجل الطائفة ويدل على صحة العقد ايضا ظاهر القرآن ودلالة المصداق على
 المخالف في جواز استرجاع ما زاد على الثلاث لقوله صلى الله عليه وسلم من عنده شرط عليه بقوله
 السطر خيار من الميثاقين ما لم ينسج منه كتاب ولا شنة وما روى من قوله صلى الله عليه وسلم عليه الميثاق
 ثلاثة ايام بعد ثلثة ايام من ان ينسج من القصار من ان ينسج من الزيادة عليها فان شرط الخيار لم يثبت
 كان الخيار ثلاثا وثم خيار الثلاث في الميثاق باطلاق العقد المستند خاصة من غير شرط في
 الامة مدة استينافها ليل الاجماع المتكرر وان الثلاث على المدة المعهودة في النسيئة لعرب خيار
 الكلام اذ اطلق جمل على المعهود ولا يثبت في الميثاق لما كانت لخصي والتابع فيه لوقد فسج منه ما
 لم ينسج في غيره ولا يستمر ان ثبت هذا الخيار من غير شرط كانت خيار المجلس وتعلق هذا العقد
 من الخيار لاجل لانه اشيا انقضت المدة المضربة له بخلاف الخيار في انما يماه ليل الاجماع الطائفة

ثلاثة

على ذلك والنص في البيع وهو من البائع فسخ ومن المشتري العارضة لا خلاف في قدره
 اجماعا ان المشتري اذا لم يقبل البيع وقال للبائع بغيرك الثمن ومضى على البائع الضيق عليه
 ثلاثا هو بالخيار متى سمي العقد فطالبت المشتري هذا ان كان الميسر متابعي بقائه
 فان لم يكن ذلك كالحضرة ات عليه الضمير وما واجد ان هو بالخيار على ما يشاء من ذلك البيع
 في هذه المدة من مال البائع وبعدها من مال البائع وذلك على ذلك كله لاجل الطائفة
 السبب الثالث لحسار الامور في بيع الاعيان الغاية التي لم يتقدم من المتبايعين او من بعدهما
 فانه لما قد دللنا على صحة هذا البيع فيما تقدم وينقطع هذا ان جعله اجد لم يثبت
 ان يري الميسر على ما عرفت وصف ليل لاجل الطائفة وانما يجوز الخيار مع ما ذكرناه
 جملته الى دليله ولا دليل عليه والثاني ان روى خلاف ما وصف ويحمل التسليم لانه على القول
 واعلم ان ابتد المدة لخيار من حين التفريق الا ان لا من حين حصول العقد لان الخيار انما
 يثبت بعد ثبوت العقد وهو لا يثبت الا بعد التفريق فوجب ان يكون الخيار انما من ذلك الوقت
 ويدخل خيار المجلس في جميع شروط البيع التسليم وغيره لاجل الطائفة على ذلك كما جاز
 الشرط لمصلحة ما قد مضى العقد الصرف فان خيار الترجا لا يدخله بخلاف ولا يدخل خيار
 المجلس فما ليس من مبادي العقود بوليد لاجل الطائفة ويجوز في الخلاف جازوه من
 قوله المتبايعان بالخيار ما لم يفتقرا فخص بذلك المتبايعين دون غيرهما من ادعى دخول ذلك فيما
 ليس بيع فعليه لا يخلو ولا مانع من دخول خيار الشرط فيما ليس بيع وقوله صلى الله عليه وسلم
 للمؤمنين عند شرطه بطله ذلك على ذلك ومن له الخيار لا انقضى الفسخ جازوه لا يفتقرا الى حضور
 صاحبه ولا الفسخ بالغيب وسواء في ذلك قبل الفسخ وبعد لان حق الفسخ بالخيار قد ثبت
 لكونه اجد منها فمن ادعى انه لا يفتقرا لاجد ما الامر حضور الآخر فعليه الاصل ولا يخلو الميسر
 في مدة الخيار فهو من مال البائع الا ان يكون المشتري قد جرد في جرد ايد على التخي

فيكون هذا كذا من قوله واذا وطئ المستنق في مدة الخيار لم يكن ما قوماً ولم يحق له البيع ويكون خبراً أو يلزم
 العقد من جهة علم ما قدمناه كل ذلك بدليل إجماع الطائفة ولم ينسج خيار الأبدان ولو شابهة
 بطلان خبره لانه لا دليل على ذلك فان نسخ البايع العقد لم يبق فيه الولد للمستند عشت
 قيمة الامنة ان كانت نكر او نصف عشت قيمتها ان كانت شيئاً لاجل الوطئ بدليل إجماع المشايخ
 وخيار المجلس والشرا من موروث بدليل إجماع الطائفة لانه اذا كان حقيقاً للثبوت وركب
 حقوقه لظاهر الركن واذ لم يكن من ذلك الخيار او اعني على انتقال الخيار الى وليه بدليل إجماع
 المشايخ والسبب الرابع لصار له مورثاً كان في البيع قبل قبضه لا خلاف ولا يقطع الاجماع
 لسور خمسة بعد اشتراط البراءة من العيوب جاله العقد فانه يبرأ من كل عيب ظاهر اكان او باطنا
 معلوماً كان او غير معلوم جيبوا ان كان البيع او غير بدليل إجماع الطائفة ونجس على المخالف بقوله
 علم المومنون عشت وظهر قوله لشرط جالب من المسلمين ما لم يمت منه كتاب ولا سنة وثانها
 الخبير الذي مع العلم الغيب لانه على الفور لا خلاف في قولنا ان الرضى الغيب لا خلاف انما هو ان
 لا يبرأ من عيبه عند الشك وليس له ما فناء الاثر وهو ان يزوج على البايع من الشئ مقداراً نقض من
 قيمة البيع صحيحاً الا ان يكون البيع حياً او اية موزة ذهب او فضة قد بيع بخمسة فان اخذ الاربع اجزاً
 لما يردى ذلك له من الربو والى نسخ العقد واستيفاءه فحين ليس من جنس البيع ليس من
 ذلك وخالفنا الفقهاء في البيع الذي لا يجوز مثله الا بملكه لان الحاصل بعد العلم الغيب فانه من
 من الرضى من العيوب ولا يسقط بحق المطالبة بالارضاء لان النقص في الرضى البيع الغيب
 وكذا احكمه ان كان قبل العلم الغيب وكان مما يضمن المبيع يردان فيه مثل الصبي مكتوب او فحلان منه
 كالقطر له وان لم يكن ذلك فله الرضى الغيب لا علمه ما لم يكن المبيع امانة فطاعاً فان كان من غير رضى
 بشئ من العيوب الا ليدل فافاً بذكره ومما نصف عشت قيمتها لاجل الوطئ على ما مضى ذكر ذلك
 بدليل إجماع من الطائفة واجدات ستة الجنون المذموم والبصر فانه يرد كل واحد من ذلك العيب

والامة المنة ستة اذ لم ينسج من الرضى مانع دليل إجماع المشايخ اليه انما ورد الشك للمفارقة
 معها صاعاً من تمر او بر عوص من النعير بدليل إجماع المشايخ على المخالف بآراءه من قوله
 صلواته على من استمر بمشاة مصراة فهو بالخيار لانه لا يبرأ ان شأنا مبيعاً وان شأنا ردها مبيعاً
 من تمر وفي رواية اخرى ان كان الغيب في بعض المبيع فله ارشده او رد المبيع والبصر له رد
 المبيع خاصة بدليل إجماع المشايخ اليه ونجس على المخالف بقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا
 ضرر لغيره في رد المبيع خاصة اضراً للبائع ولا ينسج من الرضى الغيب الذي لا ينفصله الخاصة
 من المبيع في ملك المشتري كالتمر والساج وسمى رد ذلك كله دون البايع بدليل إجماع المشايخ
 ذكره ونجس على المخالف بآراءه من انه صلى الله عليه وسلم قضى ان الخراج للصنان ولم يفرق بين
 النسيب وغيره السبب الخامس للخيار ظهور عيب من غير العارة مثله بدليل إجماع المشايخ
 اليه ونجس على المخالف بقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرر من استترك بمانية ما شأنا ردى
 عشت كان طاعة في العشر وبه عليه صلى الله عليه وسلم عن ثلثي الركبان وقوله فان بقي ثلثين فاجب
 السبعة للخيار اذا دخل السوق لانه انما جعله الخيار بعد العشر **فصل فاقا الربوا**
 فيست في كل مكيل وموز من مو كان مقبوضاً او غير مقبوض النقص لا يعلم بدليل إجماع الطائفة فلا
 يجوز بيع بعضه ببعض اذ انفق الحين او كان في حكم المنفق كالخسطة والسعير عند الاستبط
 لانه رادى على ما مضى للمول الثاني للشبهة والثالث في المقدار والنقابة قبل الافراق الا بان
 لا خلاف في الامر بالك فانه قال الا كان لجد العوضين موصوفاً جاز يبعه فيمن يريه ويكون الباق
 قيمة الصنعة ونجس على بآراءه من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق
 بالورق الا سواكسوا ولا بفصل فاقا قول ابن عباس من رضى افعه من الصنعة يجوز التفاضل
 فيها فاقا من رضى جليل إجماع على خلافه فان اخذ الحين كان جدياً فاقا الا

عليه ولا

في

الطحا

425

[illegible]

تقديمه بالكيفية من غير جنس من غير جنس اليه مثل ذلك والكم من جنس وغيره
 يدل على ان الطائفة و ظاهر القرآن ودلالة الاصل ان يكون المسلم فيه كجاءا فان جهة قبل قبضه
 لا يجوز اجماعا على ما قدمناه من اجور الاقالة على كل حال لا نقا صحيح وليست بيع وحجته على المخالف
 في ذلك باردة من قوله صلى الله عليه وسلم ان اقاله على كذا جأ في بيع اقاله الله نفسه وم القيامة واقالة
 نفسه هو العفو والترك فوجب ان يكون الاقالة في البيع كذلك وعلى هذا لا يجوز الاقالة بالتمسك
 او باقل او بخير غير واذا جئنا بالمسلم فيه قبل مجله لم يلزم المشتري قبوله لانه لا يستلزم ان يكون
 له في الخير غير من لا يظلمه لغيره لان اجازة على ذلك تجعله الى يده ويجوز التراضي على تقديم
 الحق عن اجل بشرط التقصير منه بدليل اجماع المصارف لانه لا مانع من ذلك وحجته على المخالف
 باردة من قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن عند شدة علمه وقوله الصلح جائز بين المسلمين الا ما جرم
 جلا لا اء جلد اء اما ما تخيل الحق عن اجل بشرط الزيادة فيه فلا يجوز لاختلافه بافضل
 واما ما يتعلق بالبيع من الحكم فقد مضى في خلال الفصول المقدمة منه ما يناسب ما بقي ما
 ذكره من الاتق فخر الخطاب اهل ان من جهة البيع وجوب تسليم للعقد عليه في الحال الا ان يشترط
 التاكيد لاختلافه فان تشاجرا وقال كل منهما لا اسلم حتى اسلم فعلى الجاهل لبيع البايع على تسليم
 المبيع او لان الثمن انما يستحق على البيع فوجب الاجازة على تسليمه ليستحق الثمن فان اشترط البايع
 من التسليم حتى يملك المبيع فذلك من ماله على كل حال لا يطل العقد بعد تسليمه وان كان قبضة
 المشتري فذلك وقد لزيم البيع فذلك من ماله دون مال البايع سواء كان قبضة او رضى تركه في
 يبر البايع والقصص فيما لا يمكن نقله كالارضين القليلة وفتح الحظرة كرى حكم ما يمكن ذلك
 فيه مما يتصل بها من الشجر وثمر للفصله والنساء وما عدا ذلك التحويل النقل كذا وكذا
 اجماع الطائفة ويكون بيع المرحوم بالنسبة الى الشتر كونه من هذه السلعة كذا وقد بحثنا

و احد

براسه الى وخرج درهم في كل عشرة والاولى تعليق البيع بعين المبيع من اجماع شيئا يمين
 مؤخره بعد ان يبيع من الخبز حتى يخبز ذلك فان باع ولم يخبز الاجل صح البيع لا خلافا
 ان المشتري اذا علم ذلك فهو بالخيار من ان يدفع الثمن حالا وبين اربعة العيب لان ذلك
 تدليس في الثمن ومن قال بغيره من السلعة على يمانية بخرها بخرج درهم في كل عشرة قال
 اشتدته قال خلطت الاسترشافا تسعين فالبيع صحيح لانه لا يبرطل فساد المصلحة
 بالخيار من ان اخذ يمانية وعشرة لان العقد على ذلك وقع ومن ادعى ان ما علمه من
 القضاة في الثمن غيب لدره فاه ان شاء ومن خبطا من الثمن بعد ازم العقد شيئا والى
 البيع من جهة لم يلزمه جملته بل خبطه ما وقع العقد عليه لان الثمن قد استقر ومن ادعى ان
 الخبط بعد ازم العقد يلحقه فعليه الدليل والى ان يفسد بقا الفسار مثلا و
 الطراز في بيع الدار فقال صار على تركه او لم يقبل استرته ومن باع بغير طرحة البايع
 والمشتري في الثمن فالبيع فاسد لما قدمناه من المعاملة بالثمن فان راضيا بانقاز فحجته
 المشتري القيمة فافوقها او حصة البايع للقيمة ما دونها مضى لاجتماع ولا حجة البايع بالذم المشتري
 باقل من مائة وقد سنان تعليق البيع لاجلين فبين كونه بيع الى مائة وكذا الى ازيد من ذلك
 فان راضيا بتمامه كان البايع اقل الثنتين في اعيه الاجلين ليل اجماع الطائفة على وقد قيل ان
 من جهة صدقة ولعدة من شئ يبيع بخر بعد اذن الاثر فقد البيع فيما يبيع فيه فادانت
 ذلك والمستند الحارث بن عبد الحمير او نك ما يبيع منه البيع بالخصه من الثمن الذي نقضها
 عليه لان بيع الثمن انما كان في مقابلتها وتصبا عليها معا فاد ان طرأ له بعد ما سطر الثمن
 عساه ومن وجب المبيع فعليه الدليل ولا خيار للبايع على المشتري في ذلك لان البيع قد تم
 بعينه من كونه بالخيار فعليه الدليل ولا يدخل في بيع الشجر ما عليه من ثمر الا بشرط ان يكون
 الثمر مع الارض والجوهر من الحيوان ما ملخصه من اداة وبارد ماله يكون مع العبد والامة

او جازي
 انقضاء
 عليه

الحق السبعة على الفور وتسقط بالخير المطلب مع القدر من اصحابنا وغيرهم لان ما قلناه هو
 الاصل في كل حق عقلا شرعا ولا يخرج من هذا الاصل الا ما خرج دليلا باطل كقول الرب العيب
 على ان حق الرد كما كان الخبير ابطاله بخوارق امارات العيب وخفايا يحصل الشبهة
 في وجوده وجب المسارعة الى الرد وليس كذلك حق السبعة لان ما خرج به من عقد البيع
 قد اُسرد كدقيقه وما يتعلق به للخالف في ذلك التفسير الجاد لا يقول على مثلها في الشرع وقولهم
 ان لم يطل السبعة بناخير المطلب دخل على المشتري ضرورة انه اذا علم ذلك استعجى من التصرّف
 في البيع بما يحتاج اليه من غير تأخير وتعيين لان الشفيع يامر اذ التذكرة اذا اخذ وهو من
 لغز على وجهه ذلك النوع من عقلا شرعا الجواب عنه ان هناك من
 ان يخرج من هذا الضرب ما به تسقط السبعة اصلا او بالانقطاع السبعة الى الاختلاف
 على من يراه الثمن واجود التجر من ذلك كذا في التمهيد على سبيل الجارحة في مقابلتها
 المشتري ما ذكر مجموع من الشفيع الشكاة وان الة ضربه هاهنا هو المقصود المرامي دون الة ضربه
 المشتري وهو استحقاق السبعة من علم البيع بعد التميز للظواهر لا لاختلافه وان كان جازم في العلم
 وتراجيح المسافر اذا قدم الصغير ايا بلغ ولم منع ما ذكرتموه من ضرر المشتري من استحقاقه
 استطنا عدم عجز عن الثمن لانه انما ملكه اخذ اذ دفع الى المشتري ما يذله للبايع فادفع
 عليه ذلك سقط حقه من السبعة وسواكل عجز لكونه نفسا او لكونه ماء فتح عليه العقار وحده
 غير محمول القيمة وقد قدرت عليه لاختلافه في ذلك وروى اصحابنا ان كذا كذا في كل حق
 من البلد التي هو فيه حتى تمت ثلاثة ايام ومضى ادعى حصاره من ممر آخر فلم يجد مخرجا
 من ذلك فيكون هو واول الثمن وزياد ثلاثة ايام هذا ما لم يورد العيب عليه الى ضربه فان ادعى ذلك
 بطلت السبعة بطلت الجاه الطائفة والاول الثمن وخلافه على الشفيع كذلك ولم يرد اقامة

الرد

تفليها اذ المكن قليا وهذا لا يتفق على مذهب من قال من اصحابنا ان حق السبعة لا يسقط بالخير
 والابطال البايع من الثمن بعد ان يرد العقد فهو المستري خاصة ولم يسقط عن الشفيع لانه انما يند
 الشفيع من الثمن الذي انقضى السبعة عليه وما لم يرد بعد ذلك حجة تجزئة لا دليل على جوقها العقد
 وانما ملكه شرطا استحقاق السبعة استحققت في كل شيء من الارضين الحيوان والعروض
 كان ذلك مما يحتمل التسمية او لم يكن وهذا هو المذهب الذي تقدم الاجماع عليه من اصحابنا والمحقق
 على الخالف بآرويه من قوله صلى الله عليه وسلم السبعة فيما انقسم ولا يفصل ويقوله السبعة في كل شيء
 على انه لعلهم الاكثر من جهنم الى السبعة وجب لادخاله الضرب على الشفيع وكان هذا
 للشيخ جاسلا في سائر الليحات لم يكره القول بوجوب السبعة فيها وقولهم من صفة الضرر الذي
 حجب السبعة لان الله ان يكون حاصلا في جهة الرد وهذا لا يكون الا في الارضين ليس بشيء لان الضرر
 لا يقطع حيث انما ارادته عقلا شرعا كالبايع مكلف وجبت السبعة لانه لا يجد ما يرد الاخر على ان
 فيما من الارضين ما يرد من كره امسا ويدم الضرر الشكاة فيه كره امه كالمواصر وغيرها من الصالحات
 من قال لا يند حق السبعة الا فيما يحتمل التسمية شيئا من العقار والارضين ولا يند فيما لا يحتمل
 التسمية من ذلك كالحمامات والارحية ولا فيما ينقل فيقول الا على وجه الشفيع الارضين الشجر والبناء
 والسبعة مستحقة على المشتري دون البايع وعلى الزبالة للشفيع دليل لجام الطائفة ولانه قد ملك
 العقيد والشفيع لمخدر منه ملكه بحق السبعة فيلزمه بركة هـ اذا كان شركا غير كامل الحقل
 فلوليه بالناظر وامور المسلمين المطالبة بالسبعة دليل لجام المشار اليه في حجب على المتخالف
 لقوله على الشك السبعة فيما لم ينقسم ولم يفصل اذا ترك اللوى ذلك فللصغير البالغ والمجنون لا
 عقل المطالبة بدليل الاجماع للشك ولان ذلك حق له اللوى وترك اللوى لا يستلزمه لا يورث اساطير
 والاعراض المسترى متى علم الشفيع بالشك او بالعب السبعة كان له لبقاؤه على قطع الثمن
 والبسار اذا رد عليه ما نقص من ذلك بالفتح لان المشتري جعل ذلك في ملكه فليترك منه ما استحق

لا ادعى فيه

بمنه

فأستحق ما يقتضيه القلق ولأنه لا خلاف في أن كلة المطالبة القلق إذا زك ما يقتضيه ولا بد له
 فحجب المطالبة إلا المردية وإلا استلزم البيع لا بفعل المشتري أو غيره هو مثل علم المطالبة
 السبعة فليس بسفيح الأرض والآلات وإن هدمه بعد العلم بالمطالبة فعليه ردّه إلى مكان
 دليل الإجماع المشار إليه هو إذا عقد المشتري البيع على شرط الزيادة من الخيوب أو علم الغيب
 وصح علمه من السفيح ذلك بل متى علم الغيب رد المشتري رأسه ولا يختلف المتباينان السفيح
 في مثل النسيان فقدت البينة والقول قول المشتري مع مينة بدليل الإجماع المنعكوه وحقق
 السفيحة موروثة عند بعض أصحابنا العموم آيات الميراث وعند بعضهم لا تورث **فصل**
 القرض القرض جاز من كل ما يملك للتبرع فلا يجوز للولي أو الوصي أو من مال الطفل إلا أن
 يحل في بيعه بعض الأسباب فيحفظ في حفظه أو اقراضه في القرض فضل كذا وتواب جليل
 وتكره للميراث أن يستدين ما هو عني عنه ويحرم ذلك طه مع عدم القدرة على قصاياه ولا للميراث
 اليه وكل الجوز السلف فيه محرم اقراضه من المكيلة للمورث والمذموم والحيوان عند ذلك
 لأن الأصل الإباحة والمنع يحتاج إلى دليله ويحتج على المخالف بالاحكام الواردة في جوار القرض
 والمنع على قول لا فاعامة لا يخصر فها هو مملوك القرض لأنه لا خلاف في حوار النصف
 فيه بعد قبضه ولو لم يكن مملوكا لما جاز ذلك معه ويجوز أن يقرض غيره مالا على أن لا يخذله
 في بيعه أو على أن يعامله في بيعه أو جارة أو غيره فما دليل الإجماع الطائفة لأن الأصل الإباحة
 والمنع يقتضي دليله ولا يجوز استراط الزيادة فيما تقضى سواها في القدرة الصفة ويجوز
 أن يأخذ المقرض خيرا مما كان له من غير شرط ولا فرق من ذلك أن يكون حادق من المقرض
 أم لم يكن بدليل الإجماع المشار إليه لأن الأصل إباحة ذلك وإن كان للمقرض مثل أن يكون مكيلا
 أو موروثا فقصاه مثله لا يقتضيه بدليل الإجماع المتكررة ولأنه إذا قضاه بمثل بستان

قوله

المسلم

وإذا كان لا بد من العلم بالدين بعد المطالبة
 فليس ذلك كذا إذا قضاه بغيره
 ولا بد من العلم بالدين بعد المطالبة

محقق وليس كذلك إذا قضاه بغيره ولا بد من العلم بالدين بعد المطالبة
 به مع الغنى عنه وقيل حاجة من هو عليه إلى الارتفاق به ويجوز عليه ذلك مع العلم بحجوه عن
 الوفاء لقوله تعالى وإن كان ردّه عسرة فنفقة إلى مقبلة ولا تجوز له المطالبة في الحرم على حال
 وبذلك التزم عليه فإن ردّه لم يجز له أن يقبض أكثر من ثلاثة أيام ويكره له قبول هدية لا جليل
 الدين ولا له إذا قبلها الاحتساب بما من حلة ما عليه كذا ذلك دليل الإجماع المشار إليه
 ولا يجوز لأصحاب الدين الموقوف أن ينزع من هو عليه من السفيح لأن المطالبة تكفيل ولو كان
 سفيح المملوك أو كانت مبدية أكثر من أجل الدين لأن الأصل براءة الذمة من الكفيل وبهوى
 حواجز المطالبة به تنفق إلى دليله لأنه لا يستحق طه شيئا في الحال فلا يستحق المطالبة
 بأمانة الكفيل ويكفي استيفاء الغريم المنكح لأن في ذلك تضييع الحق وتعرض للمعصية
 الكاذبة ومتى خلف لم يجز لأصحاب الدين أن يظفروا من ماله أن يأخذ منه بمقداره
 حقيقه ولا يجوز له ذلك إلا أن يجلف إلا أن يكون ما ظفروه ودية عنه فانه لا يجوز له أخذ شيء
 منها غير أدبه على حال دليل الإجماع الماضي ذكره وحقق الدعوة عموم قوله تعالى أن الله لم يترك
 أن يؤذوا الأمانات إلى أهلها وإذا استدان العبد بغير إذن سيده فلا ضمان عليه ولا على السيد
 إلا أن تعيق فيلزم الوفاء ومسومات جمل ما عليه من دينه ويجوز لأخلاف الأصحاب الميراث
 ولا تجوز له ماله من دينه لأخلاف الأمانة وبعض أصحابنا من طرق الأجداد أنه نصير جالا لا يكتف
 الدين في التركة الآب أو جميع الورثة أو شيئا من عديلي أو من غيرهم مع تعيين المدعى بأن
 أقر بعضهم ولم يكن على ما ذكره له من الدين بمقدار حقه من التركة ولم يرد غير متى
 لم يترك المقتول هذا ما يقتضيه دينه لم يجز لأوليائه القبول أن يفسدوا قضاء دليل الإجماع
 المتكررة ذكره

منه

١٨٣

فصل في الرهن الرهن في الشريعة عبارة عن جعل العين وثيقة في دين إذا اقتدر استيفاء
 دينه عليه استوفى من العين وشرط صحة جملته لا اجزاء والقبول من جابر والقبول
 وان يكون المرهون عيناً لا ديناً لا نقد مثلاً وبثقة عين في دين ان يكون مما يجوز رهنه لان كونه
 خلاف ذلك يناقض المقصود به وان يكون المرهون ديناً لا عيناً مضمونة كالغصب مثلاً لان
 الرهن ان كان على قيمة العين اذا تلفت لم يبيح لان ذلك حق لم يثبت بعد ان كان على نفس العين
 فذلك لان استيفاء نفس العين من الرهن لا يبيح وان يكون الدين تأسيلاً قال رهنك كذا البتة
 تغريمها غداً لا يبيح وان يكون لازماً كعرض الغرض والتمن والجرع وقيمة التلف والرس الخبايا
 ولا يجوز اخذ الرهن على مال الكتابة المستند طبقاً لان عندنا غير لازم على ما قد ساءه واذا اكتمل
 ما ذكرناه من هذه الشروط صح الرهن لا خلاف وليس على صحته مع اخلاصه دليل فاما
 القبض فهو شرط في لزومه من جهة الرهن دون المرقن ومن اصحابنا من قال يلزم من الاجاب
 والقبول لقوله تعالى او فوالعقود قال وهذا عقد صحيح الوفاية والقول الاول هو الظاهر من
 المذهب والى على اجماع واذا تعين المخالف من اصحابنا اسمه ونسبه لم يتر خلافة في كونه
 الاجماع لانه انما كان جهة ليقول قول العقود فيه لا اجلاً اجماع وما ذكرناه مستند في المسئلة الاجماع
 وان كان في خلافه من بعض اصحابنا فليعرف ذلك واما قوله تعالى او فوالعقود فلا يستغنى عن
 ظاهره لانه يستلزم القبض في الرهن ليست بشرط بل لاجماع الطائفة وانما قوله فرض
 مقبوضه فشرط القبض والمستند الاستدانة بحيث يجر على المخالف بما رودة من قوله عليه السلام
 الرهن محلوب ومركوب وذلك لا يجوز الاطلاق الا للرهن لا خلاف ولا يجوز للرهن تصرف في
 الرهن ما يسهل حق المرقن كالبيع والهبة والرهن عند نقله العتق فان نقله كان تصرفه باطلاً

ان ذلك

اش
خلاف

ولا يفسخ الرهن لان الاصل صحته والقول صحته بخلافه دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل
 عليه وانما يفسخ الرهن اذا فعل ما يطلعه حق المرقن منه ياذنه ولا يجوز الاستفاد بما عدا
 ذلك من سكنى الدار وزراعة الارض وحسبة العبد وركوب الدابة وما يحصل من صوف
 وتاج ولين او انفق هو المرقن على ذلك وترا سيا به ولا يجوز للمرقن الاستفاد
 والزراعة والحسبة والركوب والصوف واللين اذا اذن له الراهن وتخل بموئنة الرهن
 الاولى ان يعرف قيمة منافعه من صوف ولين في موئته وما فضل من ذلك كان رهناً مع
 الاصل بل على ذلك لجماع الطائفة فان سكن المرقن الدار او ربح الارض بعينه اذن الراهن
 ان يركب الدابة او يزرع الارض او يركب الدابة كان الرهن له لانه عين مال هو الرأية جاذبه فيه وهي عين
 متميزة منه ولا يخلل للرهن ولا المرقن على الجارية الموهونة فان طبعها الراهن بغير اذن
 المرقن بغيره وعله التعزير فان جلت وانما تولد فان كان مؤسراً وجب عليه قيمتها كونه رهناً
 كما في الجرمية الولد وان كان محسراً بقيت رهناً جالها و جازيها في الدين بل لاجماع المشايخ
 اليه فان طبعها اذن المرقن لم يفسخ الرهن جلت اهل جلد لان ملكه لها ثبات على ما بيناه
 فيما مضى واذا كان ائناً كان الرهن على جاله فان طبعها المرقن بعينه اذن الراهن فهو رهن ولو كان
 رهن لسيدها ورهن جها فان كان المولى اذن الراهن وهو حاله تجزى ذلك ولم يلزمه من ان
 الاصل راة الامة والزامه المهرصة الى دليل فان انت تولد كان حراً الا حقا بالمرقن لا خلاف
 ولا يجب قيمته لان الاصل راة الامة وتخلها بذلك بحيث لا يخلو للسيد في الشرع ما يدل
 عليه ودرهن المشاع جائز كالمقصور بل لجماع الطائفة وايضا قوله تعالى وقرضه

١٨٤

ولم يفصله وحوادثه كذا المرفق في سحر الذهب بل دليل الاجماع المشار اليه وايضا ما اورد
 جواز ذلك والمنع منه ينفر الى دليل وحجته على المخالف مجموع الاخبار الواردة في حواء
 التي يكتفي بها اركان الذهب مما يشرع اليه الفساد ولم يستطع ادا حيف فساد الذهب
 بل طلالا ان المرفق لا ينفق به والمحال منه وادان المرفق لا ينفق في سحر الذهب بشرط ان يكون
 منه وهما مكانه فان ذلك جاز او لا سطر البيع بذلك قوله تعالى ولعل الله السع وحجته
 على المخالف هو له المومنون عند شرا طهره وان قال الله بيع الذهب بشرط ان يجهل منه من ي
 قبل بحله مع البيع وكان الشئ هنا الى وقت المحيد ولم يلزم الوفا بتقدير الحق قبل بحله لانه
 لا دليل على ربه ذلك والذهب امانة في يد المرفق ان هلك من غير نويط فهو من مال الالهي
 ولا يسقط بفلا شئ من الدين على الاجماع المشار اليه وحجته على المخالف ما روده من قوله
 عليه السلام لا تعلق الذهب بالذهب من صاحبه الذي ربه له فنهى عنه فنهى لان المالك انتم
 الربا والغرم الثمنان والثلث وقوله سحر المراد الغرم الثقفة والمؤنة لا ياتي ما قلناه بحله
 اللطاف على الامر به وايضا قوله الذهب من صاحبه المراد به من ضمان صاحبه به وحتى قوله طهر
 لا تعلق له بالذهب المرفق وحجته عليهم بقوله الخراج بالثمن وخبر لجه اركان الذهب لا خلاف
 وجب ان يكون من ضمانه ولا يعارض من ذلك ما روده من ان رجلا ذهب فنهى عند انسان ففقد
 فقال المرفق النبي صلى الله عليه وآله غير ذلك فقال ذهب جعله لان المراد بذلك ذهب جعله
 الوثيقة بغير الدين وولنا ذلك لو جهين اجهدها انه وجد الحق ولو اراد ذهاب الدين الوثيقة
 معا فلان ذهب جعله والشأن ان الدين انما يسقط عند المخالف اركان مثل قيمة الذهب او قل
 ولا يسقط الرابطة منه اركان التي فلو اراد ذهاب حقيقه من الدين لاستفهم عن مبلغه او

في حواء

او لا
 ينفق

فمعلوم للمواظ وقوله سحر بقوله الحق من الوثقة معلوم المشاهدة فلا نافي في ما به غير
 صحيح لان تلف الذهب لا يسقط حق المرفق من الوثقة على كل حال بل ان التلف المرفق او التلف
 لجهن من القيمة فنهى به وتجدر عن مكانه فان اذ علمه سحر ارفق ان الذهب اذا تلف من غير
 حياية سقط حق الوثقة واداعي المرفق هلاك الذهب فان القول قوله مع منعه هو الذي
 ذلك امر ظاهر او حقيق بل لاجماع الطائفة وايضا فقهه امانه في يده او اكان ذلك
 فالقول قوله في هلاكه واد الخلف الالهي والمرفق في الاحتياط والمفريط وفقد الثمن
 فالقول قول المرفق انما مع منعه واد الخلف في مبلغ الذهب او مقدار قيمته فالقول قول المرفق
 فيمنعه واد الخلف في مبلغ الدين اخذ ما اقرب به المرفق وخلف على ما ذكره ويدل على ذلك قوله
 الاجماع المتكرر ذكره **فصل** في التفسير والتفسير في الشرح من كنية الدين وماله الالهي
 بقضائهما وحجته على العالم المحرطه بشرط اربعة اجدها ثبوت انفسه لانه سبب الحج عليه فلا يجوز
 قبل ثبوتها والثاني ثبوت الابون عليه فمثل ذلك والثالث انهما جالان الموحد لا يستحق للطلابة
 قبل جيلو عليه والرابع مسلة الغرم المحرطه لان الحق لغيره فلا يجوز للمالك المحرطه ان يمسك
 فلا يجوز عليه تعلق المحرطه لاجلهم لانه او لها تعلق بوثقه للمالك الذي في يده وثانها طمعه من
 التصرف في ماله بما يطلو الحق الغرم كالبيع والهبه والعتاق والكتابة والوقف ولو تقرر لم ينفذ
 تصرفه لان نفوذ سطر فائدة المحرطه ونصه تصرفه فيما يبيد ذلك من خلقه وطلاق وعفو عن
 قضاية مطالبته وسنة اشتمل في الزمة وله حتى حياية توجب الارش شاركون المحرطه
 الغرم بمقداره لان ذلك الحق يكت على التفسير بغير اختيار صاحبه ولو تقرر من ذكره كل عليه
 قول المحرطه وقراية وشاركون المرفق سائر الغرماء لان امران صحيح وان كان كذلك فظاهر الخبير

هذا الفصل من كتاب المنطق
الذي هو من كتب الفلاسفة
الذين هم من علماء اليونان
والذين هم من علماء الحكماء

في قسمة ماله بينه وبين غيره ما ذكرناه من خصصه فعليه الإيداع وناشئان قد عرفت
قوله من غيره ما كان الحق بما من غيره دليل إجماع الطائفة بحجج على المخالف ما روي من قوله
بطلانها وحيل ما أتوا فلسف فصاحب الشارع ليجوز متاعه إيا أو حبه بعينه هذا أو جيد العن حالها
له تغيب ولا يعلق بها حق لغيره برضا كتابة فان تصرف لم يخلو لغيرها اما ان يكون زيادة أو نقصان
فان كان نقصان كان اختيار من ان يتركه ويصرف بالنسبة مع باقي الغرماء و من ان يأخذ فان أخذ وكان
نقصان جزء وعقبتهم التمس عليه كعبد من لعل اجدها أخذ الموجود وضارب الغرماء من المفقود بقدر
النقص وان كان له ارش لم يمتنع من فعل الخبيث لعله وضرب بقسط ما نقص الحناية مع الغرماء ان كان
نقصان جزء لا ينقسم التمس عليه كذا باب عضو من اعضاءه فان كان ارشله لكونه بفعل السي
أو بأقصة مما أوتيه لحد العين بأقصة من غير ان يصرح مع الغرماء وان كان تقسيم العين زيادة لم يخل
ان يكون متصلة أو منفصلة فان كانت متصلة لم يخل أمرا ان يكون بفعل المستد أو بفعل غيره كصبي
التوب وقصارته كان شركا للبايع مقدار الزيادة والأدنى الى ابطال الإجماع وذلك لعدم ان كانت
بغير فعله كالسهم الكس وتعليم الصنعة لأخذ العين الزيادة لا ينافي وان كانت منفصلة كالثقل
والسراج لأخذ العين من الزيادة لأنها جعلت في ملك المشتري لو كانت العين زينة فخلطة بالجوهر
تكون منه سقطا حق بايعه من عينه لا ينافي الثالثة بدلالة أنها ليست موجودة مشاهدة ولا طريق
للمر لا لغيره ان يطالب بقسمته ولا يحيط بالفلسف مع داره التي يسكنها ولا عبده الذي يحمله
ولا إتيته التي يحمله عليها دليل إجماع الطائفة ولأنه لا دليل على محوب مع ما ذكرناه ويكره بيع
ما عدا ذلك فان استع باع الحاكم عليه وقسم التمس من الغرماء دليل إجماع المشار اليه الله وحججه
على المخالف ما روي من أنه عليه السلام خرج على معاد باع ماله في دينه و ظاهر ذلك انه باع بعض
اختياره وإلا ظهر غير الحق لحد القسمة لفض الجاهل وقسم عليه لان حقيقة ثابت فيما كان في

بكر الفلسفة لا دليل على سقوط طم منه بقسمته على غيره ولا نصيب الدين الموقوف على الفلسفة
بحكم الحاكم عليه الحالة لأن الأصل كونها موقوفة على من أوقفها بقسمته حاله كذا روي وصحة
على الإحصار بدليل إجماع الطائفة لأنها ليست على مجرد النفي وإنما تضمنت إيات سنة له وحججهما
في الحال ولا ينفك ذلك على جنس العبد بدليل إجماع المشار اليه وإذ انقضاء عصاره البينة أو حقه
في دعوى ذلك الغرماء لم يحجز الحاكم جسته ووجب عليه النفي من مطالبة وملازمة الواجب
ملا دليل إجماع الماض ذكره وأيضا قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة لا ميسرة وحججه على
على المخالف ما روي من قوله عليه السلام لفرما والرجل الذي أصيب بما اتاعه من الثمار خذوها
وغيره وليس لكم الآذ لك ولم تذكر الملازمة وليس الغرماء مطالبة العبد ان يخرج جسته ويكتب
لأبائهم بدليل ما قد ساء في المسئلة الأولى سوا بدلهو إذا علم من نفسه الذرة على ذلك وارتفاع
الموازنة فعله ليبري ذمته وعلى الحاكم استنها والفلسف للمعرف فلا يعامله إلا من منى استقاط
دعواه عليه **فصل في المحجور المحجور عليه** هو الممنوع من التعريف في ماله وهو على ضربين
محجور عليه لحق غيره ومحجور عليه بحق نفسه والأول ثلاثة للفلسف قد قد من الحكمة والميراث محجور
عليه في الوصية ما زاد على الثلث من التركة لحق ورثته لا خلاف في المحاسب محجور عليه فله
لحق سيده والقرب الثاني أيضا ثلاثة للصبي والمجنون السفية ولا يرفع المحجور عن الصبي من الميراث
البلوغ والرشد والبلوغ يكون بأحد خمسة اشياء السن والظهور المنى والمجنون الخلق والابا تبجيل
إجماع الطائفة وحججه الثمين في الكلام خمس عشرة سنة وفي الحجارية تسع سنين دليل إجماع
المشار اليه وحججه على المخالف في الكلام ما روي من قوله عليه السلام إذا استشهد المولود خمس عشرة
سنة كتب ماله عليه وأخذ منه المجدد وما روي من قوله عز وجل على رسول الله صلى
الله عليه وسلم عاشر بدية وان انث عشر سنة وروى في لم يبرئ بلقت وغرضنا من تأمل الحديث

هذا الفصل من كتاب المنطق
الذي هو من كتب الفلاسفة
الذين هم من علماء اليونان
والذين هم من علماء الحكماء

برهنة ائمة ومن وجب اشارة على النفقة في ذلك فعليه العيلة حتى على الخالف باره ومن قوله
 عليه السلام لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه وادراكه لغيرها الا انما اذن العارة لم يكن للنفقة
 منعه فان عهدها بتبها الا ان نفقة لم تكن للطالبة ليشتركه نصف النفقة ولا منعه من
 الاستغفار وان عهدها لا يتجدد ما لم يتكلم له نفسه او اشأ والمنع لشره من الانفطار وليس له
 شك في السفل ولا منع شره من شقاء لان ذلك استغفار الارض لا البناء ولا يجوز لاجد الشك في
 في الجاهل ان يرد منه حصة خفيفة لا تقدر بالمجاورة من ان كان ذلك هو الاصل
 من حيث كان تفرقا فما لا يملك على الانفاد ومن ادعى جواز ذلك لم يسهل له ان يشره في
 الجاهل في وضع حبيب عليه في صفة ثم تقدم او قلح لم يكن له ان يسهل الا باذن مجدد لان جواز
 اعادته يقتضي الدليل والاصل لا يجوز ذلك الا باذن والسبب الا في الاول اذ في الثاني واذا
 تارخ اثنان اذ اية لغيرهما اكلها والاخر اخذ للمجاورة فقدت البينة فهي على انصاف لا دليل
 على وجوب الحكم بالاركان فبره على اخذ من ادعى ذلك فعليه الدليل ومن ادعى على غيره
 بجواز ما قرره به وصاحبه فيه على ما يعلم صحيح الفصل في الجواز النفقة في صفة التي
 على السلم الصلح جائز بين المسلمين الخبره
 شره على منعه صلي المجمل لهما ان من على الارض خيت في حقات قصايه ومنه ما روى المجال لاطاف
 الامير داود لان نقل الحق من دمة الى اخرى مع اختلاف الدمة تابع لمريض صاحبه ولانه اذا روى
 صحته الجواز لا خلاف وليس على صحته ما روى خبره من انه دليل قول النبي صلى الله عليه وآله لا يجزى لغيره
 على من على من يحمل مجول على الاستجاب لما فيه من قضا واجبة لغيره ولجائته لما روى عنه ومنه ما روى
 المجال عليه لان اساق الحق في دمة لغيره مع اختلاف القوا في شره الاختفاء ومنه ما روى في كتابه
 ولانه لا خلاف في صحته اذا روى للسبب ذلك اذا لم يرضه ومنه ان يكون المجال عليه بل في حال

قوله
 وقرئ

عليه

الجاهل

الجواز لا خلاف بين اصحابنا فان روى المجال لعدم ملائمة جاز لانه صلب الحق وصح الجواز
 على من ليس عليه دين لان الاصل جواز ذلك والشرع منه يقتضي الدليل ولو كان عليه دين اعتبرت
 شرطان لقران لغيرهما اتفاقا للحق في الخمس والنفقة لان المجال عليه لا يملك ان يشره
 خلاف ما به عليه والشأن ان يكون الحق مما يصح لغيره البذل فيه قبل قبضه لان الجواز هذه
 حالها في القوا ومنه وادى صحته الجواز لا تنقل الحق الى دمة المجال عليه بل خلاف الامير في انما
 منسقة من الجواز لا يكون حق بالحق في الدمة الاولى ولا يعود الحق الى دمة المجال اذ المجال
 عليه الحق وحلف عليه او مات مقلدا او اقلس وحل الجاهل عليه لانه لا دليل على عود الحق اليه
 بعد اقاله عنه ولان عود اليه عند اصرار المجال عليه يظل قائم اشتراط ملائمة قدرنا
 ان ذلك يستلزم اذ الجاهل المستحق البايح الشئ ثم روى المبيع العيب بطلت الجواز لانها بحق البايح وهو
 الشئ وادى بطل المبيع سقط الشئ فان الجاهل البايح على المستحق الشئ ثم روى المبيع العيب لم
 سطر الجواز لانه تقتضي حق لغيره المقتدين وادى الخلفا فقال المجمل وهكذا لفظا الوكالية
 وقال المجال لاجلتي بلفظ الجواز والقول قول المجمل لا خلاف في لفظه وهو عرفي ومن
 غيره ولو كان الرأى العكس من ذلك كان القول قول المجال ان اصل ما ختم في دمة المجمل ولا
 انقلبه لفظ الجواز وان القدر الذي جرى بينهما منه انه قال الجليل بما على عليه من الحق ثم اخلفا قال
 المجمل ان مقتضى في ذلك وقال المجال بل الجليل في اخذ ذلك لنفسه في القول قول المجمل ان اصل
 بقا حق المجال في دمة وبما روى على المجال لهما في ذلك وذكر المجمل ان كان القول قول
 مع يمينه **فصل** في الشان من شره جاحته ان يكون القاصر محض انفسه مولى عليه بل
 في حال الشان الا ان يرضى للمضمون له بعدم ملائمة فيسقطنا الشرط وان يكون الجاهل معلوم وان
 يقبل المضمون له ذلك وان يكون المضمون جفا لزم ما في الدمة كمال القرض والاجرة وما اشبه ذلك

قوله

وحي

دليل الاجماع المشار اليه ومصير الى الزعم كما اشرف في مدق النيار لقوله عليه السلام الذي هم غافرون
 ويصح شأنه بالجملة بشرط ان يفعلوا يستحق به الخبر المتقدم وقوله تعالى ومن جابه جيل يحيى
 وانهما زعيمون ليس في صحة ان يكون المضمون معلوما بل لو قال كل حق يثبت على فلان فانما ضابطه
 صحة وزعمه ما يثبت بالبينه او لا في دليل الاجماع المشار اليه وليس من شرط صحة الخبر ان يكون
 المضمون عنه والمعرفه ومعرفة المضمون له لانه لا دليل على ذلك ولا في صحة خبره على المخالف بما روي
 من ان عليا باقتضاه لما ضيق الدرس عن الميت اجازة النبي عليه السلام ولم يصاد موثقه ولا ما هما
 النبي صلى الله عليه وآله عن عرفته وامرته صلح الدرس في ذلك ليس من شرط صحة
 الخبر ان يكون الخبر انتقال الحق الى ذمة الضامن وبدي المضمون عنه منه ومن المطالب به
 دليل الاجماع الطائفة وخصم على المخالف بما روي من قوله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام لما
 ضمير الدهر من عن الميت حتى اذا الله عز وجل اسلام خيرة فذكر ما كان كما قلت وكان فيك ووليت
 قتالة لما ضمير الزمان بها عليه للميت منها بدي قال نعم فذكر ان المضمون عنه غير أمين
 الدين العثمان ولا يرجع الضامن على المضمون عنه ما ضيقه اذا ضمن غير اذنه فان كان اذنه في
 الضمان يرجع عليه دليل الاجماع المشار اليه سواء الاذن في الاول او لم ياذن لانا قد بينا ان الحق انتقال
 الى ذمته فلا حاجة الى استيدانه في القضا وخصم على المخالف في المسئلة الاولى بحجة على طلبة العلم
 والى قتالة لان ضمانا لما كان خبر اذن لم يكن له الاجور على المضمون عنه لان ذلك لو كان لما لم
 يكن في الضمان فائدة وكان الدين ايقا على الميت كما كان ويصح ضمان الدين عن الميت للفلسفة
 لا مانع من ذلك لان النبي صلى الله عليه وآله له امان الضمان مطلقا في الخبر المتقدم ولا يستفهم عن
 حال الميت اذا قيل يدين لسانه وضمير اجزاء بشرط صحة بخلاف الامارة المروية
 من قول النبي صلى الله عليه وآله لو كان اجزاء وهو حتى فلم يحضر لزمه او ما يثبت عليه في قوله
 من احب ان كماله الايدان وان مات قبل ذلك بطلت الكفالة ولم يزمه اذا اشترى ما كان عليه

بشدة

بخلاف من من اجل هذه الكفالة الامن ما كان من شرطه وبدا على ذلك الاجماع الطائفة لان اشد
 براءة للامة وشغلها يحتاج الى دليل وانما صفة الكفالة انما كانت بدينه لا بما في ذمته ولا يجب
 عليه ما لم يتحمله لو قال ان لم ات به في وقت كذا فعلي ما يثبت عليه لزمه ذلك لو لم يتحمله
 حيا كان او ميتا دليل الاجماع المشار اليه ولا يثبت ذلك قبل اذنه **فصل** في
 الشركة ومن شرط صحة الشركة ان يكون في مالين متجانسين اذا اخطأ نسبة لهما امر
 وان اخطأ حتى يصير امالا واحدا وان حصل الاذن في الصراف في ذلك دليل الاجماع الطائفة على ذلك
 حكمه ونصا لا خلاف في انعقاد الشركة بتكامل ما ذكرناه وليس على انعقادها مع عدمه او اخلال
 بعضه دليل له وهذه الشركة التي تسمى الفقه بالشركة العنان عليها فائدة لا يصح شركة المقايضة
 وهي لا تستركا في ذكر المالاء عليها ومالاها متعين ان لا تستركا الا بان وهي الاسترال في بيع العسل
 والشركة الوجوه وهي تستركا على ان يترك كل واحد منهما عجاولة لا يراس الى العنان كونهما يتجسد
 من فائدة عينا ودل على فساد هذه الشركة ايضا انه عليه السلام قد نفى عن الخزير وهو جاهد لان
 كل واحد من الشريكين لا يملك الاكسب الاخر ضامرا ولا يعلم مقدار ما يكسبه ويحذر شركة المقايضة
 على ان يشاركه فيما يلمه بعد ان غصبه وضمان ذلك عثر عظيمه واذا انعقدت الشركة افقتت
 يكون لكل واحد من الشريكين من الترخ مقدار اماله وعليه من الاضيعة بحسب ذلك فان استرجعا
 تفاضلا في الزرع او الاضيعة مع الشراوى في داس المال وتساوا في كل ذلك مع التفاضل في داس المال
 يترك الشرط دليل الاجماع المشار اليه وكذا ان جعل احد الشريكين الاخر فضلا في الزرع ان اجاز له لم يترك
 وكان للعامل اجر مثله ومن الزرع بحسب داس ماله ويصح كل من ذلك للمراضى وجعل ثلثا للزراعة
 بالاجرة دون عقد الشركة وعجز الزرع عما لم يمتصها مع ثلثا عينا دليل الاجماع المشار اليه ولا ي
 الاصل حوا ذلك في المنع تنقير الى دليل فان قال المخالف استرجعا الفضل في الوضيعة بمنزلة ان

بما روي

فيما

٢٠

نقول ما ضاع من مالنا فهو مالي وهذا فاسد قيل ما انكرت ان يكون بمنزلة ان يقول ما ضاع فهو
 من مالي وما كان الا في قدر من مال من مالي خاصة وتبرعت لك ذلك وهذا ما نرى منه ويلزم
 البينة على ذلك ان لا يحجب استرجاع الشرا من البيع لانه بمنزلة ان يقول ما استوفيت من مالي فهو
 لك من النصف في مال المشتركة على حسب الشرا وان لم يكن لها معا على احتياج لم ينجز لاجلها
 ان يفرده وان شرط ان يكون تصرفا على الاحتياج والافراد فهو كذلك وان استرطبا النصف لاجلها لم ينجز
 للآخر لاجلها وكذا القول في صفة النصف في المال من السفر والبيع النسيئة والتجارة ويشتبه
 ومتى خالف لاجلها ما وقع عليه الشرط كان ضامنا في الشركة عقد جائز من كل الطرفين يجوز منحه
 بغير اذن من مالها متى شاء ولا يلزم شرط التاجيل فيها وتفسير الموت والشرك المأذون له في النصف
 مؤتمن على مال الشركة والقول قوله فان اصاب به شركة جلف على قوله او انفا سم الشركة كان في الشركة
 الذي يكون الجاسل منه منها والمفكر فيهما ولو اقسما فاستوفى لغيرها ولم يستوفى الاخر كان
 له ان يفسخ شركته على ما استوفاه كل ذلك دليل الاجازة المشار اليه فان اباي من النصف في الشركة
 واقر على شركته الاخر فبعض الثمن مع دعوى المسترك ذلك وهو جائز لم يبر المسرك من شي
 امتاما حتى لا يبر فلا تة ما اعترف بتسليمه اليه ولا الى من وكذا على قبضه فلا يبر منه واما
 ما يحقر الذي لم يبيع فلا تة منكر لغبضه وقر شركته البايح عليه لا قبل تة جلة وقر الوكيل
 على الموكل بقبض الحق الذي وكفه في استيفائه غير مقبول لانه لا دليل على ذلك ولو اقر الذي لم
 يبيع ولا اذن له في التصرف ان البايح قبض الثمن يرى المشتري من نصيب المقرنة بالاختلاف
 وتكر شركة المسلم لكافي بالاختلاف الا من الجين البعق فانه قال ان كان للمسلم والمنفعة
 بالنصف لم تكن **فصل** في المضاربة المضاربة والقراض عبارة عن معني واحد
 وهو ان دفع انسان الى غيره ما لا يتصرف على ان يادق الله تعالى من غير ان كان منها على ما
 يستطاعه ومن شرط صحة ذلك ان يكون راس المال مده برهم او ذناير معلومة مسلمة الى

التصيب المعتبر

في العمل ولا يجوز القراض بالفلوس ولا بالورق المغشوش لانه لا خلاف في جواز القراض مع حصول
 ما ذكرناه وليس عليه حرج في العمل به بل لا يجوز له ان يبيع من موقوف على اذن صاحب المال ان
 اذله في السفر او في البيع نسبة حادثة ذلك ولا ضمان عليه لما يملك او يحصل من خسران وان لم
 ياذله في البيع النسيئة او في الشراء اذله فيه الى بلد معين او شرط ان لا يتجر الا في شيء معين
 ولا يامل الا انسانا معينا مخالفا لزمه الضمان بذلك الجماع الطائفة ولا يتجر على المخالف في صحة
 القراض من طرف الشرط بقوله عليه السلام المومنون عند شرط طهر لانه لم يقبلوا اذا ساءوا بارت
 المال كانت نفقة السفر من المال والشرط والملي من من غير اسراف من مال القراض ولا نفقة
 للمضارب من في الجرض ومن اصحابنا من اخذ القول انه لا نفقة له جرض ولا سفر قالوا للطلاب
 جعل على ان يكون له من المخرج سهم معلوم وليس له اكثر منه الا بالشرط والاسرة والامل من الحق
 فله رب المال اذنه حتى الشرا وصلى عليه وانسحب القراض ان كان الشرا بجميع المال انه خرج عن
 كونه مالا وان كان ببعض المال انفسخ من القراض بقدر قيمة العبد وان كان الشرا بغيره وكان
 بعينه مالا فالشرا باطل لانه شرك ما يلف وحجج عن كونه مالا بحقيق الشرا او الاستر في
 الذمة صح للشرا وقر للملك لعامله لا يجوز له ان يدفع الثمن من مال القراض فان فعل ذلك الضمان لانه
 تعدى بقرع ماله غير في سيرة في ذمته واد استر في المضارب من الحق عليه قوم فان اذنته
 عليه ما استر الا انفق منه بحساب نصيبه من المخرج واستشعي في الباقي لرب المال وان لم يركبته
 على ذلك او قصر عنه فهو راف بدليل الجماع الطائفة وللمضاربة عقد جائز من كل الطرفين لكل
 ولجل منها فحجة متى شاء ولا بد الصاحب للمال من ذلك بعد ما استر في المضارب للمضارب لم يكن له غير
 ويكون المضارب لغير مثله والمضارب مؤتمن لا ضمان عليه الا بالتعدي فان شرط طهر لانه
 جواز المخرج كذا لة دون رب المال ويكره ان يكون المضارب كافرا بدليل الجماع المشار اليه **فصل**

اشرك

في الوكالة لا تتبع الوكالة الا فيما يقع دخول النيابة فيه مع حصول الاجاب والقول من مملكته
 عقق ما لا بد من هذا وبعبارة اخرى من فاعله وكالة فيه نفسه فلا يصح الوكالة في ادائه الصلاة
 والصوم غير المكلف بايديها لان ذلك مما لا يدخل النيابة فيه ولا يصح من محجور عليه ان يوكل فيما قد
 منع من التصرف فيه ولا يصح الوكالة من العبد وان كان ماذوا له في التجارة لان الادب في ذلك ليس
 باذن في الوكالة وكذلك الوكيل لا يجوز له ان يوكل فيما جعله التصرف فيه اذ ان موكله لا يصح ان
 يوكل للمسلم على ترجيح الشريعة من الكافر لان موكل الكافر على ترجيح المسئلة من المسلم لان لا
 يملك ذلك لنفسه ولا يجوز للمسلم ان يوكل الكافر ولا يوكل له على تسليم دليل عام القاطبة وتصح
 وكالة الحاضر ولم يلزم الخيم خاصة الوكيل ولا تعتبر وفاة الوكيل دليل على ابطال المصارف والمشاراة وتصح
 على المخالف محرم الاخبار الواردة في جواز الوكالة لان اصل جواز ذلك ومنع منه فعله الدليل نص
 انه كذا وقد ثبت على ما يقع العقد عليه ان كان مطلقا عمت الوكالة كل شيء الا اقرارا بما جاز في
 تادسا فان كان مشروطا بسبب تخصيص الوكالة به دون ما سواه ومتى فعل الوكيل ما لم يحمله له فصح
 والتمه الدرك فيه ولو اقر الوكيل في الخصومة دون اقراره بقبضه وكله الحق الذي وكله في الخصومة
 عليه لم يلزمه اقراره لان اصل داة التهمة وعلى من التهمة ذلك باقرار الوكيل الدليل فان ادعى في اقراره
 التهمة لم يلزمه ما يقع به لان اصل جواز ذلك للمنع يفتقر الى دليل وقوله طه المسلم للموسون عند شهادتهم
 يدله على الوكيل موثوق لا ضمان عليه الا ان تعدى مطلق الوكالة البيع فخصني ان يصح ضمن التل
 من يدين المدين حاله فان خالف لم يصح البيع لانه لا خلاف في صحة مع حصول ما ذكرناه وليس على
 صبيته الا لم يحتمل دليله او السري الوكيل وقبح الملك الوكيل من عيان مدخله ملك الوكيل
 للذلة وكله على من ادعى حق طه فاستد ان لا يفتق الوكالة عند جاز من كل الطرفين يجوز لكل
 منها صحة ما صححه الوكيل عن نفسه التفسير سواء كان موكله حاضرا او غائبا لا يجوز له بعد ذلك

التصرف فيه كرضه ومتى اراد الموكل فسخه وهو الوكيل انفسه ذلك الى اطلامه ان لم يكن وان لم يكن
 فليس عليه ولا فعل ذلك انزل الوكيل ولم ينفذ بعد شيء من تصرفه وان اقصى على عزله من غير
 اخطار او على اخطار من غير اخطار وهو ممكن لا يتحرك فذلك تصرفه الحاصل العلم فان اخطأ في اخطار
 فعل الوكيل التهمة فان فقدت فعل الوكيل اليمن انه ما علم بعزله فان خالف معنى خافله ان لم يكن
 اليمن بطلت وكذا من قف قيام التهمة بعزله كل ذلك دليل على ابطال المصارف والمشاراة وتفسخ الوكالة بموت
 الموكل وعنفقه العبد الذي كلف فيه او بيعه له قبل بيع الوكيل لا خلاف **فصل في الاقرار**
 لا يصح الاقرار على كراهان من مكلف عليه محجور عليه بسببه او قواقر المحجور عليه بسببه ما لا يجب حقا
 في ماله لم يصح وتقبل اقراره فيما جاز حقا على برئه كالقصاص والقطر والجلب ولا تقبل اقرار العبد
 على مولاه بما هو حقا في ماله من قرض او ارض حثية بل يلزمه ذلك في ذمته فطالبه لا يفتق
 الا ان يكون ماله في التجارة فيقبل فيما يتعلق بها خاصة بخوان نفس مبيع او ارض عبيد او ما
 اشبه ذلك ولا يقبل اقراره بما هو حقا على برئه دليل اجماع القاطبة وان في ذلك الاطلاق لم ياب
 الغير منه السيد وذلك لا يجوز ومتى صدقه السيد قبل اقراره في ذلك لا خلاف في صحة اقراره
 المحجور عليه فليس اقراره للرضع الوارث وغيره دليل على اجماع المشار اليه وادعاءه تعالى كونه اقرارا
 بالسطح معمد الله ولو على انفسهم الشهادة على النفس في اقراره لا يفصل على من ادعى التخصيص
 الدليل ويصح اقرار المجهل مثلا ان يقول لفلان علي شيء ولا يصح الدعوى المبهمة لانا لو اردنا الدعوى
 المبهمة كان الصريح ما يدعوه الى تصحيحها وليس ذلك الاقرار لانا لو اردنا ان نأمر ان نقتضيه
 للرجوع في تفسير المجهل لا الحق وتقبل تفسيره باقل ما يمتثل في القارة ولا لنفسه جدها مادام
 وادنا اليمن على المقر له فتجلف على ما يتوكل ويأخذ فان لم تجلف فلا حقا له ولا افعال له على
 ماله عظم او جليله انفس او غيره لا تقدمه كذا في تفسيره ورجوع في تفسيره الى الله وسأل نفسه
 الطيسر انفسه لانه لا دليل على مقدار معينه الاصل براءة الذمة وما انفسه معطو على

قوله

فوجب الرجوع اليه و لا يمكن ان يكون اراد به عظيم عبد الله تعالى من جهة المظلمة و انه يستل
 جليل عند الصانع و اليه وان كان قليلا للقداس و اذا جعل له ذلك و جب ان يرجع في تفسيره لان
 الأصل براءة الزمة و يحتمل على الخالف عار و مرة له عليه السلام لا يجد ما لا يريد تسليم الا بغير
 نصيب منه و لا لا يتفق الا بوجوب منه الكثر معا فليس به و اذا قال على ما كان كان اقربا
 بما بين دليلهما في الطائفة و يرى في تفسيره قوله تعالى لقد نصر الله الحق في موطن كذا انما
 ثابته هو طناه و اذا قال له على الف درهم لزمه درهم و يرجع في تفسير الف اليه لانها مبيعة
 و الاصل براءة الزمة و قوله درهم زيان معطوفة على الف و ليست بتفسير لها لان للتفسير
 يكون و هو العطف و كذا الجزم لو قال الف درهمان فاما اذا قال و ثلاثة دراهم او الف خمسون
 درهما او خمسون الف درهم و اما الشبه ذلك فالظاهر ان لكل درهم لان ما بعد تفسيره لو قال له
 على عشرة الادرها كان اقرا تسعة فان قال الادرها بالرفع كان اقرا تسعة ان المعنى غير
 درهم و ان قال له على عشرة الادرها لم يكن شبرا يسري من المعنى ماله على تسعة و لو قال ماله
 على عشرة الادرها كان اقرا درهم لان تسعة البديل من التسعة مكانه قال ماله على الادرها
 فاذا قال له على عشرة الادرها الا تسعة الادرها ان اقرا ثمانية لان المراد الا ثلاثة لاجتماع
 من الثلاثة بحيث لان لا يستل من اجاب نعم و من النفي اجاب و استلما درهم رجوع الى ما ليس
 فقط و لا يجوز ان يرجع الى جميع ما تقدم لسقوط الفائدة على ما سافر في اصول الفقه و اذا كان الا
 تسعة التالي معطوفا على الاول كاناجعا لاجتماع الجملة الاولى فلو قال على عشرة الادرها
 و الادرها كان اقرا تسعة و اذا استثنى ما لا يبقى معه من التسعة منه شيء و ان اطلالة
 كون منزلة الرجوع عن الاقرا فلا تقتل و ان استثنى بمجمل الفقه كقوله على عشرة الادرها
 فانضمت قيمته ثابته و من التسعة شيء و ان كان باطلا و نحوها استلما الا كذا من الاول بلا

١٥١

١٩١

خلاف الامر ان يستوي المجزئ و ان جعله بذل على صحته قوله تعالى ان يجازي الله العظيم سلطان
 الامر بحد من القادر و قال حكمة عن الميسر جعفر بن الاعور يقيم لعمرك ان عبادك منهم المخلصين
 فاستثنى من عباد القادرين مرة و المخلصين اخرى و لا بد ان يكون احد الطرفين اكثر من الآخر و اذا قال
 على كذا درهم بالرفع لزمه درهم لان التسديد هو درهم اي الذي اقرب به درهم و ان قال كذا درهم بالمض
 لزمه مائة درهم لان ذلك اقل عدد غفص لعمرك و لا يلزم ان يكون اقرا ارادون درهم لانه اقل ما يضاف
 الى درهم لان ذلك ليس حديدا صحيح و انما هو كسور و ان قال كذا درهم مائة عشرون درهما لزمه
 عدد منصف لعمرك و ان قال كذا درهم لزمه لعمرك لعمرك لان ذلك اقل عدد من غطف لعمرك على
 ما سطرها و ان قال كذا درهم كان اقرا لعمرك و استدل بك غير فان كان تسعرا على
 الاخر انصف درهم بعدهما و لا اقرا يسري و اضرب عنه و استدل بك غير فان كان تسعرا على
 الاول ان يكون من جنسه و زاد عليه و غير متعين لزمه دون الاول كقوله على درهم لا يلزمه ان
 كان اقصاعه لزمه الاول دون الثاني كقوله على عشرة لا يلزمه لانه اقرا التسعة ثم يرجع عن بعضها
 فلم يصح رجوعه و تفارق ذلك ما اذا قال له على عشرة الادرها لان من التسعة عاين لعمرك لفظ
 التسعة و الاخر لفظ العشرة مع استلما الواحد فباقيها التي قد عرفت من التسعة و ان كان ما استدل به من
 جنس الاول كقوله على درهم لا يلزمه او قفيضة خبطة لا يلزمه شعير لزمه الامر ان حاشا الاشارة اليها و اخرى
 مما استثنى من جنس لزمه ايضا الامر ان هو اما من جنس لعمرك او من جنس لعمرك او من جنس لعمرك او من جنس لعمرك
 مختلفين لان اعمدا و الحال هذه لا يدخله الاخر فلا يقتل رجوعه عما اقرب به او لا كقوله هذا درهم لعمرك
 لا يلزمه البسار او هذه الخطة من البراهم لا يلزمه اخرى و اذا قال له على ثوب في متد لعمرك و دخل
 للتدليل في اقرا لانه يحتمل ان يريد في متد لعمرك لعمرك من اقرا لعمرك من التبعين دون السكون و لانه لان
 الاصل براءة الزمة و كذا العول في كل معنى هذا المجزئ و اذا قال له على الف درهم و دبعة قبل منه لان

لا يمكن ان يكون من جنس لعمرك لان التسعة عاين لعمرك لفظ التسعة و الاخر لفظ العشرة مع استلما الواحد فباقيها التي قد عرفت من التسعة و ان كان ما استدل به من جنس لزمه ايضا الامر ان هو اما من جنس لعمرك او من جنس لعمرك او من جنس لعمرك او من جنس لعمرك

لفظة على الاعاب كما يكون الحق في ذمته فيجب عليه تسليمه اقراره كذلك يكون في يد فيجب عليه
 ذمه وتسليمه لا للقرن بل باقراره ولو ادعى النكاح بعد الاقرار قبل ان يثبت له كذب اقراره وان ادعى ذلك ما
 اقر به بعد ثبوته باقراره بخلاف ما ادعى النكاح وقت الاقرار بان يقول كان عندي انفا باقية فاذن
 لك بها وكانت النكاح في ذلك الوقت فان ذلك لا يقبل منه لانه يثبت اقراره المنقذ من حيث كان نكاح
 الوديعة من غير تعديل مسقطا حق المودع واذا قال له على الف درهم ان شئت لم يكن اقرارا الا ان
 يخبر عن حقي وحبس سابق له وما كان كذلك لم ينعى تعليقه بشرط مستقبل واذا قال له من ماله
 من ذمتي الف درهم لم يكن اقرارا لانه اضاف الميراث الى نفسه ثم جعل له منه حصة او لا يكون له حصة
 من ماله الا على وجه اللعبة ولو قال له من ميراثي الف كان اقرارا من ميراثي تركته وكذا لو قال له
 هذه فلان لم يكن اقرارا لانه ما اقربناه ولو قال له الدار التي بيدي فلان كان اقرارا لانها قد تكون في ذمتي
 او طرته او عصبى ونحو اقراره للطلق للجلالة لا يمكن ان يكون من حصة صحبة مثل ميراث او وصية
 لان الميراث لو قفل له ينعى له الا وصية والظاهر من اقرار الصحبة وجب له عليه ومن اقر مدين في حال
 صحته ثم مرض فاقبض مدين اخر في حال مرضه لا يقدم دين الصحبة على دين الميراث اذا اصاب المال على الميراث
 بل يستمر على قدر الدينين دليل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين من غير فصل لان الرثس
 تساويا مما في الاستيفاء من حيث تساويا في الاستحقاق على من ادعى تقديم احداهما على الآخر **فصل**
 في العارية العارية على صفة من مضمونة وغير مضمونة فالمضمونة العينة الموقوفة على كل حال وما اهلها
 بشرط التعيين او التعدي وغير المضمونة ما عدا ما ذكرناه دليل اجماع الطائفة المحقة ولا الخلف
 والمنع في التعيين والتعدي فقدت النكاح على المستعير الممنوع من اقل الخلف في مبلغ العارية لو
 قضت اخذ ما اقر به المستعير وكان القول قول المالك مع عينه فيما زاد على ذلك دليل اجماع المشار
 اليه واد الخلف مالك الدابة وراكبها فقال المالك لراكبها او عصبتيها وقله الراكب بل اعرسها

عندنا

فالقول قول الراكب مع عينه وكل مالك النكاح لا يسلطه النكاح والمالك متى كان النكاح
 او لا جرم الكراعه النكاح وكذا الخلف مالك الارض وادعاه وادعاه النكاح وكذا الخلف
 عليها وزنا معينا فحمل اكثر منه او لم يكن بها الى مكان فحدها كان تعديا ولو لم يكن بها الى
 المكان المعين للخلاف واذا اذن مالك الارض للمستعير العارية او البناء فخرج جارا لان حيز المخرج
 لغرض من حيز ما اذن له فيه ولا يجوز له العارية او البناء الا في المخرج لان حيزه كذلك الا ان
 فيه الفيلد لا يكون اذنا في الكثير ولا يجوز له ان يدرج الارض او النكاح في اذن له في ارضه لانه لا
 ضرر له ان يدرج الشعي لان ضرره اقل ولا يرد مستعير الارض للعاري والبناء
 قلعه كانه ذلك لانه غير ماله ولا المصلحة وطالبه المخرج بذلك بشرط ان يضمن له ارض النقص
 وهو ما من قيمته قائما مقلوبا لغير المستعير على ذلك لانه لا ضرر له وليس المستعير بطالب
 بالشعيه بشرط ان يضمن لغيره ارضه فان طالبه المخرج الفلاح من غير ان يضمن ارض النقصان لا يضمن
 عليه لانه لا دليل على ذلك ويجوز على المخالف فيه بانه قد يملكه عليه السلم من ثماره باجر قوم
 بانفسهم فله قيمته فاما ان اذن له في ارضه معلومة ثم يبيع قبل قبضتها وطالب الفلاح فان ذلك لا يلزم
 الا بعد ان يضمن الارض للاحلاف وادعاه شماسا من الفلاح فردد المستعير اليه او الى وكيله يرضى
 ضمانه ولا يرد الا الى ملكه مثل ان يكون اية فيشترط في اصله صاحبها ان لا يسلطه على ذمته
 هاهنا ومن ادعى ذلك يري ذمته عليه الابد **فصل** في الغصب من غصب شيئا له مثل
 وهو ما تساوت قيمة اجزائه كالجوزية الاطمان والتمور وما اشبهه لا يجب عليه رد عينه بل الف
 عليه مثلا بدليل قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم وان المثل لم يدر شاهدة
 القيمة يرجع فيها الى اجماع المعلوم مقدم على المعهدة فيه ولا يرد الفخذ المشدوق فحقه ولا الفخذ
 القيمة رجاء لادراكه او فخره ما عود المثل لاعتدت القيمة فان لم يقصر حد الاعوان حتى يفتت مئة

وكذلك

لثمن القيمة بها كان له المصلحة القيمة حين القبض لا حين الاعواز وان كان قد جازم الحاكم حين
 الاعواز لان الذي ثبت في ذمته المثل للمصلحة متى زال الاعواز قبل القبض لم يوجب للمثل الجازم
 القيمة لا ينقل المثل لها واذا كان الواجب المثل اعتبارا بمثل جازم حين القبض لم يوجب للمثل الجازم
 القيمة بعد الاعواز ولا قبله وان عصب ما امثله ومعناه لا يتساوى قيمة اجزائه كالشباب الرقيق
 والخشب والخطيب والحديد والبرص والعقار وغير ذلك من الاواني وغيرها وجب اعادة القيمة
 ما لم يقدّر ذلك بتلفه وجب قيمته لانه لا يمكن الرجوع فيه الى المثل لانه ان ساء له في القدر خالفه في
 القدر وساء له فيه خالفه من جهة اخرى وهو القيمة فاذا تعدت التولية كان الاعتبار القيمة
 وحسب على المخالف بآراءه متى قوله عليه السلم من ائتمن شقة من عدي قومه عليه فوجب عليه
 القيمة دون المثل ومن الغاصب ما يفتقر من زيارته قيمة الغصوب بقول الزيادة الجارية فيه
 لا يتعدى كالمستقر الاول وتعلم الصنعة والفرق بينه وبين القيمة للغصوب او مات في يده لان ذلك يوجب
 في ملك الغصوب منه لم يزل الغصيب واذا كان كذلك فهو مضمون على الغاصب لانه حاله ومنه
 فاما ايراد القيمة لارتفاع الشوق فغير مفهومة مع الرد لان اصله اداة الذمة وشكلها منفرد في الشيء
 وان لم يرد حتى يهلك العين لزومه ضمان قيمتها بالثمن ما كانت من حين الغصب الى حين التلف لانه الوا
 الذي ذلك يثبت ذمته بغيره وليس كذلك الا بالثمن او اصبغ الغاصب الثوب بصبر بملكه فزاد
 لذلك قيمته كان مثله كما في مقدار الزيادة فيه ولا قلح لانه عزمه له منه ان يضمن ما يفتقر من قيمة
 الثوب لان ذلك يحصل بخلافه ولو ضرب النقرة درهم والثراب لبناء وسحق الخبز ثوبا والحق النقرة
 وخشب الرقيق فزاد في القيمة ذلك لم يكن شيئا من هذه اثار افعال ليست باعيان اموال لا يدخل
 للغصوب شيء من هذه الافعال في ملك الغاصب ولا يجبر صاحبه على اخذ قيمته ان اصل
 ثبوت ملك الغصوب منه ولا دليل عليه الا بعد التيبه وحسب على المخالف بقوله عليه السلم على
 اليد ما قبضت حتى يرد في قوله لا يجبر مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ومن عصب ربا فخلطه

لا يجد منه فالغاصب اختيار من ان يعطيه من ذلك ويتركه للغصوب منه قوله لانه لا يوجب له عند
 من يتركه ومن ان يعطيه مثله من غير لانه سائر المخططات كالمستعمل ولو خلطه بآراءه منه
 لزمه ان يعطى من غير ذلك مثل الزيت الذي عصبه ولا يجوز ان يعطيه منه بقيمة زينة الذي عصبه
 لان ذلك ربا وان خلطه مثله للغصوب منه شريكه في ملكه مطالبته بنفسه ومن
 عصب جازم ربه او غيره فاجتنبه فانزعج والفرج ليعاينها دون الغاصب لا فريضة ان
 الغصوب لا يدخل في ملك الغاصب بغيره واذا كان باقيا على ملك صاحبه فأتولى منه يبغي
 ان يكون له دون الغاصب ومن اصحابنا من لقن القول بان الرجوع والفرج للغاصب والمذهب هو
 الاول ومن عصب ساحة ما دخلها في بناء لزمه ردّها وان كان في ذلك قطع ما بناه في ملكه لم يرد
 ما قد بناه من الدليل في مسألة ضرب النقرة وطحن النقرة وكذا لو عصب لوجا ما دخل في قيمته
 ولم يكن يجره هلاك المال جريمة وعلى الغاصب لجزء مثل ذلك من حين الغصب الى حين الرد لان
 الخشب يستاجر للاشغال وكل منفعة تملك بعد اجارة كمنافع الدار والابنة والعبد وغير ذلك
 فانما يضمن الغصوب دليل قوله تعالى من اعتكف عليه فاعده عليه مثل ما اعتكف عليه والمثل يكون
 من حيث القوة ومن حيث القيمة والاركان للمنافع مثلا من حيث القوة وحيث القيمة والاركان
 ارضا فريضة بين من ماله او عصبها لذلك فالرجوع والفرج لانه عين ماله وانما تعدت قيمته الزيادة
 والناس عليه لزمه لانه قد اشترى بها خيرا حتى قصار غاصبا للمنفعة فله ضمانها وعليه ارض
 نقصانها ارجعها فانقص لان ذلك يحصل بتلفه ومتى قلح الشجر قطعه تسوية الارض كذا الوصف
 من الجسر على طهرها والغاصب ذلك وان كان الارض على تركه من الضرر عليه بغيره وان يرد
 فيها ومن جرد اية فشرى او فتح قصفا قد ذهب ماضيه لزمه العائن سواء كان ذلك عصبيا
 والفتح لو عدل ان قفا لان ذلك كالسبب في الاهاب ولو اذله لما يمكن ولا يوجب شيئا من غير

وعلى القيمة لان الغاصب لا يملكها

عليه السلام في حقهم عليه السلام ولا خلاف انه لو جعل راس الزرق فخرج ما فيه وهو مملوك لا يسكن ما فيه
 السيد لزمه القمان ولو كان الزرق قابلا مستقلا او يقي محله لا حتى حيز ما سقطت منه من الزرق
 او غيرها فاندفع ما فيه لزمه القمان لانه قد جعلها لها مباشرة وسبب من عيب ومن عيب
 عبدا فابق عليه قيمته فاذا جرى ما صاحب العبد ملكا لا خلافا ولا سلكا الغاصب العبد فان عاد
 المبيع للذات عن القيمة ووجب ردّها واخذ العبد لان اخذ القيمة انما كان لتعذر اخذ العبد بالذات
 بغير الكفاية ولم يكن عوضا عنه عليه وجه البيع لانه قد تنازل ملك القيمة بتجديدها فاعاد ملك القيمة
 بدلا عن العين الدائمة الا باق لا يصح على وجه البيع لان البيع كون اسد اعيدنا وعند المخالف في
 هذه المسئلة يكون موقوفا فان عاد العبد تسلمه للمشتري وان لم يعده رد البايع التمسك وما ملك
 القيمة ما قلنا والعبد نقول لم يخرج الرجوع بما عده رد الاصول للعديد من ان ذلك ليس عليه
 البيع وما يلزم للجناية على الحيوان سند كذا تفصيله في كتاب الجنائات ان شاء الله تعالى **فصل**
 في الوديعة المروية مختارة في قول الوديعة والمستأجر من ذلك وهو لو لم يكن فيه ضرر على المودع
 حيث سلمه جفلة بعد القول بها كما يحفظ ماله هي المنة لا يلزم منها لعل الا العذر فان تصرف في
 او في بعضها ضمننا وما ارجحت وكذا ان كان ختمها او جعل شداها او ملها من غير الوفاء وانه كان
 متعديا وعلوه الضمان بدليل اجماع الطائفة وكذا ان لم يكن هناك ضرر من خوف عيب او غرق او غيرها
 فسادا او او دعه المبتال او صاحبها حاضر او خالفه من غير صلحها في كنفه جفلة وكذا
 لو اقر الظالم بربها من دون ان يحاق القتل او سلب اليه يده او يامر به وان خاف ذلك وجوز
 له ان يخلف انه ليس عنه ودفعها لغيره في ذلك ويؤثر في قيمته بما يسلم به من الكذب بدليل اجماع
 المشائرة ولا ضمان عليه ان يحجم الظالم فاخذ الوديعة قهرا ولو تعدى المودع بجزء من العذر مثل
 ان يردّها الى غير وجهها لم يزل القمان لانه لا خلاف انه كان لا ماله قبل الرد ومن ادعى سقوط
 عنه بعدة فعليه الدليل والبراهين صلحها من القمان احد العذر وقال قد جعلها وديعة عندك

بدلها
 ادعى المودع
 سلمه
 قدي
 وديعة
 ١٩٢

يؤثر لان ذلك الحق له فله المهر ف فيه البراءة والاستقاطا ويزول القمان يردّها الى صاحبها او يكله
 سوا الوديعة ايهاا مشرّة ثانية انه لا خلاف ولا اعلم المودع ان المودع لا سلك الوديعة لم يجز له
 ردّها اليه مع اختياره بل لزمه ردّها الى مستحقه ان عثره بعينه فان لم يعثره لم يلزمه ارجاعه
 القمان فان لم يمكن له الحفظ بنفسه في حياته ومن عثره بعد ذلك بعد وفاته الى حين التمسك
 من المبيح ومن استجانبنا من قال كون الحال هذه في الحميم كالعقوبة والاولى هو وان كانت
 الوديعة من غير ان لا يضمن ليدّها من اضرار الردّ فيجعلها الى المودع متى طلبها بعد ارجاعها
 للمشار اليه ومن ادعى صاحب الوديعة تقريرا فاعطيه القيمة فان قدرت فاعطه قول المودع مع
 قيمته وروى انه لا يضمن عليه ان كان ثمة غير مراتبه وادعت التفرط والاستفاد في قيمة الوديعة
 ولا يضمنه فاعطه قوله صاحبها مع قيمته ومن استجانبنا من قال لا يضمنه انما يضمنه ويحلف للمودع
 على ما ذكره من البراهين **فصل** في اعيان كل شيء يستباح بالعارية فاستباح بعد ارجاعه
 لا خلاف ممن عتبه ومن شرطها ان يكون له ولاية المتعاقدين فلا يصح ان يعير الانسان ماله
 للفرق فيه لعدم ملكه او اذن او موت عير او هوان او جارة متقدمة او غير ذلك ومن كان كونه المقصود
 عليه من الجاهلين معلوما فلو قال لعيرك لعيرها بين الدارين او مثلهما او غيره فلا بد ان لا يضمن
 ومنها ان يكون مقصود اهل تسليمه جنسا وشرا فلو اقر عدا انقا او حلا شرا او لا يمكن من تسليمه
 او ماله لا يملك المهر ف فيه لا يصح ومنها ان يكون مستعاضا فلو اقر عدا لغيره لغيره وقبضت منه
 والماء اقف عليها لا يرد في ذلك الوقت لم يصح لتعذر الانتفاع ومنها ان يكون النفعه قبله ما لم
 مستحشا او دابة او وعاء محظور لم يجز فان كان المستأجر مستحشا ارجع مع ما تقدم من التمسك الى
 تعيين النفعه وان كان دابة اقره الى ذلك الصا او الى تعيين المساقاة كذا لا بدليل اجماع الطائفة المحقة
 لانه لا خلافا في صحة العقد مع حامل مادّته وليس على صحتته مع احتلال بعضه دليل اراد
 العقد استحقاق النفعه عاجلا الا ان شرط التمسك بدليل اجماع المشائرة والنصارى قد ادعى

١٩٥
 ١٩٥
 ١٩٥

فان ارض من المرقا تسمى من المرقا فان ذلك المرقا دليل على ان المرقا في المرقا وانما هو في
 له اخرى والتماس ان لا تسمى اجرة ملكها وملك المورج الاخر والمستاجر المنفعة بنفس العقد حتى
 لو استاجر دابة ليركبها الى مكان بعيد فسلمها اليه فاستحقها مدة ملكته للسيرة فيها فلم يقدل استحق
 الاجرة عليه دليل الاجماع المأني ذكره ولانه عقد له على منفعة وملكته منها فلم يستوفها وستر
 حقة وذلك بسقطا من المورج ولو اقال المورج هذه الارض لغيره كذا صح العقد وان لم يغير المدة لان
 الاصل المورج ارضه المنفعة حتى ياتي الى دليل يستحق المنفعة للزمان المذكور باليدخل فيه ويجوز التمسك بحقه
 ما لم يدخل في الثاني ومن اصحابنا من قال لا يجوز ان يوجر مدة قبل دخولها بتدقيقه لا فقار حجة
 الاجارة الى التسليم ويظهر من اخبار القول بجواز ذلك وهو ان لا يقول له او قال العقود وقوله عليه السلام
 للمؤمن عند موته طمعه وامسا التسليم فهو مقدور عليه حين استحقاق المستاجر له وتعدى قبل ذلك
 لا ينافي عقد الاجارة ولا يجوز ان يوجر اكنه هذا المستاجر من جنس مواده ان المستاجر هو المورج
 غير ان الآن يحدث فيما استاجر جديا فيلحقه دليل الاجماع المشار اليه ولانه لا خلاف في جواز ذلك
 بعد الجدي لا دليل على حوازه قبله ولا يأس بذلك مع اختلاف الجنس من الاستاجر بدليل
 في جوف اكنه من صفة من العوض لان الدابة لا يدخل مع اختلاف الجنس من الاستاجر بدليل
 في الموقوف فيما يملكه المأنيق ولا يملك المستاجر الموقوف بالعقد جاز ان يملكه لعنه على حسب ما
 يتفق عليه من زيادة او نقصان اللهم الا ان يكون استاجر الارض على ان يكون هو الساكن لانه على
 ان يكون هو الساكن فانه لا يجوز له المجالفة لاجارة ذلك لغيره على حال دليل الاجماع المشار اليه
 والاجارة عقد لازم من كل الجانبين لا ينسخ الحضور عيب من قبل المستاجر بخلاف فليس
 فيملك المورج الشئ او من قبل المستاجر مثلا فندام المسكن او غرقه على وجه تنوع من شئ
 المنفعة فيملك المستاجر الشئ ويسقط عنه الاجرة الى ان يجد المالك الساكن الى الغالة الاولى

العقود على قدر ما كانت اللهمة الا ان يكون ذلك بعدى المستاجر فيلزمه الاجرة والقمار فيسبح
 بموت بعد المتأخر من دليل الاجماع المأني ذكره لان من خالف في ذلك من اصحابنا لا يورث خلافا في
 ولا الاجماع لما يقا في ما عني وايضا فالمستاجر دخل على ان يستوفي المنفعة من ملك المورج وقد
 فان ذلك بموته وكذا ان كان المورج عقد على ان يستوفي المستاجر المنفعة لنفسه ولا يملك المستاجر
 فيسبح الاجارة المستجرة ان كان ذلك بحكم الحاكم ولا يبعد ذلك من اعداء المحال لما قد مر ذكره
 مثل ان مستاجر جمل للبحر فيمضوا ويذو له من البحر او جازوا البحر جميع الترفية وشتره فيجوز
 او يخذ ماله الفطور ولا ينسخ الاجارة بالبيع على المستاجر ان كان عالما بالاطار اما ان من الترف
 حتى ينقضي منها ولا يمكن عالما بذلك جازا له في الجارية الرد الغيب دليل الاجماع المشار اليه وبذلك ايضا
 على ان الاجارة لا ينسخ شئ مما ذكرناه وقوله تعالى او فوالعقود وهذا عقد فوجب الوفاء وايضا
 قلدت حجة العقد والقول ان شيئا من ذلك لا يبطله نفي الى دليل متى تعدى المستاجر ما اتفقا
 عليه من المدة او المتساقطة او الطريق او مقدار التحول بعينه الى ما هو شق في العقد او العهد في الشئ
 او في وقته او في ضرب الدابة ضمنه لذكره او النقص ويكره له ان يترك على الشرط دليل الاجماع المشار
 ولانه لا خلاف في جواز الاخذة اذا اراد ذلك وليس عليه ان يملك الا ان يورث دليل ولورث الدابة الى الساكن
 الذي اتفقا عليه بعد الغرض فيجوز له ان يترك القمار دليل الاجماع المتكررة ايضا فقد ثبت القمار لا
 خلاف من ادعى انه المالك لذلك المكان فعليه الدليل فان ردها الى البلد الذي استاجر طامنه الى يد
 صاحبها والرضاء والاحية ضامن لنفسه ما استوجبه او نقصانه لا ان كان ذلك في غير طمعه او
 نقصان من صفة سوا كان خفانا او حيا او ابطار او غير ذلك وسوا كان مستركا وهو
 المستاجر على علمه في الدقة او مفرقا وهو المستاجر للعلم مدة معلومة لانه يتصل به فيشأ
 يحل استاجر مدله على ذلك الاجماع المأني ذكره ونحجج على الخالف بقوله عليه السلام على البكر ما

١٩٤

بحالهم

أخذه حتى توديه لانه ينقض ضمان الصناع على كل حال لا مخلصه الا بغير ما ثبت فيهم
عليه اعله ولم يكن بحالهم من اجز الكلاله وازان البضاغة على الباجر لان عليه تسليم ما باعه معلوم
للقدر والقيمة وازان الثمن واقبل على المشتري لان عليه تسليم الثمن معلوم للجودة والوزن ولتبع
المضالة على حسب ما يؤوله مالها فان لم يثبت سيات كان لجره العبد او الامة او العبد المص
عشرة دراهم فقه ومن غير المص اربعين درهما وما عدا ذلك يعفى فيه الضلع ومن لم يثبت
ارضائه فيهما طبعها ما سيج العقيد ولم ينجزه ان يزرع غيره ذلك بديل قوله تعالى او قوا العقود
قوله على السلم للمؤمن عند شروطهم واذا جرت اللزامة من غير تعيين لما يزرع كان له ان يزرع
ما شاء ان يزرع الجواز والمنع يقف الى الجدل والبراءة عن ذلك ويعرض ولم يثبت مقدار كل
واحد منها لم يثبت لان ذلك محمول والفرق فيه مختلف ولا يثبت بطل العقد ولا الخلف الموجب
والمستأجر في قدر الاجرة او المنفعة وفقدت البينة جازع بها القرعة فمن خرج اسمه خلت
جزع له وجماع الطائفة على ان كل امر محمول فثبت فيه القرعة **فصل في المزارعة**
والمساقاة فاحوز المزارعة وتسمى المزارعة على ارض مولا كانت خلال العقد لا المساقاة على
الفعل الكرم وغيرهما من الشجر للثمن نصف ذلك ما زاد عليه او نصف دليل لاجتماع الطائفة للثمن
وايضا فالاصل الجواز والمنع ينقل الى دليل ونحوه على الخالف بما روي من انه عليه السلم
عامة بل خبير بشرط ما يزرع من ثمرة يزرع وما روي من عليه من المزارعة محمول على عبارة ارض
بعض الخارج منها وان كان مبيعا لان ذلك لا يجوز بانفاق اجير العطر على امكن تسليمه وممن
وجه القدر مشاهير ذلك وامكان تسليمه وتعيين المدة فيه وتعتبر حقا للعامل بشرطه ان
جزا امساكا من الخارج فلو امله على ورثتين منه لم يملكه مكان مخصوص من ارضه لولا على
تم خلاص بعضها بطل العقد لا خلاف بين من جاز المزارعة والمساقاة ولانه قد لا يسلم الامانة

ام
بشرط

فسيوئت لارضه الفعل لا شئ وقد لا يعطى الا طعة ما عينه فيبقى العامل غير شئ ولا يضر المزارع
والمساقاة على هذا الشرط بطل المساقاة واجتاحت لجزء المثل في تصرف العامل بحسب ما يقع العقد عليه
ان كان مطلقا جاز له ان يزرع ما يشاء وان يزرع ما يشاء ان يزرع ما يشاء وان يزرع ما يشاء
بحسب ما ينجزه مخالفة ذلك دليل لاجتماع الطائفة وقوله على السلم للمؤمن عند شروطهم ولو
زارع بعض الخارج من ارضه البذر من الكفا والعقد والحفظ من المزارع جاز وكذا لو
على العامل في حال العقد ما يثبت طر رب المال او بعضه وهو ما فيه جفقا الاصل كجواز المزارعة
الانوار والربيب بشرط الذابة التي تزرع الما او شرطا على رب المال ما يثبت على العامل او بعضه
كالتأجير والتكليف وقطع ما يملكه العامل من المزارعة استلزام السواقي ليجري فيها الماء اذ اذابة الربوا
وحفظ المزرعة جازان ونقله الى نفسه صح ذلك لانه الاسد وظاهر الخبر ولو ساقاة بعد ظهور الثمن
صح ان كان قد بقي من العمل شئ وان قد لانه الاصل ولا ان الاخبار عامة في جواز المساقاة من
غير فصل فامسا الزكوة فانما يثبت على مال البذر المخلو من كان ذلك لانه ارضه فالكوة عليه لان
للمستأجر ولكه ومنما اصله وما يملكه المزارع او المساقى كلاجع عن عمله ولا خلاف ان الاجرة
لا يثبت فيها الزكوة وكذا ان كان البذر المزارع ان ما يملكه مالك الارض كلاجع عن عمله فان كان البذر
منها فالزكوة على كل لجزء منها الى المزرعة مقدار ثمنه الصواب وعقد المزارعة والمساقاة تشبه عقد
الاجارة فمن شكا ان ارضا او فاقه الى تعيين المدة ونسبة القراض من حيث كان سهم العامل مشاعا والمستأجر
والمزارعة والمساقاة لولا كانت على ارض غير معينة فخر لهما على المالك ان يسترطه على العامل وهو على التمسك
الا ان يسترطه على المالك ولا خلاف صليت الشجر العامل فقال صلحبه شرط ذلك التمسك وقال
العامل لا يملك المصنف وفقدت البينة فالقول لرب صاحب الشجر من مبيعه لا يوجب التمسك لصاحب الشجر
لا على ما اصله وانما يثبت للعامل من كذا في الشرط فاذا اراد ان يزرع ما يشاء فامساك من
القول لرب صاحب الشجر من مبيعه وان كان مزرعة لجزء من مبيعه قد ثبتت التمسك بالعامل لا بالرجح

جزء

جزء

جسد الأبد يستل التمتع والتمتع كان متاحة لأن التمتع صلت له وله ما قسم ختمه
 وإنما جعل التمتع ولا يجوز وقف الدين لهم والزيادة بخلاف متعين عندنا لأن الموقوف عليه لا يتنفع
 بما عيّن في عينه في دينه ومنع أن يكون الموقوف عليه غير الموقوف عليه وقف على نفسه لم يمنع في
 ذلك خلاف فامسك إذا وقف شيئا على المسلمين خاصة فإنه يجوز له الانتفاع به بخلاف ما بعد
 إلى أشي لا يلحقه مكرهه وغيره سواء منها أن يكون متعينا أو متعينا الصحيح التقرب إلى الله تعالى
 الموقوف عليه وهو متعين بذلك المنفعة حالة لا وقف فلا يصح أن يوقف على شيء من معابد أهل الشرك
 ولا على مخالفين للإسلام أو معاندين الحق الآن يكون ذابح له ولا على الأولاد ولا ولد له ولا على الجمل
 قبل انفصاله ولا على عبد بخلاف ولو وقف على الأولاد وفيهم موجد وهم في ذلك الوقف متعين
 له على وجه البيع لا اعتبار اتصال الوقف في إنزاله من هو أهل الملك ويعتبر الوقف على الساجدة
 القنابل وغيره لأن المقصود بذلك مصلحة المسلمين وهم يملكون الانتفاع ومنع أن يكون الوقف
 من غير تعيين قطعي فلو قال وقف كذا سنة لم يصح فامسك قبض الموقوف عليه أو من يقدم مقامه
 في ذلك فشرط في الزعم ويذكر على صحة ما اعتبرنا من الشرط بعد إجماع الطائفة أنه لا خلاف في
 صحة الوقف وأوقفه أو انكملت وليس على صحة ولو لمع لإشراكه دليل ولو انكملت
 الشارحة والملك لا يوقف له تحبزه الوجه في الوقف ولا يعتبر عن وجهه ولا مثله الأعلى
 وجه نذكره دليل إجماع المشار إليه ولأنه لا خلاف في انقطاع تصرف الوقف في الرقة و
 المنفعة وهذا معنى رة الملك وينقل الملك إلى الموقوف عليه لأنه يملك التصرف فيه ويقبض
 متافعه وهذا ما يرد الملك وتعلق المخالف المنع من نفعه لا يدل على انتقال الملك لأن الرافعة
 ممنوع من التصرف وإن كان مالكه والسبب ممنوع من التصرف أم الولد في حال حيدتها عندهم في كل حال وهو مالك
 لها على أنه يجوز عند أبيه الوقف الموقوف عليه أو أوصار حبيبا لا تجوز نفعاً وخيف خرافة كانت
 بأبائه حاجة شديده ودعمهم الضرورة التي سعه دليل إجماع الطائفة ولا تعرض الواقف لانتفاع

الموقوف عليه فإذا لم يبق له منفعة إلا من وجه الذي ذكرناه جاز ونسخر في الوقف ما يشاء الواقف
 من غير أن يعلل على الأدنى واستأجرهما أو تفصل في المنافع أو مضافاً إلى غير ذلك للاختلاف
 وإذا وقف على الأولاد أو الأولاد دخل فيهم وليه البنات دليل إجماع المشار إليه ولا من أم الولد ينفذ
 عليها لغة وشرقا وقد اجمعت المسلمون على أن عيسى عليه السلام ولو أدم وهو من ولد ابنته وقد قال الله
 صلى الله عليه في الحزين الخيين إنك إن أماناً قاماً أو قعداً أو أدا وقف على نسبه أو عقبه أو
 ذريته فقد أوقفهم على ما أوقف الله على أو وقف على ما أوقف الله على أو وقف على ما أوقف الله على
 من ذريته وهو ينسب إليه من أدم وإن وقف على عترة فغير ذرية دليل إجماع المشار إليه وقد نص
 على ذلك ثعلب وابن العربي من أهل اللغة وإذا وقف على عترة أو على قومه لم يصح بصفة غير يعرف
 قومه في ذلك الإطلاق وروى أنه إذا وقف على عترة كان ذلك على الخاص من قومه لا من غيرهم
 الناس إليه في نسبه وإذا وقف على قومه كان ذلك على جميع أهل عترة من الذكور دون الإناث ولو وقف
 على جميعهم لم يصحهم كان ذلك على من لم يدر أو من جميع الجهات التي لا تعرف من دليل إجماع الطائفة
 ومن يظن رسم المصلحة التي لا وقف عليها أو يعرف رأيه في ذلك في وجوه البر وروى أنه يجوز في
 الواقف الأولاد الصغار **فصل في العبة** تنفع صفة العبة إلى الجباب وقبول هي على ضربين
 لغيره الخبز والخمير فيه على حاله والثاني خمر أو الأولاد من العبة مستهلكة أو قد عودت صفتها
 أو لم تكن الخمر والخمير وهو أولى به سواء قصد بها وجه الله تعالى أم لا أو بقصد بها وجه
 الله تعالى ولو لم يكن له ممتنع من تصرفه في العبة إلى الله تعالى بصلته ولا لغيره إلى ما ذكرناه أو قد
 المتألف جواز الرجوع في العبة في قولنا فامسك بالقبض بطل المبيع في مدة الخيار فانه يجوز
 الرجوع فيه وإن ملك العقد ومهما اعتدوا على ذلك فلو لم يملكه وتعلق بغيره أو قد عودت من
 قول الله على السلم الرجوع في عتبه كالرجوع في قبضه لا يصح أنه خير لغيره وهو معارض

وإذا كان الموقوف عليه
 من غير أن يعلل على الأدنى

باختيار اربعة من طرقتهم في جوار الرجوع على ان الالف واللام ان كانا للمجنس دخل الكلب فيهما
 باللفظ وان كانا للعهد والمراة الكلبة خاصة لانه لا يبعد الرجوع في اللفي الا له وعلى الوجهين لا يجوز
 ان يكون المستفاد للمجنس المجزئ لان الكلب لا يحرم عليه بل يكون المراد الاستعداد والاستحسان وقد
 روي عن طرقتهم لغير الرجوع فيه كالكلب يعود في قيمه وذلك يمتنع ما قلناه من انه لا بد له من
 التحريم خصصناه بالموضع الذي يذهب اليه باليسر والمصلحة في المرض المتصل بالموت محسوبة
 من اصل المال لا من الثلث بليل الاجماع المشار اليه ولا يجري اليه محسوبة ان يحكم اليه
 من غير في حال القيوة وحق له لا يعلق بالمال في تلك الحال في حقه الوصية موقوف الى بعد وفاة
 وجوز له ان يعلق المال في ذلك الوقت فكانت محسوبة من الثلث وقيمة المشاع جارية به بليل
 الاجماع المشار اليه وان اصل الجواز والمنع يقتضي دليل وحجج على الخالف بالاجماع الالة
 في جوار القيمة لانه لا فصل فيما بين المشاع وغيره ولو قصر القيمة من غير اذن الواهب لم يمتنع
 فيه الرد لانه لا خلاف في صحة ذلك مع اذني وليس على صحته من دليل واداهما
 يستحق في الذمة كان ذلك ابر اللفظ للمصلحة ونعتي قول من طرقتهم الحق ان في ابرائه منه
 عليه ولا يحبر على قول المنفعة ومن منعه غير نافعة او بقر او شاة لينتفع بلبتها مدة لثمة
 الوفا بذلك لا يقصده وجه الله تعالى وكان ذلك الغيبة من بيع النقر الى الله تعالى يبيع ويشتري
 مالا بالنتيجة ونقصانها النقص وكذا لا يجوز الرجوع في السكنى والرقبي والعري اذ اذا كانت
 محبوبة وقصد بها وجه الله تعالى والرقبي والعري سواء انا كلفنا بالسمية فالرقبي لا يرد
 ارقبتك هذه الاربعة جيونك او جياتي والعري لا يرد لك عمتك كذلك واذا علق المالك ذلك بقر
 رجح الى رثته اذ مات فان مات السائل قبله فلو شئ السكنى الى ان يموت المالك فان طلقته بعد
 السائل يردج اليه اذ مات فان مات المالك قبله فله السكنى الى ان يموت ومتى لم يعلق ذلك بقرنة

كان له لغيره متى شاء ويجوز ان يسكن من قبل ذلك له من غير اذنه وله وله الا اذن المالك ومن سرقها
 سرقه ذلك كله احيات والقول على ما قد مضى ومن استنقذ الاقدار بقول المذموم ليا عرت من حقه النجس
 فمضى قصد بها وجه الله تعالى وقيل لم يحبر الرجوع فيها ولا يجوز عرضها وهذا ان قصد بها التكرار
 والمودة اللينة وتعرف فها من اهدت اليه وكذا ان قصد بها العرض عنها فوقع وقيل للمذموم وهو
 محبر في قبوله من المدة ودرها ويلزم العرض عنها اذ اقبلت بمنزلة والارادة افضل ولا يجوز التعريف
 فيها الا بعد العرض والعدم عليه ومن اراد عطيته لاولاد والاولى ان يسوي بينهم ولو كان اذ كور
 وانما وان فضل بعضهم على بعض جاز ذلك دليل على الطائفة ومنه الحق **فصل**
 من جبرضا من ابل لم يحبر له لغيرها الطائفة وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
 "تقتل عن ذلك ماله ولها خفها جذاؤها وكرها سقاءها ومن جبر ما عد ذلك كره له
 لغيره فان اخذه وكانت قيمته دون اربع لم يقصده ويجوز له التعريف فيه وفيما لم يخ ايضا
 البهرم ولا عليه ما يخاف فساد التعريف ولا طعمه من غير اذنه اما ما سوي ذلك فليس يعرفه
 جوار كما لا يخفى اوقات بروز الناس اما ان اجتمع عليهم كاستواق وابواب المساجد وهو بعد الجوار
 في المراتب صاحبه الخيار من حفظه انظار السكنى منه ومن ان يصدق به عنه ويقصده ان
 جبره ولا يرض ويؤمن ان يملكه ويصرف فيه وطلب ايضا الضمان الا نقطة الجبر فانه لا يجوز ملكها
 ولا يرضها فان صدق ما ورد على ذلك كله اجماع المشار اليه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال "قد شئد عن النقطة اعرف عفاها وكما هاتر عرفها ستة فارجعها صاحبها ولا ما شئ
 كما روي عنه ولا فسادك والعفا هو الذي يكون فوق راس القارورة وتبينها من جوار وغير
 فوق الضامة وهي ما تحشى في الراس والوكا هو ما يشد به العفا من سائر اعضاءه
 فحين لقطه للمجور علم بعلق بوليته ولقطه العبد يعلق بغيرها بولاه واللفظ جاز لا يجوز

في

في

تلكه ولا يبرح ملتقى بالانفاق عليه لم يرجع عليه شيئا الا بالحق وانما هو الذي يرد التبرع والرجوع
 من نفسه على انفاق من سلطان او غير فانفق للموت جازله الرجوع وليس له عليه انفاق
 ولا اذ ارجع شيئا في لغيره ولو لم يكن الحق من قام الميتة فان اقامها حيا ومكافاة اخرج منها
 من خيرة اسمه الحق دليل الجماع المشار اليه وقد ساقا معنى حقهم للوجود من الكون
 قد يبرح العبد البعده **فصل** في الوصية قال رسول الله صلى الله عليه وآله الوصية
 حق على كل مسلم وقال ما ينبغي لامرئ مسلم ان يموت ليلة الا ووصيته تحت راسه وقال من مات بعين
 وصية مات ميتة جاهلية والواجب منها البرية بالاقرار على جهة الجملة بما اوجبته عليه
 والعمل به ثم الوصية بالاستسكان بذلك وتقوى الله وادوم طاعته ومجانبة معاصيه وتعين
 من ذلك ما يحب من نفسه وتعيينه ومواراته ثم الوصية ببقاء ما عليه من حق لغيره
 وتخرج ذلك من اصل التركة ان طلق ولم ينفق بالثالث فان لم يكن عليه حق استجبت له ان يوصي
 بحاله من الثلث ويصرف في الذرية والكفارات وحج الحج واليارات وحج ويصرف
 الى مستحق الفسوخ وحج الى مستحق الزكاة وحج الى من ارثه من ذرية راجية وتعين الوصية
 غير المحجور عليه للشفقة ومن بلغ عشرين سنة فما عدا من الصبيان فما يتعلق ابواب الرخصة ومن
 من ما يحجبها خفي لا انجاب من الوصي والقبول من السند اليه ومن شرطه ان يكون حرا مسلما بالغ
 عاقل عذلا بصيرا لقيام ما استدل به بطلا كان او امرأة كذلك دليل الجماع الطائفة وتجاوز
 السند اليه القبول في الحال ويجوز له اخيه ذلك لان الوصية مترتبة لولاكاته وهي عقبة مختصة
 في الحال بخلاف القبول فما خلا من الوصي له لانه لا يعتد به الا بعد الوفاة لان الوصية بنفسه
 ملكا له في تلك الحال فتأخر القبول اليها وهو صريح في الوصية وتعينها بالقصان الاستدلال
 الا وصيا وما دبر حيا ولا يجوز للسند اليه تركه القبول الا بالغة ذلك بعد موت الوصي والترك

الرجوع

الوصية

الوصية

قيام ما فوقه من ذلك اذ لم يقبل ورد فلم يبلغ الوصي ذلك حتى مات دليل الجماع الطائفة ولا
 يجوز للوصي ان يوصي لغيره الا ان يحل ذلك الوصي ولو اضعفت الوصية السند اليه على الناظر فيه
 مصلحة المسلمين او بعضه بقوى امين ولا يحل له ان يوصي لغيره فان مات اقام مقامه من يرد ذلك اهلا والوصية
 للفقيرة والميتة بما يحبونه من الثلث سواء كانت في حال الصحة او في حال المرض وتطرح فيما زاد
 عليه الا ان يحد ذلك الثلث للاختلاف وتعين للوارث للوارث في المرض المتصل بالموت دليل الجماع
 الطائفة وانما قوله على كسب عليه اذ اوصى احدكم الموت ان يذكر خيرا الوصية للوالدين او من هذا
 نص في موضع الخلاف ولا يمكن ان يوصي هذه الآية آية الموارث انه لا ما في بعضها واذا سكن العمل
 بمقتضاها لم يصح دعوى التسخير وقوله لم يوصي الا بالدين او من اذ كان اذ كان استقر اليه ولا
 دليل لهم على ذلك وما يروونه من قوله اوصية لوارث قد نص صاحب الحديث على تضعيف روايته
 ثم هذه محال فظاهر القرآن المعلوم والخود ترك السقوط للفقير ولا سيما من ذلك انه كان
 خير له بعد قد بينا انه لا يجوز العمل بذلك في الشريكات ولا تصح الوصية للكل في الاصل بل في ايجز
 للوصي دليل الجماع الطائفة وانما فلا خلاف في جوازها اذ كان حرا وليس عليه ان يوصي لغيره
 كذلك دليل الخوة الوصية للجد فان لم يبق من الثلث الوصي والا وصي يترك ماله في ابواب
 اليه فلم يذكر تفصيلا فان كان له اب من قبله فله الثلث الا ان كان له اب من قبله فله الثلث الا ان كان له اب من قبله
 والجد منهم شيئا معينا وان شئهم وعين ماله والجد منهم شيء الا ان كان له اب من قبله فله الثلث الا ان كان له اب من قبله
 لا شئ لهم من بينهم ومن اوصى بوصايا من الثلث وعين من الثلث لان الحج والحب وما هو متبرع ويستلزم
 عدم الحج على الوصايا الاخرى ان لم يبق لها شيء من الثلث لان الحج والحب وما هو متبرع ويستلزم
 للثبات عنه من ميثاق ايجز دليل الجماع الطائفة ومن اوصى بغير ماله او شئ كان ذلك
 السند فان اوصى بغير ماله كان ذلك السند دليل الجماع الطائفة على ذلك كله وقد ذكرنا عن
 الجاسر ان معدونة في السهم انه قال هو في اللغة السند من روى عن من سجد ان رجلا اوصى

موصي

الوصية

يُسَمُّونَهُ مِنْ مَالِهِ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْهُ لَقِيَ رَبَّهُ وَخَلَّدَ فِي ذَلِكَ لِقَاءَ تَقَرُّبِهِ
إِلَى الْخَلْقِ أَيْ فِي الْإِسْلَامِ وَمِنْهُ أَوْصَى تَلَمِيذَهُ وَسَيِّدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْ مَثَلُ الْإِسْلَامِ
وَالْمُتَابِعِ لِلْحَقِّ وَالرَّابَّةِ وَمَا شَبَّهِ ذَلِكَ بِإِلْدَادِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْأَنْوَاعِ الْبَارِيَّةِ وَطَرَفِ الْإِلَهَةِ وَلَا أَكَانَ
كَذَلِكَ فَلَا يَحْدُثُ سَبِيلٌ عَلَى عَمَلِهِ

الفرايض

الفريض ^{بجمله ما يحتاج الى العلم في ذلك سنة} اشياء ما به يستحق الميراث وما به ينفع و
 مقادير سهام الوراث وتربطهم في الاستحقاق وتفصيل الحكم مع الانواع والاجتماع وكيفية التسمية
 عليهم فاما ما به يستحق فثلاث نسب سبب والسبب سريان روحية واولا الا على ضرب ثلاثة
 ١- العنق ٢- لا تضمن الميراث ٣- لا الامامة واما ما به ينفع فثلاثة اشياء المقدور الزرع فكل الوراث
 عند ابي وجده الظاهر **فصل** واما مقادير السهام فثلاثة النصف والاربع والثمن والثلاثون
 والثلث والسدس فالنصف سهم اربعة سهم الزوج مع غيره الولد ولد الولد وان نزلوا او سهم بنت
 ابي الميراث غيرها من الاولاد والاخت من الاب والاخت من الاب ابي الميراث اخت من اب وام والزوج
 سهم اثنين سهم الزوج مع وجود الولد ولد الولد وان نزلوا او سهم الزوج مع غيره سهم
 الزوجة فقط مع وجود الولد ولد الولد وان نزلوا ٥ الثلثان سهم ثلاثة سهم المتيقن فصاعدا والاخنيين
 فازاد من الاب وام والاخنيين فصاعدا من الاب ابي الميراث بقوات من اب وام ٥ الثلث سهم اثنين
 سهم الام مع عدم الولد ولد الولد عديم من محبة من الاموة وسهم الاثنين فقط من كل ثلاثة
 والسدس سهم خمسة سهم كل واحد من الاموة مع وجود الولد ولد الولد وان نزلوا او سهم الام عديم
 الولد وجود من محبة من الاموة وسهم الواحد من الاخوة او الاجداد من قبل الام **فصل** واما
 ترتب الوراث فاعلم ان الواجب عدم الاموة والولد ولا يجوز ان يرث مع جميعه وامه ولا غيره احد
 ممن عدلهم الا الزوج والزوجة فاقصا ما يرثان مع جميع الوراث وجبهم ولد الولد وان نزلوا الحكم بالآية

الحمد لله
العزيز

والمقام في الاستحقاق ومشاركه الأبوين جميعهما عن أبي السمين وجب من هذا ما
من الأدب مجله الأم استثناء والأقرب من الأولاد أو من الأب وإن كان الأقرب حياً
والأبعد من أمه فإن ضيق الأبوان والولاء فالولاء قد سبغ الأخوة والأخوات والابن والابنة
فلا يترك مع جميعهم ولا ولا يتركهم بعد من عداهم إلا الزوج والزوجة وحدهما ولا يترك
والأخوات وإن لم يتركهم أبائهم ولما قدم في الاستحقاق ومشاركه الأجداد وجب من
سواهم ولتصان الأقرب منهم فالأقرب فإن لم يكن بعد من هؤلاء وجب تقديم الأم والأب
والأخوات الثلاث أو أجدادهم على غيرهم من الأهل إلا استثناءه وحده ولا يتركهم وإن
تركوا جميعهم أبائهم ولما قدم على ما قدمناه إلا في مشاركة المهور والأهمل فمأواه أصحنا
رأى الله عنهم من أن العلم للأب والأم لحق بالميراث من العلم للأب فإن عدم هؤلاء
المرثات فالأب يستحق من الميراث الثلث والزوج الثلث والزوج الثلث والزوج الثلث والزوج الثلث
دون الأدب مقامه فإن لم يكن له ولد قام عصبته مقامه **فصل** في تفسير الأقسام
المرثات مع الأنداد والاجتماع فبيننا أول البحث أن الأولاد والأبوان أو الفرد أمه أو أب
كان الميراث لهما الثلث والباقي للأب والمال كله لأحدهما أو الفرد فإن كان معهما زوج أو زوجة
فتمام الثلث من أصل الزكاة والباقي للأب أو الزوج أو الزوجة أو الزوجة أو الزوجة أو الزوجة
قوله تعالى فإن لم يكن له ولد الآية وهذا نص في موضع الخلاف لأنه لا ينفك من أحباب الثلث لهما
الأب والزوج من أصل كما ينفك من أحباب الثلث أو الزوج من أصل كما ينفك من أحباب الثلث أو الزوج من أصل
فإنه سأل في ميراث الأب مع الأم شيئاً وأنا ياخذ التفسير لأن ذلك هو الذي نزل المسمى للأب والأب
لأنه يستحقه بل الذي انفك له فإذا دخل عليه زوج أو زوجة وجب أن يكون التقدير في ذلك
ميراثه ما يبقى وهو الأب كما أن الزكاة دون صلب السلم المسمى هو الأم ولا جارية معها
عما شئنا لهما في هذا الموضع لهما ذلك الزوج أو الزوجة وقد علمنا خلاف ذلك ونحصل

۵۱۲

المخالف الآية على الزماد لكم الثلث مع الأب لإلزام يكن وارث غيرها من الزماد الظاهر من غيره
 دليل وقوله لم يورث الأبوان يعني واحد وهو الولد وكان له ذرية واحدة اسمها الأب
 والبنت فلم يورثا ففضل الابن على الذكر فصار لا يجوز أن يستبعد الاحكام الشرعية ثم لم يمتنع
 ذلك من التفصيل منع من التساوي كما منع في الابن والفتنة وقد علمنا تساوي الابوين قوله
 إذا دخل على ابوين من مستحق بعض المال كان الباقي بعد هذا المستحق منهما على ما كان في أصل
 كالتسوية في مال واحد والله وللآخر ثلثه استحق عليهما بعضه ليس شيء لأن التسوية قد
 استحق كل واحد منهما سهماً معيناً فإذا استحق من المال شيئاً كان ما بقي بينهما على قدر سهمهما السهام
 المعينة وليس كذلك ما جرحه لانا قد بينا أن الأب يأخذ الثلثين بالتسمية ولا هم سهمه الذي
 لا بد أن يستحقه وإنما الفاضل بينهما سهمي للام فاتفق أنه الثلثان له وسهم الخبيث عن قوله إذا
 دخل القصد على الابن البنت معاً لم يرجه الزوج أو الزوجة فلو كان بحيث لا يورث أن الله سبحانه
 قد صرح في الابن البنت بالذكر مثل حظ الأنثيين فوجب أن تكون النسبة بينهما على ذلك في كل حال
 ولم يصرح أن الأب في حال انفاد من الولد الثلثين أو العدم اتفاقاً فافترق الأمران فإن كان مع
 ابوين اخوان أو اخوات أو أخ واخت أو اختين أو اخت واختين أو اخت واختين أو اخت واختين أو اخت واختين
 السدس دليل الإجماع المشار إليه أيضاً فلا خلاف في صحة الحجب بمن ذكرناه وليس كذلك الحجب من
 عداهم وقوله تعالى وإن كان له أخوة فلا هم السدس وإن ما ورثوا من أخوة من أم فأنفذ عن
 الظاهر للدليل وللأبوين من الولد السدس سهماً بالتسمية ولا جرم السدس واحد إذا كان الولد
 أكثر إذا كان ابنتي لأنه إن كان ذكر أمه حصة الباقي بعد سهم ابوين أن ذكر أمه ابنتي فله الثلث
 حصة الأنثيين وهذا لا خلاف وإن كان ابنتي فلهما النصف والباقي في عليهما وعلى ابوين دليل الإجماع
 الطائفة وانصافاً قوله أو أو الأرقام بعضهم إلى بعض في كتاب الله وإذا كانت البنت ابوان أقرب

أخذ

إلى الميتة أو إلى غيره من عصبته ومن المسلمين من قلت المال كانوا يقرعون ميراثه فيجوز على
 المخالف بما روي من قوله عليه السلام المرأة تجوز ميراث ثلاثة عتيقها ولقبطها وولدها
 وهي لا تجوز جميعاً إلا بالرد وبإجارة من أبيه عليه السلام جعل ميراث ولدها لأمه ولقبطها ولقطة
 لزوجها ميراثاً من حدها وظاهر ذلك أن حصته لها ولا يكون لها ذلك إلا بالرد وبإجارة عن سعد بن
 قال للشيء صلواته عليه أنه إن لم يملك شيئاً وليس ميراثي إلا بنتي أفاد صبي مالي كذا قال قال
 بالنصف قال لا قال في الثلث قال الثلث والنصف كثير فافترق عليه السلام على قوله ليس شيء إلا
 بنتي لم يكرهه وروى الخبر بلفظ آخر أنه قال أفاد صبي بنتي مالي والثلث لبنتي قال لا قال لا شيء
 نصف مالي والنصف لبنتي قال لا قال أفاد صبي ثلث مالي النصف لبنتي قال الثلث كثير وهذا
 يدل على أن البنت قد تراث الثلثين وقول المخالف أن الله تعالى جعل للنصف الوحدة النصف فليقتض
 عليه لا حصته فيه لأنها تأخذ النصف بالتسمية وما زاد عليه سبب آخر وهو لرد الذكر ويستخرج
 أوصاف سبب الحجب الزوج إذا كان ابن عمه ولا يرث معه فإنه يورث النصف بالزوجة
 والنصف الآخر عندنا القرابة وعند المخالف العصبه **فصل** في ذكر ما روي مع ابوين اختين
 فإذا كان لهما الثلثان وللأبوين السدسان لا جرم الأبوين معهما السدس والباقي في عليهما بحسب
 سهامهم فإن كان هناك لعمه محجبون أمه لم يرث عليها شيء فإن كان مع ابوين الولد زوج أو
 زوجة كان للولد ما بقي بعد سهم الأبوين الزوج أو الزوجة ولعمه كان الولد أو حاصلة ذكر كان
 أو ابنتي وإن لم يرث الباقي بالتسمية للبنت أو الابن يكون القصد أخلاً على البنت أو ما زاد عليها
 ومن الأبوين ومن مسائل القول للثلاث المخالفين منها إلى أحال القصد على حصة من السهم
 المشهور كذلك من مات وطله دون ثلثي تركته لولاهما العدة لغة عبارة عن الزيادة
 والنقصان معاً فإن أنصف فامنا إلى المال كان نقصاناً وإن أنصف إلى السهام كان زيادة

من الزوج والاخت

على صحة ما ذهب اليه اجماع القائفة عليه وانما ما يوافق ان النفس فاما داخل على النبات ولا
 دليل على دخوله هنا على ما عرفت من اجماع ولا غيره فوجب البقاء فيه على الاصل الذي اقتضاه
 ظاهر القرآن وايضا فدخلوا النفس على جميع ذوي السهام تخصيصا لظواهر كثيرة من القرآن
 وعبروا عن الحقيقة فيها الى الحجاز ودخوله على البعض خروج عن ظاهره لمكانه في الواجب ان
 نفس البعض اولى بمقتضى ما الذي عينه لان كل من قال باجود الامر من قال بالآخر والقول بان النقوص
 غيره مع القول بان نفس البعض اولى خروج عن اجماع والفرق من ما خزن فيه وبين الذين
 التمسوا ان الغرام مستوون في وجوب استيفاء حقوقهم منها ولا مزية لبعضهم على بعض في ذلك
 ليس كذلك مسائل القول لانا قد بينا ان في الورثة من يجوز ان ينقص عن سهمه وفيهم من هو اولى
 بالنقص من غير مخالفة لظاهر حال الغرام وهو يدعو لهم على امير المؤمنين عليه السلام انه كان يقول في
 ورثتهم منه انه قال فيهم ربه وقد قيل هو على المنبر عمر بن الخطاب ابو بكر وخلفه صار
 انما شاعرا بغير صحة لان انبياء عليهما السلام وسبعته اهل بيته من غيرهم وقد نقلوا عنه ذلك
 ذلك وانما سائر الخدم منه في ابطال القول لا عنه وقد روي المخالف عنه انه قال من شأنا
 اهل بيته ان الذي احصى من اهل بيته ما لم يبق في مال نساء وتلكا وبعاء ثم اعطاهم في الزكاة عن
 المؤمنين عليه السلام لما ابرعوه من قوله بالقول في الغرض على اخبار ايجاد لا يقول على مثلها في الشرح
 ثم هي من قوة على الشعبي الشعبي والسيار عارة والشعبي والبر في سنة ست وثلثين في الشعبي
 في سنة سبع وثلثين امير المؤمنين عليه السلام قبل سنة اربعين ولا يصح روايتهما عنه والحمد
 بن عثمان مضطرب عند استجاب الحديث لما ولى المظالم قال سلمان بن محمد انك لا تعلم طاعة في
 المظالم واما ما ادعوه من قوله عليه السلام صار شعثا شعرا في شقين عشر خلة شعبة
 والمجهول لا يحتمل بروايتهم على انه يتعذر الا لا يلقاه عليه السلام كانه سيذكر ميراث الميراثين
 فاجاب عن ميراث الزوجة فقفا واغفل عن ميراثها وقد قيل عنه في جواز ذلك وقد

وقد قيل ان النفس لو خرج لا جمل ان يكون له اذ به صار شعثا شعرا عن ميراثي القول على سبيل المحذور
 كذا قال تعالى في الاثني العشر الكريم اي عند قومك واملك ولا يحتمل ان يكون اراد بغيره علم
 واستحقاقه في ميراثي عن ابن عباس في قوله تعالى فلا تقسم العقبة وكذا قال عمر بن الخطاب
 ثم قالوا انما قلت بميراثي لغير القطر والحق في الثواب **فصل** في ميراث النكاح والنفقة
 والميراث جبين فله المال كله سواء كان له احد الوجعة ذكر او انثى فلا يرث مع الميت احد سوى من
 قبله من عصبته كان له لابل النصف لها النسبية والنصف الآخر الذي ارثه على ما بيناه ومخالفا
 يفرقون الى انه لو كان مع المتبرع ومن غير نكاح له النصف بالنسبة كذا لو كان مع النكاح ويحتمل
 الاخوات عصبته مع البنات ونسقطون من هو في درجة العمة او ابن العمة من النساء كالعامة بنات
 العمة او الصغرى او حصون الميراث الرجال فليس لاهل النسب في ميراثي نكاح ولا ميراث على صحة
 ما ذهب اليه اجماع القائفة على ذلك ما قد ساء من انه روي ارجام ان الله سبحانه نصها على
 سبيل استحقاق الميراث للزوجة وتباني الارحام والذكر كذلك كانت البنت اقرب من العصبه وجب ان يكون
 اولى بالميراث وذلك انما طاعة لاجور اعطى الاخت النصف مع الميت قوله تعالى ان ميراثا للميت
 والورثة لنت كلها نصف ما ترك فثبت في استحقاقها النصف فقد اورد في ان لا يستحقه مع الميت
 والبره ويدل على نكاح تخصيص الرجال بالزوجة والنساء قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان
 والبره والنساء نصيب مما ترك الوالدان والافرون مما قل منه او كمن نصيبا مفروضا فاذا وصية
 للنساء نصيبا كما يجب الرجال من غير تخصيص من ميراث الرجال الميراث في بعض المواضع فقد ذكر
 الظاهر فله الايراد ولا دليل على بطلان ذلك ولا يرد ما مثل ذلك انما يقتضي البنت الميراث دون
 العصبه لان استواء الزوجية مع القرابة دليل على ان ميراث الوالد لا يرث مع الوالد ولا يرث ميراث الوالد
 لو كان من الاكابر واسم النساء لا كان من الاكابر والذكر كذلك وكان هو الميراث والذكر الميراث
 الميراث من القرابة مع استوائها في الدرجة كان ظاهر لانه حجة عليه في ان تخصيص

نكاح

هذا هو الحق والواجب
في كل وقت وفي كل حال
ولا يترك في شيء من ذلك
ما هو عليه من الحق والواجب

من عتق من اعتق منهم وان اعتق جبههم من اجابهم مع كون اجابهم عبد الخبز والادب الى
من اعتق جبههم فان اعتق بعد ذلك لا يثبت له من اجابهم الخبز والادب الى من اعتق اجابهم وجزء
المذبح حكم العتق او لا يثبت الا على المكاتب الا ان شرط فان لم يثبت ذلك كان سايه
فصل فان لم يكن احد ممن ذكرناه وكان المثل سايه بان يكون معتق في كراهه واجاب
معتقا تطوعا وقد تبرأ معتقه من حرته او مكاتبا غير مشترط عليه الا وقد تولى
من ضمن حرته كان ميراثه له فان مات لم يترك له ميراثه فان عدم جميع هو الوراثة فالت
للامام فاريات اسد الى من يقوم مقامه في الامامه دون ميراث تركته وسهم المخرج او
الزوجه ثابت مع جميع من ذكرناه على ما مضى بانه وكل ذلك دليل الاجماع المنشأ اليه
فصل قد بينا سابقا ان الكافر لا يورث المسلم فاما المسلم فانه يورث الكافر عتقا
وان بعد نسبه ويدل على ذلك الاجماع للماض ذكره وظاهر آيات الميراث لانه انما يخرج من
ظاهر ما لزمه دليل فاطم وحقه على المخالف باروه من قوله عليه السلام يعلوا
ويعلو عليه وقوله الاسلام يريد ولا ينقض فاما امانه من قوله علم لا تورث من اهل بيتين
ومسوق بعض الصحابة في ذلك فالكفر مضطرب فحقه في انه لم هو مخالف لظاهر القرآن
معارض بما قد مناه ولو سلم من ذلك لكان من اجابهم الى اخذ العمل على الشخصيات
على اننا نقول وجوبه علم لا تورث من اهل بيتين لو سلمنا لان تورث فاطم وذلك لكون
الابان يورث كل واحد منهما الاخره وحقنا نقول ان الكافر يورث المسلم فلا تورث منها والخاله
وقول بعض المحققين ان التورث انما هو للنسب والمواة ولذلك يورث الذكور من العصبة ذوات
الاناث ولا يورث الفاندة ١٢ الصبر انما العبرة منها لا يجوز على مثل لانه غير مسلم ان التورث
لما ذكره وقد يورث النساء الا لظالم مع فقد ذلك فغيره في ان النسب مبدؤه من المسلمين

للكافر في الحق والواجب كالتا مبدؤه للمسلم هذا الشرط او اذ كان الكافر اذ اصاعه وقراءة
مسلم اتفق عليهم من التركة حتى خلقوا فان اسلموا فاعلم انهم وان لم يسلموا كان لقرابته المسلم
او اسلم الكافر او عتق المملوك بعد القسمة لم يورث شيئا معنى لم يكن الميراث الا وراث مملوك
المتبر من التركة وعتق وورث الباقي وتخصيص المالك على بيعه هذا كانت التركة تبلغ قيمته فيما
زاد فاما ان انقصت عن ذلك فلا تخير ميراثه ومن اصحابنا من قال لا كانت التركة قبل من
ضمن المملوك استسحق في الباقي والاولى اظهره ولم يورث اذ مات سيداه وورثه اني جعلت
نصيبه وعتق عليه فان لم يخلع عنهما عتق من نصيبه لا بد ويستحق في الباقي لغيره من الورثة
فان كان ثمة دينا لم يورثها فقامت على ورثتها وترك حتى يخلع وارثها لغيره على قضاء ثمة فان مات
قبل البلوغ بيعت لفقائه ولا يورث القاتل عدا مقتوله على وجه الظلم على ما بيناه للاختلاف ورثته
ان كان مثله خطأ ما عدا الالة المستحقه عليه بذلك الاجماع من الطائفة على ذلك وظاهر آيات الميراث
وقائل العمد انما الفرع انما الظاهر دليل فاطم وليس ذلك في فاطم الا على قول المخالف لو كان القاتل
الخطأ وارثا لما وجب تسليم الالة عليه لسن سني لانه لا شافي من وجوب تسليم الالة ومن الميراث
مما عداها لا يورث من الالة لغيره من كلاله الامم وورثها من عداهم من ذوي النساب والاسباب و
ورث والى الملاعنة لانه ومن يقر بجا وترثه هي من يقر بجا ولا يورث ابوه وامه يقر بجا
على حال ولا يورثه لو لا ان يقر به بعد الكفر دليل الاجماع للشارع والاضاع احتياط فيما ذكرناه
لان اقراره بالورث بعد نفيه قد يكون للطمع في ميراثه فاذ لم يورث كان ذلك حصارا له على اقراره
به بعد الغرض وانقصني لان لا يكون بعد الجور الا تجزي الصدق فقطه ولا للميراث الا بقرانه وامر
بتركيب مما لا يورثه على حال لا يورثه لغيره لان الولد للفراس على ما جاء به الا انه من اصحابنا
من قال حكمه حكمه ولا الملاعنة سواء هو مذهب من خالفنا من الفقهاء ونحو من التركة من اهل

ما

نصيب الميراث الاستغفار والنفقة من نصف ذكرين فان لم يستأ فلا ميراث له وان ولد جثا ورث
 وتعلم حياته الاستغفار والحركة الكثيرة التي لا يكون الا من جثا وان ولد له ما للرجال وما للنساء
 جثا بالبول من اى الفرجين خرج ورث عليه فان خرج منهما لصغير السابق من القياس
 ورث عليه فان تساوى خرج جثا منهما فمنهما انقطع احده ورث عليه فان تساوى انقطع
 منهما ورث نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء وقد روي انه تعدد اضلاع فان نقص احد
 الجانبين ورث ميراث الرجال وان تساوى ورث ميراث النساء فان لم يكن له ولد فخرج اصل
 استخرج بالفرقة فما خرج ورث عليه ولا عقد على الصغير من عقد الثلج اوها ثوارثا وان كان
 العاقدين غيرهما فلا ورث منهما حتى تلغا ومغنيا العقد وان لم يجدهما فامضاء ثم ماتت
 بلوغ الآخر فان لم يخرج وامضاء خلفه لم يرث ميراثه فان خلف ورث والا فلا ميراث له
 ويتوارث الزوجان بعد الطلاق الرجعي سواء كان في الصحة او المرض ما دامت المرأة في العدة وان كان
 في حال مرض الزوج ورثته المرأة وان كان اياها اذا مات من مرضه ذلك ما لم يترج او بمعنى
 سنة والامة من المرض مات قبل الدخول بطل العقد ولم ترثه المرأة وان انفرد الزوج بالميراث
 فله النصف التسمية والنصف الاخر بالادب دليل الجماع الطائفة ولا يلزم ان يرث على الرجعة
 لان الشتر لا يوجب التماسه وان اتاخر المجلوبون من بلاد الشتر لا يفسد وجب المواتة بينهم
 قبل قولهم بلا بينة وروا عليه ووقف نصيب الاسير في بلاد الكفر الى ان يحى او يصح موته
 وان لم يحى مكانه فهو موقوف وحكمه ان يطلب في الارض لاجل سبيل فان لم يعلمه خب في هذه
 المدة قسم ماله من شتره وادامات امان او ما زاد عليها في وقت ولحقه تقديم او عرق ولم
 يعلم ايها مات قل صاحبه ورث احداهما من الآخر من نفس تركه لا مما ارثه من صاحبه
 وانما قد يترجم الفوت حاز وروى ان الادب قد يترجم الاصعف في التحقيق واخره اوى
 ينقل ميراث كل واحد منهما من صاحبه الى ارثه فان كان احدهما ورث صاحبه والا

لا يرث به بطل العقد الحرة وانقل حرة ولدت منها الى وارثه من غير واسطة ومن اجماعنا من قال
 بورث الحرة غيرهم من اهل الميراث المختلفة في الكفر اذا تخا كوا الدنيا على ما روي في سيرة الاسلام من انساب
 والاسباب الصحيحة والسماء ومن قال بورثون على ما روي في يدهم والولد على ذلك كذا روي
 ما لم يقعن الخالف من الطائفة فيه لجماعها عليه وفيه الحجة على ما بيناه **فضل** كيفية
 القسمة على الورث يحتاج الى تفصيل الشهور في قسمة الارسين والرباع والواحدة في ذلك ان يقرب
 سهام المتكسب عليهم في اصل الفرض فما بلغت اليه خرجت منه السهام بمجملها واصل الفرض
 هو اقل عدد يخرج منه السهام المشارة فيها مجملها مثلك يخرج مع النصف ثلث او سدس فكون
 مؤسبة فان كان معه ربع فاصد من اربعة فان كان مع النصف ثمن فاصد من ثمانية فان كان مع
 الثلث او سدس فاصد من ثمانية عشر وان كان مع الثلث ثلثان او سدس فاصد من اربعة
 عشر ومن قال ما قد منافق تعقد السهام ان يفرض ابوين ابنا وبناتا فاصد فربصتهم من ستة للاولاد
 سمان وبقي اربعة تنقسم على اربعة البنات فاصد من ثمانية وبقي ثمانية للاولاد
 في اصل الفرض وهو ستة فكون ثمانية عشر لكل واحد من ابوين ثلاثة وبقي ثمانية للاولاد
 ثمانية والبنات اربعة وكذا لو كان سمان ابنة والبنات ثمانية فاصد من ثمانية وبقي ثمانية للاولاد
 اصل الفرض فكون للاولاد ستة ولكل ابنة من البنات اربعة وان كان في الفرض ركنين
 فالوجه ان يخرج من ثمن ثمن الفرض في اصل الفرض ويقسم الميراث فربصه للاولاد
 والبنات مثلا فان اصلها من ستة للاولاد الثلث والبنات النصف يبقى سهمين لكل من البنات فيخرج
 الثلث من ثمانية ويخرج النصف من اثني عشر ذلك خمسة فربصه اصل الفرض وهو ستة فكون
 للاولاد عشرة والبنات خمسة عشر والاولاد من الباقي وهو خمسة سمان وبقي ثمانية

بالرقة وعلى هذا جرى الحساب في جميع الفرائض فليست على الواجبة في تقسيم المناجيات ان يخرج
 المسئلة الاولى ثم يفتح مسئلة الميت الثاني ونقسمه بالتقسيم الميت الثاني من المسئلة الاولى على سائر مسئلة
 فان انقسمت فقد صححت للمساكين ما صححت منه مسئلة الميت الاول كما مات وخلف ابوين ابين
 وخلف ابين فاصلاها من شدة الابوين فمما كان ولكل واحد من ابين سهمان فان مات بعد الابين كان لكل
 واحد منهما سهم من هذين السهمين وقد صححت للمساكين من المسئلة الاولى وان لم تقسم الثانية
 من الاولى فمما سطر المسئلة الثانية وضرباها في سائر المسئلة الاولى مثل ان خلف ابين
 في المسئلة التي قد منها ابنا وبنتا فان سهمه وهو اثنان من ستة يكسر عليه ما يقرب منهم
 الابن وهو اثنان وسهم البنت وهو واحد في اصل الفرض المسئلة الاولى وهو ستة فتكون ثمانية
 عشرة لابيْن السدس لثلاثة ستة واحد واحد من ابين ستة فيكون ابنة وبنته الذين خلفها
 للذكر مثل حظ الانثيين من غير انكار وكذا الحكم لو مات ثالث ورابع فزاد ثمانية
 مسئلة كذا قسم ما له من سائر مات قبله من التهام على سائر مسئلة فان انقسمت
 فقد صححتنا المسائل كلها وان لم يفتح ضرها جميع مسئلته فما صححت من سائر مات قبله

في التفتيح صححت منه المسائل كلها ان شاء الله **كتاب**
التكليف تحت الباب الاول ان يثبت من جرم تكليف ثم يثبت اقسام التكليف المباح وشروطه و
 الاسباب للوجبة لتجريم الواجب بعد صحة العقد وما يتعلق بذلك من اقسامه فتقول في جرم
 العقد على من طهر من اجزائها جرم على كل حال والثاني يجرى في حاله من حاله في الاول المحرمات
 النسب ومن حيث الام والعت والفت وان تزنت والاخت وعت الاخ والاخت وان تزنا والعت
 القالة وان طلقا بالاختلاف والمحرقات الرضا وحقن الدم ايضا كالحجومات النسب الى الرضا
 من غير المرأة جرم على كل من نسب الى طلقا الولادة والرضاع ولا يجرى عليه من نسب الى

للمرأة الا بالولادة دون الرضا ولا ينقض التحريم الرضا انفسه طمنا ان يكون سببا لرفع الرضا
 من رتبة دون الجولين دليل الجوار الطائفة واصاؤه تعالى والذوات برصع او اذهن بطون كاملين
 لم يرد ان يفتح الرضا لان المراد اثبات الرضا الشرعي الذي يتعلق به الحرة بدليله تعالى لا يجوز
 ان يرد الرضا اللغوي لا يبتلى على ما يحصل بعد الجولين لا يرد في جوارحه او غيرها لان
 ذلك جازم للاختلاف ولا يفتى الحكاية بل نعم لان الحكاية قبل تمامها قد تحصل لاسيما فلم يرد
 قلناه وهو مشروط ط تحريم الرضا ان يكون بين الالة اذ يرد دليل الجوار الطائفة ومما يكون مما
 يثبت التحريم ويشد الخطر ان يكون يوما وليلة او عشرة شحوت متواليات عند بعض اصحابنا وعند بعضهم
 عشرة رضعه والاول الوجوب كل رضعه منها ترى الصبي لا يفصل بينها برضا امرأه الا في الاختلاف
 بين اصحابنا ولا يثبت الرضا بقول الرضعه بل يقتصر ثبوته الى عده عادية ومن هذا الفرع التحريم
 اتم العهد عليها بدليل الجوار الطائفة واصاؤه عز وجل وامهات نسائه ولم يستطع الدخول ايضا
 عقدي في النكاح انما على السبل قال من كحل امرأه ثم مات قبل الدخول طالع عدله انما وهذا انقضت
 ومعهذا الفهم ايضا للدخول كما هو احوال في خبر الزوج او لم تكن للاختلاف الامر بادر فانه قال ان كانت
 شحوت جوفت والا فلا طمنا منه ان قوله تعالى الا في جوارحه في جوارحه شرط في التحريم وليس ذلك شرطا واجبا
 فهو وصف لظن ان الغالب ان الربيبة تكون في جوف ومعهذا الفهم للمرجعها وانما وجه الظاهر
 من هذا اصحابنا لا كمنع والمقيم وطريقه لا يثبتا بنفسه وتحريم على الابن وجبة لأب
 استه المنطوق بها بشهوة لا خلاف بين اصحابنا وطى لا بد وجبة الابن ايضا استه المنطوق بها
 بشهوة ومن اصحابنا من قال الموجب والوجوب والتحريم على كل واحد منهما العقد طمنا
 الآخر دليل الجوار الطائفة ويخص التحريم على الام قوله تعالى ولا يحل لهما ان يجزيا او لم يمسسا الفرج
 التحريم يقع على العقد والوطى معا وتعلق المخالفة بادر وانه مشروط له على التمسك بالجماع والتحريم بالحل

وكل ما فيها

سما

عشر من

اسم النكاح

بما

خبره بعد ائمة خبر واحد هو مخصوص من العامة ويحمل على مواسم منها ان يكون المروءة في الخيف جازما
 ولا يخرج ما عداه من الجلال منها ومنها ان الزنا المروءة لا تحرم الزنا بجميع ادواته ومنها ان كل الاباحة
 ائمة ولا ينزل حصة ابيه جازما ولا يخرج من الزوجة ما كان حظ الامنها والحرم العقد على الزانية وفي ذات
 بعلها في عقد رجعية ممن زانها وعلى الظالم الموقر لغيره ولبنته ممن لا طهر به وحجره ايضا على
 التأييد للفقود عليها في عقد معلومة او لغيره معلوم والمداخل فيها على كل حال والمطلقة
 للعدة تسبعا بغيرها رخلان والملاعة والمقدرة ممن زانها وعلى سبها او خيانتها على ذلك
 بغير الطائفة وانصافا لا يجوز ان يستباح التمتع المروءة الا بغيره لا يقيد بغيره ولا ومار من الخلف
 في الملاعة ما يرويه من قوله على التمتع للنساء انما هو قول له وهو من غير وجه من وجه
 في وجبه النكاح لا يستدل بها وقول المخالف ان ذلك في هذه الجمل تخصيص بغيره لا يستدل
 بالمخالف ان اصل الاباحة ونظام القرآن قوله تعالى فانكحوا طبايبكم من النساء وقوله وليكن لكم ما دارا
 ذلكم غيركم لا ينفرد عن ذلك الدليل كما عدوا عنه في تحريم نكاح المراه على عمها وخالتها وحكم
 الابوة والبنت والاخت والراحم في التحريم هذه اسباب حكم ذوات النسب حكم الابوة والتحريم للنسب
 والراحم وغدا من اسباب حكم الراحم واسما من حكم العقد عليه في حال دون حال فانكحوا طبايبكم
 عليها لا خلاف او الموطوءة بذلك لا خلاف الا في رواية يزل على ذلك قوله تعالى وانكحوا من احببتم
 لم يقيد والخامسة حتى تنقضي اربعين يوما حب البيهونة والمطلقة للعدة ثلثا والستة على
 ما ثبتته حتى تنكح زوجا غيره ويدين منه وكذا حكم كل من رجعية والعند من الطلاق الرجعي
 حتى يخرج من حيزها فكل هذا لا خلاف وفيه ما خرج على عمها وبنتها المخت على خالتها حتى تاذن
 والامة على الحجر حتى تاذن الزانية حتى تنوب بدل الامناء الطائفة وظواهر القرآن المبيحة
 للعقد على النساء والاطلاق يصح تزويج المراه على عمها وخالتها الاما اخذت الوليد من خطبته

عليه

لا يمكن منها اذن وما يرويه المخالف من قوله على التسليم لا يحكم المراهة على عمها اخبر وليد
 مخالف لظاهر القرآن ومعارض باخبار نفسي لا باجة مع الاستيذان ويجوز ان يكون ذلك
 كله على ما لا يمكن منها اذن ولا يمكن الاعتناء عليه والحرم العقد على الكافرة وان اختلفت
 جهات كزنا حتى تسلم على ابيها جميعا كزنا وليد بغير الطائفة وانصافا قوله تعالى ولا تنكحوا
 النكاح وقوله ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن قوله لا يستوي اسباب النار اسباب الجنة
 الجنة لانه نفي الظاهر التساوي في جميع الاحكام التي من جملتها المناكحة وقوله تعالى في
 المحرمات من الذين اتوا النكاح من قبلكم تحفة بكتاب المنعة فانه جازم عندنا على انما
 او يحمله على ما اراد ان تسلمات بدليل ما قد ساء ولا ينبغي ان يكون من جهة الشر قبله وهذا
 البيان فرق من من امت بعدك ومن لم تنكحوا اصلا فكون في البيان لا باجة نكاح المحرمات
 وليس لاحد جواز هذا القول قد اعني عما استقر طموة من اسلام النكاحات قوله تعالى المحرمات
 والمومنات فان قالوا التسليم تخصيص هذه الآية ما ذكره في التسليم لم يظهر انما كبر او الى ما اذا
 خصنا ظواهرهم بالمراتب والحرمان ليس لنا ظاهر الآية التي نستدل بها فليسنا غير مسلم
 للمساوي في ذلك بل نحن اولى بالتخصيص بكم لانكم عدلون عن ظواهركم ونحن نعدل عن
 ظاهريهم ولا اذن الحدوث عن الحقيقة الى المجاز انما يفعل للضرورة فقليله الى من كثره بغير
 شبهة واما اقسام النكاح المباح فثلاثة نكاح عتيقة ونكاح بنته ونكاح ملك المملوك
 نكاح الاستدाम يستحب لا خلاف الا في من رواه فانه قال واجب ويزل على ما قلناه بعد اعمار
 الطائفة قوله تعالى فانكحوا طبايبكم من النساء الى قوله فواحدة او ما ملكت ايمانكم لانه تعالى
 ذلك استطلاعا وما كان ذلك فليس له الحب لانه حب بينه وبين ملك المملوك المحرم

الذين

لا يكون من اجب ومباح وان ذلك يقتضي جواز الاقتصار على ملك الميراث في المخالف لا يخبر بذلك
على ذلك ايضا قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات الى قوله وان تصبروا
حينئذ لم يكن عليكم جناح الا انه عند عدم طوله الجيرة وليس له ان ينكح غيرهن منه وعند المخالف
ان الصبر لا يجوز فضلا عن ان يكون خيرا من النكاح ومن شرط صحة عقد النكاح ان يكون المهر
عليه معلوما متيناً فلو قال زوجتك من عندك او امرأة او جارية لم يصح للمخالف
وان يكون ممن يحل له النكاح فلا يصح العقد من الكافر والمسلم لا خلاف ولا من المسلم ومن اجري
المهر مات عليه الا ان قد مر ذكره وان يحصل النكاح والقبول وايضا سبق كان فلو كان النكاح
وغيره مما صح به حجة على المخالف باروه من حيث سهل من بعد فانه قاله جنينا ارشود
الله فقال في جنينها بما عكس من القرآن لم يبرز بعد ذلك بالقول ولو قال انز جنينا فقال
ان جنينها لم يصح حتى يبدل الاجاب لان السابق له استعماله ولو انفسه القابل على قوله قبلت
العقد لان ذلك جواب الاجاب وهو منصم اليه فان حياة قبلت هذا التزوج بلا شبهة ومن شرط
ذلك ان يكون لفظ النكاح او التزويج او استناب في النكاح للموحد عندنا مع الفروع على الكلام
ولا يصح العقد لفظ الاجابة ولا التحليل ولا التملك ولا البيع ولا الجارة ولا العبة ولا العارية بل
لما هو الاقامة لان ما اعتبرناه في نكاح الاول لم يجمع على انعقاده وليس على انعقاده بما عده دليل
ومش شرطه ان يكون صادرا من له ولاية والولاية التي يجوز معها تزويج الصغيرة ضياء البائع
سواء كانت بكرة او قد ذهبت بكارتها بزوج او غيب ولا يكون لها بعد البلوغ خيار ولا خلاف
بين اصحابنا وتزوج البكر البالغ من غير انهاء على خلاف منهم في ذلك فمختصة بايها
وعدها في حيوة فان لم يكن اثبات حكا فلا ولاية للحق ومنه جاز له الجدة والى من خلت
الاثبات ليس لاجد ما يقع العقد الذي سبق الاخر له وان كان غير اذنه والاولى الا ان يستبان

قال رحمه الله

لجدة دليل على اقامته ويحتمل على المخالف في الاصل على الصغير باروه من قوله طه المسلم القداسة
يرجعون وقد روي عنه لعنه انها قيمة وانها لا تنكح الا بارتيا ولا يجوز ان يقال انها قيمة وان
كانت الخالف عهدا اليتم لان ذلك يرجع عن الظاهر في الشرح بعينه لانه لا يتم بعد
الظلم على ما ورد به الخبر وعلى الاباء اجد استبان البكر البالغ والانه جازها على ما ورد به
لغيره فان عقد نكاحها فاقب العقد لم يفسخ عند من قال من اصحابنا لما اشارها على النكاح
وعند من قال منهم ليس لها ذلك فيسحق وطريقه الاجتناب لنفسه اعتبار رضاها في صحة العقد
لانه لا خلاف في صحة الارضية وليس كذلك الارض في كل من النكاح يقف الاجازة سواها
من الراجح او الولى او الشكوة ويحتمل على المخالف في ذلك باروه من ان امرأة كبر السن التي سلى
الله عليه ففان ان التي زوجني وانا كرامة فخيرها النبي عليه السلام وهذا يدل على ان النكاح يقف
على التسليم والاجارة ولا عقد البكر على نفسه انفسا فان عقدت وليا العقد التسليم الا ان يكون نائبا
عنها فانها بمنزلة من تزوج بالاكفاء فانه لا يفسخ دليل على اقامته واولاده لها ولا غيرها
على البكر البالغ الرشيقة الا ان يفسخها مع غيرها فيكون لها الجدة ففسخ العقد والهاء اثبتت
عندنا ما مر من ايمان يمكن القيام التفقة دليل على اتمام المصار اليه وان ما اعتبرناه مجمع على
اعتباره وليس على اعتبار ما عده دليله الشبهة اذا كانت رشيقة ان العقد على نفسه انخرى الى
ذلك البكر لا يفسخ له اب وان كان له المهر في المهر الى بعض الصغار من القارب او الجارية دليل
الاجماع للمشار له وانما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فاصاف
عقد النكاح بها وهذا نص في ظاهرها لانه التولية ومثله ذلك قوله سبحانه فلا تحلوا له من بعد
ان تنكحوا من بعدهن وما يتحلون به المخالف من قوله عليه السلام انما امرأة تنكح زوجها اذن وليها
فمنكحها ما بطل عليه محمد لانه منزه عن تزويجها لانه خير اجد ومعارض ما ورد به

قال رحمه الله

مشروط بغيره لم يملكه التمسك باليمين الحق نفسها من لفظها واليمين التي لا زوج لها وهذا ظاهر
 قوله عليه السلام ليس للولي مع النكاح من ذلك كذا جلد على الامة او ان زوجت
 بغير اذن مولاه لان الولي في اللغة واليه معنى الجسد ويشهد هذا التاويل انه قد روى من
 طريق اخر انما المرأة تحت بغير اذن مولاه وقول المخالف في تحريمها من ذلك وهو قوله
 عليه السلام فان دخلها فلها مهر مثلها بما استعمل من زوجها انه اضاف المهر اليها والامة تملكه
 ليس بشيء يعول عليه مثل ان ذلك انما جاز للعلقة التي بينهما وان لم تملكه كما نال عليه السلام
 باع حيدا وله مال كان المال لمولاه وتعلق بهم باروه من قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي
 فيقضي بمثل ما قد ساءه من الفرج والمعاوضة وبانه حرة الجسد وبان تقول بوجه ان
 الولي هو الذي يملك العقد والمرأة عندنا طهر جالها فاذا اعتقدت النكاح كان ذلك نكاحا
 بولي ولقد ظنعت على الذكر والامني فخيرت منه على من عرف اللغة كما فتحت على الفظة وصحت
 وبانما نكحها عليه في الفسيلة كما قال عليه السلام صلاة بحار المسجد الا في المسجد واصدقة
 واذوجهم محتاج **فصل** وليس من صحة العقد الشهان بل من مقتضاه دليل ان
 وايضا قد ادمر في النكاح ولم يشترط الشهان ولو كانت شرطا لذكرناه وحجته على المخالف
 باروه وهو مشهور عليه السلام او سبيل النساء خيرا فانهم عوان عبد لا يخذلوهن باسائة
 الله ولا يستجلبن فروجهن حكمة الله ولا كذا يستلج به فرج المرأة ١٧٢ بحاج والقبول
 فيجب نظام الفرج حصول الاستباحة بذلك من غير امر اخر سواء ١٧٣ يجوز حمل الفرج على ان
 المراد بحكمة الله قوله تعالى والحجوا الايامي منكم وما اسبه ذلك لان المستفاد به الاذن فيما
 يقع به تحصيل الفرج وهو ما قلنا من الاجاب والفتور لهذا لا يستغنى بذلك عنها وتعلقهم
 باروه وهو مشهور عليه السلام لا نكاح الا بولي وشا بهي عول قد بينا الجواب عنه على ان الحقيقة

كذا
 مواليها

لا يفتقر عليه اريد الشهان بخبار الاجاد ان عندنا ان كذا رادة في القرآن وحي الشرح وشرح
 القرآن المجوز اخبار الاجاده **فصل** وليس من شرطا صحة عقد الزوج لم ذكر اليه ولا خلاف
 بل من مقتضاه وبذلك على ذلك ايضا قوله لا نكاح الا بولي انما قلنا من صحة العقد هذا ونفسنا
 لم يفرقة والطلاق لا يقع الا بولي صحيح والمهر ما اراد به عليه الزوجان دائما كان العقد
 او لم جلا مقالة قيمة ويجوز ملكه فلا كان او كبر او يجوز ان يكون قبله شيء من القرآن ولو كان
 اية واحدة دليل اجماع الطائفة ولما قوله تعالى او النساء سيد فافق بجله وفي موضع اخر اورد
 فيجوز من الامة يقول القليل الكثير ولما قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرغتم
 منهن فمعه نصف ما فرغتم ولم يفرق من القليل الكثير وعبد المخالف لا افرج له خمسة دراهم
 وخمس كفاه وحجته على المخالف باروه وهو مشهور عليه السلام اذ والطلاق ففيله ما الطلاق فقال ما
 تراش على الاعلون وقوله عليه السلام من استعمل بره من بعد استجلاء قوله طهر لخص طهر امر است
 امرأة صرافا فلها او كذا وقوله علم للرجل الذي طلب منه تزوج المرأة وجعلها بامعك من
 القرآن بعد ان طلب منه ان يفرقها بسبي وقاله التمسك ولو خانتا من جديد والظاهر انه طهر
 جعل ما معه من القرآن صرافا لان طهر بطلب الفضل والشرف وانا طلب للمهر لانه قال عامر بن الساء
 قال على البدر والعوض لو اراد لكشرف لقال طهر ما عك من القرآن لا يصح جعل القرآن صدا والاعطى وجو
 التعليم له وفي خبر اخر عن ابي خزيمة انه قال طهر السليم قال للرجل فم فعلها عشرين سنة وفي امره كذا وهذا
 نفسه والحدود ان يقول انسان لغني رجلا بنى على ان يزوجني بملك طهر يكون بغيره كذا الحديث
 منها ما هو الاخر لان ذلك هو نكاح الشغار الذي في النبي صلى الله عليه واله عنه ولا خلاف في تحريمه
 ويجوز جعل العتق عتقا ان يقول امته قدوم رجلا جعل عتقا مذكرا ولو قال قد عتقتك وعتقتك
 وجعلت عتقا مذكرا فلا يفتي العتق وكانت محبة في التزوج به ولا اعتن المهر حاله العقد كان

لا يجوز

في الخبر

تفتت

الزوجة ان ستر من نسيل نفسه حتى ينفذ حيله فاذا قبضته فله فعله الى المتله وليس لها
 الاستاذ ولو دخل بها وهو او بعضه باق في دمه لم يكن لها منع نفسها منه حتى ينفذ ذلك وانما
 لها المطالبة به فقطه واذا لم يستر لها مالا جالته العقده دخل بها فان اعطانا قبل الدخول شيئا
 وقبضته منه لم يكن لها فيه لافا لانه ترزفه لما مكنته من نفسها وان لم يكن اعطانا شيئا لمسه
 فله مثلها وتعتبر في ذلك السرة والنسب الى المال والتخصيص وكل ما ينفذ للمهر لاجله فان نفذ من
 مهر السنة وهو خمس مائة درهم فقة او قيمته خمسون دينار الى غير ذلك وان لم ينفذ فله ذلك كله
 كذلك ولو لم ينفذ المهر اليه واذا وقع العقد على عبد مجهول او دار مجهولة صح وكان لها من
 اوسها العبد او الدوس واذا وقع على عتيق مجهول او دار مجهولة صح وكان لها من
 المسمى لا خلاف في الامن بالذوق وبعض اصحابنا يثبت صحة ما يقتضاه ان لا يملك من هذه القوة
 سقوطا للمسمى وذلك لا يوتر في صحة العقد لان مقتضى انه لا خلاف في صحته من عدم ذكر المهر والوجه
 سلك الصداق المسمى له كنه بنفس العقد وهو من شأن الزوج ان ينفذ قبل القبض من شرطها ان ينفذ
 بعدة خلا فاما ذلك فان دخل بها او مات عنها استقر كذا لا خلاف وان ينفذ قبل الدخول صح بعض
 العتيق التي قد يملك دون الزنا للنفقة المأذون في الزوجة كجهل الحيوان دليلها في الطائفة ايضا
 قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن الا مما اكلن من غير فصل من ما قبل الدخول وبعد حتى
 منهن ومن لم يستر لها مهر الا اطلقت قبل الدخول فلا مهر لها الا المنعة ويعتبر حال الزوج فعلى
 المؤسر خادرا وربة او ما شبه ذلك وعلى المتوسط ثوب او ما شبهه وعلى الفقير ظم او جود
 دليل اجماع المشار اليه ايضا قوله تعالى ومتعوهن على الدسر وقوله على المقتدر فله من ماله ما اعطى
 حقا على المجهنن هو الا اصدقها حبل ان لا يها صح العقد لا خلاف ويجب عليه الوفا باسمي لها
 هو المختار فيما سطر لا يملك دليل اجماع الطائفة ولا صدقها ومشرط ان لا يترجى عليها ولا ينسرى

الكتاب

الكتاب والصدوق في بطلان الشرط بدليل اجماع المسار اليه ايضا فذلك سطره مخالف للكتاب
 السنة فكان باطلا ولو سطر في النكاح الا ان كان الاولي الوفا بذلك لقوله عليه السلام للمؤمن عند سطر
 واذا سطر في النكاح او فيه في الصداق معا خيل للمدة يطل النكاح والصداق ان سوت عقد النكاح
 جميعه شرعي بخلاف الا لا في شرعية وليس في الشرع ما يدل على سوت ذلك هاهنا ولا سطر
 في الصداق وجبه لا يطل النكاح صح لشرط الصداق لقوله عليه السلام للمؤمن عند سطر وطهر
 وهذا سطر لا يخالف الكتاب السنة فكان صحيحا ومن السنة في عقد الا وام تحطبه قبله
 لا خلاف في الامن او ذقانه فانه لوجه ولا طمانه والوجه له ولصالح الناس بدليلها في الطائفة
 وان الاصل براءة الامة وشغلها باجباب شئ من ذلك يقتضي الى دليله **فصل** في الحيض
 الحيض ان يجمع في عقد الزمان من الزمان من الحيض او من الحيض ان يجمع من الزمان من الحيض
 او من الحيض من الزمان من الحيض ان يجمع من الزمان من الحيض ان يجمع من الزمان من الحيض
 الاخرى لا خلاف فان كان عند زواج حلال جزا ان يفسد الحيض بليلتين في النكاح الطائفة و
 ايضا فان حقا بدلالة ان له زواج التتبع اخر من محال ان يفسد نفسه لا جدي رحيه وان كان
 له زواجان خيرة امة كان للحقة للثان والامة لملته دليل اجماع المسار اليه وحقق على
 لمخالف تار من قوله عليه السلام من كره امة على خيرة فلحقه للثان والامة ليله وهذا نص في
 مثل ذلك عن علي عليه السلام ومخالف له في الصحابة وان كان عند زوجة او اكثر فزوج اخرى فان
 كاش يكرهها حتى التذير وحق التحصن لسبعة ايام وان كانت ثيبا فله حتى التذير والتحصن
 بطلان ايام من غير قفا او سبعة تقضيها في حق البقيات والاختيار في ذلك دليل اجماع المسار
 اليه وحقق على المخالف في التحصن فان التذير لا خلاف فيه عاروه من قوله عليه السلام للكر
 سبعة للثيب ثلاث فاصاف اليها ما ذلك لانه للملك وقوله امر سالمة لما دخلت عليه ان شئت

عند ذلك وسعت عندهم وان شئت لشد عندك وذرفه **فصل** في العتق من زوجة
 بعد طول العتق ولا تخاف على نفسه العتق بل ليدل على الطائفة ولا يجوز ليخرج من امة ولا
 للمخرج ان يخرج عبد الاذن السيد فان خلا ذلك فغير اذنه كان العقد موقفا على الجارية والولد
 حراً مع الاذن الا ان يستبرأ بالرق ودفن مع عبده واما مات السيد او باء بالوارث والمبتاع
 الجارية من امها والعقد صحيح وكذا لو استولى امة كان الخيار لها في ذلك سواء كان الزوج
 حراً او عبداً او اذ حصل الرضى من هو كانه يكون له بعد الرضى خيار ولا وارت من الزوجين
 اذا كان بعد فارقاً هو اذا زوج عبداً بامة غير فالطلاق بيد الزوج والولد له من هناك سناً
 انه ربي لا عبد السيدين بينهما في الملك على السواء ومن زوج عبداً بامة استحب ان يعطى
 شيئاً من مالها معها والفرق بينهما بيد يامر كذا لغير منهما باعتراف صاحبه متى شأ وليس للزوج
 طلاق على جارية كذا ليدل على الطائفة **فصل** وادراكات الزوجة ممن يخرج الدخول
 لغيرها تسع سبباً فصاعداً او تسلمها الزوج لانه استكافاه وانفاق في كسوته والطعام والعقد
 ولربها طاعته في نفسها ولا زينة مثله فان عصته وعلى ثقيفه فيه وعظما وخونها التي
 فان لم يورث ذلك مجزوها الاعراض عنها واعتزال القرائن والجواب وجهه عن انه فان لم يورث ذلك
 ضرها ضرراً زيفاً غير موثر في جسدها ولا يترك ما تفضل اليه من هذا والباس فان خرجت من بيتها
 بغير اذنه او باذنه واستعت من العود اليه سقط عنه فرض نفقتها وكان له ردّها اليه وان كان
 ونادى بها بما قد مناه قال الله تعالى واللاتي تخافن نشوورهن فعظوهن في الحجب وقولن للمضاجع
 واضربوهن وقال كثير من اهل التفسير معنى تخافن نشوورهن فعظوهن في الحجب وقولن للمضاجع
 ظاهر ان يذبحن في عظم ذلك منهن ان يخرجن الخوف من الشوور قبل حصوله لا يفعل شي
 منها ذكرناه واما الزوج اذا نشر على المذمة وكلم للمقام معها وهي راجعة فيه فلا بأس ان يثبته

على استدامة للمقامعة شامتها لها وتسقط عنه نفقتها والدية التي لها منه ويحط بها على ذلك
 قال الله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوورا او لرأسا فلا جناح عليهما ان يتلفيا ببعضهما بعضا فليطعن
 خفيته والسقاف من الزوجين يكون ان كره كل واحد منهما صاحبه ونفقه بعضهما بعضا ولا يقدر
 بينهما على طلاق ولا على طلاق ولا على مقام من شقاق وانهما دفع الحبس لهما الحاكم عليه ان يبعث رجلين وامويين
 بعد ما من اهل الزوج وما خسر من اهل المذمة ينظران فيهما فان لم يكما الا صلاح فخره فان لم يكما الا
 اجماع اهل الحاكم له ليدل عليه وليس له لغير الزوج على الطلاق الا ان يضر من حقوق الزوجة فيها
 عليه قال الله تعالى وان خفتن سقاف بينهما فاعنوا حكمهما من الله وحقاً من الله ان يرد المصلحان في
 الله بينهما ومن زوج امرأة طلاقاً خرجت حرة امة او بنت حرة فخرجت بامة او سلبية
 خرجت مجزومة او برها او عتياً او رقاً او مقصاة او مجنونة او عرجاء من امها من الحق بذلك
 كونه مجزومة في الزنا كان له ردّها وفيه العقد لغير طلاق اجماع الطائفة ولاخذ ما دفع من المهر
 الا ان يكون قد طلقها قبل العلم بالعيب فانه يكون لها ما استحل من فرجها ويرجع به عليهما في الزنا
 ان كان علم العيب ودلها عليه وان كانت امة فزنت معها ولا فان كان عقد على اخرة سقاف
 شاعدها لها الجزية فالواجب ورجع السيد بقيمة الولد والمهر على من تزوجها وان كان عقد
 من غير مينة بذلك فلهما نفق ويلزم سيدها دفعه الى اب القينة وعلى اب دفعها اليه فان لم يكن له
 مالا اشقى فيها فان ابى ذلك فعلى الامام القيام بها من سبب الزنا وعلى اب دفعها الى اب القينة
 قسماً ان كانت بكر ونصف عتقها وان لم تكن كذلك وان علم الزوج ان يخذ هذه العيوب فوطئها
 او مضى لم يكن له بعد ذلك ردّها ولا نفق من المهر والمهر الزنا من امة ربا السيد ان كان
 العقد عتقاً له ولا يملك دفعه القينة ولا خلاف في الجزية لانه زوجت برجل على انه حرة فله بعد
 او يملك فله ان يبعثوا او عتقوا او يزوجها الرقي او يرد الرجل هذه العيوب ويحكم الولد من
 السيد ما قد مناه من حكمه ولا امة فغير ذلك الحين يجب العتق عليه سنة فان خالفه وصل

غيره

للطلاق ثلث العود الى الزوجية ولا يجب لها يمين ولا نفقة ليس يميني يقول على مثله لان الحكم الشرعي
 انما يثبت الادلة الشرعية ولا يدخل فيها القياس على ما ساق في اصول الفقه والادلة كذلك وكان الابد
 الشرعي قد بقدر هذه الاحكام في المتزوج بها وجب لها الخبز قانسها على غير ما ساق في وجبات
 الخبز فانما ذكره من المراتب ينقص القابلة لزوجها فانه لا اثر له وبالوجه لا كانت ذمته او
 امة فانه لا تورث منها وبين زوجها واما الطلاق فقد قام مقامه في الفرقة فيجب في
 كثير من الوجبات كالملاعبة والمزينة والامانة للبيعة والمالكه لزوجها فما انكر ان يكون انقضاء
 الاجل مشهور في الفرقة مقام الطلاق ولا يخرج منه وليس لاجل ان يقول فالأوقع الطلاق قبل
 انقضايه لان كل من اعاز النكاح الى اجل من مخرج الطلاق قبله فالقول اجدل من مخرج
 يطله بهما واما الاطلاق فان الله تعالى خلق جحيم من لم يزوج ويكفر بالطلاق وانقضى التمتع
 بهما بطلاق فلا يجزئ احدهما مع انه قد يكون اجل للمنفعة اقل من اجل للمضر بغير المدة وهو
 اربعة اشهر وكذا هو في النكاح لا اله الا الله واللعان فعندنا حنيفة ان الشرط في وقوعه بين
 الزوجهين ان يكونا حرة مسلمين وعندنا من لا يفسخ قوته ولا العانة فلا يصح له للطلق في ثلث
 زوجته المتزوج بها بانقضاء العان واما النكاح فيقع بالتمتع بها عندنا والمخبر والراية في
 هذا النكاح خلاف ما ظنوه واما العدة لا انقضت لجلها فقلنا قد ثبتت بلا خلاف ان عده امة
 كذلك وان كانت زوجة ولو اتى في جها قبل انقضاء اجل عدتها عندنا اربعة اشهر وعندها
 ايام عدتها للمعقود عليها عقد الدوام وما يتخلو به المخالف في تحريم المنفعة من اخبار الجارية لو
 سلبت من الفرج في راتبا والعارضة لها لم يحز العمل في الشرع بما يكفي وقد طعن اصحاب الحديث
 في رواتها وضعفهم بما هو معلوم وارضوا اخبار كثيرة في اوجة المنفعة واستمر العمل
 حتى ظهر شرفي عنهما ما نقله الرواة وقوله متعنان كانا حلي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله

القول

هذا

اجاز

جلالاتها فمهما واحاق عليها منعة للنساء ومنعة الخبز بطل دعوى المخالف التي عليه
 السلم هو الذي جرحها لانه اعترف بانها كانت حرة لا في عدده وانما التي التحريم انفسه
 فان قيل كيف يفرج بغير ما جرحه ما جرحه التي عليه السلم ولا ينكر ذلك عليه قلنا اولا ان النكاح يثبت
 ان يكون النقية كحتم ان يكون لسببه وهي اعتقاد الغليظ والتسديد في اضافة النهي اليه
 وان كان التي عليه السلم هو الذي جرحها او اعتقاد جواز في بعض الاية عن اوجه الله ان السبق
 في استمرار عليه من مخرج في الزينة هو الوجه هو الذي حمل الفتاوى على غير ما ساق في متعة الخبز عليه على
 للمتنع لا يستحق جذا من حرم ولا غير باتفاق وقد قالهم لا اتى اجدل من مخرج متعة اربعة اشهر
 المحامد وما انكر اجدل ذلك عليه ومما عندنا به عن ذلك كان عددا في ترك الكثير التحريم للمنفعة
فصل واما ملك اليمين فيكون اجدل اسباب التملك واذا اشعلت الى الملك لاجل ابياسه
 لم يحز وطبها حتى تستوي بخصية او خمسة واربعين يوما ان كانت ممن لا ينفق الا ان يكون المانح
 لها قد استبرأها قبل البيع وهو ممن يوثق بامانة فانه لا يثبت على المستبرأ في الحال هذه استبرأها
 وانما يثبت له ذلك فان كان شجاعا لا لا ينجز له وطلوعه في الفرج حتى يمتلئها اربعة اشهر لا بشرط
 عزلا فان لم يعزل لم ينجز له مع الولد ولا ان يحترق به ولا يبدل عمله في طهر من ماله لانه عداة
 ينطقه بل لاجل الطائفة والجلد على امة ادا كان بعضا جرحا او بعضا راقا بل يكون لما لك
 البعض من خيرة من في الرمان مقدار ما سلكه سوا ولما من نفسها بمقدار ما هو خيرة منها وقد
 نوى انه يجوز ان عقد عليها في يوم ما عقد المنفعة خاصة وان كانت مستركة من شرك لم ينجز
 لا جدها وطلوها الا ان تجلده شركته من ذلك على ما رواه اصحابنا ولا بد من اختيار لفظ التجليل
 ان يقول جللته كمن طهرها وجعلت من مخرج له كذا وكذا خاصة ولذلك فانه يجوز وطبها

لا يجاز

نظر

غير لما ذكره بتجليه بها فان وطئها بعد التزويج من غير تحليل او غير واجب ناديه فان كانت
 ولها الحق ولو لم يشره سمعته من قوله فان وطئها فاجبا انما اذا ما كانت ولها الحق من غير
 له اسمها بالفرقة ودرج الى شريكه مقدار نصيبه من قسمته ونحوه من المارية ووطئها وان
 سببا فان ظالمون اذا كانت في حقيقة الشيء ان لا يخرج منها الجنس لتحليل في حقيقة شئهم
 اليهم ذلك لتطهير موالاتهم ونحوه ووطئها وان لم يفسلم اذا كانت كتابية ومعنى ملك المرأة
 عليها من اجتهاد بالنسب عن طه عقيب الرقة ثم لا يجوز بيعها ولو اخرجت في غير بيتها فانه لا
 يجوز على ما نشأ في كتابه كذا كذا دليل لاجل الفايعة عليه ونحوه المخرج من المحرمات بالنسب واللبس
 في ذلك دون الوطئ عليها فلنا على ما مضى ووطئ الرجل من النساء في الذرية غير محظور بل هو
 المشار اليه وانما قوله تعالى فاني انكحرت لكم فاقول انكم اناسيتهم ومعنى اني نسيتهم من ان نسيتهم وكيف
 نسيتهم في اللغات بالنسب واللغة وحمل ذلك على الوقوع في الزنا المعنى متى نسيتهم على ما جئني عن القضاة
 عند جميعهم وهو قول الخالف لاسمى الله تعالى الساجدة او جبريل لا يوطئ حيث يكون النسل الاول
 على مثله لانه لا يستحق تسميتهن ذلك مع البهية وطبقت فما لا يكون منه الولد لانه لا خلاف في جواز
 وطئهن فيما عدا السبيل الذي يربانه لو خرج بان قال فاقول انكم اني نسيتهم من قبل ذرية السبيل
 كان مشافاه لو كان ذلك الخبر من غير ان يوطئ في الذرية لثنا في ذلك ولم يحسن التعبير به ومن يقول المراء
 بالية البهية ووطئ المرأة في قلبها من جهة ذريتها خلا فالما يكرهه اليهود محقق ظاهر من غير دليل
 ولو صح نزول الآية على هذا السبيل لخرجت اكثر من مظانها فاما منع تعدد الزوجات فغير متما
 فتشبهه ظاهرها ولا يجب وقد جئني بها في عن النسا في انه قال ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله في
 تحريم ذلك ولا تحليله شي والقياس انه مباح وجئني عن مالك انه قال ما لا يكره الا بعد التزويج في ذرية

خاصة من
 الذرية
 في قوله
 فاني انكحرت
 لكم
 فاقول انكم
 اناسيتهم
 من ان نسيتهم
 في اللغات
 بالنسب واللغة
 وحمل ذلك
 على الوقوع
 في الزنا
 المعنى متى
 نسيتهم
 على ما جئني
 عن القضاة
 عند جميعهم
 وهو قول
 الخالف
 لاسمى الله
 تعالى
 الساجدة
 او جبريل
 لا يوطئ
 حيث يكون
 النسل الاول
 على مثله
 لانه لا
 يستحق
 تسميتهن
 ذلك مع
 البهية
 وطبقت
 فما لا
 يكون
 منه
 الولد
 لانه
 لا خلاف
 في جواز
 وطئهن
 فيما
 عدا
 السبيل
 الذي
 يربانه
 لو خرج
 بان قال
 فاقول
 انكم
 اني
 نسيتهم
 من قبل
 ذرية
 السبيل
 كان
 مشافاه
 لو كان
 ذلك
 الخبر
 من غير
 ان يوطئ
 في
 الذرية
 لثنا
 في ذلك
 ولم
 يحسن
 التعبير
 به
 ومن
 يقول
 المراء
 بالية
 البهية
 ووطئ
 المرأة
 في قلبها
 من جهة
 ذريتها
 خلا
 فالما
 يكرهه
 اليهود
 محقق
 ظاهر
 من غير
 دليل
 ولو صح
 نزول
 الآية
 على
 هذا
 السبيل
 لخرجت
 اكثر
 من
 مظانها
 فاما
 منع
 تعدد
 الزوجات
 فغير
 متما
 فتشبهه
 ظاهرها
 ولا
 يجب
 وقد
 جئني
 بها
 في
 عن
 النسا
 في
 انه
 قال
 ما
 صح
 عن
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وآله
 في
 تحريم
 ذلك
 ولا
 تحليله
 شي
 والقياس
 انه
 مباح
 وجئني
 عن
 مالك
 انه
 قال
 ما
 لا
 يكره
 الا
 بعد
 التزويج
 في
 ذرية

مشك في ان طئي المرأة في ذريتها جلاله تلا الآية وروى مالك ذلك عن اخيه عن عمر بن الخطاب
 واما ما يفتي تحريمه لصلوات من نساء فعلى ضربين احدهما يصلح ما يفتي تحليله والثاني يوجب
 قصه فالاول لا يدخل في الاجرام والصور المحب وجبوت من كبحر والنفس والايلاء القهار
 والثاني الطلاق والعان والاراد على ما تفتي **فصل** في الايلاء يقتضي الايلاء الشرعي الذي
 يعلق به الزم الزوج الفتيه او الطلاق بعد مطالبة الزوجة بذلك الى شرط طئها ان يكون الخالف العا
 كامل العقل ومنها ان يكون المولى منها زوجه ذلول ومنها ان يكون الخلف ما يتعقد به الايمان
 اسم الله تعالى خاصة ومنها ان يكون ذلك مطلقا من الشريط ومنها ان يكون مع اليقة واختيار من
 غضب فليجى والاكره ومنها ان يكون للذة التي خلف ان لا يطأ الزوجة فيها اكثر من اربعة اشهر ومنها
 ان يكون الزوجة مدخولا ومنها ان لا يكون الايلاء في صلاحه ولا في غير صلاحه او في صلاح الزوجة
 لمرضاهم ولا في صلاحه بل في ذلك كله لاجل الفايعة وانما فان قوح الايلاء وتعلق الحكمه بريقة
 الشرع واخلافه شوب ذلك مع تكامل ما ذكرناه وليس على شوبه مع احد البعض بل هو جاف
 وتحقق الاستبانه من كونها زوجه ذلول ما قد تناه في فصل النكاح ويجتج على المخالف فيما
 اعتبه انه من كون النكاح باسم الله تعالى خاصة ناره ومن قوله عليه السلام من كان خالفا بالله
 بالخلاف الله او لعنته ويجتج على في اليقة بقوله عليه السلام انما اعمال القيات والمردن
 احكام اعمالنا فانت اليقة لا علمناه من حصول اعمالنا في انفسنا من غير يقة ويجتج عليه في
 الاكره ناره ومن قوله عليه السلام رجع عن اشي الخطأ والنساي ما استكرهوا على ويدخل في
 ذلك رجع الحكم والمأثر لانه لا شاف منها وحقق في الذرة اكثر من اربعة اشهر قوله تعالى فديت
 بولون من نساها ثم ترفض اربعة اشهر فاحسب شحانة ان له التضرع من الذرة فقلت ما يرد منه من
 الفتيه او الطلاق يكون بعد ما وحقق كذا مدخولا **فصل** في قوله تعالى فانها واقان الله عفو رحيم
 لان المراء بالنسبة العود الى المباح لا خلاف لا قال بالاجماع الا ان تقدم منه فعلة وهذا لا يكون مالم يخلو

بما ولا يفتي اعتقاد المخالف فيما ذكرناه من الشرط على ظاهر قوله على الشرط ان يكون من ضايعه من بعد
 اربعة اشهر لا تخفى ذلك الدليل على كونه من تسمية من اخذ حلفا استثناء من انما اقبله
 ان لا يكون ذلك حتى يشأ له الآية ولا دليل على عدمه الا ان كان من الشرط في الآية حتى جامع
 حيث ولسته كلمة فيمن ان استمر افعاله لما افق الحيار بين العبد عليه ومن افقته الى العالم فان
 رافقته اليه امره بالكلية والتكفير فان انظر اربعة اشهر من حلفه لرافقة لا من حين التبعين
 ليرام نفسه فله مضى هذه المدة ولم يجز الى امره فله ان يرميه بالنية او الطلاق وان لم يفت
 عليه في التفرق والمطعم والمشراب حتى يفتل القفا استثناء ولا يفتقر الفقرة من الرجوع انفساء
 المدة وانما في الطلاق دليل على اتمام الطائفة وانما قوله ان يفتل القفا فاضاف الطلاق الى
 الزوج كما اضاف النية اليه فكان النية لا يفتل القفا فله ذلك الطلاق وقوله على ان الله سبحانه
 لا يفتل من انفساء ما يسمع ولا يفتل من ذلك الا الطلاق دون النية والمدة وايضا فان اسلم بقا
 العقد من لا يفتل ان لفتا المدة طلقه بآية او حجة فعليه الدليل ومن لا يفتل من ربه جنة العقوبة
 عليها عقد متعة او امته لزمه الوفا ومتى لم يفتل جنته وطه الكفارة ولا يفتل لها عليه اذا استتم
 على متنته لا يلاوه **فصل في الظهار** يفتل صحة الظهار الشرعي على الشرط منها ان يكون
 المظاهر النكاحا كاملا معتقدا لا يصح من صبي ولا مجنون ولا مسكران ومنها ان يكون مؤنثا لا يفتل
 من مؤنث ولا يفتل من صبي ولا مجنون ولا مسكران ومنها ان يكون قاصدا به التجرى فلا يفتل بميم
 ولا مع سهو ولا لغو ومنها ان يكون منلفظا بقوله اش على كظم لشيء او ليدى للجماع عليه فلو طلق
 ذلك بغير الظاهر من لسانه او غيره لم يصح ومنها ان يكون ذلك مطلقا من الاستراط ولو قال
 انت كظم لشيء ان كان ذلك لا يصح وان جعل الشرط ومنها ان يكون موجها ذلك الى محقود عليها سواء كانت
 حرة او امه دائما نكاحها او موطئا فلو قال اذا تزوجت فلانة فمضى على كظم لشيء لم يقع بها

هذا هو الصحيح

ظهار وان تزوجا ومنها ان يكون مقبلا فلو قال وله صفة ان لا يزوج حتى او اجدي ذواتي على كظمه
 ان من غير اثنين لما يليه الاشارة او تسمية لم يصح ومنها ان يكون طائفا من الجنس او العاقل
 لم يفتل لغيرها فيه بجاء الا ان يكون كاملا او ليست من حلف او غير مدخول بها او مدخولا بها وهي نائمة
 عن زواجه فانه لا اعتبار بهذا الشرط فيها ومنها ان يكون الظاهر من حلف من شاهد عدل على
 ذلك كله ما قدمناه في اعتبار شرط الا لا يزوج من اجاز الطائفة ونفى الدليل الشرعي على وقوعه مع اختلاف
 بعضها ولا قدح فيما اعتمدناه من اجاز خلاف من قال من اجابنا بوقوع الظهار مع الشرط ولو لم يفتل
 التجرى ولو بوجوه الظاهر من على اللفظ بغير الظاهر ونفى وقوعه بغير المدخول بها المستصحب
 من جملة المجعدين باسمه ونسبه على ما تولى ذلك والاشهاد من مناسا فمضى في تعليقه بغير الظاهر
 وعدم وقوعه بغير المدخول بها ان الظاهر مستق من لفظ الظاهر وغير المدخول بها ولو سئل انما عشرين
 نساء الزوج وادراكا من شرط الظاهر جرت الراجعة عليه فان عاين ما قال ان من استباحه كواحدة
 ان كثر قبله يفتل فية فان لم يجد صامه من متابعين فان لم يستطع اطعم سبعة من بيتها وبذلك
 على الحدود شرطه وجوب الكفارة ظاهر القرآن لانه لا خلاف ان المظاهر له طلق قبل الوطء لا يفتل
 الكفارة وهذا يدل على ان الكفارة لا تجب بغير الظاهر وبذلك على العود ما ذكرناه ان الظاهر اذا
 انقضى التجرى ولما راد المظاهر الاستباحة وانما دفعه كان عاين لما قال ومعنى قوله لم يعود ان لما قالوا
 ان يفتل قوله كظمه منجاة واعذر ذلك حتى ياتيك اليقين اي للوقوع وكلمته عليه السلم الرجوع
 في هيبته اي في الموهوب كما يقال للعترة انما رجاوا اي مخرجها والعود ان يكون للمرا بالعود الوطء
 على ما ذهب اليه قوم لان قوله تعالى فتجب بركة من قبل ان تاتيا او حيت الكفارة بعد العود
 وقبل الوطء فذلك غيب ولا يجوز ان يكون العود امسا كما عند الظاهر من حجة مع التفرق على الطلاق
 على ما قاله الشافعي لان العود يجب ان يكون رجوعا الى ما كان محال فمتنظي الظاهر ولا يفتل من رجوع

الظاهر
انما هو ان قوله تعالى ما قالوا ذلك

لم يكن العود الامسك عليه ولا انه تعالى قال ثم يعودون لما قالوا ذلك فمعنى التام في القول بان العود هو
البقاء على الظاهر قوله في قوله عقيب الظاهر من غير فصل وهو كحالة الظاهر والجماع للظاهر قبل
التحقيق فلهذا كان ان يجد بها ككارة العود والآخر عقيب لوطي قبل التحقيق بل لاجتماع الظاهرين
ولان ذلك يحصل للغير لانه الزمة وان استمر المظاهر على التحريم وروحة الدوام وان كانت
ما يجازين الصبر على ذلك وبين المراجعة الى الجاهل وعلى الجاهل ان يخبر بين التحريم واستباحة
الجماع ومن التعلق فان لم يجد في ذلك حقيق عليه في المظهر والمشيء حتى نفى ولا يلزم الجاهل
الطلاق الا اذا كان قادر على الكارة وان لم يجد في مفسارة دليل لاجتماع الظاهرين واد اطلق قبل التفت
سقطت عنه الكارة فان لم يجد في العدة لم يجد في لوطي حتى يكون ان خرج من العدة واستأنف
انفرد على اجازة لوطي من غير كلف ومن اصحابنا من قال لا يجوز له لوطي الا ان يلقى على كركه
وظاهر القرآن معه انه لو جيب الكارة العود من غير فصل ولا اظاهرين وخبر له فلهذا
التمس مع العود لكونه اجدة منتهى كارة سواء اظهر من قبله احد على انفراد او جمع منهم وذلك
بكمية واحدة دليل لاجتماع المشاكلة وفرض العبد في الكارة الصوم وفرضه كلف من الجنب
لظاهر القرآن ومن اصحابنا من قال الذي يلزمه مشر ولحد ومن اصحابنا من قال لا يصح الظاهر
من المنكوحية بذلك التميز منهم من قال نعم في ذلك نظر في **فصل** في الطلاق يقتض
حكمة الطلاق الشئ الى مثلهما افترقه الظاهر من الشرط والاعنى الامن ما قبل مختار
قاصد الى التحريم غير خالف ولا ساء ولا جاز ولا لا عيب متلفا بمرحبه وهو لفظ الطلاق
دون حياتيه خواتم او اينة او خلية او برة او الحق اهلك او يهلك على غار كد وما
اشبه ذلك وان قارته اليه مطلق لمن استراط موجه به الى معقود عليها عقد والحقين
لها معلق له بجهلها دون العاضها محض من شاهد على في ظاهرها في اية الحق من

استثنائه ويدل على ذلك ما قد ساء من الابل في شره جازيلا ونحو اعتبار لفظ الطلاق
انه الذي ورد به القرآن وتعلقت به الاحكام فحين لا يتعلق بغيره ولا يقال لمن عدل بانه
معنى الطلاق مطلق كما قال لمن فعل بمعنى الضرب ضارب ونحوه فليكن الطلاق
الشرط الذي لا يغير منه من الله سبحانه لم يشترط لم يرد الطلاق ان يخلقه بامر محمول
وارتفاعه لان ذلك لا يتطابق مراده واد لم يكن مشر كما لم يخلق في سبي احكام الشرع
ومثل ذلك سطر تعليق الطلاق بالانكاح لم يفسد من الفاظ الشرع عقيب الطلاق فيجوز ان يقع
وايضا انه تعالى اما التي لا اطلقه التسايل على ذلك لانه خلق الطلاق بامتناء له اسم النساء
اليداء الجاهل ايضا فلذلك وحقق اعتبار الشرع قوله تعالى فطلقوهن من بعدكم الى قوله واسئلوا
دعوى عدل منكم ان ظاهر امره الشرع يقتضي الوجوب وهذا يرجع عود ذلك الى الطلاق ان بعد
عنه لانه لا يليق لآيه دون الرجعة التي عتبت عنها الامسك لانه لا خلاف في ان الشاهد عليها عت
والجيب كما وجب عود التسليم الى تعالى مع تعدد ما منه في اللفظ في قوله سبحانه انك استأثر
شاهد او ففسد ونذرا للؤمنين بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وسجود من حيث لم يلق
الآية وحمل الامر لا شك على استحباب لعود الى الرجعة عدد من الظاهر غير الشرع بغير
دليل وهو ان يكون الامر لا يشهد متعلقا بقوله تعالى او فارقه من بعد ذلك ما عندك
الرجعة واستمر على موجب الطلاق المقضي للفرقة وليس سبي تحدد بقوله فيفسق الى الشهاد
وتحضر على اعتبار الظاهر لا خلاف في ان الطلاق في الجنب بركة ومعصية وقد قسم العلماء قوله
تعالى فطلقوهن بعدن الظاهر الذي لا جاع فيه والائت ان محال ان الله تعالى لم يفرق ولم
يتعلق به حكم شرعي وكنت على المخالف ما روه من ان من طلق بركته لا تال لفظ اليه وبقي
حاشا بغير خالصة الشئ صلو عنه كذا قد دعا عليه ولم يره شيئا وظاهر ذلك نفى

فيكون من كراهة الرجعة خاصة الرجل وهو مختار في فراقها او اذعته اليه حتى يقولك ليس
 لا عصمت الله بترك طاعتك ولا وطيق من امرك غيرك او اعلم منها العصيان في شيء من ذلك
 عليه الجارية طلاقا ويجعل له الخلع عوض على ذلك سواء بذلته له ابتداء او بعد طلقه سقما
 سواء كان مثل المهر الذي دفعه اليها او اكثر بدليل اجماع الطائفة وانما قوله تعالى ولا تجعل
 ان تأخذوا منها الثمن الا ان كان خافا لا اثم فيها فجاءه في ذلك فان خفيتم ان تأخذوا منه فلا
 جناح عليكم فيما افترقتم به ولا يقع الخلع بمجرد بلائيه من اللفظ معه الطلاق فيقولون
 قد جعلت على كذا كذا فانت طالق والدليل على ذلك اجماع الطائفة ان من قال من اصحابنا لفظ
 الخلع كاف في الفرقة لا بشر خلافه في دالة اجماعه وانما خلاف من لا يقع في حصول الفرقة
 بما ذكرناه وليس عليه جملتها بمجرد لفظ الخلع كليله امسا طلاق المباراة فيكون مع كراهة كل
 واحد من الزوجين صاحبه وحوز للزوج اخذ البذل طبعه لا المزد على ما عطفه من المهر
 يجعل له اخذ الزينة عليه وقول ذلك قد يترك على كذا كذا فانت طالق ذلك يدل على اجماع
 المشاركة واللفظ الطلاق في الخلع والمباراة ما في الزوجة منه بل اجماعهم لم يملك جملتها في
 العدة العقد الاول ان يعود فيما بذلت له او في بعضه فيها ولا خيار لها في العدة من ذلك
 عند العدة ولا اكل هذا الطلاق ثلاث مرات على الذي يثناه فيما مضى حيث المطلقة على الاول
 حتى يزوجها حاكم على ما قد يثناه وذلك يدل على اجماع الطائفة ونسقط السكينة والعقة في الطلاق
 البائن بدليل اجماع المشاركة لان اصل زينة الامة وشغلها احجاب شيء من ذلك تفقير الادلل
 ومن طلق ثلاثا لم يظن له اجد كان بعد طلقه ثلاثا وقعت لهجة او اكملت الشرط على
 القصص من المذهب لانه لا لفظ الطلاق مع تكامل شرط طبع المستونة وجب وقوعه وما
 كذب من قوله ثلاثا لا جرحه في الشرع لانه مخالف للسنن لانا نرى في افساد ما قد كملت وط

ينظر
 ٣٢

الشريعة من الطلاق لا فرق من ان يقع الطلاق بقوله ثلاثا او بغيره يستقيم للمائة وكان ذلك
 وان كان بخلاف السنة غير ما في سنة قولي الطلاق وكذلك ما في سنة قولي الطلاق بعد
 لجماع الطائفة قوله تعالى الطلاق مرتان واللام في ذلك امر لانه لو كان خيرا لكان كذا كذا
 مرتين كما قاله تعالى ومن خله كان امسا اي فامتنع وانما الطلاق من مرتين انما يحصل احده
 بعد اخرى وكان من اعطى في بعض دفعه احده لم يوصف بأنه مقطوع من مرتين والموكل كان
 حتى يفرق الا عطفه كما في وقتين فلهذا لم يطلن في ذلك وليس لهم ان يقولوا العدد في الآية مذكور عقيب
 اسم وادرك عقيب اسم لم يفتقر الطريق كما قاله على عشرة مرتين وانما انفسه اذا ذكر
 عقيب فعلى ما اذا قال اعطى مرتين او ادخل الدار مرتين لا فدينا ان معنى قوله تعالى الطلاق
 الامر بالعدد والمبالغة في الآية مذكور عقيب فعلى ما في قول السرخسي ان من جوب
 الفرقة فلم قلتم انه لا بد ان يكون في طبعين من جمل المراجعة قلنا لا يجمع الطائفة على ذلك ولا في
 او انبت وجوب الفرقة فكل من اوجبته قال بما ذكرناه والقول بجدة الميراث دون الميراث جرح عقيب
 الامة وحججه على المخالفين في ذلك ايضا جازوه عن ابن عمر من قوله طلق زوجتي وهي حاضرة فقال
 لها النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا امرك ربك انما السنة ان تستقبل بالظلمة فتطلقها في كل مرة وتحتج
 عليه في ان اللفظ الثلاث بدعة وعمر اقر ثلاثا باروه ومن قوله صلى الله عليه وآله في حديثه ان
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا اريد لو طلقنا ثلاثا ومارون من ان طلق ثلاثا
 ثلاثا في مجلس واحد فخرج عليه الحسن بن سعيد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقنا قال طلقنا ثلاثا
 واحدا فقال صلى الله عليه وآله انما ذلك واحدة من اجزاء الشك والاختار في ذلك كثيرة فان احتججت
 فذهب الى وجوب الثلاث بلفظ وان كان يدعي ما روي في حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم ان
 ذلك وباتت منك امره انك تعني قولك عليه السلام ان اول ما فيه انه خير لعبد ثم هو محار من غير

٣١

ثم جئنا من على السلم أو بقوله باتت منك امرأة أو آخر من العدة لا أقدر أن أتبع
 ذلك ولجده على قول الزعماء أريد لو طلقها لانا جئنا من كون أو في ثلاثة أظهار خلاص
 للبيعة وجئنا من العدة على هذا الأمر بعد أن يخرج الزوج نفسه من العدة من أربعة
 الرواة حتى جئنا من وجع مكره لانه لا يرى كيف تنقلب قلبه ووجعهم للعصبة والناظر في
 صلى الله عليه له لا يستخرج من طلاق من وجع مكره ولا جوارح العدة بقاها
 مع ما ذكرناه في الخبر من اجتماع نسفها لا يستدل به **فصل** في العدة بقية حجة
 العدة بين الزوجين على أمور منها أن تكونا مستطيفين سويا أو اجدهما من أجل الشبان أم لا
 ومنها أن تكونا زوجا وأما ومما أن تكون الزوجتان مفرقا بها وجع المطلقة طلاقا رجعيًا أو
 كاشف العدة كذلك ومنها أن تكون حرة أو مملوكة ومنها أن يكون الزوجان مفرقا أو متصفا إلى
 مشاهدته بأن يقول استكثرتين ولو قال يا زانية لم يثبت معها إيمان أو ينكر حملها أو يحد لها
 ولا يقيم الرعدة من الشهود بما قد فطاهه وإن كان منكرا لذلك ويذكر على هذا كله إجماع الطائفة ولما
 فلا خلاف في صحة العدة مع تكامل ما ذكرناه وليس على صحة مع إخلال العدة دليله وصحة
 العدة أن يجلس الجاهل بينهما مستند برقبته ويوقفها من ربه المرأة عن من الرجل وجئنا
 إلى الشبهة ونقول للرجل قل استند بالله أني فيما ذكرته عن هذه المرأة من النجوة من الصادقين
 فإذا قال ذلك لمع أن يبيد تامة أربع مرات فإذا شهد المرأة قلة الجاهل انق الله عن حمل
 أو علم أن لعنة شديده وعذابه اليم فان كان حملك على ما قلت عنة أو غيرها فراجع النجوة
 فإن عقاب الدماء من عقاب الآخرة فإن جرح عن قوله جلده جرح العنة وإن استمر على
 ما إذا جاء قالا قل لعنة الله على زكيت من الكافرين فإذا قالا أقبل على المرأة وقال لها
 تقولين فماركأه فان اعترفت رجما وان أقامت على أنكاره قال قولي سمعنا الله أنه فيا راني
 به لمن الكذب من قادات قالت طالها يا تاجر أربع شها ذابت كذلك فإذا شهدت المرأة وعظما

كما وعظ الرجل فان اعترفت رجما وان أقامت على أنكاره قال قولي سمعنا الله على أن كان من
 الصادقين ما إذا قالت ذلك وقول الجاهل بينهما ولم يحدك ادا على ما قد ساء فقامت من الكتاب
 ولقطة النساء السدادات والتزيت والحيث في العدة فلو قال لعنك الله أو قسم بالله أو تقص
 شيئا من العدة أو يد الجاهل المرأة أو لا تعتد بالعدان ولم يجعل الفرقه وان جرح الجاهل بذلك
 لأن ما قلناه في خبر طه حجة وليس على صحة ما قلناه دليله وإن ما ذكرناه محال في ظاهر ظاهر
 لأنه قال في ذكره في الشهادتين والعدو والتزيت من حيث أقبلت منها نذر عنة نفسها العذاب بلعنا
 والمراد العذاب عند الجحد وعند على حقيقة الجحد والميت ولجدي منها لا بعد الجحد الزوج فعبر
 ما قلناه **فصل** في الزينة متى أظهر المرء الكفر بالله تعالى أو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بغير فرقة والعلم من دينه صلى الله عليه وآله كوجوب الصلاة أو الزكاة أو ما جرى مجرى ذلك بعد
 إظهاره المصدق كان مرتدًا وهو على من من بعدهما أن يكونوا ذاهبي فطره الإسلام والسؤال أن يكون
 إسلامه صدقًا فالأول ليس وجع منه في الحال تقسم ماله بينه وبينه ويحب قتله من غير أن
 يستأب بذلك إجماع الطائفة ويجوز على المخالف بما رواه من قوله عليه السلام من بركت فافترق
 وقوله لا يحمل امرء مسلم إلا بجرى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس لم يسقط
 الاستتابة فمن استمر عليها في هذا الموضع فله الدية والشك في هو المصدق إسلامه حصل بعد كفره
 فسأب فإن رجع إلى الإسلام كان العدة نائبة عنه ومن وجعته فإن أسلم ثم ارتد ثانية فقل من
 غير أن فسأب ومنى الحق في الحرب وجاز إلى الإسلام المرأة لم يخرج من عدتها كان ملكًا بها
 من غير أن لا تستد المدة بل تجس حتى تسلم أو تموت في الجسد وليس إجماع الطائفة ويجوز على المخالف
 بما رواه من نية صلى الله عليه وآله عن قتلة المدة ونية عن قتلة النساء والرجال لم يفسد دوى
 أصحابنا أن التزيت وهو من يظن الكفر ونظمه إسلام ثم ارتد لا يقبل زوجته **فصل** في
 العدة العدة على من من عدته من طلاق ما قد مر مقامه وعدة من وثبات ما جرى مجراه

بغير عنة

والمطلقة على صفة مدخولها وغير مدخولها خبير المدخول على اربعة عليها لا خلاف والمدخول
 بما لا يتخلو بان ثوب جاملا او جاملا فان كانت جاملا فعندما ان يضع الرجل يده في ثوبه او امه لا خلاف
 فينبذ به وقوله تعالى واولات الرجال الجاهلن ان يضعن حملهن على ذلك واما ارضه لانه قوله
 تعالى والمطلقات يتربصن انفسهن ثلاثة قري لا انة وضع الحمل فانه في المطلقة وغيرها
 وناجحة لما تقدمت لا خلاف بين ذلك ان قوله سبحانه والمطلقات يتربصن انفسهن ثلاثة
 قري وفي غير الجاهل لانه تعالى قال لا يحمل المهر ان يكتم ما خلق الله في ارحامهن من كانت
 منسية للبدن لا قال فيما ذلك واذا كانت خاصة في غير الجاهل لانه يعارضه الجاهل لانه
 خاصة في المطلقة وغيرها وان كانت جاملا فلا يتخلو بان يكون من جفام لان كانت
 تعبها اذا كانت جرة لانه قوي لا خلاف وان كانت امه فعندما قران لا خلاف الا مشرع لانه فان غنفت في العدة
 تمت باعقة الجرة والقر المعبر الظاهر من الجفام بان لم يسمع الطائفة وان كانت لا تجزى ومثلها
 يحضر فعندما ان كانت جرة ثلاثة اشهر لا خلاف وان كانت امه خمسة اشهر وان كان كانت لا تجزى
 لصغيرا كبر وليس في سنة من يحضر فقد اختلف اصحابنا في وجوب العدة عليها فذهب من
 قال وجب ومنهم من قال يجب ان يعتد بالشهور وهو اختيار المصنف رحمه الله عنه وبه قال
 جميع المحققين وطريقه الاجتهاد تنفي ذلك واما قوله تعالى والاي يسكن من الحيض نسائه
 ان اربتم فعند نفس ثلاثة اشهر والاي لا يحضر وطه انفسه وقوله تعالى وان اربتم معناه على ما ذكر
 جمهور المفسرين ان اربتم مراتب في عدة هو الا واليساء وغا طهين مقدارها فقد روي ان اربتم
 كتب قال اربتم لانه ان عدد لغير عدد النساء لم تذكر في النكاح والمخار والحد والاولاد
 ما تراه الله تعالى والاي يسكن لانه قوله واولات الرجال الجاهلن ان يضعن حملهن لا يجوز ان يكون لانه
 ما تراه الله من الحيض وعيا لانه تعالى قد قطع فيمن اصبته آية البياض من الحيض بقوله
 والاي يسكن في امرها لا يكون لانه واذا كان المرجح في حصول المرأة وان يقع الى قولها
 في النكاح من امرها

وكانت مصدقة فيما خبر به من ذلك واشهر احدى امرين لم يزل انساب في ذلك المعنى وكان عليه
 كانت الرينة لربعة اربعة ان يقول ذلك بل لان الحكم في ذلك يرجع الى التسليم وحلق من لا يجوز
 ان يكون الا تباين من يحض او لا يحض من هو في سنة لانه لا ريب في ذلك من حيث كان المدخول
 في العدة على انه لا يبد فيها طهنا به الشربا وجعلنا السنة واقعة فيه من غير طهنا به لا خلاف
 حلق الشربا واستقل بذلك الكلام ومع استقلال حلق الشربا ما ذكره لا يجوز ان يحلق نسائي
 لقربا من غير طهنا به لو كان مستقلا استراطه واما ما يقوم مقام الطلاق فانه في الجاهل المتعذر
 بما وعدتها وقران ان كانت من حيض خمسة اشهر وان كانت من غير طهنا به الجاهل المتعذر
 المتوفى عنها زوجها ان كانت جرة اربعة اشهر وعشرة اشهر لانه سوا ذلك من صغير او كبير
 مدخولها او غير مدخولها لا خلاف وقد دخل في هذا الحكم المطلقة طلاقا وجميعا او توفي في
 وهي في العدة لا تبار وجهه على ما عناه فيما مضى وهذه عدة المتعذر بما اذا توفي في طهنا قبل انقطاع
 أيامها وعدة لم الولد لوفاة سديها وعدة ما لونه حيا سديها وتوفي زوجها وان كانت الوفاة
 بعد ما انقضت أيام المتعذر ما فغير كما سديها خمسة اشهر وان كانت في العدة لانه هذه عدة
 الزوجة اذا كانت امه وان غنفت وهي في العدة فعليه ان يكمل عدة الجرة كذلك دليل العمل
 الطائفة وان كان المتوفى عنها زوجها جاملا فعليه ان يقتد عند الخامسة بابع الجاهلن وان وضعت
 قبل انقض الايام المتعينة لها لم يضر عدتها حتى تكمل تلك السنة وان كملت قبل من الجاهل
 يضر عدتها حتى تضع دليل الجاهل السار له وطريقه الاحتياط وان العدة صبارا تستحق طهنا
 التواب ولا اكن التواب فيما ذهب اليه او في ان الشقة فيه اكثر كان او لم يضر طهنا وقوله نعم
 واولات الرجال الجاهلن ان يضعن حملهن طهنا وقوله سبحانه والامن توفون منكم ومن
 الزانية تبصن انفسهن لربعة اشهر وعشرة اشهر اما ما جرى مجرى الموت فبان لانه اغنية
 الزوجة اليه لا تعرف الزوجة معها له خبرا فالله الا لا تحت القبر على ذلك وذهبوا الى انهم

وكانت مصدقة فيما خبر به من ذلك واشهر احدى امرين لم يزل انساب في ذلك المعنى وكان عليه
 كانت الرينة لربعة اربعة ان يقول ذلك بل لان الحكم في ذلك يرجع الى التسليم وحلق من لا يجوز
 ان يكون الا تباين من يحض او لا يحض من هو في سنة لانه لا ريب في ذلك من حيث كان المدخول
 في العدة على انه لا يبد فيها طهنا به الشربا وجعلنا السنة واقعة فيه من غير طهنا به لا خلاف
 حلق الشربا واستقل بذلك الكلام ومع استقلال حلق الشربا ما ذكره لا يجوز ان يحلق نسائي
 لقربا من غير طهنا به لو كان مستقلا استراطه واما ما يقوم مقام الطلاق فانه في الجاهل المتعذر
 بما وعدتها وقران ان كانت من حيض خمسة اشهر وان كانت من غير طهنا به الجاهل المتعذر
 المتوفى عنها زوجها ان كانت جرة اربعة اشهر وعشرة اشهر لانه سوا ذلك من صغير او كبير
 مدخولها او غير مدخولها لا خلاف وقد دخل في هذا الحكم المطلقة طلاقا وجميعا او توفي في
 وهي في العدة لا تبار وجهه على ما عناه فيما مضى وهذه عدة المتعذر بما اذا توفي في طهنا قبل انقطاع
 أيامها وعدة لم الولد لوفاة سديها وعدة ما لونه حيا سديها وتوفي زوجها وان كانت الوفاة
 بعد ما انقضت أيام المتعذر ما فغير كما سديها خمسة اشهر وان كانت في العدة لانه هذه عدة
 الزوجة اذا كانت امه وان غنفت وهي في العدة فعليه ان يكمل عدة الجرة كذلك دليل العمل
 الطائفة وان كان المتوفى عنها زوجها جاملا فعليه ان يقتد عند الخامسة بابع الجاهلن وان وضعت
 قبل انقض الايام المتعينة لها لم يضر عدتها حتى تكمل تلك السنة وان كملت قبل من الجاهل
 يضر عدتها حتى تضع دليل الجاهل السار له وطريقه الاحتياط وان العدة صبارا تستحق طهنا
 التواب ولا اكن التواب فيما ذهب اليه او في ان الشقة فيه اكثر كان او لم يضر طهنا وقوله نعم
 واولات الرجال الجاهلن ان يضعن حملهن طهنا وقوله سبحانه والامن توفون منكم ومن
 الزانية تبصن انفسهن لربعة اشهر وعشرة اشهر اما ما جرى مجرى الموت فبان لانه اغنية
 الزوجة اليه لا تعرف الزوجة معها له خبرا فالله الا لا تحت القبر على ذلك وذهبوا الى انهم

ولم يكن له في ملكه إلا ما كان عليها من ماله ذلك حتى يحل عليها الفقه ويثبت الإمامة فيكون
 حجة في آفاقه وإن لم يعرف له خبر حتى انقضت أربع سنين من عدم رفقته أمها الإمام بعد
 عتبة للتوفي عنها زوجها والساني لا ترد عن الاسلام على الوجه الذي لا يقبل التوبة منه دليل
 الإجماع المشار إليه فاماماً ما يقبل التوبة منه فقد روي أن عتبة لما استمر وحضر العدة في الطلاق
 الرجعي أن لا يخرج المرأة من بيتها قبل أن يأتها به ولا يجوز له إخراجها منه إلا أن يؤذبه أو تأتي فيه بما
 يوجب العدة فيخرجها لإقامته وردّها ولا يثبت فيه ولا يردّها إلا الفرجة الأولى وروي أن أقل ما يقبل
 به الأذى أن يتأصم ظهر الرجل وتجب النفقة في عدة الطلاق الرجعي لا خلاف ولا يجب
 عتبه المأوى بل لا حاجة للطايفة لأن الأصل براءة الذمة وشغلها بحمل الحمل إلى دليل أن يكون حاملاً
 فإن النفقة يجب لها لا خلاف لقوله تعالى وإن كن أولاً تنحمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن
 حملهن والنفقة للتوفي عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا خلاف وإن كانت حاملاً أنفق على عتبه
 خاصة من مالها بما جرت تضرع ونسبت للتوفي عنها زوجها حيث شئت وبليها الجدل لا خلاف
 وهو اجتناب الزينة في العدة ومسير الطبيب والقباس ولا يلزم المطلقة وإن كانت ما بين كل ذلك
 يدل على إجماع المشار إليه ودلالة قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده ولم يحرّم
 الوفاة للغياب عنها زوجها من غير أن ينفقها لا خلاف من أصحابنا وإن العدة من عتبات
 المرأة فلا تصح الأبنية في ابتداءها وهذا حكم العدة من الطلاق على خلاف من أصحابنا ذلك
فصل في أحكام الأولاد السنة في المولود إن حدث عند وضعه ما في الفأف أو جد أو
 بما يجذب فإن لم يوجد لم يلحق به غسل أو تيمم أو تودن في أذنه اليمنى وتقام في اليسرى
 وإن خلقت رأسه في اليوم السابع وسدق ذننه شعر ذهباً أو فضة وإن حدثت وسقطت
 الأسماء وأفضلها اسم النبي صلى الله عليه وآله أو لغيره سنة من المولود طهره السنة وإن لم يطق
 اليوم عن الذكر ذكر من المضان وعن الأنثى أنثى ونعطي الفائمة مخرج الحقيقة ويكون ذلك الأسماء

بالرجل إلا أن يكون ذنبه فأما لا تخط من النجس شاة تطهر قميصه ويطبخ الأوق من اللحم ويصا
 إلى شاة واحدة من فقر المؤمنين وإن فرق اللحم طبع جاز وأول فضل ولا أدل أن من
 الحقيقة شيئاً ولا خلاف بين أصحابنا في ذلك إلا الحقيقة فإن منهم من يقول لها لعبة
 ومنهم من يقول سنة مؤكدة والخبر بالخبر على ضاع ولها وتسبحوا على أبيه فإن كان
 قد مات استحقته حين قال الولد وصلى بحق وضاعه أن تطلب من أخيك مما قدر من
 به فبهاه للطلقه بحق الولد الذكر من أب مدة الرضاعة وتعدى الأب بحق به فإن كان في
 بحق ما إلى سبع سنين إلا أن تخرج فيكون الأب بحق على كل حال وكذلك دليل إجماع الطائفة
 وأما إذا ولد بعد سنة أشهر لقوله سبحانه وحمله وفضاله لتلون شهراً وقوله وللأولاد من
 أو أب من جولين كما يثبت لمن أراد أن يرضع الرضاعة وأكثر في غالب العادة لسعه أشهر لا خلا
 وينضاف إلى ذلك أشهر الرضاعة وهي ثلاثة أشهر وعلى كل حال الأمر بالطهرين الجفتين فتصير الش
 من المدة سنة دليل إجماع الطائفة وإن ما ذهبنا إليه من أن مدة الحمل مجمع عليه وليس
 على قول من ذهب إلى أن الكثر ستان أو أربع أو سبع دليل على ما ذكرناه إذا طلق الرجل عتبه
 أو مات عنها فترة حب وحيات في السنة أشهر فصاعداً من عدم دخل الساني بما فقه لا بحق به
 وإن أتت به أقل من سنة أشهر بحق الأول إن كان مدة طلاق أو الوفاة عنها سنة فما دونها
 وإن كان مدة ذلك أكثر من سنة لم يلحق به ولا يحمل للرجل إلا عتبه بالولد في الموضع الذي قلنا

برضاة
 لا يجوز

أنه لا يلحق به فيه **فصل** في العتق والتبشير والكتابة لا يصح العتق إلا من كامل العقل
 غير مولى على سبيل مختاره قاصداً له مطلقاً بغير حجة مطلقاً من المنة وط الألف المنة موقفة
 في المنة أو من ماله حكم متعبد به المنة تعالى فلا يقع العتق من طفل ولا مجنون ولا
 سكران ولا مجبور عليه ولا مكره ولا سائر ولا حالف ولا كتابة أو إشارة مع القدرة على

النطق بالسان ولا يكافي ات العتق قوله ان سامة او لا سبيل له عليك ولا يقوله ان فعلت كذا
 فعبدي خيرا ولا يكافي ولا لاه اض الدنيوية من نفع او دفع ضرر او اضرك ويزل على وجه
 اعتبار هذه النسخ ط اجماع الطائفة واصفا فلا خلاف في صحة العتق مع نكاحها ولم يفسر
 على صحة لفظها بعضا دليلا او اعنى ما لك العبد نصفه او ربه او ما اراد على ذلك ونفرد
 منه عتق الجميع وان كان العبد مشتركا فاعتق احد الشريكين نصيبه اعتق ملك خاصة الاله
 ان كان موسرا طوبى لاتباعه الباقي فاذا الباعه اعتق الجميع وان كان مفسرا استسعى العبد
 قيمة باقية فاذا اذ لها عتق جميعه فان عجز عن ذلك كان بعضه عتقا وبعضه رقيقا دليل
 اجماع المشار اليه والعتق في مرض الموت من اصل التركة ان كان اجبا وان كان متبطلا فهو
 الشئ فان كان المتبرع له جماعة عبيد ولا مال له غيرهم استخرج كلهم بالترعة وان كان له عبيد
 ولا مال له غير عتق ثلثه واستسعى في باقية وان كان على الميت دين فان كان من العبد مثل الدين
 مرتين صح العتق واستسعى العبد في قضاية وان كان اقل من ذلك لم يصح العتق ولا يجوز ان يفتق
 في الكفارة اعني ١٧٧ عرج ١٧٧ شل ولا يجوز ان يعتق مملوكا وله مال يعلم به فهو المعتق
 وان لم يعلم به او علم فاستر بة لنفسه مفعوله وسعى ان يقول مالك في الشجر فان قال الشجر
 مالك لم يكن له على لالا سبيل كذا كذا دليل اجماع الطائفة والتدبير عتق بعد الوفاة ونفقت
 حجة المشرك العتق للشجر في الحياة وقد عرفت في باب البيع الموصوع الذي يجوز بيعه فيه فلا
 باعته وامسك الكتابة فمضى ان سبيل لالا كذا على عبده وامسك نادية شئ معلوم عتق
 الخرج منه اليه وطى مع العبد من نفسه وقد عرفت في باب البيع ايضا انما على من
 مشرطة وغير مشرطة وذلك على اجماع الطائفة وان الكتابة عقد يتعلق بالشئ
 الذي يترأصيا به فيجب ان يكون بحسب ذلك قوله عليه السلام للمؤمن عند شئ طمعه يزل على
 ذلك واذا ادى المكاتب من غير شرط شيئا من مال الكتابة عتق منه بحسبه دليل اجماع

المعنى

مذهبنا

قوله

٣٣٥

اليه وان الرقة قد جعلت ازاو لالا فيجب ان تجزئ من الرقة مقدار ما يورث من مال له لا يجوز
 للزبد وطى امته المكتوبة سواء كانت مطلقا او مشرطة لا خلاف فان طمعه ما كانت مشرطة
 على ما يجزى ان هناك شبهة لسقط ما يجزى ان كان غير مشرط باطل وقد اوت من مال الكتابة
 شيئا كان عليه الجذب بمقدار ما تجزئ منها بدين اجماع الطائفة ولا يجوز مكتوبة ان لا يجرى
 المشار اليه والضاقة له تعالى حكاه قوم ان طمعه فهم خيرا وحله على ايمان والدين الى من
 جله على لالا والكتب لانه لا يقال للكافر وان كان موسرا او مفسرا ان فيه خيرا ولا انه خير
 وقال ذلك لمن كان فيه ايمان دين وان لم يكن ولا ذاما له ولو فسأوى ذلك في احوال وجب العبد
 على الجميع **فصل في اليمين والعهد والنذر** ايمين شرعية الاله تعالى واسم له
 الجسدي دون غيره من كل مقسوم به بدليل اجماع الطائفة وانما النذر الفخية لله تعالى فامسك
 المشرك من كفنة اليمين واذا كان انعقاد اليمين ونذر الكفارة لا يجزئ جها شرا لم يثبت
 المعصية وانما الاستدابة الزمة وتدخلها يقتضي دليل اليمين المتعقد الموجه للكفارة
 لمجزي على ان يحلف العاقل المالك اختياره ان لا يفعل في المستقبل شيئا او مباحا لاضر طمعه ويكره
 او ان يفعل طمعه او مباحا لاضر طمعه في فعله مع عقد اليمين اتيه والطلاق من الاستدابة المشية
 مخالفا ما عقد اليمين عليه مع العهد واختيار دليل اجماع المشار اليه لانه لا خلاف في انعقاد اليمين
 في الواضع التي ذكرناها وليس على انعقادها فيما سواه دليل وكفى الله قوله تعالى او اخذ الله
 اللغو في ايمانكم ولكن تولدوا ما عهذتم ايمان عقد اليمين يكون ١٢ النية كحج طمعه
 في سقوط الكفارة بالسهم ولا كراهة فيما ما عدا ما ذكرناه مثل الحلف ان لا يفعل شيئا
 عليه واليمين التي لا تعقد ولا كفارة فيها ما عدا ما ذكرناه مثل الحلف ان لا يفعل شيئا
 كاذبا فيه او يقول لا اتقوى على الله من غير ان يعقد ذلك لانه لا يثبت كذب اللغو والحلف
 ان يفعل او يترك خلافا طاعة لله تعالى ولعبه او مسبه واليه او يكون اصله في دنياه وكحج

الكتاب

قوله

الاسرار

المراد

على مخالف بقوله عليه السلام من خلف علي بن ابي طالب ما هو خير منه فليات الارض هو خير منه وذكره
 كعادتها وكما هو في المعصية ان معنى انعقاد اليقين ان يجب على الخالف ان يفعل او يترك ما
 خلق اليقين به وهذا لا يعنى في المعصية لان الواجب تركها وليس لا يجب ان يقول معنى انعقاد اليقين
 لزوم الكفارة بالمخالفة لان ذلك تابع لان انعقاد اليقين وموجب عنه فكيف يصح انعقاده و
 كفارة اليقين عن تركه او اطعام عشرة مساكين او كسوة ثوبين من لم يجد صام ثلاثة ايام والكفارة
 على الوصية بان على المعصية ثوب واطعام سبع المسكين في ثوبه ولا كفارة قبل الجنب ولا يمين
 للولي مع والده ولا للعبد مع سيده ولا للمرأة مع زوجها فيما يكرهونه من المباح ولا يجوز اليقين
 البراءة من الله او من رسوله او احد الانبياء عليهم السلام فان فعلوا في ربه ان خالف ما خلق البراءة
 كفارة ظهور كل ذلك دليل على الطائفة ومن قال على عهد الله ان فعل كذا من الطاعات او
 ترك كذا من المنكرات كان عليه الوفاء متى خالف امره عنق ربه او صيام شهر من شائين
 او اطعام ستين مسكينا تحية في ذلك دليل على الماصي ذكره واما النذر فهو ان يقول
 ليتم علي كذا ان كان كذا او يترك الوفاء متى حصل ما نذر فيه وقد دللنا على وجوب ذلك فيما تقدم
 من الكتاب في باب الصلاة فان لم يفعل الرمة كفارة نفع العبد دليل على الماصي المشار اليه ومتى قال في
 كذا ان كان كذا لم يترك الله او قال الله علي كذا او لم يترك كذا لم يترك الله او لم يترك كذا لم يترك الله
 ما اعتبره رآه مجمع على انعقاد النذر به ولا دليل على انعقاده من قوله او قد روي عن علي بن ابي طالب
 النذر عند الغيب وعبد مشرطه ومن اصحابنا من يجرى قول القائل الله علي كذا من غير شرط واجب
 العبد ولا ينعقد نذر المعصية ولا الفدية فيها بل ما قد ساءه من اصحابه ونفي الدليل القاطع على
 انعقاده وايضا فعنى انعقاد النذر ان يجب على الناذر فعل ما اوجبه على نفسه ولا الشئ
 اوجب المعصية على حاله من النذر لا ينعقد فيها ويجوز على المخالف عاره ووه من قوله عليه
 السلام في معصية **فصل** في الصيد والذابح والاطعمة والاشربة لا يجوز الصيد عند

الكلب المعلن دون غيره من سائر الوحش والطير بدليل قوله الطائفة وايضا قوله تعالى وما علمتم
 من الجوارح مكرين لانه سبحانه لما أتى لفظه مكلفين وعلى بعض الكلاب علمانه لم يرد الجوارح
 جميعا ما سقوا هذا الاسم وانما لا الكلاب خاصة وكبرى ذلك مجرى ان يقال القوم مكرين على ما سقوا
 في انه يخص كلاب القوم والحيوانات وان كان اللفظ الاول عام الظاهر لا يجوز حمل اللفظة على كلاب
 في الآية على ان المراد بها الغيرة للجوارح والتميز له حتى يدخل في ذلك غير الكلاب لان مقتضا عند
 اهل اللغة هو صاحب الكلاب لا خلاف بينهم وقد نص على ذلك صاحب كتاب المجموع واستدقوا
 ليست ياء من مكلفيه ولم يقل احد من اهل اللغة ان المكلف هو المقتضى والعلم على ان حمل مكلفين
 على ما ذكره من نفعي التكرار لانا قد استغنى عن هذا المعنى من قوله تعالى ما علمتم وجعلنا على ما
 قلنا في غير نفاق على ذلك وهو ان هذا الجمل يخص الكلاب دون غيرها والكلمة مختصة في كونها معلما
 ان يرسل صاحبه فيستره ويخرج فيزجره ولا يكلمها بما يسكته ويترك هذا منه حتى يقال العاقل
 انه تعلم وما هذا لاجاله بل كذا ما قلناه لا خلاف في الاستغنى صاحبه للسلامة عند ارساله وفي ذلك خلاف
 والقسمة شرطا عند ارسال الكلب وقسمهم وعند الاخرى دليل على الطائفة وطريق اجتناب وقوله
 قالوا لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانما خرجنا من هذا الظاهر ما ذكرنا في التسمية عليه سقم الرسل
 دليل على الطائفة وحجته على المخالف بهارة وممن قوله عليه السلام ان الرسل تكلموا بالعلم وكررت
 اسم الله عليه فكل ما يوجب ذلك يستلزم ارسال التسمية وفي خبر اخر فكل الافلا ولا يحمل لكل الصيد
 الا الكرمه الكلب وكان الكرمه معناه ان ذلك يخرج عنه كونه معلما على ما قلناه والقول تطلق فكلوا
 مما اشكرك عليكم ومثل هذا حاله منسك على نفسه دون صاحبه فان كان كلبه ناذر لم يخرج عنه كونه
 معلما لان العاقل اذا لم يخرج عنه الشهوة والطلاقة فما كان طائفا به عن كونه عالما بذلك الاطلاء والبقية
 مع فقد العقل ذلك اولى وكذا صيد الخنثى ولم يذكره لانه لا يحمل كذا ولا يحمل كذا ما قلناه

هذا هو صاحب الكتاب
 الذي روي عنه صاحب كتاب المجموع
 في معنى الجمل

من المياه وغيرها من المباحات ومن كل ما حرم الله ومنه من البهائم والافاعي والامم المستنساء
في كتاب السير وجره من الحركات من الامم والآت القارة وغير ذلك من كل حرم حرام وكذا اوجب
على العبادات التي امر بها المكلف لا سيما الاستنجاء وكل ذلك دليل على الطهارة وطريق الاحتياط
وحجتي على الشافعي في قوله باباحة اكل الثعلب والضبعية باراة ابو عبد الله مرق له عليه السلام كل
تاب من الشياخ حرام ومن طريق اخر انه عليه السلام نهي عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي
مخلب من الطيور وحجتي على تحريم اكل الضب باراة ومن طريق اخر رسول الله صلى الله عليه وآله اني
اصحابه وقتلوا الكثير الضباب وهم يطعمون فقالوا فماذا افعلوا اصابت احبنا فقال عليه السلام
ان الله نهي امره ان يقتلوا من الارض والحيوان فيكون هذه فاكفوا القوم وحجتي على
ابي حنيفة في تحريم ما هو من القردة باراة ومن طريق اخر عليه السلام ما اسكر كثيره فليله حرام
وقوله حرم الخمر يعني ما اسكر كثيره من كل شراب وحجتي على المخالف في تحريم القنار باراة ابو عبد
الله في تفسيره من السلام والساج في كتاب اختلاف الفقهاء عن ابي حنيفة روضة النبي صلى الله عليه وآله
فما من من قوموا عليه صلى الله عليه وآله لتعلم الصلاة والقرآن والسنن فقالوا ما رسول الله ان
لنا شرابا نتخذه من التمر والسحب فقال عليه السلام الغبير فقالوا نعم فقال لا تطعموه قال الساجي في
حديثه انه عليه السلام قال لا تاكلوا وقال ابو عبيد في حديثه لما كان بعد ذلك بيومين ذكره قال
عليه السلام فقال الغبير فقالوا نعم قال لا تطعموه قالوا فافهم لا يدعوه فقال عليه السلام لا تاكلوا
فاضربوه اغنقه وروي ابو عبيد ايضا عن زيد بن اسلم ان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن الغبير اثمها
وقال لا خير فيها قالوا قال زيد بن اسلم والاشكره على وقد علمنا ان اسكره اسم تحنيط فافهم
العرب بالفتحة وقد روي ابن جابر عن حمزة انه قال الغبير التي نهي عليه السلام عنها القنار وقال
ابن جابر ان مالك بن انس كان يكره القنار ويكره بيعه في الاشواق وان المهار كان يكرهه وكان
يكرهه هو ومن يكرهه ايضا وهو لا يحد المخالف من كبار سيوخ اصحاب الحديث وجمهور الجاهلية

بارد

اهل

والغالب غير محرمه بل هي الطهارة وايضا اصل الاطعمة والمنزعة الى اليد ولا دليل يقطع به
على ذلك لان ما يتعلق به المخالف في تحريم الخمر لغبار لباد لا يجوز العمل بها في الشرعيات ثم حجت
معارضة بغيرها بحجتي على ان سب النبي عن ذلك قلة الظاهر في ذلك الوقت لا تحريم الخمر كان
نهييه عليه السلام عن الخمر الخمر والغار والمخملة كبرها وزينة لا يلاله المخالف فيه ان هذا للركوب
والزينة لا يمنع من كونها الخمر كما يدل حوار الحمل عليها وان لم يذكره واكد بجمهور الفيل عند اكثره
الظاهر ان المعصية بذلك الركوب والزينة دون كل الخمر وكذا انقول وليس ذلك بانح من كونها
جلا او الردا كما ان ترى ان من قال الغبير قد طهرت هذه الفرس لم تكن لا يمنع من حوار اثمها
به بغير الركوب وبحوزة ينفق من مبيته ما نفق الركاة طه بالصوف الشعر القز الطلف
والخف والمخلع للشرع اللين الانجحة والريشة متى وجد الحجر ولم يعلم الا اني هو اوصيت طهر
على النار فان يلقى فهو ذكي وان البسقا فهو ميتة وتعتبر السهل بطرحه في الماء فان سقط في
وان طفا فهو ميتة كل ذلك دليل على اجماع الماضى ذكره

كتاب الجنائيات

وما توجب

وما توجب الجنائيات على من قتل غير قتل والقتل على ضربين لانه عند محضر خطا
محضر خطأ شبه العبدية والعبد المحضر هو ما وقع من كمال العقل عن قصد اليه بلا خلاف سواء كان
مجرد او مشقلا او سبي او خرق او تفرق او تحرق دليل على الطهارة ونساق له تعالى ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لولي سلطانا لانه لا فصل بيننا وبين القتل مجدي وغيره وحجتي على المخالف باراة
من قوله عليه السلام ثم انتم باحرقة قد قتلتم هذا القيد وانا الله ما قتلته فمن قتل منه قتيلا فاهله
بين خيرتين ان احبوا اقتلوا وان احبوا العذبة لانه لم يبقوا ايضا واحط المحضر هو ما وقع
من غير قصد اليه ولا انقاع سببه بالمقتول بحوزة العبد المذموم مثلا فصيبا انسانا
فيقتله لا خلاف والخطا شبه العبدية هو ما وقع من غير قصد اليه بل في انقاع ما يحصل منه

ذكر في كتاب

الركوب

الركوب

منه

منه

ان شأقله وملك ماله. وان شأسترقه أصا بدليل اجازي الباقية فان كان العبد من مكان الخمر
عند القتل واخرا لا لما قتل الخمر. وعلى سيد العبد لو رثته نصف دينه او تسلم العبد اليهم يكون
بالمهم بدليل اجازي المشار اليه وان اخراؤه اقل العبد كان لهم للاخلاق من اصحابنا وليس سيد العبد
على الخمر سيد عند اكثر منهم وهو الظاهر في الروايات. ومنهم من قال في الخمر الى سيد العبد
نصف قيمته وان اخراؤه اقلها جميعا كان لهم ذلك للاخلاق من اصحابنا ومنهم من قال ان
الزاد واقفه العبد الى سيده خاصة ومنهم من قال الى رثته الخمر أصا. وادافمت القيمة افضل
على انسان او مملوك ذلك القتل وبذل المسمود دخل منه فاولا من محبته من قول الله تعالى
يضمن ومن قتل مائة ذنوبه على رثته المسمود عليه دون المقر بانه ومن حمل المسمود
عليه وودى القدر الى رثته نصف دينه ومن قتل المقر ولا شيء لو رثته على المسمود عليه ولا الخمر
المقر المسمود عليه كانا شريكتين في القتل فتساوي بينهما في القيمة. ولا اقر انسان يقتل
بوجوه القود وافر من ذلك القتل خطا كان في الدم اخصيار من قتل المقر العبد ولا شيء لهم على
الاخر ومن اقر الله منهما نصفين والقود على المباشرة للقتل دون الامر او اللوم عليه كل
ذلك دليل الاجازي المشار اليه وقد روي ان الامران كان سيد العبد وكان معناه لذلك قتل
السيد وخلق العبد المجسود ان كان نارا قتل العبد خلق السيد المجسود. والجميع ثلثة
في قتل فامسك احدكم وضرب الآخر وكان الثالث حينئذ قتلهم قتل القاتل وخلق المسك
المجسود سميت حين القرب دليل لطاع الطائفة وحسن على احوالهم واداه من قوله
عليه السلام يقتل الثالث. يقتل القاتل قال ابو عبيدة معناه بجسد المجاسير. والى قتل السيد
عبد الزر السلطان في ناريه واعز من قيمته. وهذا في ما كان معناه القتل الحق معناه
عليه قتل انسان في أرض لا على وجه القصاص ولا لو كان معناه الصلابة للذمة ولا
يسقيده السلطان الاسلام او من اذن له في ذلك وهو. والى نفس له في من اذن له

يَسْتَلِ الْعَبْدُ الْيَدَ لِيُخَدِّقَ فِيهَا لِقَطَاةٍ وَالْجَبَلُ وَالْعَقُوبُ كَعَيْنٍ مِنْ أَوَّلِهَا وَلَا يَسْتَعَاذُ إِلَّا بِقُرْبِ الْمَوْتِ كَمَا
الْقَتْلُ بِرَأْسِ الْجَبَلِ وَأَنْ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِإِخْلَافٍ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي تَقَاتُكِهِ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ رَأَى
أَوْ قَاتِلًا مِنَ الطَّرَفِ يَدْخُلُ فِي قِصَاصِ الْقَتْلِ كَذَلِكَ دِينُهُ يَدْخُلُ فِي دِينِ الْقَتْلِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَمْ
يَقْطَعْ يَدَهُ أَوْ قَطَعَ عَيْنَهُ ثُمَّ قَتَلَ فَعَلَّ الْقَتْلَ عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ ثُمَّ قَتَلَ وَظَاهَرَتْ لَهُ عَلَى الْخُرُوجِ
قِصَاصُ قَوْلِهِ مَنْ أَعْنَدَ عَلَيْهِ وَأَعْنَدَ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدًا عَلَيْهِ وَكَانَ الْقَتْلُ الْخُرُوجَ
مِنْ الْقَتْلِ فَضَمَّهَا إِلَيْهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيهَا بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّاهُ وَتَحْتَ الْقَاتِلِ فِي قِصَاصِ الْقَتْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ
إِنَّمَا فِي الْعَمْدِ عَقُوبَةٌ وَصِيَابُ شَرِّهِ مِنْ شَرِّهِمْ وَأَطْعَامُ شَرِّهِمْ وَسَكِينَةُ عَلَى النَّعْمِ وَالْحَبْطُ الْإِ
مَعَ الْقَاتِلِ فِي الدِّينِ وَفِي الْخَطَا عَلَى التَّخْيِيرِ بِلَا إِجَابَةٍ عَلَى ذَلِكَ وَطَرِيقَةُ التَّخْيِيرِ عَلَى الْقَاتِلِ
وَكَيْفَ عَلَى الْمُخَالَفَةِ كَقَاتِلِ الْعَمْدِ تَارَةً مِنْ أَنْ يَمُرَّ بِالْخَطْبِ قَاتِلًا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ لَوْ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ عَتَقَ عَنْ كُلِّ مَوْءُودَةٍ رَقَّةً وَتَارَةً لَهُ وَتَلَّهَ قَالَ الْغَنَاءُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اسْتَوْجِبَ الْمَارُّ بِالْقَتْلِ فَقَالَ عَتَقُوا رَقَّةً لِعَنْقِ اللَّهِ بِكُلِّ غُصْوَةٍ مِنْهَا غُصْوَةٌ مِنْهُ مِنَ النَّارِ
وَأَمَّا مَا عَدَّ الْقَتْلُ مِنَ الْحَنَاءِ عَلَى الْأَدَمِيِّ فِي يَدِهِ بِالْخُرُوجِ وَغَيْرِهَا فِي الْقِصَاصِ مَعَ جَبَلِ
الشَّرِّ وَبِالْحَنَاءِ عَلَى الْقِصَاصِ بِالْقَتْلِ وَمَعَ ذَلِكَ شَرُّهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ وَتَقَطَعَ الْحَيَاةُ وَتَذَاهِبَ صُورُهَا
فَعَلَهُ الْحَنَاءُ مِنْهَا لَا يَدْرِي صِلَاحُهُ كَقِطْعِ الْيَدِ مِثْلًا أَوْ عَطْفِهَا وَقَطَعَ الْحَيَاةَ وَتَذَاهِبَ صُورُهَا
وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ وَالْبَاقِي أَنْ لَا يَخَافَ الْأَقْصَارَ مِنْ تَلَفِ نَفْسِ الْمُتَقَفِّسِ مِنْهُ كَالْحَنَاءِ وَالْمَأْمُومَةِ
وَمَا جَرَى مِنْهَا وَمَتَّى أَقْفَقَ بِحَرْجٍ أَوْ كَسَرَ أَوْ خَلَعَ قُلُوبَ الْيَاسِ مِنْ صِلَاحِهِ فَبِالْحَنَاءِ وَفِي الْخُرُوجِ
الْأَخْبَرُ الْجَبَلُ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ أَوْ كُنْ يَأْتِيهِ أَنْ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ رَجَعَ لِلْقَتْلِ مِنْهُ عَلَى الْعَمْدِ
أَوْ لَوْ الْحَنَاءُ عَلَيْهِ وَإِلَّا رَجَعَ الْقَتْلُ الْمُسَرَّحُ لَهُ وَمَاتَ لِلْقَتْلِ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ حَلَّةً شَيْءٌ فَإِنْ تَعَدَّى
بِالْأَقْصَادِ مَعَ تَلَفِ النَّفْسِ كَانَ ضَامًّا مَا تَقَطَّعَ عَنْ شَرِّ الْحَنَاءِ عَلَيْهِ مِنْ دَمِهِ كَذَلِكَ
بِالرَّيْلِ أَجْزَاءُ الْقَائِمَةِ وَمِنْ قِطْعِ أَصَابِعٍ غَيْرِهَا وَوَلَدَتْ مِنْهَا وَقَطَعَ خُرْدًا مِنْ الرُّبْدِ

وان السجيات كالاسود والاحمر
وان فضله تامة ولا يحكم الورد عليه في امره

الاجازي للشارع والوردية المارة نصف دية الرجل لاختلاف الامن بين طلبة والاسم فالتامة والاسماء
وحسبها عليها ما روي من طرقهم من قوله عليه السلام دية المرأة على النصف من دية الرجل وحسبها
الفاصل في الجرح او في شتمه جرح دية وثلاث ومن جرحه بغيره من منزله ليلته من دية في ماله حتى
يزده او يقيم البنت بسلامته او بداره من هلاكه وكذا حكم الطير مع الصبي الذي يحضنه ولا
وحيد صبي في يد غيره وكانوا منهم من على العلم فعليه الدية وان كانوا اعماما ومن فلا شيء عليه
او اوجد في قومه ولم يعرف من قتله فدية على علمه فان جحد بين القريتين فالدية على المثل الا قرب
اليه منها فان كان سبطا فالدية نصفان وحجم القبيلة والحجوة والبرية والبرية حكم القزة دية
كل قتيلا لا يعرف فانيه لا يمكن اضافة الى احد طمعت المالى كقتيل الاحبار وللوجود بالارض التي
لا مال لها كالداري والبيات كذا في طرق احوال الطائفة ومن غرر عن جرحه بغيره
لدية دية النطفة عشرة دنانير وان كان ذلك بافراغ غير فالدية لها طية ومن جرح على امرأة فالقتل
نقطة عليه حتى ماله دينا عشرة دنانير وان القتل طقة وهو قطعة دم كالحجوة فاربعة دنانير
وان القتل مضعة وهي صفة من لحم مستور دنانير وان القتل عظما وهو ان يصير في المضعة سبع
عقد فتناول دنانير او ان القتل جثا ثم مات لم فيه دية كاملة وان مات الجنين في الجوف فدية نصف
الدية وحسب الدية لادم خاصة ان كان الروم وهو الحجابي وحسب المخرج خاصة ان كانت الحانية هي
اذا كان الجرح حكم الرق او اهل الدمة ففيه بحساب ديانته وفي جرح راس الميت عشرة دية وفي
قطع اعضاءه بحساب ذلك ولا يورث ذلك بدية بغيره عنه كل ذلك دليل الاجازي للشارع وفيه
أمر للمؤمن طمعت السلم في ستة غلمان كانوا يستجرون ففوق احدهم فشهدتهم ثلاثة
على اثنين فخرقته وشهد الاثنان طمعت السلامه بذلك ان علي لا تدنس لانه لما سأل الدية وعلى الدلالة
خمسة الدية وقضى طمعت السلم في اربعة دنانير السكاكين فان اثنان وبقي اثنان على الباقيين دية

المقتولين فاصان منها بارش جرحهما وقضى عليه الشكر في ماله او ركبته عنق اخرى فقتل اخرى
فقتل المروكة فقتلته فوكت الراكية فاندق عنقه الز على القارصة لث الدية وعلى المروكة القتل واستدلت
لان الراكية كانت لاصبه ولم تكن ولو كانت كذلك لو حبت الدية عليها كاملة وعلى المروكة القتل
الدية كاملة لاختلاف وفي شعر الراس الحجة لولا البنت الدية كاملة فان بنت كان في شعر الرجل
الرجل عشرة الدية وفي شعر المرأة من ماله دليل لاجاز الطائفة وفي قلع العينين دية بحسب ما
وفي جرحها نصف الدية لاختلاف وتعتبر في عين الشمس فان جرح في حكم السلامة وان لم يترك
خضمر رهاب النور وفي قلع عين لا عور اذا كان عور خلفة او باقية من قبل الله تعالى الدية كاملة
للملحاج الطائفة فان كثرة بغير ما ذكرناه فقتل الدية وفي بعض البصر بحسب ما ذكرناه وبما
لجدي العينين الاخرى لاختلاف والعين بعيني من ماله سنة عندنا وتسمى يدى ما يضر
طامس او حجاب فان استوى ذلك صدق وان اختلف كذب لاختلاف وفي شعر العين لا على لث
دينا وفي الاسفل نصف دينار والعين العليا الا كانت واقعة ففي خفيفا لث دينار وفي طبعها اذا
كانت مفتوحة او ذهاب وادع دينا وفي ذهاب شعر الجاهلين او البنت الدية كاملة وفي
بعد ما نصف الدية فان ثبت ففيه الاربعون وفي قطع الاذن او ذهاب السمع جلة الدية كاملة
وفي جرحها نصف الدية وفي نقصان السمع بحساب ذلك يقاس بالصوت في الجواهر كالقياس في
العين البصر وفي قطع شحمة الاذن ثلث دينار كذا في دليل لاجاز الطائفة وفي ذهاب السمع الدية
كاملة لاختلاف وتعتبر بقرب الجراح فان دعت العين فحاشة السمع سلمة واما فلا وفي
الانف بالقطع الدية كاملة وفي قطع الاذن نصف الدية وفي جرحي المخبرين للرجل منها وفي الانف
من المخبرين لث الدية وان كانت في جرحها والسوس فان صلت الى الثامات كان فيها خمس
الدية وان الثامات الثانية كان فيها الف وفي كسر وجرح من غير قسيه ولا حشر عشر الدية

مستاجر
بالعين

أيضا دليل الخراج المسار له وفي استيعال السوار ما لم يقطع او يطأ بالثقل فله الامة كاملة وتعتبر
 بالابرة فان لم يخرج دم او خرج وكان اسود فهو لخرق وان خرج لم يصبه حشم وفي قطع بعضه
 بحساب الواجب في معده ونقاس الميل وكذا الحشم في خباب لعقد اللسان وتعتبر بحرم
 الحشم فان لم يقطع من المبطون منها فعلى الجاني من الامة بعدين وفي لسان المزمار اذا قطع ثلثه
 الصحيح دليل الخراج للشارع وفي السقف من الامة كاملة بلا خلاف وفي الخليا الثلث من مائة
 السفلى الثمان وفي البعض منها بحساب ذلك وفي شق الجرح ثلث دية فان التامت محسنة
 بدليل الخراج الطائفة وفي انسان الامة كاملة بلا خلاف وفي كل واحد منها في مقدار الف وفي ثمانية
 نصف عشر الامة وفي كل واحد منها في ما ليس به وفي ست عشرة ربع عشر الامة وفي السنين
 الزائدة على هذا العدد المار في سن العتيق قبل ان يشر فيها عشر الامة وفي بعض السنين
 بحساب دية وفي اسودادها لمتداية شقوقها وفي قلعيها بعد اسوداد ثلث دية بحسبة
 وفي الندين الامة كاملة وفي الجرح نصف الامة وفي اليد من الامة كاملة وفي الجرح نصف
 منها وفي كل واحد من الساعدين او العقبين نصف الامة وفي كل سبع عشر الامة في الجرح
 فان لم يمت دية اليد وفي ازالة كل اصبع ثلث دية اما الاصابع فان لم يمت منها نصف دية
 وخمس النخاعين السابقين والدميين واصابعها حكم البدن وفي كل اصبع زائدة ثلث دية
 وفي الضلع الاكسر الامة كاملة فان جرحه صلى من عريبي ففسر الامة وفي قطع الحشفة فاما
 زادت من الذكر الامة كاملة وفي الأنثى الامة كاملة وفي الجرح دية وفي كسر عظام العضو ثلث دية العضو فان
 فيها الثلثين في اليمنى الثلث وفي لقا الجرح دية وفي كسر عظام العضو ثلث دية العضو فان
 جيب صلى من عريبي فارتد لثام دية وفي مؤمجة كل عضو من البدن دية كسر
 وفي ريشه ثلث دية فان جرحه صلى من عريبي فارتد لثام دية وفي كل عضو

المانس

الاصابع

أيضا

فه مقبور او اجنى عليه فصار اسود وحيا فيه ثلثا دية كذا دليل الخراج الطائفة وحشم
 الشجاع في الوجه جرحا في الراس على عينية فادى الى المار به وهي الامة وهي التي تفسر العقد
 وسيل الدم فثمة عشر عشرة السجود في الباضعة وهي التي تفسر الحشم وفيها خمس عشر
 دية في الناقرة وتسمى للنلاحه وهي التي تعد في الحشم وفيها خمس عشر دية وفيها خمس عشر
 وهي التي تفسر العشرة التي من الحشم العظم وفيها خمس عشر دية وتسمى هذه الاربع ايضا
 الفصاح دليل الخراج الطائفة وقال جميع الفقهاء انها حكومة وليس بها شيء مقدس وفيها
 قصاص ثم الموصحة وهي التي تؤخذ عن العظم وفيها نصف عشر الامة بلا خلاف وفيها
 الفصاح ايضا ثم العاشمة وهي التي تفسر العظم وفيها عشر الامة ثم النقرة وهي التي تخرج مع
 كسر العظم الى القدر من موضع الجرح وفيها عشر ونصف عشر ثم المامومة وهي التي تصل
 الحمار للواحد وفيها ثلث الامة وفي هذه الثلاث ما ذكرناه من المقدس لا خلاف ليس بها قصاص
 بلا خلاف واما الحيافة فليس بها شجاع لانها في البدن وهي التي تبلغ الجوف وقصاص
 فيها وهي ثلث الامة لاعتلاف وفي لطفه وجرح الحشر الى الجرح مع ضيق ديار ونصف دية
 او اسود فلا بد ان يروى في لطفه للعقد المصف من لطفه الواحد والمائة تساوي الخيل في ديات
 اعضاء والجرح حتى تفرقت الامة فادى الى ذلك رجعت الى المصف من ديات الرجال وديات
 ذلك العقد بحساب قيمته ما لم يزد على دية الجرح من ذلك على ما قدناه وديات
 ذلك في اهل الامة بحساب ديات انفسهم ولا دية للمساكين ما جرح عليه ولما ربه تعالى افر
 عند فعله ولا دية لمعتول الجود والاداب للشريعة ولا للمرافعة عن النفس المال
 واستسقط الامة فيه سقط قيمة التلف وارسل بحياة ودليل ذلك كل اعماع الطائفة طيرة
 فيه الحجة على ما يتبين

شحن

لا خلاف

كتاب الحدود

مؤخر عقد ولا شبهة عقده لا ملكا ميم ولا شبهة ملكا شوبيا شرعا فلهذا بيان يجب عليه الجحد لا خلاف
 والزنا على ضربين منهم من يجب عليه القتل جرحا كان او غير الجرح او على كراهية وهو
 من زنا ذات مجرم له او طيبها مع العقد عليها والعلم برجمها منه او زنا مائة اية او غضب امرأة على
 نفسها او زنا هو ذى شبهة او زنا وهو جرحا كرامة وقد جلد في الدنيا قبلها او زنا وهو زنا منه
 وقد جلد فيها قبلها من المرات دليل الجاه الطائفة وحجة على المخالف ما روى من قوله عليه السلام
 من وقع على ذات مجرم فافتلوه ولا يفصل وليس لهم ان يحملوا ذلك على المستحيلة لا تحصى
 دليل لانه لو اراد ذلك لم يكن تخصيصه ذلك الاطراف بالبركة فائدة وروى المخالف ايضا ان جلد المجرم
 امرأة اية قال الوردية فامرني النبي صلى الله عليه واله ان اقلعه وغضب المرأة على نفسها الحسنة
 اغلظ من الزنا مع الناصي وكذا المعاودة للزنا بعد الجحد لا شرايب وسبع مرات لاشبهه في
 عقوبته واما كونه فلا يمنع ان يكون المجد اغلظا وعيدنا الذي للسنة خرقا للامانة فهو مباح
 القتل لا خلاف وليس لاحد ان يقول كيف يقتل من ليس قاتلا لان المحصن والمزدحم لا خلاف
 وليس اقل من من الزنا من يجب عليه الجحد ثم الرجم وهو المحصن اذا كان شحا او شحنة
 دليل الجاه الطائفة وانما الرجم لا خلاف في الامم الخواص وخطابهم غير معتبره وقد روي
 وجعل الجاه على خلافه واما الخلاف في لزوم الجحد مع الرجم وظاهر القرآن يدل على وجوبه على
 المخالف باروه ومن قوله عليه السلام النبي باليق جلد مائة والرجم ومن الزنا من يجب عليه الرجم
 فقط وهو كثر محصن ليس مستحق ولا شحنة لا خلاف في الامم الخواص فالتهمه او جبو او نفوا الكجب
 الرجم في موضع من المواضع وقد روي العقاب الجاه على خلافه ومن الصحابة من قال لا يوجب
 الجحد طائفا ايضا مع الرجم والظاهر من الحديث هو الاول ومن الزنا من يجب عليه الجحد ثم
 الشعي طائفا الى مصير كثر وهو الرجم اذا كان بكر او دليل الجاه الطائفة وقد روي من طرق المخالف

جحد

منه والوجه

لقد

انه عليه السلام قال البكر البكر جلد مائة وتغيب عامه ومن الزنا من يجب عليه الجحد فقط وهو كثر
 رآه وليس محصن ولا بكر المائة اذ اريدت بكثرة يدل الاجماع للشارع ومن الزنا من يجب عليه الجحد
 محصن فقط وهو العبد او الامه سواء كانا محصنين او غير محصنين شحنتين او غير شحنتين وعلى
 كل حال ومن الزنا من يجب عليه من جحد مجرم ومن جحد العبد بحساب ما كثر منه وبقي رقبا
 وهو المكاتب الذي قد تجر بعينه ومن الزنا من يجب عليه التعزير وهو الاب او الزنا بحارة ابنه
 كذا ذلك دليل الجاه الطائفة وليس احيدل بكر سقوط الجحد عن الاب طائفا مع ابنه اية
 بسقوط الفصاحه عنه في القتل لان الواجب ذلك في الجحد الموضعين وهو الدليل السري
 لوجه في الحر والحصان الموجب للجرحه هو ان يكون الزاني العا كاسل العقل له زوجة دول او
 ملك من سوا كانت الزوجة حرة او امه مسلمة فزوجه عند من الجرحه كالجرحه الزميه ويكون
 قد وطئها ولا منع من وطئها مستقبلا مانع من سف او جسد او مرض منها ولا حر من هذه
 حاله النكاح ايضا والبكر هو الذي ليس محصن وقد املك على امرأة ولم يدخلها وحكم المرأة في
 ذلك حكم الجحد ويدل على ما قلناه الاجماع للشارع ونسبت حكم الزنا اذا كان الزاني منهن
 منه القصد اليه سواء كان مكرها او سكران او كان مجنونا مطلقا لا يفيق فلا شيء عليه وان كان
 منه القصد اليه جلد محصنا كان او غير محصن اذا امت فعله بنفسه او عليه الامانة كما
 يقتضيه اقراره وان كان ممن يفيق ويعقل فان حكمه في حال الاقامة حكمه للعقل وسواء كان
 له حكم على ان يكون الزنا من ضحية او مجنونا او ميتة وسقط عنها ان لا تكون مكرهة او مجنونة
 لا يفيق وان كانت ممن يفيق فحكمها في حال الاقامة حكمه للعقل ولا انما الجحد الاثنين قبل
 قيام الشك عليه ومثلت توبة وصلاجه سقط الجحد عنه وكذا الرجم عن الزنا قبل
 احده او في حاله او فر منه ولا ياتى من الرجم اذا كان قد سوت الزنا عليه لا اقراره وان تاب بعد

منه

منه

منه

منه

ثبوت الزنا عليه فلا مام الغرض عنه وليس ذلك لغرض وجف المخرج جفيع فمما يريد الثالث
 عليه الى سدور ولا يرد التراب عليه ان كان حرمه اقراره واذا اجتمع للجلد والرجم على الجبلد والجلد
 حتى مر المر الضرب ثم حرمه وهذا الامام بالرجم فثبت بعلمه او اقراره وبهذا الشهادة فثبت
 بسلطانه وقدرته المام ونحوه من جفيع من علة للسلم من اختياره من دون فتاقره وتولى
 الامام او من اذنه في الجبلد او اذنت موجهة بطلوه او اقراره وان كان سونه بالنسبة تولاه الشهادة
 وقيل لجبلد على الرجل على البينة التي اثنى عليها من غري او لبا سيرة لا مقام الجبلد في القسط
 في المثلين ولا في زمان القرب في السوابق وضرب استند القرب على سائر بره ميمى راسه وحرم
 وجبلد الرجل قائما والمراة جالسة قد شدت عليها ثيابا وحوز للسدا اقامة الجبلد على من
 ملك نفسه تعبد ان العام ولا يجوز لغير السيد ذلك اذ اذنه وكل ذلك دليل على الطائفة علمه فيه
 الحق على الخاف في السيد تارو وبمعرفة علمه السلم اتموا الجبلد وعلى ما ملكت ايمانكم
فصل في حجة الواط والسجى الواط هو مجوز الذكر ان بالكران وهو على صر من اقباب
 وما ذكره من التخيذ في اول اذنت الثبوت المشع في قولنا على المفعول به وفي الثاني جلد كل
 والجبلد منها مائة جلد شت طاكنا بالابن طافلين بخار من لا فرق في ذلك من المجس من الشدة
 والمسلم والحق واما من تخيذ في قتله ارشاد صبر او حيا او تدرية من طواو الفاحيد عليه الجبلد
 النار دليل على الطائفة وحجته على مخالف باروه عن كلمة عن ابن عباس من قول النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه الله من جدموه على علق قوم لوط فاقبلوا القاعلة المفعول به هو السجى وهو مجوز الاناث
 بالاناث فيه لو اذنت جلد مائة لكل جلد من القاعلة المفعول به شرط البلوغ وكال العقل في
 الاختيار لا فرق من جفيع الا جسد المجنة لا سلام وارضاع ذلك وروى وجوب الرجم من الجبلد
 كما هنا وفي القسم الثاني من الواط اجمعه ذلك من اجنوا او النوبة قبل ثبوت الفاحية
 بسدركا وفي الرجوع عن اقراره في كفية الجبلد وقته وفي القتل في المرة الرابعة مثل الذي

امان

على
والنحو

الاول

ذكرناه في الزنا فلا يظن ان عاقبته وذلك دليل على المسار له **فصل** في حجة القياس
 من جفيع بين رجل وامراة او غلام او بين امرأتين للثبوت عليه جلد خمسة وسبعين جلا وطلاق
 او امراة جنة او عبد مسلما او ذميا ومجلى راس الجبلد يستمر في المصرة والسعد ذلك للمراة وحكم
 الرجوع عن اقراره وحجته القياس والنوبة قبل ثبوت ذلك بعدة وكيفية اقامة الجبلد ودوقته
 ما قبل مائة ومن علة ثانية بجبلد ونفي عن المصرة كل ذلك دليل على الطائفة وروى انه ان صاد
 النوبة جلد فان طارعة عرضت عليه النوبة فان لم يفتل وان اجاب قبلت نوبة وجلد فان
 عاد خالصة بعد النوبة قبل من غير استجاب **فصل** في حجة القذف من قذف وهو
 كمال العقل جنة او جنة برنا او لوطا جنة كان القاذف او مسلما او حرا او امراة فهو مخير بين العفو
 عنه وبين مطالبة حق القذف وهو جلد ثمانين جلا دليل على الطائفة وايضا قوله تعالى
 الذين يرمون المحصنات لم يأتوا بأربعة شهداء فليجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة ولا يقبل من العبد
 وان كان القاذف ذميا فقل بخوجه من الزمة وسواء في ذلك الفرج من اللفظ والحكمة للعبد اخذ
 فالفرج لفظ الزنا والباط والحكمة كلفظ النجاسة والعلوية والنسوة النجاسة والبرائة
 وما شبه ذلك فاقيد في عرف القاذف معنى الفرج ومعنى النجاسة فقل انه قد قاذف ثمانين جلد
 لما حذر ان لا الوقف جماعة وافرد كل واحد منهم لفظا سو لجانته على الاعتناء او الانفراد وقد فهم
 لفظه ولجده حياه كل واحد منهم على انفراد فان جاوا به مجتمعين جلد خمسة جلا ولجده القذف
 مؤذنت بره كل من يرمي المال من ذوى الاصناف في اشياء ولا اطلاق الجبلد عليه وقسم له سقط حق
 الباقي من اذنه بعضهم كان لمعرف المطالبة باستيفاء الجبلد او المالك المقذوف والمتوفى في اخذ
 بحقه سلطان الاسلام والمجزة العفو لا سقط حق القذف النوبة على حاله وانما سقط بعفو القذف
 اولى من ذوى الاصناف خاصة وتقتل القاذف في المرة الرابعة الى الجبلد فيما قبله من مراتب
 وتقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وغيره من ابناء الجبلد الاية عليه السلام والسر على من

جلد

الاول

على غنوب قطعوه وليس على قطع ما زاد عليه دليل وقد روي الكاشغري عن علي بن محمد السمرقاني
 السارق من الموضع الذي ذكرناه مشهد من العجالة ولم يذكر له ذلك قطعه ودراسعي طر السارق
 الاجماع على ذلك في تلك الجارية الا ان سرق اثنان فازاد عليه ما شأ فبلغ نصيب كل واحد منهما المقتدر
 الذي يجب فيه القطع فطعموا جميعا لا خلاف سوا كانوا مشتركين في السرقة او كان كل واحد منهما
 يسرق لنفسه وازال عليه نصيب كل واحد منهما ذلك المقدار لم يكونوا مشتركين فلا قطع على احد
 منهم لا خلاف وان كانوا مشتركين في ذلك ففي اخره من الجرح قطعوا جميعا بربع دينار بدليل واحد
 الطائفة وانما لم تعالى السارق السارقة فاطعموا اليدين كما ان طعموا بعضي ان خوب القطع انما
 كان السرقة المخصوصة واد استحق كل واحد منهما طر الاسم وجب ان يستحق القطع وحقق على
 المخالف ما روه من الخبر المقدم لانه طر السارق وجب القطع في ربع دينار فصاعدا ولم يقل من الواحد
 ومن ما راده من اصحابنا من اخبار القول بانه لا قطع على واحد من الجماعة حتى يبلغ نصف
 المقدار الذي يجب فيه القطع على كل جارية المذنب هو الاول ويطعم امر السرقة من مالها و
 الولد السرقة من مال احد والآخر وكل احد من الزوجين السرقة من مال الآخر فان يكون لـ
 السرقة حصة من سرقة من هو آو بدل ما يجب من الفتنة ليس بحق الاتفاق بدليل الاجماع
 المتعارية وظاهر الآية والخبر ويطعم الطر من الجيب والكرم من القوت التجاني ويطعم النباش
 اذا كثر لغيره ما قيمته ربع دينار فصاعدا بدليل اجماع الطائفة وايضا فظاهر الآية والخبر
 بدليل على ذلك ان السارق هو المأخذ للشيء على حصة الاستحقاق والنفقة قد حل من ذكراه في
 ظاهر الآية وقد روي المخالف عن عاتبة وعم بن عبد العزيز انها لا سارق مونا كسارق
 اجماعا والشرع لا يفرق بين السارق وان قطع بدليل اجماع المتعارية وظاهر الآية والخبر لانه قد روي
 اجماع القطع على كل جارية من منع منه مع الغرم فعليه الوليد ومن آثر او قام عليه البيعة

سهم

ولا خلاف بان

منه احد طريق

سرقات كثر قطعوا لها واغرم الباقي وادرجع المقر السرقة من اقراء لم يقطع ذلك ان باب وتلك
 صلاحه قبل ان يفرج خبره الى الناس فان باب سرق ما ارتفع خبره اليه كان مخيرا من قطعها والعفو
 عنه وليس لغيره في ذلك خيار وطهره ما سرقه ان كان عنه باقية وغرم قيمته ان كانت البقية
 على كل حال كل ذلك دليل على الطائفة وقد روي اصحابنا ان الصبي لا سرق طهره فان عاد ثانيا
 ادب بجرح اصابعه بالارض حتى تدعى فان عاد ثالثة قطعت اطراف انا مله الا من المفضل
 الاول فان عاد رابعة قطعت من لفه لثاني فان عاد خامسة قطعت من اصولها ورواه لا قطع
 على من سرق طعما ما في علم حجة وقد تنك كتاب لهما وجد انهم ان فلا وجه لا عادية
فصل العلم ان التعريف عند عمل الشيء او الاخلال بالواجب الذي لم يرد الشرع بتوظيف جدي عليه او
 بغير ذلك منه ولم تنكامل شرط الطائفة فيعز على ما روه في الامر من عشرة بسواط السبعة
 وتسعين سوطا وتغير من طر عليه او استثنى بدو يعز العبد لا سرق من السيد والولد لا
 سرق من والده ومن سرق اقل من ربع دينار ومن سرقه او اكثر منه من غير ربع ومن سرقه
 جرح مسل ولا اله او عبد اله او نعيم او ذميا او صغيرا يعزله من ماله القبايع لم يستحق ماله او
 اذا انفاد او من قذف غيره بما هو مشهوره ومعتز به فعله من ماله القبايع لم يستحق ماله او
 لا تعزير او نكر السلم او اعني يسلم بمعنى او عزم او خنونا او خدام او برص فان كان كافر فلا شئ عليه
 والتعزير لما سب القذف من التعزير بالانقياد والاولا والنبز بالانقياد والاولا لسوط الى
 تسعة وسبعين سوطا ولا انفاد انما هو جرح الجرح سقط عنها وجرحه بها كل ذلك
 بدليل اجماع الطائفة وروى انه متى جرح الدارعة استثنى فان اصر عاد الى ما نوحى التعزير عتقه
كتاب القضاء وما يتعلق

بجرحه ومتولى القضاء ان يكون ظاهرا بحق في المحكم المردود اليه بدليل اجماع الطائفة وانما قوله الشرع

معدومات الزنا والادب الطموس في الزنا والادب
 والصبر والصبر الى عذر ذلك على حسب

نحوه

ما لا يعرفه في حجة عقله ولا يجوز فعلها وانما الجائز في الحكم عن الله تعالى وما يتبعه من
 الله صلى الله عليه وآله ولا شبهة في فتح ذلك من دون العلم وانما قوله تعالى ومن الحكم بالقرآن
 فاولئك هم الكافرون ومن حكم بالتقليد لم يطلع على الحكم بالقرآن الله وحسنه على مخالف جأروا
 في غير قسم القضاة فوجله قضى من الناس على من هو في النار ومن قضى بالفتيا فقد قضى على
 جهل يجب فيه ان يكون عدلا حلاف الامن الاصم وخلافه غير معتبه وسعدى ان يكون كامل العقل
 الرأى ليعلم ويرى وقوة على القيام ما فرض الله وكوز الحكم ارجح بعلمه في جميع الاشياء من اموال
 والكرد والقصاص وغير ذلك وسواء ذلك ما علمه في حال اللوابة وقبلها دليل على الطائفة وايضا
 قوله تعالى فان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وقوله اداو ان احطنا لخليفتك في ارض فاحكم من الناس
 بالحكم من حكم بعلمه فقد حكم بالحق والعدل وانما قوله تعالى الزانية والزاني فاحملوا اكل ولجديتها
 مائة جلدة وقوله السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ومن علمه الامانة او الحكم زانيا او سارقا وجب
 عليه امثال امره الا ان ذلك في الجديت في اموال لان الجديت المرفق من الامر من انما فلا لم
 يقض الحكم بعلمه ادى اما الى فسقه من حيث من الحق الذي علمه او اعطاه ما لم يعلم استحقيقه واما
 الى ايقاف الحكم والاول بمعنى صحيح ولايته وابطال احكامه مستقبله والاني يتاخر المقصود بها وايضا
 فانما جبال الى البيعة ليغلب في القرص صديق المدعي ولا شبهة في ان العلم بصيغة اكر من غلبة الظن فاذا
 وجب الحكم مع ذلك فلان يجب مع العلم الى اخرى ويدل ايضا على ما قلناه ايضا رسول الله
 صلى الله عليه وآله الحكم له النافذة على الاعراب من امير المؤمنين عليه السلام ومن خيرة من ثبات
 وسماء لذلك الشهادتين من حيث علما صديقه صلى الله عليه وآله بالحجة قول امير المؤمنين عليه السلام
 لشريح بن جالبه بالبيعة على ما اياه في درج طلبة وحكم خالفت السنة بمطالبة امام المسلمين
 بسنة وهو موثق على اكثر من هذا يدل على ما قلناه لانه اضاف الحكم العلم الى البيعة على غير ما

الحكم

الحكم

الظن

من الصحابة والتابعين فلم يترك ذلك لاجل منهم وليس احدا من من الحكم العلم من حيث ان ذلك
 من افضى غلبة الحكم لان ذلك استحسن بحكم ولا يجوز العبد له عما افضاه الدليل ولمر على ذلك
 الاجور الحكم في المستقبل بالبيعة والاقرار للمقدم من حيث كان مستند هذا الحكم العلم السابق
 لما عجل ان الشرط المانع في الحكم يقضي حسن الظن ومنه من يحمته في الحكم بعلمه كما ينبغي
 من ذلك في قوله اقر عندك بكذا او قامت السنة بكذا او اوجب علم الحكم ما انت عنه باقرار او بيعة
 وان لم يحط ذلك لمدسوة وجهر علمه يحتاج من الحكم لاجل التهمة وكذلك ما نحن فيه ويقضي
 بشأن الشاهد من السلسل منسوط الغزير والدكورة والبلوغ وكما العقل العبد في جميع الاشياء لا
 خلاف غير انه لا نقل في الزنا الا اربعة رجال حاشية الفرج من اتحاد اللفظ والوقت ومتى اختلفوا
 في الزنا او نقص عدلهم او لم ياتوا اجماع وقت واحد جازم لحد الاكثر ولا خلاف او شهادت ثلاثة
 رجال وامر اثنين وكذا حكم اللواط والسجق ودليل الجماع الطائفة ويقبل فيما عدا ذلك شهادته عديدين
 ونعني في صحة اتفاق المعنى ومطابقة الدعوى دون الوقت ولا خلاف ولا يقبل شهادة النساء
 في حيث جدد الا على انفراد من الرجال ومعهم لا خلاف الا في الزنا عندنا على ما قلناه ولا يقبل
 شهادة اثنين على حال في الطلاق ولا في براءة اللال دليل الجماع الطائفة وقبل شهادة اثنين على انفراد
 من الرجال في الزنا ولا يستهلا ولا العوب التي لا تطلع عليها الرجال كالزنا او افضاء بلطاف و
 نقل شهادة القابلة وجب ادا كانت ما مؤنه في الزنا ولا يستهلا ولا يجوز لاجل برون الدية
 او الميراث وسئل شهادتين فيما عدا ما ذكرناه من الرجال دليل الجماع الطائفة ويقوم كل امرئ
 مقام رجل لا خلاف ويقضي بشأن الوليد مع من المدعي في الذين خاصة بدليل الجماع
 الطائفة وحسنه على المخالف ما روي عن طريق كسرة عن النبي صلى الله عليه وآله من قضى
 باليمين مع الشاهد وعلم المسئلة الجماع الصحابة ايضا وسئل سئل كل واحد من الولد والوالد

الحكم

شهو

حال

والثاني جليل ولا يثبت ثمان العبد لكل واحد وعليه الا في موضع ذكره في ذلك باطل الطائفة
 وطاهر القرآن لانه علمه من الاما الخرجه دليل قاطع وعمل شهاب انما لا يخبره لا خلاف بين
 الاو اعني مطلقا ومنه ما ذكر في النسب وعمل شهاب المصدق بصديقه وان كان بينهما ملاطفة و
 مهابة لا خلاف الا من مالكا فانه قال لا قبل اذا كان بينهما ونقل شهاب الاعنى فما لا يخفى
 فيه الى شاطن وليس للمخالف ان يقول ان الاعنى لا طريقه الى معرفة المستهود عليه لا شهاب الا
 لان مثل ذلك يلزم في البصير لا شهاب الاختصاص وادراكا شجاسة البصر طريقا الى العلم محي
 حوازل الاستنباه عند ذلك كجاسة السمع ولا شبهة في ان الاعنى تعرف اياه وزوجته وكذلك من
 من جهة ابرار الصوت وقد ثبت ان العجاجة كانت بروى عن ابي النبي صلى الله عليه واله
 طعن من راجح على الغيبيات من هذا دل على ان التمييز بين حصل من جهة السماع
 نقل شهاب القسيان في الشهاب والبرج وقد استمر عند الناس عن امير المؤمنين عليه السلام
 قضى في سنة غلان دخول الما ففرق احد من مشاهير لانه منهم على اثنين انما عراه وسيد
 اثنتان على الثلاثة العرم عرقه ان على اثنين لانه اسر لانه وعلى ثلاثة كحسان وقد ذكر احد
 في فصل الديات ولا سمح قبول شهاب القسيان في بعض اسيادون بعض كما عوله كلنا في سماعه
 ونقل شهاب الطادف اذ اناب واصلى عمله ومن شرط القوة ان يكون نفسه بدليل اجاء الطائفة
 ولا يثبت ثمان الولد على الوالد والعبد على سيده فيما شكا منه وقبل عليه بعد الوفاة اجاء
 الطائفة ولا يثبت ثمان ولد الزنا بدليل اجاء ولا يثبت ثمان العبد على عده ولا
 الشراك لشركه فيما هو شركا فيه ولا يثبت ثمان المستاجر ولا يثبت ثمان العبد على عده ولا
 خاصة عندنا شهاب عدم اهله وان اعلم انه حكم القسامة اذ لم يكن وليا اليوم جديان
 يشهد ان بالثقل وتقوم مقام شهادتهما في اثباته والقسامة خمسون خلا من اوله للقول
 يسير كل واحد منهم ميمنا ان المدعى عليه قتل صاحبه فان نفصوا عنه ذلك كبرت عليه لان
 تكلم خمس ميمنا وان لم يكن الاوى البر وجدة اقم خمس ميمنا فان لم تقسم اولنا للقول

او يه
 فاض اذا كان القتل
 او لم ولا يوجد
 او لم ولا يوجد

اقسم خمسون خلا من اولنا والنتهم انه يركب ما ادعى عليه فان لم يكن له من نفسه حلف فهو خمسون
 ميمنا ويرى والقسامة لا يكون الا مع التهمة بامارات طاهرة وبدل على ذلك اجاء الطائفة ويجوز على
 المخالف ما روى من طرقهم من قوله عليه السلام اليه على المدعى واليمين على منكر الا في القسامة
 وقوله لا ينهار لما ادعت على اليهود انهم قتلوا امير المؤمنين عليه السلام بخمس ميمنا ويستحق
 دم صاحبه فقالوا المرء لم يشاهد كيف خلف عليه فقال خلفكم اليهود خمسون ميمنا فقالوا الا
 فرضي بامان قومكم كما فرضا فاذاه عليه من عند والقسامة فيما فيه دية كاملة من اعضاسته في
 وفيما نقص من العضو بحسبه وادعى ذلك رجل واحد في شدرس القصور بدليل اجاء المسألة وروى
 اصحابنا ان القسامة في قتل كظلمة خمسة وخمسون رجلا واعلم ان من ادعى ان القتل ثمان وهو من
 اهله فاعله الاجابة لقوله تعالى ولا ياتي السهل الا ما يحوافا فادى التحمل الزمة اذ ما متى طلبت منه
 لقوله سبحانه ولا تكلموا السهارة وهو محتمل فما سمع ان شاتجمله وافامته او مرك ذلك ولا يجوز
 لاحد ان يتحمل ثمان الا بعد العلم بانفق في الميم ولا حكمة مشاهير المستهود عليه ولا تجليته
 ولا يعرف من لا يحصل العلم بحجم ولا يجوز له اذاعا ابي عبد الله ولا يقول على وجود خطبه لقوله تعالى
 ولا تنف ما ليس لك به علم ولان الشاهد مخير على حجة القطر ما يشهد به وبشار المدعى على الاصح
 بالاعلمه قضي وثبت ثمان اصل سمان عدلين وتقوم مقام اذ احد حضور الاصل موت
 او مرض او سفى ولا يجوز ذلك في الديون والاموال الحفود ولا يجوز في الجور ولا يجوز شهادة على
 سمان على سمان في سمي من سببا بدليل اجاء الطائفة وادى شهادتان على سمان واحد ثم
 شهاد على سمان واحد ثبت ثمان الاول لا خلاف وليس ان شهادتان الثاني عندنا وهو قول اكثر
 من المخالفين والعجيب من قول الشافعي وبشار التي وردت بان سمان اصل ثمان سمانين
 ساول بعد الموصى ولا يحكم بحسبه المدعى بعد استخلاف المدعى عليه بدليل اجاء الطائفة و
 يجوز على المخالف ما روى من طرقهم من قوله عليه السلام من خلفه فليسروا من لم يفعل

حلف بصدق ومن

او شاهد

او لا يملك

بدر ايمانهم

او مینه

استوا

فليس من ائمة في شيء وللمدعي عليه رد اليمين على المدعي بل لا داعي للبغايفه وايضا قوله تعالى او يحاقون
 ان ترد ايمان بعد ثبوتها والماد وجوب ايمانهم للاجاء على اليمين لا ترد بعد حصول اليمين لشيء
 يبطل قول حسن لم يحضر رد اليمين على جلاله خشيته على مخالف بارى من بطله من قوله عليه السلام
 المطلوب اولى اليمين من الطالب لانه يدل على استحقاقه في جواز المطالبة باليمين وان المطلوب
 مرتبه عليه التقدير لان لفظة اولى كلفظة افضل وهي في اللغة تفيد تعصبا لعبد الشيطان على
 الآخر في الاستدكافيه ولا يجوز الحكم الا بما قد مناه من علم الحاكم او ثبوت البتة على الوجه الذي
 قرره الشيخ او اقرار المدعي عليه او يمين المدعي دون ما سوى ذلك مما لم يرد التعبد بالعلمه من قاس
 وراي واجتهاد او كتاب حكاه لمراله وان لم يثبت له اوقوله مشافهه له عند كبره اريد
 لعوام الطالبه وقوله تعالى ولا تفقد الناس لكم علم اذ احكم ما ذكرناه فيقضي براءة ذمته ما تعلق
 به من اجرام من الخصمين وليس كذلك اذ احكم بما خالفه وسمع منه كالحاج وهو المدعي دون بنية
 الدافع وهو صاحب اليد لقوله عليه السلام البتة على المدعي واليمين على المدعي عليه وان كان على
 واجبهما بنية ولا بد لاحد ما حكم لا عدلهما شهودا فان استويا في ذلك حكم لا كنه على اسود
 مومنه فان استويا اقرع بينهما فخرج اسمه خلف حكمه وان كان كذلك احدهما يد و
 ستة لا جرم ما كان الشيء بينهما فضعفين كل ذلك دليل على اجاز الطائفة واذا ثبت ان الشاهد سجد
 الزور فترافضه وابطال الحكم حكمه بما ان كان حكمه ورجوع على المحكوم له ما اخذ ان امكن
 على شاهد الزور وان كان ما شهد به قنلا ام جبا او خيرا اقتصر منه واداره عن الشهادة بفساد
 دخلت عليه لزمه دية القتل او الحج ومثل العين المستهلكه بساكنه او قيمته ان رضى المحرم
 ما سفقان على دليل الاجماع المستداليه واعلم انه يقع الحكم ان يرد الوقت الذي يجلس فيه
 للحكم له خاصة ولا يستوي امره سواء وان لا حليص هو غضبان ولا جاني ولا عطشان
 لا مشغول القلب بشئ من ميا بجلس مستند بر القبلة و عليه السكينة والوقار ويترجم مجلسه

عن الدعاة المجنون نوطن نفسه على اقامة الحق والقوة في طاعة الله ونفع له ان يسود بين
 ائمة بين في المجلس والخطب والاشارة ولا يبدلها خطاب الا ان يطيل القصة محمد رسول الله
 ان كنهها جفرتا لم يفاذ كراه فان امسكا اقامها وان ادعى لحد ما على الاثر لم يسمع دعواه الا ان يكون
 مستند الى علم مثله ان يقول استحق عليه او ما افاد هذا المعنى ولو قال ادعى عليه كذا او اقمه بكذا
 يسمع وان يكون ما ادعاه معلوما منتهيا بنفسه او بغيره ولو قال استحق عليه دلا او ثورا لم يسمع
 له محالة وادعى الدعوى قبل الحكم على الخصم وقال انقول فما ادعاه فان اقر به وكان ممن شهد
 اقراره للجنة والبلوغ وكمال العقل لا يثار الاقرار به الرمة الخرج الى خصمه منه فان اقر امره لمراته
 فان اقر صاحب الحق بخصمه حصة وان اقر اثبات اسمه في ربه ان الحكم البتة اذ كان حارفا العين
 لمقر واسمه ونسبه او قامت البتة العادلة له عند ذلك وان انكر ما ادعى عليه فقال المدعي
 قد انكر دعواه فان قال البتة امره باحضارها فان ادعى انها غائبة ضرب له لجللا باحضارها
 ففرق بينه وبين خصمه وله ان يطلب كتيلا باحضارها او الخفية بينه وبين الكيد من الضمان اذا
 انقضت المدة ولم يحضرها فان احضرها وكانت مرضية حكمها والا ردتها وان احضرها شاهد واحد
 او امر من قال له الحكم تخلف عن ذلك على دعواه فان خلفه اذ خصمه ما ادعاه وان لم ياقمها
 وان لم يزل منه قاله ما تريد فان امسك اقامها وان قال اريد بيمينه قال تخلف فان قال انم خوفه
 الله تعالى من عاقبة اليمين الفاجعة في الدنيا والاخرة فان اقر بما ادعاه طه الزمة له وان اصر على
 اليمين عزم عليها الصلح فان اجابا امر بعض منايه ان يتوسط ذلك بينهما ولا يحجز ان يفي بذلك
 بنفسه لانه منصوب لبث الحكم والزام الحق ويستعمل الوسيط في اصلاح ما يحرم على الحكم فله
 وان لم يحيا الله اعلم المدعي ان استخلاف خصمه يسقط حق دعواه ومنع من سماعه بما عليه
 وان لم يكن استخلافه اقامها وان لم يكن استخلافه يسقط حق دعواه وان كان المدعي عليه عن
 اليمين الرمة الخرج الى خصمه مما ادعاه وان قال تخلف ولاخذ ما ادعاه قاله الحاكم

و بنية

بشر

اختلفوا في اقامتها واما قال نعم خوفاً لله تعالى فان رجع عن العهد اقامتها وان جلف استمر
 ما اوجاهه والاكثر من هذا الاختلاف فيه وما فيه منه اختلاف قبيحاً الا انه عليه فاعرف ذلك ان شاء الله
 تعالى واذا قد وفيما ياتشربنا على انفسنا في صدير الكتاب فحجراً فاطور الكلام جامدون نتي
 سبحانه على نعمه التوام والآية الحسام جداً يكون حقه قضا وشكره ادا مستغفر له تعالى
 مستغفري عن اجاب اقصينا وعدول عن حقي فما شربنا به برتوز الله سبحانه من كل ما
 خالف الصواب جانباً وضاد الذي وبأية متوسلين الله ماكرم الوسايل اليه في توفيه
 حقا ما من التراب عليه انه على كل شيء قدير وحسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على محمد نبيه و
 الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً ووافق الفراغ من ربه يوم الخميس الثامن عشر من ذي الحجة سنة
 سنة اربع عشرة وستمائة بحال الدار الغنية الله برحمته وحسن عونه اواره الله الى الله
 ووقع الدعاء من مقامه كاشته صاحبة القصر الى حجة الله القليلة منصوص من محمد بن محمد بن
 الله تعالى مع الله به وبما فيه وبما كبر فيه مما يكون له رضواناً اجاب

ز
 طرنا
 القوي

